د. محمد اشتية

موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية

مادة محمية بموجب حقوق النشر

د. محمد اشتية

موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية

صدر عن
دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث الفلسطينية
هاتف: 5157627- فاكس:5153668
ص.ب 8972 - عمان 11121
E-Mail: darjalil@nets.com.jo

عمان 2011

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الباحثون المشاركون

ابراهيم الدقاق	أ.د	احمد الصياد	أ.ص	احمد فارس	أ.ف
احمد مجدلاني	أ.م	اسامة حباس	أ.ح	امين ابو بكر	أ.ب
ايلي امينوف	أ.أ	باسم الزبيدي	ب.ز	بكر ابو بكر	ب.ب
بيسان عدوان	ب.ع	تحسين يقين	ت.ي	توفيق ابو بكر	ت.ب
جمال جودة	ج.ج	جهاد البطش	ج.ب	حسن البطل	ح.ب
حسين الشولي	ح.ش	خالد درويش	خ.د	خضر سلامة	خ.س
رائد عواشرة	ر.ع	ربحي المرقطن	ر.ب	ربى عنبتاوي	ر.ع ب
رمزي ابراهيم	ر.أ	زكريا النحاس	ز.ن	ساري حنفي	س.ح
سامي سرحان	س.س	سامي مسلم	س.م	سعيد عويضة	س.ع
سميح شبيب	س.ش	سمير عوض	س.ع و	سهير الجاعوني	س.ج
شكري عراف	ش.ع	صقر جبالي	ص.ج	عبدالحكيم عودة	ع.ع
عبد الرحيم الحنبلي	ع.ح	عبد الستار قاسم	ع.ق	عبد الفتاح القلقيلي	ع.ق ل
عثمان ابو غربية	ع.غ	عثمان عثمان	ع.ع ث	عزيز حيدر	ع.ح
عكرمة صبري	ع.ص	عيسى قسيسية	ع.ق س	غسان الخطيب	غ.خ
قيس ابو ليلى	ق.ل	كاثرين تيلور	ك.ث	المتوكل طه	م.ط
محمد اشتية	م.اش	محمد حمزة	م.ح	محمد دهواش	م.هـ
محمود اللبدي	م.ل	مصطفى بشارات	م.ب	ممدوح نوفل	م.ن
موفق ياسين	م.ي	نايف ابو خلف	ن.خ	نظام العباسي	ن.ع
وليد مصطفى	و.م	يوسف النتشة	ي.ن	يونس عمرو	ي.ع

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المحتويات

المقدمة	٩
إهداء	١١
(أبطال العودة (شباب الثأر	١٣
الإبـــعاد	١٥
الاتفاق الأردني- الفلسطيني المشترك	١٥
اتفاق أوسلو	١٧
اتفاق شرم الشيخ	٢٣
اتفاق فيليب حبيب	٢٧
اتفاق القاهرة	٢٩
اتفاقية جنيف الرابعة	٣١
اتفاقية سايكس - بيكو	٣٥
اتفاق كامب ديفيد	٣٩
اتفاقية المرحلة الانتقالية	٤٤
اجتياح الضفة الغربية	٥٢
الأجهزة الأمنية الفلسطينية	٥٣
الادارة المدنية	٥٦
إصبع الجليل	٥٧
الاعتراف	٥٩
الاعتقال الإداري	٦٤
إعلان الاستقلال	٦٥
اعلان البندقية	٦٨
الإقليم	٧٠
أكيلي لاورو	٧٣
الإلحاق والضم	٧٤
أملاك الغائبين	٧٥
الأمن الموحد	٨١
الأمير الأحمر	٨٣
الانتخابات	٨٥
الانتداب	٨٦
الانتفاضة	٨٩
الأونروا	٩٣
الانشقاق	٩٦
الأوقاف	١٠١
أيلول الأسود	١٠٣
بكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار)	١٠٥
البلديات	١١٦
بوابات القدس	١٢١
بوابة مندلبوم	١٢٣
بواخر الترحيل	١٢٤
بيت إسعاد الطفولة	١٣٤
بيت أطفال الصمود	١٣٦
بيت لحم ٢٠٠٠	١٣٧
التجمع الوطني الديمقراطي	١٣٩
الترانسفير	١٤٣
تقرير ميتشل	١٤٥
تل الزعتر	١٤٩
تهويد الجليل	١٥٠
التوازن الديمغرافي	١٥٣
الثلاثاء الحمراء	١٥٤
ألـــ ٢٣	١٥٧
ثورة ١٩٣٦	١٥٨
ثورة البراق	١٦٠
جبل النار	١٦٢
جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني	١٦٤
جبهة التحرير العربية	١٦٦
جبهة التحرير الفلسطينية	١٦٨
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	١٦٩
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	١٧٢
جبهة الرفض	١٧٥
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	١٧٧
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة	١٨٠
الجبهة العربية المشاركة في الثورة	١٨٣

مادة محمية بموجب حقوق النشر

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ١٨٥
الجدار الفاصل ١٨٧
جرائم الحرب ١٩٢
الجولان الفلسطيني ١٩٤
جيش الانقاذ ١٩٦
جيش التحرير الفلسطيني ١٩٨
الحاجز ١٩٩
حرب ١٩٤٨ ٢٠١
حرب ١٩٥٦ ٢٠٦
حرب ١٩٦٧ ٢٠٩
حرب ١٩٧٣ ٢١٣
حرب ١٩٨٢ ٢١٩
حرب التحرير الشعبية ٢٢٣
الحرب على المخيمات ٢٢٨
حركة أبناء البلد ٢٣٥
حركة الأرض ٢٣٩
حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: ٢٤٢
حركة حماس ٢٤٥
حركة فتح ٢٤٩
حركة القوميين العرب ٢٥٣
الحرم الإبراهيمـــي ٢٥٥
الحرم القدسي الشريف ٢٥٦
حزب التحرير ٢٥٩
حزب الشعب الفلسطيني ٢٦٢
الحزب الشيوعي الفلسطيني ٢٦٣
الحطة (الكوفية) ٢٦٧
حق تقرير المصير ٢٦٨
حق العودة ٢٧٠
حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ٢٧٥
الحكم الذاتي ٢٧٥
الحكم العسكري ٢٧٧
الحكومة العسكرية ٢٨٢
حكومة عموم فلسطين ٢٨٥
الحكومة المؤقتة ٢٨٧
الحكيم ٢٨٨
الحمـّة ٢٩٣
الحملات الصليبية ٢٩٦
الخط الأخضر ٢٩٩
خطة جورج تينت ٣٠٣
خطة الحكم الذاتي (المصرية) ٣٠٥
خريطة الطريق ٣٠٦
الخطة دال ٣١١
خطة دروبلز ٣١٤
خطف الطائرات ٣١٥
الخلية ٣١٦
الخيار الأردني ٣١٨
ديمقراطية غابة البنادق ٣٢١
الرصد الثوري ٣٢٣
الرقم الصعب ٣٢٥
روابط القرى ٣٢٧
رودس ٣٣٠
سكة حديد الحجاز ٣٣٤
السلطة الوطنية الفلسطينية ٣٣٦
سياسة الجسور المفتوحة ٣٣٩
سياسة المراحل ٣٤١
الشتات ٣٤٣
شركة كهرباء فلسطين (روتنبرغ) ٣٤٦
شهيد ٣٤٦
الصاعقة ٣٤٧
صبرا وشاتيلا ٣٤٩
الصحافة الفلسطينية ٣٥٢
الصمود ٣٥٥
ضريبة التحرير ٣٥٧
الضفة الغربية وقطاع غزة ٣٥٨
الطابور الخامس ٣٥٩
العائدون ٣٦١
العاصفة ٣٦٣
عرب ٤٨ ٣٦٦

مادة محمية بموجب حقوق النشر

العصيان المدني ٣٧٠
العقوبات الجماعية ٣٧٢
العمليات الانتحارية ٣٧٦
العمليات الخارجية ٣٨١
عملية سلامة الجليل "الاجتياح ١٩٨٢" ٣٨٣
عملية فردان ٣٨٧
عملية الليطاني ٣٨٩
عملية ميونيخ ٣٩١
العهدة العمرية ٣٩٥
عيون الحرامية ٣٩٧
غزة – أريحا أولاً ٣٩٧
الأغوار ٤٠٠
الفاكهاني ٤٠٦
فتح لاند ٤٠٧
"فدا" الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني ٤٠٩
الفدائي ٤١١
فلسطين الثورة ٤١١
فندق الملك داود ٤١٤
القائمة التقدمية للسلام ٤١٦
قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ٤٢٢
قرار التقسيم ٤٢٥
القـــرار المستقل ٤٢٨
القرى المدمرة ٤٣٠
القرى المهجرة ٤٣٤
قوات الـــ١٧ ٤٣٨
قوات التدخل الدولية ٤٤٢
كتائب شهداء الأقصى ٤٤٤
الكتاب الأبيض ٤٤٥
الكتيبة الطلابية "كتيبة الجرمق" ٤٤٧
كرت المؤن ٤٤٩
الكفاح المسلح ٤٥١
الكنعانيون ٤٥٥
الكوتا ٤٥٨
الكونفيدرالية ٤٦٣
كيان القدس المنفصل Corpus Separatum ٤٦٦
اللاجئون الفلسطينيون ٤٦٨
لجان الزكاة ٤٧٢
اللجنة التنفيذية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني" ٤٧٤
لجنة التوجيه الوطني ٤٧٧
لجنة الدفاع عن الأراضي ٤٧٨
اللجنة العربية العليا ٤٧٩
لجنة المبادرة الدرزية ٤٨١
لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل ٤٨٤
اللجنة المشتركة الأردنية–الفلسطينية ٤٨٦
اللجوء ٤٨٨
لم الشمل ٤٩٣
مؤتمر جنيف ٤٩٣
مؤتمر لوزان ٤٩٦
مؤتمر مدريد ٥٠٠
مبادرة الأمير فهد ٥٠٥
مبادرة بريجنيف ٥٠٨
مبادرة الرئيس ريغان ٥١٠
المثلثات الفلسطينية ٥١٣
المجازر ٥١٦
المجلس التشريعي الفلسطيني ٥٢٤
المجلس الثوري لحركة فتح ٥٢٦
المجلس العسكري الأعلى ٥٣٠
المجلس المركزي الفلسطيني ٥٣٢
المجلس الوطني الفلسطيني ٥٣٤
المحاكم العسكرية ٥٣٦
المختار ٥٣٦
المخيم ٥٣٧
مدرسة القدس في تونس ٥٣٨
مرج ابن عامر ٥٤٠
المساعدات الدولية ٥٤٣
المستعربون ٥٤٧
مشروع فاس ٥٤٩
مشروع الملك فهد بخصوص القضية الفلسطينية ٥٥١

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مشروع ألـــون ٥٥٢
مشروع روجرز ٥٥٥
مشروع المملكة العربية المتحدة ٥٥٧
مصادرة الأراضي الفلسطينية ٥٦٠
أساليب حيازة الأراضي ٥٦١
مطار الثورة ٥٦٢
معركة الكرامة ٥٦٤
المفاوضات المتعددة ٥٦٦
المفتي ٥٦٨
المفوض السياسي ٥٧١
مقابر الأرقام ٥٧٣
المقاطعة ٥٧٤
مقاطعة البضائع الاسرائيلية ٥٧٤
مقترحات كلينتون ٥٧٦
مقرات القائد العام ٥٧٩
المليشيا ٥٨١
مناطق عازلة ٥٨٢
المناطق المغلقة ٥٨٥
منظمة التحرير الفلسطينية ٥٨٥
منع التجول ٥٩٢
الميثاق الوطني الفلسطيني ٥٩٣
النازحون ٥٩٧
النظام السياسي الفلسطيني ٥٩٧
نفق عيلبون ٦٠٠
النفق المظلم ٦٠٢
النقاط العشر ٦٠٤
النكبة ٦٠٦
النكسة ٦٠٨
الهدنة ٦٠٩
الهيئة العربية العليا ٦١٥
وادي النار ٦١٦
وثيقة إسرائيل كوينغ ٦١٧
الوحدة الوطنية ٦٢٧
وعد بلفور ٦٢٩
وكالة وفا ٦٣٠
اليبوسيون ٦٣١
يهودا والسامرة ٦٣٢
يوم الأرض ٦٣٣
الباحثون المشاركون ٦٣٧

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المقدمة

في كل حلقة من حلقات التاريخ الفلسطيني المتصلة كان النضال معلماً بارزاً. وهو الذي فمض بفلسطين قضية وشعباً فموضاً بطولياً وأبقاها على سلم أولويات المحافل الدولية. وفي هذا التاريخ مراحل تم تسليط الضوء عليها، ومراحل بقيت معتمة.

الموسوعة التي بين أيدينا تغطي مختلف هذه الحلقات، من الحلقة العثمانية وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، مع التركيز على المصطلحات والمفاهيم التي ما زالت شائعة ومتداولة من قبل المثقفين والسياسيين وعامة الناس. لقد حاولنا فكفكة رمزية المصطلح والمفهوم وحتى الألقاب أحياناً مثل "حكيم الثورة" و "الختيار" و "الرقم الصعب" وهكذا.

وجاءت هذه الموسوعة موضحة للعديد من المصطلحات والمفاهيم المتداولة في الموزاييك السياسي الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، وهي تؤرخ لعدة مراحل من العمل النضالي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وبطريقة سلسة وميسرة للقارئين والباحثين.

وقد هدفنا أيضاً إلى توثيق التاريخ الشفوي في بعض المحطات التي لم يتناولها الباحثون أو المؤرخون. والمرجو أن يكون هذا العمل دليلاً وفاتحة لأعمال أخرى تزيدنا معرفة بفلسطين تاريخاً وواقعاً. وأكثر ما دفعني إلى إنجاز هذا العمل هو تعدد التفسيرات لبعض المصطلحات والمفاهيم وتعدد الخلفيات التي ولدت منها هذه المصطلحات والمفاهيم. مثلاً كان من الصعب الوصول إلى فهم موحد لحقيقة سبب تسمية "قوات ١٧ " بهذا الاسم، أو لمعنى تعبير "الرقم الصعب"، أو "فتح لاند"، أو "دمقراطية غابة البنادق"، أو "عيون الحرامية"، أو"وادي النار"، أو"بكـــدار" وغير ذلك من عشرات المصطلحات والمفاهيم الأخرى.

أخذنا على عاتقنا أن ننجز هذا العمل ليكون مساهمة في العمل الوطني الفلسطيني في ظل هجمات كبرى تهدف إلى تذويب الهوية وتزوير تاريخ فلسطين وسرقة تراثها الشعبي والأدبي وتهويد أرضها.

وقد قمنا بجمع عشرات المصطلحات، وتمت غربلتها على أساس المألوف وغير المألوف وتم عرضها على عدد كبير من المختصين، وبعد التشاور من خلال حلقتي عصف ذهني توصلنا إلى القائمة النهائية من المصطلحات. ثم رجعنا إلى قاعدة بيانات الأكاديميين والباحثين والكتاب في فلسطين والشتات من ذوي الاختصاص وحاولنا المواءمة بين المواضيع والمتخصصين. أحياناً استكتبنا أكثر من باحث لنفس الموضوع سعياً للاستيفاء، وعدد من الباحثين ساهموا بأكثر من موضوع. وقد شارك في هذا العمل الموسوعي ٥٦ كاتباً ومفكراً.

قام رئيس التحرير بالقراءة الأولى لجميع المواد، ثم قرأها لجنة مكونة من د. سامي مسلم و د. محمد حمزة وسامي سرحان وحسن البطل. ومن ثم عرضت للتدقيق اللغوي وتوحيد الأسماء وتهجئتها.

وعلى عكس مختلف الأعمال الموسوعية الفلسطينية تجنبنا الخوض في التعريف بأسماء الأشخاص والقيادات الفلسطينية التاريخية والمعاصرة وذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للموسوعة ومن منطلق روح الاختصاص.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقد خصصنا لكل موضوع عدداً محدداً من الصفحات. ولكننا كنا نفاجأ في مرات كثيرة: فالثراء المعرفي لدى المساهمين في موضوع بعينه قد يؤدي إلى زيادة عدد الصفحات عما توقعنا، وانعدام المراجع في موضوع آخر يؤدي إلى نقصانها.

وقد ركزنا اهتمامنا على المصطلح والمفهوم الفلسطيني فقط لننأى بهذا العمل عن العموميات التي كان يتم تناول فلسطين بها مثل إدراجها تحت الصراع العربي–الإسرائيلي أو مشكلة الشرق الأوسط وغيرهما.

ونذكّر بأنه لم يكن هناك أرشيف وطني فلسطيني ليحفظ الذاكرة التراكمية للشعب الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة، وبأن التجربة لم تؤرخ، وبقيت في صدور المجربين، وهنا حاولنا وضع لبنة من التجارب السابقة للبدء في بناء تراكم تنتفع به الأجيال القادمة.

وقد رتبنا المواضيع، التي كتبت بأسلوب علمي شيق، ترتيباً هجائياً، محاولين تجنب التداخل بين المواضيع والتفاوت بين مستويات السرد والتحليل. وقد اقتصر عملنا على المصطلح والمفهوم الفلسطيني بعد أن عزلناه عن المصطلح والمفهوم الإسرائيلي رغم إلحاحية التوضيح في العديد من الأحيان.

قد يفتقد القارئ مفهوماً أو مصطلحاً ما، فنحن لا نزعم الإحاطة بكل شيء، ولكننا أوردنا العديد من المصطلحات التي قد لا يتوقعها الكثيرون من الكتاب والباحثين.

بعد أكثر من سنتين ونصف وبجهد من طاقم المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية وبكدار نقدم هذا العمل راجين أن يكون فاتحة لجهد بحثي متصل. وأردنا لهذا العمل أن يكون مكتملاً في جزء واحد تيسيراً للباحثين والقراء.

المساهمون في هذا العمل الموسوعي متنوعو المنابع والخلفيات، ولكنهم جميعاً مؤمنون بأهمية العمل ومساهمته في المكتبة الفلسطينية والعمل الوطني الفلسطيني.

إننا نأمل أن يتم تحديث هذه الموسوعة باستمرار للحفاظ على ما يولد من عمل نضالي وفكري وتراثي، وأن يمدنا القارئ بملاحظاته من أجل التطوير والشمولية مستقبلاً. آملين أيضاً أن تكون هذه الموسوعة قد أضافت لما سبقها من جهد كبير قام به طاقم الموسوعة الفلسطينية التي غطت مرحلة مهمة من تاريخ فلسطين وتوقفت عند عام ١٩٨٥، ورغم ذلك فقد اعتبرناها قدوة للعمل الفكري والحضاري المتميز.

ولولا نضالات شعب فلسطين وأبناء فلسطين والقيادات الفلسطينية، والشهداء والجرحى والأسرى، لبقي المصطلح الفلسطيني محلياً وركيكاً. إلا أن هؤلاء جعلوا للنضال معنى وللوطن معنى وللمصطلح والمفهوم كل المعاني.

والله الموفق

د. محمـــد اشـــتية

رئيس التحرير

مادة محمية بموجب حقوق النشر

إهداء

إلى كل الذين "عشعش" في قلوبهم حب فلسطين وعملوا من أجلها شيئاً ما. وإلى أطفال فلسطين الذين يتعلمون الصعود إلى سلم الوطنية خطوة خطوة. وإلى هؤلاء الذين أسقطتهم يد الاحتلال عن سلم الحياة، وإلى الذين حرمهم الاحتلال من نور الشمس، لهم جميعاً نهدي هذا العمل.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

كلمة شكر

إنني مدين بالشكر للأخوة المشاركين في هذا العمل والذين بذلوا جهدهم الوافي والوقت الكافي لإنجاز هذا العمل، رغم أن البعض قد اضطر إلى مراجعة النصوص أكثر من مرة وقد تم ذلك بصبر كبير منهم.

كما أشكر الاخوة الذين راجعوا النصوص على ملاحظاتهم القيمة وأخص بالذكر د.سامي مسلم و د. محمد حمزة والأستاذ عارف حجاوي وعثمان أبو غربية وخالد درويش وحسن البطل. وأود أن أشكر الأستاذ إياد الرجوب على قراءته المتأنية والدقيقة وما بذله من جهد خلال تدقيقه اللغوي.

والشكر موصول إلى الطاقم الفني الذي قام بالمساهمة الفاعلة في تنسيق المواد والمساعدة الإدارية وإدخال التصليحات اللازمة وهم ثابت ذيب وسوسن قواس وهديل عبيدي ورزان خوري وسامية كالوتي ونسرين الخاروف وجيهان محيسن ونيفين حجازي وربى قطينة.

إن هذا العمل أصبح ممكناً بدعم من المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية الذي وفر التمويل الكافي واللازم لإنجاز هذا العمل.

د. محمـــد اشـــتية

مادة محمية بموجب حقوق النشر

أبطال العودة (شباب الثأر)

(هي حركة فلسطينية مسلحة تأسست رسميا مطلع عام ١٩٦٦، اثر اجتماع عقده مندوبو حركة القوميين العرب، التي يتزعمها جورج حبش، مع السيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية واللواء وجيه المدني قائد جيش التحرير الفلسطيني. اتفقوا فيه على التعاون العسكري بين جيش التحرير الفلسطيني وحركة القوميين العرب، وإنشاء منظمة فدائية جديدة أطلقوا عليها اسم "أبطال العودة"، تكون مرتبطة بقيادة الجيش ويقودها مباشرة قائد جيش التحرير).

وبموجب الاتفاق، تعهدت قيادة القوميين العرب بإلحاق نشيطين بجيش التحرير الفلسطيني في إطار هذا التشكيل العسكري غير النظامي الجديد. وأقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير جزءا من ميزانية الجيش لهذه المنظمة. وفي الواقع فإن "أبطال العودة" وشباب الثأر إطار شبه موحد وإن حمل الاسمين معاً.

في حينه، اعتقد رئيس المنظمة وقائد جيش التحرير أنهما يسيطران على منظمة "أبطال العودة"، لكن في الواقع كانت حركة القوميين العرب هي التي تسيطر خاصة أن بنيتها الأساسية ارتكزت على التنظيم الحركي "شباب الثأر" و"الجهاز النضالي" في فرع فلسطين في الحركة. ولم يغير في الحقيقة انضمام عناصر غير حزبية من خارج "شباب الثأر" إلى أبطال العودة. وكان هذا التنظيم يقوم بتجنيد الأعضاء ويشرف على تنظيمهم في الأقاليم في خلايا صغيرة، يتم تثقيفها بالمواد الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تحددها قيادة القوميين العرب. وكان ضمن المجندين "متسللون" مخضرمون في الضفة الغربية والأردن ولبنان غير حزبيين، ظلت الحركة تكلفهم بمهام نضالية يتفق عليها مع قيادة جيش التحرير.

عينت الحركة، الحاج فايز جابر وصبحي التميمي، معاوني وديع حداد، ضابطي ارتباط بين قيادة القوميين العرب وقيادة جيش التحرير، وأوكلت إلى عبد الرزاق اليحيى ضابط العمليات في لواء جيش التحرير في سوريا مهمة الارتباط في مجال العمليات والمخصصات المالية والتسليح، وظلت المعلومات التفصيلية حول ملاكات التنظيم محصورة بضابط الاستخبارات فايز الترك. ولعل الدكتور حبش اختار اسم "أبطال العودة" للتشكيل العسكري الجديد ليحيي من خلاله تشكيلا فدائياً قديماً أسسه جورج حبش ووديع حداد وحمد الفرحان مطلع الخمسينيات. وعلى الرغم من توتر علاقة قيادة القوميين العرب مع القيادة السورية على خلفية انفصال سوريا عن مصر في عام ١٩٦١ وما تلاها، فقد سمحت سوريا لأبطال العودة بفتح مكتب في الأراضي السورية.

كان لرواج سياسة فتح في التجمعات الفلسطينية، القائمة على إدانة عجز الأنظمة العربية الرسمية، وفشل الأحزاب السياسية القومية وتقصيرها في النضال من أجل تحرير فلسطين وتحفظها على تشكيل منظمة التحرير من قبل الأنظمة العربية، دور أساسي في إسراع حركة القوميين العرب وقيادة منظمة التحرير في تشكيل "منظمة أبطال العودة".

ولجأت قيادة القوميين العرب للتعاون مع جيش التحرير الفلسطيني بعد التشاور مع عبد الناصر بشأن العمل العسكري، وكان عبد الناصر قبل هذا التاريخ يضغط على قيادة الحركة لتأجيل الشروع في العمل العسكري، خشية تورط مصر والعرب في حرب مع إسرائيل غير جاهزين لها. وكانت قيادة الحركة تستجيب لطلب عبد الناصر، ورفعت شعاراً يقول إن العمل العسكري الفلسطيني يجب أن يبقى "فوق الصفر ودون التوريط"، أي الشروع في التحضير للعمل دون تنفيذ عمليات تستفز إسرائيل. وظلت مهام مجموعات "أبطال العودة" محصورة في تنظيم الأفراد وإعداد المجموعات، وجمع المعلومات عن إسرائيل من خلال دوريات استطلاع استهدفت مراكز عسكرية واقتصادية، ومطارات وخطوط مواصلات إسرائيلية حساسة، استعدادا للمعركة الحاسمة التي يخطط لها عبد الناصر. وفي بعض الأحيان تم تشغيل عناصر " أبطال العودة " في جمع المعلومات عن القوى السياسية الأخرى، وبخاصة حركة فتح، وأجهزة أمن السلطة الأردنية ونشاطاتها.

ولم يتحول "الجهاز النضالي" الخاص شبه العسكري، الذي شرع في تشكيله الحاج فايز جابر وصبحي التميمي في ضفتي الأردن، أواخر عام ١٩٦٣ ، أو أوائل ١٩٦٤، بناء على توجيهات وديع حداد من مقر الحركة في بيروت، إلى قوة عسكرية فعّالة وظل عمله محصورا في نطاق العمل الاستخباري، ونجح وديع، في حينه، في بناء امتداد لهذا الجهاز في عدة بلدان عربية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤، أي قبل أقل من شهرين على إعلان "فتح" بدء الكفاح المسلح، اصطدمت دورية أردنية بمجموعة استطلاع من "الجهاز النضالي" وقتلت خالد الحاج أبو عيشة أحد أفرادها، ولم تعلن الحركة مسؤوليتها خوفا من إحراج عبد الناصر.

وعندما أصدرت حركة "فتح" بيانها الأول في ٢ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٥ اعتبرته حركة القوميين العرب "تهديدا مباشرا لعبد الناصر يهدف إلى توريط مصر في معركة مبكرة غير مستعدة لها، الأمر الذي سيؤدي إلى الهزيمة"، وتنصلت قيادة منظمة التحرير من مسؤوليتها عن هذا التنظيم الفلسطيني "فتح" وأعماله التوريطية. وظلت قيادة الحركة مترددة في تنفيذ عمليات قتالية فعلية، وأعاد مؤتمر حركة القوميين العام الذي عقد في شباط (فبراير) ١٩٦٥ تأكيد قرار سابق خلاصته الامتناع عن الشروع في العمل العسكري في المستقبل القريب. وخلال هذه الفترة اتخذت قيادة العمل الفلسطيني لنفسها اسم "شباب الثأر" وتحول الجهاز النضالي إلى خلايا خاصة في "شباب الثأر".

لم يأبه الشارع الفلسطيني للموقف السلبي الذي اتخذته "حركة القوميين العرب" وقيادة منظمة التحرير من عمليات حركة "فتح". ورحب الفلسطينيون في غزة والضفتين الغربية والشرقية

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ومخيمات سوريا ولبنان بإطلاق "فتح" شرارة الكفاح المسلح الفلسطيني، وتفاعلوا مع توجهاتها الجديدة، ولم يصدقوا ما عممته قيادة القوميين على أعضائها؛ بان "فتح" حركة مشبوهة مرتبطة بحلف "السنتو" يحركها الإخوان المسلمون.

وبعد تفاعل الشارع الفلسطيني مع عمليات "فتح" تعرضت قيادة حركة القوميين العرب إلى ضغوط قوية من قواعدها كي تدخل في منافسة مع "فتح". وجاءت أقوى الضغوط من "قيادة العمل الفلسطيني" التي تحولت إلى منظمة "شباب الثار"، وبخاصة من الأعضاء الحزبيين الفلسطينيين المنخرطين في "الجهاز النضالي". وكان محمد ربيع ومصطفى الزبري (أبو علي مصطفى) وأحمد محمود إبراهيم "أبو عيسى" أعضاء قيادة إقليم الحركة في الأردن من أشد المتحمسين للشروع بالعمل، وكان عزام كنعان ممثل الإقليم في قيادة الحركة في بيروت يساندهم في موقفهم المتشدد.

مطلع عام ١٩٦٦، أي بعد عام على انطلاقة حركة "فتح" عسكريا، أحست قيادة الحركة أن الوضع يتطلب عملا عسكريا جادا، واقترحت، في شباط (فبراير) ١٩٦٦، خطة تعتبر أن شن حرب وقائية تقطع الطريق على فرصة امتلاك إسرائيل السلاح الذري، مهمة أساسية عاجلة. وتبنى الشقيري موقفا مماثلا لموقف الحركة لقطع الطريق على القنبلة الذرية الإسرائيلية.

مطلع عام ١٩٦٦ وافق عبد الناصر لقيادة القوميين العرب على البدء بعمل عسكري داخل إسرائيل، وليس عبر الحدود، وشجع موقف ناصر قيادة الحركة التي أولت أبطال العودة ومهام العمل الفدائي أهمية خاصة، وقررت التحضير لأعمال فدائية نوعية، أي تنفيذ عمليات فدائية مختارة. وفي مطلع تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٦ صدر البلاغ رقم واحد عن القيادة العامة لمنظمة أبطال العودة، جاء فيه: "ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون. إن منظمة أبطال العودة تعلن بكل فخر واعتزاز إلى أبناء الأمة العربية عامة، وإلى أبناء فلسطين خاصة، استشهاد ثلاثة من أبنائها ووقوع رابع في الأسر بعد أن جرح داخل أرضنا المغتصبة أثناء قيامهم بتأدية واجبهم المقدس، بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٩".

وعلى الرغم من موقف قيادة القوميين السلبي السابق من فتح وعملياتها الفدائية قال البيان: "إننا إذ نقوم بتأدية هذا الواجب، الذي يهدف إلى تحرير وطننا المغتصب وإلى العودة الكريمة لشعبنا الفلسطيني المكافح، نعلن إيماننا الذي لا يتزعزع بأن طريق التحرير هو طريق الكفاح المسلح الذي شقه أبناؤنا بصدورهم ودمائهم، بإيمان وعزم، مهما غلت التضحيات". وحيا البيان باعتزاز بطولة الشهداء: رفيق محمد عساف، وسعيد العبد، وسكران سكران، ومحمد حسين سليمان من استشهد منهم ومن وقع في الأسر. ونشرت وصية الشهيد رفيق عساف.

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ أصدرت القيادة العامة لمنظمة "أبطال العودة " بلاغ رقم ٢، أعلنت فيه "وقوع اشتباك عنيف مع قوات العدو في القدس المحتلة، حيث قامت مجموعة من المنظمة ليلة ١٨ــ ١٩ بهجوم على الكنيست داخل القدس المحتلة بغرض تدميره". لكن أفراد المجموعة كما قال البيان "اصطدموا مع حرس الكنيست وانسحبوا بسلام، وعند وصولهم إلى المنطقة العربية طوقهم الجيش الأردني وأمرهم بالتسليم، ففضلوا تسليم أنفسهم وسلاحهم على الدخول في معركة قد يضطرون خلالها إلى جرح أو قتل جنود عرب إخوة لهم، ومن أبناء بلدهم، وقد نقلتهم السلطات الأردنية فورا إلى السجن العسكري بالزرقاء". وأكد البيان أن العدو الغاصب هو العدو الأساسي، "ولن نغير طريقنا ــ طريق الكفاح المقدس ــ مهما واجهنا من صعوبات"، و"ننذر كل من يحاول التصدي لنا وعرقلة كفاحنا بتلقينه الدرس الذي يستحقه".

عندما وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كانت منظمة "أبطال العودة" لا تزال فتية لم تشق طريقها كتشكيل فدائي فاعل في الكفاح المسلح ضد إسرائيل. صحيح أن أول شهيد من "أبطال العودة" سقط قبل شهرين من إعلان "فتح" تفجير الثورة وإطلاق الرصاصة الأولى، إلا أن انضباط قيادة الحركة لإرادة عبد الناصر وتأخرها في التقاط مزاج الشعب الفلسطيني ضيع على حركة القوميين فرصة توجيه النضال الفلسطيني وجهته الجديدة التي غيرت مجرى حياته. ومع أن حركة القوميين العرب حزب سياسي عريق نشأ مطلع الخمسينيات إلا أنها تخلفت، ودفعت ثمن تخلفها على مدى سنوات طويلة، وتولت حركة "فتح" زمام المبادرة وحصدت ثمن مبادرتها، وتولت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية سنوات طويلة.

بعد هزيمة ١٩٦٧ حصلت متغيرات جذرية في الواقع الفلسطيني، وتصدعت وحدة حركة القوميين العرب وتحررت من قيود عبد الناصر، وتحرر التنظيم الفلسطيني في الحركة من قيود التركيبة القومية للحركة التي كبلته سنوات طويلة. وحاولت قيادته تعويض ما فات، ودخلت في مفاوضات باسم "شباب الثأر" "وأبطال العودة" مع جبهة تحرير فلسطين (ج.ت.ف)، ومجموعة من الناصريين المنفيين من الأردن يتزعمها الضابط احمد زعرور، وقرر الائتلاف الجديد تنسيق العمل وإنشاء قيادة عسكرية أمامية في الضفة الغربية بقيادة فيصل الحسيني، وقيادة عسكرية خلفية في الأردن وسوريا. وبعد اعتقال فيصل في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٧ تابع عبدالله العجرمي المهة، وصدرت تعليمات للعجرمي بشن هجوم على مطار بن غوريون في اللد في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧. ومع أن الهجوم فشل فقد صدر بيان في بيروت في اليوم نفسه أعلن تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من المجموعات الثلاث أو الأربع، علما أن "أبطال العودة" "وشباب الثأر" إطار شبه موحد وإن حمل الاسمين معا. ولأسباب عدة لم تعمّر وحدة هذا الائتلاف، وخرج أحمد زعرور ومجموعته، وألحقته جبهة تحرير فلسطين، ونشأ نزاع حول اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحاول جبريل الاحتفاظ بالاسم وميز نفسه عن القوميين العرب باضافة "القيادة العامة". ومنذ ذلك التاريخ غاب اسم "أبطال العودة" من الساحة الفلسطينية، وذاب في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

م.ن

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإبـــعاد

(الإبعاد أو الطرد وفق بعض مواثيق حقوق الإنسان هو: إصدار الجهات المختصة في الدولة قراراً إدارياً خاصاً، يقضي بمطالبة المقيم الأجنبي على إقليمها بالرحيل والمغادرة عن إقليم الدولة دون رضاه. ويعدّ الإبعاد أحد التدابير والإجراءات الأمنية التي قد تلجأ إليها الدول في مواجهة من يقيم على إقليمها من الأجانب، إذا ما ترتب على استمرار إقامته إلحاق الضرر بمصالح الدولة أو أمنها ونظامها العام. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمتد الإبعاد ليشمل رعايا الدولة، الذين حصنتهم مواثيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأيضا القانون الدولي الإنساني في مواجهة هذا الإجراء.)

تلجأ العديد من الدول إلى تشريع الإبعاد كعقوبة على بعض الأفعال التي يُحظر على الأجنبي ارتكابها على إقليم الدولة. كما قد يُستخدم الإبعاد ضمن ما يعرف بالعقوبات التبعية، بحيث إذا ما ارتكب الأجنبي المقيم على أراضي الدولة أيّاً من الأفعال المجرمة بمقتضى تشريعاتها العقابية، يتم إبعاده عن إقليم الدولة فور استنفاده للعقوبة المحكوم بها عليه.

الإبعاد سواء اعتُبر تدبيراً أمنياً أو عقوبة جزائيةً، فإنّه لا يمكن له أن يُنفّذ إلاّ في مواجهة المقيمين الأجانب على إقليم الدولة. المادة ٢/١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصّت صراحةً على أنّه " لكل فرد حقّ في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وحق العودة إلى بلده"، كذلك أعادت المادة ٤/١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ التأكيد على ذلك إذ نصّت على أنّه: " لا يجوز حرمان أحد تعسفاً من حقّ الدخول إلى بلده".

كذلك، حصّنت مواثيق القانون الدولي الإنساني، خاصّةً اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لعام ١٩٤٩، سكان الأراضي المحتلة ضدّ قرارات سلطات الاحتلال الخاصة بإبعادهم أو نفيهم عن أراضيهم، فقد نصّت على أنه "يُحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه. ومع ذلك يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة محتلة معينة، إذا ما اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية، ولا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء نزوح الأشخاص المحميين إلا في إطار الأراضي المحتلة ...".

ولم تكتف مواثيق القانون الدولي الإنساني بالنصّ على حظر الإبعاد أو النفي لسكان الأراضي المحتلة، وإنما ذهبت لأبعد من ذلك عندما نصّت صراحةً على تجريم هذا الإجراء إذا ما تم اقترافه بمواجهة السكان المدنيين في الأراضي المحتلة. ولهذا يُعد إبعاد أو نفي سكان الأراضي المحتلة بمقتضى المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة ٨٥ من بروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع المبرم عام ١٩٧٧، والمادة ٨ ب/٨ من ميثاق محكمة الجزاء الدولية، جريمة من جرائم الحرب، تقتضي ملاحقة ومساءلة المحرضين والآمرين بارتكابها ومرتكبيها. وقد مارست دولة الاحتلال الاسرائيلي هذه الجريمة على نطاق واسع. ولعل أشهر هذه الممارسات قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي "اسحق رابين" دون شك بإبعاد ٤١٥ مواطناً فلسطينياً الى المنطقة المعروفة بمرج الزهور في الاراضي اللبنانية أواخر شهر كانون أول (ديسمبر) من عام ١٩٩٢.

ولا يقتصر الأمر على اعتبار الإبعاد جريمة من جرائم الحرب إذا ما تم استخدامه بمواجهة السكان في حال الحرب، فقد ادرج كل من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية الخاصة بمحاكمة كبار مجرمي الحرب الألمان "نورمبرغ" ، وميثاق محكمة الجزاء الدولية "روما" جريمة الإبعاد ضمن نطاق الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتكمن أهمية إدراج المجتمع الدولي لهذه الجريمة، ضمن نطاق ومدلول جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، في انتفاء الحصانة الزمنية التي يمكن لها أن تحول دون الملاحقة والمساءلة الجنائية للمحرضين والآمرين بارتكاب هذه الجرائم ومرتكبيها، لكون هذه الجرائم لا يمكن لها استنادا لأحكام اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المبرمة عـــام ١٩٦٨، أن تتحصن بالتقادم، ومن ثم تنقضي الدعاوى الخاصة بها بمرور مهل زمنية معينة.

وعلى صعيد التشريعات المحلية، فقد حصّنت دساتير الدول على اختلاف أنظمتها السياسية رعايا الدولة في مواجهة هذا الإجراء، وذلك من خلال النص الصريح على حظر الإبعاد لرعايا الدولة مهما كانت المبررات والدواعي الكامنة وراء هذا الإجراء .

ح.ش

الاتفاق الأردني– الفلسطيني المشترك

(هو الاتفاق الذي أبرم في العاصمة الأردنية – عمان في ١١/ ١٩٨٥/٢، ووقعه عن الجانب الأردني الملك حسين بن طلال، وعن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية).

ويعتبر هذا الاتفاق مشروع عمل مشترك بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية، للسير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

بعد التوقيع، بقيت عبارات وردت في البندين الثاني والخامس من الاتفاق محل خلاف في القيادة الفلسطينية، بما استدعى ارسال رسالة خطية موقعة من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية إلى الملك حسين، اعتبرت بمثابة "مذكرة تفسيرية" للاتفاق، وشرط لإقراره والموافقة عليه. فقد اجتمعت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني ـــ "فتح" في تونس، وأصدرت قراراً بالموافقة على الاتفاق، بالأغلبية، على أساس أن المذكرة التفسيرية تعتبر جزءاً من الاتفاق . ثم عقد اجتماع مشترك مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فوافقت على الاتفاق والمذكرة التفسيرية كجزء منه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

سبق الاتفاق بعض المعطيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ومنها مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، وقرارات القمتين العربيتين في مدينتي فاس والرباط بإعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ضمن هذه الظروف، بدأت العديد من الجولات في إطار تحقيق تفاهم أردني- فلسطيني لاستعادة العلاقة الطبيعية بين الطرفين. وكانت الجولة الأولى منها انطلقت في جدة، بعد أحداث أيلول ١٩٧٠، وتبعتها جولات أخرى في القاهرة لم تؤد إلى التوصل لاتفاق، حيث ترافق ذلك مع اغتيال وصفي التل. تبع ذلك العديد من الجولات بين الجانبين الفلسطيني والأردني انتهت في شباط (فبراير) ١٩٨٥ وأدت إلى توقيع ما عرف باتفاق الحادي عشر من شباط، الذي قام على مجموعة من الأسس والمبادئ:

١. الأرض مقابل السلام.
٢. حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
٣. حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
٤. حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
٥. تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع.

نص الاتفاق على ما يلي:

"إنطلاقاً من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربياً ودوليا، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردني والفلسطيني:

اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير، معاً، نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الأسس والمبادئ التالية:

١. الأرض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.
٢. حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق (ذلك)، ضمن إطار الاتحاد الكونفيدرالي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
٣. حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
٤. حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
٥. على هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد مشترك فلسطيني- أردني".

لاحقاً، طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بإدخال مجموعة من التعديلات على الاتفاق وهي، أولاً، في مقدمة المشروع وردت كلمة انطلاقاً من (روح) قرارات قمة فاس، حيث طالبت المنظمة بحذف كلمة (روح) ليتركز المعنى على القرارات نفسها حرفياً.

ثانيا، ورد في الاتفاق "أن الفلسطينيين يمارسون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك. في حين طالب التعديل الفلسطيني بحذف كلمة "ذلك" واستبدالها بـــ "تحقيق الانسحاب الإسرائيلي". أما التعديل الثالث، فكان يتعلق بما ورد في الاتفاق حول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في "وفد مشترك"، إذ طلبت المنظمة في التعديلات أن يصبح النص "وفد عربي مشترك طبقاً لقرارات قمة فاس"، بينما كان خيار الأردنيين وفداً أردنياً-فلسطينياً مشتركاً بالدرجة الأولى ولكنهم ليسوا ضد الوفد العربي.

وفور الإعلان عن هذا الاتفاق تتالت ردود الأفعال العربية والعالمية، وتفاوتت ردود الفعل الفلسطينية على الاتفاق. فعلى الرغم من عدم ظهور معارضة جماهيرية معتبرة للاتفاق، إلا أن نايف حواتمة ، أمين عام الجبهة الديمقراطية، سارع لإصدار بيان ضد الاتفاق. كما أصدرت الجبهة الديمقراطية بياناً تطالب فيه كوادر حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بأن تتوحد ضد اللجنة المركزية لإسقاط الاتفاق على غرار اسقاط اتفاق ١٩٨٣/٥/١٧ بين لبنان وإسرائيل. وعلى الصعيد العملي، تشكلت جبهة تحت اسم "جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني" أصدرت بياناً ضد الاتفاق، وطالبت بإسقاطه، ورفضت "التفويض" أو "الإنابة" أو "المشاركة" أو "الإلحاق" فيما يتصل بالتمثيل الفلسطيني.

كما أن المنظمات الفلسطينية، التي شكّلت "جبهة للرفض"، أعربت عن رفضها لاتفاق الحادي عشر من شباط، على اعتبار أنه مخالف لقرارات المجلس الوطني الخاصة بالثوابت. فوفقاً لجبهة الرفض، فقد تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعن حقه في دولة فلسطينية مستقلة. ورأى الرافضون أن الاتفاق ألغى حق العودة للاجئين الفلسطينيين لأنه غيّب قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة.

أما على المستوى العالمي، فقد رفضت موسكو استقبال الوفد الأردني_ الفلسطيني المشترك، انسجاماً مع موقفها الرافض لاتفاق الحادي عشر من شباط، في حين إن الولايات المتحدة لم ترفض الاتفاق بالكامل ولكنها لم توافق على كل ما جاء فيه. فوفقاً للاتفاق، كان لا بد من تشكيل وفد مشترك لزيارة العواصم العالمية، لكن واشنطن رفضت أن يضم الوفد أياً من الأعضاء البارزين في منظمة التحرير، أو المنظمات الفدائية، وطالبت بأن يتم تزويدها بأسماء أربعة أشخاص: اثنان يمثلان الأراضي المحتلة واثنان من خارجها. وفي الفترة الواقعة بين أيار (مايو) ١٩٨٥ وأيلول (سبتمبر)، ١٩٨٥ تتالت المراسلات بهذا الشأن بين الحكومتين الأمريكية والأردنية، إلى أن تلقت

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الأردن في السابع من أيلول ١٩٨٥ رفضاً أمريكياً للقاء الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك. وعلى ذات الصعيد رفضت الولايات المتحدة مشاركة الاتحاد السوفييتي في المؤتمر الدولي الذي ورد ذكره في نص الاتفاق.

وأشار خطاب الملك الحسين بن طلال، الذي ألقاه في١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦، إلى أن المباحثات الأردنية الأمريكية المكثفة أسفرت عن موافقة الولايات المتحدة على الدعوة إلى مؤتمر دولي من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة، وبرعاية الأمم المتحدة، وحضور أطراف النزاع والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بما فيها الاتحاد السوفييتي، على أن يُعقد المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، حيث تمسك الجانب الأمريكي بضرورة اعتراف وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ تلقت الحكومة الأردنية تعهداً مكتوباً من الولايات المتحدة ينص على: "أن الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر دولي، إن هي أعلنت قبولها الواضح لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، واستعدادها للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع حكومة إسرائيل في إطار مؤتمر دولي، وإدانتها للإرهاب".

مقابل ذلك، طالبت القيادة الفلسطينية بإجراء تعديل على صيغة قرار ٢٤٢ لتتمكن من القبول به، وبحيث ينص التعديل على إضافة عبارة تشير إلى موافقة الولايات المتحدة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير في إطار إتحاد كونفيدرالي بين الأردن وفلسطين. وفي ظل إصرار الحكومة الأمريكية على ضرورة قبول منظمة التحرير بقرار ٢٤٢ دون أي تعديل، وإصرار منظمة التحرير على ذلك التعديل، قامت الإدارة الأمريكية بإرسال اقتراح للحكومة الأردنية بتاريخ ٢٩/ ١٩٨٦/١ يتضمن: "إن الولايات المتحدة ترى أنه، ما دامت منظمة التحرير غير قادرة على اتخاذ قرار بقبول قرار ٢٤٢، فبإمكانها الانتظار إلى الوقت الذي تراه مناسباً. وإلى حين ذلك، ترى الولايات المتحدة أن تمضي عملية السلام بمشاركة فلسطينية من الأرض المحتلة. وستبقى الفرصة متاحة أمام المنظمة للمشاركة في المؤتمر الدولي إلى أن توافق على قرار ٢٤٢".

في السابع من شباط ١٩٨٦ غادر ياسر عرفات عمّان، مُصراً على موقفه الرافض لقرار ٢٤٢، وبهذا انتهت إمكانية التحرك الفلسطيني- الأردني المشترك ضمن إطار مؤتمر دولي.

وفي التاسع عشر من شباط ١٩٨٦، أعرب الملك حسين عن عدم تمكنه من مواصلة التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في خطاب طويل انتهى برفض مواصلة التنسيق بقوله: "إنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق سياسياً مع قيادة منظمة التحرير، حتى تكون للكلمة معناها، التزاماً ومصداقية وثباتاً".

الموقف الفلسطيني الرسمي تجلى في اجتماع الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الفترة (٢٠-٢٥ نيسانة ١٩٨٧)، حيث جاء في تقرير الدائرة السياسية آنذاك "لقد سارت العلاقات الأردنية_ الفلسطينية في مسارها الطبيعي، إلا أن الأردن قد أوقفت التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، في خطاب مطول ألقاه الملك حسين، وأنحى باللائمة على المنظمة، وكان ذلك الخطاب بداية الخلاف مع الأردن الرسمي. وبهذا، اختلف الموقفان الأردني والفلسطيني. فالحكومة الأردنية كانت ترى أن سبب فشل التنسيق المشترك هو إصرار القيادة الفلسطينية على موقفها الرافض لقرار ٢٤٢. وبهذا، كانت الحكومة الأردنية ترى أنه لا فائدة من العمل المشترك، في حين إن منظمة التحرير كانت ترى أن الأردن هو الذي بادر إلى وقف التنسيق المشترك. وبذلك، صدر قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول مشروع العمل المشترك، وفيما يلي نصه:

"كانت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية قد توصلتا بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١ إلى توقيع اتفاق لمشروع عمل مشترك، بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، طبقاً لقرارات القمة العربية في فاس. وبعد توقّف عمل اللجنة العربية السباعية كآلية جديدة لمشروع السلام العربي، وذلك لضمان إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني عبر الجهود الدولية والعربية الجارية.

وجاء الاتفاق استناداً إلى قرارات المجالس الوطنية، وبخاصة قرارات الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة، اللتين أكدتا على العلاقات الأخوية المميزة بين الشعبين الشقيقين ودعتا إلى قيام علاقات مستقبلية على أسس كونفيدرالية بين دوليتي فلسطين والأردن، وإلى تنسيق الجهود لتحرك سياسي مشترك وللتصدي للحلول والتسويات المنفردة، وإسقاط مشروع الوطن البديل. وأثناء مسيرة العمل المشترك، ظهرت خلافات بين الطرفين في تفسير وفهم بعض نصوص الاتفاق، وكيفية تطبيقها، وزاد على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية، وأوساط أخرى، تم على إثرها إعلان الأردن بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩ وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية مع اتخاذه إجراءات معينة وضعت الاتفاق في موقع الشلل، وأوجدت حالة من الجمود وخللاً ملحوظاً في العلاقات.

إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، انطلاقاً من حرصها على سلامة تطبيق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية الخاصة بالعلاقات الأخوية المميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وفي ضوء ما أثبتته التجربة العملية من أن الاتفاق المذكور أصبح عقبة أمام تنمية هذه العلاقات، وحيث إنه لم يعد قائماً بالفعل على أرض الواقع، فإنها تعتبره لاغياً".

ت.ب

اتفاق أوسلو

(هو الاتفاقات التي تم التوصل اليها، بعد مفاوضات مباشرة وسرية، جمعت بين ممثلين للحكومة الإسرائيلية ولمنظمة التحرير، واحتضنتها العاصمة النرويجية أوسلو. وتحتوى وثائق هذه

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الاتفاقات على الرسائل المتبادلة بين الرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبين اسحاق رابين، رئيس وزراء اسرائيل، ويوهان هولست، وزير خارجية النرويج. كما تحتوى على وثائق اعلان المبادئ الفلسطيني ـــ الإسرائيلي بشان ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية. وقد وقع على مسودتها النهائية بالاحرف الاولى في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٩٣، كل من احمد قريع، وأوري سافير في اوسلو.

أبرم اتفاق اعلان مبادئ اوسلو في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض الأمريكي في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣، ووقعه عن حكومة إسرائيل شمعون بيريس، وعن الوفد الفلسطيني محمود عباس، والشاهدان وارن كريستوفر، وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية، واندريه كوزريف، وزير خارجية الفيدرالية الروسية، وبحضور الرئيس الامريكي بيل كلينتون، والرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي، وفي سياق متصل، وفي اطار اتفاقات أوسلو، فانه يمكن إضافة وثائق اتفاقية غزة ومنطقة اريحا وملاحقها، التي تمت في العاصمة المصرية القاهرة يوم ١٩٩٤/٥/٤، وكذا الملحق رقم (٤) الخاص بالبروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية، والذي وقع في العاصمة الفرنسية باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩ .

ورد في ديباجة اعلان المبادئ حول ترتيبات "الحكومة الذاتية الانتقالية" ما يلي: إن حكومة دولة إسرائيل، والوفد الفلسطيني ممثلا للشعب الفلسطيني، يتفقان على ان الوقت قد حان لانهاء فترة المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها".

وقد تعثر مرارا تطبيق بنود اتفاقات أوسلو، وجرى انتهاك وتعطيل الجدول الزمني لتطبيقها، وانقضت المرحلة الاولى التي حددها الاتفاق كحد اقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية، وانقضت المرحلة الانتقالية لخمس سنوات كلها من دون ان تلتزم إسرائيل بالاستحقاقات المتوجبة عليها وفقا للاتفاقيات وجدولها الزمني. ورغم الفشل الذي آلت اليه المفاوضات في كامب ديفيد صيف العام ٢٠٠٠، ثم في طابا، والتصريحات الرسمية الإسرائيلية بالتحلل من اتفاقات أوسلو، الا انها بقيت، من الوجهة القانونية، المرجعية الوحيدة لعملية التسوية السياسية الفلسطينية ـــ الإسرائيلية، إلى ان جرى استبدالها بخطة "خريطة الطريق" الدولية التي تم تسليمها رسميا للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الاول من شهر أيار (مايو) ٢٠٠٣. وقد اشارت الخطة الجديدة ضمنا إلى اتفاقات أوسلو من دون ان تسميها، عندما حددت أنها "ستقوم على اسس مؤتمر مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام وقراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨ والاتفاقات السابقة المبرمة بين الطرفين".

الاطار الاستراتيجي والسياسي لاتفاقات أوسلو:

أبرمت اتفاقات اوسلو في غضون سنوات قليلة من التحولات العميقة الاثر التي شهدها العالم، وخاصة لجهة انتهاء الحرب الباردة، ووضع حد للتنازع العالمي على مناطق النفوذ، ونمو وتطور أنماط جديدة من التعاون والتنسيق الدولي بشأن حل وتسوية النزاعات الإقليمية.

على المستوى الاقليمي، كان الحدث الاهم قد وقع في ١٩٩٠/٨/٢، عندما قامت القوات العراقية بغزو دولة الكويت واحتلالها، ومن ثم أعلن النظام البعثي في العراق ضم الكويت كإحدى محافظات دولة العراق، وكانت لهذا الحدث بالذات تداعياته الخطيرة التي أثرت بقوة على سياسات المنطقة لعدة سنوات تالية.

على المستوى الفلسطيني، كانت الفترة السابقة على غزو العراق للكويت شهدت تقاربا أكبر بين القيادتين الفلسطينية والعراقية، فيما تدهورت علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالولايات المتحدة، وانتهت في ١٩٩٠/٦/٢٠ إلى قرار من الرئيس الامريكي بوش بتعليق الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتحت غطاء شرعية الامم المتحدة، بدأت في يوم ١٩٩١/١/١٦ العمليات العسكرية لقوات التحالف، تحت قيادة الولايات المتحدة، لتحرير الكويت. وكان من المؤشرات المهمة لهذه المرحلة مشاركة قوات عربية من المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا في التحالف الدولي تحت القيادة الامريكية.

وقد حاول النظام العراقي جر إسرائيل إلى هذه الحرب بإطلاق صواريخ أرض ـــ أرض عليها، لكن الولايات المتحدة مارست ضغوطا على الحكومة الإسرائيلية لكبح اي رد فعل انتقامي والتورط في الحرب، نظراً لضرورة استمرار القوات العربية في اطار التحالف الدولي، التي انجزت مهمة تحرير الكويت من الغزو العراقي بنهاية شهر شباط (فبراير). ومن المؤشرات المهمة ايضا الموقف السوفييتي الذي لم يتدخل لحماية النظام العراقي، بل على العكس صوتَ في الامم المتحدة إلى جانب الموقف الامريكي في تأكيد جديد على طابع العلاقات الدولية الناشئة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وشهدت مرحلة ما بعد تحرير دولة الكويت، وخاصة ما بين شهري آذار (مارس)، وتشرين الثاني (نوفمبر)١٩٩١ عودة الحيوية إلى النشاط الدبلوماسي الامريكي بشأن الصراع في الشرق الاوسط، وقام وزير الخارجية جيمس بيكر في هذه الفترة، بثماني زيارات للمنطقة شملت الدول الاساسية المعنية بالصراع فيها. وسجل في هذه المرحلة تطور جديد طرأ على الدبلوماسية الامريكية تمثل في اللقاءات المتكررة لبيكر مع شخصيات فلسطينية من قيادات الاراضي المحتلة المعروفة بعلاقاتها وثيقة الصلة بمنظمة التحرير، واعتبر هذا التوجه السياسي الاجرائي بمثابة العتبة التي بدأت بها طريق مشاركة منظمة التحرير في مشاريع التسوية اللاحقة، وخاصة في مؤتمر مدريد.

لكن هذه المشاركة كانت مقيدة ومشروطة، بعدم تشكيل وفد فلسطيني مستقل لهذا المؤتمر، وألا يشارك الوفد المشترك الاردني الفلسطيني أيٌّ من المواطنين الفلسطينيين من القدس المحتلة او من فلسطينيي الشتات. وكان على الوفد الفلسطيني ألا يعلن صراحة عن انتمائه لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان ذلك

مادة محمية بموجب حقوق النشر

تمت عرقلة تنفيذ بعض المواد الواردة في الاتفاقية كالمنافذ والممر الآمن وغيرها.

- الدول العربية: بانفجار مفاجأة قيام مفاوضات سرية بين إسرائيل والفلسطينيين واقتربت من التوصل إلى اتفاق، تلقى التنسيق العربي المشترك هزة قوية، رغم أن المسؤولين الفلسطينيين أوضحوا الحالة والظرف الخاص للطرف الفلسطيني في عملية السلام. وقد عمقت اتفاقية القاهرة عزلة وتجاهل أهمية المسارات السورية واللبنانية، بينما كانت عاملا مهماً ومشجعاً لتعميق التعاون والاقتراب من الاتفاق على المسار الأردني وقد رأت بعض الدول العربية فيه نافذة مشرقة يمكن من خلالها الإطلال على دور معين لها في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبدأ المسؤولون العرب في مناغمة إسرائيل أثناء حفل التوقيع على الاتفاق في ١٩٩٤/٥/٤م، أمثال وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم الذي حضر الحفل.
- الموقف الدولي: رغم أن إسرائيل لم تسمح حتى لصديقتها الولايات المتحدة الأميركية بالتدخل الاطلاع على ما يدور من مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها اعتذرت لها بأن دعتها لأن تكون الراعية للجانب الرسمي بكل الاتفاقات مع الفلسطينيين، في حين افتخر الأوروبيون بأن إحدى دول قارتهم (النرويج) هي التي رعت العملية منذ مهدها وفي مرحلتها السرية، وقد شدت أحزمتها لتسمي نفسها الدول المانحة والممولة لعملية السلام. وإذا كان من خلاصة لهذا الاتفاق، فيجب القول إنه أجل القضايا التي تمثل الحلم الوطني الفلسطيني، والتي هي لب الصراع بين الطرفين، كقضايا: الاستيطان، والحدود، وحق العودة، وقبل ذلك كله قضية القدس، التي إن لم تحل فلن تصل المنطقة إلى الحل المنشود والعادل، بل إلى مزيد من العنف، وهذا ما وجد تعبيراً له بعد ٦ سنوات من اتفاق القاهرة وذلك يوم ٢٠٠٠/٩/٢٨م، حيث اعتبرت زيارة شارون الاستفزازية للأقصى الشرارة التي أشعلت انتفاضة الأقصى.

ج.ب

اتفاقية جنيف الرابعة

(هي الاتفاقية التي جرى التوقيع عليها فى المؤتمر السياسي الذي عقد في جنيف من ٢١ نيسان (ابريل) وحتى ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩. وجاءت هذه الاتفاقية تحت عنوان: "اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب"، وجرى التوقيع عليها يوم ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩).

وقد انعقد هذا المؤتمر بهدف إعادة النظر في الاتفاقات التالية:

١. اتفاقية جنيف المؤرخة فى ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٢٩، الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
٢. اتفاقية لاهاي العاشرة المؤرخة فى ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٠٧، الخاصة بتطبيق مبادئ اتفاقية جنيف المؤرخة فى ٦ تموز (يوليو) ١٩٠٦ على الحرب البحرية.
٣. اتفاقية جنيف المؤرخة في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٢٩، الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.
٤. اتفاقية خاصة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب.

وكان المؤتمر انعقد بناءً على دعوة من مجلس الاتحاد السويسري، وحضره ووقع على اتفاقياته الأربع ممثلون عن ٥٧ دولة ومملكة وإمارة، كان من بينها ثلاث دول عربية، هي: مصر ولبنان وسوريا.

وتباحث المؤتمر، في فترة انعقاده، في مشروعات الاتفاقيات الأربع التي كان بحثها وأقرها المؤتمر الدولي السابع عشر للصليب الأحمر الذي عقد في استوكهولم عاصمة السويد.

أقر مؤتمر جنيف نصوص الاتفاقيات الآتية:

(١) اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة فى الميدان.

(٢) اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة فى البحار.

(٣) اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.

(٤) اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب (وهذا البروتوكول الرابع هو ما كانت (م.ت.ف) تطالب بسريانه ولا تزال، على الأراضي الفلسطينية المحتلة).

كما اتخذ المؤتمر أحد عشر قراراً أرفقت بهذا الاتفاق. ووقع على الوثيقة الختامية للمؤتمر المفوضون المخولون من حكوماتهم. وحررت اتفاقيات جنيف في اليوم الختامى للمؤتمر الثاني عشر من آب (أغسطس) ١٩٤٩.

وتتضمن اتفاقيات جنيف ما يزيد على أربعمائة مادة قانونية، وتشكل الاتفاقيات الأربع ما يساوي ثلاثة أرباع قانون المنازعات المسلحة الحالي. وتتسم اتفاقيات جنيف بطبيعة إنسانية خالصة، وتعتبر منذ إقرارها عنصراً أساسيا من عناصر العلاقات السلمية والحضارية بين الدول.

وتشكل اتفاقية جنيف الرابعة، على وجه الخصوص، الإنجاز الإنساني الأبرز في اتفاقيات جنيف كلها، لأنها تمكنت من تحويل المبادئ الإنسانية العامة، التي كان يتوق إليها ضمير الشعوب والإنسانية، إلى التزامات قانونية.

وتقع اتفاقية جنيف الرابعة وحدها فى ١٥٩ مادة وثلاثة ملاحق. ويتضح حجم هذا الإنجاز الهائل بالمقارنة مع ما لا يتجاوز العشرين مادة التي كانت تتضمنها لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧.

الإطار العام لاتفاقية جنيف الرابعة:

مع استمرار نمو وتصاعد التطلعات الإنسانية لحماية الشعوب والمواطنين الأفراد، أمكن في الأعوام الثلاثة من عام ١٩٤٨

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اتفاق كامب ديفيد

(هو الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وإعلانها في منتجع "كامب ديفيد" الأمريكي يوم ١٩٧٨/٩/١٧، لوضع حد نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي، وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط، ووقع على هذه الاتفاقيات كل من الرئيس المصري محمد أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغين، ورئيس الولايات المتحدة جيمى كارتر كشاهد على التوقيع.)

وتتكون "اتفاقات كامب ديفيد" من وثيقتين منفصلتين، الأولى تحت عنوان: "إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط". أما الوثيقة الثانية فتحمل اسم: "إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل".

تتضمن الوثيقة الأولى، عدا المقدمة، ثلاثة محاور، هي:

الأول: ويختص بالضفة الغربية وغزة، ويدعو مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني لأن يشتركوا في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوهها.

الثاني: يختص بمصر وإسرائيل ويدعو الطرفين لعقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا.

الثالث: يتعلق بالمبادئ المرفقة، التي تعلن عن ضرورة انطباق نفس المبادئ الواردة في الاتفاق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها: مصر والأردن وسوريا ولبنان.

أما الوثيقة الثانية: فتتضمن "إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل". و تدعو إلى التفاوض بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا، كما تتضمن عدداً من المبادئ التي اتفق عليها الطرفان، وطريقة وحجم مرابطة القوات العسكرية وغيرها مما ورد في النص المرفق.

وينبغي الإشارة إلى ضرورة رفع الالتباس الشائع، الذى يخلط، أو لا يميز بين "اتفاقات كامب ديفيد" المشار إليها هنا والموقعة في ١٩٧٨/٩/١٧، وبين "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية" الموقعة لاحقاً في واشنطن في ١٩٧٩/٣/٢٦ والمحاضر والملاحق المرفقة بها.

الإطار السياسي لاتفاقيات كامب ديفيد ومقدماتها:

أتى انعقاد قمة كامب ديفيد والاتفاقيات التي أعلن عنها، على خلفية الأحداث التاريخية التي بدأت بحرب أكتوبر ١٩٧٣، ونتائجها وتداعياتها وخاصة الحظر العربي لتصدير النفط، والتأهب النووي الذي أعلنته الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ومن ثم الاتفاق المشترك بينهما على الدعوة إلى مؤتمر جنيف في نهاية عام ١٩٧٣، والنتائج المحدودة لفض الاشتباك بين القوات، لم يكن بوسع القوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة أن تحرز تقدماً حقيقياً في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط. وكان ذلك مدعاة لإثارة انتقادات واسعة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لسياسات هنري كيسنجر، وخاصة سياسة الخطوة خطوة التي لفظت أنفاسها الأخيرة.

وكان طرأ على وضع المراوحة هذا، عدد من التطورات المهمة كان من أبرزها:

- في بداية عام ١٩٧٧ تولى جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقررت الإدارة الأمريكية الجديدة في وقت مبكر، (٢/٤/ ١٩٧٧)، أن تعالج الوضع في الشرق الأوسط بوصفه مسألة ذات أولوية عاجلة.

- من أجل ذلك رتب الرئيس كارتر، في بداية ولايته لقاءات مع قادة وزعماء المنطقة، وبدأ في ٣/١٦ في استخدام تعبير "الوطن الفلسطيني" في خطابه السياسي.
- تمكن زعيم المعارضة اليمينية في إسرائيل في٦/٢١/ ١٩٧٧من الفوز بالانتخابات، منهياً بذلك احتكار اليسار الإسرائيلي للسلطة والحكم.
- وفى مصر كانت تتبلور لدى الرئيس السادات الرغبة في كسر الجمود السياسى، وعدم الاستسلام لسياسة اللاحرب واللاسلم التي عاودت المراوحة في المكان حتى لو تطلب الأمر المجازفة بالتحرك منفرداً صوب تحقيق أهدافه.
- التوجه السياسي في هذه المرحلة كان يستهدف العودة لاستئناف المفاوضات وفق صيغة مؤتمر جنيف، وتتويجاً لهذا التوجه صدر في ١٩٧٧/١٠/١ البيان المشترك لحكومتي الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، الذي نص على تسهيل "استئناف أعمال مؤتمر جنيف في وقت لا يتجاوز كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧". وكان هذا البيان المشترك قد نص أيضاً، ولأول مرة، على ضرورة حل كل المسائل الخاصة بالتسوية "وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

وقد أثار هذا البيان اعتراضات إسرائيلية حادة وواسعة.

- كانت الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٧ شهدت إطلاق عدد من المشاريع والمبادرات التي تبحث في موضوع التسوية السلمية في الشرق الأوسط، من ذلك المشروع الذي أعلنه الرئيس كارتر في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ١٩٧٧/١٠/٥ جرت صياغة ورقة عمل أمريكية/ إسرائيلية شكلت تراجعاً في الموقف الأمريكي عن الالتزامات الواردة في "البيان الأمريكي- السوفييتي".

وكان بيغين تقدم باقتراح لتشكيل حكم إدارى ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة في الخطاب الذى ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي يوم ١٩٧٧/١٢/٢٨.

- وفي الجانب العربي، كانت الخلافات تصاعدت، خاصة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بين مصر وسوريا بخصوص تشكيل الوفد العربي الموحد إلى "مؤتمر جنيف" حال استئناف أعماله. وتولدت لدى الرئيس المصري أنور السادات شكوك عميقة حول إمكانية استئناف عقد "مؤتمر جنيف" من أساسه، وحول النتائج الجزئية أو المحدودة التي قد يسفر عنها في ظل توازنات القوى التي تعكسها معادلة الوفود المدعوة لهذا المؤتمر. واتضح لاحقاً أن الرئيس السادات، كان فتح قناة سرية للتباحث مع الجانب الإسرائيلي. وفي هذا الإطار تعددت اللقاءات بين مبعوثه الشخصي حسن التهامي و موشي ديان في المملكة المغربية.

وكانت نقطة التحول المركزية في هذا المسار قد بدأت في التبلور عندما أرسل الرئيس كارتر للرئيس السادات في نهاية تشرين الأول (اكتوبر) يستحثه على اتخاذ المبادرة لكسر الحالة التي وصلتها جهوده بشأن استئناف عقد "مؤتمر جنيف". وردٍ الرئيس السادات باقتراح عقد المؤتمر في القدس الشرقية، بدلا من جنيف، وبحضور جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ورؤساء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

ولما لم تلق اقتراحات السادات صدى لدى الرئيس كارتر، كشف السادات علناً يوم ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عن عزمه على الذهاب إلى إسرائيل، والالتقاء بقيادات إسرائيل في القدس المحتلة.

- أحدثت زيارة السادات للقدس، مع عوامل أخرى، تأثيرات عميقة في توجهات كل القوى السياسية المعنية بالبحث في التسوية السياسية للشرق الأوسط، واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل استراتيجيتها.
- تطبيقاً لهذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، استقبل الرئيس كارتر السادات في كامب ديفيد في الأسبوع الأول من شباط (فبراير) ١٩٧٨ وناقش معه وثيقة للحل من تسع نقاط، لكن الأمور، حتى النصف الأول من هذا العام كانت تتطور ببطء شديد، ما دفع الرئيس المصري السادات لاعتماد تكتيك الذهاب إلى حافة الهاوية ملوحاً بإلغاء المباحثات مع إسرائيل، وفقط في ١٩٧٨/٧/٢٠ كان الرئيس كارتر حسم أمره بدعوة كل من بيغين والسادات إلى اجتماع قمة في "كامب ديفيد". وفي أوائل آب (أغسطس) ١٩٧٨ توجه فانس إلى الشرق الأوسط ووجه الدعوة لهما لحضور "قمة كامب ديفيد" في أوائل شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨. وهكذا بدأت عملياً في ١٩٧٨/٩/٥ "مفاوضات كامب ديفيد" المغلقة واستمرت، في أجواء من المساومات العاصفة، إلى يوم ١٩٧٨/٩/١٧ عندما أعلن عن التوصل إلى اتفاق بشأن إطارين للتفاوض، "إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط"، و"إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل".

اتفاقية كامب ديفيد، ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط جرت الموافقة عليه في كامب ديفيد:

اجتمع محمد أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية، ومناحم بيغين، رئيس وزراء إسرائيل، بجيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في كامب ديفيد، من الخامس من سبتمبر حتى السابع عشر من سبتمبر عام ١٩٧٨، واتفقا على إطار العمل التالي للسلام في الشرق الأوسط. وهما يدعوان الأطراف الأخرى في النزاع العربي الإسرائيلي للتقيد به.

مقـــــــدمة

إن السعي نحو السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بما يلي:

- أن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها، هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه.
- بعد أربع حروب وقعت خلال ثلاثين سنة، وبالرغم من الجهود البشرية المكثفة، فإن الشرق الأوسط، مهد الحضارة، ومكان ولادة ثلاث ديانات عظيمة، لم يستمتع حتى الآن ببركات السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتوق إلى السلام، حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الهائلة إلى نشدان السلام، ومن أجل أن تتمكن هذه المنطقة من أن تصبح نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.
- إن مبادرة الرئيس السادات التاريخية المتمثلة بزيارته للقدس، والاستقبال الذي قابله به برلمان وحكومة وشعب إسرائيل، والزيارة المقابلة التي قام بها رئيس الوزراء بيغين إلى الإسماعيلية، وعروض السلام التي قدمها الزعيمان، بالإضافة إلى الترحيب الحار الذي قابل به شعباً الدولتين هاتين المهمتين، قد أوجدت فرصة للسلام لا سابق لها، يجب ألا تضيع، إذا كان لهذا الجيل والأجيال المقبلة أن تتجنب مآسي الحرب.
- إن نصوص ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأخرى المقبولة في القانون الدولي والشرعية الدولية، توفر الآن مقاييس مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.
- من أجل تحقيق إقامة علاقة سلام بموجب روح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، فإن إجراء مفاوضات مقبلة بين إسرائيل وأي جار لها على استعداد للتفاوض معها بشأن السلام والأمن، هو أمر ضروري لهدف تنفيذ جميع نصوص ومبادئ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.
- إن السلام يتطلب احتراماً للسيادة، وسلامة إقليمية واستقلالاً سياسياً لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، خالية من التهديدات أو أعمال العنف. وإن التقدم نحو ذلك الهدف يمكن أن يسرع التحرك نحو عهد جديد من المصالحة في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون في تعزيز النمو الاقتصادي، وفي المحافظة على الاستقرار، وفي ضمان الأمن.
- إن الأمن يتعزز بعلاقات سلمية، وبتعاون بين الدول التي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

تتمتع بعلاقات طبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب شروط معاهدات السلام، تستطيع الأطراف على أساس التبادل، أن تتفق على ترتيبات أمنية خاصة، مثل مناطق متزوعة السلاح، ومناطق محدودة التسلح، ومحطات إنذار مبكر، ووجود قوات دولية، وإقامة اتصال متبادل، وتدابير مراقبة متفق عليها، وترتيبات أخرى يوافقون على أنها مفيدة.

إطار العمل

مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، فإن الطرفين مصممان على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط، من خلال عقد معاهدات سلام، تستند إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨، بجميع أجزائهما. إن هدف الطرفين هو تحقيق سلام وعلاقات جوار حسنة. وهما يعترفان بأنه إذا كان للسلام أن يدوم، فإنه يجب أن يتناول جميع الذين تأثروا بصورة عميقة بالنزاع. ولهذا فإنهما يتفقان على أن إطار العمل هذا باعتباره ملائماً، قد قصدا به أن يشكل أساساً للسلام، ليس فقط بين مصر وإسرائيل، بل أيضاً بين إسرائيل وكل من جيرانها، الذين هم على استعداد للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل على هذا الأساس. ومع وجود هذا الهدف ماثلاً في الذهن، فقد اتفقا على المتابعة كما يلي:

الضفة الغربية وغزة:

١- على مصر وإسرائيل والأردن، وممثلي الشعب الفلسطيني، أن يشتركوا في مفاوضات حل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوهها. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن تتم المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل:

(أ) إن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمي ومنظم للسلطة، ومع الأخذ بالحسبان الاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة، لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات. ومن أجل توفير حكم ذاتي تام للسكان، فإن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية، سوف تنسحب حالما يجري انتخاب سلطة حكم ذاتي انتخاباً حراً، من قبل سكان هذه المناطق، لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة. ومن أجل التفاوض حول تفاصيل الترتيبات الانتقالية، ستدعى حكومة الأردن إلى الاشتراك في المفاوضات على أساس إطار العمل هذا. ويجب أن تولي هذه الترتيبات الجديدة اعتباراً مناسباً لمبدأ الحكم الذاتي من قبل سكان هاتين المنطقتين وللاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية في آن معاً.

(ب) ستتفق مصر وإسرائيل والأردن على كيفية إنشاء سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة. وقد يتضمن وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، أو فلسطينيين آخرين، كما يتفق على هذا الأمر بصورة متبادلة.

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة. وسيجري سحب القوات الإسرائيلية المسلحة، وستتم إعادة تمركز القوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية معينة.

وستتضمن الاتفاقية أيضاً ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام. وسيتم إنشاء قوة بوليس محلية قوية، قد تشتمل على مواطنين أردنيين. إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والقوات الأردنية في دوريات مشتركة، وفي تزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان أمن الحدود.

(ت) وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (وهي المجلس الإداري) في الضفة الغربية وغزة، وتباشر هذه السلطة أعمالها، ستبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية. وفي أسرع وقت ممكن، ولكن في وقت لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية الفترة الانتقالية، ستجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتهما بجيرانهما، ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن في نهاية الفترة الانتقالية.

وستجري هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين، وسيعقد اجتماع للجنتين مستقلتين ولكن مرتبطتين. إحداهما تتألف من ممثلين للأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتتفق بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتهما مع جيرانهما. وتتألف اللجنة الثانية من ممثلين عن إسرائيل وممثلين عن الأردن يشترك معهم ممثلون منتخبون من قبل سكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن، آخذين في الاعتبار الاتفاقية التي يتم التوصل إليها بشأن الوضع.

إن المفاوضات سترتكز على جميع نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وستسوي المفاوضات بين أمور أخرى: موقع الحدود، وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أيضاً أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذه الطريقة سيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم عن طريق:

- المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة للاتفاق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وغير ذلك من القضايا المعلقة، في موعد أقصاه نهاية الفترة الانتقالية.
- عرض اتفاقهم للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.
- تمكين الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة من أن يقرروا كيف سيحكمون أنفسهم في صورة تتماشى مع بنود اتفاقهم.
- المشاركة حسبما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تجري المفاوضة حول معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.
- جميع الإجراءات اللازمة ستتخذ وجميع النصوص لضمان أمن إسرائيل وجيرانها أثناء الفترة الانتقالية وما وراءها. وللمساعدة في توفير مثل هذا الأمن، سيجري تشكيل قوة بوليس محلية قوية من قبل سلطة الحكم الذاتي. وستتألف هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وسيبقى البوليس على اتصال متواصل حول شؤون الأمن الداخلي مع الضباط الاسرائيليين والأردنيين والمصريين المعتمدين.

- أثناء الفترة الانتقالية، سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي، لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق في كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧، مع الإجراءات اللازمة لمنع الفوضى والاضطراب، كذلك يمكن لهذه اللجنة معالجة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.
- ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما، ومع الأطراف الأخرى المعنية، على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فوري وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين.

(أ) مصر وإسرائيل:

- تتعهد مصر وإسرائيل بألا تلجآ إلى التهديد بالقوة أو استعمالها لتسوية النزاعات. وأن أية نزاعات ستسوى بوسائل سلمية وفق نصوص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.
- لكي يتم تحقيق السلام بينهما، يوافق الفريقان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا ، بينما تدعى أطراف النزاع الأخرى للمضي في نفس الوقت في التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل في المنطقة. وسيحكم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، مفاوضات السلام بينهما. وسيوافق الفريقان على كيفية المعالجة وجدول زمني لتنفيذ تعهدهما بموجب المعاهدة.

(ب) مبادئ مرافقة:

- تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المشروحة أدناه يجب أن تنطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جارتها: مصر والأردن وسوريا ولبنان.
- إن الموقعين أدناه سينشئان فيما بينهما علاقات طبيعية كتلك القائمة بين دول تعيش في سلام مع بعضها. ومن أجل هذه الغاية يجب أن يتعهدا بالالتزام بجميع نصوص مثياق الأمم المتحدة. وتشمل الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد:

أ – الاعتراف الكامل.

ب – إزالة المقاطعة الاقتصادية.

ت – الضمان بأن مواطني الأطراف الأخرى الذين هم تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية عملية القانون المناسبة.

- يجب أن يتقصى الموقعان الإمكانيات من أجل تطور اقتصادي في إطار معاهدات سلام نهائية بهدف المساهمة في جو السلام والتعاون والصداقة الذي هو هدفهما المشترك.
- يمكن إنشاء لجان مطالبة من أجل التسوية المتبادلة لجميع المطالب المالية.
- ستدعى الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات حول مسائل تتصل بكيفية معالجة تنفيذ الاتفاقات ووضع جدول زمني لتطبيق تعهدات الطرفين.
- سيطلب من مجلس الأمن الدولي أن يصادق على معاهدات السلام ويضمن ألا تخرق نصوصها. وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين أن يكفلوا معاهدات السلام ويضمنوا الاحترام لنصوصها، وسيطلب منهم أيضا أن يجعلوا سياساتهم وتصرفاتهم متمشية مع التعهدات الواردة في إطار العمل هذا.

عن حكومة جمهورية مصر العربية: أنور السادات

عن حكومة إسرائيل: مناحم بيغين

شاهد التوقيع: جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة الامريكية

إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل:

لكي يتحقق سلام بين مصر وإسرائيل، توافق الدولتان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا.

لقد اتفق على:

أن مكان المفاوضات سيكون تحت علم هيئة الأمم المتحدة في موقع أو مواقع يتفق عليها في صورة متبادلة. جميع مبادئ قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ ستطبق في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل بين سنتين وثلاث سنوات بعد التوقيع على معاهدة السلام. لقد اتفق على الأمور التالية بين الفريقين.

ا– الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في عهد الانتداب.

ب– انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من سيناء.

ت– استعمال المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض السلمية فقط، بما في ذلك الاستعمال التجاري الممكن من قبل جميع الدول.

ث– حق المرور الحر لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناة السويس على أساس انطباق مبثاق القسطنطينية لعام ١٨٨٨ على جميع الدول، وأن مضيق تيران وخليج العقبة هما ممران مائيان دوليان يجب أن يكونا مفتوحين لجميع الدول من أجل حرية ملاحة غير مغلقة وغير متوقفة وتحليق جوي.

ج– بناء طريق بري عريض بين سيناء والأردن قرب إيلات مع مرور حر وسلمي مضمون لمصر والأردن.

ح– مرابطة قوات عسكرية كما هو مبين أدناه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مرابطة القوات

ا- لا يسمح بمرابطة أكثر من فرقة واحدة، مدرعة أو مشاة من القوات المصرية المسلحة داخل منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلو مترا إلى الشرق من خليج السويس وقناة السويس.

ب- إن قوات الأمم المتحدة وقوات البوليس المدني المزودة بأسلحة خفيفة لانجاز المهام البوليسية العادية، هي فقط سترابط ضمن منطقة تقع غربي الحدود الدولية وخليج العقبة، ويتراوح عرضها بين ٢٠ كيلو مترا و٤٠ كيلو مترا.

ج- داخل المنطقة الواقعة على مسافة ٣ كيلو مترات إلى الشرق من الحدود الدولية، ستكون هناك قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتجاوز أربع كتائب مشاة، ومراقبون دوليون.

د- ستكمل وحدات من دوريات الحدود لا تتجاوز ثلاث كتائب، البوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة غير المشمولة أعلاه.

سيتقرر التخطيط الدقيق للمناطق أعلاه خلال مفاوضات السلام. يمكن إقامة محطات للإنذار المبكر لضمان الامتثال لنصوص الاتفاق.

سترابط قوات الأمم المتحدة : (أ) في جزء من منطقة سيناء الواقعة ضمن حوال ٢٠ كيلو متراً من البحر الأبيض المتوسط ومتاخمة للحدود الدولية، و(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران. وهذه القوات لن تسحب ما لم يوافق على هذا الانسحاب مجلس الأمن الدولي بتصويت إجماعي للأعضاء الدائمين الخمسة.

بعدما توقع معاهدة سلام، وبعدما يكتمل الانسحاب المرحلي، ستقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، بما في ذلك: الاعتراف الكامل ويشمل العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والعوائق التي تعترض التنقل الحر للسلع والأشخاص، والحماية المتبادلة للمواطنين بعملية القانون المناسبة.

الانسحاب المرحلي:

خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر بعد توقيع معاهدة السلام، ستنسحب جميع القوات الاسرائيلية إلى الشرق من خط يمتد من نقطة تقع شرقي العريش إلى رأس محمد، وسيحدد الموقع الدقيق لهذا الخط باتفاق متبادل.

عن حكومة جمهورية مصر العربية: أنور السادات

عن حكومة إسرائيل: مناحم بيغين

شاهد التوقيع: جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة الامريكية

ردود الفعل على "اتفاقات كامب ديفيد":

موقف منظمة التحرير الفلسطينية:

بادرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى التعبير عن موقفها من "اتفاقات كامب ديفيد" في البيان الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للمنظمة ونشرته وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" يوم ١٩/٩/ ١٩٧٨ واعتبر هذا البيان أن "اتفاق كامب ديفيد" يشكل أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام ١٩٤٨، وما سعى إليه الصهاينة والامبريالية الأمريكية طوال ثلاثين سنة". وأكد البيان على موقف (م. ت. ف) المتمثل في النقاط السبع التالية:

أولاً: أن "اتفاق كامب ديفيد" يمثل استسلاما كاملا من جانب السادات لمشروع مناحم بيغين الذي طرحه أمام الكنيست...

ثانياً: أن الاتفاق يبين تواطؤ السادات التام مع الأهداف الصهيونية تحت إشراف وتخطيط الامبريالية الأمريكية.

ثالثاً: أن المنظمة تهيب بشعب مصر العظيم أن ينتفض ويتصدى للمؤامرة.

رابعاً: أن السادات بهذا الاتفاق يخرج ببلاده في حلف مصري إسرائيلي أمريكي لإخضاع المنطقة بكاملها للهيمنة الأمريكية.

خامساً: أن الاتفاق يمثل ضربة لمقررات القمة العربية في الجزائر والرباط وقرارات المجتمع الدولي.

سادساً: أن مشروع السادات للحكم الذاتي يكرس هدف العدو الصهيوني بشأن القدس ورضوخه لمشروع ضمها بشكل كامل للعدو.

سابعاً: أن (م. ت. ف) تؤكد تصميم شعبنا على مجابهة هذه المؤامرة وإحباطها.

وختم بيان اللجنة التنفيذية بتحذير كل الاصوات التي تحاول أن تجد لها مكانا ضمن مؤامرة الحكم الذاتي وتعلن عن تأييدها لمؤامرة كامب ديفيد ، بأنها سوف تواجه إرادة شعبنا وقصاصه العادل.

وفي سياق رد الفعل الفلسطيني ذاته كانت القدس المحتلة شهدت انعقاد مؤتمر وطني حضره رجال الدين المسيحي والإسلامي ورؤساء وأعضاء البلديات، وممثلو النقابات والأندية والمؤسسات الوطنية والشخصيات في القدس والأراضي المحتلة. وصدر عن المؤتمر يوم ١٩٧٨/١٠/١ البيان الذي تضمن تسعة بنود على النحو التالي:

أولاً: رفض ومعارضة "اتفاقيات كامب ديفيد" بجميع وثائقها وتفسيراتها وملاحقها جملة وتفصيلاً.

ثانياً: أن اتفاقات كامب ديفيد تتناقض مع قومية المعركة، وهي صلح منفرد بين مصر وإسرائيل.

ثالثاً: أنها مخالفة لقرارات مؤتمرات القمة العربية.

رابعاً: أنها تتناقض وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة.

خامساً: أن الاتفاقات تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، وتحاول خلق قيادة بديلة في ظل الاحتلال.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المادة الثامنة والعشرون: الأشخاص المفقودون.

١. يتعامل المجلس واسرائيل وذلك بتزويد كل طرف الطرف الآخر بكل المساعدة الممكنة من أجل البحث عن أشخاص أو جثث أشخاص مفقودين لم يتم الكشف عنهم.

٢. تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل ومساعدتها في جهودها من أجل إعادة جنود إسرائيليين مفقودين أثناء العمل وكذلك عن جثث جنود لم يتم اكتشافها بعد.

المادة التاسعة والعشرون: الممر الآمن بين قطاع غزّة والضفة الغربية

حددت الترتيبات للممرّ الآمن للأشخاص والمواصلات ما بين قطاع غزّة والضفة الغربية في الملحق (١).

المادة الثلاثون: المعابر.

الترتيبات للتعاون ما بين إسرائيل والمجلس فيما يتعلق بالمعابر من وإلى مصر والأردن واي ممر دولي آخر ملحق في الملحق (١).

المادة الحادية والثلاثون: المواد الختامية

١. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يوم التوقيع.

٢. اتفاقية غزة – أريحا باستثناء المادة (٢٠) "إجراءات بناء الثقة" اتفاقية نقل السلطات – بروتوكول النقل الآخر سيتم تجاوزها حال توقيع هذه الاتفاقية.

٣. المجلس وحين يتولى سلطاته سيحل محل السلطة الفلسطينية في تولي مسؤوليات والتزامات السلطة الفلسطينية حسب اتفاقية (غزة – أريحا) من نقل السلطات – بروتوكول النقل اللاحق للسلطات.

٤. على كلا الطرفين أن يمررا كل المتطلبات القانونية اللازمة لتطبيق الاتفاقية.

٥. مفاوضات المرحلة النهائية ستبدأ في أقرب وقت ممكن وبموعد لا يتعدى ١٩٩٦/٥/٤ بين الأطراف. والمفهوم أن هذه المفاوضات سوف تشمل ما تبقى من مسائل بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، وترتيبات أمنية، والحدود، وأوجه التعاون مع الجيران وأي مسائل ذات اهتمام مشترك.

٦. لا شيء من هذه الاتفاقية ينتقص أو يجحف بنتائج مفاوضات المرحلة النهائية كما حدد في إعلان المبادئ ولا يحق لأي طرف الانتقاص من الطرف الآخر أو الانتقاص من حقه ومركزه، ومسؤولياته.

٧. لا يحق لأي طرف أن يتخذ أي خطوة بتغيير شكل الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الإعلان عن نتائج المفاوضات النهائية.

٨. يرى الطرفان أن قطاع غزة والضفة الغربية وحدة جغرافية متكاملة وأن وصفها سيحفظ خلال الفترة الانتقالية.

٩. تأخذ منظمة التحرير الفلسطينية على عاتقها أنه خلال شهرين من تولي المجلس صلاحياته أن المجلس الوطني الفلسطيني عليه أن ينعقد وأن يؤكد رسميا في التغييرات الضرورية بالنسبة لموقف الفلسطينيين كما هو في الرسائل المتبادلة والموقعة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الموجهة الى رئيس وزراء إسرائيل والمؤرخة في ٩ أيلول ١٩٩٣، و٤ أيار ١٩٩٤.

١٠. كما هو متفق في الملحق (١)، المادة ٧ من هذه الاتفاقية فإن إسرائيل تؤكد أن نقاط التفتيش على الطرق المؤدية من والى أريحا عدا الطريق (المؤدي من مشروع موسى العلمي الى جسر اللنبي) سترفع حين الانتهاء من المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

١١. السجناء، المتفق عليهم في اتفاقية "غزة – أريحا" الذين أعيدوا الى السلطة الفلسطينية عليهم السكن في منطقة أريحا بقية محكوميتهم، وسوف يعودون الى منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة حين الانتهاء من إعادة الانتشار الأولى.

١٢. فيما يتعلق بالعلاقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبناءً على الرسائل الموقعة والمتبادلة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية المؤرخة في ٩ أيلول ١٩٩٣، فإن كلا الطرفين سيطبقان فيما بينهما الاتفاقيات الواردة في الملاحق مع التغيير اذا كان ذلك ضرورياً.

١٣. أ) مقدمة هذه الاتفاقية وكل الملاحق والخرائط تعتبر جزءاً متكاملاً منها.

ب) خارطة رقم (٣) انتشار الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة خارطة طبق الأصل مرفقة لهذه الاتفاقية كخارطة رقم (٥).

ت) خارطة رقم (٦) وحدة متكاملة وتبقى ذات مفعول خلال مدة هذه الاتفاقية.

١٤. بينما تبقى منطقة الجفتلك تحت الولاية الوظيفية والشخصية للمجلس في المرحلة الأولى من إعادة الانتشار– فإن نقل المنطقة الى الولاية الجغرافية للمجلس ستكون في نظر الإسرائيليين هي في المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

لا شك أن "اتفاقات أوسلو" قد حققت لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني مكاسب لا بأس بها، كما أن لها سلبيات عدة ظهرت من خلال تطبيق أحكامها، فقد حصلت المنظمة على اعتراف إسرائيل بها ممثلاً للشعب الفلسطيني وطرفاً في عملية السلام معها، وأصبح لها موطئ قدم في الأراضي المحتلة تقيم عليها سلطتها الوطنية، وحققت اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية بعد أن كانت لا تعترف بوجوده كشعب وجعلت له كيانا سياسياً قائماً بذاته على أرض فلسطين، ولم تعد النظرة الإسرائيلية

مادة محمية بموجب حقوق النشر

(مديرو الأجهزة الأمنية):

باستثناء الفترة القصيرة التي سبقت دخول الرئيس ياسر عرفات أرض الوطن، والتي كانت فيها السيطرة على الأجهزة الأمنية للواء نصر يوسف، فان المسؤولية عن كافة الأجهزة الأمنية آلت للرئيس عرفات وذلك منذ العام ١٩٩٤ وحتى تعيين رئيس للوزراء في العام ٢٠٠٣، الذي -استنادا لمشروع الدستور الفلسطيني- يتقاسم المسؤوليات عن الأجهزة الأمنية مع رئيس السلطة الوطنية.

الأجهزة الأمنية والنظام الأساسي

بحسب النظام الأساسي للسلطة فإن الرئيس هو مسؤول الأجهزة الأمنية باعتباره -حسب المادة ٨٢- القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، وباعتبار أن من حقه حسب المادة ٨٦ إصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المصالح العامة. والمادة ٩٠ تنص على حقه في تعيين كبار العسكريين أو إقالتهم. وبما أنه يرئس مجلس الوزراء حسب المادة ٩٢ (ظل ذلك ساريا حتى إنشاء منصب رئيس الوزراء عام ٢٠٠٣) فإنه المسؤول الأول عن عمل السلطة وأجهزتها الأمنية.

الأجهزة والجماهير

في فترة ممارسة السلطة الفلسطينية دورها بعد الانتخابات (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) فان الأجهزة الأمنية الفلسطينية عملت على بناء علاقة طيبة مع الجماهير، لا سيما إن معظم منتسبي الأجهزة التنفيذيين هم من كادر الوطن، حيث أدى انضمام العديد منهم لهذه الأجهزة الى أن يقوموا بتطوير علاقات ثابتة، مع الجمهور الذي ساهم في دعم نشاطات الأجهزة رغم فترات شابت فيها العلاقة سطوة بعض قيادات الأجهزة ومحاولاتهم تجاوز صلاحياتهم، ما أدى لحوادث شغب واعتداء ورفض لهيمنة العقلية الأمنية على الشارع. الا أن الجو العام للعلاقة مع الجماهير كان ايجابيا، وحظيت الأجهزة بثقة الجمهور، خاصة في تعاملها مع تركة الاحتلال من مشبوهين وتجار بضائع فاسدة، وتجار سموم، وتجار أسلحة وسماسرة أراضٍ.

الأجهزة والعملاء

بحسب الاتفاقيات مع الطرف الإسرائيلي فان العملاء السابقين معفون من المحاسبة، ولكن تواصل الشخص في علاقته أو تجنيد أشخاص جدد للمخابرات الإسرائيلية أعطى الأجهزة دورا مهماً في الرقابة على هؤلاء ومحاسبتهم وسجنهم، وكانت الأجهزة فعالة في هذا الجانب لتجارها في التعامل معهم وخاصة تلك المكتسبة خلال تجربة السجون وعبر الانتفاضة الأولى.

تطور الأجهزة

تطورت القدرات البشرية للأجهزة الأمنية من خلال ازدياد عدد المنتسبين لها، وتطور الأقسام والنشاطات والمهمات التي أسندت إليهم، والتي كانت تتسع مع تواصل الانسحابات الإسرائيلية من المدن والبلدات الفلسطينية.

وتطور وعي وفكر وأداء الكوادر عبر مئات الدورات الداخلية والخارجية. وتواصل التدريب الأمني الداخلي والسياسي من خلال ورشات العمل والدورات والتدريب العملي، أو من خلال بنية المدارس والكليات المتخصصة التابعة لهذا الجهاز أو ذاك.

وظهرت علامات الاستقرار والأمن الاجتماعي والنظام العام بشكل ملحوظ في فلسطين، وكان لهذه الأجهزة دور كبير في ذلك، إضافة الى وعي الشارع، وطبيعة تكوين المجتمع الفلسطيني المتماسك.

قامت مختلف الأجهزة ببناء مكاتب ومقرات ومواقع وإدارات لها، وزودتها بكافة التجهيزات العلمية الحديثة من حواسيب وشبكات وتجهيزات فنية (قبل أن تطالها جميعا يد التخريب أو التدمير الجزئي أو الكلي من الدبابات والطيران الحربي والمروحي الإسرائيلي خلال الانتفاضة) لا سيما لدى جهاز الشرطة والوقائي والمخابرات.

تطورت توجهات وأساليب عمل الأجهزة الأمنية لجهة مزيد من احترام حقوق الانسان. فبعد الحالات المحدودة التي لم تتجاوز العشر التي قضى فيها معتقلون في السجون، أبدت الأجهزة اهتماما بمعاملة المعتقلين وتحسين أوضاع السجون أشارت إليه منظمات حقوق الانسان.

الأجهزة الأمنية والانتفاضة.

شاركت كوادر الأجهزة الأمنية إلى جانب شعبها في انتفاضته التي انطلقت في ٢٠٠٠/٩/٢٨ ، وبعد أن تصاعدت الاعتداءات الصهيونية وعمليات القتل اليومي الجماعي مال العديد من كوادر الأجهزة، الى جانب دعم المقاومة الفلسطينية، ولكن عبر وسائل التدريب أو التسليح، وأحيانا عبر المشاركة بالعمليات بمبادرة فردية، ما دفع إسرائيل لاتهام الأجهزة وقادتها بالتحريض ثم بالمشاركة لاحقا، إلا أن المتغير الكبير الذي طال فكر وتوجه وسياسات هذه الأجهزة هو العدوان الإسرائيلي الغاشم المسمى (عملية السور الواقي) الذي تمثل بإعادة احتلال الضفة الغربية بكاملها، وذلك منذ شهر آذار (مارس) ٢٠٠٢ حيث وقفت الأجهزة الأمنية بكامل كوادرها وعناصرها وقياداتها جنبا الى جنب تدافع عن الجماهير وعن البلاد ومؤسساتها وانجازاتها، حيث استشهد المئات منهم، واعتقل المئات أيضا من كوادر هذه الأجهزة، وبقيت أعداد أخرى في عداد المطاردين.

وغني عن الذكر أن ابرز أبطال الدفاع عن نابلس وجنين وطولكرم وبيت لحم والخليل ورام الله، وغيرها من المواقع كانوا من قيادات الأجهزة أو كوادرها في الأمن الوطني والمخابرات وقوات الـ ١٧، وكذلك الأمر في رد الاعتداءات على مناطق مختلفة من قطاع غزة، حيث وقفت كوادر الأجهزة تدافع عن أهلها ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة.

الأمن كما جاء في اتفاق "شرم الشيخ":

بحسب البند الثامن (من ١١ بندا) من الاتفاقية المنشورة في ١٩٩٩/٩/٤:

أ- يعمل الطرفان (الفلسطيني والاسرائيلي) ووفقًا للاتفاقات السابقة على ضمان علاج فوري ناجح وفعّال في كل حدث بما

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لتدقيق التقدير لرفض إسرائيل إعطاء أي معلومات.

وأشار مراقب الدولة إلى أنه في عام ١٩٥٤ وصل دخل سلطة التطوير من الأملاك التي في حوزتها إلى ٢٠,٥ مليون ليرة إسرائيلية.

تقدير مساحة الأراضي:

بدأت لجنة التوفيق (CCP Conciliation Commission for Palestine)

الاهتمام بمصير الأملاك المتروكة في ربيع ١٩٤٩، فتوصلت إلى تقرير مفاده أن ٨٠٪ من أراضي إسرائيل (٢٠٨٥٠ كيلومتراً مربعاً) هي أملاك غائبين.

كذلك قدرت لجنة التوفيق (ccp) هذه مجمل أراضي اللاجئين تحت سيطرة حارس أملاك الغائبين بـ ١٦٣٢٤٠٠ مليون دونم، تقع ثلاثة أرباعها في النقب، حيث استولت إسرائيل على ١٢١٣٨٠٠ مليون دونم أملاك غائبين، منها ١٨٣٥٠٠ مليون دونم صالحة للزراعة، أما مجمل المساحة الصالحة للزراعة التي استولت عليها إسرائيل من أملاك اللاجئين فهي ٤٥٧٥٠٠ مليون دونم، وهي تعادل ضعفين ونصف ضعف مساحة الأراضي التي كان المستوطنون اليهود يمتلكونها في نهاية الانتداب، أما حارس أملاك الغائبين فقد قدر أن ٢,٥ مليون دونم من الأربعة ملايين دونم التي في حوزته كانت مزروعة بالفعل.

وقد نشرت معطيات تفيد أنه من بين ٣٧٠ مستوطنة أقيمت في الفترة بين ١٩٤٨ — ١٩٥٣ كانت هناك ٣٥٠ مستوطنة أقيمت على أراضي غائبين.

أما القيمة النقدية للأراضي كما قدرها لجنة التوفيق فهي كالتالي:

أراضي ريفية	٦٩٥٢٥١٤٤ جنيهاً فلسطينياً.
أراضي مدن	٢١٦٠٨٦٤٠ جنيهاً فلسطينياً.
أراضي القدس	٩٢٥٠٠٠٠ جنيهاً فلسطينياً.
المجموع	**١٠٠٣٨٣٧٨٤** جنيهاً فلسطينياً.

بعد عقد من الزمن نشرت تقديرات إسرائيلية، في التقرير التاسع لمراقب الدولة، تبين أن مساحة الأراضي عند قيام الدولة توزعت على النحو التالي:

أراضي دولة وأملاك لاجئين	١٨ مليون دونم
ملك " للكيرن كييمت"	٩٥٠ ألف دونم
ملك شركة "فيكا" وللدولة	١٤٠ ألف دونم (في عام ١٩٥٨ نقلتها للكيرن كييمت)
ملك خاص لليهود	٦٦٠ ألف دونم
ملك للعرب	٦٠٠ ألف دونم
المجموع	**٢٠٣٥٠** مليون دونم

وهذه المعطيات لا تسهل عملية تقصّي أملاك الغائبين لأنها تجمع بين أراضي الدولة وأملاك الغائبين، كذلك فهي لا تبين مصدر الأراضي التي في حوزة الكيرن كييمت وشركة "فيكا".

ومن جهة أخرى فإن المعطيات الحكومية الرسمية التي نشرت بخصوص الأراضي التي أصبحت عهدة حارس أملاك الغائبين حددت مساحة هذه الأراضي بـ ٢٥,٣ مليون دونم.

البيارات والكروم:

في نهاية الانتداب كان هنالك ٢٤٠ ألف دونم حمضيات، يملك العرب منها حوالي ١٢٠ ألف دونم، وضع معظمها بتصرف حارس الأملاك، وقد أهملت عشرات آلاف الدونمات المزروعة بالحمضيات والعنب والزيتون بعد تهجير أصحابها وخربت، وآلت المساحات المتبقية لاستعمال الحكومة بواسطة الحارس، فيما استولت المستوطنات الزراعية على بعضها قبل أن ينقل إلى إشراف الحارس.

في بداية عام ١٩٤٩ قررت لجنة مشتركة من دائرة الريف في مكتب الحارس ووزارة الزراعة أن ٤٠ ألف دونم من أصل ١٢٠ ألفاً من بيارات الحمضيات المتروكة يمكن إعادتها لحالة الإنتاج وأما المتبقية فيجب اقتلاعها، وتخصيص مساحات منها.

العقارات في المدن: مساكن ومصالح

يلاحظ من المعطيات حول أملاك الغائبين في المدن أن الأرقام متباينة جداً ويصعب التوصل إلى معطيات قريبة من الحقيقة، خاصة وأن معظم الأملاك تم الاستيلاء عليها مباشرة بعد تهجير أصحابها، وقبل أن يتم إجراء مسح دقيق لها، ومعظم الأملاك غير القروية كانت في مسؤولية دائرة المدن في مكتب الحارس، وكان الحارس أكبر مالك ويؤجر حوالي ٦٥٠٠٠ بيت ومصلحة من أملاك الغائبين، أما تقرير الحكومة فقد نشر معطيات أقل بكثير، معتمداً على مسح أملاك الغائبين في المدن: تم تسجيل ٣٩٦٢٨ ألف شقة شملت ٦٥٤٢٩ غرفة، بالإضافة إلى ٧٨٨٠ مصلحة اقتصادية، ويلاحظ هنا الفرق الشاسع بين هذه المعطيات، فقد أشارت معطيات أخرى إلى أن حوالي عشرة آلاف مصلحة تجارية بقيت بأيدي اليهود.

فقد هجر الفلسطينيون من مدن كاملة و٣٨٨ قرية وبلدة وأجزاء من ٩٤ قرية ومدينة شكلت ربع الوحدات السكنية في إسرائيل.

وفي عام ١٩٥٤ عاش ثلث سكان إسرائيل على أملاك غائبين وحوالي ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠ ألفاً) سكنوا في أحياء عربية هجر منها سكانها العرب.

في أواسط الخمسينيات كان في حوزة الحارس ٢٤ شركة غائبين وأسهم في ٦٦ شركة.

أدار الحارس الأملاك في المدن مباشرة حتى إقامة "سلطة التطوير" وعقد اتفاقية معها على بيعها هذه الأملاك، وقامت "سلطة التطوير" بدورها ببيع جزء من الأملاك" للكيرن كييمت" ولشركات خاصة فيما أجرت جزءاً منها لأشخاص لمدة ٤٩ عاماً، وفي ١٩٥٣/٤/١٥ نقلت سلطت التطوير العقارات في المدن إلى شركة "عميدار" باستثناء الأملاك في المدن الكبرى الثلاث التي نقلت لسلطة التطوير في تشرين الأول (أكتوبر)

مادة محمية بموجب حقوق النشر

صلاحية الاستيلاء على الأراضي البور التي لا يفلحها أصحابها. هذا فإن أراضي اللاجئين الذين هجروا من قراهم ولم يسمح لهم بالعودة إليها، وكذلك الذين نقلوا من قراهم بعد الحرب إلى أماكن أخرى، تمت مصادرتها حسب أمر الطوارئ بشأن الأراضي البور.

كما استخدم البند ١٢٥ من نظام الطوارئ لعام ١٩٤٥ للاستيلاء على الأراضي، فحسب هذا البند تم الإعلان عن مناطق معينة مناطق مغلقة، وفي آب ١٩٥١ أعلن عن ١١ قرية مهجرة في الجليل أنها مناطق مغلقة، وفي الأشهر اللاحقة أعلن عن ٣٠ قرية مهجرة أنها مناطق مغلقة، ثم اعتبرت الأراضي التي يملكها سكان هذه القرى والذين لم يتمكنوا من فلاحتها، بسبب منعهم من دخولها، أنها بور حسب النظام المذكور ولذلك يملك وزير الزراعة صلاحية مصادرتها.

سابعاً: التعويض

لم ينص قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠ على حق الغائبين بالمطالبة بالتعويض عن أملاكهم، ولكن قراراً حكومياً منح الغائبين الحاضرين الحق بالتعويض بنفس الشروط التي ينص عليها قانون استملاك الأراضي من عام ١٩٥٣.

في ١٩٧٣/٧/١ بدأ تطبيق قانون أملاك الغائبين بشأن التعويضات عن الأملاك المصادرة، وفيما يلي نستعرض نصوص المواد الرئيسية من قانون أملاك الغائبين (تعويضات) ١٩٧٣:

(١) المادة ٢ : كل من كان مقيماً في إسرائيل في يوم بداية تطبيق القانون يستحق أن يتقدم بطلب تعويض مقابل ملك تم الاستيلاء عليه، أو أنه كان مقيماً في إسرائيل بعد ذلك، ولكن بشرط أنه قبل نقل الملك لحارس أملاك الغائبين كانت تتوفر فيه واحدة من المواصفات التالية:

(أ) أنه كان صاحب الملك أو أنه وريث صاحب الملك لو لم ينقل الملك للحارس.

(ب) أنه كان غائباً يسكن في ملك يقع في مدينة، ويشمل الحق زوجته التي تسكن معه في الوقت نفسه.

(ت) ضامن الملك.

(ث) صاحب الحق بالاستفادة من الملك.

(٢) المادة ٣: دفع التعويض:

يدفع التعويض لمقدم الدعوى بعد دفع الديون التي كانت مستحقة على الملك في الفترة التي سبقت انتقال الملك ليد الحارس والتي دفعها الحارس، حسب المادة ٢٠ من قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠.

(٣) المادة ٤: موعد تقديم دعوى التعويض:

تقدم الدعوى للجهة التي يعينها وزير المالية ليس بعد مرور ١٥ عاماً من يوم بداية تطبيق القانون / أو ليس بعد سنتين من يوم أن أصبح مقيماً، إذا أصبح مقيماً بعد بداية تطبيق القانون، حسب التاريخ المتأخر أكثر.

(٤) المادة ٥: لجان استشارة:

يعين وزير المالية لجاناً استشارية للبحث في حقوق المدعي في الملك الذي يطلب عنه تعويض أو تقدير نسبة التعويض وقيمته، وكذلك تحديد القيمة السنوية للملك كما ورد في الملحق، رئيس اللجنة يكون قاضي محكمة صلح أو من هو مؤهل لهذا المنصب.

(٥) المادة ٦: قيمة التعويض لصاحب الملك:

أ- احتساب التعويض لصاحب الملك المدعي حسب ما ورد في الملحق.

ب- وزير المالية ووزير العدل لهما الحق في أن يحددا في الأنظمة تعليمات مكملة في موضوع احتساب التعويض.

(٦) المادة ٧: قيمة التعويض لباقي المدعين:

أ- قيمة التعويض للمدعي الذي كان فقط يقيم في ملك هي ١٥٪ من القيمة التي حددت في المادة ٦ بالنسبة للملك الذي كان في حوزته، إلا إذا تسلم قبل بداية تطبيق هذا القانون دفعة مقابل نقل حق التصرف بالملك، وإذا كان في حوزته جزء من الملك، يكون التعويض ١٥٪ من قيمة التعويض النسبي المستحق حسب المادة ٦ مقابل المساحة التي كانت في حوزته حسب نسبته من كل المساحة، وبالنسبة لحساب التعويض لا يؤخذ بالحسبان الحق في بناء إضافي كما ذكر في المادة ٢ فصل أ في الملحق.

ب- تعويض الضامن أو مستفيد من الملك يكون جزءاً من القيمة التي يستحقها صاحب الملك حسب المادة ٦، ويحدد بواسطة المسؤول حسب تقدير قيمة الحق المذكور.

(٧) المادة ٩: الخلاف بشأن التعويض:

أ- كل خلاف حول قرار المسؤول المعين بشأن الحق في التعويض أو قيمته، بناء على طلب قدمه المدعي أو المستشار القضائي للحكومة، يحسم في المحكمة المركزية في القدس أو في المحكمة المركزية التي يقع الملك في منطقة صلاحيتها.

ب- لا تقبل المحكمة دعوى بشأن تعويض عن ملك بعد مرور ستة أشهر على إعلام المدعي بقرار المسؤول المعين بشأن الملك حسب البند ٨.

من الواضح أنه في قانون عام ١٩٧٣ حرم الغائبون من حق المطالبة بتحرير أملاكهم وأبقي الحق في المطالبة بالتعويض، هذا القانون وقانون حيازة الأراضي لعام ١٩٥٣ يقرران الحق في دفع تعويض مالي للمالكين الذين صودرت أراضيهم، وينص القانون الثاني على أنه في حال كانت الأراضي مستعملة لأغراض زراعية من جانب المالك، وكانت المصدر الرئيسي لمعيشته وهو لا يملك أي أراض كافية لكسب رزقه، فإن سلطة التطوير ملزمة، بناء على طلب المالك بإعطائه أرضاً بديلة، إما كملك أو بالإيجار، كتعويض جزئي أو كامل. في هذه الحالة هناك لجنة خاصة تحدد فئة / ونوع العقار المؤجر، وموقعه، والمنطقة،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وشروط الإيجار وقيمته، وليس هناك التزام بتقديم أرض مطابقة في مواصفاتها للأرض المصادرة، ويستحق أصحاب الأراضي الذين نقلت أراضيهم لسلطة التطوير التعويض بالمال أو الأرض أو التعويض من النوعين : أما التعويض بالأرض فيستحقه فقط أصحاب الأراضي الذين شكلت أرضهم مصدر الدخل الرئيسي لهم سابقاً. في عام ١٩٥٣ قررت وزارة الداخلية أن "الغائبين" الذين يقيمون في إسرائيل حسب تصريح، وقد نقلت أراضيهم للحارس تدفع لهم تعويضات بنفس الشروط كما هو الحال مع الذين نقلت أراضيهم لسلطة التطوير حسب القانون، ما يعني عملياً إلغاء حقهم في الحصول على أرض بديلة.

التعويض الفعلي

قدرت مساحة الأراضي التي يجب أن يعوض أصحابها عنها في حال تقدموا بطلبات تعويض — بموجب القانون أو على أساس قرار وزارة الداخلية بشأن تعويض " الغائبين الحاضرين" — بحوالي ٤٥٠ ألف دونم منها ٧٠ ألف دونم أراضي وقف إسلامي، معظم هذه الأراضي هي أراض زراعية، منذ عام ١٩٥٣، سن القانون وحتى شباط (فبراير) ١٩٦٢ منحت للمالكين، ومنهم الغائبون، تعويضات عن ١٢١ ألف دونم، منها ١١ مليون ليرة إسرائيلية نقداً و٣٢ ألف دونم أرض.

في احتساب التعويض لم يؤخذ بالحسبان ارتفاع ثمن الأملاك وخاصة الأراضي، لذلك وجه مراقب الدولة نقداً بهذا الخصوص مشيراً إلى أن ذلك أدّى إلى امتناع أصحابها عن تقديم طلبات تعويض، وفي أعقاب ذلك أعلم مدير إدارة أراضي إسرائيل مراقب الدولة عن إصلاح الغبن، فنظمت من جديد اللجان المسؤولة عن معالجة التعويض ومنحت للمسؤولين عن دفع التعويضات صلاحية إضافة ١٠ — ١٥٪ من الثمن حسب نسبة ارتفاع جدول الأسعار، كذلك اقترح على وزير المالية تحديد تاريخ نهائي لتقديم طلبات التعويض، وأما غير ذلك فإن القضايا تحال للمحكمة.

بمرور الوقت حدثت تطورات على نسبة التعويض وربط التعويض غير المدفوع بغلاء الأسعار، وحتى شباط (فبراير) ١٩٨٨ كان ٨٠٪ من مبالغ التعويض مربوطة بغلاء المعيشة وبفائدة ٦٪، ثم هبطت الفائدة إلى ٤٪ وبقيت كذلك حتى نهاية عام ١٩٩١، بعد ذلك وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ أصبحت الفائدة ١,٥٪ ومن بداية عام ٢٠٠١ أصبح المبلغ التراكمي (رأس المال والفائدة) بفائدة ٦٪.

معظم اللاجئين الداخليين لم يتقدموا بطلبات للتعويض (ليسكوبسكي ١٩٦٠)، وأما الذين تقدموا بطلب تعويض فقد فضل معظمهم الحصول على أراض بديلة، لكن الأمر لم يكن سهلا لأن المسؤولين عن التعويض فضلوا دائماً مصلحة الدولة في السيطرة على العقارات، وفي نهاية عام ١٩٩٧ طالب ١٥٦٢٢ شخصاً بالتعويض بموجب القانونين، وتمت تسوية دعاوى تتعلق بمساحة ٢٠٤٨١٦ دونم أرض ومن أصل ٢٣٨٥٥ دونماً كتعويض بموجب قانون استملاك الأراضي.

وفي نهاية عام ١٩٥٤ أعلنت الحكومة عن نيتها تحرير جميع الودائع المحجوزة للاجئين في بنوك في إسرائيل، وألقيت مهمة تنفيذ القرار على حارس أملاك الغائبين، وحتى نهاية عام ١٩٥٨ حررت أرصدة بقيمة ٢٧٥٠ مليون ليرة.

الأوقاف الإسلامية:

طبق قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠ على أملاك الوقف الإسلامي (المادة ٢٩ أ، تعديل ١٩٦٥). وبموجب تعديل القانون نقلت بعض الأملاك للجان الأمناء التي عينت في المدن، فقد نص القانون على أن تقوم الحكومة بتعيين لجان أمناء في يافا، والرملة، واللد، وحيفا، وعكا، والناصرة، وشفاعمرو (المادة ٢٩ ب، تعديل ١٩٦٥).

حسب تعديل قانون الأوقاف من عام ١٩٦٥ نقلت رسميا الأوقاف التي كان أصحابها أو القيمون عليها غائبين إلى يد حارس أملاك الغائبين، وكان من حقه نقل هذه الأوقاف الإسلامية، بعد تحريرها، للجان الأمناء بما يتلاءم مع تعديل القانون كما ورد في الفقرة السابقة. وكان الحارس قد عقد اتفاقية مع وزارة الأديان، في عام ١٩٥١، تقوم الوزارة بموجبها بإدارة الوقف الإسلامي الذي بحوزته. في ١٩٥٤ و ١٩٥٩ عين الحارس مدير الدائرة الإسلامية والدرزية في الوزارة وكيلاً عنه لإدارة جزء من الوقف (خاصة المساجد والمقابر) وفوضه تفويضاً كاملا بالتصرف بها حسب ما يراه.

إدارة أراضي إسرائيل

في ١٩٦٠/٧/٢٩ أقر الكنيست ثلاثة قوانين شكلت أساساً لإقامة "إدارة أراضي إسرائيل"، وتقرر نقل إدارة جميع الأراضي إليها، بينما إدارة العقارات في المدن كانت ملك سلطة التطوير ونقلت إدارتها إلى شركة "عميدار".

في عام ١٩٦١ تحول الحارس من موظف في وزارة المالية إلى موظف في إدارة أراضي إسرائيل.

ع.ح

الأمن الموحد

(هو الجهاز الذي أنشئ عام ١٩٧٣ لقيادة المهمة الأمنية في (م.ت.ف) باعتباره بديلا عن الأجهزة الأمنية لكافة التنظيمات الفلسطينية، وتسلم الجهاز صلاح خلف (أبو إياد) إثر استشهاد أبو يوسف النجار الذي كان مسؤولا عن الأمن في حركة "فتح" منذ ١٩٧١ وحتى استشهاده في ١٩٧٣).

وجاءت سمعة الجهاز من قدرته الأمنية، والدور السياسي والتنظيمي والعالمي الذي لعبه قائده صلاح خلف، وكوادره المسيسون والمدربون الذين انتشروا في مختلف مؤسسات (م.ت.ف) وداخل تنظيم حركة "فتح".

من "الرصد" إلى "الأمن الموحد"

يعتبر جهاز "الرصد الثوري" الذي أنشئ في أواخر العام ١٩٦٧وأوائل العام ١٩٦٨ أول جهاز أمني منظم ظهر بقرار

مادة محمية بموجب حقوق النشر

من حركة "فتح" خلفا للمهمة الأمنية التي كان يتابعها أبو علي إياد على الساحتين السورية والأردنية، وأبو يوسف النجار على الساحة اللبنانية.

على الرغم من الإنجازات الكثيرة التي حققها "الرصد الثوري" بقيادة صلاح خلف، إلا أن الخروج من الأردن عام ١٩٧١ عرض الجهاز وقياداته لانتقادات شديدة، وخاصة في مؤتمر حركة "فتح" المنعقد عام ١٩٧١ ما أدى لحله وانتقال مهمة الأمن لشخص آخر.

تولى صلاح خلف مهمة جهاز شؤون الأردن منذ ١٩٧١ وحتى ١٩٧٣ ، وتُنسب له قيادة منظمة "أيلول الأسود" في نفس الفترة أيضا. وحين استشهد القادة الثلاثة عام ١٩٧٣ (أبو يوسف النجار وكمال ناصر وكمال عدوان). توجهت حركة "فتح" لاعادة ترتيب أولوياتها، فتم إنشاء "جهاز الأمن المركزي" وليتسلمه هايل عبد الحميد (أبو الهول) الذي كان قد انضم للجنة المركزية (قيادة فتح) حديثا، وليلحقه تأسيس "جهاز الأمن الموحد" في نفس العام ويترأسه صلاح خلف (أبو إياد) بتكليف من اللجنة التنفيذية لـــ (م.ت.ف) لغرض توحيد الأجهزة الاستخبارية للتنظيمات الفلسطينية المختلفة وتنسيق الجهود الأمنية. وفي الفترة نفسها كلف القائد العام ياسر عرفات أبو حسن سلامة برئاسة الحرس الشخصي للرئيس وهو الجهاز الذي عرف باسم (القوة ١٧). وفي خضم تعدد الأجهزة الأمنية في الساحة اللبنانية ترأس عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) جهاز الاستخبارات العسكرية.

ونشير إلى أن جهاز الأمن والمعلومات كما كان يسمى في الفترة من (١٩٧١-١٩٧٣) كان ضمن مسؤولية أبو يوسف النجار الذي تعاون مع زميله في اللجنة المركزية لحركة "فتح" كمال عدوان الذي تسلم القطاع الغربي (الأرض المحتلة)، ونسقا معا للعمل الفدائي في الأرض المحتلة، إلى أن تم اغتيالهما وكمال ناصر في بيروت عام ١٩٧٣.

شخصية صلاح خلف

استطاع صلاح خلف (أبو إياد) (١٩٣٣-١٩٩١) الذي حاز لقب الرجل الثاني في حركة "فتح" بشخصيته المؤثرة، وقدرته على الحركة، ونفوذه السياسي الواسع، وصوته الهادر، وقدرته على التكتيل، استطاع أن يحكم سيطرته على جهاز "الأمن الموحد" بأسلوبه الثوري الناقد أو المعارض لأخطاء القيادة، رغم قربه من القائد العام وزمالته له منذ الصغر، إلا أنه احتفظ بمسافة جيدة، ميزت شخصيته الطاغية وأسلوبه اللاذع وهجوميته وجرأته التي شكلت منه قطبا جاذبا للجميع بمن فيهم أطراف المعارضة المختلفة، سواء في حركة "فتح"، أو التنظيمات الفلسطينية الأخرى، بحيث استطاع تليين أو إقناع أو تهديد أو التفاهم مع هذه الأطراف المعارضة بما لا يؤدي للتمرد أو الاقتتال.

لقد استطاع صلاح خلف أن يحتضن "خطوط اليسار" المختلفة في حركة "فتح"، ودعم تيارات التمرد المحسوب، كما دعم المبادرة الفاعلة في الأطر المختلفة داخل حركة "فتح" وفي المنظمات الشعبية الفلسطينية، وشكل مظلة لكل رافض للفساد أو الأخطاء، ولكل حانق أو متضايق أو مناوئ لأي من التيارات أو الخطوط أو أساليب القيادة المتعددة في جسد هذا التنظيم أو ذاك، وكان الهاجس الأكبر الذي يشغل ذهن صلاح خلف ذي الرؤية السياسية البعيدة، والعقلية الأمنية، والحرص التنظيمي، والبعد الوحدوي، والمرونة المحسوبة هو أن يتيح المجال لكافة الأفكار والآراء والتيارات لكي تعبر عن نفسها، بديمقراطية عرفت في لبنان بـــ (ديمقراطية غابة البنادق)، أي دون أن تصل الحالة إلى النزاع المسلح الداخلي، رغم حصول الكثير من الحوادث الفردية أو المعزولة أو المرتبطة بنظام عربي في إطار المسيرة، مثل الانشقاقات التي حصلت في التنظيمات الفلسطينية وفي حركة "فتح" خاصة عام ١٩٨٣، والتي صاحبها استخدام السلاح، إضافة لفترة التدخل السوري العسكري في لبنان منذ عام ١٩٧٦.

وصلاح خلف الثوري ورجل الأمن، هو السياسي أيضا الذي كان له دور فعال في تبني مفهوم المرحلية في النضال ومفهوم السلطة الوطنية على أي شبر يتم استرداده، إضافة لقيامه بفتح خطوط الاتصال مع الإسرائيليين عبر دول أوروبا الشرقية، وبما يخدم هدف الدولة والعودة والاستقلال، بعد أن فتح قناة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية مستعينا بموقفه السياسي والتنظيمي والأمني. وكان لصلاح خلف مواقف جريئة ميزته ورجالات جهاز الأمن الموحد، حيث هاجم في مؤتمر المجلس الوطني في عمان عام ١٩٨٤ بشدة محاولات سوريا للسيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩٧٦، وتقاعسها في الدفاع عن بيروت اثناء الحصار، "وتوظيفها لقتلة فلسطينيين للقيام بالتمرد في فتح"، وبالهجوم على طرابلس عام ١٩٨٣.

مسيرة جهاز الأمن الموحد

- كان لجهاز "الأمن السياسي" الذي أنشئ عام ١٩٨٠، ولجهاز "أمن الرئاسة" في بيروت دور تنافسي مع جهاز الأمن الموحد والأمن المركزي، إلى أن تم تشكيل لجنة أمنية برئاسة القائد العام عملت على الحد من سلطات الأجهزة المتنافسة.
- استطاع جهاز "الأمن الموحد" أن ينفذ لتنظيم حركة "فتح" وللتنظيمات الشعبية مثل اتحاد الكتاب واتحاد الطلاب واتحاد العمال....الخ، فكانت له كتلة فتحوية معارضة تحقق التوازن بين التيار القيادي السائد الذي كان يمثله القائد العام ونائبه خليل الوزير، وبين النفس المعارض في حركة "فتح" والمتحالف أحيانا مع قوى اليسار الفلسطيني، وخاصة في الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي أفرز لاحقا قيادات الجهاز.
- شكل الأمن الموحد مظلة حماية للثورة الفلسطينية من تدخلات الأنظمة العربية والغربية في جسد الثورة، فكانت صورته المرتبطة بعنصري القوة والتخويف رادعا لكثير من الأنظمة التي كان يطلب منها عمل التخريب في جسد الثورة في حالات كثيرة.
- استطاع جهاز الأمن الموحد أن يحافظ على علاقة جيدة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مع العديد من الأجهزة الأمنية في الدول العربية والعالم لما فيه صالح القضية الفلسطينية وبما لا يتعارض مع خطها السياسي.

- عقد "أبو نضال" صبري البنا محادثات مع خليل الوزير وصلاح خلف – الذي ظل يمسك الخيوط مع كافة التيارات – في الجزائر عام ١٩٨٧، لمناقشة الانضمام للمجلس الوطني الفلسطيني، لكنهما لم يوافقا على شروطه وانتهت المحاولة بالفشل.

- حافظ صلاح خلف و"الأمن الموحد" على علاقات جيدة بدول اجنبية، منها الاتحاد السوفييتي، ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ صرح صلاح خلف: "أننا لسنا شيوعيين وفي نفس الوقت أقول بصراحة نحن أبناء هذه الثورة الفلسطينية نعتبر الاتحاد السوفييتي من أكبر أصدقائنا في العالم".

- مارس صلاح خلف كمسؤول للأمن الموحد، وبالتعاون مع القائد العام ياسر عرفات عملية تعيين ضباط أمن في بعثات (م.ت.ف) بالخارج، كما حافظ على علاقاته والجهاز الذي يترأسه مع أجهزة الاستخبارات الغربية، عبر تزويدها بمعلومات عن الإرهاب الدولي.

- أوضح صلاح خلف اثر مؤتمر "فتح" عام ١٩٨٩في تونس، أن الكفاح المسلح والإرهاب لا يمثلان ظاهرة واحدة، وهو القائل إبان تزعمه لمنظمة أيلول الأسود (١٩٧١ – ١٩٧٣) إنه "حين يحرموننا حقنا الأساسي في القتال على أرضنا لإخراج الغاصب فمن الطبيعي أن نوسع ساحة القتال"، في إشارة للعمليات الخارجية.

- لم يتوقف صلاح خلف، ومن خلفه كوادر جهاز "الأمن الموحد" عن إدانة الفساد، وسوء الأداء، حتى آخر أيامه، ففي ندوة مغلقة نشرها مجلة "الهدف" عام ١٩٩٠ شارك فيها ابو اياد مع جورج حبش ونايف حواتمة وسليمان النجاب، ادان أبو اياد، كما ادان القادة الاخرون البيروقراطية والفساد والاستزلام داخل (م.ت.ف).

- ضم جهاز الأمن الموحد كوادر من الطراز الأول في العمق السياسي والفهم الأمني والوعي التنظيمي، أمثال عاطف بسيسو الذي اغتاله الموساد الإسرائيلي في فرنسا عام ١٩٩٢، وأمثال أمين الهندي وأبو رجائي، ومختار البعباع (الذي ظل مسؤولا للأمن في الساحة السورية حتى عام ١٩٨٢) وغيرهم.

من "الأمن الموحد" الى المخابرات العامة:

إثر الاغتيال الذي طال كلاً من صلاح خلف ورفيقي دربه هايل عبد الحميد (مسؤول جهاز الأمن المركزي) وأبو محمد العمري في تونس في ١٩٩١/١/١٦ تسلم شؤون الجهاز كل من عاطف بسيسو وأمين الهندي إلى أن تم اغتيال عاطف بسيسو عام ١٩٩٢ في باريس ليتسلم أمين الهندي الجهاز محافظا على كيانه وعلاقاته إلى أن تم تأسيس جهاز المخابرات العامة حسب اتفاق المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٥ ليتسلم أمين الهندي قيادة المخابرات العامة الفلسطينية التي ضمت كلاً من كوادر جهاز الأمن الموحد والأمن المركزي إضافة الى كفاءات الوطن التنظيمية والأمنية.

ب.ب

الأمير الأحمر

(هو علي حسن سلامة (أبو حسن سلامة)، الملقب بالأمير الأحمر، أحد أبرز القيادات الشابة الفلسطينية التي جمعت بين الرؤيا الاستراتيجية والعمل الميداني العسكري على الساحة الفلسطينية في النضال ضمن صفوف حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية.)

مصطلح "الأمير الأحمر" ليس غريباً في عالم السياسية، فقد سبق أن أعطي اللقب لكثير من الشخصيات الوطنية التي ناضلت في صفوف الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار والامبريالية. ومصطلح "الأمير" يُشير من ناحية إلى الأساس الطبقي الأرستقراطي أو الثري، و"الأحمر" يُشير إلى ممارسة صاحبه الكفاح الوطني ضد الاستعمار أو الاحتلال أو الامبريالية أو القمع الاجتماعي. وفي منتصف القرن الماضي كان "الأحمر" عادة يُشير إلى علاقة ما بين حامل اللقب والاتحاد السوفييتي. وقد لقب به كل من الأمير سوفانا فونغ، رئيس لاوس من ١٩٧٥-١٩٨٦، خلال سني نضال لاوس ضد الملكية في بلاده (من ١٩٥٣-١٩٧٥) حيث قاد قوات الباثيت لاو (المقاتلين الأحرار) ضد أخيه غير الشقيق سوفانا فوما، أمير لاوس وضد الاستعمار الفرنسي والهيمنة الاميركية. وكذلك لقب به الأمير السعودي طلال بن عبد العزيز في فترة الخمسينيات لآرائه التحررية والقومية التي باعدت، في ذلك الوقت، بينه وبين إخوانه في العائلة الحاكمة السعودية. ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة لأن هذا اللقب أطلق على غيرهم أيضاً في ظروف أخرى من النضال، كما أنّ تعبير "الأمير الأحمر" يطلق على أمور أخرى في عالم السياحة والتجارة والعلوم.

أمّا الأمير الأحمر الفلسطيني، أبو حسن سلامة، فقد لُقّب بذلك من قبَل المراقبين السياسيين والإعلاميين للحركة الوطنية الفلسطينية، بسبب أصله العائلي، وطريقة معيشته من ناحية، ونضاله في صفوف حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية أخرى. ولد أبو حسن سلامة في ١٩٤١/٤/١ في قرية قولة قضاء اللد، التي تقع أيضاً قرب قرية رنتيس. وكان والده الشهيد الشيخ حسن سلامة، أحد أبرز القيادات الفلسطينية المؤيدة لمفتي فلسطين سماحة المغفور له الحاج أمين الحسيني. وقد برز الشهيد حسن سلامة في قيادة النضال الفلسطيني في ١٩٣٦ و ١٩٤٨.

يقول أبو حسن سلامة إن هذا الارث النضالي الذي ورثه عن والده المرحوم الشيخ حسن سلامة قد سبب له مشاكل شخصية، لأنه "نشأ في عائلة كانت تعتبر النضال جزءاً من تراثها، يحمله جيل بعد جيل (...) حتى كطفل اتبعتُ نمطاً

مادة محمية بموجب حقوق النشر

معيناً من السلوك (...) كانوا يذكرونني، باستمرار، أنني ابن حسن سلامة، وعليّ أن أكون على قدر المسؤولية".

بعد تدمير القرية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية في حرب ١٩٤٨، التجأت العائلة، بداية، إلى لبنان، حيث سكنت، أولاً، في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين، ومن ثم انتقلت إلى الاشرفية، وهي ضاحية من ضواحي بيروت الشرقية، حيث مكثت العائلة عدة سنوات، انتقلت بعدها إلى رام الله، في فلسطين، وهناك أتمّ "أبو حسن" دراسة الثانوية العامة، ثم انتقل إلى القاهرة وألمانيا حيث درس التجارة وتخرج بدرجة ليسانس تجارة من جامعة القاهرة في عام ١٩٦٣، ثم انتقل بعد التخرج إلى الكويت، حيث عمل في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية هناك منذ افتتاحه.

على إثر الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ انتقل أبو حسن سلامة مع مناضلين فلسطينيين كثيرين إلى الأردن للدفاع عن الأمة العربية والشعب الفلسطيني، وهناك التحق بالفدائيين الفلسطينيين في صفوف حركة فتح، وأرسل في دورة تدريبية إلى مصر حيث برز فيها. وبعد عودته من الدورة بدأت رحلته الكفاحية بالقرب من أبو عمار مناضلاً، وقائداً. كان أبو حسن من الذين أسّسوا "الرصد المركزي" في الأردن، وهو الجهاز الأمني لحركة فتح، وعمل في هذا المجال عن قرب مع القائد صلاح خلف (أبو أياد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، المكلّف بالأمن فيها. وكان من أقرب معاوني الرئيس ياسر عرفات. عندما غادر أبو عمار الأردن في أيلول ١٩٧٠ اصطحب أبو حسن سلامة معه. وعندما دعت الأمم المتحدة الرئيس عرفات لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني، لإلقاء كلمة فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، رافقه أبو حسن سلامة، في هذه الرحلة ودخل معه قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان ذلك في ١٩٧٤/١١/١٣.

في لبنان، التي وصلها بعد مغادرته الأردن، عمل ابو حسن سلامة مع ابو اياد في الأمن، وهناك أسندت له قيادة العمليات الخاصة ضد العدو الإسرائيلي، ومن هذا الموقع عمل على تشكيل منظمة "أيلول الأسود"، وبعدها كلفه أبو عمار بتشكيل "قوات الـــ ١٧" لتكون درعاً واقياً للثورة الفلسطينية، وقد تحولت "قوات الـــ ١٧" تحت إمرته إلى قوة نضالية فاعلة. وفي جميع مهامه تمكن ابوحسن سلامة من أن يقض مضاجع الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.

يتهم الإسرائيليون الشهيد أبو حسن سلامة بقيادة "منظمة أيلول الأسود"، وأنه كان وراء حادث خطف طائرة سابينا البلجيكية في أوائل أيار (مايو) ١٩٧٢، وأنه كان العقل المدبر لعملية ميونيخ التي قتل فيها ١١ لاعباً إسرائيلياً في الألعاب الاولمبية التي نظمت هناك بعد اختطافهم من قبل مناضلين فلسطينيين أعضاء في منظمة أيلول الأسود، ولذلك، تابعوه مع سبق الإصرار والترصد من أجل قتله، حيث إن أجهزة الحكم في إسرائيل، قررت قتل من تتهمهم بالوقوف وراء تدبير عملية ميونيخ.

وقد استطاع جهاز الاستخبارات الإسرائيلية والمهام الخاصة المعروف بـــ "الموساد" متابعة أبو حسن سلامة عن طريق نشطائه الإسرائيليين وجواسيسه في بيروت، ورصدوا تحركاته في تلك المدينة، وتمكنت عميلة إسرائيلية من تفجير سيارة مفخخة لاسلكياً كانت بانتظار مرور سيارة أبو حسن من أمامها أودت بحياته مباشرة، فاستشهد مع أربعة من مرافقيه الأبطال في ١٩٧٩/١/٢٢، ودفنوا في مقبرة الشهداء في بيروت.

بعد سبع سنين في ١٩٨٥/٩/٢٥ في ميناء لارنكا القبرصي، تمكن عدد من مناضلي "قوات الـــ ١٧" من الوصول إلى يخت كان يرسو في الميناء ويحمل على ظهره مجموعة من عملاء ونشطاء الموساد الإسرائيلي، بينهم العميلة التي قادت عملية اغتيال الشهيد أبو حسن سلامة، وقضوا على نزلاء اليخت جميعهم، ومن بينهم تلك العميلة.

لقد خسر نضال الشعب الفلسطيني بفقدان الشهيد أبو حسن سلامة مخططاً ذا نظرة استراتيجية بعيدة المدى بدأت تأتي بثمارها. لقد رأى الشهيد أن موجبات انتصار قضية الشعب الفلسطيني ودفع نضاله إلى الأمام تقتضي أن يكون لهذا الشعب علاقات واسعة مع كل دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الاميركية، حامية حمى إسرائيل، ولذلك، عمل بكل قوته، بصفته أحد المسؤولين الأمنيين الفلسطينيين، على فتح باب العلاقة الأمنية بين الجانبين الفلسطيني والأميركي. بدأت تلك العلاقة في ١٩٦٩ بين الشهيد أبو حسن سلامة والسيد روبرت إيمس الذي كان، في ذلك الوقت، أحد عملاء / موظفي وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، والذي قتل، أيضاً، في عملية نسف مبنى السفارة الأميركية في بيروت في عام ١٩٨٣.

لقد كانت هناك حاجة لدى الطرفين الفلسطيني والأميركي في إقامة هذه العلاقات السرية، فقد بدا واضحاً للأميركيين القوة المتنامية شعبياً وعسكرياً للثورة الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص لحركة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان واضحاً للجانب الفلسطيني، باستمرار، أنه لا بد من النجاح في اقتحام الساحة الأميركية، بما في ذلك أيضاً عن طريق الأجهزة الأمنية الأميركية. فالحاجة كانت متبادلة، للأميركيين مصالح ورعايا في المنطقة يريدون حمايتها، ولا يستطيعون فعل ذلك بالالتفاف على القوة الاقليمية الصاعدة عسكرياً وشعبياً في المنطقة، وهي فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.

بالطبع، كانت الطريق وعرة جداً ومحفوفة بالمخاطر، حيث حدثت عدة عمليات ضد المصالح الأميركية في المنطقة مثل مقتل السفير الأميركي في الخرطوم أوائل السبعينيات، وكذلك مثل ألاعيب وزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر (١٩٧٣-١٩٧٧) الذي وقع لاءاته المشهورة ضد التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

برغم كل شيء، بقيت العلاقة قائمة بين أبو حسن سلامة وروبرت ايمس، وتدعمت هذه العلاقات خلال الحرب اللبنانية في عام ١٩٧٦ عندما قررت الحكومة الأميركية إجلاء رعاياها من بيروت بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، فقامت "قوات الـــ ١٧" التي يرئسها أبو حسن سلامة بحماية السفارة الأميركية في بيروت الغربية (بسبب غياب قوات الأمن اللبنانية) وتأمين

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقد تأخذ الانتفاضة طابع المقاومة المدنية، وهو ما يميّز انتفاضة عام ١٩٨٧، كالإضرابات، والتظاهرات، والاعتصامات، وإغلاق الطرق، وعدم التطبيع مع الاحتلال، وضرب مخططاته الثقافية، ومقاطعة دوائره المدنية ومحاكمه العسكرية، للوصول إلى مرحلة العصيان المدني الشامل، وقد تأخذ طابع المقاومة المسلحة، وهو ما يميز انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، حيث تمت عسكرة الانتفاضة باستخدام السلاح الناري، والقيام بعمليات استشهادية ضد الاحتلال الإسرائيلي، تأكيداً للحق في استخدام العنف الثوري الذي يعتبر جزءاً مهماً من الكفاح الوطني لنيل الاستقلال، أجازته الشرائع السماوية والمواثيق الدولية. وكانت عدة هبات جماهيرية في أعوام (١٩٧٦،١٩٨٢،١٩٨٦) قد مهّدت للانتفاضة الكبرى عام ١٩٨٧.

كانت حادثة صدم شاحنة اسرائيلية سيارتين تقلان عمالاً فلسطينيين عند حاجز "إيرز" في قطاع غزة يوم ١٩٨٧/١٢/٨ سبباً مباشراً لاندلاع الانتفاضة التي فاجأت الدوائر الإسرائيلية والإقليمية والدولية، بينما كانت ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية على الارض هي السبب الحقيقي لاندلاع هذه الانتفاضة. كالاعتقالات التي طالت أكثر من نصف مليون فلسطيني حتى عام ١٩٨٧، وسياسة هدم البيوت، حيث هدمت إسرائيل ١٤٠٠ بيت بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٧، والسيطرة على المصادر الطبيعية، "حيث إن كمية المياه التي يستهلكها المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية تزيد ١٢ ضعفاً على كمية المياه التي يستهلكها المواطن الفلسطيني". وفرض الإقامات الجبرية، وإبعاد المواطنين الفلسطينيين، "فقد بلغ عدد الذين أبعدوا بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٧ ما يقارب ٢٠٠٠ مواطن منهم ٦٢ من النساء". إضافة إلى أكثر من ١٠٠٠ أمر عسكري، ومصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان، "حيث بلغ إجمالي الأراضي الفلسطينية التي تمت مصادرتها في الضفة الغربية بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٧ نحو ٢٧٥٠٢٩٠ دونم، أي ما يساوي ٥٠,٠٥٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية التي تبلغ ٥,٥ مليون دونم، وتم إنشاء ١٨٥ مستوطنة يقطنها ١٦٠ ألف مستوطن يهودي"، وكان لهذه المصادرة وبناء المستوطنات أثر بالغ على الزراعة والثروة الحيوانية في فلسطين، ناهيك عن إغلاق المؤسسات التعليمية، وتحويل المزارعين إلى عمالة رخيصة مع إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، فقد أفاد أحد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل بقوله: "لقد جرى تفتيشي أكثر من ست مرات خلال ربع ساعة، ما اضطرني إلى أن أرمي هويتي عليهم وأقول لهم اتركوني وشأني".

تفجرت الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ بشكل عفوي. وتشكلت القيادة الوطنية الموحدة (ق.و.م) للانتفاضة بعد أيام من اندلاعها، وصدر أول بيان يحمل اسم القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٨٨.

قدمت القيادة الوطنية الموحدة عطاء مميزاً وكانت مثالاً فريداً في تعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية في المواقع الميدانية وعلى صعيد التنسيق السياسي، حيث أصدرت هذه القيادة ٩٧ بياناً منذ تشكيلها وحتى عام ١٩٩٣، ملتزمة بشعار "لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة، صوت منظمة التحرير الفلسطينية".

وتضمنت هذه البيانات تعليمات وفعاليات نضالية لكافة أبناء الشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة، وعملت هذه القيادة على إنشاء اللجان الشعبية في كافة المواقع والقوى الضاربة الفلسطينية، حرصاً منها على استمرار الكفاح الوطني حتى تحقيق أهدافها المنشودة. وكان من نتائج انتفاضة عام ١٩٨٧ على الصعيد الفلسطيني إعلان الاستقلال بتاريخ ١٥/ ١٩٨٨/١١ وعودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل الوطن المحتل عام ١٩٩٤ مع بضعة آلاف من الفلسطينيين، إضافة إلى سقوط فكرة التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإحياء جذر الصراع من جديد بعد أن تم تهميش القضية الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان عام ١٩٨٧، مؤكدة بذلك على أن الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي هو جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط. علاوة على ذلك ادخلت الانتفاضة الفلسطينية المرأة الفلسطينية ميدان المقاومة وأنجبت جيلاً مستعداً للتضحية، شارك في انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ بفاعلية مميزة على الصعيد الميداني والقيادي، واتسمت القيم والثقافة الفلسطينية بما عرف بـــ "ثقافة المقاومة".

لقد أدت انتفاضة الـــ٨٧ إلى سقوط ١٢٠٤ شهداء فلسطينيين وأكثر من ٨٠ ألف جريح إضافة إلى اكثر من عشرة آلاف معتقل. كما انخفض مستوى المعيشة إلى ٣٥٪.

وفي المقابل قتل ١٦٩ إسرائيلياً وجرح عدة مئات، وكلفت الانتفاضة إسرائيل من الناحية الأمنية ما قيمته ٤٪ من موازنة وزارة الدفاع، أي حوالي ٢٢١ مليون دولار سنوياً. وفيما يتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتبر الضفة الغربية السوق الثاني له بعد أوروبا، إذ بلغت صادرات إسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٨٧ حوالي ٩٥٠ مليون دولار، فقد ذكر وزير الاتصالات الإسرائيلي أنه "خسر عام ١٩٨٨ فقط حوالي ٥٥٠ مليون دولار". وأحدثت الانتفاضة الفلسطينية انقساماً داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي ما بين اليمين واليسار بسبب سياسات الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين المدنيين، خاصة استخدام سياسة تكسير العظام ودفن بعض الفلسطينيين من قرية سالم قرب نابلس أحياء. يقول زئيف شيف عن ذلك: "العرب يدفعون ثمناً جسدياً عالياً وإسرائيل تدفع ثمناً أخلاقياً". وقد شكل الإسرائيليون عدة مجموعات مناهضة للاحتلال ولسياسة الجيش القمعية مثل "السلام الآن" و"هناك حدود" و"المجلس من أجل السلام والأمن". كما ازداد عدد الرافضين للخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، حيث تقدم ٥٣ ضابطا وجنديا بعريضة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير جاء فيها: "إننا نشعر بالخجل من ناحية وبإهانة السكان المحليين من ناحية ثانية، إننا ندعوكم إلى عدم تجاهل الأضرار التي تلحق بقيمنا".

كان دخول شارون ساحة المسجد الأقصى يوم ٢٠٠٠/٩/٢٨ وراء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد سبع سنوات من توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو مع (م.ت.ف) بينما وُجدت أسباب غير مباشرة ورئيسة، كاستمرار الاستيطان، حيث أكد كولن باول وزير الخارجية الأمريكي "أن الشعب الفلسطيني يقاوم ما يراه النشاطات الاستيطانية ومحتلين لأرضه"، فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة بعد ١٩٩٣ وحتى عام

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، لما يربو على ٣,٩ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى التعاون الوثيق بين الأونروا والسلطة الفلسطينية و (م.ت.ف) وبخاصة الرسائل المتبادلة بهذا الخصوص بين الترتوركمان المفوض العام للأونروا والرئيس عرفات في عام ١٩٩٤، والاتفاقية بين الأونروا والسلطة الفلسطينية، التي تهدف إلى تسهيل عمل الأونروا وحمايتها وحماية مقراتها وممتلكاتها من الاعتداء وعملها من الاعاقة.

الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين

توفر الأونروا خدمات التعليم والصحة والاغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين المستحقين من بين ٣,٩ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين في مواقع عملياتها الميدانية الخمسة: الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة. ويعيش حوالي ١,٣ مليون لاجئ، أي ثلث إجمالي اللاجئين تقريباً، في ٥٩ مخيماً معترفاً به، وتتمركز خدمات الأونروا داخل هذه المخيمات أو بالقرب منها حيث تتواجد مجموعات كبيرة من تجمعات اللاجئين.

على النقيض من منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل من خلال سلطات محلية أو وكالات تنفيذية، تقدم الأونروا خدماتها الى اللاجئين الفلسطينيين مباشرة. فهي تخطط وتنفذ نشاطاتها ومشروعاتها الخاصة، كما تنشئ وتدير المنشآت كالمدارس والعيادات. وتقوم الوكالة حالياً بتشغيل ورعاية ما يربو على ٩٠٠ منشأة يعمل فيها حوالي ٢٣٥٠٠ موظف في جميع مواقع عملياتها الميدانية. وحيث إن خدمات الأونروا كالتعليم والرعاية الصحية من نوع الخدمات التي يقدمها القطاع العام عادة، تتعاون الوكالة تعاونا وثيقا مع السلطات الحكومية في مناطق عملياتها، حيث تقدم هذه السلطات بعض الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

التعليم

- يستأثر التعليم بنصيب الأسد من بين أنشطة الأونروا، فهو يستقطع نصف ميزانيتها الاعتيادية وثلثي موظفيها.
- في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ وفرت الأونروا التعليم الأساسي المجاني لـ ٤٨٦,٠٢٦ لاجئاً فلسطينياً شاباً في ٦٣٩ مدرسة ابتدائية وإعدادية في مناطق عملياتها الميدانية، وفي خمس مدارس ثانوية في لبنان.
- يطبق المنهج الدراسي الذي تستخدمه الحكومات/ السلطات المضيفة، غير أن الوكالة تؤلف مواد تعليمية إضافية لدعم المنهج المحلي، ويستهدف أحد أهم برامج الأونروا الترويج للتسوية السلمية للصراع ولحقوق الانسان، وقد طبقت هذه الجهود المنتظمة، التي اشتملت على ترجمات إلى العربية للكتب الدراسية ذات الصلة وتأليف كتيبات خاصة وإشراك تلاميذ الأونروا في معسكرات صيفية متعددة المجتمعات، في كافة مدارس الأونروا في الضفة الغربية وغزة، وسيتم تطبيقها في المواقع الأخرى. وامتدح عمل الوكالة في هذا المجال الوفد الاسرائيلي للأمم المتحدة من بين جهات أخرى.
- تشكل البنات نسبة ٥٠٪ من بين تلاميذ المدارس.
- تزود ثمانية مراكز تدريب حرفي وفني، سعتها ٤٨٩١ مقعدا، اللاجئين الشبان بمهارات يحتاجها السوق، كما يضمن برنامج تدريب المعلمين توفير ما يكفي من المعلمين المؤهلين لتلبية حاجات مدارس الوكالة.
- اشتمل برنامج تدريب المعلمين الجامعي في الأردن ولبنان والضفة الغربية على ١٦٨٠ متدربا على رأس الخدمة وقبل الالتحاق بالخدمة في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، مع توفير تدريب على رأس الخدمة إضافي لـ ٦٤٨ معلما من معلمي الأونروا.
- من أجل التوسع في فرص التعليم العالي لشباب اللاجئين، تستمر الأونروا في توفير منح للدراسة الجامعية لحوالي ١٩٧ طالباً سنوياً، غير أن الوكالة لم تعد قادرة على تقديم منح دراسية جديدة بسبب ما تتعرض له من قيود مالية.

الصحة

- تقدم الأونروا الرعاية الصحية الأساسية للاجئين المسجلين من خلال شبكة من ١٢٢ عيادة خارجية استقبلت ٩ ملايين مريض في عام ٢٠٠٢.
- تشتمل الخدمات المقدمة على الرعاية الطبية الخارجية ومنع الأمراض والسيطرة عليها وصحة الأمهات والأطفال وارشادات تنظيم الأسرة والتعليم الصحي.
- تقدم الأونروا أيضا الرعاية الثانوية، لا سيما حالات الطوارئ وإنقاذ الحياة، من خلال الاتفاقيات التعاقدية مع المستشفيات غير الحكومية والخاصة، أو من خلال تسديد جزء من تكاليف العلاج.
- تقوم الوكالة بتشغيل مستشفى يسع ٤٣ سريرا في قلقيلية. وتشتمل خدمات الصحة البيئية لساكني المخيمات البالغ عددهم ١,٢ مليون لاجئ على التخلص من مياه المجارى، وادارة مياه الأمطار الزائدة، وتوفير مياه الشرب الآمنة، وجمع الفضلات والتخلص منها، ومكافحة الحشرات والقوارض.
- أكدت التقديرات المستقلة مرارا وتكرارا أن نظام الرعاية الصحية بالوكالة من أكثر الأنظمة اقتصادا في المنطقة.

الاغاثة والخدمات الاجتماعية

- تدعم الأونروا أسر اللاجئين الفلسطينيين العاجزة عن تلبية حاجاتها الاساسية، وتساعد في تطوير الاعتماد على الذات في مجتمع اللاجئين من خلال التنمية الاجتماعية للمجتمع.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وتم طرد أبو صالح وقدري عضوي اللجنة المركزية لفتح "الأم" إضافة إلى عدد من العناصر القيادية المؤسسة لحركة الانشقاق. ولعبت الاستخبارات السورية دورا أساسيا في هذه الخطوة.

لاحقا، استوعبت قيادة "فتح" أبعاد وأهداف الانشقاق الداخلي الذي شجعته ودعمته سوريا وليبيا والقوى الدولية الكبرى. وحلت خلافاتها الداخلية حول زيارة عرفات للقاهرة، واندفعت باتجاه تحسين علاقة المنظمة مع مصر والأردن. وعقدت العزم على عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، لتجديد شرعية القيادة الفلسطينية في مواجهة الانشقاق المدعوم سورياً وليبيا.

وكان التأييد النسبي الذي حظيت به حركة "الانشقاق" في "فتح"، قد أخذ بالانحسار تدريجياً إلى أن انحصر تماماً في دوائر ضيقة، لأسباب عديدة كان من أهمها، قدرة حركة "فتح" على إعادة رص صفوفها وحصر الانشقاق في حجمه الحقيقي، والدعم والتأييد الذي عبرت عنه جماهير الارض المحتلة في قيادتها التاريخية وفي حركة "فتح" الأم، كما كان لتمركز حركة الانشقاق في دمشق فقط اثره البالغ على اضعاف استقلالية حركة "الانشقاق"، فضلا عن تحالفاتها المحدودة، وطروحاتها السياسية التي عزلتها عن الجماهير، وبمرور الوقت أخذت أعداد مهمة من الملتحقين بحركة الانشقاق بالانفضاض عنها والعودة إلى صوف حركة "فتح" التي أمكن لها تجاوز أزمة الانشقاق، فيما لم يعد لحركة الانشقاق " فتح –الانتفاضة" من أثر يذكر سواء على الصعيد الفلسطيني أو الإقليمي أو العالمي.

م.ح

الأوقاف

(هي الإدارة، أو الدائرة، التي تشرف على ما تم وقفه وتخصيصه لأغراض وأهداف محددة، وهذه الدائرة تتبع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، وهي تشرف على ادارة الاوقاف الخيرية التي تخدم الفقراء المعوزين والعديد من المؤسسات الوقفية العامة والمساجد، وفي مقدمتها المسجد الاقصى المبارك، كما تدير الاوقاف الاهلية والاوقاف الذرّية التي لا يوجد من يتولى ادارتها من المستحقين).

المفهوم الثاني للأوقاف (التي هي جمع وقف)، وهو مدار البحث هنا، هو عملية وضع اموال واصول منتجة في معزل عن التصرف الشخصي بأعيانها، وتخصيص ريعها واستثماراتها ومنافعها لاهداف خيرية محددة: شخصية، او دينية، او اجتماعية عامة. وقد لبت هذه الاصول حاجات المجتمع الإسلامي الدينية والدنيوية، فساهمت في بناء وصيانة الأماكن العامة من دور عبادة ومدارس وأسبلة لشرب المياه، وبذلت العون للعلماء والطلبة، وساعدت الفقراء. وهذه الأوقاف قد تكون من دخل زراعي أو صناعي أو إيجارة عقار، وقد تكون حصة محددة من أراضي بلدة أو قرية، أو مبلغاً محدداً من المال، وهذا كله يمكن أن يقع في داخل فلسطين أو خارجها كمصر أو الشام.

والوقف (من مصدر الفعل وقف يقف وقفا)، ولغة يعني الحبس؛ وشرعا يقصد به حبس العين المملوكة ملكا تاما، عقارا كان أو منقولا على حكم الله تعالى والتصدق بمنفعته على ذوي القربى أو غيرهم ولو كانوا أغنياء. وعرفت المادة ١٢٣٣ من أحكام الوقف الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ الوقف بأنه "حبس عين المال المملوك عن التصرف وتخصيص منافعه للبر ولو مالا"، وأردفت المادة ١٢٣٥ بان الوقف يجب ان ينتهي إلى جهة برّ لا تنقطع. وعليه فالوقف نوع من أعمال الخير والإحسان التي حثت عليها الشريعة الإسلامية المستوحاة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وقد مارس الرسول عليه افضل الصلاة والسلام الوقف، ويعتبر "وقف تميم الداري" في فلسطين في الخليل أقدم وقف في الإسلام، وقد حبسه الرسول صلى الله عليه وسلم على الصحابي تميم وذريته وهو من اكبر أوقاف فلسطين الإسلامية.

الوقف من حيث نوعه على ضربين: الأول وقف خيري، ويعرف ايضا بأنه وقف صحيح أو عام، وهو ما حبس ريعه على جهة من جهات البر، وهو إما ان يكون دينياً محضاً مثل المساجد والزوايا، أودنيوياً مثل المدارس والمستشفيات وغير ذلك، وقد يجمع بين التوجه الديني والدنيوي كوقف الأسبلة والأربطة؛ والضرب الثاني هو الوقف الذري العائلي وهو ما جعل دخله مخصصا للواقف نفسه ولذريته، او لغيره ممن يصفهم الواقف بالاسم، سواء من أقاربه او غيرهم، وهو ايضا نوعان، إما ان يكون لجميع ذرية الواقف او لجزء منها او لطائفة معينة. وقد يجمع الوقف بين الضربين كأن يكون جزء منه وقفاً عاماً والجزء الآخر مخصصاً لذرية الواقف او أقاربه.

ظهرت الطبيعة والارتباط الديني للوقف مع حثّ القرآن الكريم والسنة النبوية عليه، وبممارسته من قبل الرسول محمد عليه السلام ومن قبل فريق من الصحابة الكرام، وبمناقشة الائمة الأربعة لتفاصيله وأركانه وشروطه وغيرها من التفاصيل. فأركان الوقف في الفقه الإسلامي أربعة هي: واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة الوقف. واشترط في الواقف الحرية والبلوغ والعقل، وعدم الحجر، والخلو من الدين. واشترطت الشريعة لصحة الموقوف ان يكون مالا متقوما سواء كان عقارا أو منقولا، فلا يجوز وقف المنافع، وان يكون الموقوف معلوما للواقف علما تاما، وان يكون مفرزا، وان يكون قربة حيث يبطل الوقف على جهة محظورة، علاوة على ما تقدم، فان إشهاد الواقف على نفسه بمجلس الشريعة (مجلس القاضي)، وتسجيل وتوثيق الوقف بوقفية تثبت الدوافع الخيرية الدينية والحدود للموقوف والشروط الواجب مراعاتها في إدارة الوقف، وعدم جواز الرجوع عن الوقف بعد تثبيته وتسليمه للمتولي؛ كلها أمور تؤكد وتوضح مدى الطبيعة الدينية والخيرية للأوقاف.

بصرف النظر عن شخصية الواقف ومكانته، سواء أكان سلطانا أم أميرا أم شخصا عاديا، أو حجم الوقف، سواء أكان كبيرا جدا كوقف خاصكي سلطان أم صغيرا لا يتجاوز طاسة نحاسية، فقد جرت العادة أن يوثق الوقف، ويتم ذلك بعدة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وسائل، منها صدور مثال أو فرمان إذا كان الواقف سلطاناً، أو بواسطة نقش كتابي على لوحة حجرية، كما لوحظ في وقف الدوادارية، او بواسطة كتاب وقف تفصيلي يسجل ويوثق في المحكمة الشرعية مع مجموعة من الشهود العدول أمام قاضي المحكمة. والطريقة الأخيرة هي الأشهر والأعم، وأغلب الوقفيات الايوبية والمملوكية والعثمانية تمت بها. هذا، وحتى يتم التسجيل شرعا، يجب أن يبرهن على أن العين الموقوفة هي ملك شرعي للواقف، وفي حالة إمضاء الوقف ونفاذه شرعا وقانونا فانه لا يجوز بيعه أو الرجوع عنه، أو تبديل أو تعطيل الشروط التي اشترطها الواقف، وعادة لا يستبدل الوقف إلا في حالات نادرة شريطة موافقة القاضي وتغليب مصلحة الوقف. ويحدد عادة في كتاب الوقف الهدف والمهمة التي أسس الوقف من اجلها، ويذكر عادة الموظفين ومقدار رواتبهم ومهامهم وما يتوقع منهم.

ونظرا لمكانة فلسطين والقدس الدينية السامية في الإسلام، فقد بدأت بواكير الوقف الإسلامي فيهما مبكرة جدا واستمرت إلى يومنا هذا، فقد حظيت مدن فلسطين، خاصة الدينية منها كالقدس والخليل، بمجموعة كبيرة من المشاريع الوقفية، سبق ان ذكرنا وقف الصحابي تميم الداري في الخليل، ومن بعده بقليل أوقف الخليفة الراشدي عثمان بن عفان (٢٣-٣٥هـ/٦٤٤-٦٥٦م) مياه عين سلوان في القدس(جنوب البلدة القديمة) على ضعفاء البلد. وتواصل الوقف في الفترات التالية خاصة ما حبس منه على مصالح الحرم الشريف. وازداد الوقف وتعمّم منذ استرداد القدس من قبل صلاح الدين الأيوبي على أيدي الحكام والأفراد في العهد الأيوبي والمملوكي والعثماني، وكان لانتشار الطرق الصوفية المتعددة وتأسيس زوايا لهم وإقامة مجموعة من المدارس والمؤسسات الاجتماعية أثره الكبير في ازدهار الوقف والأوقاف الخيرية.

ومن ابرز المشاريع الوقفية في مدينة القدس وقف أبو مدين شعيب بن أبي عبد الله محمد بن آبي مدين شعيب المغربي العثماني (٢٩ رمضان ٧٢٠هـ/٢ تشرين الثاني ١٣٢٠م)، حيث أوقف كامل قرية عين كارم على مصالح السادة المغاربة في القدس، وكذلك وقف صلاح الدين الأيوبي على كل من المدرسة والخانقاة الصلاحية (٥٨٨هـ/١١٩٢-١١٩٣م) الذي شمل سوق العطارين، ووادي قدرون، وقرية نعلين وأماكن أخرى. وكذلك، وقف حارة المغاربة من قبل ولده الأفضل علي (٢٤رجب ٦٦٦هـ/١٠ نيسان ١٢٦٨م) على طائفة المغاربة (قامت السلطات الإسرائيلية بهدم حارة المغاربة مباشرة عقب حرب عام ١٩٦٧، ووقف الملك المعظم عيسى على مدرسته المعظمية سنة ٦٠٦هـ/١٢٠٩-١٢١٠م في قريتي بتير وعلار، وغيرها من الاراضي وأما قبته التي خصصها لدراسة النحو فقد خصها بوقف قرية بيت لقيا وذلك في سنة ٦٠٨هـ/١٢١١-١٢١٢م.

وكان لسلاطين المماليك وأمرائهم دور بارز وكبير في الحركة العمرانية في مدينة القدس وفلسطين، ما أدى إلى تنشيط وتوسيع الأوقاف، فإقامة المدارس والزوايا والأربطة والأسبلة، وصيانة أماكن العبادة من جوامع ومساجد ومقامات الأنبياء والصالحين استلزمت تأمين المصاريف الجارية، ونفقات الصيانة لهذه المنشآت العامة. ومن اشهر المشاريع الوقفية في عهد المماليك نذكر وقف الرباط المنصوري الواقع في طريق باب الناظر، الذي أسسه السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ووقف عليه في سنة ٦٨١هـ/١٢٨٢-١٢٨٣م ومن جملة أوقافه قرية الجلمة وقرية عصيرة وقرية عطا وارس في صفد، ووقفا المدرسة التنكزية ورباط النساء قرب باب السلسلة اللذان أسسهما نائب الشام المتنفذ تنكز الناصري ووقف عليهما وعلى المسجد الأقصى كل سوق القطانين بما فيه من دكاكين وحمامين وخان وذلك في سنة ٧٣٠هـ/١٣٢٩-١٣٣٠م، ووقف الخانقاة الجوهرية في باب الجديد ووصل ريع الوقف السنوي إلى ١٥٩٢٢ درهما، ووقف المدرسة الاشرفية الجوهرة الثالثة في الحرم الشريف في ٨٨٧هـ/١٤٧٢- ١٤٧٣م، وشمل عدة مسقفات ومستغلات في غزة وفي مصر، ووقف الخانقاة الدوادارية(٦٩٥هـ/١٢٩٥م) القائمة قرب الباب العتم، والتي حظيت بأوقاف سخية منها قرية بيرنبالا شمال القدس، وقرية حجلا بالقرب من أريحا وعدة عقارات متناثرة في القدس ونابلس وبيسان، وصاحب الوقف هو علم الدين موسى الدوادار الذي كان يحمل أعلى رتبة عسكرية خلال حصار المماليك لمدينة عكا الذي اسفر عن القضاء على آخر معاقل الفرنجة في فلسطين.

استمر تطور الوقف في العهد العثماني في فلسطين، خاصة في مدينة القدس، وذلك دعما للمشاريع العمرانية والاجتماعية والدينية، ومن اشهر الأوقاف العثمانية وقف السلطان سليمان القانوني (١٠ صفر ٩٤٨هـ/٤ حزيران ١٥٤١م) لقناة السبيل ومجموعة كبيرة من الأسبلة التي كانت تتغذى من برك سليمان الواقعة جنوب بيت لحم، ووقف خاصكي سلطان زوجة سليمان القانوني للتكية، او ما يعرف بالعمارة العامرة التي كانت تضم خانا ومسجدا ورباطا مكوناً من ٥٥ غرفة ومطبخاً، يقدم الأكل المجاني لما يقرب من ٥٠٠ نفر مرتين يوميا، وأراضي هذا الوقف كانت موزعة على خمسة ألوية وما يقرب من ٣٠ قرية وبلدة، وكانت الميزانية السنوية للمصاريف تقرب من ٨٠ ألف قطعة فضية. وفي١٥ ذي الحجة ٩٦٧هـ/٦ أيلول ١٥٦٠م قدم بايرام حاويش ١٠٠ ألف قطعة فضية لشراء أراض وعقارات لتدر دخلا ثابتا على رباط ومكتبة أقامهما في عقبة التكية. ومن أوقاف العهد العثماني، التي لم تنل شهرة ومعرفة، وقف احمد باشا ابن رضوان باشا، حاكم لواء غزة في نهاية القرن السادس عشر، واشتمل على مدرسه وخلوتين ومشاريع أخرى في المسجد الأقصى المبارك.

من اشهر أوقاف فلسطين وقف الحرم الإبراهيمي في الخليل، الذي اشتمل على ما يقرب من ٣٨٪ من الاراضي حول مدينة الخليل. وتكون وقف تميم الداري، الذي سبق ذكره، من أربع قرى هي: الخليل، والمرطوم، وبيت عينون، وبيت إبراهيم، وهذا الوقف شمل ٦٠٪ من منطقة الخليل. ومن اكبر أوقاف فلسطين وقف النبي روبين، الذي كان يملك ٣٢٠٠٠ دونم من الأراضي المروية الخصبة جنوب يافا. وهناك وقف كبير خصص لمسجد سيدنا علي بن عليم قرب بلدة أرسوف (هرتسليا) وكان يشمل على نحو ٢٨٤٠٠ دونم من الأراضي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الخصبة المنتشرة في ١٥ قرية من أقضية يافا وطولكرم وجنين. ووقف احمد باشا الجزار، والي عكا وصيدا، الذي أنعش المدينة وعمل على إنشاء المباني العامة من خانات وحمامات وأسواق ومسجد ومدرسة وحوانيت. والى الشرق من القدس يقع مقام النبي موسى الذي كان له وقف سخي خاص به يؤمن الطعام والمنام لزوار المقام في الموسم وفي غيرها من الأيام. وكان يدار من قبل متولين من عائلة الحسيني، وكان هذا الوقف يتلقى إلى فترة قريبة من حكومة الانتداب البريطاني مبلغ ٢٣٣٣٠ جنيها مصريا سنويا عوضا من العشور.

مما يؤسف له انه لا تتوفر معطيات شاملة، مفهرسة منظمة وموحدة، عن أوقاف القدس او فلسطين، إنما ما يتوفر هو مجموعة أبحاث منشورة متناثرة مختلفة التركيب والمنحى، بعضها كان ضمن دراسات اغلبها غير مخصصة لدراسة الأوقاف بشكل مستقل، بل وردت في أبحاث معمارية او تاريخية او حقوقية. وعلاوة على هذه الأبحاث، فانه يتوفر عدد كبير جدا من الوثائق والوقفيات غير مفهرسة ومعطيات غير منشورة توجد في عدة أماكن داخل وخارج فلسطين. لذا ، فمن يرغب في بحث عن الأوقاف عليه ان يطلع على ما نشر حتى تاريخه في هذا المجال؛ وعليه ان يتنقل في عدة دوائر منها دوائر الأوقاف المتعددة في القدس ومدن الضفة الغربية، وعليه ان ينقب جاهدا في سجلات محكمة القدس الشرعية، وفي قسم إحياء التراث في الحرم الشريف وفي أبو ديس، ولا ينسى الوثائق العثمانية المحفوظة في الدوائر التركية.

لذا، إذا ما حاول الباحث استخلاص أرقام دقيقة، او قريبة من الدقة، عن حجم الأملاك الوقفية، فانه سوف يجابه مصاعب اقلها عدم توفر الأرقام، وان توفرت فإنها غير موحدة. فأحيانا تكون مقدرة بعملات يصعب معرفة قيمها الشرائية الحالية، وأحيانا يكون التقدير حسب المساحة التي يضمها الوقف، وأحيانا أخرى حسب الحصص والقراريط، لذا لا بد من التنويه بالتزام جانب الحذر تجاه نتائج بعض الباحثين في هذا الخصوص.

وعلى الرغم من المحاسن الجمة لنظام الوقف، إلا انه لم يأخذ بالاعتبار تأثير التضخم المالي على الاقتصاد المحلي، ويعتبر الطمع، وقله الدين، وعدم الصمود أمام المغريات الخارجية المادية السخية، والخلو والحكر والإجارة الطويلة، المعاول التي أضعفت نظام الوقف وأفسدته عبر عقود طويلة من الرتابة وعدم التجديد. كثرة عدد المستحقين مع قله المردود المالي جعلا الحرص على بعض الأوقاف لا يَستحق العناء والمتابعة، ومع مرور الوقت أهملت وأصبحت بعض العقارات والأراضي مجمدة لا يستفيد منها إلا المستأجرون والشاغلون لها، ونشأ بذلك وضع جعل بعض متولي الأوقاف يرفضون ترميم وصيانة العقارات، مع أنها ليست على نفقة الوقف. أحيانا يكون حجم الوقف كبيرا، ولكن مردوده المالي قليل بسبب لأنه يخضع لشروط معينة، أو لكونه مشمولا بقانون حماية المستأجر، او عدم رغبة المتولي في الخوض في صراعات قانونية قد تفضي إلى ضياع الوقف، نظرا لوجود ثغرات قانونية محددة قد تستغل لضرب مصالح الوقف في ظل القوانين الإسرائيلية .

إضافة لهذه العوامل، فان الظروف السياسية العامة التي مرت بها فلسطين منذ أواخر العهد العثماني، خاصة بعد عام ١٨٤٠ وما تلاه من هجرات صهيونية، والانتداب الاستعماري البريطاني على فلسطين، ونكبة عام ١٩٤٨، واشتداد الصراع مع الدولة الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧، جعل الأوقاف الهدف الأول ما افقدها اغلب أراضيها ومدخولاتها. ورغم هذه الصعاب والمشاكل فان مؤسسة الأوقاف لا تزال نشطة تقوم بدور مهم في خدمة المجتمع الفلسطيني في ظروف قاهرة وصعبة.

ي.ن

أيلول الأسود

(هي منظمة فلسطينية سرية مارست العمليات الخارجية في الفترة الممتدة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٣ وصنفتها الدول الغربية حينها ضمن المنظمات الإرهابية، وترجع تسمية منظمة "أيلول الأسود" (بلاك سبتمبر بالإنجليزية) إلى معارك أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الأردن، التي أوقعت عددا يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ قتيل وجريح، تلك المعارك التي دارت بين القوات الأردنية والفدائيين الفلسطينيين الذين كانت الأردن منطلقاً لعملياتهم ضد الإسرائيليين بين (١٩٦٧ – ١٩٧١)، ونظرا لعدم إمكانية خوض حرب فدائية تقليدية عبر الحدود الإسرائيلية كما يقول صلاح خلف (أبو اياد) عضو قيادة حركة "فتح" الذي يشار إليه كزعيم لمنظمة أيلول الأسود، فان شبيبته (فتح) كانوا حريصين على ممارسة عنف ثوري من نوع آخر يهاجم فيه العدو الصهيوني والقتلة والخونة العرب، كما فعلوا من خلال منظمة "أيلول الأسود"، اضافة لرفضهم تهميش دور الفدائيين، وانتقاما من مجازر أيلول، ورغبة في إعادة الثقة في القدرة الفلسطينية).

بداية "أيلول الأسود"

في ١٩٧١/١١/٢٨ تقدم شابان فلسطينيان باتجاه وصفي التل رئيس الوزراء الأردني أمام فندق "شيراتون القاهرة" وقتلوه باعتباره أحد جلادي الشعب الفلسطيني كما أشاروا، نسبة لدوره في مجازر النظام الأردني في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حين كان وصفي التل رئيساً لوزراء الأردن، وبذلك أعلنت منظمة أيلول الأسود عن نفسها بقوة كما فعلت في ١٩٧٢/٥/٨ عندما قام علي طه و٣ من كوادر حركة "فتح" باختطاف طائرة سابينا البلجيكية باسم "أيلول الأسود" إلى مطار اللد وهناك اقتحمت القوات الإرهابية الإسرائيلية الطائرة لتقتل خاطفين وتأسر اثنين آخرين.

لقد تصرفت "أيلول الأسود" كما يقول صلاح خلف (أبو اياد) "كرديف ملحق للمقاومة في الحين الذي لم يكن بوسع هذه الأخيرة، أي حركة "فتح"، أن تضطلع بمهماتها العسكرية والسياسية كاملة"، لكنه يشير الى أن أعضاء منظمة "أيلول الأسود" ليست لهم صلة بحركة "فتح" أو (م.ت.ف)، وكانوا يترجمون بأعمالهم مشاعر الاحباط والسخط إزاء مذابح أيلول في الأردن، ويشار في مصادر أخرى إلى علي حسن سلامة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

(أبو حسن سلامة) الذي تسلم قوات الـ ١٧ (حرس الرئاسة) عام ١٩٧٣ كأبرز قادة المنظمة، كما يشار أيضاً إلى أبو يوسف النجار مسؤول أمن فتح قبل استشهاده.

في ١٩٧١/١٢/١٥ قامت منظمة "أيلول الأسود" بمحاولة فاشلة لاغتيال زيد الرفاعي أحد مستشاري الملك حسين في لندن، ثم كلفت المنظمة محمد داود (أبو داود) بقيادة مجموعتين فدائيتين والتسلل الى الأردن، لاحتلال السفارة الأمريكية واعتقال السفير ومساعديه كرهائن لمبادلتهم بالسجناء الفلسطينيين في إسرائيل، وكخطة بديلة تقوم المجموعة الثانية باحتلال رئاسة الحكومة واعتقال اعضائها بهدف إطلاق السجناء الفلسطينيين، إلا أنه تم إلقاء القبض على أبو داود وجماعته الخمسة عشر، وذلك في ١٩٧٣/٢/١٥ وحكمت السلطات الأردنية عليهم بالإعدام، ما حدا بـــ "أيلول الأسود" لاحتلال سفارة المملكة العربية السعودية في الخرطوم بثمانية فدائيين في ٨ آذار (مارس) من العام نفسه وأخذوا ٥ دبلوماسيين من السفارة كرهائن وطالبوا ضمن مطالب أخرى بالإفراج عن أبو داود وأصحابه، إلا أن رفض طلبهم ومهاجمة السفارة أدى بالفدائيين لإعدام ٣ من الرهائن هم الأمريكيان، أحدهما السفير الأمريكي والقائم بالأعمال البلجيكي دون المساس بالسفيرين السعودي والاردني، وسلم الفدائيون أنفسهم في ٤ آذار (مارس) ليخفض الملك حسين حكم الإعدام عن أبو داود ورفاقه إلى المؤبد، ثم أطلق سراحهم في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ بعفو ملكي عام شمل ٨٠٠ معتقل أمني فلسطيني رداً على تعليق حركة "فتح" والجبهة الديمقراطية حملاتهما الثأرية ضد السلطة الأردنية أواسط عام ١٩٧٣.

عملية ميونخ

من أشهر عمليات "أيلول الأسود" الموجهة للإسرائيليين، كانت "عملية ميونخ" في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، وقادها كل من محمد مصالحة ويوسف نزال (تشي) بهدف تأكيد وجود الشعب الفلسطيني والإفادة من وسائل الإعلام والتوصل لإطلاق سراح عدد من الفدائيين، وهي العملية التي استغرق الإعداد لها أربعة شهور وأفضت إلى وضع مخطط واضح ومتماسك نفذه الفدائيون الثمانية، حيث اصطدموا إثر دخولهم القرية الأولمبية في ١٩٧٢/٩/٥ باثنين من الفريق الرياضي الإسرائيلي، فقتلوهما، أما التسعة الآخرون فأخذوا رهائن وتمت المطالبة بمبادلتهم بمعتقلين فلسطينيين، ولكن القوات الألمانية قامت بمحاصرة المبنى لمدة ٢١ ساعة لم تفلح فيها المفاوضات، وإثر انتقال الفدائيين والرهائن إلى الطائرات في مطار (فورستن فيلدبروك) فتح الكوماندوز الألماني النار ففجر الفدائيون طائرتي الهليكوبتر اللتين ضمتاهم والرهائن فقتل الرهائن، واستشهد ٣ من الفدائيين وجرح ٣ آخرون تم اعتقالهم.

وفي ١٩٧٢/١٠/٢٩ قامت مجموعة مغاوير فلسطينية تابعة لمنظمة "أيلول الأسود" باختطاف طائرة بيونغ تابعة لشركة "لوفتهانزا" خط (بيروت – فرانكفورت – زاغرب) وطالبت بالإفراج عن الثلاثة الناجين من عملية ميونخ، وتم الإفراج عنهم فورا، إلا أن "عملية ميونخ" دفعت الإسرائيليين إلى الانتقام، حيث قام الطيران الاسرائيلي بقصف عشرة مخيمات فلسطينية في سوريا ولبنان قصفا وحشيا أدى لمقتل وجرح ما يزيد على ٣٠٠ شخص.

وكان أبرز ردود جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) على عملية ميونخ اضافة لقصف الطيران هو (حرب الطرود) الملغومة التي وجهوها لممثلي (م.ت.ف) أو كوادر وقياديين في كل من الجزائر، وطرابلس، والقاهرة، وستوكهولم، وبون، وكوبنهاغن، إضافة الى اغتيال ممثلي المنظمة في روما وباريس ونيقوسيا.

واصلت منظمة "أيلول الأسود" عملياتها فقامت باغتيال أحد عملاء "الموساد" في مدريد هو (مويس هنان ايشي) الذي تغلغل في صفوف الطلاب الفلسطينيين في اسبانيا وذلك في ١٩٧٣/١/٢٨ ثم الحقت به عميلا آخر في نيقوسيا في شهر آذار (مارس)، ثم واصلت المنظمة عملياتها حيث جرت محاولة للهجوم على منزل السفير الإسرائيلي في العاصمة القبرصية، ثم ضد طائرة (ال عال) الإسرائيلية التي كانت جاثمة في المطار في شهر نيسان (ابريل)، وكان "الكوماندوز" الإسرائيلي بالمرصاد لقيادة حركة "فتح" والثورة الفلسطينية، حيث اغتال كلا من كمال ناصر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكمال عدوان وأبو يوسف النجار عضوي اللجنة المركزية لحركة "فتح" في ١٩٧٣/٤/١٠.

وكانت نهاية عمليات المنظمة مرتبطة بالانتصار العربي في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ونجاح (م.ت.ف) على الصعيد الدولي. أما صلاح خلف (أبو إياد) الذي يعتبر قائداً ومؤسساً لمنظمة "أيلول الأسود" فقد تعرض لأكثر من محاولة للاغتيال كان أبرزها في آب (أغسطس) ١٩٧٣، إلى أن تم اغتياله في تونس في ١٩٩١/١/١٦.

صلاح خلف (أبو إياد):

سياسي وقائد فلسطيني لعب دوراً أساسياً ومهماً في نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن القادة المؤسسين لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

ولد صلاح خلف في مدينة يافا عام ١٩٣٣، ودرس دراسته الأولى والإعدادية في المدرسة المروانية بيافا وانضم حينها إلى منظمة الشباب فيها.

في عام ١٩٤٨ هاجر مع أسرته إلى غزة بعد احتلال الصهاينة يافا، وفي غزة أكمل دراسته الثانوية، ثم التحق بكلية المعلمين بجامعة القاهرة في مصر عام ١٩٥١، وهناك قابل ياسر عرفات لأول مرة، وعندما كان عرفات رئيس رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، عمل صلاح معه ورشحه عرفات ليكون رئيساً للاتحاد من بعده عام ١٩٥٦.

في عام ١٩٥٧ أنهى دراسته وحصل على ليسانس الفلسفة، وعاد إلى غزة ليمارس عمله في التعليم، وفي عام ١٩٥٩ سافر الى الكويت وعمل هناك في التعليم أيضاً، ونشط في العمل السياسي وكان من الرواد الأوائل في حركة "فتح"، ثم

مادة محمية بموجب حقوق النشر

١٤ -الشباب والرياضة:

يهدف مشروع بناء القدرة المؤسساتية للمخيمات الشبابية الصيفية إلى تعزيز قدرات المعسكرات الصيفية الشبابية، وأعد المشروع فريق استشاري محلي بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، وتم تشكيل لجنة استشارية عملت على مراجعة وتوجيه المقترحات المتعلقة بخطة العمل الميدانية (الأهداف، والمنهجية، والعمليات الميدانية، والناتج)، وتقييم الحاجات، وتحضير برنامج اعداد المدربين لقادة الشباب.

١٥ -الزراعة:

يهدف المشروع للتطوير المؤسسي للسياسة العامة لقطاع الزراعة وإلى وضع الأسس لتطوير مؤسسات قطاع الزراعة الفلسطيني، وبناء الأطر اللازمة لتنميته، وإعداد خطط استراتيجية وتحديد الوظائف والبنية الأساسية لتحقيق هذه الاستراتيجية.

١٦ -الإسكان:

أ) مشروع تسجيل الشقق السكنية: يهدف إلى إزالة العوائق التي تواجه تسجيل وتطويب الأملاك والشقق والمخازن التجارية والمباني في فلسطين، ووضع توصيات تساعد المواطنين على تسجيل شققهم بشكل رسمي من أجل حماية حقوقهم في الملكية، وأوصى المشروع باستبدال النظام الحاضر بنظام بسيط وعملي أكثر يسمح بتحريك عملية التسجيل بشكل أوسع، وكجزء من نتاج المشروع، تم تحضير كتيبات عن اصول واجراءات تسجيل الملكية لاستعمال الموظفين المدنيين والمساحين الخصوصيين والمواطنين الخصوصيين والبنوك، وتم فحص جميع الإجراءات الإدارية لتسجيل الملكية وتمت مراجعتها.

ورشة عمل تسجيل الأملاك: عقد "بكدار" ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الإسكان في البيرة في شهر تشرين الأول سنة ١٩٩٩ حول تسجيل الشقق السكنية في فلسطين، وحضر الورشة ممثلون عن مختلف الوزارات والبلديات والبنوك وشركات العقارات والرهن الفلسطينية، والمساحون المرخصون والمستثمرون في قطاع الإسكان، وكان الهدف الرئيسي لورشة العمل هو تسهيل العوائق التي تواجه تسجيل الأملاك والشقق والمخازن التجارية والمباني، وخلق وعي عام لدى المواطنين لأهمية تسجيل شققهم بشكل رسمي من أجل حماية حقوقهم في الملكية، وسوف تشجع عملية مبسطة لتسجيل الأملاك البنوك لتقديم قروض الإسكان التي قد تؤدي إلى انتعاش الاستثمار في العقارات وتحرك عجلة التطور الاقتصادي إلى الأمام، ولا يستطيع ٨٠٪ من الفلسطينيين شراء شقق لأنفسهم، بسبب رأس المال العالي اللازم لذلك، ونتج عن فشل نظام التسجيل المركزي الراهن امتناع المواطنين عن تسجيل شققهم، ما لا يمكنهم من استعمالها كضمان لاقتراض الأموال من البنوك، وأصدرت ورشة العمل التوصيات التالية:

* تنفيذ نشاطات تدريبية لمكاتب التسجيل في غزة والضفة الغربية.
* تنفيذ نشاطات تدريبية للمساحين.
* تنفيذ دورات تدريبية لموظفي البلديات في رام الله ونابلس وبيت لحم وغزة، وأن يشمل التدريب مراجعة تفسيرية مفصلة لقانون الملكية المشتركة من قبل وزير الإسكان، ومراجعة النماذج المستعملة في تسجيل ونقل ورهن الأملاك.

١٧ -تعميم المعلومات:

يهدف مشروع نشر التقارير والدراسات إلى طباعة الدراسات والتقارير النهائية الخاصة بمشاريع المساعدات التقنية، وقد نشر من هذه الدراسات:

* دراسة التخطيط الإستراتيجي لقطاع المياه الفلسطيني (بالإنجليزية).
* دراسة التخطيط الإستراتيجي لتطوير وتنمية قطاع السياحة (بالإنجليزية).
* دراسة المعالم الأثرية في فلسطين.
* دراسة الموارد الثقافية في فلسطين / العمارة.
* دراسة الموارد الثقافية في فلسطين / الآثار.
* فلسطين — الأراضي المقدسة (بالإنجليزية).
* دراسة الهيكلية التأسيسية والتنظيمية للاتصالات والخدمات البريدية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
* دراسة تطوير إدارة الطرق المركزية (بالإنجليزية).
* دراسة إدارة أنظمة المرور.
* دراسة إدارة نظام المرور لمدينة غزة (بالإنجليزية).
* دراسة إدارة نظام المرور لمدينة نابلس (بالإنجليزية).
* دراسة إدارة نظام المرور لمدينة رام الله والبيرة (بالإنجليزية).
* دراسة إدارة نظام المرور لمدينة بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور (بالإنجليزية).
* مشروع تطوير نظام المعلومات الجغرافية (بالإنجليزية).
* دراسة التخطيط الحضري لمدينة نابلس (بالإنجليزية).
* دراسة التخطيط الحضري لمدينة الخليل (بالإنجليزية).
* دراسة التخطيط الحضري لمدينتي خان يونس ودير البلح (بالإنجليزية).
* تصميم إطار مؤسساتي ونظامي لقطاع الطاقة — التقرير العام.
* تصميم إطار مؤسساتي ونظامي لقطاع الطاقة — التقرير الفني.
* التطوير المؤسسي للسياسة العامة لقطاع الزراعة.
* مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص — نتائج المؤتمر وتوصيات القطاع الخاص.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

السلطة المركزية المتضمنة في القوانين الأردنيه والبريطانية والمتعلقة بالبلديات لضابط في الحكم العسكري الإسرائيلي، كما أحكمت الرقابة على البلديات، وجعلتها مجرد وسيلة لتنظيم علاقة السكان بالسلطة المركزية (الحكم العسكري الاحتلالي). أما مدينة القدس العربية، فقد أعلنت إسرائيل ضمها عام ١٩٦٧، وحلت مجلس أمانتها، وطردت رئيس بلديتها (أمين القدس)، واستولت على ممتلكات وسجلات البلدية، وأخضعت المدينة وسكانها للقانون الإسرائيلي.

وفي العام ١٩٩٤، ومع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، تم تأسيس وزارة الحكم المحلي والتي تعنى بالهيئات والمؤسسات المحلية، وتعمل على تطويرها إدارياً وتنظيمياً ومالياً، من خلال التوجه والعمل على ترسيخ الأسس الديمقراطية واللامركزية، وإعطائها المزيد من الاختصاصات والصلاحيات. كذلك تم إقرار قانون الهيئات المحلية، وقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، هذا مع وجود أنظمة ولوائح تعتبر جميعاً كمرجع ينظم عمل مؤسسات وهيئات الحكم المحلي.

تشكيل واستحداث البلديات وهيئات الحكم المحلي الفلسطينية:

تشكلت هيئات الحكم المحلي الفلسطينية من عدد من البلديات (٢٩ بلدية)، بالإضافة إلى أمانة القدس (بلدية القدس العربية) و٨١ مجلساً قروياً حتى العام ١٩٩٤. أما بقية الوحدات المحلية الأخرى، التي يزيد عددها على ٥٠٠ وحدة محلية، فلم يكن فيها أية هيئة محلية، كما لم يكن لها أية صفة اعتبارية.

لكن، بعد العام ١٩٩٤ تم استحداث عدد كبير من البلديات وهيئات الحكم المحلي الفلسطينية، حيث إنه في مطلع العام ٢٠٠٤، أصبح عددها ١٢٩ بلدية (بما فيها أمانة القدس و٩ مجالس محلية في محافظة القدس)، و٢٣٩ مجلساً قروياً، و١٢١ لجنة مشاريع، ليكون المجموع ٥٠٩ هيئات حكم محلي.

ويناط بالبلديات وهيئات الحكم المحلي الوظائف والصلاحيات والسلطات اللازمة ضمن حدود مناطقها لتقوم بتقديم خدمات البنية التحتية الأساسية، وكذلك متطلبات واحتياجات المواطنين المحلية. ويحق لها أن تقدم هذه الخدمات مباشرة بواسطة موظفيها ومستخدميها، أو أن تعهد بها أو ببعضها إلى متعهدين أو مقاولين. كما يحق لها أن تعطي امتيازات لأشخاص أو شركات محلية لتقوم ببعض هذه الخدمات وتوفيرها للمواطنين، وتشمل الخدمات على المياه والكهرباء والطرق والمجاري والحدائق وغيرها، وبقية الخدمات العامة الأخرى، مثل النظافة والصحة العامة والمكتبات العامة والتراخيص وغيرها.

وتقوم هيئات الحكم المحلي بدور أساسي في عملية التطوير والتنمية، حيث من المفترض أن يشمل دورها :

١. القيام بالتخطيط وتنظيم البناء :

من المفترض أن تقوم البلديات وهيئات الحكم المحلي بدور أساسي في مجال التخطيط وتنظيم ومراقبة البناء في المدن والقرى الفلسطينية، وأن تساهم وتشارك في عمل وإعداد مخططات البناء والإعمار، والمخططات الهيكلية الجديدة للمدن والقرى لتحل محل المخططات الهيكلية التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية. ذلك لأن المخططات الجديدة يتم إعدادها لتخدم الأهداف الوطنية في البناء والإعمار والتنمية الشاملة.

كما يقوم قسم التنظيم والبناء بخدمات تنظيم وإصدار رخص البناء، طبقاً للقوانين الخاصة المعمول بها، ومتابعة مراحل البناء المختلفة ومطابقتها مع شروط الترخيص الممنوحة.

٢. المساهمة في وضع السياسات والقوانين والمواصفات لمراقبة الأبنية

أ. سياسات ومواصفات البناء:

أدى تطورصناعة البناء في فلسطين إلى التنوع في أنظمة البناء، وتنوع المواد المستخدمة في هذه المباني. وعليه، فإن من واجب ومسؤوليات البلديات وهيئات الحكم المحلي ان تساهم، مع الجهات المعنية الأخرى من مؤسسات ووزارات ودوائر حكومية، في وضع السياسات العامة، والمتطلبات والمواصفات بحدودها الدنيا والنوعية التي يجب توافرها في المواد المستخدمة في الأبنية.

وكذلك في عملية ترميم وصيانة وإعادة تأهيل وتدعيم الأبنية خاصة فيما يتعلق بالمباني التاريخية والأثرية القديمة.

ب. وضع أنظمة ومواصفات لمقاومة الزلازل:

تقع فلسطين ضمن منطقة حفرة الانهدام الأفرو- آسيوي، وهي معرضة للزلازل. والزلازل من اخطر الكوارث الطبيعية حيث يصعب التنبؤ بمكان وزمان وقوعها، ولكن يمكن توقع مدى وقوة تأثيرها من خلال تاريخ المنطقة الزلزالي. وعليه، يجب على البلديات وهيئات الحكم المحلي مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي لعمل تصاميم البناء وكودات المواصفات والمقاييس والكميات المعمارية، حيث تم تطوير المعارف والوسائل التكنولوجية التي، -إذا ما تم استخدامها واتباعها من الجهات المعنية-، تحد بشكل كبير من كوارث الزلازل، وبذلك، تعمل على ضمان وسلامة المواطنين وحماية ممتلكاتهم ضد المخاطر والكوارث الطبيعية.

٣. القيام بمشاريع إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية:

يجب على البلديات وهيئات الحكم المحلي التعاون والتنسيق مع المؤسسات والجهات الحكومية المختلفة، للمساهمة في إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية الأساسية التي تشكل عصب النشاط الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين.

إن تطوير قطاعات البنية التحتية، ومن ضمنها الكهرباء، والمياه، والطرق الداخلية، والمجاري والصرف الصحي وغيرها من قطاعات البنية التحتية الأساسية، يساعد على تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للسكان، بالإضافة لما له من تأثير كبير على زيادة مقدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على النمو والتطور، ويساعد على تشجيع الاستثمار، الذي بدوره يؤدي إلى خفض نسب البطالة والفقر المرتفعة، وبالتالي، يعمل على تحسين الوضع الصحي والتعليمي للسكان.

وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على البنية التحتية

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الأساسية في المدن والقرى الفلسطينية منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا ان الاجتياحات والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، وما يرافقها من دمار وأضرار للبنى التحتية، تستلزم إعادة تأهيلها، وإصلاح الأضرار التي نجمت عن هذه الاعتداءات.

٤.الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والحيوية:

الاستثمار بالنسبة للبلديات وهيئات الحكم المحلي ليس هدفاً بحد ذاته، إنما هو المحرك والمنشط الرئيسي للتنمية والتطوير لما له من أثر كبير ومساهمة فعالة في التخفيف من مشكلة البطالة والزيادة في حدة الفقر، حيث إن الاستثمار يخلق فرص عمل جديدة تستوعب جزءًا كبيراً من قوة العمل التي تعاني من البطالة، وبالتالي، يساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المدن والقرى الفلسطينية. وعليه، فإن البلديات وهيئات الحكم المحلي تسعى جاهدة، معتمدة على التمويل الذاتي الذي هو حصيلة إيراداتها من الضرائب والرسوم والمخصصات التطويرية، للقيام بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية كالكهرباء والمياه والمجاري والصرف الصحي. كذلك، تقوم بالاستثمار في المشاريع الاقتصادية الحيوية الأخرى وتشارك القطاع الخاص في تمويلها وإقامتها، مثل المراكز التجارية والأسواق، ومحطات الباصات والمناطق الصناعية والحرفية، كذلك الحدائق العامة والمكتبات والمراكز الثقافية، وغيرها من المشاريع الاستثمارية التي تعود بالنفع على المواطنين، وتحسين الظروف المعيشية الاقتصادية والاجتماعية في المدن والقرى الفلسطينية.

٥. المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات المحلية والسياسات العامة للحكومة المركزية:

أ-المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات المحلية:

من الضروري ان تساهم البلديات وهيئات الحكم المحلي، في القضايا والأمور السياسية والقانونية على المستوى المحلي، والتي لها تأثير مباشر على السياسات العامة، فهي تساهم في وضع السياسات وصنع القرارات مثل:

- تشجيع المواطنين وأصحاب الأراضي على استغلالها في البناء والزراعة وتعميرها.
- وضع السياسات التي تحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن خصوصاً من القرى الحدودية.
- وضع السياسات التي تهدف إلى تشجيع الرقابة الشعبية على أعمال وأداء المجالس وهيئات الحكم المحلي، حيث يظهر ذلك من إقبال المواطنين على متابعة تصرفات رؤساء وأعضاء المجالس ومراقبتها.

تشجيع المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية وتنمية مشاعر الانتماء للوطن.

ب-المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات العامة للحكومة المركزية.

إن العلاقة بين البلديات والحكومة المركزية يجب ان تكون متفاعلة، أفقياً وعمودياً، بعضها مع بعض، فيما يتعلق بالسياسات العامة للحكومة المركزية التي تؤثر، مباشرة، على المؤسسات والبلديات والمجالس وغيرها. ولذلك، فإن دور المجتمع المحلي يجب أن يكون اكبر مما هو عليه الآن، وذلك لضمان التجاوب الإيجابي بين الطرفين في القضايا الاقتصادية والضرائب وسن القوانين. فالبلديات يجب أن:

- تساهم مع وزارة الحكم المحلي في إيلاء وإعطاء احتياجات المواطنين حل الاهتمام، وأن تعمل وتساهم في تحسين معيشتهم، وخاصة العمال العاطلين عن العمل، وتشارك في البحث عن وإنشاء مشاريع لخلق فرص عمل لهم. كذلك، فإنها تعمل على إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية طوال فترة الاحتلال، وخلال الاجتياحات المتكررة للأراضي الفلسطينية.
- تساهم وتشارك في عملية التنمية والتطوير والبناء والإعمار الوطني، ليكون دورها مكملاً للدور الذي تقوم به الحكومة المركزية في هذا المجال.
- تساهم وتتعاون مع الحكومة المركزية في الجهود المبذولة لمواجهة ومحاربة الاستيطان ومصادرة الأراضي.
- تتعاون مع الجهات المختصة في السماح بتدقيق حساباتها، وتنفيذ قوانين محاربة الفساد، خاصة في دوائر الترخيص للمباني والمجاري ومواقف السيارات للمباني الكبيرة.
- تساهم وتشارك في الجهود ووضع وتنفيذ السياسات التي تحافظ على البيئة والصحة العامة.
- تساهم وتشارك الحكومة المركزية في الجهود المبذولة لمواجهة الأزمات الطارئة والعمل على الخروج منها.

ويتم تمويل مشاريع البلديات وهيئات الحكم المحلي من الإيرادات العادية (الموازنات الجارية) والإيرادات غير العادية (الموازنات التطويرية). وتتكون الإيرادات العادية من أربعة أنواع وهي:

- إيرادات تجبيها البلديات وهيئات الحكم المحلي مباشرة، وهي تشمل إيجارات الأملاك التابعة والخاصة بها، مثل إيجار المحلات والمخازن والمجمعات التجارية والعوائد من الاستثمارات والأملاك الأخرى، ومن ناتج بيع بعض موجوداتها، ومن الضرائب والرسوم البلدية، مثل رسوم الحرف ورسوم جمع النفايات ورسوم الإطفاء وضريبة المعارف ورسوم الأبنية وتلزيم الأسواق. كما تشمل الفوائد المصرفية على ودائعها لدى البنوك التجارية.
- إيرادات تجبيها السلطة الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة بالبلديات، وتشمل الإيرادات التي تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة المالية) بجبايتها، ومن ثم تقوم بتحويلها للبلديات وهيئات الحكم المحلي حسب النسب المحددة من السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اقتطاع تكاليف الجباية كنسبة منها. وهذا يعتمد، أساسا، على حجم

مادة محمية بموجب حقوق النشر

البلديات وهيئات الحكم المحلي، وبالتالي حجم المدن والقرى التي تمثلها. وهذه الإيرادات تشمل ضريبة الأملاك حيث تقوم وزارة المالية بجبايتها وتورد ٩٠٪ منها إلى البلديات وتحتفظ بقيمة ١٠٪ مقابل مصاريف التحصيل. وكذلك رسوم وغرامات النقل على الطرق، حيث تحول وزارة المالية ٥٠٪ منها للبلديات وهيئات الحكم المحلي، وضريبة المحروقات التي تقوم وزارة المالية بجبايتها وتوزيعها على البلديات معتمدة على معيار عدد السكان في البلدية او الهيئة المعنية بعد اقتطاع نسبة منها كمصاريف جباية. وهناك، أيضاً، غرامات المخالفات التي تقررها المحاكم والشرطة، كما تحصل البلديات على نسبة من الرسوم الجمركية على قيمة البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية داخل حدود البلدية، هذا بالإضافة إلى رسوم التراخيص المتنوعة التي تجبيها السلطة الوطنية الفلسطينية وتخص البلديات بجزء منها.

- المخصصات والإعانات والمنح المقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي عبارة عن حصة البلديات وهيئات الحكم المحلي من المخصصات والإعانات والمنح التي تخصصها السلطة الوطنية الفلسطينية لدعم موازنات هذه المؤسسات، لتتمكن من القيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، وفي مقدمتها توفير وتقديم الخدمات الأساسية للسكان.
- إيرادات مشاريع المياه والكهرباء في بعض البلديات وهيئات الحكم المحلي، التي تدير وتملك مشاريع مياه وكهرباء، حيث إن معظمها لا تملك مشاريع مياه وكهرباء وتعهد بها إلى سلطة المياه، وكذلك شركات الكهرباء.

هذا فيما يتعلق بالإيرادات العادية، أما الإيرادات غير العادية (الموازنات التطويرية) فتتكون من الإيرادات التي تقدمها حكومات الدول والمنظمات الدولية المانحة، والتي تُعرف بالمجموعة المانحة للبلديات وهيئات الحكم المحلي، بهدف إقامة وتنفيذ مشاريع تطويرية حيوية، خصوصاً في مجال إعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي(الطرق والمياه والطاقة).

الانتخابات وممارسة الديمقراطية في البلديات وهيئات الحكم المحلي الفلسطينية:

الانتخابات في العهد العثماني:

جرت انتخابات بلدية وقروية في فلسطين في العهد العثماني، وكان يشارك فيها الأهالي من جميع الطوائف. وقد ساعد على ذلك صدور "قانون الولايات" لعام ١٨٥٦م، "وقانون إدارة الولايات"، "وقانون البلديات" لعام ١٨٧٧م. وقد أكد إجراء الانتخابات في العهد العثماني الباحث الإسرائيلي"د. يلين" (Dr. Yellen)، الذي شارك في الانتخابات وانتخب عضواً لبلدية القدس عن الطائفة اليهودية عام ١٨٩٨. كما عززت ذلك الباحثة الإسرائيلية روث كارك (Ruth Kark) التي ذكرت أن بعض رؤساء البلديات كانوا يعينون من قبل الوالي، وأن بعضهم الآخر كانوا يُنتخبون انتخاباً. وتضيف، أنه من بين ستة عشر رئيس بلدية للقدس خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٣-١٩١٣، كان سبعة منهم قد عينوا من قبل الحكومة وتسعة انتخبوا انتخاباً. وبالمثل جرت انتخابات بلدية في مدن نابلس والخليل وغزة وغيرها من مدن فلسطين في العهد العثماني.

الانتخابات في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني:

انتهى الحكم العثماني وغادر العثمانيون فلسطين بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، وكان فيها ٢٢ بلدية ومجلساً بلدياً، وهي(عكا، وحيفا، وشفاعمرو، وصفد، والناصرة، وطبريا، وبيسان، وجنين، وطولكرم، ونابلس، ورام الله، والقدس، واللد، والرملة، ويافا، وبيت جالا، وبيت لحم، والخليل، وبئر السبع، والمجدل، وغزة، وخان يونس).

وكانت البلديات الفلسطينية تقوم بمهامها ووظائفها وفقاً لقانون البلديات العثماني للعام ١٨٧٧، إلى أن تم وضع قانون الانتخابات من قبل سلطات الانتداب البريطاني، والذي أتاح، خلافاً للقانون العثماني، حق الانتخاب لدافعي الضرائب، وإن لم يكونوا من أصحاب الأملاك، بل مستأجرين فقط، وأن يكون الناخب مواطناً فلسطينياً بدلاً من مواطن عثماني. كما منح هذا القانون حكومة الانتداب صلاحية اختيار رئيس البلدية من بين الأعضاء المنتخبين، وتعيين عضوين إضافيين. وفي عام ١٩٣٤ أصدرت حكومة الانتداب قانون البلديات ليصبح المرجع الوحيد لتنظيم عمل البلديات، والتي لم يزدد عددها طوال فترة الانتداب، باستثناء استحداث بلديتين في تل أبيب سنة ١٩٣٤ وبتاح تكفا (ملبس) في سنة ١٩٣٧. وخلال فترة الانتداب جرت الانتخابات البلدية مرة واحدة فقط في العام ١٩٣٤ وفقاً لقانون البلديات الانتدابي لعام ١٩٣٤، ولم تتكرر ثانية. إذ زعمت الحكومة الانتدابية أن الانتخابات، وبخاصة في المدن المختلطة، كان من شأنها أن تولد بعض الاضطرابات. وقررت حكومة الانتداب بعد العام ١٩٣٦ تعيين رؤساء بلديات ولجان بلدية لتحل محل المجالس البلدية المنتخبة، بحجة أن ثورة ١٩٣٦ هي السبب في اتخاذ هذا القرار. ولكن حتى بعد انتهاء الثورة في عام ١٩٣٩، بقي هذا الوضع قائماً حيث وُجدت هذه اللجان البلدية المعينة في المدن المختلطة، مثل القدس وحيفا وطبريا، وكذلك في سبع بلديات عربية أخرى. وكانت مدة المجالس المحلية تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات. ولم يحدد القانون مدة مجالس القرى. وكان على سكان القرى أن يختاروا أعضاء مجالسهم بالطريقة التي يحددها حاكم اللواء. وكان يحق للمندوب السامي أن يعين رؤساء البلديات ونوابهم، أما رؤساء المجالس المحلية ونوابهم فيتولى حاكم اللواء تعيينهم وعزلهم. كما يقوم القائمقام بتعيين رؤساء مجالس القرى ونوابهم، وبقي هذا الوضع حتى نهاية فترة الانتداب.

بعد الاحتلال الإسرائيلي الذي شمل ٧٧٪ من فلسطين في عام ١٩٤٨، سُمّي الجزءان اللذان سلما من الاحتلال الإسرائيلي في ذلك الوقت، الضفة الغربية وقطاع غزة.

فاتحدت الضفة الغربية مع الأردن سنة ١٩٥٠ لتكوّنا المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبحت القوانين المعمول بها في الضفة الشرقية سارية المفعول في الضفة الغربية. اما قطاع غزة فقد وضع تحت

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإدارة المصرية التي حافظت عليه ككيان فلسطيني مستقل.

في الضفة الغربية، ومنذ ذلك الوقت، تطبق القوانين الأردنية. فقد صدر قانون البلديات الأردني رقم (٤٥) لسنة ١٩٥١ ليحل محل "قانون البلديات" البريطاني للعام ١٩٣٤. واستمر العمل به لحين صدور أول قانون بلديات شامل سنة ١٩٥٤، وبعد فترة وجيزة من إصداره تم إصدار "قانون البلديات" الأردني رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥، الذي يفرض على مؤسسات الحكم المحلي سيطرة مركزية شاملة وصارمة، حيث أبقى هذا القانون (كما في القانون الانتدابي) بيد المسؤول (وزير الداخلية) صلاحية تعيين رئيس للمجلس البلدي وإضافة عضوين من خارج الأعضاء المنتخبين، كما أجاز للمسؤول (وزير الداخلية) صلاحية حل المجلس وعزل الأعضاء.

جرت الانتخابات البلدية الأولى في فترة الحكم الأردني لجميع البلديات في مدن الضفة الغربية سنة ١٩٥١، وكان من ضمنها مدينة القدس التي جرت فيها الانتخابات البلدية الأولى في ١٣/٧/ ١٩٥١. وقد جرت الانتخابات البلدية بعد ذلك لجميع البلديات في الضفة الغربية بما فيها القدس، وذلك وفقاً لقانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥، في السنوات ١٩٥٥، و١٩٥٩، و١٩٦٣، و١٩٦٤، وحتى حرب ١٩٦٧. وكان يتخلل هذه السنين تعيين لرؤساء وأعضاء المجالس البلدية من حين لآخر.

أما بالنسبة لقطاع غزة فإنه برغم استمرار حكم الإدارة المصرية للقطاع لمدة تقارب العشرين عاماً (١٩٤٨-١٩٦٧) لم يحدث أن جرت خلالها انتخابات بلدية لاختيار رؤساء وأعضاء المجالس البلدية. وكان الحاكم العام المصري، يجري تعيينات وتغييرات في رؤساء وأعضاء المجالس كما يراه مناسباً.

الانتخابات في زمن الاحتلال الإسرائيلي:

بعد احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى إقحام البلديات والهيئات المحلية الفلسطينية في أمور ومواضيع سياسية خارجة عن صلاحياتها ومسؤولياتها. كما أدخلتها في ظروف مادية ومالية صعبة لإرغامها وإجبارها على تنفيذ سياساتها الاستيطانية التوسعية، وفرضت عليها سياسة الإلحاق والتبعية الاقتصادية.

جرت انتخابات بلدية ومجالس محلية في الضفة الغربية عامي ١٩٧٢، و١٩٧٦، حيث كانت سلطات الاحتلال تهدف من إجرائها أن تفرز الانتخابات رؤساء ومجالس بلدية ومحلية متعاونة معها لتسوية أوضاع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ولضرب نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، وإيجاد ممثلين للسكان من دعاة الاستسلام، الكيان الفلسطيني الهزيل، وخلق قيادة سياسية بديلة عن (م.ت.ف) ، وهذا ما أفشله الرؤساء والمجالس البلدية المنتخبة في عامي ١٩٧٢، و١٩٧٦، حيث إن (م.ت.ف) قررت أن يخوض الانتخابات تيار وطني، ونجح هذا التيار في الانتخابات، عندها أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قمع ومحاربة رؤساء البلديات المنتخبين، وقد تم ذلك بمحاولات الاغتيال والتصفية التي جرت للبعض منهم، وإبعاد البعض إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتم عزل العديد من الرؤساء وأعضاء المجالس البلدية الآخرين عام ١٩٨٢ لتحل محلهم لجان معينة يدير ويرئس بعضها ضباط إسرائيليون حتى ١٩٨٦، وبعده بدأت سلطات الاحتلال بتعيين رؤساء بلديات فلسطينيين ولجان محلية لإدارة شؤون البلديات، التي فقدت دورها واختصاصاتها ومعظم صلاحياتها إضافة إلى ضعف تفاعلها وارتباطها بالمواطنين، إلى أن تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤.

الانتخابات في عهد السلطة الوطنية:

رغم الواقع الصعب والبنية التحتية المدمرة التي واجهتها السلطة الوطنية الفلسطينية لدى تسلمها مهامها الوطنية في العام ١٩٩٤، فما كان منها إلا أن التزمت بما تضمنته وثيقة إعلان الاستقلال (١٩٨٨) من أن النظام السياسي في فلسطين لا بد أن يقوم على أساس تطبيق مبدأ الديمقراطية واللامركزية الإدارية في الحكم. فكان أن أنشأت "وزارة الحكم المحلي" لتعنى بشؤون البلديات والهيئات المحلية الفلسطينية. وتم إصدار "قانون انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية" سنة ١٩٩٦، "وقانون الهيئات المحلية الفلسطينية" رقم (١) لسنة ١٩٩٧. كما كررت السلطة تأكيدها على إجراء الانتخابات لمجالس البلديات وهيئات الحكم المحلي تحت رعاية وإشراف السلطة الوطنية الفلسطينية في جميع مناطق قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية، حيث قامت وزارة الحكم المحلي بالتنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى بالتحضير والإعداد وعمل الترتيبات اللازمة والضرورية لإجراء الانتخابات. لكن جميع هذه الجهود وصلت إلى طريق مسدود نتيجة الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية والحصار والدمار والإغلاق الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من تطور مؤسسات الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية، حيث تم استحداث العديد من البلديات والمجالس القروية ولجان المشاريع التي بلغ عددها ٥٠٩ هيئات محلية، فإن إفراز رؤساء ومجالس هذه الهيئات تم بالتعيين والاختيار وليس بالانتخاب. وبدءاً من نهايات العام ٢٠٠٤ تم إجراء الانتخابات البلدية والقروية على عدة مراحل استغرقت حوالي العام، الا أن المرحلة الخامسة لم تتم حتى الآن.

أ.ح

بوابـــات القدس

(هي أبواب تاريخية في أسوار مدينة القدس من جميع الجهات أهمها باب العمود وباب الخليل وباب الأسباط وباب الساهرة، يظهر فيها فنّ العمارة الاسلامية حيث جدد بناؤها في عهد السلطان سليمان القانوني).

باب العمود

هو أكبر أبواب القدس وأحد مدخلين رئيسيين للمدينة، ويعد شاهداً عظيماً على فن العمارة الإسلامية، يقع في الجهة الشمالية من أسوار مدينة القدس الشامخة بين بابين آخرين،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والثقافية والمهنية والصحية، دون ان يتعارض ذلك مع حقوق المواطنين العرب في الميزانيات المركزية والدعم المالي، على قدم المساواة مع بقية المواطنين.

٨. العمل على وقف مصادرة الأراضي، والاعتراف بالتجمعات العربية غير المعترف بها، وحل قضية المهجرين داخل اسرائيل، بما في ذلك حقهم بالعودة إلى قراهم ومدنهم، والمبادرة لإقامة قرى ومدن عربية جديدة على ما تسمى أراضي الدولة.

٩. التعاون مع كافة القوى اليهودية التي تشارك الحزب التطلع الى مستقبل مبني على المساواة التامة، والاحترام المتبادل في دولة ديمقراطية مشتركة.

١٠. حل القضية الفلسطينية على أساس تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بها، والمتمثلة باقامة الدولة المستقلة على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وازالة المستوطنات كاملة، وحق العودة للاجئين تطبيقا لقرارات الامم المتحدة.

١١. يرى الحزب نفسه جزءاً من الحركة الديمقراطية في المنطقة، على أرضية جعل الدول المعنية تعمل لإقامة نظام إقليمي ديمقراطي، ورفض الهيمنة الاجنبية، واحترام ارادة شعوب المنطقة بتحقيق التطور والتقدم والحياة الانسانية.

أهداف التجمع الوطني الديمقراطي:

١. ينطلق الحزب، في نضاله السياسي والاجتماعي من أجل تحقيق أهدافه، استناداً إلى مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، والمساواة الحقة بين جميع المواطنين، واحترام حقوق الانسان والشعوب بتقرير المصير، كما تنص على ذلك مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة.

٢. يناضل الحزب من أجل جعل دولة اسرائيل دولة ديمقراطية، ودولة لجميع مواطنيها اليهود والعرب وآخرين، بحيث تتأمن فيها حقوق الإنسان والمواطن على اساس المساواة الكاملة بين جميع المواطنين، ودون اي تمييز على اساس الانتماء القومي او الدين او الجنس، بما في ذلك المساواة امام القانون، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بما يتعلق بالعمل والميزانيات والخدمات، وصيانة حياة الانسان وكرامته وممتلكاته.

٣. السعي من أجل وضع دستور ملزم لتأمين المبادئ والحقوق المذكورة اعلاه، وذلك لإلغاء كل أنواع التمييز بين المواطنين. وعلى ذلك، سيناضل الحزب من أجل أن يكون الدستور ديمقراطياً، أساسه تغيير قانون الجنسية، بما يضمن للعرب المواطنة الحقة اسوة باليهود، وذلك وفقا لقرارات هيئة الامم المتحدة بهذا الصدد، الامر الذي سيوفر الاساس القانوني للمساواة الاجتماعية والشراكة السياسية في دولة كل مواطنيها.

٤. المواطنون العرب في دولة إسرائيل، الذين يعيشون في وطنهم، هم جزء من الشعب الفلسطيني والامة العربية، من حيث انتماؤهم الوطني والقومي والحضاري والثقافي.

٥. السعي من أجل الاعتراف الرسمي بالمواطنين العرب في اسرائيل كأقلية قومية ثقافية. من حقها إدارة الأمور التي تميزها على الاكثرية اليهودية في الدولة ادارة ذاتية، وعلى رأسها قضايا التعليم والثقافة (ادارة ذاتية ثقافية). كما ان من حقها اقامة المؤسسات والتنظيمات والهيئات، على اساس تطوعي لمعالجة وتطوير هذه الامور، التي تميزها عن الاكثرية في مجالات الخدمات الدينية والتعليمية والثقافية، والمحافظة على التراث والقيم الاخلاقية وامور الصدقات والتضامن الاجتماعي، وادارة هذه المؤسسات ادارة ذاتية.

٦. السعي لتأمين الحرية الدينية وحرية الضمير والعقيدة، وفي نفس الوقت فانه يرفض فرض الاكراه الديني قانونا وممارسة.

٧. السعي من اجل انتهاج سياسة اقتصادية تهدف لخدمة الطبقات الضعيفة، وتأمين حقوقها الاساسية في العيش الكريم، والعدل الاجتماعي وتوفير الفرص الملائمة.

٨. السعي لتطوير اوضاع المرأة في المجتمع، وتحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة ، والقضاء على مظاهر العنف ضد النساء في العائلة وفي المجتمع.

٩. السعي لتطوير المجتمع العربي في اسرائيل على طريق التقدم والتكافل الاجتماعي، والمحافظة على القيم الاصلية، والكرامة الانسانية والشخصية، وتأمين حقوق الاولاد داخل الاطار العائلي، وتشجيع مبدأ الاحترام والتسامح في العلاقات بين اطراف المجتمع، ومع المجتمعات الاخرى، ورفض التعصب العنصري والحمائلي والعشائري والديني والمذهبي.

١٠. السعي من اجل التقدم والتطور الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع، لاعلان المدن والقرى العربية كمناطق تطوير "أ"، وإقامة مرافق اقتصادية، وتأمين اماكن العمل للعمال العرب العاطلين عن العمل، وتشجيع الزراعة العربية، وتوفير مياه الري لها، وايجاد الحل العملي لضائقة السكن في القرى والمدن العربية، بما في ذلك المدن المختلطة، وإيقاف مصادرة الأراضي العربية، وإرجاع أرض وعقارات الأوقاف الإسلامية والمسيحية، وتخصيص مساحات كافية من " أراضي الدولة"، وإعداد البنى التحتية لانشاء الاحياء والبلدات الجديدة والقرى الزراعية، خصوصاً في النقب، لحل قضية الأهل هناك، مع المحافظة على أراضيهم، والاعتراف بالقرى غير المعترف بها وحق المهجرين، أي مواطني دولة اسرائيل (الغائبين- الحاضرين)، في العودة الى قراهم، وايجاد حل لقضيتهم بالطريقة التي يوافقون عليها.

١١. التصدي لسياسة التجييش (التجنيد للجيش)، ولرموز

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الترويج لها في المجتمع العربي والمدارس العربية عامة والتصدي للعملاء، والعمل على كنسهم من القرى والمدن العربية. يلتزم الحزب بقضية سجناء الحرية الفلسطينيين والعرب واطلاق سراح اسرى الـــ٤٨.

١٢. إيجاد صيغة للتعاون مع القوى اليهودية التي تشاركه الرؤية، لخلق مستقبل افضل وبناء العلاقة بين الاكثرية اليهودية والاقلية العربية، على اساس المساواة القومية والمدنية، والمشاركة في العمل لارساء قواعد العدل الاجتماعي، والتسامح والاحترام المتبادل، والحياة المشتركة لجميع المواطنين في الدولة، والتي هي دولة كل مواطنيها.

١٣. السعي لتحقيق حل سلمي وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، في المناطق المحتلة منذ سنة١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وإزالة جميع المستوطنات التي اقيمت في هذه المناطق، وحل قضية اللاجئين على اساس الشرعية الدولية، وقرارات الامم المتحدة ذات العلاقة.

١٤. السعي لتحقيق الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة، هضبة الجولان وجنوب لبنان الى حدود الرابع من حزيران لسنة ١٩٦٧.

١٥. يرى الحزب نفسه جزءا من حركة القوى الديمقراطية في المنطقة، التي تسعى لاقامة نظام ديمقراطي في المنطقة، يقوم على اساس المساواة والاتفاق بين دول وشعوب المنطقة، دون اي تسلط اجنبي، ولكي يكون اداة للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والمحافظة على حقوق الانسان وكرامته.

١٦. يرفض الحزب " النظام العالمي" الذي تفرض فيه بعض الدول نظامها على الشعوب الاخرى وتستغل ثرواتها بسيادتها.

١٧. اقامة نظام عالمي بديل، يقوم على اساس المساواة والعمل المشترك والمصالح المشتركة والتعاون المتبادل، والتقدم والعمل الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة بين دول الشمال ودول الجنوب لتأمين الامن الاقتصادي وسلامة البيئة على هذا الكوكب.

ش.ع

الترانسفير

(هو من المصطلحات السائدة في الفكر الصهيوني، ويقصد به ترحيل ونقل الفلسطينيين إلى بلاد مجاورة أو بعيدة).

احتل مفهوم "الترانسفير" أي الترحيل القسري للفلسطينيين من فلسطين موقعاً مركزياً في الفكر الإستراتيجي للحركة الصهيونية، وظلت فكرة طرد الفلسطينيين من وطنهم وارضهم راسخة و اصيلة في المشروع الصهيوني.

يعتبر المؤرخ الفلسطيني نور مصالحة أهم من درس موضوع الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني منذ العام ١٨٨٢ وحتى الوقت الحاضر، مبيناً أن هذه الفكرة كانت ولا تزال مترسخة في التصور الصهيوني بأن أرض فلسطين هي حق يهودي، وتعود بصورة حصرية إلى الشعب اليهودي ككل، ومن ثم فإن العرب الفلسطينيين "غرباء"، إمّا أن يقبلوا السيادة اليهودية على البلاد، وإما أن يرحلوا.

ومثلما قامت فكرة إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين على هذه الأفكار الصهيونية، عادت تتصدر قائمة أولويات عمل إسرائيلية اليوم، وإن صارت فرص تنفيذها أقل، إلا أن الخطر ما زال كامناً في انطلاق فكرة الترانسفير إلى الواقع، وهو ما يصبو إليه اتجاه اسرائيلي يحتل وزنا تمثيليا ضئيلا لكنه يحتل وزناً مهماً من آلية ونمط التفكير الاسرائيلي في المواجهة الراهنة، حيث يتجسد في هدفين رئيسيين، الأول: هو استكمال الاستيلاء على أرض فلسطين التاريخية، أو أكبر جزء ممكن منها، والثاني: هو استكمال طرد الفلسطينيين، أو أكبر جزء منهم، وترحيلهم من مكان إلى آخر داخل الأرض الفلسطينية، أو دفعهم إلى خارج الحدود وتوطينهم هناك.

لم يتوقف دعاة الترانسفير عن مطالبة الشعب الفلسطيني بالرحيل من "أرض إسرائيل"، بل تعددت الطرق والأساليب والأفكار، فمنهم من يرى أن لا مفر من استخدام العنف لإجبار الفلسطينيين على التخلي عن وطنهم، ومنهم من يرى إمكانية إغرائهم بالعمل في الخارج. كما لم يتوقف هؤلاء عن البحث عن أماكن تكون وطناً بديلا للفلسطينيين، فتارة يقترحون ترحيل الفلسطينيين إلى سيناء، وتارة إلى العراق، ولبنان، والأردن.

وقام العديد من الوزراء والرسميين الإسرائيليين الكبار منذ عام ١٩٤٨ بمحاولات لتسويغ فكرة الترحيل، في اطار التبادل السكاني مثلما حدث بين اليونانيين والأتراك، أو بين الهنود والباكستانيين.

وظل مفهوم "الترانسفير" يجول في رؤوس قادة إسرائيل، بعد أن نجحوا في طرد ٧٥٠ ألف فلسطيني عام ١٩٤٨، و فشلوا في تطبيق هذا المفهوم بصورة شاملة، حيث بقي منهم حوالي ١٥٠ ألف فلسطيني بأرضهم ووطنهم، ووصل عددهم اليوم إلى نحو مليون ومئتي ألف نسمة، أي ما نسبته ١٩٪ من سكان إسرائيل.

وبعد عملية "الترانسفير" الواسعة عام ١٩٦٧، بقيت هذه الإستراتيجية هدفاً إسرائيلياً مركزياً يختفي ويظهر بحسب مستوى التهديد الذي تشعر به إسرائيل جراء غياب السلام في فلسطين ومع الفلسطينيين، وعادة ما يرتبط بالحديث عن إطار حلول متصورة للمشكلة الديمغرافية، والاقتراحات التي يصوغها المجتمع الإسرائيلي على شكل "كبسولة" دعاية تقترح في لحظات أزمة، مثلما حدث في الانتفاضة الثانية، حيث طرحت فكرة ترحيل التجمعات السكانية العربية في إسرائيل المجاورة إلى الضفة الغربية، مقابل ضم كتل المستعمرات اليهودية القائمة في الضفة إلى إسرائيل.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ومن أبرز الذين تبنوا حالة تطبيقية محددة للترانسفير أرنون سوفير الأستاذ في قسم الجغرافية، ونائب رئيس مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة حيفا، الذي يعتبر المصدر الأكاديمي الأول للاقتباسات الصهيونية الخاصة بالخطر الديمغرافي الذي يتهدد إسرائيل. وغدت "المدرسة السوفيرية" مرجعاً لليمين واليسار على حد سواء في التحسب لهذا الخطر. ومن أفكار سوفير:

- يجب أن تأخذ "إسرائيل" زمام المبادرة عبر الانفصال التام عن مناطق السلطة الفلسطينية، بإقامة أسوار وأسلاك كهربائية، وبذلك يمكن ضمان بقاء دولة يهودية وصهيونية في البلاد، ووقف التغلغل العربي المكثف فيها.
- نقل أجزاء من المثلث الفلسطيني، والقدس الشرقية، حيث يعيش هناك نحو ٤٠٠ ألف فلسطيني إلى الكيان الفلسطيني في حال قيامه، إذ يتوقع أن يتضاعف عددهم بعد عشرين عاماً، وهكذا تتخلص "إسرائيل" من ٨٠٠ ألف عربي، وتضمن توزيعاً سكانياً ينطوي على أغلبية يهودية في الجليل ووادي عارة (منطقة المثلث).
- تعزيز الوجود الاستيطاني اليهودي في البلدات العربية في اسرائيل عبر فرض القانون، والتصدي لظاهرة البناء غير المرخص.
- العمل فوراً على تطبيق سياسة ضبط النسل حسب النموذج السنغافوري، أي اقتصار حق الدعم الحكومي على ولدين فقط، وتطبيق قانون منع تعدد الزوجات على العرب للحد من التكاثر السكاني العربي.
- والأهم، عدم استبعاد خيار الترحيل، إذ إنه في وضع عادي، لا يمكن تنفيذ هذا الخيار بعد إخفاق ترحيل سكان كوسوفو عام ١٩٩٩، أما إذا بادر العرب إلى حرب شاملة ضد إسرائيل ترافقها انتفاضة للعرب في البلاد، فلن يكون مفر من تنفيذ عملية ترحيل.

دعوة سوفير أعقبتها دعوة مشابهة أطلقها شلومو غازيت رئيس شعبة الاستخبارات سابقاً، وأحد المفكرين والباحثين في الشؤون الإستراتيجية، الذي أوصى بإقامة نظام طوارئ غير ديمقراطي في إسرائيل لبضعة أعوام، لأن الديمغرافيا هي الخطر الأشد والأكبر الذي يواجه الدولة العبرية في الوقت الحاضر. ومن دعاة الترانسفير اليوم في إسرائيل أحزاب "الاتحاد الوطني" و "موليدت" و"حيروت" و المفدال". ووضع حزب "موليدت" مشروعاً للترانسفير يتلخص في ١١ بنداً هي:

١. إنّ حل النزاع العربي الصهيوني يتم عن طريق الفصل بين الشعوب، اليهود في "أرض إسرائيل" والعرب في الدول العربية.
٢. فكرة الترانسفير: نقل السكان فكرة صهيونية.
٣. نقل العرب للدول العربية كان من ضمن مقترحات إحدى اللجان الحكومية البريطانية التي وصلت إلى إسرائيل عقب أحداث ١٩٤٧، وبعدها وافق بن غوريون على قرار التقسيم.
٤. وافقت لجنة ليبور البريطانية عام ١٩٤٥ على نقل العرب إلى العراق.
٥. في القرن العشرين تم نقل حوالى مليون عربي في إطار الترانسفير.
٦. الدكتور ناسان الذي بادر لايجاد حل للترانسفير بين تركيا واليونان حصل على جائزة نوبل للسلام.
٧. ديفيد بن غوريون وقادة إسرائيل رحبوا بتلك الفكرة، ووضعوا خطط الجيش الإسرائيلي خلال حرب ١٩٤٨ وما بعدها.
٨. إن من ضمن الشروط التي يجب وضعها أمام أية دولة عربية خلال التفاوض معها، المطالبة بنقل عرب الضفة الغربية إلى الدول العربية.
٩. من أجل الفصل بين الشعبين، يجب منع العمال العرب من الدخول إلى إسرائيل.
١٠. يجب العمل على الإسراع في عملية الترانسفير خلال الحرب التي تخوضها إسرائيل ضد الفلسطينيين.
١١. يجب العمل على إجبار عرب إسرائيل الرافضين لوجود دولة إسرائيل على الرحيل منها.

ومن بين أبرز الأحزاب الداعية للترانسفير حزب "موليدت" بزعامة بني ألون، وهو خليفة الزعيم المتطرف السابق رحبعام زئيفي.

وقد صرّح بني ألون وزير السياحة وزعيم حزب "موليدت" بأنه كانت لإسرائيل تجربة ترحيل في ما تسمى"حرب الاستقلال" عام ١٩٤٨، نابعة من اعتبارات ديمغرافية وجغرافية، ودعوته هي إلى اعتماد "الترحيل الطوعي" كتكتيك واقعي، وإلى ضرورة خلق الأجواء المناسبة لذلك. عبر تشجيع الهجرة، هذه الأفكار نقلها الحزب على أرض الواقع، حينما شن بني ألون حملة ضد الفلسطينيين القاطنين في حي الشيخ جراح بالقدس، وأخرجهم من منازلهم عام ٢٠٠٢.

ومن أبرز الوثائق الحديثة التي أشارت إلى "الترانسفير" تلميحاً دون ذكر صريح للاسم، كانت وثيقة "هرتسليا" الصادرة عن مؤتمر "ميزان المناعة والأمن الوطني الإسرائيلي" الذي عقد أول اجتماعاته السنوية في الفترة ما بين ١٩ و٢١ كانون الأول عام ٢٠٠٠، وهي اجتماعات سنوية دورية. هذه الوثيقة التي برز فيها الهاجس الديمغرافي – الأمني بصورة كبيرة، كانت قد ركزت على التكاثر السكاني الفلسطيني داخل إسرائيل. تقول الوثيقة (نسبة الولادة في أوساط المسلمين في إسرائيل ٤,٦ مولود للمرأة الواحدة، تكاد تكون ضعف نسبتها عند المرأة اليهودية ٢,٦ مولود. وهذا يعني أن واحداً من كل خمسة إسرائيليين هو عربي مسلم). كما أشارت الوثيقة إلى أن عدد السكان في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ٣,٥ مليون نسمة، ونسبة نموهم حوالي ٣,٥٪ سنوياً، وهي من أعلى النسب في العالم. وبهذا تخلص وثيقة هرتسليا إلى أن إسرائيل تقع أمام تحد ديمغرافي وليس أمامها سوى استراتيجيتين بديلتين (التكيف، أوكبح جماح هذا

مادة محمية بموجب حقوق النشر

٦. بعد أن تستعرض اللجنة ما تم من منجزات منذ بدء عملية السلام في عام ١٩٩١، تشير إلى أن هناك الكثير مما تحقق مهدد الآن بالخطر، وأن المخرج يكمن في تطبيق الالتزامات المتفق عليها، واحترام القانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان.

ماذا حصل؟

تشير اللجنة أن قيام أرئيل شارون بمرافقة ١٠٠٠ شرطي إسرائيلي بزيارة إلى الحرم القدسي الشريف، وتجاهل رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه (أيهود براك)، التحذيرات الأمريكية والفلسطينية من خطورة الزيارة، وإصرار باراك على عدم رؤية الجوانب الأخرى للزيارة غير أنها موجهة ضده من خصم سياسي هو شارون، قد استفزت مشاعر الفلسطينيين الذين تظاهروا في اليوم التالي في الحرم الشريف. وقد أدى استخدام رجال الشرطة الإسرائيلية الرصاص الحي إلى قتل ٤ فلسطينيين وجرح ٢٠٠، وجرح بالمقابل ١٤ شرطيا إسرائيليا بالحجارة الفلسطينية. زاد هذا الأمر الطين بلة واندلعت بعدها التظاهرات لتشمل الأراضي الفلسطينية كافة، والمناطق العربية في إسرائيل؛ لتبدأ انتفاضة الأقصى.

لكي تعطي اللجنة استنتاجها لماذا حصل ما حصل، تستعرض وجهتي النظر الإسرائيلية والفلسطينية بهذا الصدد، حيث تتهم الحكومة الإسرائيلية القيادة الفلسطينية، بأنها قد خططت لهذه الأعمال، ردا على فشل مفاوضات كامب ديفيد بين عرفات وباراك بوساطة بيل كلينتون في ٢٠٠٠/٧/٢٥، وأن ما حدث هو تعبير عن حقد دفين لدى الفلسطينيين على إسرائيل واليهود. وتورد اللجنة بالمقابل الرد الفلسطيني الذي يرفض قحمة التخطيط للأحداث، ويؤكد أن زيارة شارون الاستفزازية، واستخدام الحكومة الإسرائيلية القوة المفرطة وغير القانونية ضد التظاهرات الشعبية كانا السبب في اندلاع الأحداث.

بعد ذلك تستنتج اللجنة أن زيارة شارون كانت عملا سياسيا داخليا فقط، إلا أنه سيىء التوقيت، وكان ينبغي توقع الأثر الاستفزازي له. ورأت اللجنة أيضا أن السلطة الفلسطينية لم تخطط للانتفاضة. وفي تلميح منها لسبب ما حصل تشير اللجنة الى أن الأهم من ذلك كله كان قرار الشرطة استخدام وسائل مميتة ضد المتظاهرين في اليوم التالي للزيارة ٢٠٠٠/٩/٢٩ في الحرم الشريف، الذي تبعه عدم ضبط النفس من الطرفين، فلا السلطة بذلت جهودا ثابتة ومتواصلة لاحتواء التظاهرات وضبط العنف، ولا الحكومة الإسرائيلية بذلت جهودا لاستخدام وسائل غير مميتة لضبط تظاهرات الفلسطينيين العزل.

لماذا حصل ما حصل؟

تعيد اللجنة ما حصل إلى خيبة أمل الطرفين من عدم تحقيق توقعات عملية السلام، وإلى تحميل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية التدهور، ففكرة الخطوة الخطوة في اتفاق أوسلو، وتأجيل قضايا الوضع النهائي لآخر العملية السلمية كانت تنبع من أن التدرج سيؤدي إلى تعزيز الثقة، الا أن كل ذلك تعرض إلى هزة كبيرة. وتضيف اللجنة أنه كان ينبغي على الطرفين تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، والامتناع عن القيام بالأعمال التي يعتبرها الطرف الآخر محاولات للتقرير المسبق لشكل العملية النهائية.

فالطرف الفلسطيني يتهم الطرف الإسرائيلي بتأخير عملية الحل من أجل إطالة أمد الاحتلال وترسيخه، بينما كان المفروض وفق اتفاق أوسلو إنهاء الاحتلال في غضون ٥ سنوات. وينتقد الفلسطينيون المقترحات الإسرائيلية في مباحثات الحل النهائي في كامب ديفيد/٢٠٠٠ من حيث إنها سعت لضم ١١,٢٪من أراضي الضفة لإسرائيل، ومهدت لإدامة سيطرتها على القدس الشرقية ، وتقدمت بمقترحات غير مقبولة بشأن القدس وقضية اللاجئين والأمن ، مثل استمرار السيطرة على الموارد الطبيعية والمجال الجوي الفلسطيني والحدود ، وإعادة أقل من ١٪ من اللاجئين الفلسطينيين فقط إلى ديارهم .

بينما يرى الطرف الإسرائيلي أن الاتجاه نحو اتفاق الوضع النهائي يجب أن يتم في جو خال من العنف، ومنسجم مع الالتزامات الفلسطينية، حتى لو كان الأمر أبطأ مما تم تصوره في الأصل.

وقد اعتبر الطرفان أن عدم التقيد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها دليل عدم توفر حسن النية، ما يدد الثقة حتى قبل الشروع بمفاوضات الوضع النهائي.

ويلخص التقرير وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية كما يلي:

وجهة النظر الفلسطينية: اعتبر الجانب الفلسطيني أن مفاوضات مدريد وأوسلو ضمنت نشوء الدولة ، وانهاء الاحتلال، وحل القضايا المعلقة ضمن فترة زمنية متفق عليها. وعبر الفلسطينيون عن غيظهم لاستمرار نمو المستوطنات، ولما يعانونه يوميا من مهانة وإعاقة لوجودهم الطبيعي بسبب الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرى الفلسطينيون أن الاتفاق المرحلي مع إسرائيل اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة يجب المحافظة على سلامة أراضيها ووحدتها خلال الفترة الانتقالية، ويرون أن الاتفاق يمنع إسرائيل من اتخاذ خطوات يمكن أن تؤثر مسبقا على نتائج مفاوضات الوضع النهائي، ويرى الفلسطينيون في هذا الصدد أن نمو المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة مخالف للاتفاقات الموقعة، وللأعراف والقوانين الدولية، وميثاق جنيف الرابع، وعبر الفلسطينيون عن مخاوفهم بأن القادة الإسرائيليين يفسرون اتفاق أوسلو بعزل الفلسطينيين في مناطق غير متصلة تسيطر عليها القوات الإسرائيلية، كما يرى الفلسطينيون أن الحكومة الإسرائيلية لم تف بالتزاماتها بمزيد من الانسحابات من الأراضي الفلسطينية، والإفراج عن السجناء، كما بينوا استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في الضفة وغزة، وعدم حل عقدة اللاجئين.

وجهة النظر الإسرائيلية : اعتبر الجانب الإسرائيلي أن زيادة النشاط الاستيطاني، واتخاذ التدابير لحماية المستوطنين لا يؤديان إلى الحكم مسبقا على نتائج مفاوضات الوضع النهائي، ويوافق الإسرائيليون على أن المستوطنات تشكل قضية معلقة يتوجب التوصل إلى اتفاق بشأنها كجزء من اتفاق الوضع النهائي بين

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الطرفين، ويدلل الإسرائيليون على ذلك بأن قمة كامب ديفيد ٢٠٠٠ شهدت تنازلات قدمتها حكومة إسرائيل في هذا الصدد في إطار الاتفاق الشامل.

ويرى الإسرائيليون أن هاجسهم الرئيسي الأمن، وهم يرون أن الطرف الفلسطيني خرق التزامه بنبذ الإرهاب وسائر أعمال العنف، عندما استخدم العنف لتحقيق أهداف سياسية، وأشاروا إلى تحريض منظم ضد اليهود، وأن السلطة الفلسطينية أطلقت سراح المعتقلين، ولم تضبط السلاح الموجود في أيدي الناس، وأنها تحرض على أعمال العنف.

الاستنتاجات: انتقلت اللجنة بعد ذلك لتقدم استنتاجاتها الرئيسية التي تلخصت بما يلي:

١. وقف العنف: رأت اللجنة أن على السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية اتخاذ خطوات فورية لوضع حد للعنف، وإعادة تأكيد التزاماتهما في قمتي شرم الشيخ ١٩٩٩و٢٠٠٠ واستئناف المفاوضات. كان قد شارك في قمة شرم الشيخ التي عقدت في ايلول١٩٩٩ كل من ياسر عرفات، وأيهود باراك، وحسني مبارك، وعبدالله بن الحسين، ومادلين أولبرايت(وزيرة خارجية الولايات المتحدة).

٢. استئناف التعاون الأمني: بعد أن أكدت اللجنة ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بفرض سيطرتها الكاملة على العناصر المسلحة الفلسطينية، وضرورة بذل الحكومة الإسرائيلية كل الجهد من أجل منع تحول نقاط الاحتكاك إلى أماكن تجدد القتال، طالبت بضرورة استئناف التعاون الأمني بين الطرفين. إلا أن اللجنة أقرت بوجاهة الطرح الفلسطيني بعدم جدوى التنسيق الأمني في ظل غياب مفاوضات سياسية ذات شأن، واستمرار التوسع الاستيطاني. لذلك أكدت اللجنة على ضرورة تعاون الطرفين من أجل خلق جو من الثقة، ونصحت بالاستفادة من جهود الآخرين للمساعدة في هذا الصدد.

٣. إعادة بناء الثقة: عبرت اللجنة عن ارتياحها من تأكيد الطرفين على رغبتهما في تحقيق السلام، ورأت أن على الطرفين القيام بخطوات ايجابية من أجل إعادة الثقة بينهما.

٤. الإرهاب: عرفت اللجنة الإرهاب بأنه تعمد قتل أو إيذاء أشخاص غير مقاتلين، يتم انتقاؤهم عشوائيا بهدف نشر الذعر وزعزعة الروح المعنوية للسكان لتحقيق أهداف سياسية. شجبت اللجنة الأعمال الإرهابية وطالبت الطرفين بالعمل على القضاء عليها، وطالبت السلطة الفلسطينية بالإعلان عن أن الإرهاب غير مقبول، واتخاذ التدابير للحيلولة دون حدوث العمليات الإرهابية.

٥. المستوطنات: رأت اللجنة أنه من الصعب وقف أعمال العنف إذا لم تجمد الحكومة الإسرائيلية كل نشاطاتها الاستيطانية، كما أنها طالبت الحكومة الإسرائيلية بالبت جديا في مصير المستوطنات التي تشكل نقاط احتكاك مستمر مع الفلسطينيين. وهي اذ طالبت بألا يسمح بأن يقوض النشاط الاستيطاني عملية الهدوء واستئناف المفاوضات، قامت باستعراض الموقف الأمريكي الثابت المعارض لسياسة إسرائيل الاستيطانية المتواصلة. وكذلك أشارت إلى المواقف الدولية التي تعتبر المستوطنات غير شرعية وتتعارض مع الاتفاقات السابقة. كما بين التقرير الآثار السلبية لوجود ٦٤٠٠ مستوطن على حياة ١٤٠ ألف فلسطيني في مدينة الخليل، وآثار وجود ٦٥٠٠ مستوطن على حياة ١,١ مليون فلسطيني في قطاع غزة. ومع أن اللجنة أشارت إلى الموقف الرسمي الإسرائيلي حول حظر قيام مستوطنات جديدة، وأنها تسمح فقط بتوسيع المستوطنات القائمة لاستيعاب النمو الطبيعي، فقد طالبت اللجنة إسرائيل بتبنٍ فوري لسياسة تجميد المستوطنات، وذلك لخلق الثقة المطلوبة أكثر من أي عمل آخر، وقد استخدمت في هذا المجال كلمات كان قد رددها الرئيس الأمريكي ريغان قبل عشرين عاما. واكدت اللجنة في هذا الصدد أن المحافظة على السلام مع الإبقاء على نقاط الاحتكاك بين المستوطنين وقوى الأمن الإسرائيلية من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى، أمر في غاية الصعوبة.

٦. تخفيف التوتر: رغم إقرار اللجنة بأنها لا تستطيع المطالبة بعدم التظاهر، إلا أنها ألحت في وضع حد للتظاهرات ذات الطابع العنيف، وطالبت الطرفين بإظهار مزيد من الاحترام لحياة البشر، عند مواجهة الأجهزة العسكرية للتظاهرات. كما طالبت بمرحلة تهدئة يتم فيها تشجيع عدم تنظيم تظاهرات شعبية عند نقاط الاحتكاك، وكذلك ضرورة المحافظة على مسافة فاصلة بين المتظاهرين والقوات العسكرية لتقليص إمكانيات حصول مواجهات مميتة.

الفعل ورد الفعل: تناقش اللجنة في هذا البند غياب النضج وعدم تحمل المسؤولية عند التعامل مع الاضطرابات من قبل كل من القوى العسكرية الإسرائيلية وقوات الأمن الفلسطينية. ويناقش التقرير المقولة الرسمية الإسرائيلية بأن إسرائيل "تخوض نزاعا مسلحا لا يصل إلى حد الحرب". حيث تشير اللجنة إلى أن هذا الأمر أدى إلى الإفراط في استخدام القوة، وإلى إيقاف التحقيقات في قضايا إطلاق النار من قبل قوات الجيش الإسرائيلي. وتستشهد اللجنة بإحصائيات تبين أن إطلاق النار من قبل الفلسطينيين لم يكن دائما هو الحال في المجابهات، حيث تورد أن ٧٣٪ من الحوادث بين أيلول ٢٠٠٠ وكانون الأول ٢٠٠٠ لم تشهد إطلاق نار من قبل الفلسطينيين، ومع ذلك، فان معظم الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا سقطوا في تلك المواجهات. كما تشير اللجنة إلى أن السواد الأعظم من القتلى الخمسمائة والجرحى العشرة آلاف الذين سقطوا خلال الأشهر السبعة الأولى من الأحداث هم من الفلسطينيين. كما أشارت اللجنة إلى الجدل القائم بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول ما تقوم به إسرائيل من عمليات اغتيال للنشطاء الفلسطينيين، حيث يطلق عليها الفلسطينيون "اعدامات خارج

مادة محمية بموجب حقوق النشر

نطاق القانون"، بينما يقول الإسرائيليون "إنهم يستهدفون أفرادا من المقاتلين الأعداء".

وترى اللجنة أن إسرائيل إذا تخلت عن التعريف السابق (نزاع مسلح لا يصل إلى حد الحرب)، وإذا عادت لإجراء التحقيقات في قضايا إطلاق النار، ستسهم في التخفيف من العنف الدامي، وفي إعادة بناء الثقة. كما طالبت بضرورة التمييز بين الإرهاب والاحتجاجات. ووضع قادة وجنود إسرائيليين في نقاط الاحتكاك أكثر تمرسا واحتراما للقواعد الأخلاقية للقتال، بدلا من جنود الاحتياط المراهقين. كما طالبت اللجنة القوات الإسرائيلية باستخدام أساليب تكتيكية للسيطرة على الحشود الفلسطينية من شأنها أن تقلص فرص القتل والجرح، وطالبت في هذا الصدد بسحب الرصاص المطاطي ذي القلب المعدني.

كما عبرت اللجنة عن قلقها من ظاهرة إطلاق النار بين المستوطنات والقرى الفلسطينية المجاورة، وطالبت الفلسطينيين بالتوقف عن إطلاق النار من بين المساكن، كما طالبت القوات الإسرائيلية بالتحلي بأقصى درجات ضبط النفس عند الرد.

٧. التحريض: طالبت اللجنة الطرفين بتحديد الالتزام بالامتناع عن التحريض، والحذر في تعميم تحميل المسؤولية.

٨. الآثار الاقتصادية والاجتماعية: أشارت اللجنة إلى الإجراءات الإسرائيلية بوضع القيود على حركة السكان الفلسطينيين والبضائع بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، وداخل المناطق الفلسطينية، وبينها وبين الدول الأجنبية، الأمر الذي أربك حياة مئات آلاف الفلسطينيين ورفع معدل البطالة إلى ٤٠٪. كما يشير التقرير إلى تعليق إسرائيل لتحويل عائدات الضرائب والجمارك التي تعود للسلطة الفلسطينية، ما أدى إلى أزمة مالية خطيرة لدى السلطة، وأشارت اللجنة إلى قيام القوات الإسرائيلية والمستوطنين بإتلاف عشرات الآلاف من الأشجار وتجريف الأراضي الزراعية.

وبالمقابل، تورد اللجنة وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن هذه الإجراءات تهدف لحماية المدنيين الإسرائيليين من الإرهاب، كما تورد إحصائية إسرائيلية تشير إلى أن العنف في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ قد أوقع بالاقتصاد الإسرائيلي خسائر تقدر بـ ١,٢ مليار دولار، كما أن استمرار الأحداث يكبد الاقتصاد الإسرائيلي ١٥٠ مليون دولار شهريا.

وإذ تقر اللجنة بالمخاوف الأمنية لإسرائيل، إلا أنها طالبتها برفع الحصار عن الفلسطينيين، وتحويل أموال السلطة، والسماح للعمال الفلسطينيين بالعودة للعمل في إسرائيل، ذلك أن سياسة الإغلاق تساهم في التصعيد، ويستفيد منها المتطرفون.

٩. الأماكن المقدسة: طالبت اللجنة بالتوقف عن استخدام الدين لتسعير الخلاف السياسي، وطالبت باحترام الأماكن المقدسة وحمايتها والمحافظة عليها، كما دعت إلى حوار الأديان.

١٠. القوة الدولية: بعد أن أشارت اللجنة إلى المطلب الفلسطيني بتواجد قوات دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، وإلى معارضة إسرائيل هذا المطلب حتى لا تتحول هذه القوات إلى عبء أمني ، أو تتدخل في المفاوضات الثنائية المستقبلية، رأت اللجنة أن فاعلية قوة كهذه تتطلب موافقة الطرفين عليها.

١١. مبادرات القوى الاجتماعية: أشارت اللجنة إلى أهمية ما يمكن أن تقوم به الجماعات والمنظمات غير الرسمية الفلسطينية والإسرائيلية، وفي ظروف فقدان الثقة، من تأمين الاتصال وتحقيق التفاهم بين المجتمعين.

١٢. استئناف المفاوضات: أكدت اللجنة ضرورة كسر دائرة العنف، واستئناف السعي لتحقيق السلام، وهو أمر ترى اللجنة أنه يتطلب مخاطرة ذكية تتلخص في : أ – أن يرى كل طرف في الآخر شريكا. ب – أن يقرر الطرفان استكمال رحلة السلام المشتركة.ت – أن يعلن الطرفان أنهما ما زالا ملتزمين بالاتفاقات المعقودة والتعهدات المأخوذة، وأنهما يسعيان لاستئناف مفاوضات كاملة تفضي لدراسة وتنفيذ اتفاقات وتعهدات جديدة.

عبرت اللجنة عن قناعتها بعدم قدرة أي من الطرفين على تحقيق أهدافه من جانب واحد، ولذا، على السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية القيام بخطوات استراتيجية لطمأنة الطرف الآخر، وتجنب القيام بأعمال تعطي المتطرفين الكلمة الأخيرة في تحديد المستقبل المشترك.

التوصيات :

إنهاء العنف: على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تعيدا تأكيد التزامهما بالاتفاقات والتعهدات القائمة، كما يجب عليهما أن تنفذا فورا وقفا غير مشروط لأعمال العنف، وعليهما استئناف التعاون الأمني.

بناء الثقة: على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل اعتماد فترة تهدئة ذات مغزى، وأن تطبقا المزيد من تدابير بناء الثقة، وعليهما استئناف الجهود لكشف وشجب أعمال التحريض بكل أشكالها، والثني عن اللجوء إليها.

على السلطة الفلسطينية أن توضح للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، من خلال اجراءات ملموسة أن الإرهاب أمر يستحق الشجب وغير مقبول، وأن السلطة ستبذل جهدا بنسبة مئة بالمئة لمنع العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها، ويجب أن يتضمن هذا الجهد خطوات فورية للقبض على الإرهابيين الذين يعملون ضمن المناطق الخاضعة للسلطة القضائية الفلسطينية وسجنهم.

على حكومة إسرائيل أن تجمد الكل نشاط الاستيطاني، بما في ذلك "النمو الطبيعي" للمستوطنات القائمة.

وعليها أن تضمن قيام القوات الإسرائيلية بتبني وتطبيق سياسات واجراءات تشجع ردودا غير مميتة على المتظاهرين العزل، بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من الإصابات، ومن الاحتكاك بين الفريقين.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

من ناحية أخرى، في عام ١٩٨٢، كان ٥٧٪ من المستوطنين يتمركزون في مناطق القدس وتل أبيب. ٤٠٪ كانوا في منطقة القدس و١٧٪ في منطقة تل أبيب. أمّا الباقي فكانوا يتمركزون في المناطق الجبلية وغور الأردن. حلول عام ١٩٨٥ حصل هناك تغيير في التوزيع الجغرافي حيث ازدادت أعداد المستوطنين في المناطق المحيطة بمدينة تل أبيب بينما بقيت أعداد المستوطنين في الغور كما هي.

حسب دراسة أجرتها المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٨٥ حول المستوطنات، يتبين أن معدل حجم العائلة في المستوطنات ٤,٧ شخص، ومتوسط الأعمار ٣٦، ومكان ميلاد معظم المستوطنين (٦٣٪) هو إسرائيل، بينما ٢٢,٤٪ منهم مسقط رأسهم أمريكا و١٣,٨٪ منهم مسقط رأسهم إما آسيا أو إفريقيا. نستنتج مما سبق أن ٢٩٪ من الآباء في إسرائيل من أصل شرقي، و٦١٪ من الاشكيناز.

الفلسطينيون:

في البداية ننوه إلى أن مصدر المعلومات المتوفرة حول السكان في الضفة الغربية هو تقديرات غير مبنية على الإحصاء. فمنذ عام ١٩٦٧ لم يجر أي إحصاء للسكان في الضفة الغربية بينما تم إجراء الإحصاء مرتين للسكان في إسرائيل خلال الأعوام ١٩٧٢ و١٩٨٣. في عام ١٩٨٠ أصدر الجهاز المركزي للإحصاء رقماً تقديرياً لسكان المنطقة يقدر بحوالي ٧٠٤ آلاف نسمة. في العام نفسه أصدرت وزارة الداخلية إحصائية للسكان تقدر بـــ ٨٧١ الف نسمة. أمّا ضابط الإحصائيات فقد قدر عدد الفلسطينيين بـــ٧٥٠ ألف نسمة. إلا أن هذه الإحصائيات جميعها تم الاستغناء عنها لصالح إحصائيات مركز الإحصاء الذي قدر سكان الضفة الغربية في أواخر عام ١٩٨٤ بـــ ٧٨٧ ألف نسمة، باستثناء السكان اليهود، والسكان العرب في القدس الشرقية. كما تم استثناء ١٥٠ ألف نسمة من حاملي هوية الضفة الغربية الذين يعيشون في الخارج. إذا ما تمت إضافة هؤلاء يصبح مجموع سكان الضفة الغربية ٩٠٠ ألف نسمة في ذلك الوقت.

في عام ١٩٦٧ كان عدد سكان الضفة الغربية ٥٨٦ ألف نسمة، أي أن هناك زيادة في السكان تقدر بـــ٢٠٠ ألف نسمة لغاية عام ١٩٨٤ أو ٣٢٪ خلال ١٧ عاماً. في عام ١٩٧٠، بعد انتهاء الهجرة المربوطة بالحرب، كانت نسبة الزيادة السكانية ٣٤٪. يبين الفحص الدقيق لمعدل الزيادة السنوية التغيرات التالية: في الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٩-١٩٧٤ كان معدل الزيادة ٢,٤٪، في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ كانت الزيادة ١,٥٪، في الأعوام ١٩٨٠-١٩٨١ كانت الزيادة ٠,٨٪ وفي الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٣ كانت ٢,٤٪. في عام ١٩٨٤ ارتفعت نسبة الزيادة لتصل ٢,٧٪. تعكس هذه الأرقام الزيادة المرتفعة في نسبة الزيادة السنوية تحت الاحتلال الإسرائيلي مقارنة بالفترة الواقعة تحت الحكم الأردني.

يعتبر العامل الرئيسي المؤثر في حجم السكان والزيادة السنوية هو الهجرة. خلال فترة الحكم الأردنية، كانت الهجرة من الضفة الغربية تلغي أثر الزيادة الطبيعية في حجم السكان. ما بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٦٦ غادر الضفة الغربية ما يقارب٤٠٠ ألف نسمة. والسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الأردنية من خلال تسريع عملية تطوير الضفة الشرقية على حساب الضفة الغربية، شجعت الهجرة. إلا أن هذه الهجرة لم تكن ذات توزيع جغرافي متوازن فيما بين المجموعات الاجتماعية الاقتصادية، فعدد المسيحيين الذين هاجروا كان يفوق عدد المسلمين، كما أن أعداد اللاجئين المهاجرين كانت قليلة جداً مقارنة بالسكان الدائمين. بشكل عام كان معظم المهاجرين في الفترة الواقعة تحت حكم الأردن رجالاً تحت سن ٤٠ باحثين عن مصدر رزق. في أعوام الستينيات، تحولت الهجرة إلى صفوف النساء والأطفال الراغبين في العيش مع الأزواج. بذلك نرى أن الزيادة السكانية فيما بين ١٩٥٢ و١٩٦١ لم تتعد ٦٣ ألف نسمة.

نتيجة لحرب ١٩٦٧، هاجر ٢٠٪ من سكان الضفة الغربية أي ما يعادل ٢١٥ ألف نسمة. وفي سنوات ما بعد الحرب استمرت الهجرة فيما عدا سنوات ١٩٦٩ و١٩٧٣. كانت حصيلة الهجرة فيما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٣ حوالي ١٤٧ ألف نسمة.

المعلومات المتوفرة حول الهجرة الداخلية نوعا ما ضئيلة، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن النمو السكاني في الجنوب (مناطق الخليل وبيت لحم) أعلى منه في الشمال (مناطق نابلس، وطولكرم وجنين). كما أن النمو السكاني في المدن أعلى من المعدل، مما يشير إلى ظاهرة التمدن الواضحة في الضفة الغربية. وهذا أيضاً واضح في مناطق القدس. أمّا مدينة القدس فتشهد معدل زيادة سنوية في السكان ثابتة تقدر بحوالي ٣٪.

خلقت الأردن فيما بين الاعوام ١٩٤٨ — ١٩٦٧ محفزات أدت إلى استمرار الهجرة إليها. في عام ١٩٦٧ عندما فتحت إسرائيل اقتصادها للعمال الفلسطينيين، توقفت الهجرة تماماً. مع تدهور الوضع الاقتصادي في إسرائيل عام ١٩٧٤ وبدء الحرب الأهلية اللبنانية، عادت الهجرة إلى الأردن من جديد. إلا أنه في عام ١٩٨٣ تم وضع قيود على دخول الشبان إلى الأردن وانتهت تقريبا الهجرة اليها. هذه التغيرات أدت إلى نمو ثابت للسكان العرب في فلسطين.

س.ج

الثلاثاء الحمراء

هي قصيدة كتبها الشاعر الفلسطيني الراحل إبراهيم طوقان، في وصف إعدام ملهبي هبّة البراق (١٩٢٩)، على يد سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين في ١٧ حزيران ١٩٣٠: محمد جمجوم، فؤاد حجازي، وعطا الزير ويقول فيها:

لمـــــا تَعَرَّضَ نَجْمُـــكَ المنحوسُ
وترنّحت بعُرى الحبالِ رؤوسُ
ناح الأَذانُ وأعولَ النـــــاقوسُ

مادة محمية بموجب حقوق النشر

فالليل أكدرُ، والنّهارُ عَبوسُ
طَفقَتْ تثورُ عواصفٌ وعـــواطفُ
والموتُ حيناً طائفٌ أو خـــاطفُ
والمعْولُ الأَبديّ يُمْعِن في الثرى
ليردَّهـــمْ في قلبِهـــا المتحـــجّرِ
* * *

يومٌ أطـــلّ على العصور الخاليه
ودعا : "أمرٌ على الورى أمثاليْهْ ؟ "
فأجابَهُ يومٌ : " أجلْ أنا راويَـــة
محـــاكم التّفتيش، تلكَ الباغيَه
ولقـــد شهدتُ عجائباً وغرائبا
لكنّ فيـــكَ مصـــائباً ونوائبا
لم ألْقَ أشباهاً لهـــا في جورها
فاسأل سواي وكم بها مِنْ منكَرِ "
* * *

وإذا بيـــوم راسفٍ بقيودِه
فأجابَ، والتّاريخُ بعضُ شهودِه :
" أنظر إلى بيضِ الرّقيق وسوده
مَنْ شاءَ كانوا مُلكَهُ بنقـــوده
بشرٌ يُباعُ ويُشترى فتحررّا
ومشى الزّمانُ القهقرى فيما أرى ...
فسمعتُ مَنْ منعَ الرّقيق وبيّعَـــهُ
نادى على الأَحرارِ يا مَنْ يشتري "
وإذا بيـــوم حالكِ الجلبْـــابِ
مُتَرَنـــح من نَشْوة الأَوْصابِ
فأجابَ : " كلاّ ، دون ما بكَ ما بي
أنا في رُبى (عالية) ضاع شبابي
وشهدتُ للسفّاح ما أبكى دما
ويلٌ له ما أظلما لكنما ...
لم ألْقَ مِثْلَكَ طالعاً في روعـــةٍ
فاذهبْ لعلّكَ أنتَ يَومُ المحشرِ "
* * *

(اليومُ) تُنكرهُ اللّيالي الغـــابره
وتظلّ تَرْمقُه بعينٍ حـــائره
عجباً لأَحكام القضاءِ الجـــائرهْ
فأخفُّها أمثالُ ظُلم سائـــره
وطن يسيرُ إلى الفَناءْ بلا رجاءْ
والداءُ ليس لهُ دواءٌ إلاّ الإباءْ
إنّ الإباء مناعةٌ ، إن تَشْتَـــمِلْ
نفسٌ عليه تَمُتْ ولمّا تُقهرِ
* * *

الكلُّ يرجو أن يُبكّرَ عَفْـــوُهُ
نَدْعو له ألاّ يُكَدّرَ صفوُهُ ..!
إنْ كان هذا عطفُهُ وحُنُوُّهُ ...
عاشتْ جلالَتُهُ وعاشَ سُموّهُ ..!
حَمَلَ البريدُ مُفصّلا ما أُجملا
هلاّ اكتفيتَ توسُّلا وتسوُّلا
والموتُ في أخـــذ الكلام وردّه
فخذِ الحياةَ عن الطّريقِ الأَقصرِ
* * *

ضاق البريدُ ومـــا تغيّرَ حالُ
والذّلّ بين سطورنـــا أشكـــالُ
خُسْرانُنـــا الأَرواح ، والأَموالُ
وكرامةٌ – يا حسرتا – أسمالُ
أوَ تُبصرون وتسألونْ ماذا يكونْ ؟!
إنّ الخداعَ له فنونٌ مثْلُ الجنونْ
هيهاتَ ، فالنفسُ الذليلةُ لو غَدَتْ
مخلوقةً من أعينٍ لم تُبْصرِ!
* * *

أنّى لشاكٍ صوتُه أنْ يُسْمَـــعا
أنّى لباكٍ دمعهُ أنْ يَنفعـــا
صخرٌ أحسّ رجاءَنا فتصدّعا
وأتى الرجاءُ قلوبَهم فتقطّعا. .
لا تعجبوا، فمن الصخورْ نبعٌ يفورْ
ولهم قـــلوبٌ كالقبور بلا شعورْ
لا تلتمسْ يوماً رجاءً عندَ مَنْ
جرّبْتَهُ فوجدتَهُ لم يَشْعُرِ
* * *

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الساعات الثلاث

الساعة الأولى

أنا ساعةُ النفسِ الأبيّــه الفضــلُ لي بالأسبقيّه
أنا بِكْرُ ساعــات ثلاث كلها رمزُ الحميّه
بِنْتُ القضيّةِ إنّ لي أثراً جليلاً في القضيّــه
أثَرَ السّيوف المشْرَفيّــةِ والرماحِ الزاغبيّه
أودعتُ في مُهجِ الشبيبةِ نفْحــةَ الرّوح الوفــيّه
لا بــدّ من يوم لهم يَسْقي العدا كأسَ المنيّــه
قسماً بروح (فؤاد) تصعدُ من جوانــحه زكيــه
تأتي السماءَ حفيــةً فتحلّ جنّتَها العــليّــه
ما نــال مرتبــةَ الخلودِ بغيْرِ تضحيــةٍ رضيــه
عاشتْ نفوسٌ في سبيلِ بلادِهــا ذهبتْ ضحيّة

الساعة الثانية

أنا ساعةُ الرجل العتيدِ أنا ساعةُ البأسِ الشــديدِ
أنا ساعــةُ الموت المشــرّفِ كلّ ذي فعلٍ مجيد
بطَلي يُحطّمُ قيدَهُ – رمزاً لتحطــيم القيــودِ
زاحمتُ مَنْ قَبْلي لأسبقَها إلى شَرَفِ الخــلودِ
وقَدَحْتُ في مُهَجِ الشبابِ شرارةَ العزمِ الوطيدِ
هيهاتَ يُخدَعُ بالوعودِ ، وأن يُخــدَّرَ بالعهودِ
قسماً بروحِ (محمد) : تَلْقى الردى حُلْوَ الورودِ
قسماً بأُمّكَ عنــد موتِكَ وهي تهتفُ بالنّشيدِ
وترى العزاءَ عَن ابنِها في صيتِهِ الحسنِ البعيدِ
مــا نال مَنْ خدمَ البلادَ أجلّ من أجْرِ الشهيدِ

الساعة الثالثة

أنا ساعةُ الرّجل الصّبورِ أنا ساعةُ القلبِ الكبيرِ
رمزُ الثّباتِ إلى النهاية في الخــطيرِ من الأمورِ
بطَلي أشدّ على لقــاءِ الموتِ من صُمّ الصّخورِ
جذلان يرتقبُ الردى فاعجبْ لموتٍ في سرورِ
يَلْقى الإله (مُخَضّبَ الكفّيْن) في يومِ النّشورِ
صَبْرُ الشبابِ على المصابِ وديعتي ملءُ الصّدورِ
أنْذرتُ أعــداءَ البــلادِ بشــرّ يومٍ مُستطــيرِ
قسماً بروحك يا (عطاء) وجنّةِ الملكِ القديرِ
وصغارُكَ الأشبالِ تبكي الليْثَ بالدّمعِ الغزيرِ
ما أنقذَ الوطنَ المفدّى غيرُ صبّارٍ جَسورِ

الخاتمة

الأبطال الثلاثة

أجسادهُم في تربة الأوطانِ
أرواحُهُم في جنّةِ الرّضْوانِ
وهناكَ لا شكوى من الطغيانِ
وهناك فيْضُ العفْوِ والغفرانِ
لا ترْجُ عفواً من سواهُ هو الإلهْ
وهوَ الذي ملكَتْ يداهُ كلَّ جاهْ
جَبَرُوتُه فوقَ الذين يغرّهُم
جَبَرُوتُهمْ في برّهمْ والأبحرِ

* * *

كان الإنجليز في أعقاب ثورة البراق وأحداث العام ١٩٢٩، شكلوا محكمة عسكرية، وذلك بدعوى محاكمة العرب واليهود الذين اشتركوا في الأحداث، وأصدرت المحكمة حكماً بإعدام ثلاثة من الفلسطينيين هم: محمد جمجوم، فؤاد حجازي، وعطا الزير. وقال فؤاد حجازي بعد اصدار الحكم لزائريه: "إذا كان إعدامنا نحن الثلاثة يزعزع شيئاً من كابوس الإنجليز عن الأمة العربية الكريمة، فليحل الإعدام وقد نفذ الانكليز فيهم حكم الإعدام، و لم يكترثوا بالوساطات العربية لتخفيف هذا الحكم.

إضافة إلى ذلك حكمت المحكمة على ٨٠٠ عربي بالسجن سنوات مختلفة. أما بالنسبة لليهود فقد اكتفت المحكمة بالحكم بإعدام يهودي واحد هو خانكيز، وهو شرطي يهودي قتل عائلة عربية كاملة في بيتها في يافا، ولكن الإنجليز خففوا عنه حكم الإعدام إلى السجن لعشر سنوات، قضى بعضها في السجن، ثم أطلق سراحه.

وقام الفلسطينيون بالإحتجاج على حكم المحكمة الجائر والمتحيز لليهود، وشكلوا لجان إغاثة لتقديم العون والمساعدة لعائلات الشهداء والجرحى.

هز إعدام الشهداء الثلاثة مشاعر الفلسطينيين، وعمّ السخط أرجاء فلسطين، و لم يأبه الإنجليز بذلك. وقال الشيخ عز الدين القسام عقب إعدامهم في خطبة نارية: "يا أهل حيفا .. يا مسلمون، ألا تعرفون فؤاد حجازي؟ ألم يكن فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم إخوانكم؟ ألم يجلسوا معكم في دروس جامع الاستقلال؟ إنهم الآن على المشانق .. حكم عليهم الإنجليز بالإعدام من أجل اليهود".

وتابع القسام قائلاً: "أيها المؤمنون: أين نخوتكم؟ أين إيمانكم؟ وأين هي مروءتكم؟ ... إن الصليبية الغربية الإنجليزية، والصهيونية الفاجرة اليهودية، تريد ذبحكم كما ذبح الهنود الحمر في أميركا، تريد إبادتكم أيها المسلمون، حتى يحتلوا أرضكم من الفرات إلى النيل، ويأخذوا القدس، ويستولوا على المدينة المنورة، ويحرقوا قبر الرسول".

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وكان تنفيذ حكم الإعدام بحق الشبان الثلاثة قد بدأ في الساعة الثامنة، حيث نفذ الحكم في الشهيد فؤاد حجازي، وفي التاسعة نفذ في الشهيد عطا الزير، وفي العاشرة نفذ في الشهيد محمد جمجوم، ووصف الشاعر إبراهيم طوقان هذه الساعات الثلاث في قصيدته "الثلاثاء الحمراء".

وإذا كان الحكم البريطاني قاسياً بحق المواطنين العرب، فإن أسباب اندلاع ثورة البراق لم تؤخذ بالحسبان، ما يؤكد أن اليهود قد أشعلوا فتيل المعركة تلك، وأن البريطانيين قد ساعدوهم من خلال إصدار أحكام قاسية بحق المواطنين العرب، لمنعهم من التصدي لليهود، والحيلولة دون القيام بنشاطات عدائية مستقبلاً.

أسفرت هبة البراق عن عشرات القتلى والجرحى من الجانبين العربي واليهودي، وسيطر القلق والتوتر على أجواء البلاد، وزاد من أجواء التوتر ذلك المنشور الذي أصدره المندوب السامي الثالث "تشانسلور" في أول أيلول (سبتمبر)، إثر عودته إلى البلاد من لندن، فهو لم يكن متسرعاً ومنحازاً لليهود فحسب، بل كان كاذباً في افتراءاته على العرب، ووقحاً جداً في تعابيره، متوعداً بإيقاع العقاب الصارم ضد من ارتكبوا أعمال عنف وإعادة النظام إلى نصابه في البلاد.

كانت هبة البراق مفصلاً مهماً في تاريخ النضال الفلسطيني، أثبتت عدوانية اليهود ونواياهم المبيتة لأرض فلسطين وشعبها، كما كانت وصمة دامغة في تاريخ القضاء البريطاني، ولعل التضحية بالذات في سبيل المجموع قد تجلّت بأنصع صورها من خلال تسابق الشهداء الثلاثة إلى حبل المشنقة، حيث أراد كل واحد منهم أن يسبق زميليه إلى الحبل الرهيب، في محاولة لإيصال رسالة واضحة إلى الجلاد البريطاني، وقد وصلت الرسالة بالفعل.

وتصف فدوى طوقان يوم تنفيذ حكم الإعدام بالقول: "في نهاية الثلاثاء السابع عشر من حزيران من عام ١٩٣٠، كان التكبير على المآذن وقرع النواقيس في الكنائس يتجاوب صداها في أرجاء فلسطين قاطبة، إذ في ذلك النهار نفذ حكم الإعدام بالشهداء الثلاثة، في ثلاث ساعات متوالية، فكان أولهم فؤاد حجازي، وثانيهم محمد جمجوم، و ثالثهم عطا الزير، وكان من المقرر رسمياً أن يكون الشهيد عطا الزير ثانيهم، ولكن جمجوم حطم قيده وزاحم رفيقه على الدور حتى فاز ببغيته".

وهنا يأخذ الشاعر ابراهيم طوقان ريشته ليصور هذا اليوم المخضب بالدماء، وليسجل في سفر الشعر الوطني الخالد مصارع أولئك الشهداء فتكون قصيدة الشاعر "الثلاثاء الحمراء".

وفي الحفلة السنوية لمدرسة النجاح بمدينة نابلس، -ولم يكن قد مضى على تنفيذ حكم الإعدام سوى عشرة أيام-، ألقى الشاعر إبراهيم طوقان قصيدته أمام الجمهور الذي كان لا يزال مستفـــزاً ومستثاراً، وعواطفه، لم تبرد بعد، وما إن ألقى الشاعر قصيدته حتى فقد السامعون كل رباطة جأش وكل هدوء، فكأنما خرج الناس من لحومهم ودمائهم، فما إن انتهى الشاعر من إلقاء قصيدته حتى كان بكاء الناس ونشيجهم يملأ ساحة المدرسة، ثم اندفعوا خارج المدرسة في تظاهرة عارمة.

م.ط

ألـــ ٢٣

(هو رقم مكتب الرئيس ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين في دمشق، وتعود تسميته إلى آخر خانتين في رقم المكتب وهو (٤٤٣٠٢٣)، وقد استخدم العقار المسمى الـــ ٢٣ منذ عام ١٩٦٩، ويعرف باسم مكتب القائد العام وهو اللقب الرسمي للسيد الرئيس ياسر عرفات).

كثير من مكاتب حركة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج عُرفت بأرقام أصبحت متداولة بين كوادرها أولاً ثم بين الناس. وفي أغلب الأحيان، كان هذا الرقم يؤخذ من رقم الهاتف الخارجي أي الذي تركبه وزارة البريد والهاتف/ أو وزارة الاتصالات في الدولة المضيفة، أو هو رقم الهاتف ضمن المقسم الداخلي الذي تركبه حركة "فتح" أو منظمة التحرير لربط مكاتبها وأجهزتها بعضها مع بعض، أو هو رقم الطابق الذي يقع فيه المكتب المعني، أو البيت، أو الشقة المعنية.

وهناك مكاتب عديدة عرفت واشتهرت بارقامها. منها "ألـــ ٤٣" أو "قوات ألـــ ١٧".... الخ أما مكتب "ألـــ ٢٣" فتسميته كذلك تعود إلى رقم هاتف المكتب. والمكتب هو مكتب فخامة السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، في دمشق. ويقع المكتب في حي السبع بحرات في شارع الباكستان، قرب البنك المركزي السوري. ورقم المكتب هو ٤٤٣٠٢٣.

استخدم هذا العقار المسمى "ألـــ ٢٣" منذ عام ١٩٦٩، ويُعرف باسم مكتب القائد العام، وهو اللقب الرسمي للسيد الرئيس ياسر عرفات في مرحلة الثورة الفلسطينية التي قادها حركة "فتح". بداية كان اللقب يعني القائد العام لقوات العاصفة، وهي قوات حركة "فتح"، ثم عندما انتخب الرئيس ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٩ أصبح، أيضاً، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية. وبالتالي بقي هذا المكتب اسمه مكتب القائد العام وأصبح أيضاً مقراً للقيادة الفلسطينية في دمشق. وكان الرئيس عرفات يستخدم "ألـــ ٢٣" كمكتب وبيت له كعادته في كل مواقع مكاتبه بيوته إن كان في عمان أو دمشق أو بيروت أو تونس أو بغداد أو صنعاء.

شهد مكتب "ألـــ ٢٣" التحولات المهمة والقرارات المصيرية في تلك الفترة من تطور حركة "فتح" والثورة الفلسطينية. واستقبل فيه الرئيس ياسر عرفات العديد من السياسيين والدبلوماسيين والسفراء والمبعوثين والضيوف والأصدقاء الأجانب والأشقاء العرب، عندما كان مقيماً في دمشق أو كان يعود إليها من جولاته العربية أو الدولية. ومن هناك، أيضاً، قامت قيادة النظام السوري في دمشق بإبعاد الرئيس عرفات عن دمشق إلى تونس في سنة ١٩٨٣. ويعتبر هذا المكتب من أملاك حركة "فتح"

مادة محمية بموجب حقوق النشر

في دمشق. وقد تم احتلاله من قبل المنشقين عن الحركة في الانشقاق الذي قاده مجموعة من العسكريين المنشقين في فتح (ضد القيادة الشرعية المنتخبة لها بقيادة الأخ أبو عمار).

س.م

ثورة ١٩٣٦

(هي الثورة الفلسطينية الكبرى التي انطلقت في ٢٠نيسان ١٩٣٦ وامتدت حتى عام ١٩٣٩، وهي تتميز عن الثورات التي قامت ما بين ١٩٢٠ و ١٩٣٣، إذ أن جميع ما عرف بالثورات الفلسطينية قبل ثورة ١٩٣٦ لم يكن أكثر من هبّات أو انتفاضات، أما ثورة ١٩٣٦ فقد توافرت لها شروط الثورة هدفاً وأداة وأسلوباً، وهي تمثّل محطة بارزة في حركة النضال الوطني الفلسطيني ضد الصهيونية والاستعمار البريطاني منذ أواخر القرن التاسع عشر، فهي نقلة نوعية في توجهات هذا النضال بعد حالة الوهن العام التي اعترت الحركة الوطنية الفلسطينية في أعقاب هبة البراق عام ١٩٢٩).

بدأت ثورة ١٩٣٦ بطريقة شبه عفوية ما لبثت ان استقطبت الشعب على نحو غير مسبوق، على أهداف وقف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي واغتيال باعة الأرض والسماسرة والجواسيس، والتصدي لمشروع التقسيم الذي كانت بريطانيا تمهد لتنفيذه، وصيانة عروبة فلسطين والحفاظ على أراضيها ومنع تهويدها، وإعلان استقلالها في وحدة عربية شاملة.

لجأت الثورة الى الكفاح المسلح اسلوبا، لانتزاع حقوقها من الاستعمار البريطاني، ولم تتوقف الا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، لأسباب ذاتية، وأسباب تتعلق بالتدخل العربي الرسمي لإنهاء الاضراب، والتحالف الفرنسي البريطاني عشية عام ١٩٣٩.

عوامل اندلاع الثورة:

اضطرت القيادة الفلسطينية إلى اللجوء إلى الثورة كخيار الشعب الوحيد نتيجة تطورات الاحداث بعد "هبة البراق"١٩٢٩، وكانت هذه التطورات والأحداث تشكل خطرا كبيرا على الوجود العربي في فلسطين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومن هذه التطورات ما يلي:

- القيادة والمؤسسات التقليدية التي أدت إلى ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصا بعد وفاة رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني وحل اللجنة والشروع في تجربة "القيادة من خلال الاحزاب" التي كانت مظهراً جديداً للعشائرية والاقطاعية السياسية، وقد ساعدت في ذلك سياسة المندوب السامي البريطاني الجديد واكهوب.
- ثورة الشيخ عز الدين القسام ١٩٣٥: تجسد فيها الايمان بعدم جدوى العمل السياسي وأن العمل المسلح هو السبيل الوحيد لبلوغ الاهداف الوطنية، وقد أيقظت هذه الثورة الشعب الفلسطيني وأشعلت في نفسه الحماسة للجهاد.
- التحركات الوطنية والقومية العربية: تمثلت في حصول العراق على شبه استقلال بمعاهدة عام ١٩٣٠ التي الغت الانتداب، واضطرابات مصر المطالبة بإعادة الدستور عام ١٩٢٣، وإضراب سوريا في ١٩٣٦ بهدف إلغاء الانتداب.
- الأعداد المتزايدة في الهجرة اليهودية: حيث وصلت عشية ثورة الـ ٣٦ إلى نحو ٤٠٠ ألف مهاجر، واستمرار الهجرة السرية إلى فلسطين مع تغاضي الحكومة البريطانية عنها والتستر عليها وحمايتها، ورفض مجلس العموم البريطاني مطلب العرب بوقف الهجرة اليهودية في آذار (مارس) ١٩٣٦.
- استيلاء الصهاينة على الأراضي الفلسطينية وسن الأنظمة والقوانين من قبل الحكومة البريطانية لتسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي: وتهجير الفلاحين وتحولهم إلى عمال يعانون من البطالة. حيث ازدادت الطبقة العمالية بمن تحول إليها من الفلاحين الذين جردوا من أراضيهم ولم يجدوا عملا، فانتشرت البطالة، وضاعف من حدتها "مبدأ العمل العبري" و"امتلاك العمل" الذي أخذ به الصهاينة، وتفضيل السلطات البريطانية لتلزيم العمل إلى مقاولين صهاينة حتى في بعض المناطق العربية، وتدني أجور العمال العرب في مقابل العمال الصهاينة في المهنة الواحدة، وارتفاع الضرائب على ملكية الأراضي من ٩٪ إلى ١٥٪، أما الفلاح فقد كان يدفع ٢٥٪من صافي دخله ضرائب في السنوات العجاف.
- نمو الوضع العسكري للصهاينة: حيث تمت إعادة تنظيم الهاغاناه بعد هبة البراق، من حيث العدد وتوسيع المهمات، والعدوان من قبل المستوطنين على المدن والقرى المجاورة واقتراف أعمال إرهابية إجرامية ضد العرب، وتصنيع السلاح واستيراده بكميات وفيرة بشكل سري وتوزيعه على المدن والمستعمرات الصهيونية.

الاضراب العام وإعلان الثورة:

في هذه الأجواء المشحونة بالتوتر، حدثت الشرارة التي أشعلت الثورة. فقد قتلت مجموعة مسلحة في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٦ بالقرب من عنبتا بين طولكرم ونابلس يهوديين وجرحت ثالثا، كانوا في طريقهم إلى"تل ابيب" وفي اليوم التالي قتل عربيان على أيدي "الهاغاناه"، في بيارة بالقرب من يافا، واشتد التوتر في منطقة يافا-تل ابيب، فوقعت صدامات عنيفة بين العرب واليهود وخصوصاً في الأحياء المختلطة، وأحرقت عشرات البيوت والحوانيت، وقتل يهودي، وجرح نحو خمسين. بعد ثلاثة أيام من الصدامات سيطرت الحكومة البريطانية على الوضع، وفرضت حظر التجول على المدينتين وجوارهما واعلنت حالة الطوارئ في البلاد، واعلنت يافا الاضراب العام، وتبعتها مدن وقرى فلسطين، وبادر زعماء المدن والقرى على اختلاف مشاربهم وفئاتهم إلى إنشاء اللجان القومية، وضمت هذه اللجان

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ممثلين عن جميع الأحزاب والطوائف والفئات.

في ٢٥ نيسان (ابريل) -وكان الإضراب العام ما زال قائما- عقدت اللجان القومية مؤتمرا عاما لها في القدس، وقرر هذا المؤتمر تشكيل قيادة مركزية للحركة الوطنية مقرها القدس، فتألفت "اللجنة العربية العليا لفلسطين" برئاسة أمين الحسيني وعضوية ممثلي الاحزاب الفلسطينية جميعها، وممثلين عن المستقلين، واتخذت "اللجنة العربية العليا" القرار التالي وأعلنته على الشعب: "دعوة الشعب العربي الفلسطيني إلى مواصلة الاضراب العام حتى تبدل الحكومة البريطانية سياستها وتغير مواقفها، وأن تكون البادرة الأولى لهذا التبديل وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين"، ولقد كان متفقاً أن يتأخر إعلان الثورة المسلحة بعض الوقت وأن تركز الجهود على الإضراب واستمراره.

رفضت بريطانيا، على الرغم من اشتداد الاضراب طلب العرب بوقف الهجرة اليهودية كما اعلنته اللجنة العربية العليا لفلسطين، وقامت بتحديهم باصدار شهادة هجرة جديدة قدمتها للوكالة اليهودية لإحضار اعداد كبيرة من المهاجرين الى فلسطين.

ورداً على هذا التحدي قرر القادة الفلسطينيون إعلان الثورة المسلحة، وتنفيذاً لهذا القرار أعلن "جيش الجهاد المقدس" الثورة المسلحة على الأعداء (مكون من جميع التشكيلات والمنظمات العسكرية السرية ومن انضم اليها فيما بعد، وقد اختير لقيادته عبد القادر الحسيني) وشرع المجاهدون يهاجمون ثكنات الجيش والشرطة والمستعمرات الصهيونية، ويدمرون طرق المواصلات، ويهاجمون قوافل الأعداء وتجمعاتهم. اقتصرت أعمال الثورة في أيامها الأربعة الأولى على لواء القدس وحده لكنها ما لبثت في اليوم الخامس أن عمت أنحاء فلسطين في المدن والقرى والبادية.

بدأت العمليات في البداية في المدن وانتشرت فيها، حيث انتشرت في يافا، ونابلس، والقدس، وطبريا، وحيفا وصفد، فاستفزت قوات الاحتلال في المدن التي اصبحت في اشتباك دائم مع الخلايا المقاتلة، وركزت نشاطها في نابلس والقدس ويافا حيث كانت الخلايا الثورية نشطة فحشدت لهم قوات كبيرة من الجيش. نتيجة لذلك تحول الثوار إلى الريف وانضموا إلى الجماعات الثورية التي كانت تعمل هناك، ولم تكن هذه المجموعات موحدة، وكان منها تنظيم القسام مثل فرحان السعدي الذي عمل في منطقة جنين وألقي القبض عليه في قرية نورس وتم إعدامه وهو في الخامسة والسبعين من العمر عام ١٩٣٧، وعشرات من المجموعات الأخرى المحلية، التي تشكلت حول قيادات ريفية، أو بتوجيه من اللجان القومية، التي عملت على تشكيل مجموعة مسلحة في كل قرية ومدينة.

طرأ تطور في الميدان بدخول فوزي القاوقجي وقواته إلى منطقة المثلث، وتدفق المتطوعون من الأردن وسوريا ولبنان، وانضموا الى الجهاد المقدس، ونتيجة لذلك تحولت الثورة في شهرها الثالث الى معارك مكشوفة مع القوات البريطانية في شتى أنحاء فلسطين.

استهدفت المقاومة حركة النقل العامة والمواصلات السلكية، وسدت الطرق ونسفت الجسور وخطوط السكك الحديدية، وكذلك خط النفط الواصل بين العراق وحيفا. وأخذت المجموعات السرية داخل المدن تغتال الموظفين البريطانيين وضباط الجيش والشرطة والجواسيس وباعة الأراضي والسماسرة وتلقي المتفجرات على الدوائر الحكومية. وحقق الثوار انتصارات في العديد من المعارك، وأصبحت هذه الهجمات ظاهرة مألوفة في "مثلث الرعب" كما سماه الجنود البريطانيون، إشارة إلى المنطقة الواقعة بين نابلس وجنين وطولكرم. كما وقعت معارك كبيرة في مرج ابن عامر ووادي عزون وباب الواد، سقط فيها العديد من الشهداء والجنود البريطانيين.

أثبتت الثورة أنها عصية على السحق العسكري وأظهرت القدرة على القتال، وكانت أعمال العنف والقمع تعزز روح المقاومة وتزيد في أعداد المنتسبين إليها. في المقابل اتخذت حكومة الانتداب تدابير عسكرية لقمع الثورة، ففرضت حظر التجول طيلة اليوم، كما شكلت محاكم عرفية استناداً إلى قوانين الطوارئ، وفرضت الغرامات المادية الثقيلة والعقوبات الجماعية وعقوبات الإعدام، واعتقلت الكثيرين وقامت بتخريب الممتلكات ونسف البيوت وهدم الحي القديم في مدينة يافا..الخ، ومع كل ذلك لم تستطع ان تخمد الثورة الشعبية.

وقف الاضراب:

شعرت بريطانيا بعجزها عن وقف الثورة وإنهاء الاضراب بالطرق العسكرية، فلجأت الى أساليب غاية في المراوغة، فأعلنت انها قررت ايفاد لجنة ملكية للتحقيق في قضية فلسطين وشكاوى الناس، ووضع التوصيات لحل القضية حلا عادلا. وقد وسطت بريطانيا بعض الحكام العرب لاقناع الفلسطينيين بوقف الثورة، وقد حضر بعضهم الى فلسطين ليجدوا اصرارا عظيما على الاستمرار في الثورة حتى تتحقق مطالبهم.

وكان يتحرك في هذا الموضوع نور السعيد من العراق، وكذلك سعى الأمير عبدالله والأمير سعود، وتجددت الاتصالات بين القيادات العربية والقيادات العليا ولكن دون جدوى، في نهاية المطاف استحضرت بريطانيا قوات اضافية لسحق المقاومة حيث بلغ عدد القوات البريطانية في النصف الأول من شهر آب (اغسطس) ١٩٣٦ في فلسطين ٧٠ الف جندي، بالإضافة إلى نحو أربعين ألفاً من قوات الشرطة النظامية والإضافية وقوة حدود شرق الأردن وحرس المستعمرات اليهودية وقوات "الهاغاناه" والمنظمات السرية الإرهابية الصهيونية.

على الرغم من ذلك فشلت هذه الجهود وذهبت أدراج الرياح وظلت الثورة مشتعلة طوال شهري آب وأيلول ١٩٣٦، دون مهادنة أو ضعف. لكن بعد اتصالات ومشاورات أجراها الملوك والرؤساء العرب بطلب من بريطانيا للتدخل لإنهاء الإضراب، وجهوا رسالة إلى رئيس "اللجنة العربية العليا لفلسطين" لفك الإضراب وإنهاء المقاومة، ونزل الفلسطينيون عند نداءات الزعماء العرب فأوقفوا الاضراب والثورة في ١٩٣٦/١٠/١٣ وكانت ذريعة القيادة الفلسطينية للقبول بفك الإضراب هي موسم قطاف الزيتون.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اللجنة الملكية "لجنة بيل":

كان صبيحة ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ نهاية الإضراب الكبير، وعاد الناس إلى حياتهم الطبيعية دون حصول القيادة على أي وعد. جاءت لجنة التحقيق الملكية إلى فلسطين قبل انتهاء عام ١٩٣٦ لتقديم توصياتها، فرفضت القيادة الفلسطينية الاجتماع باللجنة، لكن تحت الضغوط العربية عليها من مصر والسعودية وبعض التهديدات، وافقت القيادة على استقبال اللجنة.

أنهت اللجنة الملكية أعمالها في أواخر كانون الثاني ١٩٣٧ وعادت إلى لندن، وأشارت في أواخر حزيران ١٩٣٧ إلى أنها توصي بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: منطقة عربية، ومنطقة بريطانية وهي القدس، ومنطقة يهودية. تم رفض هذا المشروع من قبل الحركة الصهيونية نظرا لانه لا يخدم مصالحها، كما رفضته القيادة الفلسطينية و التزمت القيادة العربية بموقف القيادة الفلسطينية ما عدا الأمير عبد الله. أعلنت القيادة الفلسطينية بياناً على الشعب تدعوه فيه إلى التمسك بالمطالب الوطنية ومقاومة التقسيم وفي مطلع تموز ١٩٣٧ عمت فلسطين تظاهرات صاخبة ضد التقسيم، ووقعت صدامات دامية بين العرب والأعداء.

صدر أمر باعتقال أمين الحسيني باعتباره المسؤول عن إشعال الثورة، فلجأ الحسيني إلى الأقصى، وفي نهاية الأمر فر من الأقصى متخفياً إلى لبنان، وبعد مدة من وصوله الى لبنان استطاع أن ينشر بياناً في الصحف العربية أكد فيه رفضه لمشروع التقسيم، وتمسكه بمطالب الشعب المعروفة، ودعا إلى مقاومة السياسة البريطانية، ومحاربة مشروع التقسيم حتى القضاء عليه، واعتبر الفلسطينيون هذا البيان دعوة الى الثورة المسلحة، وبذلك استؤنفت الثورة ووقعت معارك ضخمة اتخذت الطابع الحربي، فقد قام المجاهدون بهجمات منظمة على المدن واستطاعوا احتلال بعضها ورفع العلم الفلسطيني فيها منها: الخليل، وبيت لحم، والفالوجة، والقدس القديمة، وعكا، وبيت ساحور، والمجدل، وبئر السبع.ولم يخرجوا منها الا بعد معارك ضارية مع القوات البريطانية، واتسعت في هذه المرحلة الهجمات على المستعمرات الصهيونية التي تكبدت خسائر مادية فادحة.

في هذه الفترة كان العمل العسكري دقيقاً ومنظماً بحيث تشكلت في بادئ الامر لجنة جديدة سميت "اللجنة العربية للجهاد"، وقسمت المناطق الى اقسام ولكل منطقة قائدها وأصبح الثوار أسياد الموقف.

مؤتمر المائدة المستديرة:

كانت بريطانيا في هذه الفترة منشغلة في أمورها وبحاجة إلى هدوء نسبي في فلسطين، فاضطرت بعد عجزها عن القضاء على الثورة إلى العدول عن قرار التقسيم، وعقد مؤتمر المائدة المستديرة للبحث في الوصول إلى حل لقضية فلسطين، واتفق على أن يمثل الفلسطينيين في المؤتمر ممثلون عن "اللجنة العربية العليا" شريطة أن يكونوا من الداخل، والسماح لهم بالتشاور مع الخارج، وسافر الوفد إلى القاهرة واتفقوا على الثوابت التي سيرتكز عليها الوفد.

انعقد مؤتمر المائدة المستديرة ولم ينجح البريطانيون في جمع العرب والصهاينة مع بعض، وجرت اتصالات مع كل طرف على حدة، ولكن دون جدوى.

عام ١٩٣٩: هبط معدل المعارك الفلسطينية ضد الاحتلال، حيث أفلت زمام المبادرة من الثوار وانتقل إلى أيدي القوات البريطانية التي تحولت مع المنظمات الصهيونية إلى موقع الهجوم، فقامت بنزع سلاح الثوار بمساعدة أعداء الثورة، وأدى الضغط المتزايد إلى إنهاك الثوار واهتزاز تنظيماتهم، وافتقارهم إلى القيادة العسكرية والسياسية الفعالة القادرة على تحدي تفوق الخصم، فالقيادة العسكرية لم تعد موجودة في الداخل من الناحية الفعلية، خاصة بعد استشهاد القائد العام عبد الرحيم الحاج محمد في آذار (مارس) ١٩٣٩، ووجود عبد القادر الحسيني خارج البلاد منذ إصابته خريف ١٩٣٨. وترافق ذلك مع غياب الاستراتيجية العسكرية وعدم توفر الامكانات الفعالة، إضافة إلى عدم ملاءمة الوضع الدولي، نظرا لما يمثله الاستعمار من هيمنة على العلاقات الدولية في تلك الفترة، والتحالفات المصلحية التي بدأت بالتشكل عشية الحرب العالمية الثانية.

من نتائج الثورة المهمة أنها كشفت القيادات المحلية والعربية التي تدخلت في قضية فلسطين بشكل أسهم في إجهاض الثورة، إضافة إلى كشفها الحلف الامبريالي – الصهيوني في المنطقة، وقدمت نموذجاً من أجل التحرر والدفاع عن الوطن والحفاظ على فلسطين عربية.

س.ع و

ثورة البراق

(البراق هو جزء من الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، وقد كان ادعاء اليهود بملكيته سبباً في التوتر الذي نجمت عنه اضطرابات عنيفة في آب من عام ١٩٢٩ بين العرب واليهود في القدس، وفي أنحاء عديدة من فلسطين وهو ما عرف بـــ " ثورة البراق").

لا يوجد مكان على الأرض تتنازعه مشاعر المسلمين وأتباع اليهودية مثلما هو الحائط الغربي للحرم القدسي الشّريف، فهو يمثل، بالنسبة لليهود، آخر ما تبقّى من هيكل سليمان، الذي يهوي إليه فؤاد اليهودي منذ أن دمّر الرومان الهيكل عام ٧٠م وشتّتوا عباده في كل اتجاه، وهو المكان الذي ركن إليه النبي العربي محمد (صلى الله عليه وسلم) البراق المجنّح الذي حمله من مرقده في إسرائه ومعراجه إلى السماء مروراً ببيت المقدس. يسميه اليهود "حائط المبكى" – حائط البكاء على ما حل بهيكلهم وأسلافهم، ويسميه المسلمون "حائط البراق".

لأكثر من ألف عام، كان الحائط وما جاوره جزءاً من الحرم القدسي الشريف، وقفاً إسلامياً خالصاً، إلا أن اليهود، وبعد محاولات متكررة، استطاعوا أن ينتزعوا من الباب العالي – السلطة العثمانية آنذاك- فرماناً يبيح لهم الصلاة عنده وإقامة شعائرهم أمامه، شريطة عدم الإخلال بالوضع القائم واستفزاز مشاعر غيرهم من الطوائف التي تسكن المكان.

حافظت سلطات الانتداب البريطاني، التي ورثت إدارة فلسطين

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بعد الثورة العربية الكبرى والحرب العالمية الأولى على الحالة القائمة في الأماكن المقدّسة استناداً إلى المادة (١٢) من صك الانتداب، إلا أن اليهود أخذوا، ومنذ انحسار السلطة العثمانية المسلمة، يقومون بمحاولات ترمي إلى تغيير الوضع القائم للأماكن المقدسة، وكان مسعاهم في ذلك يهدف إلى تحقيق سيطرة يهودية، طالما حلموا بها، على الحرم القدسي الشريف.

كانت المحاولات اليهودية الأولى في هذا السّياق يوم ٩/٢٤/ ١٩٢٨م حين جلبوا، -تجاوزاً للعرف-، معدّات احتفالهم بيوم الغفران، ووضعوا ستاراً يفصل الرجال عن النساء، ونفخوا في الأبواق، الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين وهواجسهم ومخاوفهم، واعتبروا ذلك مجرّد مقدّمة لاستملاك اليهود للمسجد الأقصى، فألّفوا "جمعية حرّاس المسجد الأقصى"، وقرّروا الدفاع عن مكانهم المقدّس، وكان ذلك بدايةً لاندلاع هبّة البراق، التي شهدت أيام الأسبوع الأخير من آب (أغسطس) ١٩٢٩م وقائعها الدّامية.

كرر اليهود محاولاتهم بإحضار معدات للاحتفال عند حائط البراق يوم ١٩٢٩/٨/١٤م، فهاجت جموع المسلمين، ما حدا بسلطات الانتداب لأمر اليهود بنزع الستار الذي وضعوه تجاوزاً، فرفضوا الانصياع، وقامت جمهرة من الشباب اليهود بقيادة أقلية متطرفة قدموا من تل أبيب في اليوم التالي، بمسيرة لم يسبق لها مثيل حتى ذلك الحين، عبروا شوارع القدس، وحين وصلوا حائط المبكى /البراق رفعوا العلم الصهيوني، وبدأوا بترديد النشيد القومي الصهيوني (الهاتكفا) وشتموا المسلمين.

في اليوم التالي، ١٦ آب ١٩٢٩م - وصادف أن كان يوم المولد النبوي الشريف- انطلقت بعد صلاة الظهر من المسجد الأقصى تظاهرة عارمة، سار فيها آلاف الغاضبين حتى حائط البراق. وهناك ألقى فيهم أحد شيوخ الأقصى خطاباً حماسياً أجّج المشاعر، فحطم المتظاهرون منضدة لليهود كانت على الرصيف، وأحرقوا قصاصات كتبت عليها نذور وتمنّيات وضعت في ثقوب الجدار، وتعذّرت محاولات القائم بأعمال الحكومة لتهدئة الوضع ووقف التدهور بسبب غياب زعماء اليهود عن البلاد.

تفاقم الوضع في اليوم التالي ١٧ آب حين تحول شجار نشب بين شاب يهودي وآخر فلسطيني الى عراك أسفر عن إصابة أحد عشر شاباً من الطرفين بجروح مختلفة، وحين وصلت قوة البوليس الى المكان هاجمتها جمهرة من اليهود فأصيب فلسطيني وأحد أفراد قوة البوليس بجروح خطيرة، اعتدى بعدها اليهود على بيوت العرب في الأحياء المجاورة، وجرحوا بعض سكانها.

وفاة الشاب اليهودي الذي أصيب في شجار السابع عشر من الشهر أثارت اليهود، فحوّلوا جنازته يوم ٢٠ آب إلى تظاهرة سياسية صاخبة ضد الحكومة وضد الفلسطينيين على حد سواء، ما دفع الحكومة الى استقدام عدد من المصفّحات المرابطة في شرقي الأردن ووضعتها في مدينة الرملة، على الطريق بين تل أبيب والقدس تحسّباً لتفاقم الأوضاع.

ويشكل حائط البراق الجزء الجنوبي من السور الغربي للحرم القدسي الشريف، بطول حوالي (٤٧ متراً، وارتفاع حوالي ١٧ متراً)، ولم يتخذه اليهود مكاناً للعبادة في أي وقت من الأوقات إلا بعد صدور وعد بلفور العام ١٩١٧، ولم يكن هذا الحائط جزءاً من الهيكل اليهودي، ولكن التسامح الإسلامي هو الذي مكن اليهود من الوقوف أمامه، والبكاء على زواله، وزوال الدولة اليهودية قصيرة الأجل في العصور الغابرة.

وجاء في الموسوعة اليهودية، الصادرة عام ١٩١٧، أن الحائط الغربي أصبح جزءاً من التقاليد الدينية اليهودية حوالي عام ١٥٢٠ للميلاد، نتيجة للهجرة اليهودية من أسبانيا، وبعد الفتح العثماني عام ١٥١٧.

وفي عهد الانتداب البريطاني على فلسطين زادت زيارات اليهود لهذا الحائط، حتى شعر المسلمون بخطرهم، ووقعت ثورة البراق بتاريخ ١٩٢٩/٨/٢٣م، استشهد فيها العشرات من المسلمين، وقتل فيها عدد كبير من اليهود، واتسعت حتى شاركت فيها عدد من المدن الفلسطينية، وتمخضت الأحداث عن تشكيل لجنة دولية لتحديد حقوق المسلمين واليهود في حائط البراق، وكانت اللجنة برئاسة وزير خارجية السويد الاسبق "أليل لوفغرن"، وعضوية نائب رئيس محكمة العدل الدولية الأسبق السويسري " تشارلز بارد". وبعد تحقيق قامت به هذه اللجنة، واستماعها إلى وجهتي النظر العربية الإسلامية واليهودية، وضعت تقريراً في عام ١٩٣٠، قدمته إلى عصبة الامم المتحدة أيدت فيه حق المسلمين الذي لا شبهة فيه، بملكية حائط البراق.

وفضلاً عن الاستعدادات العسكرية الميدانية، قامت الحكومة يوم ٢٢ آب، بهدف التهدئة، بعقد اجتماع ضم ثلاثة من زعماء العرب البارزين وثلاثة من نظرائهم اليهود. وحسب تقرير المندوب السامي الى وزير المستعمرات، "كان الاجتماع وديّا .. وتم الاتفاق على استئنافه في السادس والعشرين من آب". إلا أن الود الذي ساد اجتماع زعماء العرب بزعماء اليهود في منزل المستر لوك، مندوب الحكومة، كان صداه في الشارع الغليان والمشاعر الملتهبة والشكوك المتبادلة.

وكان نهار الثالث والعشرين من آب ١٩٢٩ حاراً، لا يضاهي حرارته سوى سخونة مشاعر القرويين العرب الذين تدفّقوا إلى القدس مسلحين بالهراوات والسيوف، وأصدر أحد ضبّاط البوليس في أحد أحياء المدينة أمراً بتجريد القرويين من أسلحتهم، إلا أن رئيسه سارع إلى إلغاء الأمر بحجة عدم وجود عدد كاف من البوليس البريطاني لتنفيذ هذا الأمر، وساهم هذا الإجراء في تمهيد الطريق امام الأحداث لتتجه نحو ذروتها الدامية.

بعد أداء صلاة الجمعة هاجم العرب الضواحي التي يسكنها يهود، فكانت نيران البوليس البريطاني لهم بالمرصاد، وحلقت الطائرات في سماء المدينة، فيما تحرّكت السيارات المصفحة من مدينة الرملة نحو المدينة المقدّسة، وسرعان ما عمّ الهدوء وخلت الشوارع في البلدة القديمة، وبين الفينة والفينة كان يُسمع صدى اطلاق نار، حيث استمرت الغارات العربية على القرويين اليهود في مناطق تقع على بعد أميال من القدس.

عمّت أخبار ما جرى في القدس أرجاء المدن والبلدات العربية، فانطلقت الجماهير في مسيرات غاضبة، اتجه بعضها في غارات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

سلطة سياسية وتشريعية منتخبة من المنظمات المحلية صعوداً، وينعقد مرة كل ٤ ــ ٥ سنوات، واللجنة المركزية، التي تمثل القيادة التشريعية الأولى في الفترة ما بين مؤتمرين وتنعقد ٤ مرات سنوياً. أما المكتب السياسي فهو الهيئة التنفيذية العليا للجنة المركزية ويُنتخب من بين أعضائها. وهناك، أيضاً، لجنة الرقابة المركزية واللجان الفرعية المنبثقة عنها في الوطن والشتات التي تشكل مستوى تحكيمياً مستقلاً عن المستويين التنفيذي والتشريعي، تتولى الإشراف على التطبيق السليم للنظام الداخلي وتضمن حقوق الأعضاء والهيئات على جميع المستويات.

ب) منذ انطلاقتها، مثّلت الجبهة الديمقراطية فصيلاً رئيسياً في (م.ت.ف) وشاركت بفعالية في هيئاتها ومؤسساتها بما في ذلك الاتحادات الشعبية والمهنية، حيث احتلت مواقع مسؤولة في أماناتها العامة وهيئاتها الإدارية، فضلاً عن مؤتمراتها ومجالسها الموسعة. ولعبت الجبهة دوراً مؤثراً في رسم السياسة الوطنية من خلال المشاركة في اللجنة التنفيذية وممثليها في المجلسين الوطني والمركزي. من جهة أخرى، لم تشارك الجبهة لاعتبارات سياسية في انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ المنبثق من اتفاق أوسلو، لكنها أبقت الحوار مفتوحاً مع جميع القوى والتيارات السياسية الفلسطينية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية.

ينشط منتسبو ومناصرو الجبهة في المجتمع المحلي عبر المنظمات الديمقراطية الجماهيرية والمهنية والمؤسسات الأهلية، وجميعها أطر مستقلة ذات شخصية اعتبارية خاصة بها، تستقطب عضويتها على أساس برنامج عملها المعلن ونشاطاتها المختلفة، وتنظم علاقاتها لائحة داخلية مقرة من مؤتمراتها وجمعياتها العمومية الدورية.

وفي هذا الإطار تندرج: كتلة الوحدة العمالية، واتحاد لجان العمل النسائي، واتحاد الشباب الديمقراطي، والتجمعات الديمقراطية للمعلمين والموظفين والمهنيين، ولجان الدفاع عن حق العودة، وحقوق الأسرى، وحقوق المرأة، وتقدم مساهمات في حقول الرعاية الصحية وذوي الاحتياجات الخاصة، وإعادة تأهيل جرحى الانتفاضة، ودعم الأسر المعوزة. هذا فضلا عن المساهمات في العمل الثقافي والتربوي والتأهيلي.

تصدر الجبهة الديمقراطية مجلتين أسبوعيتين "الحرية" و"المسار"، تعنيان بالشأنين السياسي والثقافي، وتشارك في عدد من مراكز البحث منها مركز التوثيق والمعلومات (ملف)، ومن إصداراته سلسلة من الكتب الوثائقية والتحليلية عن الانتفاضة ومسار العملية السياسية وأضواء من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (٢٠ كتاباً ومجلداً حتى الآن)، وقد أنشأت الجبهة الديمقراطية شبكة من المراكز الثقافية موجهة إلى الجمهور العريض تضم مكتبات لمختلف المستويات العمرية والاختصاصات (من الأدبية إلى المعلوماتية)، هذا إلى جانب نوادي السينما، والفرق المسرحية، والفنون الشعبية، وإحياء التراث الفلسطيني.

جـــ) تميزت سياسة الجبهة بالانفتاح على الطيف السياسي الفلسطيني بكل ألوانه على قاعدة برنامج القواسم المشتركة، كما بنت علاقات واسعة مع القوى والأحزاب والنقابات والمؤسسات في المدى العربي على قاعدة تكامل المهمات وترابطها والإسناد الكفاحي المتبادل، وعلاقات وطيدة مع عدد واسع من الأحزاب والقوى والتيارات الديمقراطية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني في المدين الأوروبي والدولي، وترتبط الجبهة باتفاقيات تعاون مع العديد من الأحزاب العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة.

ق.ل

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

(هي جبهة سلام عربية ويهودية دعا إلى تأسيسها الحزب الشيوعي الإسرائيلي في أواخر عام ١٩٧٦ في مؤتمره القطري الثامن عشر، في جو تحركت فيه الفاشية الصهيونية المتطرفة، حيث أفرز اليمين الإسرائيلي متطرفاً خطراً هو مئير كهانا، وظهر جسم سياسي متطرف جديد، هدفه الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو " جوش إمونيم". وذلك بعد نجاح تجربة "جبهة الناصرة الديمقراطية" في انتخابات البلدية عام ١٩٧٥، تحت شعار "لنتوحد في النضال ضد الاحتلال، ومن أجل السلام والديمقراطية، والمساواة في الحقوق، وفي الدفاع عن حقوق الكادحين"، متوجهاً إلى جميع قوى السلام والديمقراطية في إسرائيل، يهوداً وعرباً، مناشداً إيّاهم العمل من اجل تأليف جبهة سلام وديمقراطية لانتخابات الكنيست التاسعة).

وكانت رائحة انتخابات جديدة للكنيست قد أخذت تنتشر في بداية عام ١٩٧٧، وقد تقرر فعلاً إجراؤها في أيار(مايو) من نفس العام. دعا الحزب في مؤتمره المذكور إلى إقامة جبهة سلام، بصرف النظر عن الانتماء السياسي والقومي، لمواجهة خطر الفاشية الجديدة. أمّا السلام فهو ضرورة أضحت ملحة على الساحة الفلسطينية والإسرائيلية معاً، بناءً على الفكر الذي وجه هذه الدعوة. وضعت "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" برنامجاً سياسياً، كما تفعل جميع الأحزاب السياسية في العالم، برز فيه كونها إطاراً يهودياً عربياً مؤلفاً من الجبهات المحلية ومن الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ومن أوساط وشخصيات يهودية وعربية، وافقت جميعها على برنامج الجبهة ونظامها الداخلي.

كان السلام الإسرائيلي- الفلسطيني والإسرائيلي- العربي من أول أهدافها، وقد طالبت الجبهة أن يكون هذا السلام قائماً على أساس احترام كل الشعوب والدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل والشعب العربي الفلسطيني، وذلك وفقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

بدأت الاتصالات بشكل مكثف مع الاتحادات الطلابية، الجامعية والثانوية، كما تم الاتصال مع "لجنة المبادرة الدرزية"، ثم بدأ الاتصال مع مجموعة يهودية من أصول شرقية، أحست أنها غير متساوية مع اليهود الغربيين، وقد سمت جسمها الذي أسسته "بتريم شحوريم/القهود السود"، وقد اتصلت اللجنة المبادرة ببقايا الشيوعيين اليهود الذين رفضوا الاستمرار في

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مجموعة "ميكونس"، والذين كونوا جسماً جديداً اسمه" اليسار الاشتراكي الإسرائيلي". وكان قد اتخذ من الحروف العبرية الأولى لهذا الجسم اسم له هو "سياسي/سمول سوتسيا لستي يسرائيلي". كما أن نجاح يوم الأرض، وزخم الوعي الوطني الذي واكب هذا اليوم، حفز المبادرين إلى طرح مشروعهم على الجماهير العربية واليهودية في البلاد. كما توجّه المبادرون إلى قادة العمال والمثقفين العرب واليهود للانضمام إلى الجبهة العربية واليهودية في البلاد.

دعا الحزب الشيوعي المبادر إلى اجتماع ضم كل الأجسام السابقة مضافاً إليها "لجنة الدفاع عن الأراضي" و"اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية"، بهدف دراسة إمكانية تشكيل قائمة مشتركة تشكل ائتلافاً جبهوياً يمثل الجماهير العربية واليهودية للمطالبة، بعد الوصول إلى الكنيست، بقضيتي السلام والمساواة. كان الهدف من هذا التجمع هو تجميع المتضررين من الوضع القائم والسعي إلى تنفيذ طموحات لمستقبل أفضل، فيه يسود السلام بين إسرائيل والفلسطينيين من جهة، وبين إسرائيل والعالم العربي من جهة أخرى. كما كانت هناك طموحات لمستقبل أفضل للعرب والشرقيين في الدولة تسوده المساواة الاجتماعية والسياسية.

انضم إلى الجبهة رؤساء مجالس محلية كانوا معدودين على الأحزاب الصهيونية، أو أنهم لم يشاركوا في النضالات الشعبية من قبل، وذلك لأن "الجبهة الديمقراطية" لم تفرض شروطاً أيديولوجية على المنتمين إليها، بل وضعت برنامجاً سياسياً سيأتي تفصيله لاحقاً.

ومن أهداف إقامة الجبهة:

١. الاستقلال السياسي لأعضائها بهدف تجميع أكبر عدد من الناس حول الحزب، وتحويله إلى قوة سياسية مؤثرة تناهض التطرف الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى تعيق تطور البناء القومي الديمقراطي الذي شق طريقه في حياة الجماهير العربية في إسرائيل على صعيد الأفكار والتنظيم.

٢. سعي الحزب الشيوعي إلى الاستمرار في قيادة الجماهير العربية ورسم سياستها ونضالها داخل دولة إسرائيل، خاصة بعد أن رأوا فروقاً في الأوضاع بين جهتي الخط الأخضر.

٣. إيقاف تطرف الجماهير العربية قومياً والجماهير اليهودية فاشياً.

خاض الجسم الجديد/ "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" انتخابات الكنيست بتركيبة شملت معظم القوى التي شكلت هذه الجبهة. وشملت القائمة، إضافة إلى مرشحي الحزب الشيوعي، مندوباً عن "لجنة رؤساء السلطات المحلية العرب"، مثلها المرحوم حنا مويس، رئيس مجلس محلي الرامة، الذي لم يكن منتمياً إلى حزب سياسي قبل ذلك، وشارلي بيطون ممثلا "للفهود السود" من اليهود الشرقيين. أما ترتيب المرشحين فكان كالتالي: مئير فلنر اليهودي وقد ترأس هذه القائمة، تلاه توفيق طوبي وإميل حبيبي، ثم حنا مويس وشارلي بيطون.

يذكر أن المرحوم توفيق زياد، رئيس بلدية الناصرة، كان مرشح الجبهة في الدورة الثانية بدلاً من المرحوم إميل حبيبي، وتجدر الإشارة إلى أن "الفهود السود" انسحبوا من الجبهة و لم يعد لهم فيها تمثيل. أمّا أن يكون يهودي رأساً للقائمة، فقد استمر ذلك حتى عام ٢٠٠١ حين أصبح المكان الثالث هو موقع اليهودي في قائمة الجبهة، وذلك اعتماداً على ديمقراطية الأكثرية فيها، إذ إن العرب أصبحوا الأكثرية في هذا الجسم، وشكلوا حوالي ٨٠٪ من أعضاء مجلس الجبهة. وفي انتخابات الكنيست لعام ٢٠٠٣ انضم الدكتور أحمد الطيبي عن القائمة التي أسسها باسم "الحركة العربية للتغيير"، والذي كان قد ائتلف مع الدكتور عزمي بشارة في انتخابات ٢٠٠١ في قائمة مشتركة اسمها " قائمة التجمع العربي الديمقراطي"، لكنهما انفصلا بعد فترة قصيرة من وصولهما إلى الكنيست، وعمل الطيبي على رأس قائمته مستقلا.

اشترطت "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" أن يكون هذا لسلام قائماً على الأسس التالية:

١. انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة منذ حرب حزيران ١٩٦٧، الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية وهضبة الجولان السورية وجنوب لبنان.

٢. الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية، وبضمنها القدس الشرقية، وقطاع غزة، إلى جانب دولة إسرائيل. وأن تكون حدود الرابع من حزيران حدود السلام المعترف بها والآمنة بين دولة إسرائيل والدول العربية، وبضمنها الدولة الفلسطينية، وتشمل اتفاقيات السلام ضمانات امن لجميع الدول في المنطقة وعدم الاعتراض على حدودها المعترف بها والمتفق عليها.

٣. حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق ومقررات الأمم المتحدة.

٤. الاعتراف بالقدس الغربية، في إطار التسوية السلمية، عاصمة لدولة إسرائيل، وبالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة. كما أن هناك مجالات لتسويات متفق عليها تضمن التعاون بين العاصمتين في الوصول بحريّة إلى الأماكن المقدسة، وحرية الحركة بين شطري المدينة وما شابه.

٥. التوصل إلى الحل السلمي، على الأسس المذكورة أعلاه، يجب ان يتم بمشاركة كل الأطراف المعنية وبضمنها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد والمعترف به للشعب العربي الفلسطيني، وذلك في إطار أي مفاوضات تؤدي إلى سلام شامل ودائم.

٦. اتفاقيات السلام تدمج في معاهدات. وبناءً على الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط ورواسب الحروب وعدم الثقة المتراكمة من سنين، فإن ضمانات دولية ناجعة ستساهم

مادة محمية بموجب حقوق النشر

كثيراً في تأمين استتباب الحل السلمي.

ومن أجل تقدم قضية السلام، تناضل الجبهة:

* من أجل وقف جميع أعمال الاضطهاد فوراً في المناطق المحتلة، والدوس على حقوق الإنسان والاعتقالات الإدارية، ومصادرة الأراضي، ومن أجل احترام الوثائق الدولية بالنسبة للمناطق المحتلة.
* من أجل تفكيك جميع المستوطنات في المناطق المحتلة.
* من أجل إلغاء "المعاهدة الاستراتيجية" بين إسرائيل والولايات المتحدة واتباع إسرائيل سياسة محايدة في سياستها الخارجية.

أما القضية الثانية التي وضعتها "الجبهة الديمقراطية" نصب عينيها، فهي قضية الدفاع عن قضايا وحقوق العاملين.

وفي قضية المساواة للجماهير العربية، وضعت "الجبهة الديمقراطية" المطالب التالية في سلم أفضليتها:

١. الاعتراف بالجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل أقلية قومية في كل المجالات: سياسياً واجتماعياً وثقافياً.
٢. إلغاء سياسة التمييز والقهر القومي في كل المجالات.
٣. المساواة الكاملة في الحقوق للمواطنين العرب، ووقف مصادرة الأراضي وهدم البيوت والاعتراف بكل التجمعات السكنية العربية القائمة، وإقامة سلطات محلية منتخبة فيها، وإعطاء الحقوق للاجئين في وطنهم، أبناء التجمعات السكنية المهدومة منذ قيام الدولة.
٤. احترام اللغة العربية لغة رسمية بشكل عملي إلى جانب اللغة العبرية.
٥. المساواة في الميزانيات للسلطات المحلية العربية، وفي ميزانيات التطوير والتعليم والصحة والزراعة والتصنيع والرياضة والسكن ومشاركة المواطنين العرب في مؤسسات الدولة.
٦. نضال مثابر ضد التجزئة الطائفية بين الجماهير العربية، وإلغاء التجنيد الإجباري المفروض على الشباب العرب الدروز.
٧. تحرير الأوقاف الإسلامية واحترام حق المواطنين المسلمين في إقامة أطرهم الدينية المنتخبة.
٨. المساواة الكاملة في "الهستدروت" (نقابات العمال) ومؤسساتها.
٩. الاعتراف بالهيئات التمثيلية للجماهير العربية في إسرائيل.
١٠. المساواة للمزارعين العرب.
١١. فتح أبواب الأجهزة الرسمية في الدولة لاستيعاب الأكاديميين العرب.
١٢. إلغاء التمييز الطائفي في جميع المجالات، والدفاع عن مصالح سكان أحياء الفقر وبلدات التطوير.
١٣. الدفاع عن الحريات الديمقراطية وتصفية العنصرية، والنضال ضد خطر الفاشية لإلغاء كل أشكال الإكراه الديني، وضمان حرية التعبير، وقد طالبت الجبهة بضمان المساواة لحقوق المرأة في كل المجالات واهتمت الجبهة الديمقراطية بقضايا البيئة.

كما رأت الجبهة أخطار أسلحة الدمار الشامل، فوضعت في برنامجها النقاط التالية في هذا الاتجاه:

١. العمل من أجل حظر انتشار وتطوير واستعمال أسلحة الدمار الشامل.
٢. المطالبة بانضمام حكومة إسرائيل إلى الميثاق الدولي لمنع انتشار وتطوير الأسلحة النووية، وإلغاء "الخيار الذري" الإسرائيلي.
٣. نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط.

أما بشأن مؤسسات الجبهة، فهي باختصار:

١. المؤتمر: وهو الهيئة العليا "للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة".
٢. مجلس الجبهة: ومن واجباته تنفيذ قرارات المؤتمر وتقرير نشاطات الجبهة بين مؤتمر وآخر.
٣. رئيس مجلس الجبهة ونائباه: من واجبات الرئيس تمثيل الجبهة في مختلف المحافل الرسمية والشعبية بالتنسيق مع السكرتارية، إضافة إلى دعوته لاجتماعات المجلس الدورية والطارئة.
٤. السكرتارية القطرية: وهي التي تنفذ قرارات المجلس والمؤتمر، وتدير أعمال الجبهة اليومية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية، والإعلامية والتنظيمية على المستوى القطري وما إلى ذلك.
٥. سكرتير الجبهة: وهو ممثلها في المحافل المختلفة المتصلة بعمل الجبهة، إلى جانب إدارته للجلسات ومتابعة تنفيذ قرارات السكرتارية بين اجتماع وآخر.
٦. الجبهات المحلية: نص النظام الداخلي على إمكانية انضمام كل جبهة أو تنظيم محلي إلى "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة".
٧. لجنة المراقبة: بحيث لا يتعدى عدد أعضائها التسعة.

تقييم الجماهير العربية للجبهة الديمقراطية في إسرائيل:

١. كانت واجهة للحزب الشيوعي الإسرائيلي، وما زالت كذلك إلى حد كبير، نفذت ما خطط له الحزب.
٢. استوعبت عناصر غير وطنية وغير محسوبة على التيارين الوطني والقومي في البلاد، ما أضعف الإيمان بصدق نواياها على المستوى البعيد، الأمر الذي أفرز قيادات وطنية وقومية مناهضة لخط الجبهة، طرحت نفسها بديلاً عنها في التمثيلين

مادة محمية بموجب حقوق النشر

البلدي المحلي والقطري على مستوى "الكنيست".

٣. استطاعت اجتذاب أوساط واسعة من الجماهير العربية التي كانت محسوبة على الأحزاب الصهيونية في العقدين الأولين بعد قيام إسرائيل.

٤. فشلت الجبهة في استمالة القطاعات اليهودية على المدى البعيد، ما جعل وجهها عربياً، وذلك أن القاعدة الواسعة لهذه الجبهة كانت مؤلفة من العرب. برز ذلك في الكم الضئيل من الأصوات اليهودية المؤيدة لها في انتخابات الكنيست. وبالتالي كان لذلك أثره في اتخاذ قرار ديمقراطي، رفضت فيه الأكثرية العربية أن يكون المرشح الأول للكنيست في الجبهة يهودياً.

٥. ومع ذلك قفزت الجبهة في تمثيلها العددي في انتخابات الكنيست كما هو مبين في اللائحة التالية:

انتخابات الكنيست	السنة	عدد الأعضاء
الثامنة	١٩٧٥	٤
التاسعة	١٩٧٧	٥
العاشرة	١٩٨١	٤
الحادية عشرة	١٩٨٤	٤
الخامسة عشرة	١٩٩٩	٤
السادسة عشرة	٢٠٠٣	٣

٦. لم تنجح الجبهة في إقناع الجماهير العربية بالتصويت بكثافة في انتخابات الكنيست التاسعة والعاشرة والحادية عشرة، إذ إن حركة "أبناء البلد" دعت إلى مقاطعة الانتخابات، كما أن الجماهير العربية فقدت ثقتها بجدوى وجود تمثيل عربي في االبرلمان الإسرائيلي. هناك من يرى أن "رابطة الأكاديميين العرب"، التي خرجت من جسم الجبهة عام ١٩٨١ وكونت نواة "الحركة التقدمية للسلام"، التي تمخضت وغيرها من القوى الوطنية عن تأسيس" القائمة التقدمية للسلام" والتي رئيسها المحامي محمد ميعاري بمشاركة مجموعة "البديل" برئاسة الجنرال احتياط ماتي بيلد واوري أفنيري، قد أضعفت الجبهة، خاصة وأن عداء قد نشأ بين القوتين: "الجبهة" من جهة "والقائمة التقدمية" من الجهة الأخرى على أساس التوجهات والطروحات السياسية لكل منهما. وبعد أن اختفت "القائمة التقدمية" عن الساحة السياسية برزت قوة أخرى لا تقل قوة عنها، هي "التجمع الديمقراطي العربي"، الذي يتزعمه الدكتور عزمي بشارة.

٧. يرى البعض أن حيادية منظمة التحرير الفلسطينية في قضية انتخابات الكنيست بعد عام ١٩٧٧ أثرت في هبوط نسبة المؤيدين للجبهة، ويرى آخرون أن المنظمة انحازت إلى العناصر القومية التي أخذت تنشط بين الجماهير العربية في إسرائيل، ولم تنحز بشكل واضح للجبهة الديمقراطية.

٨. وبالمقابل أحرزت الجبهة الديمقراطية نجاحاً واضحاً في انتخابات "الهستدروت"، إذ استطاعت المحافظة على نسبة تمثيلها هناك، بالاعتماد على العمال العرب، إذ إنها حصلت على ٢,٢١٪ من الأصوات "للهستدروت" عام ١٩٨٥ مقابل ٢,٢٥٪ من الأصوات عام ١٩٦٩. يعود ذلك لأنها اكتفت بقيادة الجماهير العربية الفلسطينية وطنياً، مع أنها تعتبر"طليعة الطبقة العاملة الإسرائيلية".

٩. وعلى الصعيد المحلي تراجعت الجبهة في السلطات المحلية بعد عام ١٩٧٨، والنقطتان التاليتان تبينان هذا التراجع:

أ- في عام ١٩٧٨- نجحت في إيصال ١٩ رئيسا في ٥٤ سلطة محلية عربية و١٣٧ مندوباً.

ب- في عام ١٩٨٣- أوصلت ٢٠ رئيساً و٨٨ مندوباً فقط لهذه السلطات.

نافست الجبهة في هذا المجال كل من: حركة "أبناء البلد" و"الحركة التقدمية للسلام"، إذ إنها لم تمثل إلا في مجلسين محليين في انتخابات ١٩٨٣ للبلديات.

١٠. هناك شبه بين هبوط تمثيلها في الكنيست وهبوط تمثيلها في السلطات المحلية في عام ١٩٨٣، إذ إن مجرد نقص عدد أعضائها في الجسمين يشير إلى نقص في التمثيل.

ش.ع

جبهة الرفض

(هي جبهة ضمت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، و"الجبهة الشعبية-القيادة العامة"، و"جبهة التحرير العربية" و"جبهة النضال الشعبي الفلسطيني"، تشكلت بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٥ ضد البرنامج السياسي المرحلي أو "برنامج النقاط العشر" الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة المنعقد ما بين ١-١٩٧٤/٦/٩.)

صدر القرار ٣٣٨ عن مجلس الأمن في أعقاب حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ التي كان لها أثر شديد على الساحة الفلسطينية، ودعا هذا القرار إلى الإسراع في الوصول إلى تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، وعلى أساس هذا القرار بدأت اتصالات دولية وعربية، توصلت إلى اتفاق مبدئي لعقد المؤتمر في جنيف، تحضره الدول العربية المشاركة في الحرب مع إسرائيل، وتحت راية الأمم المتحدة، على أن يترأس المؤتمر الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

بتأثير حرب اكتوبر، وما تلاها من أجواء تسوية، أخذت الساحة الفلسطينية، في الانقسام إلى موقفين سياسيين، أحدهما يدعو إلى دراسة وتفهم المتغيرات السياسية، ومحاولة الاستفادة منها فلسطينياً، عبر طرح برامج براغماتية، وآخر يدعو إلى رفض نهج "المرحلية" والبرامج المرنة، بدعوى أن موازين القوى لا

مادة محمية بموجب حقوق النشر

توقفت "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية"، دون أن تترك أثراً عميقاً داخل الساحة الفلسطينية، وسرعان ما عادت الأمور إلى مجاريها السابقة، بعد طي ملفات الاتهامات المتبادلة، والجنوح أحياناً تجاه التخوين، أو الغمز من قنوات الآخرين.

س.ش

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

(هي جبهة تأسست في ١٩٦٧/١٢/١١، وجاء تأسيسها كأحد التعبيرات المتعددة التي شكلت الرد الشعبي على هزيمة الانظمة الرسمية في حرب حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٧ حين جرى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضٍ عربية أخرى سورية، ومصرية ....).

أولاً ــ النشأة :

جاء تأسيس الجبهة كنتاج وامتداد لنشاط حركة القوميين العرب التي كانت بدورها قد تأسست عام ١٩٥٦ كرد على نكبة عام ١٩٤٨، حيث تأسست الحركة في بيروت من قبل مجموعة آمنت بأن تحرير فلسطين لا يتم إلا من خلال الوحدة العربية. وقد ضمت المجموعة التأسيسية في حينه كلا من : جورج حبش، هاني الهندي، أحمد الخطيب، صالح الشبل، حامد الجبوري وآخرين.

جاءت تسمية "الجبهة الشعبية" أساساً لأنها تشكلت تاريخياً بانضمام أربعة تشكيلات سياسية في إطار جبهوي واحد. هي:

١. فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية/شباب الثأر.
٢. فرع الحركة في الساحة الأردنية/أبطال العودة.
٣. جبهة التحرير الفلسطينية/تنظيم فلسطيني محلي.
٤. مجموعة من الضباط الناصريين والشخصيات المستقلة.

كما حمل التأسيس في حينه توصيف "جبهة " كتأكيد على خيار الجبهة الوطنية العريضة التي تضم كافة القوى المؤمنة بخيار تحرير فلسطين والنضال متعدد الاشكال من أجل تحقيق هذا الخيار.

لقد جاء تأسيس الجبهة في أجواء تأجج المشاعر الشعبية الفلسطينية بالشعارات القومية العربية، والتأكيد على الترابط الوثيق بين القضية الوطنية الفلسطينية (تحرير فلسطين) والوحدة العربية مترافقاً مع الشعور بالخذلان الناجم عن هزيمة الأنظمة الرسمية العربية في حرب حزيران عام ١٩٦٧.

ثانيا ــ البرنامـــج :

لدى تأسيسها طورت الجبهة الشعبية مجموعة من المواقف والشعارات التي جسدت من خلالها ما يمكن تسميته ببرنامج هذا التنظيم السياسي الناشئ.

وشكلت فكرة تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية (العلمانية) على كامل أراضي فلسطين الانتدابية ــ التاريخية محور برنامج هذا التنظيم.

وكانت الجبهة ترى في تحرير التراب الوطني الفلسطيني خطوة أساسية لقيام دولة دمقراطية علمانية لا تفريق فيها بين مواطنيها على أساس لون أو جنس أو دين.

ورأت الجبهة في الحركة الصهيونية حركة عنصرية رجعية هدفها تجنيد طاقات ابناء الديانة اليهودية لصالح برنامج الرأسمالية العالمية الهادفة إلى استمرار واحكام السيطرة الاقتصادية والسياسية على مقدرات الوطن العربي، من خلال جعل دولة إسرائيل قاعدة متقدمة جاهزة لتحقيق هذه الأهداف والإبقاء عليها متحققة .. لذا يميز برنامج الجبهة تماماً بين اليهودية كدين وبين الصهيونية كعقيدة.

ارتكز برنامج الجبهة الأساسي على الربط العميق بين النضال الوطني الفلسطيني من جهة والنضال على المستوى القومي من جهة أخرى، ونادت بالسيادة الفعلية والانعتاق والعدالة الاجتماعية. وقد عبر هذا الأمر عن نفسه حين أجاز النظام الداخلي للجبهة قبول المواطن العربي كعضو فاعل في صفوف الجبهة حاله حال أي إنسان فلسطيني .

يرى برنامج الجبهة أنه في الوقت الذي يعتبر فيه الشعب الفلسطيني هو المعني مباشرة بعملية التحرير إلا أن طبيعة الترابط بين مهام حركة التحرر الوطني والنضال من أجل قضايا الأمة العربية تجعل من مشاركة الجماهير العربية في النضال من أجل فلسطين ضرورية. ولأنها ترى في الحركة الصهيونية حركة غريبة عن المحيط العربي، وظيفتها تحقيق مصالح القوى الرأسمالية على حساب مصالح شعوب المنطقة، فإنها تقول إن هناك قضية مشتركة تستوجب نضالاً مشتركاً بين الشعب الفلسطيني وباقي الشعوب العربية.

ويتعمق برنامج الجبهة أكثر فأكثر في تأكيده على ضرورة تحقيق وحدة الأمة العربية كشرط لازم من أجل تطورها وتقدمها "وضرورة تجاوز القطرية والانعزال اللذين يعتبران أبرز إفرازات الاستعمار القديم الذي مارسته كل من بريطانيا وفرنسا بشكل خاص وباقي الدول الاستعمارية آنذاك بشكل عام".

تمثل العلاقة بالجماهير ركناً آخر من أركان برنامج الجبهة الشعبية، وتنبع أهمية هذا الأمر من خلال ردة الفعل على هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، التي اعتبرت عملية استبعاد الجماهير وإقصائها من قبل الأنظمة الرسمية من أهم أسباب الهزيمة التي لحقت بتلك الانظمة، حيث كانت توصف بأنها أنظمة غير شعبية.

من هنا جاء تركيز برنامج الجبهة على العلاقة الحميمة مع الجماهير حيث أكدت على أن "الجبهة الشعبية تحرص على أن تكون تنظيماً من أجل الجماهير، ينبثق منها، ويعيش بينها، ويقاتل من أجل قضاياها، ويستند ويحقق أهدافه من خلالها ومن أجل مصالحها ...".

وانطلاقاً من هذا الفهم رفعت الجبهة الشعبية شعار "الحقيقة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ألا يتم استبدال الاستراتيجي بالمرحلي. وبالتالي فالجبهة ترى في التمسك بحق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني الذين هجروا من بيوتهم وبلداتهم وأراضيهم جسراً يربط بين المرحلي والاستراتيجي. إذ إن تجسيد المشروع الصهيوني قد بدأ بتهجير قسري لأصحاب الأرض وإن عودة هؤلاء المهجرين تشكل بداية الانحسار للمشروع الصهيوني في فلسطين وفي عموم المنطقة العربية.

وتمشياً مع هذا الفهم فقد رأت الجبهة الشعبية في الانتفاضة المجيدة التي اندلعت في عام ١٩٨٧ محطة نقلت شعار الدولة المستقلة من حيز الإمكانية التاريخية إلى حيز الإمكانية الواقعية. ووضعت لهذا الأمر مجموعة من المتطلبات أهمها وأبرزها أن تصبح الانتفاضة محور عمل كافة القوى السياسية والمؤسسات الوطنية بهدف تجذيرها وإسنادها ــ وأن لا يتم استخدامها لتقديم تنازلات سياسية والدفع باتجاه الاستثمار السياسي السريع لها.

رابعاً ــ الجبهة ومنظمة التحرير الفلسطينية :

مثلت (م.ت.ف) برصيدها الشمولي منذ تأسيسها عام ١٩٦٤ الحاضنة السياسية لميلاد الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة للشعب الفلسطيني. ولم يكن قرار القمة العربية عام ١٩٧٤ باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً لكل شعب فلسطين في الوطن والشتات إلا مصادقة على ما هو قائم عملياً على أرض الواقع. وقد فهمت الجبهة الشعبية الأمر على هذا النحو أيضاً، فـ (م.ت.ف) بالنسبة للجبهة تمثل الكيان الوطني السياسي والمعنوي للشعب الفلسطيني، وبالتالي فهي تتمايز عن الجبهات العريضة أو الائتلافات التي تظهر وتنتهي في حين يستمر كيانها المجتمعي داخل المجتمعات. إن (م.ت.ف) تمثل الكيان المعنوي والسياسي للشعب الفلسطيني وهي أهم منجز تحقق خلال الثورة الفلسطينية المعاصرة؛ وهي أيضاً جاءت كرد على محاولات طمس وتبديد هوية ووحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

لقد ميزت الجبهة الشعبية في التعامل مع موضوعه (م.ت.ف)، أربع زوايا تشكل مجتمعة النظرة الكلية إلى المنظمة وهذه الزوايا هي:

أ. الرأس القيادي القائم على رأس المنظمة على مدار المرحلة.

ب. مؤسسات المنظمة (المجلس الوطني/ المجلس المركزي/ اللجنة التنفيذية/ الدوائر...).

ج. المنظمة كميثاق وبرنامج تحرري وكجبهة وطنية عريضة.

د. المنظمة ككيان وهوية وممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

وبتحديدها لهذه الزوايا الأربع صاغت الجبهة موقفها الناظم إزاء الكيفية التي يجري التعاطي من خلالها مع المنظمة، وجوهره يقوم على اعتبار المنظمة أحد عناوين الصراع الداخلي متعدد الأوجه وضرورة تحشيد القوى حول مهمة التمسك بـ (م.ت.ف) لما تمثله من ميثاق وطني، وبرنامج تحرري، وكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

الجبهة والإسلام السياسي:

خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، أصبح ما يوصف اليوم "بالإسلام السياسي" جزءاً من مكونات الحياة السياسية والاجتماعية الفسطينية، وعلى نحو غير مسبوق. وإزاء هذا الجديد في الواقع كان لا بد من بلورة موقف نظري وسياسي وعملي نحوه.

في عام ١٩٩٤ عقدت الجبهة اجتماعاً تنظيمياً موسعاً يعرف باسم "الكونفرنس الحزبي" ــ وهو صيغة تنظيمية أقل من المؤتمر الوطني وأوسع من اجتماع اللجنة المركزية العامة، حيث حددت فيه موقفها من ظاهرة "الإسلام السياسي"، وهو ما لم يكن وارداً في أي وثائق سابقة لدى الجبهة.

وقد تحدد موقف الجبهة من هذه الظاهرة بالمحددات التالية:

أولاً: ترى الجبهة أن هناك ضرورة للفصل بين الدين كعقيدة إيمانية يحملها المتدينون بعفوية من ناحية، وبين الاتجاهات المنظمة التي يتشكل منها "الإسلام السياسي" من ناحية أخرى.

ثانياً: اعتبرت الجبهة أن الموقف من "الديمقراطية كمنظومة تنظم الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمعات والأفراد يشكل حجر الأساس في الكيفية التي يتم التعاطي من خلالها مع "الإسلام السياسي". ورأت الجبهة أن على الإسلام السياسي أن يعطي موقفاً من:

١. كيف يُفهم أن الأمة هي مصدر السلطات.

٢. كيف تُفهم التعددية السياسية والفكرية.

٣. ما هو الموقف من الحرية الفردية وحرية الاعتقاد والتعبير عن المعتقد.

ثالثاً: اعتبرت الجبهة أن هناك ضرورة لقيام حوار جاد بين فصائل وقوى العمل الوطني والإسلامي بهدف التوصل إلى فهم مشترك حول هذه الموضوعات المفصلية والحساسة.

رابعاً: اعتبرت الجبهة أن هناك نقاطاً برنامجية مشتركة يمكن أن يقوم على أساسها عمل مشترك بين فصائل العمل الوطني العلماني، وفصائل "الإسلام السياسي" كنتاج لأي عملية حوارية تنشأ بين الطرفين، ومن بين هذه النقاط:

١) استمرار النضال من أجل الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الوطنية المستقلة بعاصمتها القدس على أي أجزاء يتم تخليصها من الاحتلال.

٢) التعايش الأهلي الداخلي والتمسك بالمصالح العليا للشعب.

٣) النضال المشترك من أجل تكريس الديمقراطية كنهج ونظام سياسي واجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، لما ينطوي عليه ذلك من مصلحة لجميع فئات وقطاعات الشعب الفلسطيني.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقد انتخب كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وزعيم الحركة الوطنية اللبنانية أميناً عاماً للجبهة التي كانت تؤمن بوحدة المصير والكفاح وتنطلق من فكرة أن "الثورة الفلسطينية ليست ولا يمكن أن تكون قضية الشعب الفلسطيني وحده". وهذا ما أكد عليه السيد كمال جنبلاط في افتتاح المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية في ١٩٧٢/١١/٢٧، الذي حضره ممثلو الاتحاد الاشتراكي العربي من مصر، وحزب جبهة التحرير من الجزائر، والعمل الاشتراكي العربي، ومنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى ممثلين عن بعض القوى الوطنية التقدمية اللبنانية. وعلى الرغم من الصفة التمثيلية الواسعة للمؤتمر فقد غابت عنه بعض القوى الوطنية والتقدمية، إلا أن هذا لم يكن يعني أن الجبهة اقتصرت على القوى المذكورة آنفاً ولكن، وكما تحدث كمال جنبلاط في هذا الصدد فإن "أبواب الجبهة والمؤتمر ستبقى مفتوحة لكل طرف وطني وتقدمي عربي راغب في العمل المشترك، وفي الإسهام في واجب دعم الثورة الفلسطينية والمشاركة في نضالها".

وتنطلق الجبهة من مجموعة من أهداف حددها البرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقره المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية والذي سبقت الإشارة إلى عقده في بيروت ١٩٧٢/١١/٢٩ وحدد البرنامج السياسي مجموعة من الأهداف هي :

١. مقاومة كل المشروعات التصفوية التي تقوم على تكريس الكيان الصهيوني والاعتراف بدولة إسرائيل، ضمن ما تسمى الحدود الآمنة، وتحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية إلى قضية لاجئين، وتجعل من تجريد الشعب الفلسطيني من السلاح وتصفية حركته الوطنية ثمناً لمختلف التسويات والحلول الكلية والجزئية المطروحة لقضية الأراضي العربية المحتلة خلال عدوان حزيران ١٩٦٧. وتؤكد القوى الوطنية والتقدمية العربية تأييدها ومشاركتها للمقاومة الفلسطينية في تنفيذ استراتيجيتها في هذا المجال.

٢. المشاركة المباشرة في كفاح الشعب الفلسطيني بمختلف أشكاله.

٣. ضمان حرية المقاومة والوجود العسكري والسياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية في جميع الأقطار العربية، ولا سيما في أقطار المواجهة.

٤. مقاومة وفضح كل المحاولات الرامية إلى عزل المقاومة عن الحركة الشعبية وتمتين التلاحم بينها وبين حركة التحرر العربي.

٥. دعم الجهود الرامية إلى بناء الجبهة الوطنية الأردنية-الفلسطينية ونضالها الوطني الديمقراطي في سبيل تأمين الدعم المادي للجبهة الوطنية الأردنية — الفلسطينية، واعتبار الساحة الأردنية قاعدة الانطلاق الطبيعية والأساسية للثورة الفلسطينية بحكم وحدة الشعبين الفلسطيني والأردني ووحدة الأرض الفلسطينية-الأردنية، ووحدة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٦. تأمين الدعم المادي للثورة الفلسطينية.

٧. تأمين الدعم السياسي والإعلامي على الصعيدين القطري والقومي.

٨. تعزيز التعاون ووحدة العمل بين منظمات المقاومة الفلسطينية وصولا إلى إقامة جبهة تحرير وطنية متحدة على أسس سياسية وفكرية ونضالية وتنظيمية ديمقراطية وطيدة.

٩. دعم قضية الثورة الفلسطينية لدى الأوساط التقدمية العالمية المعادية للإمبريالية والصهيونية وضمان المزيد من التضامن معها على الصعيد العالمي.

١٠. تعزيز التعاون ووحدة العمل بين فصائل حركة التحرر العربي وصولاً إلى إقامة جبهة موحدة لكفاح القوى الوطنية والتقدمية العربية على أسس ديمقراطية.

١١. تصفية الوجود الإمبريالي والمصالح الإمبريالية الإستراتيجية والاقتصادية، ولا سيما النفطية، في الوطن العربي، وتعزيز النهج المعادي للإمبريالية في السياسة الخارجية للأقطار العربية.

١٢. التصدي بحزم للقوى الإمبريالية والرجعية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي التي تشكل كتلة أخرى معادية للثورة العربية، على طريق بناء القواعد العسكرية الأجنبية، ونهب الثروة النفطية وفتح الباب واسعاً أمام التسلل الصهيوني المباشر وغير المباشر، والتفريط بالسيادة العربية على جزر وأراضي المنطقة، ومحاصرة حركة الجماهير الوطنية والديمقراطية والأنظمة التقدمية بقوة السلاح. يطالب المؤتمر بدعم وتأييد الحركة الوطنية التقدمية في تلك المنطقة ونضالاتها الجماهيرية والديمقراطية المسلحة. والتصدي بحزم لسياسة القوى الصهيونية والرجعية في منطقة البحر الأحمر، هذه السياسة التي فتحت الطريق للقواعد والنفوذ الصهيوني من أجل السيطرة على مداخل هذا البحر ضماناً لمصالح العدو الصهيوني وللمصالح الإمبريالية البترولية.

١٣. مقاومة كل أشكال القمع الموجهة إلى الحركة الشعبية في الوطن العربي، والتأكيد على الحريات الديمقراطية للجماهير العربية في التعبير عن إرادتها الوطنية المستقلة في التحرير الشامل والتأكيد أيضاً على الحقوق الديمقراطية للتنظيمات السياسية والنقابية الشعبية.

كما حددت اللائحة الداخلية الأسس التنظيمية للجبهة، إذ نصّت المادة الأولى على أن الجبهة: "تتكون من الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي إضافة للمقاومة الفلسطينية، وإلى جانب الاتحادات والنقابات العمالية والفلاحية والمنظمات الطلابية والنسائية والمهنية وسائر الهيئات الجماهيرية والتقدمية العربية المؤيدة للثورة الفلسطينية".

تتألف الجبهة من أربع هيئات رئيسية هي: (المؤتمر) وهو الهيئة العليا للجبهة، وينعقد المؤتمر مرة كل سنتين لمناقشة مهمات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المسلحة وجمع المعلومات عن العدو، وتخطط لضربه، وتعمل على توفير السلاح استعدادا لبدء الكفاح المسلح.

بدأت الجبهة عملياتها ضد الاحتلال بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٤، في بداية عام ١٩٦٨ بدأت بتشكيل خلايا ومراكز تدريب في الأردن، وأصبح لها قواعد عسكرية ومراكز للتدريب وميليشيات شعبية في مخيمات اللاجئين والمدن الأردنية وعدد من الأقطار العربية. تنتشر منظمات الجبهة بين تجمعات الشعب الفلسطيني في فلسطين وفي الشتات، وفي العديد من الأقطار العربية وفي عدد من دول العالم.

طورت الجبهة قدراتها العسكرية، وساهمت في تعزيز عملها العسكري داخل الوطن المحتل وفي التصدي لمحاولات الهيمنة على القرار الوطني المستقل، وإجهاض الثورة، سواء تلك التي حصلت في لبنان على يد القوى اليمينية الانعزالية التي قادها حزب الكتائب اللبناني وحلفاؤه، أو في التصدي للهجمات الإسرائيلية على مواقع الثورة في لبنان، وكان لها دور متميز في القتال ضد اجتياح ١٩٧٨ واجتياح ١٩٨٢.

كما ساهمت بشكل فاعل في العمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد خروج قوات الثورة من بيروت جنبا إلى جنب مع المقاومة الوطنية اللبنانية. وكذلك، في معارك تحرير جبل لبنان والدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث قدمت في هذه المعارك العديد من الشهداء والجرحى.

ترى الجبهة استنادا إلى الخبرات، وإدراكا منها لطبيعة موازين القوى الإقليمية والدولية التي شهدت تحولات جذرية في السنوات القليلة الماضية أن الأهداف التي تصدت الحركة الوطنية الفلسطينية لإنجازها منذ وعد بلفور والمتمثلة في تحقيق الكيانية الفلسطينية وتحرير فلسطين من الغزوة الصهيونية الاستيطانية وإقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني ستبقى، في الوقت الحاضر والمستقبل، كما كانت في الماضي، النبراس الهادي للوطنيين الفلسطينيين في كفاحهم، والبوصلة التي ترشد خطاهم في المنعطفات الاضطرارية، لتمكينهم من عدم الخلط بين الأهداف المرحلية المشروعة والأهداف التاريخية الشرعية، أو وضع إحداها في حالة صراع وتناقض مع الأخرى.

وإدراكا من جبهة النضال الشعبي الفلسطيني لطبيعة المرحلة النضالية التي تمر بها باعتبارها مرحلة التحرر الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة انطلاقا من إيمان الجبهة بأن الوحدة الوطنية الفلسطينية شرط أساسي من شروط استمرار الثورة وإنجاز التحرر والانتصار؛ فقد شاركت الجبهة في المؤسسات الوحدوية الفلسطينية، حيث شاركت في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة المنعقدة في القاهرة بين ١-٩/٦/ ١٩٦٩ وكان عضو المجلس الوطني الأستاذ بهجت أبو غربية ممثلا لها وعضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما شاركت في قيادة الكفاح المسلح، والقيادة الموحدة، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وجمدت الجبهة عضويتها في مؤسسات (م.ت.ف) في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤-١٩٧٩ بسبب الخلافات التي برزت في الساحة الفلسطينية حول البرنامج المرحلي والمعروف ببرنامج النقاط العشر، حيث شكلت مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية القيادة — العامة "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية"، والتي عرفت "بجبهة الرفض"، واستأنفت الجبهة مشاركتها في أطر ومؤسسات (م.ت.ف) بعد مشاركتها في أعمال دورة المجلس الوطني التي انعقدت في دمشق في ١٩٧٩/١٢/٢٣، بعد الاتفاق على برنامج سياسي جديد يخدم أهداف المرحلة.

تناضل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني من أجل تعميق شكل ومضمون الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس جبهوية ديمقراطية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كذلك ترى الجبهة أن القوى الديمقراطية الفلسطينية مدعوة لبذل جهودها وفتح باب الحوار لتتمكن من إرساء دعائم وحدة حقيقية وفاعلة، في إطار حزب لليسار الديمقراطي الفلسطيني، على أرضية الانفتاح والتعددية الفكرية والتجديد الديمقراطي والمراجعة النقدية الشاملة في سبيل إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وصيانة وتعميق وحدته الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والدفاع عن مكتسباته في دولة فلسطين والشتات.

وفيما يتعلق بالدولة الفلسطينية المستقلة، فإن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ترى أن الصيغة السياسية المنسجمة مع التجربة الكفاحية للحركة الوطنية الفلسطينية، هي قيام نظام برلماني حر يقوم على التعددية السياسية والحزبية وانتقال السلطة، والتداول عليها بشكل سلمي وديمقراطي، ومع مبدأ الفصل ما بين السلطات الثلاث: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، وضمان حقوق جميع المواطنين التي يكفلها الدستور.

وانطلاقا من حقيقة العلاقة الجدلية بين البعدين الوطني والقومي للقضية الفلسطينية، فإن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني تؤمن بضرورة إعادة النظر في العلاقة بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية لاستخلاص الدروس الكفاحية، وتفادي أخطاء الماضي، وتعميق العلاقة المصيرية معها من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وبناء المجتمع العربي الموحد. وفي هذا السياق، فإن هناك خصوصية تاريخية تميز العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، ما يتطلب الحرص على الروابط الخاصة بين الشعبين، على أساس وحدة الهدف وبما يحقق طموحات وآمال الشعبين في الوحدة وفق الاختيار الطوعي والحر لكل منهما. كما تؤكد الجبهة على أهمية تعزيز التضامن العربي.

تحرص الجبهة على تعزيز أواصر التضامن الكفاحي بين الشعب الفلسطيني وكافة الشعوب والقوى والدول المحبة للسلم والتحرر والديمقراطية في العالم، على قاعدة تعزيز وتعميق أشكال التضامن الدولي مع النضال العادل للشعب الفلسطيني، والتضامن مع الاتجاهات والمواقف المعادية للعنصرية والفاشية الجديدة والأطماع التوسعية العدوانية.

تسترشد الجبهة في تحليلها للواقع الملموس بالمنهج الجدلي الذي يستمد مقوماته من الفكر الاشتراكي العلمي، ومن الاتجاهات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفكرية العقلانية في الحضارة العربية الإسلامية، والفكر الإنساني، مع التأكيد على أن الموروث الثقافي العربي الإسلامي يشكل إطارا مرجعيا للهوية الثقافية للشعب الفلسطيني.

تقيم الجبهة تنظيمها وبناءها الداخلي على أسس الديمقراطية التي تحكم وتنظم علاقاتها الداخلية، ما يتيح المجال للمبادرة والإبداع ولتعددية الآراء وحرية النقاش والتعبير عن الرأي والانتقاد في حدود الأطر التنظيمية، وذلك ضمانة لعدم إصابة التنظيم بالجمود الفكري والعقائدي، والابتعاد عن نبض الشارع والناس وتفادي كافة أشكال التكلس والتسلط البيروقراطي. كما ترى أن احتكام الأغلبية والأقلية إلى البرنامج السياسي والنظام الداخلي وقرارات المؤتمر العام والهيئات المركزية يشكل الضمان لتحقيق الحيوية التنظيمية، وتفادي الخلل في علاقاتها الداخلية ومع الجماهير. وفي إطار تعزيز وترسيخ ممارستها للديمقراطية الذاتية عقدت الجبهة، منذ انطلاقتها، تسعة مؤتمرات عامة. وفي الميدان الإعلامي، أصدرت الجبهة عددا من المجلات الفكرية المركزية والفرعية منها: "نضال الشعب" المجلة المركزية للجبهة، و"المناضل الثوري" بالعربية، والألمانية، و"الانطلاقة" بالعربية والفرنسية، و"القواعد الثورية نضال الطلبة"، و"صوت النضال". وما زالت مجلتها المركزية "نضال الشعب" تصدر حتى الآن بشكل دوري منتظم (مؤقتا بشكل شهري) وتنشر الجبهة العديد من الكراسات الفكرية والسياسية إضافة إلى النشرات والبيانات والملصقات والتعاميم السياسية والفكرية في المناسبات السياسية والنضالية.

وتهتم دائرة إعلامها الجماهيري بمجالات الثقافة المختلفة، كما تهتم الجبهة بشكل فاعل بالنشاطات النقابية والجماهيرية، وتشارك في الاتحادات الشعبية الفلسطينية من عمال وطلاب ومرأة والنقابات الأخرى، وتهتم بموضوع مكافحة الأمية والنوادي الرياضية والمشاغل النسوية وفرق الكشافة والأشبال والزهرات والمستوصفات الطبية.

العملية السياسية: لقد أحدث الإخلال في ميزان القوى على الصعيد الدولي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وانهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يمثل الحليف الأكبر للحركة الوطنية الفلسطينية، مستجدات سياسية على الصعيد العالمي، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

وأمام هذه المستجدة العاصفة، قامت الجبهة بإعادة قراءة الخريطة السياسية مستخلصة الدروس والعبر منها. فقد اعتبرت المشاركة في العملية السياسية تثبيتا لحضور شعبنا في قلب النظام الدولي الجديد، وحتى لا يكون هذا النظام على حساب شعبنا. وبالرغم من الصيغة المجحفة للمشاركة الفلسطينية في عملية السلام التي انطلقت من مدريد، فإنها أحبطت محاولات التغيب والتهميش لقضية شعبنا.

لقد قيمت الجبهة العملية السياسية باعتبارها ساحة نضال سياسي تتكامل مع أشكال النضال الأخرى، وانطلاقاً من هذه الرؤية، وبناء على قرارات الكونفرنس الاستثنائي الذي انعقد في تونس في الفترة الواقعة بين ١٥-١٩٩٣/٥/٢٠ صاغت موقفها تجاه العملية السياسية برمتها.

وبعد التوقيع على اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، سجلت الجبهة العديد من التحفظات على الاتفاقية، باعتبارها مجحفة فرضها علينا الاختلال في موازين القوى. ومع ذلك اعتبرت الجبهة ان الاتفاق مهد الطريق لتجسيد الكيانية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية من خلال قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

وانطلاقا من هذا المفهوم، شاركت الجبهة في كافة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وشاركت بفاعلية في انتخابات المجلس التشريعي، كما تسلم د. سمير غوشة الأمين العام للجبهة وزارة العمل لغاية ١٩٩٨ حيث قدم استقالته، واستأنفت الجبهة مشاركتها في الوزارة الرابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، انطلاقا من الظروف المستجدة بعد اجتياح الأراضي الفلسطينية واحتلالها، ومحاولة تقويض السلطة الوطنية، وعلى أساس برنامج إصلاحي يمهد للانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية التالية.

وبعد عودة قيادة الجبهة إلى أرض الوطن، قامت بمجموعة من الإجراءات التنظيمية الداخلية أدت إلى تطور عمل الجبهة على الصعد السياسية والتنظيمية والنقابية والإعلامية، حيث أوجدت مراكز في محافظات الوطن في الضفة وغزة، وأسست كتلا نقابية للطلاب والعمال والمرأة والشبيبة والنقابات الأخرى إضافة إلى إسهاماتها السياسية والإعلامية، حيث تعتبر مجلتها "نضال الشعب" إحدى الدوريات الفصائلية/ القليلة المنتظمة في داخل الوطن.

كما تلعب الجبهة دورا رياديا في توحيد الصف الوطني الفلسطيني لمواجهة التحديات القائمة والاستحقاقات المقبلة، ولتعزيز وحدة ودور القوى والفصائل الفلسطينية في إطار (م.ت.ف) الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني وقائدة نضاله، إضافة إلى الجهود الحوارية المتواصلة الهادفة إلى بلورة تجمع ديمقراطي فلسطيني تقدمي، تضم في صفوفها إلى جانب القوى والأحزاب ممثلي فئات اجتماعية، ومنظمات جماهيرية ونقابية وشخصيات ديمقراطية مستقلة.

أ.م

الجدار الفاصل

(هو جدار إسمنتي عازل يبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار تقوم إسرائيل ببنائه، ويعتبر من الناحية المادية منظومة من الوسائل والتجهيزات الهادفة إلى أداء وظيفة مزدوجة: منع عمليات التسلل والإنذار بحصولها. وهو يتكون من سياج إلكتروني يحذر من كل محاولة لاجتيازه. من شرق الجدار وبجواره يتم شق "طريق خدمة"، وإلى جانبه سياج وبعده "قناة أو وسيلة أخرى ترمي إلى منع اقتحام السياج بمركبة". وغرب الجدار يخطط لإقامة ثلاثة طرق: "طريق لتقصي الأثر، يرمي إلى الكشف عن آثار من اجتاز الجدار، وطريق دوريات وطريق مركبات مجنزرة". وقرب

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الطريق الأخير سيقام سياج آخر).

يبلغ متوسط اتساع هذه المنظومة (٦٠) متراً، ولكن بسبب الضرورات الطوبوغرافية، فإنه "في حالات معينة يصل اتساع العائق حتى (١٠٠) متر. خاصة المقاطع التي يتطابق فيها مسار الجدار مع الخط الأخضر، وكذا في عدة مناطق أخرى، سيقام شرقه عائق إضافي يسمى "عائق عمق". والعنصر الأساسي في عائق العمق هو قناة عميقة يحاذيها سياج. وفي أماكن مختلفة سينخرط العائق الأساسي مع سور ضد النار أو حائط مانع آخر. ومن المخطط أن تقام عدة بوابات على طول الجدار لغرض عبور الأشخاص والبضائع.

مراحل بنائه:

تتضمن عملية بناء الجدار الفاصل أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: تتضمن بناء جدار يمتد من قرية "سالم" قرب جنين حتى مستوطنة "الكنا"، إضافة إلى مقطعين آخرين في مسار "غلاف القدس". وقد أطلق على المرحلة الأولى من مشروع جدار الفصل الذي صودق عليه في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، في عهد حكومة شارون الأولى، اسم "طريق آخر (أ)"، وقد تم إنجاز العمل في هذه المرحلة بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣١، ويبلغ طول الجدار في هذه المرحلة نحو ١٢٨كم هو طول الجدار بين "سالم" و"الكنا"، إضافة إلى ٢٢,٥كم في غلاف القدس، أي ما يقارب ١٥١كم. وتجدر الإشارة إلى أن طول الجدار في المرحلة " أ " قد ازداد من نحو ١١٦ كم عند مصادقة الحكومة عليه، إلى نحو ١٥٠كم وذلك لاعتبارات مختلفة.

المرحلة الثانية من مشروع الجدار، "طريق آخر ب"، صادقت عليها الحكومة في كانون الثاني(يناير) ٢٠٠٣، و تتضمن بناء جدار الفصل في مسار يغلف مستوطنات "جلبوع"، بين "سالم" و"تياسير".

وفضلاً عن ذلك فهناك تخطيط لمرحلتين أخريين: "طريق آخر ج"، من "الكنا" إلى معسكر "عوفر" بطول نحو ٢١٠ كم، و"طريق آخر د" من جنوب القدس حتى "عراد" بطول نحو ١٢٠ كم. ولا زالت هاتان المرحلتان في طور التخطيط الأولي، و لم يتحدد جدول زمني لتنفيذهما. وإذا ما اكتملت في نهاية الأمر المراحل الأربع في مشروع "طريق آخر"، فسيكون طول عائق خط التماس الكامل نحو ٦٠٠ كيلومتر – ضعف مسار الخط الأخضر تقريبا. مع الإشارة إلى إمكانية تعديل طول الجدار، على غرار ما حصل في المرحلة الأولى، وذلك بسبب الضرورات السكانية والاعتبارات الأمنية والسياسية وحتى العقائدية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يوجد تضارب في المعلومات التي أوردتها وسائل الإعلام الإسرائيلية حول الطول الحقيقي للجدار، حيث تراوحت الأرقام المتداولة والمتعلقة بطول الجدار بين ٦٠٠ و١٠٠٠ كم.

ويعد هذا الجدار الأطول الذي تبنيه إسرائيل لحماية نفسها. ولغرض المقارنة ؛ فإن طول جدار الحدود اللبنانية هو نحو ٧٠ كيلو متراً، وطول الجدار حول قطاع غزة نحو ٦٠ كم. وبحسب تقدير قسم التقليات والتكنولوجيا في الجيش الإسرائيلي، المسؤول عن البناء، ستبلغ كلفة المشروع نحو ٦,٥ مليار شيقل ؛ وحسب المدير العام لوزارة الدفاع فإن كلفة كل كيلومتر من الجدار ستبلغ عملياً نحو ١٠ ملايين شيقل.

وفي الواقع، فإن إقامة هذا الجدار بالضفة الغربية تختلف رغم كل الادعاءات الإسرائيلية عن السياج الذي يحيط بقطاع غزة، ولا وجه للمقارنة بين السياج بغزة والجدار بالضفة، نظراً للطبيعة والآثار المترتبة على كل منهما، وإن الحقائق التالية تفند هذه الادعاءات الإسرائيلية:

أولاً- إن السياج حول قطاع غزة، المكون من سياج أمني مكهرب ومراقب الكترونياً، يتطابق مع خط الهدنة الذي كان قائماً في الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ مع بعض التعديلات على حساب الأراضي الفلسطينية، لذلك لم يترك هذا السياج مناطق عازلة فاصلة بينه وبين خط الهدنة.

ثانياً- إن هذا السياج أقامته إسرائيل في السنوات الأولى لاحتلالها قطاع غزة، ولم يكن له تأثير كبير على السكان، خصوصاً في ممارستهم لنشاطاتهم الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أن المنافذ البرية بين القطاع وإسرائيل ومصر كانت مفتوحة دائماً أمام المواطنين قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨، ولهذا يمكن أن يكون السياج المحيط بقطاع غزة نموذجاً للحدود بين دولتين ذواتي سيادة إذا تم الاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أما الجدار الفاصل الذي تشرع إسرائيل في إقامته في الضفة الغربية، فهو صورة حقيقية لنموذج الاستيلاء على الأراضي من جهة، والتمييز العنصري من جهة أخرى.

فهذا الجدار يتكون من سلسلة من الحواجز المكونة من الخنادق والقنوات العميقة والجدران الاسمنتية المرتفعة والأسلاك الشائكة المكهربة وأجهزة المراقبة الإلكترونية، بالإضافة إلى منطقة عازلة تفصل بين هذه الحواجز وخط الهدنة السابق الذكر، وسيلتهم مساحة ١٣٢٨ كيلومتراً مربعاً، أي بنسبة ٢٣,٤٪ من جملة مساحة الضفة الغربية، وستشمل هذه المساحة المنطقة العازلة، وغلاف القدس الذي تصل مساحته إلى ١٧٠ كيلومتراً مربعاً، كما تضم هذه المساحة عشرات القرى والبلدات الفلسطينية في منطقة غلاف القدس.

كما أن إقامة هذا الجدار بالقرب من الحدود الغربية للضفة الغربية مقدمة لإقامة جدار آخر في الشرق ليضم منطقة الغور التي تشكل مساحة ١٢٣٧ كيلومتراً مربعاً، أي بنسبة ٢١,٩٪ من مساحة الضفة الغربية. هذا يعني أن إسرائيل تخطط لضم ٤٥,٣٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية.

الآثار المترتبة على بناء الجدار:

كان هناك إجماع دولي على أن الجدار لا يترتب عنه إلا آثار سلبية، حتى إنه أصبح مدار جدل واسع على الساحة الإسرائيلية نفسها، كما سنرى لاحقاً. وإضافة لما لهذا الجدار المادي من آثار سياسية بالنسبة للفلسطينيين، إلا أن الضرر الأكبر برز في الآثار المادية المادوالاقتصادية، ففي تقرير صادر عن الإدارة العامة للتربة والري في وزارة الزراعة الفلسطينية، تم ابراز

مادة محمية بموجب حقوق النشر

انتهاكات قوات الاحتلال الناجمة عن الجدار الفاصل، إضافة إلى شرح مواصفاته الفنية، وآثاره على المياه والتربة والقطاع الزراعي بشكل عام.

وأظهر التقرير أرقاماً وإحصاءات مذهلة تتحدث عن الخسائر الناجمة عن هذا المخطط الخطير، حيث تبين أن إنتاج الزيتون سينخفض بسبب تقطيع آلاف الأشجار المثمرة والمعمرة بمعدل ٢٢٠٠طن من الزيت في الأعوام اللاحقة، إضافة إلى انخفاض إنتاج ثمار الفواكه بمعدل ٥٠ طناً، والخضراوات بمعدل ١٠٠ ألف طن سنوياً. كما ستفقد حوالي ١٠ آلاف رأس من الماشية مناطق رعيها، إضافة إلى تدمير المئات من البيوت البلاستيكية ومزارع الطيور وحظائر الحيوانات، ما سيؤدي إلى أضرار بالغة وتراكمية بالاقتصاد الفلسطيني.

وأشار التقرير إلى أن نسبة الأراضي المروية تعادل ٥٪ من مساحة الضفة الغربية، ولكن مساهمة هذه النسبة المتواضعة في الإنتاج الزراعي للضفة تساوي ٥٢٪، في وقت تعتبر مناطق شمال الضفة من أهم المناطق المروية والحيوية، التي أقيم الجدار الفاصل العنصري على أراضيها، ما جعل قلقيلية وحدها تخسر ٨٦٠٠ دونم بنسبة ٧٢٪ من أراضيها المروية، وكذلك سبع آبار للري الزراعي. وستؤدي إقامة الجدار الفاصل إلى مصادرة ١٢٪ من أراضي الضفة، وعند الانتهاء من هذا الجدار، سيصل العدد الكلي للمستوطنين إلى ٣٤٣ ألف مستوطن. وصادر هذا المخطط ٣٠ بئر مياه، فقط في محافظتي قلقيلية وطولكرم، بطاقة تصريفية عالية، ما سيفقد الفلسطينيين ١٨٪ من حصتهم في هذا الحوض. وقال التقرير إن الجدار ضم أراضي ٢٥ قرية فلسطينية بعد تدمير اقتصادها بالكامل وفصلها عن بعضها. وبين أن المرحلة الثانية من المخطط ستعزل القدس عن الضفة الغربية، إضافة إلى عزل ٢٠٠ ألف فلسطيني داخل "الخط الأخضر".

وفي دراسة أعدها البنك الدولي، جاءت التقديرات مشابهة لتقديرات أخرى، حيث قدّرت أن الجدار الفاصل يمكن أن يبتلع ١٢٪ من أراضي الضفة الغربية. وحسب الدراسة، فإن المرحلة الأولى من بناء الجدار أبقت نحو ١٢ ألف فلسطيني، يسكنون في ١٥ قرية، كمتضررين مباشرين من الجدار. ومع استكمال الجدار سيبقى ٩٥ ألف فلسطيني يسكنون بين الجدار والخط الأخضر ٦١ ألفاً منهم في منطقة القدس، و٢٠ ألف فلسطيني آخر سيتأثرون من بناء الجدار ولكنهم سيبقون في الجهة الشرقيه منه. وإن الجدار يجتاز دروباً زراعية وطرقاً، ويقطع السكان عن مصادر مياههم، ومدارسهم، وأعمالهم، وعن الخدمات العامة التي يتلقونها.

على الصعيد السياسي، فإن الجدار أصبح التهديد المباشر لتشكيل كيان سياسي فلسطيني مستقبلي، وتحويله إلى نوع من "البانتوستان"، تغلق إسرائيل بوابته متى شاءت، وتفرض حقائق ووقائع ناجزة على الأرض من شأنها التأثير مباشرة على كل عملية تفاوضية وعلى طبيعة ومضمون التسوية الدائمة، بل إن تأثير الجدار تعدى هذا الجانب ليطال مباشرة نسيج الحياة اليومية للفلسطينيين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

وقد تطرق الكثيرون للأضرار التي تلحق بالفلسطينيين جراء بناء الجدار الفاصل، ومن هؤلاء، المؤسسة الإسرائيلية لحقوق الإنسان "بتسيلم"، التي أصدرت تقريراً شاملاً تحت عنوان "الجدار الفاصل"، فصلت فيه ما يلحقه من أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية بحق الفلسطينيين. وأشارت "بتسيلم" إلى أن مسار العائق يمر داخل أراضي الضفة وفي مناطق معينة يصل حتى عمق ٦ ــ ٧ كيلومترات. ومساحة الأرض بين العائق الأساسي وبين الخط الأخضر في المسار بين"سالم" و"الكنا" هي نحو٦٩,٥٠٠ دونم، منها نحو ٧,٢٠٠ دونم هي مساحة الأراضي المبنية لعشر مستوطنات.

وقال تقريرها إن مساحة خمسة جيوب ستبقى شرقي العائق تتضمن نحو ٦٥٢٠٠ دونم أخرى. وحسب بتسيلم، من المتوقع للعائق أن يؤثر سلباً بشكل مباشر على حياة نحو ٢١٠,٠٠٠ فلسطيني على الأقل، يسكنون في ٦٧ قرية وبلدة ومدينة. كما يخلق مسار الجدار خمسة جيوب من المدن والقرى الفلسطينية التي ستبقى بين الجدار الأساسي وبين الخط الأخضر، تتضمن ١٣ قرية وبلدةٍ يسكن فيها نحو ١١,٧٠٠ فلسطيني. إضافة إلى خمسة جيوب أخرى شرق الجدار الأساسي، تشمل ١٩ قرية وبلدة يسكن فيها نحو ١٢٨٥٠٠نسمة.

إن إقامة الجدار تشكل أيضا انتهاكا لحقوق الإنسان التي نصت عليها الأعراف والمواثيق الدولية، من خلال المس بحرية حركة الفلسطينيين، وانتهاك حقوقهم الملكية جراء مصادرة أراضيهم، والمس بمصادر رزقهم نتيجة الضرر اللاحق بأراضيهم الزراعية التي تعتبر مورد رزقهم الرئيسي، وتشويش أنظمة حياتهم جراء مسار الجدار الذي يؤدي إلى عزلهم ضمن جيوب وفصلهم عن محيطهم الطبيعي، وهدم بيوتهم.

الدوافع الإسرائيلية الحقيقية لبناء الجدار:

النوايا السياسية الحقيقية العميقة لحكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة "شارون" وراء إقامة الجدار الذي يسمى أمنياً، هي استمرار واضح لسياسة سلب الأراضي وقضم المزيد فالمزيد منها لصالح إسرائيل والمستوطنات التي بنيت في المناطق، والحسم النهائي لموضوع الدولة الفلسطينية، على ألا تقوم لها قائمة في ظل التفتيت والتشتيت الذي سيحدثه الجدار فيها. وذلك ناهيك عن التحطيم المنهجي الذي يؤدي إليه الجدار في مجال حرمان مئات آلاف الفلسطينيين من قوتهم ومصادر رزقهم ومبرر وجودهم، وبالتالي دفعهم للهجرة شرقاً.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا عرقل "شارون" بناءه على مدار عامين ونصف العام، وفقط مؤخراً قرر تبنيه؟ قد يكون ذلك أملا منه أنه سيساعده على تثبيت المفاوضات في مرحلة ستقوم فيها دولة فلسطينية مؤقتة، حيث سيمثل الجدار حدودها العملية. ولذلك عندما قرر، وبتأخير ما، دعم إقامته، عمل على توسيعه. وهكذا خرب المشروع.

حتى على المستوى الأمريكي، فقد كانت النوايا الإسرائيلية مكشوفة للإدارة الأمريكية، فلم يكن الرئيس "بوش" بحاجة لانتظار "شارون" حتى يعرف مغزى مسار الجدار الذي باعه الجيش لـــ"شارون" و"موفاز". فـــ "باول"، و"رايس"، يعرفان أن مسار الجدار، يبقي ٤٠٪ من أراضي الضفة خارج الجدار،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وأنه يقوم بتقطيع مناطق النفوذ الفلسطينية الكثيرة إلى أجزاء وجيوب لامنطقية، ويدركون أن هذه الخارطة تعيد المواصلات الفلسطينية أربعة عقود إلى الماضي، إلى الطرق التي كانت في العهد الأردني. وأن الطرق التي شقت قبل العام ١٩٩٣ بأموال الضرائب التي دفعها الفلسطينيون ستستخدم من قبل الإسرائيليين فقط ، بكل ما يعنيه ذلك من ظلم واضطهاد، وخلق معازل وتفرقة عنصرية، وتمييز عرقي ضد الفلسطينيين.

ومع ذلك فقد بقيت المواقف وردود الفعل الدولية دون المستوى الذي تستدعيه خطورة ومضاعفات إقامة هذا الجدار على واقع الفلسطينيين، وحقوقهم الوطنية، ومستقبلهم، ومصيرهم الوطني، وعلى عملية السلام والوعود والتطلعات التي تحملها في ثناياها، قياساً بالمواقف والجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدماً – عبر خريطة الطريق بإشراف الرباعية الدولية – التي باتت تأخذ مكانها على أرض الواقع خريطة الجدار الفاصل الإسرائيلية، على مسمع ومرأى من المجموعة الدولية بأسرها، وفيما يلي استعراض لأهم المواقف الدولية:

الموقف الأميركي:

تعاملت الإدارة الأمريكية مع قضية الجدار كأزمة خلافية، وقد جاءت تصريحات أركان الإدارة الأمريكية متباينة بين القلق والانتقاد الصريح والتحفظ الضمني على الجدار، حيث اعتبره الرئيس "بوش" بمثابة مشكلة يجب حلها، و قال "باول" إن بناء الجدار سيعيق عملية السلام، وعبر عن اعتراضه صراحة على الجدار قائلا إنه "يمكن لأمة أن تبني جداراً على أرضها، إذا هي شعرت بحاجة إلى ذلك، لكن ما يدعو الإدارة الأمريكية للقلق بالنسبة للسياج الأمني الإسرائيلي هو إنشاؤه على أراض غير إسرائيلية". فيما صرح السفير الأمريكي أن إقامة السياجُ، اكتسبت صبغة سياسية، وتجاوزت أهدافه الأمنية.

وحتى تطمئن أمريكا إسرائيل بأنها لن تتخلى عنها، أصدرت تصريحاً على لسان مبعوثها "بيرنز" بأنه "إذا كان الجدار يتعلق بأمنها، فإننا نلتزم بذلك بشدة". على صعيد آخر، أصدرت مصادر رفيعة في الإدارة الأميركية تصريحات شديدة اللهجة ترفض بناء الجدار وتعتبره معتقلا للفلسطينيين، وأنه بمثابة قيام إسرائيل ببناء ١٠٠ مستوطنة جديدة.

ولأن لإسرائيل مكانة خاصة لدى الإدارة الأمريكية لا تخفى على أحد، فيبدو أنه تم الاتفاق أخيراً على صيغة مقبولة بين الطرفين، سيستمر بموجبها الشعب الفلسطيني في معاناته على جميع الأصعدة، بل قد تذهب ضحيتها رؤية الرئيس "بوش"، فقد صدرت تصريحات مفادها أنه يمكن حل المشكلة مقابل أن تستمر إسرائيل في بناء الجدار، على أن تأخذ بالاعتبار المواقف الإنسانية للفلسطينيين في (بعض) النقاط منه، وهذا جل ما تمخضت عنه اللقاءات السياسية بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي.

الموقف الأوروبي:

على المستوى الأوروبي، لم تتم بلورة موقف واضح بالنسبة للجدار، وإن كانت هناك تصريحات كثيرة، فإنها لم تتطرق إلى استنتاجات، ولم تتعدَّ الشجب والمطالبة بعودة الأمور إلى نصابها، فـ "بلير" مثلاً وصفه بالأمر المقلق. والخارجية الفرنسية قالت إنه يعيق تقدم العملية السلمية وإقامة دولتين تتعايشان معاً. أمّا مبعوث السلام الأوروبي الجديد، "مارك أوتي"، فقال إنه إجراء لا مبرر له. بينما طالبت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في بيان، إسرائيل بوقف بناء الجدار الأمني، مؤكدة أن من شأن هذا الجدار أن يفرض على الفلسطينيين قيوداً إضافية غير مبررة في قسوتها، وأنه لا بد من وضع حد لبناء الجدار. أما الموقف الروسي فجاء على لسان نائب وزير الخارجية، معتبراً أن بناء الجدار سيؤدي إلى تعقيدات في تنفيذ خريطة الطريق.

الموقف الإسرائيلي:

واصلت حكومة "شارون" تواصل صلفها إزاء نيتها الاستمرار في عملية بنائه، وفي تحدٍ لـ "بوش"، قال "شارون" له أثناء لقائهما الأخير: لو كنت تستطيع أن تضمن لي تبديل الفلسطينيين بمكسيكيين، لكنت مستعدا لإلغاء الجدار الفاصل. من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية بشكل قاطع أن بناء الجدار الفاصل سيستمر، على الرغم من الخلافات السياسية والصعوبات المالية، لأن الفلسطينيين لا يفهمون لغة أخرى، والعالم لن يقرر إذا كنا سنبني جداراً أم لا. وأكد ذلك "نتنياهو" بقوله: سنستمر في بناء الجدار، كما أكد مدير عام وزارة الدفاع أن الجهات المختصة بانتظار مصادقة على طول ٣٥٠ كيلو متراً، مشيراً إلى أنه تم اقتلاع ٦٦ ألف شجرة زيتون خلال العمل في المقطع الأول . فيما صادقت اللجنة المالية للكنيست على تحويل٧٥٠ مليون شيقل، وذلك عشية سفر شارون إلى واشنطن لتكون رسالة واضحة لبوش تؤكد تمسك إسرائيل بإكمال بنائه.

وإمعاناً في الادعاءات الإسرائيلية؛ عرض شارون صوراً تزعم أن الجدار يسيطر على جزء صغير من قلقيلية لمنع إطلاق النار، بمعنى أن الحكومة الإسرائيلية تلح على تصوير البعد الأمني للجدار على أنه الغاية الرئيسية من إقامته، لكن الوقائع والحقائق الآنفة الذكر تدحض هذا الادعاء، وذلك ما تؤكده العديد من الأوساط الإسرائيلية نفسها، فقد أثار الجدار ردود فعل سياسية، حيث قال "متان فلنائي": الجدار الفاصل هو جدار سياسي وإذا بُني كما هو مخطط له حالياً فلن يسمح بإقامة أي دولة فلسطينية. و"بيريس" يرى أنه يجب أن يكون مؤقتاً حتى تقام الحدود الدائمة بموافقة الطرفين . وقد كان الجانب المادي هو الذي دفع بالكثيرين إلى تغيير موقفهم ضده، وحسب "ميخائيل إيتان": الظروف تغيرت ويجب إعادة النظر في إقامة الجدار الذي يكلف مليارات الشواقل.

أما الصحافة الإسرائيلية، فلم تكن أقل انتقاداً من السياسيين، وقد لا يخلو يوم لا نطالع فيه مواقف متشددة ضد الجدار، سواء لأسباب سياسية، أو أخلاقية، أو اجتماعية، أو إنسانية، أو اقتصادية، فالكاتب المعروف "جدعون ليفي" يصور المعاناة الإنسانية للفلسطينيين، ويقول: الإسرائيليون لا يملكون تصوراً للثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون عن هذا الجدار،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

جرائم الحرب

انكشفت مؤخراً إحدى فضائح المؤسسة الصهيونية المخبأة: قتل الأسرى من الجنود والمدنيين خلال ما تسمى "حروب إسرائيل"، تلك الحروب أجمع القادة السياسيون، ورجال الصحافة والفكر والتربية على اعتبارها عادلة وضرورية من أجل الوجود.

أثار بحث موتي جولاني الذي أُعدّ في قسم التاريخ في الجيش الإسرائيلي الانفعال، رغم أنه لم يُذكر فيه سوى ٣٥ جندياً مصرياً قتلوا في حرب ١٩٥٦ بسبب "عدم توفر من يحرسهم"، ويحاول البحث تذكير كل متناس بأن هذه الحرب لم تكن مبادرة إسرائيلية خالصة بل مشتركة مع فرنسا وبريطانيا وهدفت إلى الإطاحة بحكم ناصر وإعادة استعمار قناة السويس.

وبعد نشر تفاصيل عن هذا البحث لأول مرة في صحيفة دافار (٢١-٧-١٩٩٥) لم يعد بإمكان الرقابة منع نشر تفاصيل عن بحث آخر أعدّه رونال فيشر عن المجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي على رمال سيناء (معاريف، ٤-٨-١٩٩٥)، ويرد في هذا البحث أن "جيش المظليين" قتل ٢٧٣ من الجنود الأسرى وليس ٣٥ فقط، وكان ذلك في المواقع التالية: "٤٩ شخصاً قتلوا بقرب نصب بركر حيث هبط المظليون في المطلة، ٥٦ شخصاً في شاحنة بجانب رأس سودر، ١٦٨ على الطريق إلى شرم الشيخ، قتل البعض وقت الفرار" (معاريف ٤-٨-١٩٩٥).

يُذكر أنه قبل ارتكاب مجزرة المطلة بيوم واحد، إرتكبت مجزرة كفر قاسم عام ١٩٥٦ التي قتل فيها ٤٩ رجلاً وامرأة وطفلاً لدى عودتهم من الحقول في وقت حظر التجول الذي فرض على القرية خلال غيابهم، وكان القتلة رجال حرس الحدود، والقتلى اصطفوا ثم قتلوا واحداً تلو الآخر، إن تساوي عدد القتلى في كلتا الحالتين هو بالتأكيد محض صدفة، لكن طريقة القتل الواحدة تعلمنا الكثير عن "عالم القتلة الروحاني" و"نظرتهم إلى الحياة". يبدو لي أن ضعف الضحايا هو الذي أهاج فيهم غريزة القتل والتمثل بالقوة، يصف الكولونيل داني وولف ضحايا المطلة كالتالي: "جميعهم كانوا يرتدون الجلابيات البيضاء، عمال طرق، يا لهم من مساكين يعملون بظروف قاسية في الصحراء، كانوا يبكون جوعاً وعطشاً"، ويصف البريغادير بيرو القتلى بنفس الطريقة: "عددهم كان ٤٩ فقط، جميعهم عمال طرق يعملون مع مصلحة الخدمات العامة المصرية، جزء منهم كان من البدو والآخرون مصريون — من يعلم؟ قيدنا أياديهم واقتدناهم إلى الكسارة"، أما داني وولف فيصف القتل كالتالي : "كيف تسألني إن كنت رأيت الحادثة؟! جميعنا رأينا، كنا حوالي ثلاثمائة رجل، صعدنا إلى التلال ورأينا الضباط يقتادونهم إلى بعد ألف متر جنوباً، ثم بدأوا يطلقون الرصاص عليهم، لم يكن المنظر عاطفياً". ويتابع بيرو: "لقد كان هذا خطئي، لا أقصد بذلك قتل الأسرى إنما عدم فك أيديهم بعد أن قتلوا، كثير من الأمور كان علينا القيام بها مع هؤلاء الأوغاد في سيناء ولذلك غفلت عن هذا الموضوع نهائياً"، استمر بيرو هذا في أعمال القتل بعدها: "كان هنالك ثلاثة من السودانيين لم يكفوا عن الصراخ طلباً للماء: "ثقبوا لي رأسي" من صراخهم، التقطت "كارل جوستاب" (نوعاً من البنادق الرشاشة) وأفرغت مخزناً من الذخيرة في أجسادهم ثم قذفتهم إلى القناة، فنلت أخيراً قسطاً من الهدوء". (معاريف ٤-٨-١٩٩٥).

يصف الكولونيل الاحتياطي عاموس نعمان، ابن كيبوتس بيت هشيطا، نشوة القتل كالتالي: "كنا كالإعصار نحطم كل ما نمسك به، يمكنك اعتبار الأمر ثورة أعصاب تلقائية أو تخفيفاً عن الكبت، لست أدري، إني اعترف أنه لم يخطر في بالي قط أن أتوقف للحظة واحدة وأحافظ على حياة أحدهم، كنت استبدل مخازن الذخيرة بجنون أطاردهم على رمال الصحراء، كنا نصطادهم دون شرائع... لو حاولت أن أفهم لماذا كان سهلاً علينا إطلاق الرصاص إلى هذه الدرجة، لكان التفسير الوحيد هو كرهنا للعدو...".

كره المهزومين واحتقار الرحمة الإنسانية اللذان ميّزا جنود "سلاح المظليين" كان نتاجاً مباشراً للروح الصهيونية التي راهنت على خلق "إنسان يهودي جديد" في رقعة عيشه هنا في الشرق، إن كره الضعف البشري، وحتى الخوف منه، يتضحان جيداً في أقوال بيرو للصحافة. عندما سأله الصحفي جيورا الون: "أيضاً للحروب هناك شرائع وقوانين، فهل كنت ترغب بأن يقتل جنودك إن وقعوا في الأسر؟" أجاب: "عليهم ألا يقعوا في الأسر". إن تأليه القوة واحتقار الضعف يتلازمان مع "أسطورة متسادة" التي أرادها الصهاينة قدوة لهم، فالموت في هذه الأسطورة أفضل من الاستسلام.

إن قتل المحطمين المهزومين الضعفاء لم يكن فقط جزءاً من تنظيف المكان ليحيا فيه اليهودي الجديد، إنما كان بمثابة حرب ضارية شنها الصهاينة ضد ذلك اليهودي القديم الذي كان قبل عقد من الزمن محطماً ومقهوراً في أوروبا النازية، هذا هو سبب صمت النخبة السياسية والعسكرية — بما فيها نخبة الكيبوتسات — عن هذه الأفعال. كان من واجبهم إخفاء هذا الجانب الأسود في عملية خلق "الإنسان الجديد". أبقي على الأمر سراً لدى النخبة المنتقاة القادرة، باسم الواجب، على كتمانه من أجل دعم التكاتف الداخلي والشعور بالطهارة.

ويقول ناحوم برنيع في جريدة يديعوت أحرونوت (٢١-٨-١٩٩٥): "حتى عام ١٩٤٨ كانوا يتحدثون في" البلماح" عن العربي الذي قبض عليه في بيت جمال ثم خُلعت ثيابه وأدخل عارياً إلى قفص النحل، وألقيت المسؤولية على عاتق رفول (رفائيل ايتان)، حتى إن نساء البلماح دُعين للمشاهدة. أما العربي، كما يروون، فقد لسع حتى الموت، لم يرتجف لهذا المنظر سوى بعض الأفراد منهم بيني مهرشاك، أما رفول فاستمر في وظيفته دون أن يؤثر ذلك على مستقبله المهني.

ولم يتضرر مستقبل رفول المهني في الجيش حتى بعد ارتكاب جنوده مجزرة المطلة، تحدث الجميع في الكيبوتسات عن تلك المجزرة وغيرها، وكذلك في سلاح المظليين، لكن أحداً لم يطلق صرخة واحدة، لم تكشف العائلة أسرارها".

مادة محمية بموجب حقوق النشر

من هذا المنطلق وجّه رالف بَنش رسالةً عُرفت فيما بعد باسم "التفسير الرسمي"، وذلك يوم ٢٦ حزيران ١٩٤٩ إلى كل الأطراف وإلى الأمم المتحدة أيضاً جاء فيها : "إن مسألة الحدود الدائمة، والسيادة على المنطقة، والجمارك والعلاقات التجارية وما شابه ذلك، يجب أن يتفق عليها في اتفاقيات السلام النهائية، وليس في اتفاقية الهدنة. لقد واجهتنا صعوبة كبيرة في المفاوضات لنعالج طلب إسرائيل غير المؤهل بانسحاب القوات السورية من فلسطين، وبعد جهد شديد أقنعنا السوريين بذلك، وآمل ألا ينقض هذا بمحاكاة قانونية حول موضوع السيادة والإدارة".

وبموجب اتفاقية الهدنة، التي عقدت بين سورية وإسرائيل في جزيرة "رودس" في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩، اعتبرت مساحة ٨٧٥ دونماً تقع على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا، وتتجه شرقاً حتى قاعدة هضبة الجولان، ومنها حتى سمخ جنوباً ونهر اليرموك شرقاً، مساحةً منزوعة السلاح تشرف على إدارتها إسرائيل، بينما تشرف سوريا على مساحة ٤٢٣ دونماً تمتد من تلك المنطقة شرقاً لتشمل الحمّة، وذلك بموجب اتفاقية عقدت بين سوريا وإسرائيل في نيسان ١٩٥٠، وقد بقي الوضع على ما هو عليه إلى يوم ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حين احتلت إسرائيل أجزاءً كبيرة من هضبة الجولان السورية.

أبعدت إسرائيل سكان "الحمّة"، كما أبعدت سكان القرى التي كانت في المناطق منزوعة السلاح بينها وبين سوريا.

حدثت عدة معارك بين إسرائيل وسوريا في هذه المنطقة، كانت إسرائيل هي المستفزة دائماً، منها هجوم الطيران والمدفعية الإسرائيليين على منطقة "الحمّة" في نيسان ١٩٥١، وذلك بعد أن تعرضت دورية شرطة إسرائيلية لإطلاق النار عليها من السوريين، عندما دخلت منطقة "الحمّة"، وسقط سبعة من جنود هذه الدورية، وكذلك يوم ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥، الذي هاجمت فيه إسرائيل أربع نقاط أمامية للجيش السوري على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا، وقد استطاعت احتلال المواقع الأربعة ، لكن الجيش الإسرائيلي انسحب منها بعد ذلك، وفي منتصف شهر آب (أغسطس) ١٩٦٦ حاول زورق إسرائيلي دخول المنطقة المحرمة على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا.

نتيجةً لكل هذه الاصطدامات ترك السكان المنطقة ودخل معظمهم إلى سوريا.

وبعد سنتين سادهما الهدوء، بدأت إسرائيل بإثارة القلاقل للاستيلاء على هذه المنطقة ومياهها، كما فعلت في مناطق أخرى على طول الحدود مع سوريا، إلى الشرق من بحيرة طبريا ومرج الحولة.

وعشية حرب حزيران ١٩٦٧ أنشأت إسرائيل مستعمرةً إلى الجنوب الشرقي من بحيرة طبريا، أحاطتها بالخنادق والأسلاك الشائكة المزدوجة، ثم حفرت قنوات مياه من البحيرة، وبعثت بجراراتها الزراعية لتحرث الأرض العربية القريبة من قريتي "التوافيق الفوقا" و"التوافيق التحتا"، وكانت الجرارات تتقدم في الأرض العربية لمسافة أخرى بقصد استفزاز سوريا، حتى تحتل إسرائيل بعد ذلك كل المنطقة منزوعة السلاح. وبعد ٢٥ عاماً اعترف موشيه ديّان بهذا الاستفزاز قائلاً: "إننا كنا نسعى إلى إثارة أعصاب السوريين، إذا أطلقوا الرصاص استخدمنا المدافع وسلاح الجو".

ونتيجةً لهذه السياسة الاستفزازية قسمت المناطق منزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل في عام ١٩٥٦، واحتلت إسرائيل قريتي النقيب والسمرا الواقعتين في الجنوب الشرقي من شاطئ بحيرة طبريا، وبالمقابل سيطرت سوريا على القطعة الصغيرة غير المأهولة، حيث تقع قرية "الحمّة"، وقد بقي الوضع على ما هو عليه حتى حرب حزيران ١٩٦٧.

أما القرى العربية التي كانت قائمةً في هذا المثلث فهي: الحمّة، النقيب والسمرا .

أما النقيب فقد أُقيمت على رقعة منبسطة على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحيرة طبريا، تنخفض ٢٠٠م عن سطح البحر، وهي تبعد ١,٥ كم عن الحدود مع سوريا، كما أنها تبعد حوالي كيلومتر واحد إلى الجنوب من مصب وادي المظفر القادم من الهضبة شرقاً.

بلغت مساحة أراضيها ١٣٠١٠ دونمات في أواخر فترة الانتداب البريطاني، كانت ملكاً لأتباع الطريقة البهائية منذ أواخر القرن التاسع عشر، التي استأجرت عمالاً عرباً عملوا في أرضها حتى عشرينيات القرن العشرين، إلى أن باع علي رضا إيراني البهائي أراضيها مع ٣٠٠٠ دونم أخرى في منطقة أم جوني / دجانيا ب ، لمؤسسة "كيرن كييمت ليسرائيل" (الصندوق القومي اليهودي)، ولم يبقوا لأنفسهم سوى ٢٠٠ دونم فقط (حسب المصادر العبرية) .

أنشأ اليهود على هذه المساحة كيبوتس "عين چيف" عام ١٩٣٧، على بعد حوالي ١,٥ كم إلى الجنوب من قرية النقيب.

وقد بلغ عدد سكان النقيب ٣٢٠ نسمة في عام ١٩٤٥.

يُذكر أن ستة من البهائيين بقوا في هذه القرية، مع سكانها الآخرين، إلى أن طردوا بشتّى الطرق بين عامي ١٩٤٩ — ١٩٥٦ ، مع أنهم كانوا ضمن المنطقة منزوعة السلاح التي ضُمن بقاء سكانها من الأمم المتحدة . كانت آخر مجموعة من السكان قد نُقلت إلى قرية شَعَب قضاء عكا ، وذلك ضمن عملية طرد ونقل سكان شملت كل القرى التي كانت تقع ضمن المناطق منزوعة السلاح.

أما قرية "السمرا" فتنخفض ٢٠٠م عن سطح البحر، وهي على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحيرة طبريا ، وقد أقيم على أراضيها كيبوتس "هاؤون". بلغت مساحة أراضيها ١٢٥٦٣ دونماً، بيع منها ١٧٠٨ دونمات لليهود، اشتروها من شديد المصري وبعض الملاك الأجانب.

يعتقد الباحثون أن "السمرا" أُقيمت على موقع سمخ الكنعانية، وقد كانت مأهولة بالسكان عام ١٨٢٢ حين زارها الرحالة السويسري بوركهارت، وقد قال: "إنها القرية الوحيدة الآهلة بالسكان على الجانب الشرقي لبحيرة طبريا" . أما ادوارد روبنسون ، الذي زارها عام ١٨٥٠ فقال : "تقع السمرا على

مادة محمية بموجب حقوق النشر

حيث خرجت منه وتمركزت في سوريا.

ومن أهم الأعمال القتالية التي نفذتها قوات جيش التحرير خلال المرحلة التي اعقبت هذه المرحلة من مسيرة الجيش بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ وبمشاركة كل من قوات القادسية وقوات التحرير الشعبية وبالاشتراك مع بعض المنظمات الفدائية كانت "معركة الكرامة" وعمليتا "الحزام الأخضر" و"البكر".

بدأت الخلافات تظهر بين قيادة الجيش وقيادة ياسر عرفات منذ أن تولى رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، فاتخذت اللجنة التنفيذية قرارا بإعفاء القائد العام للجيش من منصبه عام ١٩٦٨، وأصدرت العديد من القرارات المتعلقة بالجيش في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ .

وتحولت "قوات التحرير الشعبية" المتواجدة في الأردن عام ١٩٧٢ الى قوات نظامية، واتخذت من عمان مقرا لها، وجرى تعيين قائد قوات ورئيس أركان، فيما تشكلت في لبنان "كتيبة مصعب بن عمير" واتخذت من النبطية مقراً لها.

اشتركت قوات جيش التحرير في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ على الجبهتين السورية والمصرية، حيث كانت ضمن الخطط العسكرية القتالية للجيشين العربيين المصري والسوري، كما اشترك الجيش في حرب الاستنزاف التي تلت حرب أكتوبر في الجولان، ومنحت القيادة السورية أربعة وعشرين ضابطا أوسمة مختلفة مكافأة لهم على بطولاتهم وتضحياتهم في حرب أكتوبر.

ونفذ جيش التحرير مهمة قومية في لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ حيث دافع عن عروبة لبنان وعن حياة أبناء الشعب الفلسطيني، وساهم في إفشال مخططات هيمنة الانعزاليين وإفشال المخططات لتقسيمه. واعتباراً من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨ تحمل جيش التحرير جزءا من مهمة قوات الردع العربية في لبنان ضمن نطاق المهمة التي أنيطت بالقوات السورية.

ومنذ عام ١٩٧٦ وبعد وصول الصراع بين قيادة المنظمة والقيادة السورية في لبنان الى مستوى تصادمي، انقسم جيش التحرير الفلسطيني (قوات حطين) وانضم جزء كبير منه لجيش التحرير الفلسطيني الموالي لـــ (م.ت.ف)، فيما حافظ الجزء الآخر على العلاقة مع سوريا.

وحدثت تطورات نوعية في تسليح وتدريب الجيش، فأدخلت قيادة الجيش الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات وراجمات الصواريخ والهاونات الثقيلة، ما جعله يقاتل إبان الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بكفاءة عالية.

في عام ١٩٨٣، وفي سياق إعادة ترتيب أوضاع القوات الفلسطينية التي خرجت من لبنان، أعيدت هيكلة وتنظيم "جيش التحرير الفلسطيني"، بما في ذلك تغيير اسمه وأصبح "جيش التحرير الوطني الفلسطيني"، حيث ضمت معظم الفصائل الفلسطينية قواتها العسكرية المقاتلة إلى صفوفه، وأصبح له مراكز تواجد في كل من لبنان والعراق والأردن وليبيا والسودان واليمن، والجزائر، فيما بقيت قيادته في تونس، حيث مقر القائد العام الرئيس ياسر عرفات.

يجسد "جيش التحرير الوطني الفلسطيني" الوحدة الوطنية الفلسطينية ويلتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني، وهو احد الأطر الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتربطه مع الدول العربية المتواجد على أراضيها اتفاقيات تحدد طبيعة العلاقة فيما يتعلق بشؤون الجيش العسكرية والقانونية.

أ.م

الحاجز

(هو مصطلح يختلف في الشكل والمعنى والهدف والأجزاء، ويتفاوت من نقطة تفتيش بالإنجليزية (check points) إلى سدّ (barrage) بالفرنسية، إلى علاقة قهرية غير وديّة بين طرفي صراع: طرف نظامي هو قوة الاحتلال الإسرائيلي، وطرف شعبي هو جمهور المواطنين الفلسطينيين)

تتكثف في الحاجز صفات المثول، والشيوع، والقهر، ما جعل منه علاقة عسكرية إجرائية، سياسة، وحتى إستراتيجية، بحيث يجوز- في دراسة الصراع خلال الانتفاضة الثانية- الحديث عن عواقب واحتمالات نشوء مصطلحي: "جيل الحواجز" في الجانب الفلسطيني، و"عقلية الحاجز" في الجانب الاسرائيلي.

وإذا ما عدنا لنشأة الحواجز في حياة الشعب الفلسطيني؛ نجد أنها نشأت أول ما نشأت زمن الدولة العثمانية، عندما كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية، حيث كان الجنود الأتراك يوقفون الشباب للتأكد من أوراقهم الثبوتية التي تشير إلى أنهم أمضوا المدة المطلوبة منهم للجهاد، كما كانوا يوقفون كل من يرتدي الزي العسكري للتأكد من أن معه إذنا أو إجازة من الضباط لتمضيتها، خصوصا في المدينة وخلال الحروب تحديدا، ولم يكن الأتراك يضعون حواجز ثابتة، بل كانت تأخذ شكل التفتيش غير المنظم والعشوائي.

ومع سقوط فلسطين تحت الاحتلال الإنجليزي، أصبح الفلسطينيون يتعرضون يوميا للحواجز الدائمة والطيارة، للتدقيق في شخصيات المواطنين واحتمال كونهم ثوارا، حيث كان جنود الاحتلال الإنجليزي يقيمون نقاط تفتيش وحواجز على حدود فلسطين الدولية، بالإضافة للحواجز في المدن أو على أبواب المدن، وكانوا يفتشون الثياب وأحمال الحمير والخيول بحثا عن الأسلحة والذخيرة، كما أقاموا حواجز بالقرب من المستعمرات اليهودية والمعسكرات الإنجليزية.

الحاجز كمصطلح:

يمكن لمتلقي مصطلح "الحاجز" أن يفهموا منه معانيَ وإيحاءات متفاوتة، وذلك على مستويين:

المستوى الأول: التلقي اللغوي، إذ يختلف وقع المصطلح العربي "الحاجز" عن وقع المصطلح الانجليزي (Check Point "نقطة تفتيش")، وحتى عن الفرنسي (Barrage).

فقد يفهم مستخدم المصطلح الانجليزي أن الأمر يعود لإجراء

مادة محمية بموجب حقوق النشر

أمني اعتيادي "روتيني"، حيث يقوم رجل الأمن، المهذب والصارم، بواجب محدد في فحص الأوراق، وأحيانا في تفتيش المتاع، وأحيانا يطرح أسئلة قصيرة ومحدودة، وجميعها لا تستغرق من وقته ووقت عابر نقطة التفتيش أكثر من الوقت الضروري.

وقد يفهم- أيضا- مستخدم المصطلح الفرنسي Barrage أن الأمر يتعلق بـــ "مانع" صناعي، أو "عائق" ثابت في المكان، له وظيفة محددة وواضحة، وهي التحكم الضروري بسياق حركة معينة، وضبطها وتنظيمها.

أما المصطلح العربي "الحاجز" فيصارع على ألسنة ومكابدي هذا "الإجراء" سيادة المصطلح العبري "محسوم، مخصوم"، وبفضل صحفيين عادوا مع السلطة الفلسطينية وعايشوا تجربة أخرى لـــ "الحاجز" في منافيهم، كانت- على خطورتها- أكثر وضوحا وتحديدا؛ فإن تعبير "الحاجز" طغى نسبيا على تعبير "محسوم"، ومع ذلك؛ فكلاهما شديد الوقع في دلالته اللغوية، عدا عن اتساع دلالته الاصطلاحية.

واستنادا لما سبق؛ فإن المصطلحين الانجليزي والفرنسي، لا يفيدان- حتما- بوجود علاقة عدائية أو غير ودية، أو علاقة حرب- صراع، بين رجل الحاجز وعابره، لكن المصطلح العربي يفيد بذلك، لأنه- إجرائيا وواقعيا، ظرفيا وزمنيا، سياسيا وأمنيا، اقتصاديا واجتماعيا- بمثابة "بؤرة" علاقة، غير ودية، تناحرية، صراعية بين طرفين، أحدهما قوي ونظامي ومسلح، والآخر ضعيف غير نظامي مدني- أعزل.

ولعل محاولة سريعة لتفسير سيادة المصطلحات العبرية على ألسنة العامة الفلسطينيين تضعنا أمام أسباب عدة، منها: الاستلاب اللغوي الناجم عن استلاب القوة المحتلة للأرض، وتحكمها- بالتالي- في درجة حرية الشعب الخاضع للاحتلال. وهناك- أيضا- مفعول تقارب الجرْس الصوتي، نتيجة تقارب الجذر اللغوي، لكون العربية والعبرية ذواتَي جذر واحد، إذ إن كلمة "محسوم" توحي بـــ"حسم، يحسم، حسمًا، فهو حاسم"، مثلها مثل تصريف كلمة "سيغر"، وهي كلمات أكثر شيوعا في اللسان العامي العربي من "أغلق، يغلق، إغلاقا، فهو مغلق".

المستوى الثاني: الدلالة الهندسية (الإنشائية) وأشكالها:

"نقاط التفتيش" ذات شكل إنشائي يتسم- عامة- بالثبات والترتيب، وتقام- غالبا- بين منطقتين سياسيتين (الحدود)، أو تكون ذات شكل إنشائي يتسم بالبساطة والوضوح والظرفية عندما تكون ذات غرض أمني محض وآني؛ أما "الحاجز"؛ فله أشكال إنشائية عديدة ومتغيرة تجمع الهندسة إلى الارتجال، حتى لا يعتاد عابرها عليها، ويتهيأ نفسيا لنمط تعامل إنساني- أمني معها، فهي كثيرا ما تبدو كموقع عسكري حصين: دشم، أو أسلاك شائكة، أو مواقع أرضية محفورة، أو على شكل أكمات مرتفعة، وكثيرا ما يتغير الشكل الإنشائي للحاجز، ومع هذا وذاك تتغير إجراءات عبوره من "عرقلة" عابرة، إلى شديدة، إلى منع تام من العبور، ويشمل هذا التغيير وسائط الركوب (سيارات خاصة وعمومية)، أو وسائط العبور (مشيا على الأقدام، أو على ظهور الدواب، أو تسللا، أو التفافا، أو احتيالا.. وبالقوة أحيانا خلال المسيرات والتظاهرات).

إلى ذلك، ثمة تعمد فاضح في إدخال عناصر "الزمن"، و"الجهة"، و"العمر"، والإقامة في مدينة أو منطقة، لتشديد الإجراءات العقابية- التنكيلية، فهناك- مثلا- عبور سهل نسبيا للحاجز في فترة زمنية (يوم أو ساعة) أو في اتجاه ما، ثم تشديد صارم في فترة أخرى (ساعة أخرى، واتجاه آخر، وفئة عمرية، أو جنس العابر ذكرا كان أم أنثى).

ومع أن معظم الحواجز تتموضع على مداخل المدن، وبخاصة مدن وبلدات "المنطقة السيادية" المصنفة (منطقة أ)، غير أن كثيرا من الحواجز الصعبة أقيمت بين المدن، وفي "المنطقة الإدارية" المصنفة (منطقة باء)، وتطور الأمر، بعد عملية "السور الواقي" الاجتياحية إلى حواجز داخل المدن ذاتها، سواء بإقامة عوائق ترابية، أو حواجز بالدبابات والمدرعات والمركبات العسكرية.

ورافق إقامة الحواجز وصيانتها وتعزيزها تخريبٌ شديد ومتكرر، لحق بالإنشاءات المدنية الحيوية، مثل الطرق ذاتها التي تعرضت للحفر والتجريف، وكذلك البنية التحتية تحت الطرق، مثل: شبكات المياه والهاتف والماء الجهوية التي تخدم منطقة وسكانا وقرى أشمل بكثير من منطقة الحاجز، وكذلك البنية الفوقية المرافقة، مثل: علامات الطرق، والحمايات المعدنية على حواف الطرق ذات المنحنيات الشديدة، وبطبيعة الحال، لا يمكن تجاهل الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالمركبات المدنية التي اضطرت إلى سلوك دروب وعرة التفافية، أو التي تعرضت لتخريب عقابي مباشر، كتحطيم زجاج السيارات ومصابيحها وثقب عجلاتها.

وبالإضافة إلى كل ذلك؛ ألحقت الجرافات العسكرية خرابا فادحا بالأرض الزراعية القريبة أو المتاخمة لمنطقة الحاجز، عن طريق تجريف التربة والصخور، وتخريب الجدران الاستنادية لاستخدام مادتها في تحصين الحاجز، واقتلاع الأشجار أثناء التجريف لاستخدام جذوعها كعوائق إضافية لزيادة التحصين.

موضع الحاجز من الإجراءات العقابية الكيدية:

بين الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٤) والثانية، حصل ما يشبه الانقلاب في وظيفة الحاجز، إذ كان إغلاق الطرق داخل المدن المحتلة بشكل خاص، وفي أزقة القرى، وبين المدن والقرى- بما في ذلك استخدام الإطارات المشتعلة- أسلوبا من أساليب الانتفاضة الأولى التي استخدمها الشبان والجمهور لعرقلة تحركات المركبات العسكرية، فكانت تلك الوسائل عوائق ظرفية بسيطة هندسيا، غايتها مجرد شكل من أشكال الاحتجاج والتحدي، وربما لإجبار المركبات على التريث، ما يجعلها أهدافا أسهل لحجارة الشبان والأولاد المحتجين.

وفي تلك الفترة، كان العقاب الإسرائيلي الأشد هو حظر التجول، وإغلاق المنطقة، وتفريق التظاهرات بالقوة،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

البحيرة.

بعد ذلك، حاولت اسرائيل حفر قناة بين نهر الاردن وبحيرة طبريا. وفي منطقة النقب أقدمت إسرائيل على طرد العشائر البدوية من منطقة العوجا، ودفعتهم إلى خلف الحدود المصرية. وفي ليلة ١٤-١٥/١٠/١٩٥٣ أقدمت إسرائيل على ارتكاب مجزرة قبية. وفي قطاع غزة، كانت المقاومة تتلمس خطواتها الأولى بعد النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني. وبدأ، بشكل عفوي وفردي تسلل الفلسطينيين إلى قراهم المسلوبة لجلب ما يتيسر من ممتلكاتهم، فيما تسلل آخرون إلى المستوطنات الصهيونية للقيام بعمليات ثأرية هناك. وفي ١٤/٨/١٩٥٤ قامت وحدات إسرائيلية بشن غارة انتقامية عبر خطوط الهدنة، ونسف محطة المياه التي كانت تمد السكان في غزة بمياه الشرب. وفي الاثناء، شهدت غزة المحاولات الجنينية الأولى لتنظيم المقاومة الفلسطينية. وكان الفتى خليل الوزير، انذاك يقف على رأس إحدى هذه المجموعات التي نجحت في الرد يوم ٢٥/٢/١٩٥٥، بتدمير خزان زوهر للمياه، الذي كان أحد ركائز "مشروع المياه القطري" في إسرائيل، التي ردت بعملية انتقامية واسعة النطاق، استهدفت وحدات عسكرية مصرية وفلسطينية على السواء.

يوم ٢٨/٢/١٩٥٥ هاجمت القوات الاسرائيلية الحامية المصرية التي كانت تدافع عن خزان مياه الشرب في غزة، وتمكنت من نسفه بعد أن تسببت في جرح عدد من الجنود المصريين، ثم نصبت كمينا لسيارة عسكرية كان على متنها جنود فلسطينيون من تشكيل يتبع إحدى كتائب الجيش المصري العاملة في قطاع غزة، وقتل في هذه العملية ٢٨ عسكريا.

وأحدثت هذه العملية الاسرائيلية تحولاً عميقا في توجهات القادة الجدد لثورة ١٩٥٢ في مصر. فعلى المستوى الميداني، تعين عليهم الرد على الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. وبناء عليه، جرى تكليف الضابط مصطفى حافظ بتنظيم المقاومة الفلسطينية للرد بعمليات فدائية وإغارة على المستوطنات الاسرائيلية خلف خطوط الهدنة، وقد نجحت هذه المجموعات في تنفيذ وتصعيد عملياتها إلى درجة أزعجت للغاية قيادة العدو الاسرائيلي، التي بادرت إلى شن عمليات انتقامية جديدة، وإلى اغتيال الشهيد مصطفى حافظ.

أما على المستوى الاستراتيجي، فقد تعين على قادة ثورة ١٩٥٢، أن يوفروا للجيش المصري ما يناسبه من أسلحة وعتاد للدفاع عن نفسه، في ظل استمرار الاعتداءات الاسرائيلية، وتوقع اتساعها وتصعيدها.

في هذا الإطار، أعلنت مصر في ٢٧/٩/١٩٥٥ عن صفقة الاسلحة التشيكية، ونظرت إسرائيل والدول الغربية بخطورة بالغة إلى هذه الصفقة، وما تمثله من تمرد سياسي على النفوذ والهيمنة الغربية، وما تحدثه من تعديل في موازين القوى مع إسرائيل، إلى الحد الذي دعا رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، لاعتبارها "خطراً داهماً لم تشهده إسرائيل منذ حرب الاستقلال". وفي اثر ذلك، بدأت إسرائيل، عملياً، في التحضير لشن "حرب وقائية" على مصر.

على أهميتها البالغة، لم تكن صفقة الأسلحة هي الحدث الوحيد الذي شهده عام ١٩٥٥، ففي ٢٤/٢/١٩٥٥ أعلن عن معاهدة دفاعية بين العراق وتركيا كانت بمثابة اللبنة الأولى في "حلف بغداد"، الذي تعرض لحملة انتقادات عربية واسعة، قادها مصر. ورداً على موافقة الولايات المتحدة على تسليح فرنسا لإسرائيل، أعلنت مصر اعترافها بجمهورية الصين الشعبية في ١٦/٥/١٩٥٦.

وكانت الحكومات الغربية قد أعربت، مراراً، عن قلقها البالغ من الدعم القوي الذي قدمته مصر لحركات التحرر في كثير من دول العالم، وخاصة في افريقيا والعالم العربي. وكان الدعم المصري للثورة الجزائرية، بشكل خاص، قد زاد من دافعية فرنسا للتربص بمصر، ومع أهمية كل هذه العوامل في تعبئة الروح العدائية تجاه مصر، فإن العد التنازلي لساعة الصفر في شن حرب ١٩٥٦، كان بدأ، عمليا، يوم ٢٦/٧/١٩٥٦ بعد اعلان مصر عن قرارها التاريخي بتأميم "الشركة العالمية لقناة السويس". وكان هذا القرار قد اتخذ بعد أن أعلنت الولايات المتحدة في ١٩/٧/١٩٥٦ تراجعها عن تمويل بناء السد العالي، وتبعتها بريطانيا و"صندوق البنك الدولي".

بين "قادش" و "الموسكيتير" دور إسرائيل في حرب ١٩٥٦:

كان الدور الذي لعبته إسرائيل في حرب ١٩٥٦ ينسجم تماما مع طبيعتها، كقاعدة ارتكاز عدوانية وتوسعية في المنطقة، كما كان يتناسب، تماما، مع تكوينها كحليف- وكيل للاستعمار الغربي والامبريالية العالمية. كانت إسرائيل قد نجحت بعد حرب ١٩٤٨ في تحقيق المرحلة الأولى فحسب من مشروعها الصهيوني، ومنذ ذلك الوقت، وهي تتطلع إلى تأمين هذه المرحلة، وانتظار الفرصة السانحة لتطويرها وتوسيعها على حساب الأراضي العربية.

كان الدور الذي لعبته إسرائيل في حرب ١٩٥٦ كامنا دائما في هذه الرؤية، لكنه بدأ عمليا بعد الاعلان مباشرة عن صفقة الأسلحة التشيكية. ففي ذلك الحين، وافق مجلس الوزراء الاسرائيلي على مبدأ شن حرب استباقية على مصر، في جلسته المنعقدة في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥، لكن هذا الأمر كان يتوقف على اختيار الظروف الملائمة والمناسبة.

واستعداداً للعب دور المشاركة في شن الحرب على مصر، كانت فرنسا قد أبرمت مع إسرائيل اتفاقية سرية في ١٢/٨/١٩٥٥ لتزويدها بالاسلحة الحديثة، وخاصة الطائرات والمدرعات، ثم تتابع بعدها توقيع اتفاقيات أخرى مشابهة في ١٠/١١/١٩٥٥. وفي ٢٣/١٢/١٩٥٥ باعت فرنسا لإسرائيل طائرات "الميستير" الفرنسية. وشهد عام ١٩٥٦، من بدايته، تسارعاً في وتيرة تدفق الأسلحة الحديثة على إسرائيل. وفي ٢٤/٧/١٩٥٦ استلمت إسرائيل الدفعات الأولى من صفقة تسليح كبرى كانت تضم ٧٢ طائرة مقاتلة وقاذفة من طراز ميستير، و ٢٠٠ دبابة من طراز "أي أم أكس".

في يوم ٢٥/١٠/١٩٥٦ كانت إسرائيل أتمت، سراً انجاز خطة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لتعبئة قوات الاحتياط، وحشدت ١٨ لواء، ضمت ٢٥٠ دبابة، و٩٩٠ مدفعا، و٢٦ سربا من سلاح الجو للمهمات المتعددة من قتال وقصف وامداد ونقل واستطلاع.

وحملت خطة إسرائيل في حرب ١٩٥٦ الاسم الكودي "قادش" (مقدس) وكان جرى بحث هذه الخطة وإقرارها مع قيادات بريطانيا وفرنسا، في إطار خطة عامة للحرب أطلق عليها اسم خطة "موسكيتير" المعدلة. ومن أجل تنسيق دور إسرائيل في إطار هذه الخطة، وتلبية الضمانات التي طلبتها إسرائيل مقابل الدور الذي ستلعبه كذريعة لشن الحرب، جرى في ضاحية بالقرب من باريس، يوم ١٩٥٦/١٠/٢٤ توقيع اتفاقية "سيفر" التي تضمنت في بروتوكولها ستة بنود، وكان البند الأول منها ينص على ما يلي: تشن إسرائيل عملية عسكرية ضد مصر تحمل، في بدايتها، طابع إغارة عسكرية قرب منطقة القناة، تشمل الإنزال الجوي عند ممر متلا، ويشترط، بعد بدء التنفيذ، أن يُذكر أنها عملية تُعرض قناة السويس للخطر (حتى يمكن خلق ذريعة للتدخل البريطاني –الفرنسي) لكن "خطة قادش" لم تكن تقتصر على لعب إسرائيل دوراً محدوداً في إطار "خطة الموسكيتير" ولكنها كانت تطمع إلى تحقيق أهداف خاصة بإسرائيل نفسها حددها خطة قادش فيما يلي:

١– تهديد قناة السويس عسكريا باحتلال الأراضي الواقعة شرقها.

٢– الاستيلاء على مضيق تيران، وفتح خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية.

٣ – السعي لتدمير القوات المصرية في سيناء، والقضاء على قواعد المقاومة في قطاع غزة.

ومع تطور الحرب والعمليات العسكرية، أخذ الزهو والغرور مأخذه في إسرائيل، ما دفع رئيس الوزراء بن غوريون للإعلان أمام الكنيست في ١٩٥٦/١١/٧، أن هدف العملية هو ما سماه "تحرير هذا الجزء من الوطن".

وقائع حرب ١٩٥٦ وتطوراتها:

بدأت الحرب يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩، بتنفيذ إسرائيل لدورها المرسوم في هذه الحرب، ووفقا لخطة "قادش"، أسقطت إسرائيل كتيبه مظليين على المدخل الشرقي لممر متلاً في سيناء، بينما كانت خطة التمويه تقضي بحشد قوات إسرائيلية قرب الحدود الاردنية. وبالمقابل، كانت القيادة المصرية قد سحبت أغلب وحداتها العسكرية من سيناء، وجمعتها غربي القناة لمواجهة احتمال الهجوم على القاهرة، بينما ابقت على بعض الخطوط الدفاعية في سيناء. وفي مواجهة عملية الانزال والهجوم الاسرائيلي، حركت مصر بعض وحداتها للتعامل معها، لكنها تأخرت في الوصول إلى مواقعها بسبب القيود التي فرضتها القيادة المصرية على حركة القوات، بما لا يؤدي إلى تعطيل الملاحة في قناة السويس ويوفر حجة للتدخل العسكري البريطاني – الفرنسي المبيت. وفي اليوم التالي ١٠/٣٠ حاولت إسرائيل تطوير هجومها في سيناء من دون تحقيق نتائج مهمة، نتيجة تعرض وحداتها للقصف الجوي المصري والمناوشات الدفاعية من القوات الأرضية. ورغم ذلك قدمت بريطانيا وفرنسا، حسب الخطة، إنذارهما المشترك لمصر مساء يوم ١٠/٣٠/ ١٩٥٦، وتضمن هذا الإنذار دعوة مصر لتقبل الاحتلال الموقت لمدن القناة الثلاث بورسعيد والاسماعيلية والسويس بواسطة قوات بريطانية وفرنسية "لضمان حرية الملاحة في القناة". وبينما أعلنت إسرائيل قبول الانذار أعلنت مصر رفضها له، ولكن بريطانيا ترددت، في البدء، في القصف الجوي لقواعد ومطارات السلاح الجوي المصري رغم انقضاء مهلة الانذار الذي وجهته لمصر ورفضها له. وقد أدى ذلك إلى تخوف بن غوريون من عواقب تردد بريطانيا وفرنسا في المضي قدما في العدوان على مصر حسب الخطة المتفق عليها بينهم، ما دفعه إلى إصدار أوامره ليلة ١٠/٣١ بوقف القتال وسحب القوات الاسرائيلية، لكنه عاد وتراجع عن هذا القرار بعد بدء الغارات الجوية البريطانية في الليلة نفسها. وإزاء هذا التطور، تكشفت للقيادة المصرية الأبعاد الاستراتيجية لهذه الحرب، فقررت سحب كافة القوات من سيناء، وإعادة تجميعها غربي القناة، حتى لا يتم تطويقها وحصارها. واستغلت إسرائيل هذا الموقف، وبدعم وإسناد ناري جوي وبحري فرنسي وبريطاني توسعت في عدوانها على سيناء، وفي قطاع غزة، رغم المقاومة التي واجهتها في العديد من هذه المواقع.

وتكفلت قوات بريطانيا وفرنسا بشن الغارات الجوية على المطارات على قطاعات الجيش المصري، ثم اشتركتا في العمليات البرمائية ضد بورسعيد وبور فؤاد، ثم نجحت القوات البريطانية والفرنسية في احتلال مدينة بورسعيد ، التي بادرت إلى تنظيم المقاومة الشعبية من داخلها من المواطنين وافراد الشعب، وانضمت إليهم مجموعات من الوحدات الخاصة التي نجحت في التسلل للمدينة عبر بحيرة المنزلة.

وفي يوم ١٩٥٦/١١/٢ قررت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار، وسحب القوات الغازية من الأراضي المصرية، وأن تنسحب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة. لكن أطراف العدوان الثلاثي ماطلت في تنفيذ القرار، بينما تصاعدت المقاومة الشعبية في بورسعيد، وعمت التظاهرات الشعبية العديد من الدول العربية، بل وفي دول أخرى من العالم. وفي يوم ١١/٥ اقترح الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة القيام بعمل عسكري مشترك لوقف العدوان الثلاثي، وإجبار أطرافه على الانصياع لقرار الأمم المتحدة حيث كانت الولايات المتحدة رفضت العدوان على لسان ايزنهاور. ثم قام الاتحاد السوفييتي بتوجيه إنذار إلى أطراف العدوان الثلاثي بوضع حد لهذا العدوان وإلا اضطر لاستخدام القوة، بما في ذلك قصف لندن وباريس. ونتيجة تضافر عوامل وجهود عديدة، اضطرت أطراف العدوان الثلاثي إلى اعلان قبول وقف إطلاق النار يوم ١٩٥٦/١١/٧. وقد عزز ذلك معنويات المقاومة الشعبية في بورسعيد ورفع قدراتها على الصمود، وتصعيد عملياتها ضد القوات البريطانية والفرنسية، التي اضطرت للانسحاب من بورسعيد في يوم ١٩٥٦/١١/٢٢.

أما إسرائيل ، فبعد سلسلة من المماطلات، أتمت انسحاب قواتها من الأراضي المصرية التي احتلها، ثم من قطاع غزة في يوم

مادة محمية بموجب حقوق النشر

١٩٥٧/٣/٦.

حرب ١٩٥٦ – النتائج والاستخلاصات:

انتهت حرب ١٩٥٦ إلى العديد من النتائج التي كان من أهمها:

١. خرجت كل من بريطانيا وفرنسا بخسائر عسكرية وسياسية فادحة من الحرب، وشكلت هذه الحرب بداية نهاية نفوذهما في العالم العربي، وفي العديد من مستعمراتهما الأخرى في أرجاء العالم.

٢. لم تتمكن إسرائيل في الحرب من تحقيق ثلاثة من أهدافها الكبرى، وهي: توسيع رقعتها إلى ما خلف خطوط الهدنة، أو التمسك باحتلال سيناء.

- فشلت في إلحاق تدمير شامل وكامل بالجيش المصري.
- فشلت في إحداث انقلاب وتغيير سياسي في النظام الحاكم في مصر.

ولكن ذلك لا يعني أن إسرائيل لم تحقق نتائج أخرى مهمة مثل: حرية الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران (العقبة)، وانفتاح الحركة البحرية أمامها في البحر الأحمر، بكل ماله من نتائج اقتصادية وسياسية إيجابية وعالية المردود.

٣. من أبرز أهداف اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر استهداف المقاومة الفلسطينية المتصاعدة في قطاع غزة (سجلت الفترة من أواخر عام ١٩٥٥ – وبداية آذار (مارس) ١٩٥٦ وقوع ١٨٠ عملية فدائية، وصل بعضها مشارف تل أبيب) وكان ذلك واحدا من أبرز أهداف اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر. وأدت ظروف الحرب وتطوراتها إلى استفراد القوات الاسرائيلية بالفدائيين والمواطنين العزل في قطاع غزة، ما شجع إسرائيل على ارتكاب العديد من المجازر البشعة في الفترة الواقعة ما بين احتلال غزة وبين الانسحاب منها في ١٩٥٧/٣/٧، ومنها المجزرة التي وقعت في غزة يوم ١٩٥٦/١١/١٠، وراح ضحيتها ٣٦ شابا، ومجزرة رفح يوم ١٩٥٦٦/١١/١٢ التي راح ضحيتها نحو ٢٠٠ لاجئ أغلبهم من الشباب، ومجزرة خان يونس المتسلسلة، حيث ركزت قوات الغزو الاسرائيلي هجومها عليها لمواجهة وتصفية المقاومة التي اندلعت في المدينة عى إثر الغزو. وقد أحصت المصادر الفلسطينية حوالي ١٢٠٠ شهيد، أغلبهم من الشباب قتلتهم إسرائيل في الأشهر الأربعة من تاريخ بدء احتلالها لغزة، وإلى يوم الانسحاب منها.

٤. على الصعيد العربي، لم يلحظ أي دور لجامعة الدول العربية في الحرب، في أي من مراحلها، ورغم أن معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية الاعضاء في الجامعة كانت على المحك واختبار صدقيتها، فإن أيا من أحكام هذه المعاهدة لم يطبق، كما لم يتم تفعيل أي من اتفاقات الدفاع المشترك، الثنائية أو الثلاثية، التي كانت مصر طرفا فيها مع دول عربية أخرى.

٥. على المستوى الشعبي، كشفت حرب ١٩٥٦ عن القدرات الجماهيرية الهائلة، المحتجزة، وعن تطلعاتها للمشاركة الفاعلة، واستعدادها العالي لتقديم الدعم والاسناد المادي والمعنوي في المعارك والحروب العربية.

٦. تحولت بورسعيد، في إثر ما أظهرته من صمود ومقاومة شعبية للعدوان والاحتلال البريطاني– الفرنسي الغاشم، إلى رمز عالمي ملهم لجميع شعوب العالم، وأبرزت القدرات الكامنة للجماهير، إذا ما أحسن اعدادها وتدريبها وتجهيزها، على الصمود في وجه العدوان وتكبيده خسائر فادحة، والإسهام في حرمانه من تحقيق أهدافه.

٧. مصر لم تحقق نصرا عسكريا في هذه الحرب، لكنها خرجت منتصرة سياسيا، وتمكنت من التعامل مع هذه الحرب وادارتها على المستوى العسكري والسياسي، بما حرم أطراف العدوان الثلاثي من تحقيق أهدافهم الاساسية من وراء عملياتهم العسكرية. وقد أكدت حرب ١٩٥٦ على الأهمية الكبرى للبعد السياسي، سواء في إدارة المعارك والحرب نفسها، أو على مستوى استثمار نتائجها، وتحقيق الانتصار السياسي في نهايتها.

م.ح

حرب ١٩٦٧

(هي الجولة الثالثة في الحروب العربية– الإسرائيلية، عرفت باسم حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو "حرب الأيام الستة"، وقد تكون الأقصر من حيث مداها الزمني، ولكنها الأكثر عمقاً والأطول امتداداً، من حيث مفاعيلها وتأثيراتها الاستراتيجية المتواصلة على مجمل الصراع العربي– الإسرائيلي).

أمكن لإسرائيل، بعد حرب ١٩٦٧، أن تضاعف المساحة التي خصصها لها القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بأكثر من ستة أضعافها، وفضلاً عن احتلالها كل أراضي فلسطين "الانتدابية"، تمكنت إسرائيل، في تلك الحرب، من احتلال أكثر من ٦٢ ألف كم مربع أخرى من أراضي مصر وسوريا.

وعلى الصعيد الاستراتيجي– السياسي، كان لحرب ١٩٦٧ الدور الأساسي في شق مسار جديد غائر في الاستراتيجية العربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، على إثر تبني القرار الدولي ٢٤٢، الذي تحول إلى سقف لهذه الاستراتيجية منذ حرب ١٩٦٧، وعلى امتداد العقود التالية لها. ولم يكن بوسع الجولات الأخرى اللاحقة من الحروب العربية– الإسرائيلية أن تحدث تراجعاً أو تغييراً، في هذه الاستراتيجية، بل ربما ضاعفت من التأكيد عليها.. وتكريسها.

الإطار الاستراتيجي لحرب ١٩٦٧:

كان العقد الفاصل ما بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ قد شهد العديد من التطورات المهمة على كل المستويات، فعلى المستوى

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وخاضت أحدى كتائب عين جالوت معركة ضارية ضد الوحدات الإسرائيلية التي كانت تسعى إلى توسيع الثغرة، وتمكنت من عرقلة تقدم هذه القوات وتأخيرها لمدة ٧٢ ساعة.

وفقدت قوات "عين جالوت" في هذه الحرب ٣٠ شهيداً و٧٠ جريحاً، عدا المفقودين، وكانت الوحدات الخاصة من حركة "فتح" التي شاركت في القتال على الجبهة المصرية فقدت بدورها ١٨ مقاتلا بين شهيد ومفقود.

٥. الدور الفلسطيني في القتال على الجبهة السورية:

كان للفلسطينيين دور بارز في القتال على الجبهة السورية من خلال تشكيلاتهم القتالية، سواء تلك التابعة لفصائل حركة المقاومة المرابطة على الأراضي السورية، أو من خلال وحدات جيش التحرير الفلسطيني من قوات "حطين" العاملة في اطار الجيش السوري كوحدات قتالية خاصة محمولة جواً.

وقد استدعت ضرورات التنسيق العسكري في حرب ١٩٧٣ انضمام القائد سعد صايل (أبو الوليد)، مندوبا عن حركة المقاومة الفلسطينية في غرفة العمليات المشتركة في قيادة الجيش السوري.

وكانت الوحدات التابعة لفصائل حركة المقاومة وُضعت بإمرة القيادة السورية الميدانية للجبهة، وتوزعت بواقع كتيبتين على كل قطاع من القطاعات الثلاثة: الجنوبي والأوسط والشمالي.

كما باشرت الوحدات التابعة لحركة "فتح" القيام بمهام خاصة في حدود خطط التنسيق الموضوعة، ونفذت وحدات المقاومة الفلسطينية العديد من العمليات التي اشتملت على الاغارة والقصف والاشتباك مع قوات العدو، وإعداد الكمائن والاستطلاع والدفاع.

كما شاركت كتيبة "خالد بن الوليد" المحمولة جوا والتابعة لمنظمة "الصاعقة" في مهمة قتالية على مواقع العدو، واستبسلت في القتال والسعي لتنفيذ مهامها، ما أدى إلى استشهاد ٣٨ مقاتلا منها وأسر ٩ آخرين.

ومن جهة ثانية كانت حرب ١٩٧٣ شهدت مشاركة فلسطينية فاعلة على الجبهة السورية من خلال وحدات قوات "حطين" التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، والتي جرى تدريبها وتأهيلها للعمل كقوات صدامية محمولة جواً، وقد أدت هذه القوات دورها بكفاءة عالية، وبسالة فائقة، وتضحيات عالية وغالية.

نتائج واستخلاصات حرب ١٩٧٣:

١. كانت حرب ١٩٧٣، بدأت يوم ١٩٧٣/١٠/٦، واستمر القتال لحين صدور قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ يوم ١٩٧٣/١٠/٢٢، ولكن إسرائيل كعادتها قامت بانتهاك القرار، وهو ما دعا مجلس الامن إلى اصدار القرار ٣٣٩ يوم ١٩٧٣/١٠/٢٣، ثم اتبعه بقرار ثالث ٣٤٠ يوم ١٩٧٣/١٠/٢٥ طالب فيه بانسحاب الاطراف إلى المواقع التي كانت تحتلها يوم ١٠/٢٢.

٢. في اثر حرب ١٩٧٣ عقدت القمة العربية السادسة في الجزائر من ١٩٧٣/١١/٢٨-٢٦ بهدف وضع استراتيجية جديدة للمرحلة التالية للحرب.

٣. في اطار الاستراتيجية العربية لحرب ١٩٧٣، جرى استخدام النفط كإحدى أدوات وأسلحة هذه الاستراتيجية، وتقرر في اجتماع وزراء النفط العرب في ١٩٧٣/١٠/١٧ خفض انتاج النفط فورا بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥٪ وبعد صدور قرار وقف اطلاق النار في ١٠/٢٢ تقرر يوم ١١/٤ الاستمرار في حظر تصدير النفط وزيادة نسبة التخفيض في الانتاج إلى ٢٥٪. واستمر الحظر إلى أن تقرر في ١٩٧٤/٧/١٠ اعادة الوضع إلى ما كان عليه.

٤. شهدت حرب ٧٣ تدخلا غير مباشر من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، عن طريق تزويد الأطراف المتحاربة بالأسلحة والعتاد الحربي عبر الجسور الجوية، فعندما كانت إسرائيل على حافة الانهيار العسكري قرر الرئيس الأمريكي يوم ١٠/١٣ تزويد إسرائيل، عبر جسر جوي منتظم، بكل ما تحتاجه من اسلحة ومعدات، وجرى تزويد اسرائيل بحوالي ٢٨٠٠٠ طن من الأسلحة والعتاد الحربي من خلال ٨١٥ طلعة جوية.

وبالمقابل نقل الجسر الجوي السوفييتي أسلحة وعتاداً حربياً إلى كل من مصر وسوريا تقدر بـــ ٢٦٠٠٠ طن في ٩٣٥ طلعة حربية، كما قدم الطرفان الامريكي والسوفييتي خدمات مساندة في مجالات الاستطلاع والتزود بالمعلومات والصور عن طريق الأقمار الصناعية وغيرها.

٥. كانت الحرب الجوية في ٧٣، أحد المظاهر الجديدة في جولات الحروب العربية – الاسرائيلية، ولم تسمح الاستراتيجية العربية لاسرائيل بإحراز التفوق الجوي المطلق، وفي حدود إمكاناتها، لعبت القوات الجوية في كل من مصر وسوريا وبعض الأسراب العراقية دورا مهماً في مجريات حرب ١٩٧٣. وارتكزت الاستراتيجية العربية في هذه الحرب على بناء معادلة قوة متوازنة وفاعلة من الثنائي: السلاح الجوي، ومنظومة الأسلحة الأرضية المضادة للطائرات.

٦. كان للحرب الألكترونية دور بارز في تطور حرب ١٩٧٣ ونتائجها، وأظهرت القوات العربية، خاصة بعد قرار تجنيد حملة المؤهلات الجامعية العليا في الجيش، قدرة على استخدام وادارة الجانب الالكتروني من هذه الحرب بكفاءة ونديّة.

٧. تباينت وجهات النظر العربية حول مسألة الالتزام بـــ "خطة بدر" التي جرى إقرارها في الحرب، وخاصة في مسألة الوقفة التعبويّة للجيش المصري وتطوير الهجوم للاستيلاء على الممرات الحيوية في سيناء.

٨. في حضور قائد قوات الطوارئ الدولية، كانت الخيمة المقامة عند "الكيلو ١٠١" على طريق القاهرة – السويس قد شهدت الاجتماع الاول بين الطرفين المصري

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والإسرائيلي، واستمرت هذه الاجتماعات من ١٠/٢٨ — ١٩٧٣/١١/١٠، ثم عاد الطرفان للاجتماع في ١٢/ ١٩٧٣/١١، وأعلنت مصر في ١٩٧٣/١١/٢٩ وقف مباحثات "الكيلو ١٠١" نظرا لمراوغة ومماطلة إسرائيل، وفي يوم ١٩٧٣/١٢/٢١ انعقد مؤتمر "جنيف" برئاسة مشتركة من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وفي يوم ١٩٧٤/١/١٨ تم التوصل إلى الاتفاق الأول لفض الاشتباك على الجبهة المصرية، وفي جنيف جرى التوقيع على اتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية يوم ١٩٧٤/٥/٣١، ثم توصلت كل من مصر واسرائيل في ١٩٧٥/٩/١ إلى الاتفاقية التي عرفت باسم "اتفاقية فك الاشتباك الثانية".

٩. تميزت حرب ١٩٧٣ بالتداخل الشديد بين العناصر الحربية والمسلحة وبين العناصر السياسية والدبلوماسية في ادارة الحرب واستثمار نتائجها، ولم يكن من الممكن قياس نتائج الحرب باعتماد معايير العسكرية والكمية فقط من دون دمج المعايير السياسية في الحسابات والتقويم.

١٠. تمخضت حرب ١٩٧٣ عن نتائج مهمة وتاريخية بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد شهد عام ١٩٧٤ اقرار القمة العربية بالاعتراف بـــ "منظمة التحرير الفلسطينية" ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، (مؤتمر القمة السابع في الرباط تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤).

وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة وافقت بموجب القرار ٣٢١٠ في الدورة ٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٤ على دعوة "منظمة التحرير الفلسطينية" الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، وحصل هذا القرار على اغلبية ١٠٥ دول من أصل ١٣٨ دولة، وكانت هذه المرة الاولى في تاريخ الامم المتحدة التي تستقبل فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة مندوبا لمنظمة وليس لدولة. كما حصلت (م.ت.ف) على حق تمثيل الشعب الفلسطيني بصفة مراقب لدى الجمعية العامة للامم المتحدة، وكانت بذلك أول حركة تحرير وطني تحظى بوضع المراقب الدائم في تاريخ المنظمة العالمية.

م.ح

حرب ١٩٨٢

(هي الجولة الخامسة في الحروب العربية — الإسرائيلية؛ الأطول زمناً من بينها، والأكثر أثراً وتأثيراً في مسار الصراع الفلسطيني — الإسرائيلي، وفي مصير القضية الفلسطينية. وكانت حرب ١٩٨٢ أكثر المواجهات مباشرةً بين الحركة الوطنية الفلسطينية وعدوها المباشر وخصمها التاريخي. كما أنها كانت الحرب الأخطر في أهدافها، والاشد ضراوة وشراسة، والأكثر شمولية واتساعاً من بين جميع المواجهات السابقة منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٢.)

حرب ١٩٨٢ ابتدأت، عمليا، يوم ١٩٨٢/٦/٦ وانتهت فعليا يوم ١٩٨٢/٨/٣١، وقد تواصلت انعكاساتها وتداعياتها بعدها إلى مدى أبعد زمنيا من التاريخ المعروف لانتهائها، وإلى أبعاد أكثر عمقا واتساعا من حدود مسرح العمليات على الساحة اللبنانية، التي شهدت فصول هذه الحرب وعاشت مواجهاتها.

وجرت حرب ١٩٨٢ في إطار عدد من المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية، الشديدة الأهمية والخطورة في انعكاساتها وتأثيراتها على القضية الوطنية الفلسطينية، ففي السنوات الخمس السابقة لاندلاع هذه الحرب، حصل الانقلاب السياسي العميق في إسرائيل، حمل اليمين الإسرائيلي بقيادة مناحيم بيغن إلى سدة الحكم في عام ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية — الإسرائيلية في عام ١٩٧٩، وتدشين المرحلة الريغانية في السياسة الامريكية في عام ١٩٨١، وانهيار مشروع الوحدة السورية — العراقية، وانعكاسات إعلان هذه الوحدة وانهيارها على الوضع الفلسطيني في الساحة اللبنانية، ونشوب الحرب العراقية — الإيرانية، وامتداد ألسنة لهيبها إلى الساحة اللبنانية — الفلسطينية، نظراً لتداخل النسيج الطائفي والسياسي في لبنان مع مجريات هذه الحرب وتطوراتها. وقد أدت هذه التطورات وانعكاساتها وتداعياتها إلى تهيئة الظروف المواتية لإسرائيل للاستفراد بمنظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها في الحركة الوطنية اللبنانية.

المقدمات المباشرة لحرب ١٩٨٢:

على المستوى السياسي، كانت إسرائيل قد عززت، بقوة، مكانتها في الاستراتيجية الأمريكية في بداية عهد الرئيس الجمهوري المحافظ رونالد ريغان، الذي لم يكن يولي للصراع الإقليمي في الشرق الأوسط الأهمية التي يستحقها، إلا بوصفه امتداداً للصراع الأساسي، من وجهة نظره، مع الاتحاد السوفييتي. وعلى خلفية هذه التصورات أطلق وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيج، الدعوة إلى "الاجماع الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة وإسرائيل والأنظمة العربية الموالية لأمريكا في شهر شباط (فبراير) ١٩٨١ لمواجهة ما أسماه بالتعديات السوفياتية في تلك المنطقة، وفي مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ التقى الرئيس ريغان في واشنطن رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن، وفي ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ توجت العلاقات الأمريكية — الإسرائيلية بالتوقيع على "مذكرة التفاهم الاستراتيجي". وفضلاً عن المضامين السياسية والامنية لهذه المذكرة، فقد كان واضحا تلهف الحكومة الإسرائيلية، وبخاصة وزير الدفاع ارئيل شارون، لتوقيع هذه المذكرة للسبب الذي أفصح عنه بيغن لدى زيارة هيج لتل أبيب في نيسان (إبريل) ١٩٨١، عندما قال أمامه "إنه كان من عادة بن غوريون القول: إذا كنتم في صدد خوض سياسة يمكن أن تفضي إلى حرب، فمن الحيوي أن يكون لديكم قوة عظمى وراءكم".

في حقيقة الأمر، أخذت إسرائيل قرارها بشن الحرب على الفلسطينيين في لبنان في غضون سبعة أشهر من توقيع هذه المذكرة، ومما زاد من تأكيد وتصميم إسرائيل على شن هذه

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الحرب العدوانية الشاملة، أن قرارها الصادر عن الكنيست بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤ بضم هضبة الجولان، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، لم يحرك ساكنا في العالم العربي!

وفضلا عن ذلك كله، فإن شن الحرب العدوانية عام ١٩٨٢ ارتبط بحدثين إقليميين على قدر كبير من الأهمية، فقد كان من المقرر أن تشهد لبنان الانتخابات الرئاسية في منتصف عام ١٩٨٢، بينما كان المرشح المفضل لإسرائيل والولايات المتحدة لا يمكنه الفوز، في ظل التوازنات المحلية والإقليمية، من دون دعم مباشر، أو تدخل خارجي.

أما الحدث الثاني، فكان يتمثل بضرورة التزام إسرائيل، تحت ضغط امريكي، بتنفيذ الانسحاب الكامل من سيناء في ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٨٢. وكان إطلاق يد إسرائيل في لبنان ضد منظمة التحرير يشكل نوعا من التعويض أو المكافأة. ومع التقيد بتنفيذ الانسحاب، واقتراب استحقاق انتخابات الرئاسة في لبنان، أعلن وزير الخارجية الامريكية، قبيل اندلاع حرب ١٩٨٢ بأقل من شهر واحد، وفي ٢٦ إيار (مايو) ١٩٨٢، أنه "حان الوقت للقيام بعمل متفق عليه من أجل وحدة أراضي لبنان داخل حدوده الدولية المعترف بها، ومن أجل قيام حكم مركزي قوي فيه. ولم يكن هذا "العمل المتفق عليه" سوى شن الحرب العدوانية الشاملة والغزو الإسرائيلي للبنان، الذي انطلق يوم ١٩٨٢/٦/٦. وعلى الصعيد العسكري تمثلت المقدمات المباشرة لحرب ١٩٨٢ في العملية العسكرية الكبيرة التي شنتها إسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها في لبنان يوم ١٩٨١/٧/١٠، حينما شنت القوات الجوية سلسلة من الغارات على مقار القيادة الفلسطينية في بيروت، وعلى مواقع القوات في جنوب لبنان، وتزامن ذلك مع استخدام واسع النطاق للقصف المدفعي والصاروخي الإسرائيلي الذي استهدف مدن وقرى الجنوب اللبناني، وتمكنت قوات الثورة الفلسطينية من الرد بمقدرة عالية، وبكفاءة ودقة في إصابة أهدافها، ورغم ضراوة القتال، وعدم توازن القوى العسكرية بين الطرفين، فإن قوات الثورة الفلسطينية تمكنت من إصابة أهداف في أكثر من ٢٢ مستوطنة في "إصبع الجليل" وفي الجليل الغربي. وتقدر المصادر العسكرية أن هذه المستوطنات تعرضت إلى نحو ٢٥٠٠ قذيفة مدفعية وصاروخية ثقيلة، فضلاً عن نحو ١٥٠٠ قذيفة أخرى أطلقت على مواقع قوات جيش لبنان الجنوبي العميل لاسرائيل في الشريط الحدودي. واستمر القصف سجالا من١٠-١٩٨١/٧/٢٤ عندما تحركت الأمم المتحدة، وتدخلت الولايات المتحدة، عبر السيد فيليب حبيب المبعوث الشخصي للرئيس رونالد ريغان، وجرى ترتيب وقف إطلاق النار، طبقا لما نص عليه القرار ٤٩٠ الصادر في ١٩٨١/٧/٢١ ، وأعلنت إسرائيل، لأول مرة، قبولها لقرار وقف إطلاق النار يوم ١٩٨١/٧/٢٤، ومن ثم أعلنت "القيادة المشتركة للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية" قبولها تنفيذ القرار.

انتهت تلك العملية دون أن تتمكن إسرائيل من فرض أهدافها، واستنتجت انه لا يمكن لها تصفية منظمة التحرير، أو اجتثاثها، عن طريق تكرار، أو تجديد، هذه الاستراتيجية وحدها، ومن دون اللجوء إلى الغزو البري، واختراق الجبهة اللبنانية حتى عمقها، وبالاعتماد على استراتيجية الحرب الشاملة، وبمشاركة فاعلة لكل صنوف وأفرع قوات الجيش الإسرائيلي.

مخطط وأهداف حرب ١٩٨٢:

تحدد الغرض الاسرائيلي من شن حرب ١٩٨٢ بالعمل على تدمير "شبه الدولة" التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وطرد القوات السورية منها، وإنشاء حكومة لبنانية تحميها الدولة العبرية. وكانت إسرائيل تتوقع من حرب ١٩٨٢ إضعاف الدور الإقليمي لسوريا، وإيجاد حل في الضفة الغربية وغزة يتطابق مع الأطماع الإسرائيلية فيهما، كما كانت إسرائيل تسعى من وراء هذه الحرب إلى تصفية مشكلة اللاجئين، ولو على حساب النظام الهاشمي في المملكة الأردنية. وقالت مصادر إسرائيلية إن شارون شرح لمعاونيه أن من شأن عملية ناجحة في لبنان أن تضمن، في تقديره، تفوقاً إسرائيلياً لا جدال فيه للأعوام الثلاثين المقبلة، بحيث تكون إسرائيل حرة في فرض كل أمر واقع يتلاءم مع مصالحها.

لم يكن في وسع شارون، لو لم يطرح مخططه على هذا النحو، أن يحصل على الدعم الذي يريده لا من داخل الحكومة والكنيست، ولا من الولايات المتحدة الامريكية نفسها، ولذلك، اضطر لإعداد خطتين لغزو لبنان. كانت الخطة الأولى التمويهية هي الخطة الصغرى، وعرفت باسم "غابة الصنوبر الصغرى"، وكانت تشتمل فقط، على غزو لبنان إلى مدى محدود بعمق أربعين كيلو متراً، كما كانت تقتصر على مهاجمة قوات منظمة التحرير الفلسطينية بهدف دفعها إلى خلف هذا الخط، أما خطته الاصلية المسماة "غابة الصنوبر الكبرى" فكانت تشتمل على التوغل في غزو لبنان، بما في ذلك غزو العاصمة بيروت، وتجاوز طريق بيروت – دمشق الدولي، والمواجهة مع وحدات الجيش السوري. وكان الغرض الأساسي لهذه الخطة لا يقتصر على تدمير ما تسمى " البنية التحتية " لمنظمة التحرير الفلسطينية وإنما يتعداها إلى هدف اجتثاث المنظمة نهائياً، والقضاء التام على وجودها العسكري والسياسي، ليس في لبنان وحسب ولكن بشكل عام وعلى نحو مطلق.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، اعتمدت إسرائيل خطة عسكرية للعمليات أطلقت عليها اسم خطة "اورانيم – سلامة الجليل". واعتمدت هذه الخطة مبدأ الحرب الصاعقة والخاطفة، بهدف إحداث انهيار استراتيجي عسكري ومعنوي في جبهة المقاومة الفلسطينية، بما يؤدي إلى إحداث حسم سريع وقاطع، كما اعتمدت هذه الحرب من الوجهة العسكرية على ما يلي:

- حشد ودفع قوات متفوقة كمياً ونوعياً.
- إشراك جميع صنوف وافرع الجيش الاسرائيلي في المعركة المشتركة.
- سرعة الحركة والمناورة بالقوات المؤللة والمحمولة والمنزلة بحرا وجوا، لتحقيق أسرع وأعلى معدلات لاختراق الجبهة في أقل وأقصر وقت.
- الاعتماد على قوة الصدمة والغزارة النيرانية، باستخدام كافة وسائل وأساليب القصف البري والجوي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والبحري.

توخّت إسرائيل تحقيق أهدافها في هذه الحرب في غضون ٧٢ ساعة، نظرا لتركيز مجهودها الحربي على جبهة واحدة ومحدودة، ولضمان عدم تدخل قوى خارجية عربية أو دولية لإسناد الفلسطينيين، أو دعمهم في هذه الحرب، لكن الحرب، رغم كل ذلك، طالت إلى حوالي ٨٠ يوما، ما أفشل، إلى حد كبير الغايات، العليا والأهداف الأساسية من وراء شنها.

وقائع حرب ١٩٨٢ ومراحلها وتطور عملياتها:

جرت وقائع هذه الحرب على ما يسمى مسرح عمليات "الجبهة الشرقية"، وهو يضم أيضاً الاتجاه العملياتي لجبهة الجولان السورية، والاتجاه العملياتي لجبهة الأردن، والاتجاه العملياتي للجبهة الغربية البحرية. وكانت القوات الاسرائيلية أنهت عملية حشد قواتها يوم ١٩٨٢/٦/١، وتذرعت إسرائيل بمحاولة اغتيال سفيرها في لندن شلومو أرغوف، التي نفذتها جماعة أبو نضال البنا. وفي يوم ٦/٤ قام سلاح الجو الاسرائيلي بالاغارة، وقصف أكثر من عشرين موقعاً ومقراً لقيادات وقوات المقاومة الفلسطينية في بيروت والجنوب اللبناني، وفي اليوم التالي ٦/٥ أصدر مجلس الأمن القرار (٥٠٨) الذي دعا فيه إلى وقف إطلاق النار، ولكن في مساء ذلك اليوم، كانت الحكومة الإسرائيلية أعلنت قرارها بشن الحرب، وتضمن هذا القرار ما يلي:

١. "قررت حكومة إسرائيل تكليف الجيش الإسرائيلي مهمة إخراج جميع مستعمرات الجليل من مرمى نار الإرهابيين المتمركزين بقيادتهم وقواعدهم في لبنان.

٢. اسم العملية "سلامة الجليل".

٣. خلال تنفيذ هذا القرار لن نهاجم الجيش السوري، إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا.

٤. ما زالت دولة إسرائيل تتطلع إلى توقيع اتفاقية سلام مع لبنان المستقل ضمن المحافظة على سلامة أراضيه".

وبناءً عليه، بدأ الغزو الإسرائيلي صباح يوم ١٩٨٢/٦/٦، في مواجهة مقاومة فلسطينية عنيدة وباسلة، انتهى اليوم الأول دون أن تحقق اسرائيل اختراقا عميقا في جبهة الجنوب اللبناني، ولوحظ أنها تعتمد على سياسة محاصرة وتطويق المواقع التي تبدي مقاومة، وتستدعي قوات جديدة لمواصلة التوغل والاختراق، وفي اليوم الثاني ٦/٧ زج العدو الاسرائيلي بفرقة مدرعة جديدة لجبهة القتال، واستهدف الوصول إلى مدينة صيدا. وشهدت هذه الحرب أول إنزال بحري بقوة لواء اسرائيلي جرى عند نقطة نهر الأوّلي عند المدخل الشمالي لمدينة صيدا. وشهد اليوم الثالث قتالا عنيفا ومقاومة باسلة من قبل وحدات ومقاتلي الثورة الفلسطينية، وخاصة في قلعة الشقيف، التي لم تتمكن قوات العدو من دخولها الا بعد استشهاد كل حاميتها من المقاتلين الفلسطينيين والعرب. واسقطت المقاومة في المعارك الضارية حول القلعة طائرة "سكاي هوك" إسرائيلية ووقع الطيار أسيراً بأيدي القوات الفلسطينية. ورغم تجاوز قوات العدو لمدينة صور، إلا أن مخيماتها الفلسطينية، وخاصة الرشيدية بقيت صامدة لمدة أسبوعين أمام كل محاولات اختراقها واحتلالها، وكانت تدافع عنها مجموعات صغيرة من المقاتلين جُلّها من اشبال الثورة الفلسطينية. وفي أثناء محاولة العدو الإسرائيلي اقتحام مدينة صيدا (على بعد ٦٥ كم من الحدود مع فلسطين المحتلة) قام العدو في اليوم الثالث، بالتوغل مستهدفاً المخيمات الفلسطينية في المدينة (مخيم المية ومية، ومخيم عين الحلوة) لكن المقاومين الفلسطينيين تمكنوا من صد الهجوم، وتدمير سرية دبابات إسرائيلية تدميراً كاملاً، وقد استعصى مخيم عين الحلوة على العدو الذي حاصره من كل اتجاه، وتحت وابل من القصف البري والبحري والجوي، حاولت القوات الإسرائيلية، أكثر من مرة، اقتحام المخيم لكنه بقي صامداً لأكثر من ١١ يوما مكبداً العدو خسائر كبيرة.

وشهدت المرحلة الأولى من هذه الحرب وقوع أول اشتباك بين القوات الإسرائيلية الغازية والقوات السورية عند محور جزّين، الذي لا يبعد عن الحدود السورية سوى ٢٧ كم. كما شهدت أول عمليات إنزال جوي، فيما كانت القوات الإسرائيلية تسعى بسرعة لتطوير هجومها بالتوغل في مرتفعات جبل الشوف، مستهدفة السيطرة على طريق بيروت — دمشق الدولي. وفي هذه الأثناء، أصدر مجلس الأمن قراره الثاني رقم ٥٠٩ الذي أكد فيه على قراره السابق بوقف إطلاق النار، وطلب من إسرائيل سحب قواتها كافة، وفوراً ودون شروط، إلى حدود لبنان المعترف بها، إلا أن القوات الإسرائيلية تجاهلت هذا القرار أيضاً، وواصلت محاولاتها للتوغل في العمق، واستقدمت لذلك قوات جديدة في محاولة لتجاوز المقاومة الفلسطينية الضاربة في كل المواقع التي اشتبكت فيها مع العدو. تعددت عمليات الإنزال البحري لنقل القوات على الطريق الساحلي المتجه إلى بيروت، واتضحت الملامح الأساسية لخطة العدو في إغلاق كل الطرق والمحاور لإحكام الطوق حول بيروت. وفي يوم ٦/٩/ شنت القوات الجوية الإسرائيلية ووحدات من صواريخ أرض — أرض هجوماً واسع النطاق على قواعد وحدات الصواريخ السورية المضادة للطائرات، وتمكنت من تدميرها، كما قامت بقصف القوات السورية التي انسحبت خوفا من التطويق، وشهدت سماء منطقة البقاع أكبر معركة جوية غير متكافئة بين طائرات سلاح الجو الإسرائيلي والطائرات السورية التي خسرت أعداداً كبيرة في هذه المعركة. وفي يوم ٦/١١ اليوم الأخير من المرحلة الأولى من الحرب، كان المبعوث الأمريكي فيليب حبيب يركز على التوصل إلى اتفاق لترتيب وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل فقط، واستثنى هذا الاتفاق منظمة التحرير الفلسطينية ولم يشملها. وفيما تقيدت سوريا بوقف إطلاق النار مع إسرائيل من يوم ٦/١١ إلى نهاية هذه الحرب، فإن إسرائيل استفردت بمنظمة التحرير الفلسطينية وعاودت عملياتها بكل قوة بعد ثلاث ساعات فقط من ترتيب وقف إطلاق النار مع سوريا. وبوصول القوات الإسرائيلية إلى قصر الرئاسة اللبنانية في بعبدا، كانت إسرائيل قد استكملت إحكام الطوق على بيروت من كل الجهات، وطوال هذه الأيام، وعلى امتداد الساعة لم يتوقف القصف الإسرائيلي بكل صنوف الأسلحة على بيروت، وعلى جميع مواقع القوات الفلسطينية التي كانت لا تزال تبدي مقاومة باسلة في كثير من المناطق، لكن العدو كان قد بدأ عملياً من جهته التركيز على معركة بيروت التي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

انتهت عملية المغادرة يوم ١٩٨٢/٨/٣١.

تقويم نتائج حرب ١٩٨٢:

يمكن رصد النتائج التالية على لائحة النتائج المباشرة لحرب ١٩٨٢:

١. إسرائيل فشلت في تحقيق القسم الأكبر والأساسي من أغراضها العليا وأهدافها الاستراتيجية من حرب ١٩٨٢.

٢. نتائج الحرب انعكست على الوضع الداخلي الإسرائيلي، الذي شهد أقصى درجات الاستقطاب السياسي، وجرى التعبير عنه في واحدة من أضخم تظاهرات الاحتجاج التي شهدتها إسرائيل في تاريخها، وآلت الأمور، لاحقاً، إلى محاكمة وعزل وزير الدفاع شارون، وإلى اعتزال واكتئاب رئيس الوزراء بيغن، وبناء على نتائج هذه الحرب، تكرس في الوعي الإسرائيلي، التمييز بين ما يسمي "حرب الخيار" "وحرب اللاخيار".

٣. ترتب على خروج (م. ت . ف) من بيروت ترحيل مقاتليها وتوزيعهم على ٦ دول عربية بكل ما رافق ذلك من مشاكل سياسية ولوجستية متداخلة ومعقدة، ولكن المنظمة أظهرت، في وقت قياسي، القدرة على احتواء هذا الوضع، واستعادة قدرتها على القيادة والسيطرة.

٤. أدت نتائج حرب ١٩٨٢، على العكس من الأهداف الإسرائيلية، إلى مزيد من الالتفاف والتأييد لمنظمة التحرير وقيادتها لدى الغالبية العظمى من الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٥. تمكنت منظمة التحرير، رغم خروجها من بيروت، وخلال وقت وجيز، من إدامة المقاومة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، سواء بعملياتها خلف خطوط القوات الإسرائيلية انطلاقاً من مواقعها الجديدة في البقاع اللبناني، التي تعددت وتصاعدت حد النجاح في أسر ثمانية من جنود الجيش الإسرائيلي في واحدة من هذه العمليات، أو عن طريق مقاتليها الذين أفرج عنهم من معسكرات الاعتقال في أنصار، الذين خاضوا مع المقاومة اللبنانية حرب الاستنزاف التي استمرت زهاء ثلاث سنوات، انتهت إلى رحيل القوات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨٥ عن كل الاراضي التي كانت احتلتها عام ١٩٨٢، باستثناء الشريط الحدودي في الجنوب.

٦. رغم كل المساعي الإسرائيلية، فقد جرى اغتيال الرئيس المنتخب، بشير الجميل يوم ١٩٨٢/٩/١٤، بما شكل ضربة قاصمة لأحدى الركائز التي استهدفتها إسرائيل من حرب ١٩٨٢.

٧. الاتفاق الاسرائيلي اللبناني، المعروف باتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ لم يعمر طويلا وتهاوى من دون أن يحقق لإسرائيل أياً من أهدافه.

٨. إن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وخاصة في مخيمي صبرا وشاتيلا، كانوا هم الذين دفعوا من أرواحهم البريئة القسط الاكبر من ضريبة حرب ١٩٨٢ ونتائجها، وذلك بعد أن دخلت القوات الاسرائيلية بيروت بعد رحيل المقاومة الفلسطينية عنها يوم ٩/١٥. وفي الفترة ما بين ١٩٨٢/٩/١٨-١٦ وقعت مجزرة صبرا وشاتيلا التي بلغ عدد ضحاياها حوالي ٣٢٩٧ شهيدا من اطفال ونساء وشيوخ ورجال.

من جهة أخرى، أفرزت حرب ١٩٨٢ عددا آخر من النتائج غير المباشرة التي كان من أبرزها ما يلي:

١. (م.ت.ف) تخفّفت من الاعباء والتبعات المتعاظمة لوجودها على الساحة اللبنانية، واستنزاف طاقاتها وقدراتها في الاشتباك اليومي مع تشابكات الوضع اللبناني الداخلي، وأبعاده الإقليمية.

٢. (م. ت . ف) بخروجها من الساحة اللبنانية، عززت، عمليا، قدراتها فيما يخص القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

٣. رحيل (م . ت . ف) من لبنان رجّح وعجل بقرارها للانتقال سياسيا إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أعيد تصحيح الأوضاع السابقة بانتقال مركز الثقل إلى الارض موضوع الصراع ومركزه، والقسم الاكبر من الشعب، وإلى حيث المواجهة المباشرة مع الخصم والعدو.

٤. إن مرحلة ما بعد حرب ١٩٨٢، شهدت انطلاق العديد من المبادرات والمشاريع السياسية التي تبحث عن تسوية الصراع العربي — الإسرائيلي، على قاعدة المطالبة بإحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ورغم التباين والتفاوت بين هذه المبادرات والمشاريع فإنه كان لنتائج حرب ١٩٨٢ تأثيراتها القوية والواضحة على صياغاتها وبنودها، حتى إن الرئيس الامريكي رونالد ريغان اضطر للقول في مبادرته التي أعلنها في ١٩٨٢/٩/٢، "إن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقض على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لمطالبه".

م.ح

حرب التحرير الشعبية

(هي الاستراتيجية التي تعتمد أساساً على تعبئة أوسع فئات الشعب وتوحيدها وتنظيمها وتسليحها، لخوض غمار حرب عادلة وطويلة الأمد، بأشكال متتالية متعددة، ضد القوات المتفوقة للعدو المحتل، بهدف كسر إرادة هذا العدو، والنيل من معنوياته وتحطيم قواه وقواته وصولا إلى تحرير الأرض والإنسان وتحقيق الاستقلال الوطني الكامل).

وتجتاز حرب التحرير الشعبية، في الغالب، عدة مراحل رئيسية، تبدأ بالمرحلة الدفاعية، فمرحلة تعادل وتوازن القوى، قبل أن

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الشكل الثانوي فهو "حرب الأنصار" وتعطى الأولوية القصوى في المرحلة الأولى هذه لبناء الجبهة الوطنية الموحدة، والاهتمام بتعبئة وتنظيم الشعب، وفي إعداد المقاومة القادرة على شن "حرب العصابات" وتسليحها وتدريبها وتعزيز جاهزيتها.

المرحلة الثانية: ويطلق عليها مرحلة التعادل أو التوازن أو الاستقرار الاستراتيجي، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بعد أن تكون قوى التحرر قد نجحت في إيقاف الهجوم الاستراتيجي للعدو عند نقطة معينة، ومنعه من تطوير هجومه أو تصعيده، ويلجأ العدو في هذه المرحلة إلى تقصير خطوطه وقطع خطوط التماس وتحصين مواقعه وزيادة الاعتماد على القوى المحلية للزج بها نيابة عنه في خوض هذه الحرب.

وبالمقابل يكون الشكل الرئيسي لقتال قوات حرب التحرير الشعبية في هذه المرحلة هو "حرب العصابات" و"حرب الأنصار"، وتهتم هذه القوات بإقامة القواعد في المناطق المحررة التي انسحب منها أو تراجع عنها العدو، وتعمل على إقامة سلطتها السياسية الوطنية وتثبيتها وتعمل دائما على تدعيمها.

وتعتبر المرحلة الثانية من أصعب وأدق المراحل في حرب التحرير الشعبية التي قد يؤول إليها تحديد مصير كل هذه الحرب.

المرحلة الثالثة: يطلق عليها اسم مرحلة الهجوم الاستراتيجي المعاكس لاستعادة الأراضي المحتلة، وإيقاع الهزيمة الكاملة بالعدو المحتل، وعلى خلاف المراحل السابقة من هذه الحرب، فإن القتال هنا يدور على الخطوط الداخلية للعدو.

ويكون الشكل الرئيسي للقتال في هذه المرحلة هو "حرب الحركة" فيما تلعب حرب العصابات دورا مساعداً، كما تتميز هذه المرحلة باحتدام القتال في حرب المواقع، وينبغي في هذه المرحلة الحفاظ على وتيرة عالية لزخم الهجوم الاستراتيجي وتشديد القتال بلا هوادة حتى تحقيق النصر الحاسم والنهائي.

ويتضمن المحتوى العسكري "لحرب التحرير الشعبية"، بشكل عام، ثلاثة أشكال رئيسية للقتال هي:

"حرب العصابات"، و"حرب الأنصار"، و"حرب الحركة".

وتحتل "حرب العصابات" مكانة بارزة في إطار "حرب التحرير الشعبية" ويعتبرها البعض استراتيجية قائمة بذاتها، حيث يناط بها إنجاز المهام الأساسية التالية:

١. القيام بحرب متواصلة ومتصاعدة على الخطوط الخارجية للعدو.
٢. إقامة القواعد بكل أشكالها المتعددة.
٣. توسيع رقعة القتال مع العدو وإنهاكه وتفكيك قواه والنيل من معنوياته.

وتسترشد "حرب العصابات" بمبادئ أساسية وهي:

٤. استلام زمام المبادرة والمحافظة عليها دائماً واليقظة والقيام بهجمات تكتيكية مدروسة في مرحلة الدفاع الاستراتيجي.
٥. تنسيق عملياتها مع القوات الأخرى.
٦. إقامة القواعد وتطويرها.
٧. الفهم العميق للعلاقة بين الهجوم والدفاع.
٨. تطوير القتال إلى حرب الحركة.
٩. القيادة الصالحة ذات الكفاءة.

ويتم تدريجياً، في مراحل "حرب التحرير الشعبية"، العمل على تحويل "حرب العصابات" إلى حرب واسعة، ويتم التوسع في التجنيد الشعبي العام للانخراط في صفوف الوحدات القتالية للجيش الشعبي التي يتم تدريبها وتأهيلها، في غمار هذه الحرب، للعب الدور الحاسم في مرحلة حرب الحركة والانقضاض على العدو وحسم الحرب، وتولي استراتيجية "حرب التحرير الشعبية" أهمية قصوى لتشكيل "الجيش الشعبي" باعتباره جيشاً وطنياً وديمقراطياً في تنظيمه الداخلي وفي طبيعة علاقاته بالشعب، ومحتوى المهام التي تسند إليه كطليعة شعبية مسلحة تدافع عن السلطة الديمقراطية الشعبية وعن مصالح الجماهير، وتقاتل بضراوة واستبسال من أجل حرية واستقلال ووحدة كل أراضي البلاد والأمة.

"حرب التحرير الشعبية" في استراتيجية التجربة الفلسطينية:

كانت حركة التحرر الوطني الفلسطيني، بفصائلها المختلفة، قد تأثرت بشكل قوي باستراتيجية "حرب التحرير الشعبية" على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يتعلق بالدور الكبير الذي لعبته "حرب التحرير الشعبية" في تشكيل الوعي والإدراك الوطني لدى الأغلبية من جيل القيادات التاريخية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، ويتبدى ذلك التأثير من خلال مطالعة سجلات وسير هؤلاء القادة الذين أقروا بأن تراث "حرب التحرير الشعبية" وتجارب الشعوب التي خاضت هذه الحرب، كانت أحد أهم الروافد الرئيسية في تشكيل وعيهم وإدراكهم، وكانت أحد أهم الدوافع الأساسية التي حفزتهم على المبادرة إلى تأسيس تنظيمات وفصائل المقاومة الفلسطينية بالاعتماد على أسلوب الكفاح المسلح وتبني المبادئ الاستراتيجية "لحرب التحرير الشعبية".

ولم يقتصر هذا التأثير القوي على الجيل التاريخي الأول من قيادات حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وإنما تواصل ليؤثر في الأجيال التالية التي انخرطت في فصائل المقاومة الفلسطينية المتعددة. وقد يكون تأثر هذه الأجيال باستراتيجية "حرب التحرير الشعبية" أكبر وأكثر اتساعاً وعمقاً، نظراً لاعتماد هذه الاستراتيجية كإحدى أهم مواد التثقيف السياسي لكادر هذه التنظيمات.

كما تضاعف تأثير حرب التحرير الشعبية على هذه الأجيال لوفرة الأدبيات والمواد النظرية المتعلقة بها وتجاوب الشعوب التي خاضتها، خاصة بعد أن بدأت الفصائل الفلسطينية في إيفاد دورات عديدة للتدريب في الدول الاشتراكية، وخاصة للصين وفيتنام، لتلقي العلوم في المجالين العسكري والسياسي وفقاً

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ساندت ليبيا الموقف السوري، في حينه، وشارك الاتحاد السوفييتي القيادة السورية في مخاوفها، ورمى بثقله بجانبها لمحاصرة توجهات عرفات، وإسقاط اتفاق ١٧ أيار(مايو) ١٩٨٣ بين لبنان وإسرائيل، وإخراج القوات الأمريكية من لبنان. ورغم تأجج نار الحرب الباردة بين القوتين العظميين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنّ مصالحهما تقاطعت، في تلك الفترة، حول إضعاف (م.ت.ف) ومنعها من استعادة وجودها الفعّال على الساحة اللبنانية. ورأت الإدارة الأمريكية في عودة (م٠ت٠ف) إلى لبنان من الشباك تؤدي إلى تصلب مواقف (م٠ت٠ف)، في وجه توجهاتها السياسية، وتبقي لبنان مرتعاً للإرهاب ومركزاً لمناوأة السياسة الأمريكية. وتلاقت مواقف جميع هذه الأطراف الدولية والإقليمية مع سياسة إسرائيل، التي رأت في عودة عدوها اللدود، (م.ت.ف)، إلى لبنان تجسيداً لفشلها في تحقيق هدفها الرئيسي في "عملية سلامة الجليل"، وتكرس المنظمة قوة رئيسية في البحث عن حل للنزاع. واكتملت المقومات العربية والدولية اللازمة، لمنع عودة (م٠ت٠ف) إلى لبنان وشق حركة فتح ومنظمة التحرير.

خلال الفترة ذاتها، صعّدت القوى الوطنية والإسلامية مقاومتها للتواجد الأجنبي على الأراضي اللبنانية، وتعرضت القوات الأمريكية والفرنسية لهجمات نوعية، كان أبرزها تفجير "حزب الله" في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣، بعملية تفجيرية مزدوجة، مقر قوات المارينز الأمريكية ومقر قيادة القوات الفرنسية، وأسفر الهجوم عن تدمير المقرين تدميراً تاما وقتل أعداد كبيرة من الضباط والجنود الأمريكيين والفرنسيين.لاحقا، قرر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، في ٤ شباط (فبراير) ١٩٨٤، سحب القوات الأمريكية من لبنان، وتم نشرها فوق البواخر في مياه البحر قبالة الشواطئ اللبنانية. وتحركت القوى الوطنية والإسلامية اللبنانية وملأت الفراغ، وظهر "حزب الله"، أول مرة، قوة أساسية على الساحة اللبنانية.

استغلت القيادة السورية هذه التطورات ومارست ضغوطاً شديدة على الرئيس اللبناني أمين الجميل، وساندها في الضغط المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى. واضطر الرئيس أمين الجميل إلى الإعلان رسميا في آذار (مارس) ١٩٨٤ عن إلغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو). وخلال الفترة ذاتها دخل رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن، في حالة اكتئاب أودت لاحقا بحياته وحل محله في رئاسة الحكومة اسحق شامير.

واستغلت حركة "أمل" هذه التطورات المتلاحقة وحال البلبلة والارتباك التي أصابت الأميركيين والإسرائيليين وعملاءهم الانعزاليين، وشنت هجمات واسعة ضد القوات الانعزالية في بيروت الغربية. وتمكنت في السادس من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٤، بمساعدة لوجستية سورية ومشاركة فلسطينية ووطنية لبنانية مباشرة، من طرد هذه القوات من أحياء بيروت الغربية كاملة، وسميت تلك الحركة "انتفاضة ٦ شباط". وسيطرت "أمل" على الأحياء التي يقطنها أبناء الطائفة الشيعية. وكبرت طموحاتها في قيادة الساحة اللبنانية، وجردت الطائفة السنية من قوتها العسكرية الناشئة. وأنهت بالتعاون مع الحزب التقدمي الاشتراكي وبتشجيع سوري تواجد حركة "المرابطون" بزعامة إبراهيم قليلات في بيروت، واعتبرتها قوة عميلة للفلسطينيين. وثمنت القوى الوطنية والإسلامية اللبنانية الأخرى دور المقاتلين الفلسطينيين، وأشاد الجميع بنضالاتهم وتضحياتهم، وثمنوا المساعدات السخية العسكرية التي قدمتها الفصائل الفلسطينية للقوى الوطنية والإسلامية. وانتعشت أوضاع المخيمات الفلسطينية في بيروت، واستعادت حركة "فتح" وفصائل (م.ت.ف) نشاطها الجماهيري والسياسي العلني، وتمركزت القوات الفلسطينية، وضمنها قوات "فتح" في مناطق الجبل وبيروت.

إلى ذلك، دخلت حركة "أمل" والقوى الوطنية والإسلامية اللبنانية على خط الصراع الفلسطيني الداخلي والفلسطيني السوري، الذي تصاعد في تلك الفترة. وانحازت "أمل" وحزب البعث العربي الاشتراكي التابع لسوريا، والحزب الشيوعي اللبناني، والحزب القومي السوري، إلى جانب المنشقين عن "فتح" وركزت حملتها على عرفات والعرفاتيين. وانطلقت حركة "أمل" في تعبئة داخلية تضمن شيئا من العدوانية ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، وبثت الخوف في صفوف اللبنانيين من عودة سيطرة الفلسطينيين على الوطنيين اللبنانيين. ونجحت في تعبئة قطاع واسع من الشارع اللبناني وبخاصة أبناء الطائفة الشيعية ضد عودة (م.ت.ف) إلى المخيمات، وضد عودة الأوضاع في المناطق الوطنية اللبنانية إلى ما كانت عليه قبل الغزو الإسرائيلي في العام ١٩٨٢. وشرعت في تطوير أوضاعها العسكرية، وأنشأت تشكيلات جديدة، وشكلت وحدات نظامية من بقايا ألوية الجيش اللبناني الرسمي المدمرة، ورممت أوضاع اللواء السادس "وشيعت" تركيبته. واستكملت ملاكاته بعناصر شيعية، وزودته بالأسلحة الثقيلة التي حصلت عليها من سوريا. وبات هذا اللواء بالتحديد بمثابة القوة الضاربة لحركة أمل ولسوريا في لبنان ضد الفلسطينيين والقوى اللبنانية المعارضة.

بعد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان، خلال تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ تأجج الصراع الفلسطيني الداخلي اكثر فاكثر، وخلقت استدارة فتح وأبو عمار نحو العلاقة مع الأردن ردود فعل سورية وليبية سلبية، وخشي السوفييت من تشكل محور مصري- أردني- فلسطيني يتساوق مع الحلول الأمريكية. وتعجلت القيادة السورية في إنهاء وجود حركة "فتح" في لبنان عبر المنظمات الفلسطينية واللبنانية الموالية لها. ورفع المنشقون عن "فتح" شعار محاربة العرفاتيين في مخيمات لبنان. وتهيأ المناخ اللازم لانطلاق الحرب على المخيمات. وقامت قوات المنشقين، في البداية، بمهاجمة مراكز حركة "فتح" في مخيمي البداوي ونهر البارد قرب مدينة طرابلس، وأيضا في مخيم الجليل قرب مدينة بعلبك، واعتقلت أعدادا كبيرة من كوادر وقواعد التنظيم، وجرت مطاردات لكوادر "فتح" الأساسيين في بيروت الغربية واعتقل بعضهم، وأنقذ الحزب التقدمي الاشتراكي آخرين من الاعتقال، وتوترت علاقة الحزب مع حركة "أمل" ومع السلطات السورية، وردت حركة "فتح" في لبنان وأنهت، بتعليمات مباشرة من أبو عمار، وجود المنشقين في مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة والداعوق في محيط مدينة بيروت، وفي مدينة صيدا ومخيمي عين الحلوة والميه وميه

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المجاورين لها، وفعلت الشيء ذاته في مخيم الرشيدية ومخيم البرج الشمالي المجاورين لمدينة صور في جنوب لبنان.

دخلت أمل المعركة بجانب المنشقين، وصعدت مضايقاتها لحركة الفلسطينيين في جنوب لبنان، وفرضت حواجزها الأمنية والعسكرية الإرهاب عليهم وشلت حركتهم من والى الجنوب. وقامت، دون مبرر، برمايات عشوائية من الأسلحة الثقيلة باتجاه المخيمات القائمة وسط كثافة شيعية طاغية، وركزت نيرانها على مخيم الرشيدية الواقع على شاطئ البحر جنوب مدينة صور، الذي يبعد ٢٠ كم عن حدود فلسطين.

الجولة الأولى:

مطلع تموز (يوليو) ١٩٨٤، اختارت قيادة حركة "أمل" مخيم شاتيلا ليكون موقع الصدام الأول مع الفلسطينيين، واختيارها لم يكن لسبب يتعلق بسلوك أبنائه ضد الشيعة أو ضد حركة أمل، بل وفق خطة مدروسة معدة سلفا. ولاعتبارات تتعلق بموقع المخيم وبحجمه السكاني، ونوعية السكان المحيطين به. فالمخيم يقع على الأطراف الجنوبية لحي صبرا وحي الداعوق في بيروت الغربية ذات الكثافة الشيعية. يتداخل مع المخيم أكواخ ومنازل بسيطة يقطنها عمال سوريون وغجر ولبنانيون فقراء قدموا من كل المناطق اللبنانية. عدد سكان المخيم تراوح ما بين (٨-١٥) ألف نسمة وفقا للظروف الأمنية، وخلال حصار بيروت كان المخيم هدفا لقصف المدفعية الإسرائيلية الثقيلة وغارات الطيران الإسرائيلي باعتباره رمزا للثورة الفلسطينية. بعد انسحاب إسرائيل من بيروت ومجزرة صبرا وشاتيلا، لملم المخيم جراحه ورمم مبانيه المهدمة والمهشمة، وتجمع فيه قرابة ٧ آلاف نسمة من الفقراء وذوي الشهداء.

في ٢ تموز (يوليو) ١٩٨٤ افتعل أحد عناصر حركة "أمل" حادثة فردية مع إحدى عائلات المخيم، استفزت واستنفرت شباب المخيم من كل التنظيمات. وردت أمل على الاستنفار بحشد مجموعات كبيرة من مقاتليها في محيط المخيم وإطلاق نيران غزيرة على المخيم، تسببت في سقوط شهيدين من أبنائه. واعتقلت ما يزيد على عشرة شبان، وأحرقت سبعة منازل منها ثلاثة نواد لمنظمات شبابية. وبسبب هذا الحادث تعكرت علاقة المخيم مع جواره الشيعي.

تكررت العملية الاستفزازية، وهذه المرة ضد مخيم برج البراجنة. وشنت مجموعات أمل يوم ١٩٨٤/١٠/١٢، دون سبب، عملية واسعة نسبيا ضد المخيم، استخدمت فيها، للمرة الأولى، المدافع الصاروخية وقذائف الهاون والرشاشات الثقيلة. ودامت الإشتباكات بين شباب المخيم وعناصر حركة "أمل" أكثر من ٢٤ ساعة، وكانت الخسائر البشرية في المخيم مفجعة حيث سقط ١٣ شهيدا و٢٥ جريحا.

وكان لهذه العملية أهمية خاصة، حيث ترافقت مع حملة واسعة مضللة من أجهزة الإعلام الرسمية والخاصة التي تشرف عليها حركة "أمل"(مجلة أمل، والإذاعة الرسمية، والقناة التلفزيونية رقم ٧) إضافة لبعض الصحف الأساسية مثل جريدة "السفير" التي يملكها الصحفي المعروف طلال سلمان وهو شيعي، وجريدة "الحقيقة" لصاحبها النائب زاهر الخطيب. وتركزت الحملة على تصوير ما جرى على أنه اشتباكات فلسطينية داخلية بين أنصار ياسر عرفات وخصومه. زاد هاجس وقلق سكان المخيمات من استغلال حركة أمل لواقع الساحة الفلسطينية المنقسم سياسيا، وترافقت استفزازات وتعديات حركة "أمل" مع ارتفاع وتيرة التحريض ضد قيادة (م. ت. ف) ومع تعبئة عالية ضد الوجود الفلسطيني تحت شعارات: لا لوجود العرفاتيين في لبنان، ولا للأمن الذاتي الفلسطيني في المخيمات، ولا لعودة الأوضاع في لبنان إلى الحالة التي كانت قائمة قبل الغزو الإسرائيلي في عام ١٩٨٢، خاصة وان قوات "فتح" وفصائل (م.ت.ف) أعادت سيطرتها على منطقة صيدا ومخيماتها، وحاولت التمدد إلى صور بعد استكمال القوات الإسرائيلية انسحابها في ١٩٨٥/٢/١٤ من صيدا وصور والبقاع إلى الشريط الذي بنته عام ١٩٨٧.

الحرب الأولى ضد المخيمات:

وسط مناخ فلسطيني مفجوع بما قامت به قيادة حركة "أمل" والتعبئة في أوساط الطائفة الشيعية، بدأت قوات "أمل" حربها الأولى ضد الفلسطينيين. خيبة الأمل والفجيعة الفلسطينية كانت بسبب نكران الجميل، ونسيان المعروف. فكل الدعم المادي والتسليحي الفلسطيني السابق لحركة "أمل" تم تناسيه بشكل واع ومتعمد، وكل التضحيات الفلسطينية التي قدمت من اجل تحرير بيروت الغربية والضاحية الجنوبية وصيدا وشرقها شطبت لدى قيادة "أمل".

بدأت المعركة بحادث فردي يوم ١٩٨٥/٥/١٦ واستمرت حتى ١٩٨٥/٦/١٧. وعرفت تلك الحرب بحرب رمضان، وكانت حاسمة في تكريس الصراع بين الطرفين. وبسبب الحادث الفردي، حشدت "أمل" قواتها في محيط مخيمات شاتيلا وصبرا والداعوق وحاولت اقتحامها، وشنت حملة مطاردة واسعة للمهجرين الفلسطينيين في أحياء بيروت الغربية. واستبسل أبناء المخيمات في الدفاع عن النفس، ودحروا المهاجمين وأجبروهم على وقف إطلاق النار. واتفق على تموضع قوات نظامية من اللواء السادس على أطراف المخيم كقوة فصل.

بالكاد أهدت قوات اللواء السادس تمركزها حتى بدأت، دون سبب أو ذريعة، قصفا عشوائيا مركزا على المخيمات، وترافق القصف مع قيام حواجز "أمل" بحملة اعتقالات واسعة للشبان الفلسطينيين في بيروت الغربية وعلى طرقات الجنوب والبقاع، وتواصلت الاشتباكات واستخدم اللواء السادس الأسلحته الثقيلة. وتركزت عملياته، بالتعاون مع قوات "أمل" على مخيم الداعوق الواقع بين حي صبرا ومخيم شاتيلا، ولا تتجاوز مساحته مساحة ملعب كرة قدم. وتواصلت الاشتباكات ١٣ يوما.

على الرغم من صرخات الاستغاثة والاستنجاد التي أطلقها أهالي المخيم للسوريين وللقوى الوطنية والإسلامية للتدخل، إلا أن ذلك كله لم يوقف الهجوم. وبعد قتال دموي وسقوط العديد من الشهداء، دمر المخيم وشرد قاطنوه البالغ عددهم ٣ آلاف نسمة. وسقط المخيم بيد قوات "أمل" واللواء السادس، ونكلت قوات "أمل" أبشع تنكيل بمن خرج حيا من بين الأنقاض. وأعتقل من نجا من الموت، وتم قتل بعض الجرحى، وسويت أرض المخيم بالجرافات وتم مسحه من الوجود .

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ولم ينج مخيم شاتيلا الآخر من الخسائر والدمار. ومع أن قوات "أمل" واللواء السادس لم تحاول اقتحام المخيم، إلا أن القصف المدفعي من مختلف العيارات طال ٤٠٪ من مبانيه، ودمر ما يزيد على ٤٢٥ منزلا تدميرا شبه كامل. وبلغت الخسائر البشرية بين شاتيلا وشوارع بيروت الغربية حيث طورد الشبان الفلسطينيون، ٢١٠ شهداء و٦٢٠ جريحاً و٤٠٠ مفقود ومعتقل لم يعرف لاحقا مصير معظمهم، وكان ضمنهم صالح زيدان عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، ولاحقا اعترفت "أمل" بوجوده وأطلقت سراحه، وهنا استشهد علي أبو طوق قائد قوات المخيم.

حملت قيادة "فتح" المحلية في لبنان والمركزية الموجودة في تونس، علنا وبوضوح، سوريا وقيادة حركة "أمل" والمنشقين المسؤولية، واتهمتهم بتنفيذ مخطط يستهدف تدمير الوجود المدني الفلسطيني في بيروت. وترددت الجبهتان الديمقراطية والشعبية في تحميل القيادة السورية المسؤولية المباشرة، واكتفتا بتحميل قيادة حركة "أمل" وقيادة اللواء السادس المسؤولية، وغمزتا من موقف سوريا، واستخدمتا عبارة "أمل ومن يدعمها ويقف وراءها". وبررت فصائل جبهة الإنقاذ الفلسطينية، وأحزاب لبنانية وثيقة الصلة بسوريا، أعمال "أمل"، وحملوا عرفات والعرفاتيين مسؤولية القتال الذي وقع، واستهجن الفلسطينيون قول أركان في الحزب الشيوعي اللبناني إن "المخيمات تحولت إلى أوكار للمخربين".

في حينه، نجحت قيادة "فتح" المحلية، بالتنسيق مع تنظيم "الجبهة الديمقراطية" في توحيد موقف أبناء مخيمات الداعوق وصبرا وشاتيلا، تحت شعار وحدة المدافعين بصرف النظر عن انتماءاتهم التنظيمية وخلافاتهم السياسية. وفتح التنظيمان المستودعات للمقاتلين وجميع الشبان القادرين على حمل السلاح والراغبين في ذلك دفاعا عن النفس وعن المخيم، وعلى الرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار، والدعوات المتكررة لعودة الأمور إلى طبيعتها، بقيت حالة التوتر الشديد قائمة، خاصة أن حركة "أمل" فشلت في تجريد المخيمات من أسلحتها، واستمرت في حصارها ومنعت دخول مواد الإعمار إليها.

صباح يوم ١٩٨٥/٩/٤ فوجئ أهالي مخيم برج البراجنة البالغ عددهم ٢٥ ألفاً في حالة السلم، بنيران غزيرة تطلق باتجاه مخيمهم، وبمحاولات اقتحام بعض المواقع الدفاعية تتم بلا مقدمات ولا مبررات. وقامت قوات "أمل"، صبيحة ذات اليوم، بتطويق مبان يقطنها فلسطينيون في حارة حريك منذ سنوات طويلة، وأنزلتْ الرجال للشارع وقتلت ٣٠ رجلاً أمام أعين السكان، وواصلت قصف مخيم برج البراجنة، وحاولت اقتحامه مرات عدة، ودامت الاشتباكات في محيطه عشرة أيام كاملة سقط خلالها ٢٠ شهيدا و٨٥ جريحا من أبناء المخيم، إضافة للثلاثين الذين أعدموا في حارة حريك.

الجولة الثانية:

لم يصدق أهالي مخيم برج البراجنة، ما فعلته حركة "أمل" ضد مخيمهم وضد إخوانهم في حارة حريك، نظراً للتعايش الطويل الذي جمعهم مع أبناء الطائفة الشيعية، فالمخيم جزء لا يتجزأ من الضاحية الجنوبية، وبعض بيوته متداخلة مع بيوت الأحياء اللبنانية المجاورة. وبحكم جيرة ٣٧ عاما تزاوج بعضهم مع بعض. ورغم تغلغل الطائفية والمذهبية في أعماق المجتمع اللبناني، إلا أنها لم تغز المخيم، ولم تؤثر في علاقته مع جواره. الأغلبية الساحقة من سكانه هجّروا من ديارهم في شمال فلسطين عامي ١٩٤٧و١٩٤٨، ومع الزمن نشأت صداقات عريقة بين عديد العائلات الفلسطينية والشيعية. وخلال الحرب الأهلية لعب أبناء المخيم دورا أساسيا في الدفاع عن جيرانهم، والكل شهد لبطولاتهم في معارك الدفاع عن الغبيري والشياح وكنيسة مار ميخائيل، وهي أحياء شيعية.

بعد مجزرة حارة حريك واشتباكات ١٩٨٥/٩/٤ اقتنع شباب المخيمات بأن ما جري ضد مخيماتهم مقدمة لعاصفة قوية هدفها اقتلاع الوجود الفلسطيني من بيروت، وتدمير مخيمي شاتيلا والداعوق وتهجير سكانهما. وتيقنوا أن ما يجري هو نتيجة الصراع بين قيادة (م.ت.ف) والقيادة السورية حول استقلالية القرار الفلسطيني. وأن اندفاع قيادة "أمل" واللواء السادس لتدمير مخيماتهم يأتي في سياق الرد على حركة قيادة (م.ت.ف) نحو تطوير علاقتها مع مصر، وتوصلها مع الحكومة الأردنية إلى اتفاق عمان حول صيغة العمل والتحرك المشترك. وبدأ شباب المخيمات بتحضير أنفسهم على قاعدة أن الاشتباكات سوف تتجدد وأن توقفها هدنة مؤقته، هدفها تجميع القوى وامتصاص ردود الفعل العربية على ما ترتكبه حركة أمل في كل اشتباك. وتواصل حصار المخيمات دون انقطاع، وعاش أبناء المخيمات عاما كاملا تحت القصف وبين الدمار، وعانت فيه المرأة الفلسطينية ابنة المخيم من الألم والعذاب ما لم تعانه امرأة في العالم، وتحملت الانتقال في حياتها من مستوى حياة أواخر القرن العشرين الى مستوى ما قبل القرون الوسطى. وقدمت عشرات الشهيدات اللواتي سقطن في القصف على منازلهن، وعلى خطوط التماس، وهن يدافعن عن بيوتهن ويسعفن أزواجهن وأولادهن، وأيضا في "ممرات الموت" وهي مسارب للخروج من المخيمات تركتها حركة "أمل" بأمل تفريغها من السّكان والمقاتلين.

بعد اشتباكات ١٩٨٥/٩/٤ورغم النداءات والمذكرات التي وجهها أهالي المخيمات والفصائل الفلسطينية، والأحزاب والقوى والشخصيات ورجال الدين في لبنان، إلا أن جحيم نيران المدافع والرشاشات الثقيلة انفتح من جديد يوم ١٠/٧/ ١٩٨٥ على بقايا مخيم شاتيلا ودام القصف سبعة أيام، سقط خلالها المزيد من القتلى والجرحى، وتوقف القتال اثر تدخلات متنوعة أهمها تدخل كبار رجال الدين في لبنان.

قبل أن يتمكن أبناء المخيمات من لملمة أوضاعهم، بادرت حركة "أمل" يوم ١٩٨٥/١٢/١٩ إلى شن أوسع حملة اعتقالات ضد الشباب الفلسطيني في مخيمات البص والبرج الشمالي والرشيدية الواقعة بجوار مدينة صور، وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب تسببت في استشهاد بعضهم. وفي ١٩٨٦/٣/٢٨ فتحت قوات "أمل" نيرانها ضد بقايا مخيم شاتيلا وحاولت اقتحامه مرات عدة، فشلت أمام بسالة المدافعين، واستمرت الاشتباكات حتى يوم ١٩٨٦/٤/١٧، سقط خلالها ٢٤ شهيدا و٧٥ جريحا من

مادة محمية بموجب حقوق النشر

استعمال قوانين الطوارئ الانتدابية والتشريعات العنصرية بعد قيام الكيان الصهيوني.

٧. ساهمت الرجعية العربية في ضياع فلسطين ونكبة شعبها من خلال تحالفاتها مع الصهيونية ومؤامراتها ضد الشعب العربي الفلسطيني وقواه التحررية، وقد عملت مع الامبريالية، في التصدي لقوى التحرر والتقدم في الوطن العربي.

٨. إن الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، هو شعب واحد صاحب قضية واحدة، كما أن التهجير والتشريد قبل وبعد عام ١٩٤٨ على أيدي العصابات الصهيونية ومصادرة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني دفعته للوقوف على رأس النضال من أجل التحرر في المنطقة، ولا يحق لأحد أن ينتقص من حقه في الحرية والاستقلال والعودة وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

٩. تؤمن "حركة أبناء البلد" أن المرحلة الجديدة — مرحلة الهزيمة هي مرحلة مؤقتة زائلة لا محالة، إذ إن عوامل الصراع ما زالت قائمة ولن يزيلها إلا حل ثوري تقدمي شامل، يتمثل في عودة الحق إلى أصحابه الشرعيين، وإقامة الدولة الديمقراطية في فلسطين التاريخية، وإشاعة الديمقراطية في الوطن العربي.

١٠. ترفض الحركة فكرة "الشرق الأوسط" الجديد التي تشكل جوهر الفكر الصهيوني في السيطرة الاقتصادية على المنطقة، وما "اتفاق أوسلو" و"وادي عربة" إلا بوابة أخرى نحو تحقيق هذا المشروع، وعليه فإن مهمة مقاومة التطبيع ورموز المطبعين العرب هي من مهمات المرحلة منعاً لتسويق هذا المشروع عبر تسميات مختلفة وتنظيرات ذات طابع "قومي" أو "وطني".

١١. تؤمن حركة أبناء البلد بأن المواجهة في هذه المرحلة، هي مواجهة مواقع أولاً، ومواجهة دفاعية ثانياً، سعياً للحد من التأثيرات السلبية للمشروع الامبريالي العالمي ودفعاً في اتجاه التأسيس للمواجهة الشاملة مستقبلاً عبر مشاريع ثورية وتقدمية عادلة.

١٢. المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل عربياً وفلسطينياً، لم تضمن تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، ولم تحقق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والقومية للشعب العربي الفلسطيني، فهذه المعاهدات ليست بديلاً عن خيار الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه الذي شرد منه بقوة السلاح والمجازر البشعة، إن هذه الاتفاقيات هي نتيجة لعجز الأنظمة العربية والقيادة المتنفذة في (م.ت.ف) عن استمرار حمل لواء مشروع التحرير، نتيجة لطبيعتها البرجوازية وقصر نفسها النضالي ولانشدادها المستمر في بناء تحالفات ورفع شعارات تضمن لها أسباب البقاء والاستمرار.

١٣. "اتفاق أوسلو" وقبله "كامب ديفيد" وبعده "وادي عربة" هي اتفاقات تفريطية وقعت ضمن الشروط الأمريكية — الاسرائيلية، هدفها أساساً ضمان استمرار وهيمنة المشروع الصهيوني في المنطقة، بل وتقوية وتعزيز دوره في ضرب حركات التحرر في الوطن العربي والمنطقة.

١٤. الجماهير العربية الفلسطينية، التي بقيت في وطنها تحت الحكم الإسرائيلي، تمسكت بإصرار بانتمائها الوطني والقومي، وعبرت عنه من خلال نضالاتها المستمرة والمواجهات المباشرة مع السياسة العنصرية للأجهزة الإسرائيلية المختلفة، ورغم كل محاولات تذويب الشخصية الفلسطينية وتشويه الهوية القومية لهذا الجزء من شعبنا العربي، إلا أن هذه المحاولات فشلت وتحطمت على صخرة الانتماء.

١٥. "حركة أبناء البلد" تشكل امتداداً طبيعياً للحركة الوطنية الفلسطينية وتعبيراً صادقاً عن الانتماء الوطني والقومي لجماهيرنا العربية الفلسطينية في الداخل، وقامت تعبيراً عن حالة الاستيقاظ الوطني والقومي، الذي برز في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين.

١٦. التمسك بالثوابت الأساسية التي كانت الدافع لوجود أبناء البلد، يستدعي الاستمرار في الحفاظ على المبادئ الأساسية التي تشكل حجر الزاوية في برنامج الحركة السياسي والنضالي، فرفض الاندماج في المجتمع الاسرائيلي هو العمود الفقري في الحفاظ على الهوية القومية والانتماء الوطني والنضال.

ولدخول الكنيست الصهيوني استحقاقات سياسية وبرنامجية، إذ إن أي حزب يبتغي دخول انتخابات الكنيست الاسرائيلي، لا يمكنه المشاركة في هذه الانتخابات إلا بموجب قانون الانتخابات الأساسي وخاصة المادة ٧ (أ) المعدلة عام ١٩٨٤، وهذا نصها:

"لا تشارك قائمة مرشحين في الانتخابات للكنيست الاسرائيلي إذا تضمنت أهدافها أو أعمالها بشكل واضح أو مؤول، واحدة من الأمور التالية:

١. رفض وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي.

٢. رفض الصبغة الديمقراطية للدولة.

٣. التحريض للعنصرية."

ولهذا ترى الحركة مدى خطورة استحقاقات دخول القوائم العربية للكنيست الإسرائيلي، فعدا عن الاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وكون الدولة دولة الشعب اليهودي تتجاهل الشعب الفلسطيني وحقه الشرعي في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة؛ على عضو الكنيست العربي أيضاً أن يقسم يمين الولاء في الحفاظ على أمن وسلامة دولة إسرائيل، وعليه ترى الحركة أن رفضها المبدئي الدخول في انتخابات الكنيست هو تصميم على الاستمرار في رفض الاندماج عبر أي من المسميات القديمة الجديدة — مثل "شعب المليون" و"دولة كل مواطنيها"، و"المساواة" وغير ذلك، ولا ترى الحركة في هذا

مادة محمية بموجب حقوق النشر

التصميم المبدئي انشداداً للماضي أو التغني بالشعارات الغيبية.

وبمسؤولية وطنية، وحرص كبير تقوم الحركة بالنظر إلى هذه المرحلة كمرحلة مؤقتة زائلة، وهي تحمل في طياتها دروساً كبيرة، يجب تحديد معالمها والتعامل معها بهدف تغييرها، والمساهمة في وضع رؤية فكرية شاملة تتخطى مرحلة الهزيمة وتداعياتها فكراً وممارسة، بحيث لا تعمل الحركة ضمن ردات الفعل، وإنما بالمبادرة سياسياً وفكرياً ونضالياً وعلى كافة المستويات المحلية والقطرية والقومية، وما تقدم يجعل الحركة تبتعد عن أوهام انتهاء الصراع، فأسبابه موجودة ولن ينتهي إلا بانتهاء أسبابه.

وفي السنوات اللاحقة أخذ مؤسسو الحركة في التأكيد أكثر فأكثر على أن العلاقة بين النشاط المحلي والقضايا السياسية العامة كانت واضحة لهم منذ البداية.

وكان قد اجتمع ١٧ شخصاً وأقروا فحوى "الكراس الأخضر"، واعتبرت هذه المجموعة "الهيئة العليا" في الحركة، تليها "اللجنة التنفيذية" ثم "لجنة المراقبة" المكونة من ثلاثة أعضاء وقد عقد هذا الاجتماع بغياب عناصر مركزية من مؤسسي الحركة وذلك بسبب اعتقالهم، الأمر الذي ترك أثره على مسارها وتفسخها فيما بعد.

وفشلت الحركة في استقطاب عناصر نسوية رغم محاولة جرت عام ١٩٧٥ لبناء خلية نسوية.

يذكر أن حسن جبارين وغسان فوزي كانا معتقلين خلال الاجتماع الأول للحركة، لكن بعد خروجهما وانضمام عناصر طلابية قيادية إليها مثل رجا اغبارية ، شرعوا في بناء فروع "لأبناء البلد" في مواقع مختلفة وسط طلاب الجامعات، الأمر الذي مهّد لإقامة "الحركة الوطنية التقدمية" في عام ١٩٧٦.

لم تكن للمجموعة أيديولوجية موحدة، إذ عرّف بعضهم نفسه كماركسي وبعضهم ماويّاً فيما عرّف آخرون أنفسهم كمواطنين وفلسطينيين أصليين، الأمر الذي جعل حركة أبناء البلد على صعيد التنظيم والفكر حركة فضفاضة استطاعت استيعاب أفكار كثيرة. حدد مؤسسو وقادة الحركة أنفسهم على النحو التالي:

١. المنتمون إلى حركة "متسفين/ البوصلة": العربية — اليهودية.
٢. المنتمون إلى "الجبهة الحمراء" أو المجموعة العربية اليهودية.
٣. ممثلو التيار القومي الكلاسيكي.
٤. القيادة الطلابية ذات التوجه القومي المتطرف.
٥. البعثيون.
٦. الماركسيون.

ومع ذلك كان هنالك قاسم مشترك يجمع بينهم، يتكون من شقين رئيسيين:

١. الانتماء الوطني وتأكيد الهوية الفلسطينية للجماهير العربية في إسرائيل.
٢. معارضة الحزب الشيوعي.

يعتبر يوم الأرض محطة مهمة في تاريخ الحركة، إذ إنها خرجت عن إطار العمل المحلي في اتجاه بلورة نفسها على أساس حركة قطرية، وكانت هناك حاجة لوضع خطوط سياسية عريضة عام ١٩٧٧ في محاولة لضبط الحركة، تزامن ذلك مع عودة قياديي "جبهة الأنصار" إلى النشاط السياسي بعد قضاء فترة محكوميتهم، ما أدى إلى ظهور الخلافات على السطح حول قضايا أساسية أهمها:

١. الموقف من العمل اليهودي العربي المشترك.
٢. الموقف من الحركة الصهيونية.
٣. الموقف من الكنيست الإسرائيلي.
٤. التعامل مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي ولجانه وهيئاته الشعبية.

برزت الخلافات بشكل حاد مع اقتراب موعد انتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١، إذ كانت قضية التصويت للكنيست أهم القضايا التي طرحت للنقاش في مؤتمر الحركة الذي عقد عام ١٩٨٠.

ولتفادي الانشقاق صدر قرار ذو صيغة توفيقية غير ملزمة، الأمر الذي اعتبر انتصاراً للفئة التي أيدت الاشتراك بالانتخابات، مع أن القرار اشترط خوض الانتخابات فقط في حالة تشكيل قائمة مستقلة خاصة بـــ "أبناء البلد". رحّب الأعضاء في أم الفحم بالقرار، لكن عناصر كثيرة خارجها أجهضت محاولات تأليف قائمة انتخابية مستقلة، ما جعل القرار لاغياً، وأصرت العناصر المؤيدة للاشتراك في الانتخابات على موقفها وأدلت بأصواتها، وبهذا تعمق الخلاف ولم يعد بالامكان تلافي الانشقاق.

في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ نظم حسن جبارين وغسان فوزي مؤتمراً شعبياً أعلنا فيه انفصالهما عن التنظيم الأم، وتأسيس حركة جديدة تحت اسم "أبناء البلد — جبهة الأنصار".

اعتقدت "جبهة الأنصار" أن التجمع اليهودي في البلاد اكتسب ميزات ومقومات الشعب، ومن هنا تأتي أهمية توحيد النضال الفلسطيني التحرري مع نضال الكادحين اليهود للتخلص من الصهيونية وبناء المجتمع الاشتراكي في وطن واحد.

يرى الباحث د.عزيز حيدر في انشقاق "حركة الأنصار" عن التنظيم الأم سبباً في انهيار "حركة أبناء البلد"، لا سيما أن القيادة المنشقة تمتعت بتجربة نضالية وسياسية أكثر من العناصر التي قادت التيار المركزي.

واجهت "حركة أبناء البلد" ضغوطاً شديدة على الساحة الطلابية وكانت المعركة الانتخابية للجنة الطلاب في الجامعات عام ١٩٧٩ من أعنف المعارك الانتخابية بين "أبناء البلد" و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "، والتي كانت نتيجتها نجاح الأخيرة وانتزاع اللجنة من "أبناء البلد" بعد أن سيطرت

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عليها لسنوات طويلة، وفي أعقاب هذا الفشل تمت إقامة "الحركة الوطنية التقدمية" بصفتها الجناح الطلابي "لأبناء البلد".

نشطت حركة "أبناء البلد" على صعيدين، الأول حل القضية الفلسطينية على أساس ضمان حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والثاني في مجال الحقوق اليومية للفلسطينيين في إسرائيل، والمتمثل في النضال ضد الاحتلال والقمع العسكري والبوليسي والمخابراتي ومن أجل نيل كل الحريات الديمقراطية لكل الجماهير، وضد الاضطهاد القومي والتمييز العنصري، ومن أجل إحقاق المساواة دون تمييز في القومية، والدين، والجنس واللون، ومن أجل إيقاف سياسة هدم المنازل ومصادرة الأراضي والعمل على استرجاع الأراضي المصادرة.

وحول مصير اللاجئين، ترى الحركة أن حل قضيتهم يكمن في إعادتهم الى الوطن.

أما بالنسبة لمصير الفلسطينيين في إسرائيل فاعتبرت أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني مع وجودهم في إسرائيل، واعتبرت أن الصراع في الشرق الأوسط إنما هو صراع بين إسرائيل والفلسطينيين.

أما الصراع الثاني فهو صراع طبقي، إذ دعت حركة "أبناء البلد" إلى تشكيل النقابات المهنية على أساس قومي.

كان العمود الفقري في الفكر السياسي "لأبناء البلد" يتمثل في رفض اندماج الفلسطينيين في الكيان الاسرائيلي واعتبار قضيتهم قضية قومية مرتبطة بالقضية الفلسطينية، لا بل هي جزء منها، فإذا حلت القضية الفلسطينية تحل قضية الفلسطينيين في إسرائيل، ما يدعو إلى الجمع بين نضال هذه المجموعة والنضال الفلسطيني.

كان موقف الحركة من الدولة والحركة الصهيونية يؤثر على موقفها من مؤسسات الدولة، وبما أن البرلمان يجسد هذا الواقع أكثر من غيره من المؤسسات، فمن الطبيعي أن ترفض الحركة الاعتراف به وبجدوى النضال السياسي لتغيير الأوضاع القائمة من خلاله، من هنا اختارت هذه الحركة طريق العمل السياسي، من خلال نشاطات مختلفة وليس من خلال الأطر والمؤسسات والقوانين التي يفرضها هذا الواقع، أما الآليات التي استعملتها لتحقيق ذلك فتمثلت في مقاطعة انتخابات الكنيست والهستدروت، ورأت أن وجود ممثلين عن الجماهير العربية في الكنيست يتناقض مع كون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لكل الشعب الفلسطيني.

"حركة أبناء البلد" لا تؤمن بإمكانية التغيير من خلال الكنيست الذي يعتبر في نظرها، أداة طيعة لخدمة الأهداف العامة للدولة والأكثرية اليهودية فيها، كما ترى الحركة أن النضال البرلماني في هذه الظروف يساهم في طمس الهوية الوطنية للجماهير العربية من خلال برنامج الإذابة.

من كل ذلك يتضح أن الحركة كانت تحت سيف قرار السلطة باعتبارها حركة غير قانونية.

يذكر أن "القائمة التقدمية للسلام" شاركت في انتخابات الكنيست الحادية عشرة عام ١٩٨٤، ونافست "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، كل ذلك بموافقة ومباركة منظمة التحرير الفلسطينية لخوض الانتخابات بهدف التأثير على القرارات السياسية الاسرائيلية من الداخل، وفي هذا الجو زادت عزلة "حركة أبناء البلد"، وكان ردها أن الحركة ليست خارج المعركة الانتخابية.

وفي عام ١٩٨٨ أنشئ "الحزب الديمقراطي العربي"، بقيادة عبد الوهاب دراوشة، وزادت دعوة القيادة الفلسطينية إلى التصويت لأحزاب تدعم موقف حزب العمل، وبالرغم من ذلك لم يغير "أبناء البلد" موقفهم الأساسي من الانتخابات، وبدأت هذه الحركة تتجنب الاحتكاك بالحركات السياسية، ورفعت شعار "كنس الشارع العربي من الأحزاب الصهيونية"، وطالبت، لتحقيق ذلك، الصحف العربية الصادرة في إسرائيل بعدم نشر إعلانات دعائية للأحزاب الصهيونية و"للحزب الديمقراطي العربي"، وطالبت الجمهور العربي بمقاطعة الصحف التي تنشر مثل هذه الاعلانات.

شعر أبناء البلد بزيادة عزلتهم أمام التحولات السياسية في القضية الفلسطينية، إذ إن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية شجعت الفلسطينيين في إسرائيل على المشاركة في الانتخابات، ما جعل ادعاءهم بأن المنظمة تمثل جميع الفلسطينيين هشاً.

اشتد التنافس على أصوات الفلسطينيين بين التنظيمات السياسية الفلسطينية عشية انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، عام ١٩٩٢، وذلك بين "الحزب الديمقراطي العربي" و"القائمة التقدمية" من جهة، وبين الأحزاب الصهيونية من الجهة الأخرى. في هذه الظروف دعت جهات خارجية الفلسطينيين في الداخل إلى توجيه أصواتهم لصالح الأحزاب التي تدعم عملية السلام، دون أن تحدد هويتها بشكل واضح، وتحت شعار دعم عملية السلام هيمنت المصالح الشخصية على كل الاعتبارات.

كل ذلك أدى إلى مراجعة الحسابات في هذه الحركة التي وجدت نفسها تطرح مشروعاً، لأول مرة، لا ترفض فيه الاشتراك في الانتخابات، وتعرف الحركة أن مضمون مشروعها يعني تقويض الأسس والأركان التي تقوم عليها دولة إسرائيل، ما جعل المراقبين يستنتجون أن الحركة لم تكن جادة في طرح مثل هذا المشروع.

وفي بداية عام ١٩٩٥ بدأوا العمل على إقامة "التحالف الديمقراطي الوطني" مع فئات انشقت عن القائمة التقدمية للسلام وشخصيات مستقلة بهدف خوض انتخابات ١٩٩٦، مع أنهم احتفظوا لأنفسهم بحق عدم المشاركة الفعالة في الانتخابات، وأعطوا أعضاء حركتهم ومؤيديهم حرية التصويت لصالح قائمة "التحالف"، وهكذا خضع "أبناء البلد" لظروف الحياة اليومية ومتطلبات التكيف مع الواقع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل.

وتلخيصاً لهذه المواقف انقسمت الحركة إلى فئتين: فئة ترفض المشاركة في الانتخابات للكنيست، وأخرى براغماتية أخذت تخوض هذه الانتخابات منذ عام ١٩٩٦، وهي فئة "التجمع الوطني الديمقراطي".

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفلاحين والعمال وبعض الحرفيين والتجار.

وبعد انتظار طويل للحصول على ترخيص الصحيفة، اجتمع الأعضاء ووجدوا ثغرة في القانون البريطاني تقول: "يحق لكل مواطن إصدار نشرة لمرة واحدة لمدة سنة. فأصدر الأعضاء صحيفة "الأرض" بأسماء متعددة لكن كلمة الأرض كانت دائماً جزءاً من العنوان، طبعوا ٣٠٠٠ عدد من كل نشرة، وقد كانت أسبوعية تطبع بالتكرير في إحدى المطابع غير المتطورة في عكا. يذكر أنهم أصدروا ١٣ عدداً متتالية من نشرهم هذه، أما العدد الرابع عشر فقد صودر من المطبعة، ومن أسماء نشراتهم "عطر الأرض"، و"أخبار الأرض"، و"ندى الأرض"، و"أسرار الأرض" التي صدرت يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩.

لم تشذ نشراتهم في مضامينها عن ارتباطهم بالعالم العربي وعن صلتهم في تقدم هذه الأمة التي ينتمون إليها، وتكرر في نشراتهم موضوع الوحدة العربية، إذ رأوا فيها الحل الوحيد للمأساة الفلسطينية، ومساندة دول عدم الانحياز في العالم، ومساندة استقلال الجزائر، وتسليط الأضواء على معاناة الشعب العربي في البلاد كالنقص في فرص العمل، وعدم وجود ميزانيات للصناعة العربية، وعدم وجود دعم للزراعة العربية، والتمييز في رواتب رجال الدين، ومراقبة جهاز التربية والتعليم وتعيين المعلمين والمديرين والمفتشين في هذا الجهاز، كما دعوا الى التعايش بين اليهود والعرب، والى مقاطعة انتخابات الكنيست حتى ينشأ في الدولة نظام مشاركة دمقراطي حقيقي.

وزعوا نشراتهم باليد في المدن والقرى العربية، وانهالت عليهم التبرعات بسخاء، إذ وجد القارئ العربي في هذه النشرات ما يتجاوب مع تطلعاته الوطنية والقومية التي لم يكن بمقدوره ان يفصح عنها بشكل علني، فها هي النشرة التي منها يتنفس "أوكسجين" الوطنية والقومية، تصله الى بيته.

استمر صدور النشرات حتى شهر شباط ١٩٦٠، حين كان العدد رقم ١٤ على وشك الصدور، فاقتحمت السلطة المطبعة في عكا، وحاولت إغراء صاحبها ابراهيم زيبق بالمال مقابل تخليه عن طبع النشرات، رفض الرجل الاقتراح، فصادرت السلطة العدد عند خروجه من المطبعة، واعتقل قادة الحركة.

اشتدت مقاومة الحركة على أكثر من مستوى، إذ أخذ مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية شموئيل ديفون يوجه الصحافة الاسرائيلية الى مهاجمة هذه الحركة، كما وجهت السلطات التهم بواسطة صحيفة "اليوم" الحكومية العربية لهذه الحركة وحذرت المواطنين العرب من الانتماء إليها والسير في ركابها، واستعملت في هذا السبيل شتى الوسائل المحرّضة والمهددة من جهة والواعدة بالخير لمن يبتعد عن المجموعة من جهة أخرى.

لوحق أعضاء الحركة من سلطات الأمن المختلفة: الحكم العسكري، الشرطة ورجال الأمن المعروفين باسم "شين بيت"، ورغم كل الملاحظات والمحاكمات التي تعرّض لها أعضاء هذا التنظيم فإنهم تقدموا بطلب لتسجيل شركة تجارية للطباعة والنشر تحمل اسم "شركة الأرض المحدودة" كانت دوافعهم في هذا الإطار ثلاثة.

١) منع أي انحراف في أهداف الحركة مستقبلاً، إذ ان الشركة ستكون صاحبة الامتياز.

٢) إيجاد مصدر مالي لتمويل الحركة.

٣) العمل السياسي من خلال الشركة كواجهة قانونية.

وكما توقعوا حدث، إذ رفض مسجل الشركات طلبهم بحجة أمن الدولة وسلامة الجمهور، فتقدموا بشكوى ضد مسجل الجمعيات لمحكمة العدل العليا، رفضت هذه المحكمة ادعاء المدعي بأكثرية خمسة قضاة ضد اثنين، وأقرت تسجيل الشركة.

لم ييأس أعضاء الحركة بعد نجاحهم هذا، وتقدموا ثانية بطلب ترخيص الصحيفة، رفض طلبهم من حاكم اللواء الذي استند الى المادة ٩٤ من أنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥، التي تخوله صلاحية رفض أي طلب كهذا دون إبداء الأسباب، وعاد الأعضاء الى تجربتهم الأولى مع محكمة العدل العليا لمناقشة قضية إصدار الصحيفة.

ولكن رد المحكمة في هذه المرة كان سلبياً، إذ قال القضاة إن المادة ٩٤ من أنظمة الطوارئ تمنح حاكم اللواء صلاحيات غير محدودة.

وبعد ذلك أخذ أعضاء هذه الحركة يفكرون بتوسيع دائرة نشاطهم ضد السياسات الاسرائيلية، فكتبوا الى كل أعضاء الكنيست الإسرائيلي، وإلى السفراء الأجانب في إسرائيل والى سكرتير هيئة الأمم المتحدة، يوثانت في ٢٣ حزيران ١٩٦٤.

كان لهذه الخطوة ردود فعل واسعة وعنيفة على أكثر من صعيد الصحافة التي اتهمت هذه الحركة بتشويه سمعة الدولة في الداخل والخارج، وفي استقطاب الجماهير العربية لكراهية السلطة ورموزها، كما وصفت المذكرة التي أرسلت الى الجهات المذكورة بـــ"مذكرة دس" وصفات أخرى لا تقل شراسة عن ذلك.

لم يتأخر رد السلطات الاسرائيلية، ممثلة بحاكم اللواء على المذكرة، إذ قال في رده يوم ٢٤ تموز ١٩٦٤: "بعد ان اطلعت على أنظمة حركتكم، وخاصة المادة ٣ ج، وكذلك على مواد أخرى أحضرت لي.. اعلمكم:

إن "حركة الأرض" أسست بقصد المس بكيان دولة إسرائيل وسلامتها.

ولذلك، ووفقاً للمادة ٣ من قانون الجمعيات العثماني ممنوعة إقامة تلك الحركة..".

إن هذا الرد كان نقطة جديدة في تحريك الصحافة الاسرائيلية ضد حركة الأرض، كما ان الحكومة ناقشت موضوع هذه الحركة في مجلس الوزراء، وشجعت على القضاء عليها.

وفي هذه الظروف بالذات إنحاز الحزب الشيوعي الى الحركة لأنه كان يعتبرها المنافس الرئيسي له بين الجماهير العربية، وقد يكون الحزب خطط لوضع الحركة في واجهة الصراع مع السلطة لتخفيف الضغط عنه، وليستطيع الظهور أمام الجماهير العربية

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بمظهر المتعاطف مع الحركة، وبذا لا يفقد تأييدها. فانبرت صحيفة "الاتحاد" يوم ٢٨ تموز ١٩٦٤ الى الدفاع عن مواقف الحركة بعد ان كانت تعيب عليها ضيق افقها القومي وعفويتها السياسية، وكانت هذه الصحيفة قد بدأت تغير في توجهها منذ أسبوعين مضياً، إذ إنها دافعت عن حق جماعة الأرض في الحرية وحذرت من إجراءات القمع الاستبدادية.

لم تكن صحيفة الاتحاد وحيدة في هذا المجال يومذاك، إذ انضم أوري أفنيري في مجلته الأسبوعية "هعولام هزية" الى مجموعة المدافعين عن حق هذه الحركة في نيل مطالبها. وقال إن إسرائيل تنتهج خطاً استعمارياً ضد المواطنين العرب، وإن جهاز الحكم الإسرائيلي يستعمل قوانين الانتداب التي عارضها أكثر من ٤٠٠ محام يهودي يوم أصدرتها بريطانيا في عام ١٩٤٥.

لا نريد تسجيل مواقف الأحزاب الاسرائيلية الأخرى، التي كانت تظهر بمظهرين أمام العرب، وكأنها تدافع عنهم وعن حقوقهم من جهة، وتوافق على مخططات يشتم منها تهميش المجتمع العربي داخل إسرائيل، كحزب مبام مثلاً.

يذكر ان الحركة توجهت الى هذا الحزب لجمع عناصر تقدمية في الدولة للعمل ضد الحكم العسكري ومصادرة الأراضي.

استعملت السلطات الاسرائيلية أكثر من آلية لكسر شوكة الحركة، منها: الإقامة الجبرية، إذ فرضت على أعضائها الا يغادروا بيوتهم بعد غروب الشمس وحتى شروقها في اليوم التالي، وإثبات وجودهم في مراكز الشرطة مرة أو أكثر في كل يوم، كان رجال الأمن يطرقون أبواب أعضائها في كل لحظة يريدون، أما وسيلة الضغط الثانية في هذا الاتجاه فكانت "الإبعاد"، إذ أبعد منهم النشيطون لمسافات بعيدة عن بيوتهم والى أوساط غريبة عنهم بهدف تقليل فاعليتهم السياسية بين الأوساط التي يحلون فيها، أبعد قسم منهم الى عراد في النقب، والى بيسان في غور الأردن والى أماكن أخرى، كان للإبعاد هدف آخر هو المراهنة على الزمن تعتمد الزمن لكي تنسى الجماهير العربية هؤلاء القادة إثر غيابهم عن مجتمعاتهم التي أثروا فيها.

والآلية الثالثة كانت المحاكمات بتهمة الاتصال بالعدو، لكنهم صمدوا أمام كل ذلك.

بعد كل ذلك تبلورت لدى قادة الحركة الممنوعة فكرة خوض معركة جديدة تعتمد الكنيست مقراً لها. فكروا في خوض المعركة الانتخابية التي كانت ستجري في صيف عام ١٩٦٥، إذ إن وجودهم في الكنيست سيمنحهم حصانة برلمانية يتمكنون من خلالها من إعادة تنظيم النضال العربي في إسرائيل ليدافع عن حقوقه القومية كأقلية. وفكروا في أن يقوموا بنفس الدور الذي قام به الايرلنديون في البرلمان البريطاني قبل استقلال ايرلندا، إذ وجدت بريطانيا نفسها عاجزة عن اتخاذ قرارات حاسمة بسبب التوازن الذي كان يحدثه الأعضاء الايرلنديون في البرلمان، ما دفعهم الى تسريع عملية منح الاستقلال.

وكي تستطيع خوض الانتخابات كان عليها ان تجمع ٧٥٠ توقيعاً من المزكين. وفعلاً استطاعت جمع أكثر من ١٠٠٠ توقيع كهذا، وبدأت معركة جديدة من السلطة ضد الحركة، تمثلت في تهديد المزكين بكل الوسائل، لكن الحركة كانت قد توقعت مثل ذلك واخفت ٢٠٠ توقيع لتبرزها عند الحاجة.

فكرت الحركة في ان تتعاون مع القائمة الشيوعية الجديدة "راكاح"، خاصة وأنها تتماثل مع الحركة في نضالها لمصلحة الجماهير العربية. اقترح الحزب الشيوعي ان يخوضوا الانتخابات على مستويين: البرلماني والبلدي المحلي، لكن الحركة رفضت الاقتراح لأنها أرادت ان تجد لنفسها حصانة في البرلمان ولو لعضو واحد منها، ولأنها كانت تضمن النجاح في الانتخابات المحلية دون مساندة الشيوعيين.

جرت مفاوضات حول ترتيب القائمة، وكانت تصل الى أبواب مسدودة، إذ اعتبر أعضاء الحركة اقتراح الحزب بترشيح شخص غير شيوعي وغير معروف أمراً مرفوضاً عليهم.

ولما وصلت الأمور الى هذا المستوى توجهوا الى الدكتور شتاين، وهو زعيم القوة الثالثة في إسرائيل، رجل يكفر بالصهيونية ويطالب بإعادة الفلسطينيين الى بلادهم، كما انه كان يملك صحيفة اسمها "الصحيفة الديمقراطية"، وافق شتاين دون قيد او شرط، وفي البداية لم يطلب ترشيح نفسه في القائمة لكنه غيّر رأيه وأراد ان يكون رأساً لها، رفضت الحركة هذا الشرط لأن وجوده على رأس القائمة سيضعف الحركة بين الجماهير العربية التي لا تميز بين يهودي تقدمي وآخر صهيوني، كما خشوا ان تتهمهم الجماهير العربية بالتعاون مع عناصر صهيونية.نتيجة لكل ذلك قررت الحركة النزول الى الانتخابات بشعارات واضحة وأهداف قومية وقد سمّوا قائمتهم "القائمة الاشتراكية" واتخذوا حرف "ص" رمزاً لها، وكان على رأس القائمة صالح برانسي وحبيب قهوجي وصبري جريس ومنصور كردوش.

انضمت إلى هذه الحركة قوى شيوعية ابتعدت عن "الحزب الشيوعي" وبعض العناصر الاشتراكية التي وجدت أن الحزب يبتعد وأحياناً يقاوم، المواقف القومية.

كان الثلاثة الأوائل الذين رشحتهم الحركة لقائمتها من حركة الأرض، بينما كان الباقون من مؤيديها وانصارها وهنا بدأت الملاحقات من جديد، وكانت اشد مما تحمل أعضاء الحركة من قبل، ولم توافق السلطات على هذه القائمة.

كانت اللجنة التي قررت رفض ترشيح هذه القائمة مؤلفة من ٢٦ عضواً، وافق ٢٤ منهم على رفض الترشيح. أما أسباب هذا الرفض فتعود الى أمور موضوعية منها خوف الأحزاب الصهيونية من خسارة الأصوات العربية، ولم يشذ حزب "راكاح" عن منظومة المعارضين، وللإنصاف نقول ان حزبين وجدا في ترشيح هذه القائمة حقاً دستورياً مقدساً هما:

الحزب التقدمي الذي تزعمه بنحاس روزين، وزير عدل سابق، قال إن الاعتداء على حق هؤلاء الناس سوف يجرنا الى التعدي على حقوق الآخرين.

الحزب الشيوعي الإسرائيلي "ماكي" الذي تزعمه ميكونس، إذ كان موقفه تكتيكياً أكثر منه مبدئياً، خاصة وأنه يعلم أن القائمة الشيوعية الجديدة "راكاح" تعتمد على الأصوات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

العربية كرصيد غير منازع عليه، كما أنها بمعارضتها هذه ستكون المرشح الشيوعي الأقوى في الوسط العربي.

توجهت الحركة مرة أخرى إلى محكمة العدل العليا، مع أنها لم تكن مقتنعة بنتائج ايجابية تصبّ في خانتها، لكنها أرادت ان تسقط ورقة التين عن ضعف الديمقراطية والعدالة الإسرائيلية. وفعلاً قررت هذه المحكمة بأكثرية صوتين ضد واحد أن هؤلاء الناس لا يحق لهم ترشيح أنفسهم، على حين قال القاضي الثالث إن حقهم في ممارسة حقهم الانتخابي أمر مقدس مثل حقهم في الماء والهواء. وهكذا رأت الحركة أنها زرعت الإسفين الأخير، الذي كان في جعبتها في نعش العدالة الإسرائيلية.

ورداً على كل ذلك أصدرت الحركة منشوراً هذا نصه: "أيها الناطقون بالضاد، يا أبناء شعبنا!

في اللحظة التي تقرر فيها تشكيل "قائمة الاشتراكيين" لخوض معركة الانتخابات للكنيست السادسة، ولما لاقت دعوتنا هذه تأييداً منقطع النظير في جميع أوساطكم الشعبية، ولما كان الواجب يفرض على طليعتكم القومية الجهر بمثل هذه الدعوة الوطنية، في مثل هذه الظروف العصيبة التي يمر بها شعبنا في مسيرته الحتمية نحو تحقيق امانيه العادلة، ولما رأت السلطة إقبالكم على تأييد قائمتكم "قائمة الاشتراكيين" بالتوقيع عليها مختارين، والتبرع لها بسخاء حنّ جنون السلطات، متمثلة بجميع أجهزة الظلام، واخذوا يمارسون شتى أنواع الإرهاب والضغط، ليس فقط على الذين وقعوا على "قائمة الاشتراكيين" وتبرعوا لها فحسب، بل وعلى كثير من العناصر الوطنية التي لم توقع على قائمتكم واقنعوها بالتوقيع والتبرع، كان هناك العشرات من المعتدين الذي كانوا يجوبون الشوارع والأزقة طيلة ساعات الليل والنهار يقرعون الأبواب في الساعات المتأخرة من الليل معتدين بذلك على حرمة المنازل وعلى هدوء وأمن أطفالها وشيوخها مهددين متوعدين:

اسحب التوقيع وإلا تُنفَ.

اسحب التوقيع وإلا تُفرض عليك الإقامة الجبرية.

اسحب التوقيع وإلا عرّضت أولادك للمجاعة.

اسحب التوقيع وإلا عرّضت نفسك لخطر الموت.

لا بد من سحب التوقيع مهما كلّف ذلك غالياً.

وصمدتم، وهكذا كان الحال طيلة أيام وليالي الأسبوع المنصرم، وما كنا بحاجة الى الإشارة لذلك لأنك قد واجهته أيها المواطن بنفسك وسمعته بأذنيك".

انتهت حركة الأرض عام ١٩٦٥ كتنظيم، لكنها بقيت حية بأفكارها ورموزها وفي ١٩٦٨طردت إسرائيل حبيب قهوجي بعد اعتقاله مع زوجته حيث استقر في سوريا، وأصدر من هناك مجلة الأرض وأصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لـــ (م.ت.ف)، وقد حققت الحركة الإنجازات التالية:

أصبح لها تيار مميز في صفاته كحركة وطنية للجماهير العربية في إسرائيل.

كان لعناد جماعة الأرض وجرأتهم كبير الأثر في إشعال الروح الوطنية والكرامة القومية في نفوس الجماهير.

نشرت فكرة "قومية الجماهير" وعمّقت انتماءها في الوطن.

ساهمت في فضح الممارسات الإسرائيلية على كل الأصعدة المحلية العربية والدولية.

كسبت الحركة عناصر يسارية بفعل النقاش المتواصل مع الحزب الشيوعي، وقد صب ذلك في صالح القضية الفلسطينية وغيرها من قضايا التحرر العربي.

اهتزت صورة كل من ادعى تمثيل الجماهير العربية، إن لم يكن مشحوناً بأفكار الحركة، وقطعت الطريق على السلطة التي كانت تحاول ان تخلق واجهات وطنية بديلة، خاصة تلك التي دأبت الدائرة العربية في الهستدروت على خلقها مثل جمعيات الصداقة والسلام التي كان من المفروض ان تناهض فلسفة القومية العربية وخلق شعار جديد يرفع راية الأخوة العربية-الإسرائيلية.

لا شك ان حركة الأرض كانت الحقنة التي حصّنت الجماهير العربية وطنياً وقومياً، وقد خلقت تربة صالحة لنمو حركات قومية وطنية بديلة تمثّلت في الأحزاب العربية مثل الحركة التقدمية والتجمع الديمقراطي العربي وغير ذلك.

وأخيراً نقول إن حركة الأرض كانت الجسم العربي الوحيد في إسرائيل الذي بادر الى اتخاذ مواقف تقاوم وتصارع المخططات الإسرائيلية، ولم تكن كمعظم الحركات الأخرى، كرد الفعل إثر كل مخطط حكومي يهدف لقهر الجماهير العربية عن طريق مصادرة أراضيها وتسييسها لتصبح مجتمعاً هامشياً يعيش في الدولة.

ش.ع

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

(هي أحد التنظيمات الثورية الجهادية في فلسطين، تأسست على يد كل من فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة في قطاع غزة عام ١٩٨٠. كانت النكسة (حرب ١٩٦٧) نقطة انعطاف في مسيرة الاتجاه الإسلامي التقليدي وخاصة في "جماعة الإخوان المسلمين" العريقة، أدت لخروج عديد الانشقاقات منها أفضت لتشكل تنظيمات ثورية جهادية مستقلة تؤمن بالكفاح المسلح والحرب الشعبية وتمارسها، مبرزة رفضا عمليا لأسلوب (الإخوان المسلمين) المتراخي أو طويل النفس حيال القضية الفلسطينية.)

وضمن مقدمات تأسيس تيارات الجهاد يأتي (صالح سرية) المنتميين لحزب التحرير الذي قام وجماعته بمهاجمة الكلية الفنية العسكرية في مصر عام ١٩٧٤، والذي تعتبره حركة الجهاد من أوائل المؤسسين للاتجاه الثوري الجهادي الإسلامي.

ومن الممكن اعتبار الشيخ يعقوب قرش والشيخ محمد أبو طير

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المنتمين لحركة "فتح" من رواد هذا التيار الجهادي، إضافة للشيخ أسعد بيوض التميمي والشيخ فايز الأسود، ونايف عزام، ورمضان شلح.

في "إسرائيل" نشأ داخل جماعة الإخوان المسلمين تيار ثوري تحت اسم "أسرة الجهاد" عام ١٩٧٩ بقيادة فريد أبو مخ من باقة الغربية، وبزعامة الشيخ عبد الله نمر درويش الذي عاد وتراجع عن أفكاره اثر سجنه واكتفى بالدعوة والتثقيف والدرس.

وشكل الطلبة الفلسطينيون الدارسون في مصر وعلى رأسهم فتحي الشقاقي جذور (حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين) الأولى عبر اتصالهم مع التيارات الجهادية المصرية، قبل انتقالهم إلى فلسطين.

التأسيس:

يعد العام ١٩٨٠ التاريخ الفعلي لتأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وهي التنظيم الأبرز بين عدد من التنظيمات الجهادية الثورية وهي: حركة الجهاد الإسلامي – بيت المقدس، وحركة الجهاد الإسلامي – كتائب الأقصى، وسرايا الجهاد. وتأسست الحركة على يد كل من فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة وبالتحديد في قطاع غزة.

تنقل فتحي الشقاقي فكرياً من الناصرية إلى الإخوان المسلمين إلى الخمينية اثر الثورة الإسلامية في إيران، وعمل أستاذا في الجامعة الإسلامية في غزة عام ١٩٨١، إلى أن اعتقلته السلطات الإسرائيلية ثم أبعدته عام ١٩٨٧. ولا يختلف الأمر كثيرا مع الأصول الفكرية والتنظيمية لكوادر الحركة الأساسيين الذين جاءوا، إما من جماعة الإخوان المسلمين، أو من حركة فتح أو من تنظيمات سياسية فلسطينية أخرى.

كان للسجون دور مهم في الاستقطاب لتنظيم حركة الجهاد الإسلامي بتيارات الجهاد الاسلامي المختلفة المذكورة، وقد سهل هذا الأمر وجود عدد من قادتهم في السجون. ويتمركز الوجود الرئيسي للحركة في قطاع غزة وفي شمال الضفة الفلسطينية، إضافة الى سوريا ولبنان خاصة بعد تمركز الحركة هناك. وتعد حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، هي الأبرز والأكثر فاعلية من بين التيارات الجهادية الأخرى.

الصراع مع الإخوان المسلمين:

إثر عودة النواة الطلابية الأولى للجهاد من مصر عام ١٩٨٠ باشرت نشاطها الجماهيري في المساجد والشوارع والمدارس والبيوت والمعاهد والجامعات والمؤسسات، مشكلة تيارا جهاديا (ثوريا) مناهضا للتيار التقليدي للإخوان المسلمين الذي اقتصر نشاطه على الديني والأخلاقي فقط.

وسيطرت الحركة على عدد من المساجد في قطاع غزة، وخاصة مسجد الشهيد عز الدين القسام الذي خطب فيه الشيخ عبد العزيز عودة الذي كان يستثمر صلاة الجمعة لتظاهرات والخطب السياسية. ولم يهتم اتباع هذا (التيار الثوري) بتأسيس الجمعيات والنقابات كما فعل "الإخوان المسلمين" واعتبر ذلك هروبا طوباويا من الصراع.

وتميزت هذه المرحلة بالخلاف الحاد بين التيار الإسلامي الثوري، وبين التيار التقليدي وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين (التي تحولت لاحقا لحركة حماس منذ ١٩٨٧)، ووصل الخلاف الشديد إلى حد المصادمات العنيفة، خاصة في الجامعة الإسلامية في مدينة غزة معقل الإخوان المسلمين، حيث منعت نشاطات حركة الجهاد بالقوة، وتمت محاولات لاغتيال بعض شخصيات الجهاد، إضافة لصمت إدارة الجامعة (الاخوانية) عما لحق بمدرسي التيار الثوري من إجراءات تعسفية إسرائيلية، أمثال رمضان شلح وعبد العزيز عودة.

استمر الصراع منذ العام ١٩٨١ وحتى العام ١٩٨٥، حيث بدأت تخف حدته مع بداية مواجهة التيار الثوري المتصاعد للاحتلال الإسرائيلي، رغم استمرار حرب (الإخوان) الدعائية ضدهم.

الانطلاقة المسلحة :

استمر تنظيم الخلايا المسلحة للحركة (كما يقول فتحي الشقاقي) طوال خمسة أعوام (١٩٨١ – ١٩٨٥) لينطلق العمل المسلح بعدد من العمليات: مثل الهجوم بالقنابل على تجمع للجنود الإسرائيليين في ساحة فلسطين بميدان غزة في ١٢/٨/ ١٩٨٦، وكان سبقه ثماني عمليات منذ العام ١٩٨٤، كما كشف عنه اعتقال فتحي الشقاقي ، وقامت "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" بالتنسيق مع (سرايا الجهاد الإسلامي) التي ينسب انتماء كوادر الأخيرة إلى حركة "فتح" من جهاز الأرض المحتلة بزعامة خليل الوزير، ومن مجموعات تابعة للمفكر الفتحوي الإسلامي منير شفيق، بمتابعة محمد سلطان التميمي (حمدي) وأبو حسن قاسم (محمد البحيص)، ومروان كيالي منذ العام ١٩٨٢، وتمخض عن هذا التنسيق عملية باب المغاربة في ١٥/١٠/١٩٨٦. و الفلسطينيون الثلاثة المذكورون اغتالتهم المخابرات الإسرائيلية في قبرص في ١٤/٢/١٩٨٨.

ثم قامت الحركة اثر فرار ستة من نشطائها من سجن غزة بقتل مستوطن، ثم قائد شرطة غزة عام ١٩٨٧، بالإضافة الى عمليات أخرى في وضح النهار. واستشهد خلال تلك الفترة عدد من المطاردين الستة، الأمر الذي أثار موجة من الإحتجاجات والمسيرات الوطنية التي تعتبرها حركة الجهاد تمهيدا للانتفاضة الكبرى (الأولى).

الجهاد الإسلامي والانتفاضات:

شاركت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مع حركة "فتح" والتنظيمات الفلسطينية الأخرى في فعاليات الانتفاضة، وحذرت الحركة في خضم الانتفاضة من أن تتحول من أداة تحرير إلى أداة تحريك للقضية الفلسطينية. واعتبرت التحركات السياسية للمنظمة بمثابة انتحار سياسي لن يتجاوز في أحسن حالاته الحكم الذاتي في اتفاقيات كامب ديفيد، بل ورأت الحركة أن استشهاد أربعة من كوادرها في اشتباك مسلح مع القوات الإسرائيلية قبل شهرين من اندلاع الانتفاضة كان من عوامل تفجير الانتفاضة الأولى.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وعلى عكس "حركة الجهاد" فان "الإخوان المسلمين" لم يشاركوا في الانتفاضة خلال أشهرها الأولى حتى آب (أغسطس) ١٩٨٨ وهو تاريخ التأسيس الحقيقي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الذراع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين. و لم تشارك حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في إطار (القيادة الوطنية الموحدة) للانتفاضة التي ضمت مختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي قادتها حركة "فتح"، واثر تشكل حركة "حماس" وانخراط "الإخوان المسلمين الفلسطينيين" لأول مرة في المقاومة فقدت حركة الجهاد تميزها داخل التيار الإسلامي وازدادت سيطرة حركة "حماس"، إذ نفذت الحركة منذ (١٩٨٩ – ١٩٩٩) ١٩٦ عملية عسكرية اشتدت بعد "اتفاق أوسلو".

نفذت "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" عدداً من العمليات المميزة في خضم انتفاضة الأقصى التي اندلعت في ٢٠٠٠/٩/٢٨ منفردة تارة ومع حركة "فتح" تارة أخرى. وأصبحت جزءاً من القيادة الموحدة للقوى الوطنية والإسلامية التي تقود الانتفاضة.

فكر حركة الجهاد الإسلامي:

تستمد حركة الجهاد الإسلامي أيديولوجيتها من التراث الإسلامي عامة، وبتقدير خاص لأفكار كل من حسن البنا وأبو الأعلى المودودي وسيد قطب وعز الدين القسام، والمفكر الإيراني علي شريعتي والثورة الإيرانية. كما تأثرت الحركة بأفكار محمد عبد السلام صاحب كتاب "الفريضة الغائبة" وتجربة تنظيم الجهاد الإسلامي المصري. وتظهر أهمية فكر حسن البنا في دعوته لإحياء الدعوة الإسلامية عبر الانبعاث والتنظيم والتنشئة، وتعد كتابات سيد قطب دليلا لأفكار وممارسات حركة الجهاد الإسلامي وكافة التيارات الجهادية في العالم. ويتضمن كتابه الشهير "معالم في الطريق" تحليلا ثوريا يدعو للسير في طريق مغاير للطريق التقليدي "لجماعة الإخوان المسلمين"، حيث التغيير واجب لإقامة الدولة الإسلامية.

مفهوم الجهاد:

طرح مؤسسو التيار الثوري الإسلامي، ومنه حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، مفهوما جهاديا في مقاومة العدو الصهيوني في الفترة التي كانت فيها "جماعة الإخوان المسلمين" تعاني من حالة كمون وسبات بل وشلل، فقاموا ببلورة الدعوة في الجهاد لله مع الجهاد في سبيل الوطن، ونشطوا في تنفيذ عدد من العمليات كان من أبرزها كما أسلفنا عملية باب المغاربة في ١٩٨٦/١٠/١٥ التي أدت لمقتل شخص واحد وجرح ٧٠ مجندا إسرائيليا، ثم دورهم المتميز لاحقا في العمليات الاستشهادية، وفي انتفاضة ١٩٨٧، ثم خلال انتفاضة الأقصى .

الجهاد والوطنية :

- يرى أعضاء "الجهاد الإسلامي" أن مواجهة الكيان الصهيوني لا يمكن أن تتم إلا من خلال المزاوجة بين الإسلام وحرب التحرير الشعبية.
- ويعتمدون العمليات التفجيرية (الاستشهادية) أسلوبا أساسيا من أساليبهم الجهادية.
- يهدفون الى إرضاء الله وإحداث بعث إسلامي وتجاوز التحدي الغربي وإقامة السلطان السياسي الإسلامي.
- يرون أنهم يقيمون علاقة جدلية بين الدين والوطنية عبر إقامة الدولة الإسلامية وإبادة إسرائيل.

استراتيجية حركة الجهاد:

- تعتبر فلسطين القضية المركزية بالنسبة للحركة، بعكس جماعة الإخوان المسلمين (قبل ظهور حركة حماس عام ١٩٨٥) التي ترى في انتصار الدعوة الإسلامية القضية المركزية.
- حرب التحرير الشعبية هي الوسيلة لتدمير إسرائيل وإنشاء دولة إسلامية في فلسطين.
- الكفاح المسلح هو استراتيجية العمل السياسي.

علاقة "الجهاد الاسلامي" مع الفصائل الأخرى:

- تحتفظ حركة "الجهاد الإسلامي" في فلسطين بشكل عام بعلاقة إيجابية مع حركة "فتح"، رغم التوترات التي ظهرت في هذه العلاقة إثر قيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي تقودها حركة "فتح" في فلسطين. وقد توثقت العلاقة بقيام الحركتين بعمليات مشتركة في خضم انتفاضة الأقصى .
- عبر الشيخ عبد العزيز عودة عن احترامه لوجهة نظر الفصيل الأساسي في (م.ت.ف) وجميع القوى الوطنية، فهو يقول: "نؤمن بالحوار كسبيل وحيد للتوصل لتفاهم مشترك".
- أما الفصائل الأخرى، فإنها حسب ما تراه الحركة "هي التي ألحقت الضرر بشعبنا وقضيتنا وأمتنا في غيبة من المسلمين". وتتحفظ الحركة من هذه التنظيمات لأنها لا تحتكم للقرآن، ورغم ذلك فإنها فتحت قنوات إيجابية معها إثر الخلاف مع حركة (فتح) والمنظمة بعد توقيع اتفاق أوسلو.

الانشقاقات:

انشق المبعد أحمد مهنا عام ١٩٩١ عن صفوف الحركة ليؤسس "حزب الله – فلسطين" وقام "الحزب" بعدد من العمليات العسكرية وتحول الى ظاهرة خمينية في غضون عامين.

وفي عام ١٩٩٣ اصدر صالح عبد العال، وبتأييد محمد أبو سمرة وعبد العزيز عودة بيانا انشقاقيا باسم "حركة الجهاد الإسلامي – المكتب التأسيسي" انتقدوا فيه أداء الأمين العام فتحي الشقاقي تنظيميا وماليا وإداريا، وحملوه مسؤولية تخريب العلاقات مع حركة "فتح" وطالبوا بعزله. إلا أن هذا الخلاف لم يؤثر كثيرا على الحركة في فلسطين كما حصل في سوريا ولبنان طوال الفترة من (١٩٩٣-١٩٩٥).

العلاقات الخارجية:

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الاعتراف بالكيان الصهيوني، وحقه في الوجود فوق أرض فلسطين:

وتعتقد حماس أنه وفي مثل هذه الظروف، التي لقيت استجابة من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، تراجعت استراتيجية الكفاح المسلح، كما تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية. وكانت معظم الدول العربية تعمل على تكريس مفهوم القطرية الفئوية بشكل مقصود أو غير مقصود، خاصة بعد أن اتخذت الجامعة العربية قراراً في قمة الرباط عام ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وبعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية أصبحت قضية فلسطين قضية هامشية عربياً ودولياً، وبموازاة ذلك كانت سياسة الكيان الصهيوني تزداد تصلباً بتشجيع ومؤازرة من الولايات المتحدة الامريكية التي وقعت معه معاهدة التعاون الاستراتيجي في عام ١٩٨١ الذي شهد أيضاً إعلان ضم مرتفعات الجولان السوري المحتل وتدمير المفاعل النووي العراقي.

وفيما كانت الدول العربية تتعلق بأوهام الأمل الذي عقدته على الادارات الامريكية المتعاقبة، كان التطرف الصهيوني يأخذ مداه مع هيمنة أحزاب اليمين على سياسة وإدارة الكيان الصهيوني الذي تبنى سياسة الردع منذ عقود، لذلك نفذت بعنجهية عملية حمام الشط التي قصفت فيها مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٥، ولقيت هذه الأعمال دعماً وتشجيعاً كاملين من قبل الإدارة الأمريكية التي عقدت عليها الآمال العربية بتحقيق طموحات القمم المختلفة!!

وعلى الصعيد الدولي كانت الولايات المتحدة قد تقدمت خطوات واسعة بعيداً عن الاتحاد السوفييتي في فرض إرادتها وهيمنتها، ليس على المنطقة فحسب بل وعلى العالم بأسره، حيث كانت المشاكل المتفاقمة يوماً إثر يوم داخل الاتحاد السوفييتي تتطلب منه الالتفات إلى الوضع الداخلي والانسحاب التدريجي من الصراعات الإقليمية وترك الساحة للأمريكان، وقد انتهى الدور السوفييتي في المنطقة بصورة لم تتوقعها الحكومات العربية وغالبية الفصائل الفلسطينية وألحق أضراراً بموقفها السياسي من الصراع.

محور الصحوة الإسلامية:

شهدت فلسطين تطوراً واضحاً وملحوظاً في نمو وانتشار الصحوة الإسلامية كغيرها من الأقطار العربية، الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية تنمو وتتطور فكرة وتنظيماً، في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وفي أوساط التجمعات الفلسطينية في الشتات وأصبح التيار الإسلامي في فلسطين يدرك أنه يواجه تحدياً عظيماً مرده أمران اثنان:

الأول: تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلّم أولويات الدول العربية.

الثاني: تراجع مشروع الثورة الفلسطينية من مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته إلى موقع التعايش معه وحصر الخلاف في شروط هذا التعايش.

وفي ظل هذين التراجعين وتراكم الآثار السلبية لسياسات الاحتلال الصهيونية القمعية الظالمة ضد الشعب الفلسطيني، ونضوج فكرة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، كان لا بد من مشروع فلسطيني إسلامي جهادي، بدأت ملامحه في أسرة الجهاد ومجموعة الشيخ أحمد ياسين.

ومع نهايات عام ١٩٨٧ كانت الظروف قد نضجت بما فيه الكفاية لبروز مشروع جديد يواجه المشروع الصهيوني وامتداداته ويقوم على أسس جديدة تتناسب مع التحولات الداخلية والخارجية، فكانت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التعبير العملي عن تفاعل هذه العوامل.

وأسهم الوعي لدى التيار الإسلامي الفلسطيني في بلورة مشروع حركة المقاومة الاسلامية.

ثانياً: التطور

وكان حادث الاعتداء الآثم الذي نفذه سائق شاحنة صهيوني في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب وأدّى إلى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، إعلاناً بدخول مرحلة جديدة من جهاد شعبنا الفلسطيني، فكان الرد بإعلان النفير العام. وصدر البيان الأول عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" يوم الخامس عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم، ولكن بعد أن كانت فتح قد قادت الانتفاضة منذ اليوم الأول وكان قد صدر ثلاثة بيانات عن القيادة الموحدة.

وقد أثار بروز حركة "حماس" اهتمام الاسرائيليون وبدأوا برصد الحركة وقياداتها، ومدى استجابة الجماهير للإضرابات، وبقية الفعاليات التي دعت لها الحركة وصدور ميثاق الحركة محط الاهتمام، حتى بدأت الاعتقالات التي استهدفت كوادر الحركة وأنصارها منذ ذلك التاريخ، وكانت أكبر حملة اعتقالات تعرضت لها الحركة آنذاك في شهر أيار (مايو) ١٩٨٩، وطالت تلك الحملة الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة.

ومع تطور أساليب المقاومة لدى الحركة التي شملت أسر بعض الجنود الصهاينة في شتاء عام ١٩٨٩، وابتكار حرب السكاكين ضد جنود الاحتلال عام ١٩٩٠، جرت حملة اعتقالات كبيرة ضد الحركة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، وقامت سلطات الاحتلال بإبعاد أربعة من رموز الحركة وقياديها، واعتبرت مجرد الانتساب للحركة جناية يقاضى فاعلها بأحكام عالية!

ودخلت الحركة طوراً جديداً منذ الإعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام ١٩٩١ وقد أخذت نشاطات الجهاز الجديد منحى متصاعداً، ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ نفذ مقاتلو الحركة عملية أسر الجندي نسيم توليدانو، قامت على إثرها السلطات الصهيونية بحملة اعتقالات شرسة ضد أنصار

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وكوادر الحركة، واتخذ رئيس وزراء العدو الأسبق اسحاق رابين قراراً بإبعاد ٤١٥ ناشطاً من نشطاء حماس إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، وتقدم مندوب (م.ت.ف) لدى الأمم المتحدة بقرار لمجلس الأمن وتم إعادتهم إلى فلسطين.

الصراع مع الصهيونية في فكر "حماس":

تعتقد حركة "حماس" أن الصراع مع الصهاينة في فلسطين صراع وجود فهو صراع حضاري مصيري لا يمكن إنهاؤه إلا بزوال سببه، وهو الاستيطان الصهيوني في فلسطين واغتصاب أرضها وطرد وتهجير سكانها.

وترى حركة "حماس" في الدولة العبرية مشروعاً شمولياً معادياً، لا مجرد كيان ذي أطماع إقليمية، وهو مشروع مكمل لأطماع قوى الاستعمار الحديث الرامية للسيطرة على مقدرات الأمة وثرواتها وتكريس الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الفكرية عليها.

وتشكل الدولة العبرية وسيلة فعالة لكسر التواصل الجغرافي بين دول المركز العربي، وأداة استنزاف لمقدرات الأمة وجهودها، كما أنها رأس الحربة في ضرب أي مشروع نهضوي.

ولئن كانت فلسطين هي ساحة المواجهة الرئيسية مع المشروع باعتبارها قاعدة انطلاقته ومحطة استقراره، فإن مخاطر وتحديات المشروع الصهيوني تتسع لتشمل كل الدول الإسلامية، وتعتقد حركة "حماس" ان الخطر الصهيوني كان منذ نشأته تهديداً لجميع الدول العربية وعمقها الاستراتيجي الدول الإسلامية.

وترى "حماس" أن خير طريقة لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني، لحمل راية الجهاد والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكل السبل الممكنة، وإبقاء جذوة الصراع مشتعلة، لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو من نهوض الأمة العربية والاسلامية واستكمال أسباب القوة وحشد طاقاتها وإمكاناتها، وتوحيد إرادتها وقرارها السياسي. وإيماناً بقدسية فلسطين ومنزلتها الاسلامية، فإن "حماس" تعتقد أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها، وأنه يجب على أهل فلسطين، وعلى جميع العرب والمسلمين، إعداد العدة لقتال الصهاينة حتى يخرجوا من فلسطين كما هجروا إليها.

العمل العسكري في برنامج "حماس":

تمثل الدولة العبرية مشروعاً مناهضاً لكل مشاريع النهضة العربية والإسلامية، إذ لولا حالة الانحطاط والتردي الحضاري التي تمر بها الأمة لما استطاع الصهاينة تحقيق حلمهم بإقامة دولتهم فوق أرض فلسطين، وهي حقيقة يدركها الصهاينة ويعبرون عنها بمعارضتهم قولاً وفعلاً لأي برنامج من شأنه أن يضيف جديداً للقدرات العربية والإسلامية، إذ يرون أن محاولة النهوض العربية والإسلامية تشكل خطراً استراتيجياً على إسرائيل، كما يؤمن الصهاينة أن توحد القوة العربية أو اتحادها على قاعدة مشروع نهضة شامل من شأنه أن يشكل الخطر الأساسي على الدولة العبرية، وهو إيمان دفع قادة الدولة منذ نشأتها إلى العمل على التحول من كيان غريب وشاذ داخل المحيط العربي والإسلامي إلى جزء منه بفعل الاقتصاد وهو ما يفسر إصرار أنصار التسوية على تسويق مشاريع تحت عباءة الاقتصاد.

من هنا يمكن فهم دور العمل العسكري في مشروع حركة "حماس"، فالعمل العسكري يشكل الوسيلة الاستراتيجية لدى الحركة من أجل مواجهة المشروع الصهيوني، وهو - في ظل غياب المشروع العربي والإسلامي الشامل للتحرير - سيبقى الضمانة الوحيدة لاستمرار الصراع وإشغال العدو الصهيوني عن التمدد خارج فلسطين.

كما أن العمل العسكري في بعده الاستراتيجي يشكل وسيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء على جذوة الصراع متقدة في فلسطين المحتلة، والحيلولة دون المخططات الاسرائيلية الرامية لنقل بؤرة التوتر إلى انحاء مختلفة من العالمين العربي والإسلامي.

كذلك فإن العمل العسكري يعتبر أداة ردع لمنع الصهاينة من الاستمرار في استهداف أمن الشعب الفلسطيني، وهو ما أثبتته سلسلة الهجمات البطولية التي نفذتها الحركة رداً على جريمة الإرهابي باروخ غولدشتاين ضد المصلين في المسجد الإبراهيمي.

كما أن من شأنه مواصلة هذا النهج وتصعيد الضغط على الصهاينة لإرغامهم على وقف ممارساتهم المعادية لمصالح وحقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وترى حركة "حماس" أن اندماج إسرائيل في المنطقة العربية والإسلامية من شأنه تعطيل أي مشروع نهضوي للأمة.

إن مقاومة حركة "حماس" للاحتلال ليست موجهة ضد اليهود كأصحاب دين، وإنما هي موجهة ضد الاحتلال ووجوده وممارساته القمعية، وهذه المقاومة ليست مرتبطة بعملية السلام في المنطقة كما تزعم الدولة العبرية وأنصار التسوية السياسية الجارية على أساس الخلل القائم في موازين القوى، فالمقاومة بدأت قبل انعقاد مؤتمر مدريد، والحركة ليست لها عداوة أو معركة مع أي طرف دولي، ولا تتبنى مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة، لأنها تعتبر أن ساحة مقاومتها ضد الاحتلال الصهيوني تنحصر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتستهدف حركة "حماس" في مقاومتها للاحتلال ضرب الأهداف العسكرية، وتحرص على تجنب أن تؤدي مقاومتها إلى سقوط مدنيين، وحتى في بعض الحالات التي سقط فيها عدد من المدنيين في أعمال المقاومة التي تمارسها الحركة، فإنها قد جاءت من قبيل الدفاع عن النفس والرد بالمثل على المذابح الإرهابية التي ارتكبت بحق المدنيين الأبرياء من الشعب الفلسطيني كما حدث في مذبحة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، حيث قتل الفلسطينيون وهم يؤدون الصلاة داخل المسجد.

فحركة "حماس" تحرص بشدة على أن تراعي في أنشطتها ومقاومتها للاحتلال الإسرائيلي تعاليم الإسلام السامية وقواعد حقوق الانسان والقانون الدولي، وهي لا تقوم بمقاومتها المشروعة رغبة في القتل أو سفك الدماء كما يفعل الصهاينة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

على طرد الفلسطينيين العرب من ديارهم، الأرض الخصبة، كل ذلك شكل دافعاً لقيام حركات رفض ومقاومة جماهيرية لهذا الواقع سواء داخل فلسطين أو في عدد من الأقطار العربية المجاورة.

ويؤكد على هذه الحقيقة قادة الحركة ومؤسسوها الأوائل، ومن أبرزهم، جورج حبش، وهاني الهندي، وجهاد ضاحي، ومحسن إبراهيم حيث:

"كانت النكبة... نقطة تحول في حياتهم، ولم يعد بمقدورهم أن يسلكوا حياة طبيعية كبقية البشر إذ تملكتهم فكرة الانتقام...".

وعملياً نشأت حركة القوميين العرب كمحصلة لتجارب خاضها مؤسسوها في عدد من التنظيمات والجمعيات ذات المنحى القومي والتحريري، كما شكلت الجامعة الأمريكية في بيروت الميدان الذي تحرك في أجوائه قادتها.

ويعتبر تنظيم "شباب الثأر" أو "كتائب الفداء العربي" من أبرز هذه التنظيمات.

ومما يؤكد على ذلك، أن أبرز مؤسسي كتائب "الفداء العربي" وهم: جورج حبش وهاني الهندي وجهاد ضاحي، هم أنفسهم من أسّس "حركة القوميين العرب".

كما تعتبر "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، إحدى واجهات حركة القوميين العرب في طورها التأسيسي، حيث رفعت شعاراتها الثلاثة المعروفة: "وحدة، تحرر، ثأر".

كان لاكتشاف أمر "الكتائب" واعتقال غالبية قادتها بعد محاولة الاغتيال الفاشلة لأديب الشيشكلي، نائب رئيس أركان الجيش السوري آنذاك بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٢، أثر مهم قاد إلى انفراط عقد التنظيم، واعتماد أسلوب جديد في النضال تمثل في: الاتجاه صوب الجماهير وزجها في المعركة، وشكلت الجامعة الأمريكية في بيروت، المجال الرئيسي لنشاطات مؤسسي الحركة، وفي مقدمتهم الطالب آنذاك جورج حبش.

لقد تمكن حبش من الفوز بانتخابات اللجنة التنفيذية لجمعية "العروة الوثقى" بقائمة كاملة تمثل القوميين في مواجهة قائمة الائتلاف الشيوعي والقومي السوري.

بهذا تمكن جورج حبش، وعبر العروة الوثقى، من نسج علاقات مع عدد من النازحين الفلسطينيين، أدّت عام ١٩٥١ إلى بلورة نواة القيادة للتنظيم الجديد حركة القوميين العرب.

المرحلة الثانية: ١٩٥١ — ١٩٦٧:

مارست حركة القوميين العرب نشاطها بصورة علنية تحت غطاء عدد من الجمعيات واللجان منها:"هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، "ولجنة كل واحد خفير"، و"المؤتمر العام للنازحين" وتشكيلات اخرى للشباب العربي الفلسطيني في المخيمات.

وعقدت الحركة مؤتمراً في بيروت بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥ وتقرر أن تحمل الحركة الوليدة اسم: "الشباب القومي العربي"، وبذلك تقرر لأول مرة حمل اسم تنظيمي وبصورة مستقلة عن الأحزاب والجمعيات الأخرى، وقد عرفت رغم ذلك أيضا تارة باسم: الحزب القومي العربي، وأخرى باسم: حركة القوميين العرب.

بعد مؤتمر الحركة الأول عام ١٩٥٦، أصبح للحركة مؤتمر عام كأعلى سلطة لها، ولجنة متميزة منبثقة عن المؤتمر تتولى الإشراف على شؤون الحركة في الوطن العربي. ومن أهم المبادئ التنظيمية لهذه الحركة كان مبدأ رفض فكرة القيادة الفردية، و اعتماد مبدأ القيادة الجماعية، إضافة إلى ذلك فإنها اجتهدت في مبدأين أساسيين ميزاها عن غيرها من الحركات هما: القيادة للأكفاء، والقيادة في صف الأعضاء — عليها العيش مع القاعدة.

أما من حيث الهرمية التنظيمية، فكانت الخلايا هي قاعدة التنظيم، ثم الرابطة فالشعبة، ثم قيادة الإقليم ثم المكتب السياسي — ويأتي على قمة الهرم التنظيمي اللجنة القومية التنفيذية.

وقد ازدهرت الحركة، وأصبحت حركة جماهيرية نشطة ومؤثرة خلال هذه الفترة، خاصة بعد تعزيز التقارب بينها وبين نظام جمال عبد الناصر في مصر — مع أن علاقاتها مع عبد الناصر شابها بعض التوتر أحياناً.

خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٤ تميزت العلاقة بين الحركة وعبد الناصر بالتوتر والحذر الذي وصل إلى حد المعارضة، إلا أن هذه العلاقة ما لبثت أن تطورت نحو الأفضل خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٨ بعد أن اتضحت وجهة عبد الناصر العربية والقومية.

وأما خلال الفترة اللاحقة ١٩٥٨-١٩٦١، فقد تعمقت أواصر هذه العلاقة بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة — حيث رحبت الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية كافة بإنجاز الوحدة المصرية السورية، واعتبرت حركة القوميين العرب انه تحقق بهذه الوحدة واحد من أكبر أهدافها.

أصاب هذه العلاقة تصدع كبير بعد انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١، عكس نفسه على فكر الحركة، حيث رأى الجيل الجديد من أعضائها ضرورة تبني الفكر الاشتراكي. اضافة الى ذلك دفعت هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ الحركة نحو اليسار، ما وتّر الأجواء بين عبد الناصر وحركة القوميين العرب، وصلت إلى مرحلة الطلاق الكامل مع الناصرية — حيث أدينت باعتبارها حركة "برجوازية صغيرة "، محكوماً عليها بالفشل.

ومع ازدياد تبلور الكيانية الفلسطينية عبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية؛ تغيّر موقف الحركة، إذ كانت تعتبر في البداية أن تحرير فلسطين لا يمكن إنجازه إلا عبر المشروع القومي، ولكنها وبعد بروز العمل الفدائي، وخاصة بعد أن بادرت فتح بعملياتها العسكرية، ما أكسبها زخماً جماهيرياً لافتاً، رأت حركة القوميين العرب، منذ منتصف الستينيات، أنّ العمل الفدائي هو وسيلة لجعل قضية فلسطين حية، فشكلت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦منظمة "أبطال العودة"، وفي أيار (مايو) من عام ١٩٦٧ منظمة "شباب الثأر".

المرحلة الثالثة والأخيرة: ١٩٦٧ — ١٩٦٩:

ساهمت التطورات على الساحة الفلسطينية في تفاقم التصدع

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الاقتصادية مهما استعصت، وأظهر في هذا الصعيد النظام الاقتصادي كنظام صالح ووحده لتحقيق الرفاهية ورغد العيش، وقد نقد في مقدمة الكتاب الأنظمة الاقتصادية المتحكمة في العالم.

- وتبنى الحزب النظام الاجتماعي في الإسلام، استقصى فيه أحكام تنظيم الأسرة الإسلامية، فجمع كما يقول بين شرفها ولحمتها، وبين عفتها وصلابة بنائها في نظام يحدد علاقة الرجل بالمرأة.

- وتبنى الحزب نظام الحكم في الإسلام فجمع فيه بكل استقصاء أحكام الشرع المتعلقة بالحكم، ابتداءً من أحكام البيعة وشروط انعقادها وأفضليتها، وانتهاءً بمحاسبة الخليفة ونصحه، ودرس الحقبة الزمنية الممتدة من حكم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى آخر خليفة.

- وقد تبنى الحزب في الصعيد نفسه مقدمةً للدستور تحتوي مواد جاهزة للتطبيق قائمة على أدلة شرعية وفق طريقة في الاجتهاد أعادنا من خلالها إلى عصور الازدهار الفقهي ومجالس الفقهاء.

- يفهم الحزب الأمور الروحية فهماً خاصاً وينظر إليها نظرة فكرية، إذ يقول: "ولا توجد في الإنسان أشواق روحية ونزعات جسدية، بل الإنسان فيه حاجات وغرائز لا بد من إشباعها". "فإذا أشبعت هذه الحاجات العضوية والغرائز بنظام من عند الله كانت مسيرة بالروح، وإذا أشبعت بدون نظام أو بنظام من عند غير الله كان إشباعاً مادياً يؤدي إلى شقاء الإنسان"، فهو يبتعد عن الدروشات والطقوس الصوفية.

- يرى الحزب عدم التعرض للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن ذلك لديهم من معوقات العمل الحزبي، فليس للحزب متابعة انحرافات الأفراد فضلاً عن أن الأمر والنهي إنما هما من مهمات الدولة الإسلامية عندما تقوم.

العمل السياسي:

- ويكون برصد الحوادث والوقائع، وجعل هذه الحوادث والوقائع تنطق بصحة أفكار الإسلام وأحكامه وصدقها فتحصل الثقة لدى الجماهير بذلك".

- يفلسف الحزب طريقة وصوله إلى تحقيق أهدافه بما يراه من أن أي مجتمع إنما يعيش الناس فيه داخل جدارين سميكين: جدار العقيدة والفكر، وجدار الأنظمة التي تعالج علاقات الناس وطريقتهم في العيش، فإذا أريد قلب هذا المجتمع من قبل أهله أنفسهم فلا بد أن يركز هجومه على الجدار الخارجي (أي مهاجمة الأفكار) ما يؤدي إلى صراع فكري حيث يحصل الانقلاب الفكري ثم السياسي، ويؤكد الحزب في دعوته على قاعدة "أصلح المجتمع يصلح الفرد ويستمر إصلاحه".

- يقسم الحزب مراحل عملية التغيير إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: الصراع الفكري أو مرحلة التثقيف، ويكون بالثقافة التي يطرحها الحزب.
- المرحلة الثانية: الانقلاب الفكري أو مرحلة التفاعل مع الأمة، ويكون بالتفاعل مع المجتمع عن طريق العمل الثقافي والسياسي.
- المرحلة الثالثة: تسلم زمام الحكم، ويكون عن طريق الأمة بالكفاح السياسي، تسلماً كاملاً عاما شاملا، ويرى أنه لا بد له في المرحلة الثالثة من طلب النصرة ممن يمثل الأمة ويشكل مركز ثقلها.

- يرى الشيخ تقي الدين النبهاني أن الصعوبات التي تعترض قيام الدولة الإسلامية هي:

- وجود الأفكار التعليمية غير الإسلامية وغزوها للعالم الإسلامي (الغزو الفكري).
- قيام البرامج التعليمية على الأساس الذي وضعه المستعمر واستمرار تطبيقها.
- وجود نوع من الإكبار لبعض المعارف الثقافية واعتبارها علوماً عالمية.
- بعد الشقة بين المسلمين وبين الحكم الإسلامي، حيث لا تنفذه أي دولة تنفيذاً كاملاً، لا سيما في سياسة الحكم وسياسة المال، حيث يؤثر هذا البعد فيجعل تصور المسلمين للحياة الإسلامية ضعيفاً.
- وجود حكومات في البلاد الإسلامية تقوم على أساس ديمقراطي وتطبق النظام الرأسمالي كله على الشعب وترتبط بالدولة الأجنبية وتقوم على الإقليمية.
- وجود رأي عام منبثق عن الوطنية والاشتراكية بعيداً عن مفاهيم الإسلام.

الحزب والقضايا الفقهية:

لحزب التحرير أقوال في بعض القضايا الفقهية التي يحاول تجنبها ابتعادا منه عن التحول إلى مفتٍ ومنها:

قوله بجواز عضوية غير المسلم، وعضوية المرأة في مجلس الشورى،/ إباحة النظر إلى صورة العورة،/ إباحة مصافحة المرأة، / قوله بجواز القتال تحت راية شخص عميل في حالة الاضطرار تنفيذاً لخطة دولة كافرة ما دام القتال قتالاً للكفار،/ قوله بسقوط الصلاة عن رجل الفضاء المسلم، /قوله بسقوط الصلاة والصوم عن سكان القطبين، / قوله بأن الممرات المائية بما فيها قناة السويس ممرات عامة لا يجوز منع أية قافلة للمسلمين من المرور فيها ولا يجوز اخذ الجمارك منهم، / قوله بجواز الركوب في وسائل المواصلات (البواخر والطائرات..) التي تملكها شركات أجنبية مع تحريم هذا الركوب إن كانت مملوكة لشركات أصحابها مسلمون لأن الأخيرة ليست أهلاً للتعاقد في نظره. / تفسيره ملكية الأرض بمعنى زراعتها والذي يهملها ولا يزرعها لمدة ثلاث سنوات تؤخذ منه وتعطى لغيره ولا يجوز تأخير الأرض للزراعة إطلاقاً/، يرى

مادة محمية بموجب حقوق النشر

أن كنز المال حرام ولو أخرجت زكاته.

الانتشار ومواقع النفوذ:

- ركز الحزب نشاطه في البداية على الأردن وسوريا ولبنان ثم امتد نشاطه إلى مختلف البلدان الإسلامية، وأخيراً وصل نشاطه إلى أوروبا وخاصة النمسا وألمانيا.
- كانت للحزب صحيفة أسبوعية تصدر في الأردن اسمها الراية، ثم صودرت وأعقبها صدور الحضارة في بيروت وقد توقفت أيضاً ولهم صحيفة الوعي.
- يسمي الحزب الأقطار التي يعمل فيها باسم الولايات ويقود التنظيم في كل ولاية لجنة خاصة به تسمى لجنة الولاية وتتشكل من ٥- ١٣ عضواً، و تخضع لجان الولايات لمكتب الأمير.

حزب التحرير وفلسطين:

ينظر حزب التحرير الى القضية الفلسطينية على انها جزء من قضية المسلمين الكبرى، وهي غياب كيانهم السياسي، وان حلها يكون فقط بالجهاد عن طريق جيش ودولة ذات شوكة، ولا يشترط وجود الدولة الاسلامية لتحرير فلسطين، بل هو واجب المسلمين في كل زمان وواجب الدولة حين تقوم، وقد ارسل رسالة الى المجتمعين في مؤتمر فاس عام ١٩٨٥م يطالب بها الجيوش بوضع خطة لتحرير فلسطين، ولا يميز الحزب بين فلسطين وكشمير وافغانستان والعراق، حيث يرى ان جميعها اوجه لمشكلة واحدة وهي ضعف الامة وتجزئتها وغياب القيادة السياسية (الدولة الاسلامية).

لا يعتبر حزب التحرير حزبا فلسطينيا رغم أن جل أعضائه ومؤسسيه فلسطينيون، لأنه حزب إسلامي عام، والحزب اتخذ مواقف مناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها، وعليه فهو لا يقيم علاقات مع تنظيمات الثورة الفلسطينية ولا مع جماعة الإخوان المسلمين التي اعتبر ظهور الحزب حينها لطمة موجهة للإخوان المسلمين.

رغم دعوات حزب التحرير الانقلابية ضد الأنظمة ومنها الأردن وغيرها، ورغم القبض على العديد من خلايا الحزب بتهم التدبير للانقلاب على النظام؛ إلا أنه لم يثبت حتى الآن قيام الحزب بأي عمل عنفي، كما لم يشارك الحزب في أي من معارك الثورة الفلسطينية أو الانتفاضات الفلسطينية المتواصلة. (ومع أن الحزب التزم في سيره بأن يكون صريحاً وسافراً متحدياً، إلا أنه اقتصر على الأعمال السياسية في ذلك، ولم يتجاوزها إلى الأعمال المادية ضد الحكام، أو ضد من يقفون أمام دعوته).

- وقد كان لمعاداة جميع الأنظمة التي يتحرك أعضاء الحزب فوق أرضها أن ورطتهم بحملات اعتقالات دائمة ومستمرة، ولعل السرية الشديدة وطموحهم الجدي لقلب نظام الحكم هو السبب في تخوف الأنظمة منهم وملاحقتهم دون هوادة، وإن كانت الملاحقة قد شملت كل التوجهات الإسلامية في معظم بلدان العالم الإسلامي.

حزب التحرير والعالم:

- ينتشر حزب التحرير في العالم العربي والإسلامي وفي جمهوريات آسيا الوسطى، وكذلك الأمر في أوروبا وخاصة في ألمانيا والنمسا وبريطانيا.

- تراقب الولايات المتحدة عن كثب حركة حزب التحرير الإسلامي التي دعت إلى قلب حكومات آسيا الوسطى، غير أن هذا الحزب لا يُحبّذ اللجوء إلى العنف على الرغم من خطابه الملهب للمشاعر، وغير المتسامح. لقد امتنعت الولايات المتحدة عن تصنيف هذا الحزب كمنظمة إرهابية أجنبية بسبب عدم وجود أدلة على أن حزب التحرير قد قام بأعمال عنف لتحقيق أهدافه السياسية.

ب.ب

حزب الشعب الفلسطيني

(هو حزب اشتراكي يضم في صفوفه الفلسطينيين الطامحين للتحرر والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية والاشتراكية. ويقوم برنامج حزب الشعب الفلسطيني على الدمج بين مهام التحرر الوطني، والديمقراطية والتقدم الاجتماعي).

تقوم الرؤية الفكرية للحزب، كما يعّرفها في برنامجه، على الاسترشاد بالفكر الاشتراكي ومنهجه المادي الجدلي، وعلى إنجازات العلم والثقافة والتراث العربي والانساني التقدمي، وقيم الحرية والمساواة والتقدم والعدالة الاجتماعية، الى التجربة والتقاليد الوطنية للشعب الفلسطيني والخبرة الكفاحية للشعوب العربية، وكل ما هو تقدمي في التراث العربي والعالمي.

ويرى الحزب أن الهدف المباشر لنضال الشعب الفلسطيني ومهمته المركزية يتلخصان في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، والحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤.

على الصعيد الديمقراطي – الاجتماعي، فإن حزب الشعب الفلسطيني يصنف نفسه في مقدمة القوى التي تناضل من أجل دولة ديمقراطية فلسطينية، قادرة على الاختيار الديمقراطي الحر بما ينسجم مع مصالح الشعب الفلسطيني في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الشامل، وترسيخ العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية، وصيانة حقوق الانسان ومصالح الفئات الشعبية المختلفة، وتأمين أرفع أشكال المساواة في الحقوق والواجبات.

ينادي الحزب بإقامة مجتمع ديمقراطي يمتلك أسباب الحداثة في فلسطين ومقوماتها، ووضع "المواطن" في صلب اهتمام الدولة، وإرساء أسس النظام الديمقراطي القائم على فصل السلطات واحترام سيادة القانون ودور المؤسسات، وتحقيق الإصلاح الإداري والاقتصادي والقانوني في مؤسسات السلطة بما يعزز

مادة محمية بموجب حقوق النشر

حين صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ أيده الحزب بهدف تثبيت المواطنين على أرض وطنهم والحيلولة دون رحيلهم كما حدث في عام ١٩٤٨، باعتبار القرار يهدف إلى تصفية آثار عدوان الرابع من حزيران، ويفتح الأفق لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي. وفي عام ١٩٧٤ نفسه قاد الحزب والجبهة حملة توقيع جماهيرية واسعة أكدت التفاف الشعب الفلسطيني وقيادته في الداخل حول (م.ت.ف) الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ما اثر على القمة العربية المنعقدة في الجزائر، وكان لهذه المذكرة مساهمة ليست بقليلة في إعلانها الاعتراف الكامل بـــ (م.ت.ف).

منذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي، ركز الحزب على العمل الجماهيري، وتنشيط النقابات العمالية والمهنية، وعمل على تنظيم الشبيبة والمرأة، وقاد نضال المعلمين الوطني والمطلبي، وعارض اغلاق المدارس، وحذر من خطر امتداد اضراب المحامين، ودعا إلى العمل بنفس طويل وعدم قصر النضال في أسلوب واحد ووحيد، وتعميمه على مواقع التواجد الفلسطيني كافة.

وأكد الحزب أن ساحة المواجهة الأساسية ضد الاحتلال الإسرائيلي هي أرضنا المحتلة، ودعا جميع القوى الوطنية الفلسطينية إلى المشاركة في الانتخابات البلدية، وكانت نتائج هذه الانتخابات انتصاراً كاسحاً لقوى (م.ت.ف)، وتشكلت على اثرها "لجنة التوجيه الوطني" التي كانت بمثابة الجبهة الوطنية لجميع القوى الفلسطينية المعادية للاحتلال.

وكان الحزب أول من دعا إلى التحضير للانتفاضة الجماهيرية، ودعا ومارس العمل التنظيمي والتعبوي طويل النفس لتحقيق ذلك، مستنداً إلى تجربة كفاحية طويلة للشعب الفلسطيني، وإلى انتفاضات جماهيرية ضد الاحتلال الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧، التي كان من أبرزها تظاهرة مخيم جباليا، والشجاعية، والمنطقى الوسطى.

وبنهوض الحركة الوطنية الفلسطينية، والاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، أخذت بعض الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية التي ضمت في صفوفها شيوعيين فلسطينيين، تفرز تنظيمات فلسطينية شيوعية تعمل بين جماهير الشعب الفلسطيني، وتساهم في النضال مع القوى الوطنية الفلسطينية، وفي حركة المقاومة. وقد شكل الحزب الشيوعي السوري: "التنظيم الفلسطيني للحزب الشيوعي السوري" الذي اختار لجنته القيادية.

هذا التنظيم الذي أصدر جريدة "طريق العودة" الصادرة عن لجنة التنظيم، وحملت شعارات: "في سبيل العودة وتقرير المصير والاشتراكية"، كما أفرز الحزب الشيوعي الأردني: "التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية" الذي أصدر بدوره جريدة (الوطن)، والذي شكل الرافد الأساسي في إعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني في الثاني عشر من شباط عام ١٩٨٢.

عام ١٩٩٠ وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية، وما رافقه من تراجع سياسي وشرخ ايديولوجي للأفكار الاشتراكية والعقيدة الماركسية، اقدم الحزب على تغيير الاسم إلى حزب الشعب الفلسطيني مع تغيير في جوهر الفكر الماركسي-اللينيني الى الاسترشاد بالاشتراكية وإحلال الديمقراطية بدلا من المركزية الديمقراطية في العمل والعلاقات التنظيمية، وتم اختيار بشير البرغوثي كأول أمين عام لحزب الشعب.

حافظ حزب الشعب على جزء من ارث الحزب الشيوعي، حيث جاء في النظام الداخلي: "يستند حزبنا، الذي يشكل امتدادا لتاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، الى المنهج المادي الجدلي، ويسترشد بالفكر الاشتراكي، وبإنجازات العلم والتراث العربي والإنساني التقدمي، وقيم الحرية والمساواة والتقدم والعدالة الاجتماعية، مستلهما في ممارسته النظرية والعملية التقاليد الوطنية للشعب الفلسطيني، وخبرته الكفاحية والنضالية التي راكمها منذ عشرينيات القرن العشرين، ومعطيات التجارب الكفاحية للشعوب العربية، وكل ما هو تقدمي في التراث العربي والعالمي".

وعن علاقات حزب الشعب الداخلية فقد أشار برنامج الحزب: "يقيم حزبنا تنظيمه وفق الأسس الديمقراطية في إطار وحدة الحزب، وبما يضمن التوازن بين حرية النقاش والتعبير عن الرأي، وبين الالتزام بوحدة العمل وقرارات الحزب، ويشجع أعضاءه على ممارسة حرية التفكير والإبداع الخلاق، والعمل الجماعي لتحقيق أهدافه، كما يفتح الآفاق أمام أعضائه للنقد الجريء والبناء، ويقيم هيئاته بالانتخابات الديمقراطية المباشرة، مراعيا مبدأ التجدد والتواصل، وإشاعة العلاقات الديمقراطية في حياته الداخلية، بما يتناسب مع ظروفه النضالية، ويضع الإنسان الفرد، المواطن، في مركز اهتمامه".

أهداف حزب الشعب حددها البرنامج عبر الصياغة التالية: "يناضل الحزب بمثابرة، وبالتعاون مع سائر القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية، من اجل توطيد الوحدة الوطنية، وتأمين حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، وعاصمتها القدس العربية، ومن اجل الاختيار الديمقراطي الحر لطريق تطوره اللاحق، بما ينسجم مع مصالحه في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الشامل، وترسيخ العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان ومصالح الفئات الشعبية المختلفة، وتأمين ارفع أشكال المساواة في الحقوق والواجبات.

د.ع

الحطة (الكوفية)

(هي ما يوضع على الرأس عند الرجال من القماش، وهي اسم آخر من أسماء الكوفيّة، وكما هو معلوم يرتدي الفلسطيني الحطة والعقال معاً، ويمكن ارتداؤها دون عقال في حالات الحزن والبرد ونحوهما).

مادة محمية بموجب حقوق النشر

احتلتها في ٢٠٠٠/٩/٢٨.

كيف تعاملت إسرائيل مع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات والمعاهدات الدولية؟

السياسة الدولية الممثلة بالكتل الدولية، وخاصة الولايات المتحدة، تشكل عقبة أمام تحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويظهر التحيز الأمريكي واضحاً لإسرائيل وخاصة عند اتخاذ قرار لمجلس الامن يخص الشعب الفلسطيني، حيث تمارس حق النقض (الفيتو). ومن الأمثلة على ذلك القرارات: ٢٤٢ ، و٣٣٨ ، و١٨١، و١٩٤. ان هذه القرارات تلزم إسرائيل من ناحية قانونية، ولكن السياسة الامريكية المؤيدة لها جعلتها غير مطبقة، وهناك العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن، وما جاء في ميثاق الامم المتحدة والتي تعطي الشعب الفلسطيني سيادته واستقلاله وحق تقرير مصيره.

لقد وقعت اسرائيل على العديد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية مثل : "اوسلو"، و"كامب ديفيد"، وهي تتنصّل منها الآن، إضافة إلى سياسة "الترانسفير" المتمثلة بمصادرة الأراضي والتحكم بالمياه وفرض الضرائب الباهظة، والسيطرة على الاقتصاد وفرض القانون العسكري، كل هذه الأمور تشكل انتهاكاً لحرية وحقوق الأفراد الفلسطينيين الذين تعرضوا للقتل والطرد والاعتقال والنفي والتنكيل، فلجأت المقاومة إلى الكفاح كوسيلة لرفض الاحتلال، فاستخدمت إسرائيل ردة الفعل العسكرية، التي تعتبر غير شرعية بقرار من مجلس الأمن رقم ٤٨٧، فقرار الجمعية العامة ٢٤٦٥ لعام ١٩٦٨ وقرار ٣١٢ لعام ١٩٧٢ يؤكدان ان استخدام القوة العسكرية من قبل الدولة المحتلة غير شرعي، وأي دعم لهذا الاستخدام من أي دولة أخرى، هو مساعدة لعمل عدواني. وقرار ٦٠٨ لعام ١٩٨٨ يؤكد قانونية اتفاقية جنيف الرابعة، وتطبيقها على الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وتناولت البروتوكولات والمعاهدات موضوع حماية الأسرى والعقوبات الجماعية وتهجير السكان.

إنّ عدم تطبيق هذه القرارات لا يعني انها لاغية، حيث إن تحقيق حق تقرير المصير لأي شعب أو أقلية من الاحتلال يتطلب من تلك الشعوب ان تقدم ما لديها من إمكانيات من أجل تحقيق ذلك. ويمثل كفاح ونضال الشعب الفلسطيني تضحية من أجل نيل استقلاله وسيادته وتقرير مصيره، فالقانون ملزم لجميع الدول بكل أشكاله حتى لو لم يتم تطبيقه من بعض الدول.

س.ع و

حق العودة

(هو حق اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم في عام ١٩٤٨ وما بعدها في العودة إليها والتعويض، وهو حق تقرّه مجموعة القوانين الدولية لحقوق الانسان وكذلك قرارات الأمم المتحدة).

بحلول ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨ وما بعده طرد الصهاينة بقوة السلاح أهالي ٥٣٠ مدينة وقرية وقبيلة فلسطينية، ليبدأوا الشتات الفلسطيني الأول، واستولوا على أراضيهم التي تبلغ مساحتها حوالي ١٨,٦ مليون دونم او ما يعادل ٩٢٪ من مساحة اسرائيل. وفي ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ رفع الوسيط الدولي الكونت برنادوت تقريرا الى الأمم المتحدة حمل فيه اسرائيل مسؤولية العدوان، وطالب بحق الفلسطينيين في العودة الى اراضيهم ومنازلهم كشرط اساسي لتسوية النزاع بين الطرفين.

ووفقا لهذا التقرير اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ فقرة ١١ التي تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر من الممتلكات، وعندها يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

طبيعة حق العودة:

– إنه حق فردي لكنه ذو بُعد جماعي لأنه يعني أغلبية شعب.

– إنه حق ذو طبيعة مدنية، إذ إنه يقضي بإعادة أملاك، لكنه أيضا ذو طبيعة سياسية، إذ يعني استعادة المواطنة أيا تكن في أية حال.

– إنه حق فردي وحق منشئ لحقوق قومية في آن، وهذا ما يعطيه بعدا جماعيا.

– إن الطابع الفردي لهذا الحق هو على الأرجح الطابع الذي يبدو بالطريقة الأوضح.

لذلك، فإن الحالة الفلسطينية ليس لها ظاهريا أية ميزة، فتلتقي مع ما يمكن تسميته حق العودة العام كما هو منصوص عليه في الاتفاقية الدولية، كتلك المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، فهذه الاتفاقية تنص فعلا في المادة رقم ١٢ الفقرة رقم ٤ على أنه "لا يمكن أن يحرم أحد بصورة تعسفية من حقه في الدخول إلى بلده". وبالطريقة عينها يمكن اعتبار حق استعادة (الفرد) لأملاكه محميا بالوثائق الدولية التي تحمي الملكية الخاصة. وفي هذا الصدد يمكن ذكر المادة رقم ١٧ الفقرة رقم ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه: "لا يمكن أن يحرم أحد بصورة تعسفية من ملكيته".

وفي المقابل لما كانت الحالة الفلسطينية فريدة ظاهريا فإن الممارسة الفردية لهذا الحق تسمح في الوقت عينه بتحقيق حق قومي هو حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويتبين من التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني ولا سيما منذ سنة ١٩٤٨ ومن الأرقام المتعلقة بمناطق وجوده، أن أغلبية هذا الشعب موجودة في المنفى، ويعود هذا بالضبط إلى عدم إمكان ممارسة حق العودة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

هذا، وينتج من ذلك أن حق العودة تمهيد لممارسة حق تقرير المصير، أو أنه على الأقل يؤثر فيه بقوة.

إنه حق مدني وحق سياسي فهو من الناحية المدنية يستتبع استعادة وضع معين: مقيم، مكلف، واحتماليا مالك، لكن حق العودة يؤدي في الوقت عينه إلى إدماج أو إعادة إدماج في مجتمع سياسي. إن المكان الذي يمارس هذا الحق فيه، هو قسم من أرض تمارس دولة ما- أيا تكن- سيادتها عليها، وهذا يقضي بأن تحدد طبيعة العلاقات التي ستنشأ بين هذه الدولة والشخص الذي يمارس حقه في العودة. وفي الحالة الفلسطينية ليست هذه العلاقة معطاة مسبقا، إنها وقف خصوصا على وضع الأرض التي سيمارس هذا الحق فيها، فيمكن أن يكون وضع مواطن (فلسطينيون قد يستعيدون المواطنة الإسرائيلية أو فلسطينيون قد يقيمون في دولة فلسطين) وقد يكون أيضا وضع أجنبي (فلسطينيون قد يقيمون في إسرائيل لكنهم يعلنون انتماءهم إلى التابعية الفلسطينية).

واللاجئ الفلسطيني هو كل فلسطيني (غير يهودي) طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين عام ١٩٤٨ أو بعده، أو خرج منها لأي سبب كان و لم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه السابق. ويبقى اللاجئ محتفظا بهذه الصفة إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلي.

وهذا معناه أن العودة إلى أرض فلسطين حتى لو كانت تلك الأرض دولة فلسطينية، لا تسقط عنه صفة اللاجئ قانونا ووجدانيا وفعلا، ما دام اللاجئ لم يعد إلى موطنه الأصلي، وبالتالي فان التوطين في اي بلد عربي بما في ذلك دولة فلسطين العتيدة لا يلغي صفة اللاجئ، والأمر ينطبق ايضا على نحو ٢٥٠ الف لاجئ داخلي في اسرائيل منعوا من العودة الى قراهم الأصلية.

أماكن ممارسة حق العودة:

إن تحديد المكان مهم لأنه يتحكم في طبيعة حق العودة، وإذا أخذنا فلسطين المنتدبة نقطة انطلاق، يمكننا أن نعتبر أنها حاليا منقسمة إلى أربع أراض ذات أنظمة متميزة.

أ) هناك أولاً الأراضي المعطاة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم، الذي اتخذته الأمم المتحدة، فهذه يمكن اعتبارها خاضعة قانونا لسيادة دول إسرائيل، ويجب أن تتخذ ممارسة حق العودة هذه المعطيات في الاعتبار.

ب) هناك أيضاً الأراضي التي أعطاها القرار عينه للدولة العربية واحتلتها إسرائيل، فهذه لا يمكن اعتبارها تابعة قانوناً لسيادتها، فكل من قرار التقسيم، الذي يؤسس لولادة الدولة العبرية، واتفاقات الهدنة، واضحة تماماً بشأن هذه النقطة، والدلائل الوحيدة الموجودة في الاتفاق المرحلي هي الرجوع إلى القرار رقم ٢٤٢ المعتمد إطاراً للاتفاقات، لكن وبصورة متناقضة يعيد هذا القرار في الوقت ذاته إلى حدود ما قبل حرب سنة ١٩٦٧، وهذا ما يمكن تفسيره نوعا ما كـ "تشريع" لهذه الحدود، والقرار يعلن مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب، ومن المعروف أن هذه الأراضي استولت إسرائيل عليها في أثناء حرب سنة ١٩٤٨.

ج) هناك الضفة الغربية وقطاع غزة، إن هذه الأراضي التي خص قرار التقسيم الدولة العربية بها قد أديرت بطرق مختلفة من قبل الأردن بالنسبة إلى الضفة ومن قبل مصر بالنسبة إلى غزة، وقد احتلتها إسرائيل بعد ذلك سنة ١٩٦٧، والاتفاق المرحلي يعني هذه الأراضي أولاً بأول.

د) هناك أخيرا منطقة القدس المنشأة بموجب قرار التقسيم (ككيان منفصل) والتي أرجئ مصيرها إلى المفاوضات النهائية، إلا أن أحد بنود العقد يسمح باستنتاج أن وضعها ليس نهائيا، هكذا، ففي البند الأول من الملحق الأول للبروتوكول الذي يتناول طريقة الانتخابات وشروطها تم تأكيد أن لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها "الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقا للاتفاق بين الطرفين".

أصحاب حق العودة:

يتعلق الأمر طبعا بالفلسطينيين الذين يحددون أنفسهم كذلك، والذين طردوا في فترة ١٩٤٧ أو بعد سنة ١٩٦٧، فالأوائل يشار إليهم عادة بكلمة "لاجئين" والآخرون بكلمة "نازحين".

إن الأمر هنا يتعلق بتعددية الأوضاع القانونية الحالية للفلسطينيين في الدول التي يعيشون فيها.

وهذا التعريف للاجئ يطابق القانون الدولي الذي صدر على أساسه قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، وجاء في المذكرة التفسيرية للقرار أن العودة تكون للموطن (البيت أو المنزل أو الحقل) نفسه الذي خرج منه أو أخرج منه وليس إلى الوطن بمعناه العام.

وأضافت وكالة الغوث الدولية (اونروا) إلى التعريف السابق أن اللاجئ الفلسطيني هو الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ حتى ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب ١٩٤٨ وهم حق تلقي المساعدات من الأونروا.

وفي أيار (مايو) ١٩٥١ تسلمت الاونروا قائمة بأسماء ٩٥٠ ألف شخص من المنظمات الدولية الأخرى التي كانت تتولى شؤون اللاجئين الفلسطينيين قبل تأسيس الاونروا. وفي الأشهر الأربعة الأولى من بدء عملياتها، قلصت الاونروا عدد اللاجئين المذكورين في القائمة ليصبح ٨٦٠ ألف لاجئ، وذلك بعد جهود إحصاء مضنية وتدقيق السجلات لشطب اسماء من لا يحق لهم الانتفاع من خدمات الوكالة واسماء من سبق تسجيلهم بطريقة غير شرعية.

ويبلغ عد لاجئي عام ١٩٤٨ المسجلين مع ابنائهم لدى وكالة الغوث الدولية حولي ٣,٨ مليون لاجئ يقيمون في الضفة الغربية وغزة والأردن ولبنان وسوريا، وهذه هي فئة اللاجئين المشمولين بخدمات الاونروا، ويجب ملاحظة ان تعريف الاونروا للاجئ الفلسطيني يقتصر فقط على اللاجئين لخدمات الوكالة، حيث ان التعريف ينص صراحة على ان حق الانتفاع من خدمات الوكالة يشترط ان يكون اللاجئ قد فقد بيته ومورد رزقه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ولكن لغايات العودة والتعويض المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ فإن عبارة اللاجئ الفلسطيني تستخدم بمفهوم اوسع من تعريف الاونروا للاجئ الفلسطيني الذي وضع لغايات الفئة المنتفعة من خدماتها ليس إلا.

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ينطبق عليهم قرار حق العودة ٥,٢٥ مليون لاجئ، ما يعني أن هناك ١,٥ مليون لاجئ غير مسجلين لدى وكالة الغوث، وتحاول إسرائيل التلاعب بهذه التعريفات لكي تخفض عدد اللاجئين الذين يتمتعون بحق العودة، وتدعي أحيانا ان اللاجئين هم فقط سكان المخيمات، او انهم فقط الذين ولدوا قبل اللجوء عام ١٩٤٨، وليس لهذه الادعاءات قيمة قانونية.

ولكي لا يجري الخلط بين تعريف "اللاجئ والنازح" وتأثير ذلك على حق العودة، فإن النازح هو الشخص الذي كان مقيماً حتى عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية أو قطاع غزة سواء كان مواطنا او لاجئا وخرج منهما الى الأردن غالبا بسبب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ولا تغير هذه التسمية من وضع اللاجئ وحقه في العودة إلى موطنه الأصلي فيما لو مارس حقه في العودة إلى الضفة أو غزة.

ومنذ عام ١٩٤٩ أكد المجتمع الدولي على حق العودة بموجب القرار ١٩٤ ما يزيد على ١١٠ مرات في هيئات الأمم المتحدة، في ظاهرة غير مسبوقة في الأمم المتحدة، كما أن حق العودة كفلته المادة ١٣ من الميثاق العالمي لحقوق الانسان وهو تابع أيضاً من حرمة الملكية الخاصة التي لا تسقط بالاحتلال أو السيادة أو مرور الزمن.

إن حق العودة حق فردي بموجب هذه التشريعات ولا تجوز فيه الانابة أو التمثيل ولا يمكن إسقاطه في أي اتفاق أو معاهدة، كما أن حق العودة حق جماعي بموجب حق التقرير الذي أكدته الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ في أقوى بيان جامع للحقوق الفلسطينية وأسسها "الحقوق غير القابلة للتصرف"، ولذلك فهي لا تسقط في حالة إبرام معاهدة سلام أو اتفاق أو وثيقة رسمية أو شبه رسمية.

ويلاحظ على ضوء ما تقدم أنه لا يوجد نقص في قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، إلا أن المشكلة تكمن في انعدام آليات تنفيذها، بل وعزل اللاجئين الفلسطينيين منذ البداية عن الآليات الدولية التي أنشئت خصيصاً لتوفير الحماية للاجئين وتأمين عودتهم الطوعية إلى ديارهم.

وفقاً لاتفاق اوسلو، فان عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين تقوم على تنفيذ قراري ٢٤٢ و٣٣٨ والارض مقابل السلام. غير ان هذا الاتفاق من جهة اخرى خلا من اية مرجعية قانونية للمفاوضات حول قضايا الحل الدائم، بما فيها قضية اللاجئين.

لا يقتصر التمتع بحق العودة على الذين فروا من تلك الأراضي أول الأمر، بل يتمتع به أيضاً المنحدرون من أصلابهم، ويظل هذا الحق قائماً حتى إذا كانت السيادة على الأرض مثار خلاف، أو إذا كانت قد انتقلت إلى طرف آخر، فإذا كانت الدار الأصلية قد اختفت، أو أصبح يشغلها الآخرون ممن لا يد لهم في الموضوع، فيجب السماح بالعودة إلى موقع بجوار الدار السابقة، وحق العودة ملزمٌ للحكومات، شأنه في ذلك شأن سائر الحقوق، ولا يجوز لأي حكومة أن تنتهكه، بل الأفراد وحدهم هم الذين قد يختارون عدم ممارسته.

وعلى الرغم من أن حق العودة لا يعني على الواقع عودة كل اللاجئين الفلسطينيين كما تظهر بذلك تجارب عودة اللاجئين في العالم وإحصائيات المفوضية السامية للاجئين، فقد أصبح "حق العودة" الفزّاعة الجديدة لأغلبية الاسرائيليين، ولم يتم التعامل معه، بطريقة عقلانية، بل كوحش وكمخطط فلسطيني شرير للقضاء على إسرائيل.

أخيراً يمكن القول إن موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم يعتبر إحدى أهم القضايا الشائكة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ولعل إجبار إسرائيل المفاوض الفلسطيني على إرجاء هذا الموضوع إلى المرحلة النهائية لعملية السلام يؤكد ذلك، ولتعقيد الأمر أكثر أصرت إسرائيل على أن يطرح موضوع اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، معتبرة بذلك أن مسؤولية الحل (وطبعا مسؤولية نشوء مشكلة اللاجئين) مسؤولية جمعية تتعلق أيضاً بالدول المستقبلة لهؤلاء اللاجئين. وليزداد التعقيد تعقيداً، فقد ربطت إسرائيل مسألة التعويض بتضمين "حقوق" اليهود العرب أيضاً الذين هاجروا (غالباً ما كان طوعا) إلى فلسطين ومن ثم إلى إسرائيل، كما أن إسرائيل لم تعترف حتى الآن بمسؤوليتها عن اللاجئين، وتتحدث فقط عن حل فردي لحالات إنسانية. ويمكن إرجاع القارئ إلى الأدبيات الغنية عن الموقف الفلسطيني الفكري والتفاوضي وإلى ما كتبه إيليا زريق، وسليم تماري وعباس شبلاق. وإذا كان التعامل مع موضوع اللاجئين وعودتهم موضوعاً هو أولا سياسي وقانوني بحكم كونه خياراً للحل الجمعي (communitarian solution) الذي لا يمكن إلا الدفاع عنه بقوة، فإن ذلك لا يمنع من القول إن اللاجئ هو قبل كل شيء كائن اجتماعي له ذات.

ولا يلغي حق العودة أو ينتقص منه الادعاء بأنه غير قابل للتطبيق أو أن الحدود والأملاك ضاعت أو يصعب تحديدها.

- وحفاظا على هوية اللاجئ الفلسطيني وحقه في العودة أصدرت الجامعة العربية عام ١٩٥٥ قرارا يمنع منح الجنسية العربية للاجئ الفلسطيني، وقد صدرت إشارة في قرار ضم الضفة الغربية إلى الأردن إثر مؤتمر أريحا عام ١٩٥٠ إلى أنه جاء بناء على رغبة الفلسطينيين، وأنه لا ينقص من الحقوق الفلسطينية في أي شيء.
- ويعامل القانون الأردني الفلسطينيين المواطنين في الأردن معاملة الأردنيين من أصل شرقي الأردن إلا في الوظائف السياسية، وتخرج أصوات بين الحين والآخر بضرورة طردهم وتجريدهم من أملاكهم.
- وفي لبنان يعاني اللاجئون كثيرا لأسباب اقتصادية

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وسياسية، ونظرا للتركيبة الطائفية، وإثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وتوقيع اتفاقية اوسلو وصل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للاجئين في لبنان إلى الحضيض، وأقفلت عليهم المخيمات وقيدت حركتهم ومنعت عليهم الحكومة اللبنانية مزاولة ٧٣ مهنة وكذلك حق التملك.

- ويتمسك لبنان بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ويرفض توطينهم على أراضيه، ويرى أن التوطين جزء من استراتيجية تهدف إلى جعل القضية الفلسطينية مشكلة عربية، أو أنه ليس ثمة إسقاط لمشروع التوطين إلا بإقرار حق العودة، وليس ثمة حق عودة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

- وفي سوريا يتمتع اللاجئون بكافة الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطن السوري، عدا الحقوق السياسية كالترشح والانتخابات وتكوين الجمعيات أو التعبير الحر.

- أما اللاجئون والفلسطينيون عموما في الدول الأخرى فهم يعملون هناك بسبب كفاءتهم العالية، وليس بموجب تسهيلات سياسية ويعيشون على أمل العودة.

كان الموقف العربي ثابتاً حول ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم، وفي مفاوضات لوزان (١٩٤٩ — ١٩٥١) بعد النكبة، أبدى العرب استعدادهم لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل بشرط عودة اللاجئين، لكن ديفيد بن غوريون رفض عرض السلام المقترن بعودة اللاجئين، وعندما عرضت مشاريع التوطين في البلاد العربية رفضتها الحكومات العربية مع بعض الفروقات، وظلت الدول العربية متمسكة بحق عودة اللاجئين في اجتماعات الأمم المتحدة.

وتمثل الموقف الدولي العام من حق العودة فيما صدر من قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد الحقوق الفلسطينية الثابتة وغير القابلة للتصرف، ولا يوجد موقف دولي عام مخالف للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

أما موقف الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وهولندا فهو منحاز لإسرائيل، وتأتي اقتراحاتها لحل مشكلة اللاجئين مستوحاة من المصالح الإسرائيلية، وتتبنى الولايات المتحدة الحلول التي تطرحها اسرائيل ولا تعارضها الدول الأوروبية، وتحاول اسقاط المرجعية الدولية تحت تبني شعار "ما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي"، في ظل اختلال موازين القوى القائم لصالح اسرائيل.

والحل الذي تعرضه إسرائيل في أكثر من أربعين صيغة منذ عام ١٩٤٩ يتلخص في الآتي:

- عدم عودة اللاجئين في أماكن إقامتهم إلى ديارهم عدا أعداد ضئيلة لأسباب إنسانية "دعائية".

- توطين اللاجئين في أماكن إقامتهم وترحيلهم إلى أماكن أخرى.

- تعويض اللاجئين وتشارك (إسرائيل) في صندوق التعويضات كدولة من جملة الدول لا تتحمل مسؤولية اخلاقية ولا قانونية.

ووفقا لاتفاق اوسلو، فإن عملية السلام تقوم على تنفيذ قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ والأرض مقابل السلام، وتحدث كثيرون عن اسقاط اللاجئين (حق العودة) والقدس من حساب المفاوضات... بينما نصت المادة الخامسة الفقرة ٣ على ان هذين الملفين جزء لا يتجزأ من مفاوضات المرحلة النهائية وبالتالي فتح اتفاق اوسلو الأبواب لحل قضية اللاجئين ولم يقفلها، فهو اتفاق اعلان مبادئ وليس معاهدة سلام.

وفي قمة كامب ديفيد التي دعا اليها الرئيس الأمريكي بيل كيلنتون وعقدت في ١١ تموز (يوليو) ٢٠٠٠ بحضور وفدين فلسطينيين برئاسة الرئيس ياسر عرفات وإسرائيلي برئاسة ايهود باراك رئيس الوزراء، طرحت قضية اللاجئين ضمن أربع قضايا رئيسية.

وتلخصت مطالعة المفاوض الإسرائيلي بأن قضية اللاجئين أحد المحرمات الإسرائيلية وأول خطوط ايهود باراك الحمراء، وأبرز قضايا الاجماع الوطني الإسرائيلي التي يلتقي عليها اليمين واليسار والوسط، المتدينون والعلمانيون، والقادمون الجدد، والمهاجرون القدامى، ولذلك فإن كل الأبواب مقفلة أمام هذه المعضلة، بدءاً من الاعتراف بالمسؤولية وانتهاءً بمسألة العودة أو التعويض.

وباختصار ان مشكلة اللاجئين امر عربي عالمي لا يعني اسرائيل من قريب او بعيد، وعندما يضطر الطرف الاسرائيلي لأن يسمي ممثلا له يتفاوض على مسألة اللاجئين لن تعوزه الحيلة لكي يبحث عن المخارج القانونية وغير القانونية والتاريخية والدينية والسياسية، ولا مانع لديه من التحايل والتزوير وتمويه الحقائق ليتملص من هذه المعضلة التي تؤرقه.

يتحدث الإسرائيليون عن ان خروج الفلسطينيين من وطنهم كان بملء رغبتهم وبدعوة صريحة من العرب وزعمائهم، هؤلاء الذين كانوا يريدون القضاء على اسرائيل، وعندما فشلوا راحوا يحملون اسرائيل مسؤولية مأساة اللاجئين القانونية والأدبية، أي انّ اسرائيل لا علاقة لها إطلاقاً بهذه المأساة، والآن وبعد مرور عشرات السنين على هذه المشكلة فان حق العودة أمر مرفوض تماما.

وإذا كانت هناك ضرورة لدفع تعويضات لهم فإن إسرائيل يسعدها أن يؤسس صندوق دولي، وهي مستعدة للمشاركة فيه لاعادة إسكان وتوطين اللاجئين خارج أراضي إسرائيل بالطبع، ولكن وحيث ان هناك مأساة موازية هي مأساة اليهود القادمين من البلاد العربية، فإن التعويضات الدولية يجب أن تشمل هؤلاء، وبالتالي لا بد أن تقسم التعويضات مناصفة بين الفلسطينيين واليهود.

وجاءت مطالعة الوفد الفلسطيني على النحو التالي:

وردت في المادة الثانية فقرة "ب" من القرار ٢٤٢ بضرورة البحث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين، ولم يتعاط أي قرار

مادة محمية بموجب حقوق النشر

من قرارات الأمم المتحدة مع مشكلة اللاجئين الا القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٩، الذي ينص على "التعويض على من لا يرغب في العودة"، وهذا القرار يعني ان حق العودة يأتي أولا، ومن لا يرغب يمكنه ان يطالب بالتعويض.

وثبت من خلال شهادات المؤرخين الإسرائيليين الجدد أن السبب الرئيسي لخروج اللاجئين من بلادهم هو المذابح المتعددة التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية التي كانت تسعى من ورائها الى إخلاء البلاد من أهاليها، وقد جاء هؤلاء المؤرخون على ذكر مذابح لم تكن مشهورة، مثل مذبحتي الطنطورة وعين الزيتون، وعليه فإن المسؤولية القانونية تقع على عاتق إسرائيل، وبالتالي فإن من حق اللاجئين الإختيار بين العودة أو التعويض على أن يكون خيار العودة أولاً.

وإن التعويضات يجب أن تقدم من خلال صندوق أموال الغائبين الذي أسسته إسرائيل عام ١٩٤٩، ويجب أن تشمل التعويضات الذين يرغبون في العودة تعويضاً عن استعمال أراضيهم وعن المعاناة التي أصابتهم طيلة خمسة عشر عاماً أو يزيد، وكذلك يجب أن تشمل الدول المضيفة للاجئين وهي الأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق والسلطة الفلسطينية، فلو طبق حق العودة وقت صدور القرار ١٩٤ لما احتاج الذين يقررون العودة للتعويض ولما احتاجت لذلك الدول المضيفة.

ولم يخجل الوفد الإسرائيلي من القول ان أموال الصندوق قد صرفت ولنفكر في الصندوق الدولي فقط وأصر على ادعائه بضرورة تعويض يهود البلاد العربية الذين جاءوا إلى إسرائيل بدفع من المنظمة الصهيونية العالمية وقد باعوا ممتلكاتهم قبل مغادرتهم، وإذا كان لهم أية ادعاءات فأمامهم الدول العربية من وجهة نظر المفاوض الفلسطيني، الذي رفض أية مساواة بين رحيل اليهود من البلاد العربية ومأساة اللاجئين الفلسطينيين.

ولدى الدخول في أعداد اللاجئين ادعى الجانب الاسرائيلي أن عددهم لا يزيد على ١٥٠ ألف لاجئ، في حين قدم الجانب الفلسطيني الأرقام الرسمية الدولية التي تحدد عددهم بـــ ٩٥٠ ألفاً بينما تقول أرقام رسمية أنهم ٧٥٠ ألفاً.

ويصر الجانب الفلسطيني على أن المسألة تتعلق بالمبدأ والحق أياً كان العدد، وإن حق العودة يشمل العودة إلى إسرائيل وليس الى الدولة الفلسطينية، لأن أراضي السلطة الفلسطينية التي ستكون دولة فلسطين لم تكن طاردة للاجئين بل مستوعبة لهم. لقد انطلق الموقف الفلسطيني في قمة كامب ديفيد من أن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم وفق القرار ١٩٤ يجب التسليم به أولا من الجانب الإسرائيلي، ثم يتم البحث في آليات تنفيذ هذا المبدأ، وان التعويضات هي حق لمن يرغب في العودة أولا ومن لا يرغب فيها ثانياً، وأن تعلن إسرائيل مسؤوليتها السياسية والأخلاقية عن مأساة اللاجئين ثالثاً.

وفي ضوء تباين المواقف اقترح الرئيس كلينتون مجموعة أفكار اعتقد أنها تصلح لاتفاق إطار وهي بصدد قضية اللاجئين تتلخص بالآتي:

١. يجب التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين يسمح لهم بالعودة الى الدولة الفلسطينية.

٢. يكون من حق كل لاجئ العودة إلى الدولة الفلسطينية ولكل من يرغب منهم في العيش في هذا الوطن.

٣. يتمكن اللاجئون الباحثون عن ديار جديدة، سواء في موقعهم الحالي أو في دولة ثالثة، من تحقيق رغبتهم تمشيا مع قرارات تلك الدول ذات السيادة، وهذا ينطبق على إسرائيل.

٤. يجب أن يحصل كل لاجئ على تعويضات من المجتمع الدولي عن الخسائر التي تكبدها ومساعدات لبناء حياته الجديدة.

٥. لن يقبل الجانب الإسرائيلي بأية إشارة إلى حق العودة إلى أراضيه، من غير اعتبار لسياسات إسرائيل المستقلة فيما يتعلق بدخول أراضيها، أو بطريقة من شأنها تهديد الطابع اليهودي للدولة.

٦. دولة فلسطين وطن للشعب الفلسطيني، ودولة اسرائيل وطن للشعب اليهودي، دون استبعاد احتمال ان تقبل إسرائيل ببعض هؤلاء اللاجئين.

٧. في ضوء (حق العودة) اقترح كلينتون بديلين:

- أن يعترف الجانبان بحق اللاجئين في العودة إلى فلسطين التاريخية.
- يعترف الجانبان بحق اللاجئين في العودة إلى فلسطين إلى وطنهم.

٨. لتنفيذ الاتفاق يعود اللاجئون إلى:

- دولة فلسطين.
- مناطق في إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي.
- إعادة تأهيل في الدول المضيفة.
- إعادة توطين في دولة ثالثة.
- الادخال إلى إسرائيل.

٩. يمكن لإسرائيل اعتماد سياسة يتم بموجبها استيعاب بعض اللاجئين في إسرائيل بما يتفق مع قرار إسرائيل السيادي، وتعطى الأولوية للاجئين في لبنان.

١٠. ستقود الولايات المتحدة حملة دولية لجمع الأموال الضرورية لإعادة توطينهم بأكثر الطرق المواتية لذلك.

١١. إنشاء لجنة دولية لتنفيذ كل الجوانب التي تنجم عن الاتفاق (التعويض، وإعادة التأهيل).

١٢. يوافق الجانبان على ان هذا هو تنفيذ القرار ١٩٤.

واستقر الموقف الرسمي الفلسطيني في كل المشاريع والقرارات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والمفاوضات على الاعتراف بمبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وفق القرار ١٩٤، ومن ثم وضع آليات لتنفيذ حق العودة، وما زال الموقف الاسرائيلي الذي يسانده موقف أمريكي إلى حد كبير يرفض مبدأ حق العودة وفق القرار ١٩٤، لكنه يوافق على عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية (وإلى إسرائيل بأعداد قليلة في إطار لم شمل العائلات)، وترفض إسرائيل مبدأ تحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية بشأن هذه القضية التي ترى حلاً لها عن طريق التعويضات الدولية.

س.س

حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

(هو المصطلح الذي أطلق للدلالة على تلك الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها أو إلغاء العمل بها، وتطلق عليها بعض المراجع اسم حقوق الشعب الفلسطيني "الثابتة" (ترجمة لكلمة Inalienable) هذا المصطلح استخدم في العديد من الأدبيات السياسية وغيرها للإشارة إلى حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وحقه في الاستقلال والعيش بسلام، إلا أن الترسيخ الفعلي لمصطلح "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف كان قد بدأ في عام ١٩٧٥.)

صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣٧٦) في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ وقررت فيه الجمعية العامة إنشاء "لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف" تتكون من عشرين دولة تعينها الجمعية العامة، وتكون اللجنة مخولة بإعداد تقرير ووضع توصيات تهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه، ثم يتم رفع التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يرفعها بدوره إلى مجلس الأمن.

ومن بين هذه الحقوق:

أ. حق تقرير المصير دون تدخل خارجي والحق في الاستقلال القومي والسيادة القومية.

ب. حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي أجلوا عنها واقتلعوا منها.

لقد أعدت اللجنة تقريراً رفعته إلى الأمين العام في أيار (مايو) ١٩٧٦، تضمن قسمين، أحدهما يتعلق بحقوق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، والآخر يتناول حقهم في تقرير المصير. اجتمع بعدها مجلس الأمن لمناقشة التقرير، ولم يتمكن المجلس خلال ثماني جلسات من اعتماد مشروع قرار معين كان يكرر الإشارة إلى أن المجلس (أحيط علماً بتقرير اللجنة ويؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير) وكانت معارضة الولايات المتحدة سبباً في فشل المشروع.

لذا؛ قررت اللجنة تقديم توصياتها إلى الجمعية العامة التي وافقت على توصيات "اللجنة" باعتبار تلك التوصيات أساساً لحل قضية فلسطين، و"تمت الموافقة على هذا القرار الذي حمل الرقم ٢٠/٣١ والصادر في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ بأغلبية ٩٠ صوتاً مقابل معارضة ١٦ وامتناع ٣٠ عن التصويت".

يتضمن التقرير الذي رفعته اللجنة إلى مجلس الأمن ثم إلى الجمعية العامة معالجة تفصيلية لحقوق الشعب الفلسطيني، حيث أوصت اللجنة بأن يتم الإعمال المنظم لحق الفلسطينيين في العودة تنفيذاً لقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ واقترحت تنفيذ حق العودة عبر مرحلتين، المرحلة الأولى عودة الفلسطينيين الذين شردهم حرب عام ١٩٦٧ إلى ديارهم، أما المرحلة الثانية فتتمثل في عودة الفلسطينيين الذين شردوا بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، كما يتم تعويض من لا يرغبون في العودة تعويضاً عادلاً ومنصفاً.

أما فيما يتعلق بحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة وهو من ضمن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة غير القابلة للتصرف، فإن اللجنة أوصت بأن يضع مجلس الأمن جدولاً زمنياً للانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧، ليتسنى للفلسطينيين بعد عودتهم إلى ديارهم إنشاء كيان فلسطيني مستقل وتحديد نظام الحكم الذي يرضونه دون تدخل خارجي.

ومن ضمن ما طالبت به اللجنة منع إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، وانسحاب إسرائيل من المستوطنات التي تم إنشاؤها عام ١٩٦٧، وتعزيزاً لتلك الحقوق طالبت اللجنة أن تعترف إسرائيل بانطباق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على حالة الفلسطينيين داخل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتأكيداً على حقوق الشعب الفلسطيني أقرت اللجنة منذ عام ١٩٧٨ الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو تاريخ قرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٧ والمتعلق بتقسيم فلسطين إلى دولتين، وبعد عام ١٩٨٨ لم تشر المراجع لأية اجتماعات للجنة العشرين "اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف"، حيث تتحدث المراجع عن اجتماع ١٩٨٨ الذي جاء بعد اندلاع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وناقشت فيه اللجنة تطورات الأوضاع.

ت.ب

الحكم الذاتي

(هو وضع سياسي وقانوني تتميّز به جماعة عرقية أو قومية في إقليم أو دولة ما ناقصة السيادة، وإن كانت تتمتع بوصف الدولة الا أنها لا تمارس جميع الحقوق والالتزامات الدولية، ومنذ ستينيات القرن الماضي أخذ مفهوم الحكم الذاتي يتراجع).

الحكم الذاتي autonomy كلمة يونانية الأصل مكونة من مقطعين الأول Autos ويعني self أي ذات ونفس، والثاني Nomos ويعني Law أي قانون، وبذلك يكون المعنى اللغوي لهذه العبارة، حسب أصولها اليونانية، "القانون الذاتي" أو "يحكم

مادة محمية بموجب حقوق النشر

نفسه بنفسه"، ويتداخل مصطلح الحكم الذاتي مع مصطلح ومفاهيم أخرى تقترب منه أو تعتبر متساوية معه من الناحية التطبيقية فثمة مثلا، حكومة ذاتية، حكم ذاتي، وإدارة ذاتية. وعلى الرغم من التقاء جميع هذه المترادفات تحت سقف واحد، تعكس مستوى محدداً من الحكم الذاتي تتسع أو تزيد صلاحياته، إلا أنها جميعاً ليس لها علاقة بموضوع السيادة التي ظلت حكراً على الدولة. وعلى صعيد آخر، هناك أيضاً مصطلحات مثل الاستقلال الذاتي الثقافي Cultural Autonomy، والاستقلال الذاتي الديني Religious Autonomy وكل منهما يمثل بُعداً في تطبيقات الحكم الذاتي، فالأول يهتم بتعليم اللغة وتنمية الثقافة الخاصة بسكان الإقليم، والثاني يكفل لهم مباشرة حرية المعتقد والممارسة الدينية. وبهذا المضمون يقترب مفهوم الحكم الذاتي من الإدارة والقانون، أي يمكنه أن يكون حكماً ذاتياً إدارياً، أي أحد أشكال اللامركزية الإدارية. وفي حالات أخرى يقترب من السياسة، وفي بعض النماذج الأخرى قد يجمع ما بين الطابع الإداري القانوني والطابع السياسي معاً.

أما من الناحية التاريخية التطبيقيه فيستمد الحكم الذاتي أصله من الإمبراطورية الرومانية القديمه التي توجب عليها أن تضع طريقة للتعامل مع المدن والممالك التي احتلتها، وكان القرار أن تترك لهذه المدن حرية إدارة شؤونها الداخلية والقانونية. لم يتخط مفهوم الحكم الذاتي، حتى الحرب العالمية الأولى، معناه الذي كان سائداً أيام الرومان. التجربة الاستثنائية الوحيدة، قبل ذلك التاريخ، كانت لبريطانيا عندما طبقت سياسة الاستقلال الذاتي في كندا عام ١٨٣٩، واحتفظت لنفسها بالشؤون الخارجية والدفاع، حتى إعلان استقلال كندا عام ١٨٧٧ في نطاق الكومنولث البريطاني. وبذلك، تكون هذه الحالة الأولى التي تحول فيها الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية نحو الاستقلال.

وفي سياق تطوره التاريخي، تعرض الحكم الذاتي كمفهوم، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلى مجموعة من العوامل والظروف أثرت في مضمونه وسماته وصلاحياته وأبعاده وأهدافه وغاياته، وجعلت الاتفاق على تعريفه من الناحية النظرية القانونية والتطبيقية أمراً صعباً ومتعذراً. وبسبب غياب الاتفاق على صيغة معينة أو تعريف واضح المعالم والضوابط النظرية والقانونية للحكم الذاتي من جانب، وعدم وجود نموذج مطبق متفق عليه كمعيار للحكم الذاتي، يتم الرجوع والاحتكام إليه في العلاقات الدولية عند الخلاف في مواقف الفرقاء المتنازعين من جانب آخر؛ سيظل هذا المفهوم غامضاً، وخاضعاً لتفسيرات ورؤى واجتهادات شخصية ومصالح سياسية وأيدلوجية خاصة وإلى علاقات القوى، ما سيفضي إلى نتائج مختلفة ومتباينة.

لقد ظهر هذا التباين جليا في هيئة الأمم المتحدة بين مجموعة البلدان الغربية التي انتصرت في الحرب، وبين مجموعة دول من العالم الثالث، فيما إذا وجب على ميثاق هيئة الأمم أن يتضمن الإشارة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أم لا، وتحت ضغط وتأثير المجموعة الأولى أدرجت هذه الإشارة في الفصل الحادي عشر، المادة ٧٣ من الميثاق، في حين رأت المجموعة الثانية في هذه العبارة تهرباً من قبل الدول المستعمرة من منح الاستقلال السياسي لهذه الأقاليم المستعمرة، ولذلك، فقد كانت تطالب بضرورة النص على الاستقلال السياسي الكامل لهذه الأقاليم. وإزاء اتساع النقاش والجدل بين هذه الدول، والتحفظات التي أبداها كل طرف حول تعريف الأقاليم غير المحكومة ذاتياً، بل وحول مفهوم الحكم الذاتي نفسه، تمكنت الجمعية العامة، بعد ثماني سنوات من الجدل والنقاش، من تبني القرار رقم ٧٤٢ بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني(نوفمبر)١٩٥٣، الذي اشتمل على قائمة العناصر التي عليه بواسطتها تقرير ما إذا كان الإقليم يتمتع بالحكم الذاتي أم يحظى بهذه الوضعية.

وشدد القرار على اعتبارات أساسية هي:

- ينبغي فحص حالة كل إقليم من هذه الأقاليم على حدة في ضوء ظروفه الخاصة ومبدأ حق تقرير المصير للشعوب.
- إن صلاحية الصيغ الخاصة بالاتحاد بين أي من هذه الأقاليم وبين الدول الاستعمارية، أو أية دول أخرى تتوقف بشكل أساسي على إرادة سكان هذا الإقليم، التي يعبر عنها لدى عقد هذا الاتحاد.
- يعتبر حصول هذه الأقاليم، -المذكورة في الفصل الحادي عشر، والمعينة بقائمة العناصر التي تم تبنيها- على الاستقلال بمثابة تمتع هذه الأقاليم بالحكم الذاتي الكامل. ومع ذلك، يمكن اعتبار الإقليم متمتعاً بالحكم الذاتي إذا ما اتحد مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول بشرط واحد أن يتم ذلك بحرية كاملة ومساواة كاملة.

تؤكد الجمعية العامة أن قائمة العناصر يمكنها أن تكون مرشداً لدى تقدير ما إذا كان الإقليم متمتعاً بالحكم الذاتي أم لا، وأنه ينبغي ألا تكون عقبة أمام الحكم الذاتي للإقليم، أو أن تفسر بطريقة تعوق حصوله على هذه الوضعية. وشملت قائمة العناصر، التي أقرت وُضمنت في ملحق القرار ٧٤٢، ثلاثة أجزاء، يتعلق أولها بالاستقلال ويضم ثلاثة معايير:

الوضعية الدولية وتحدد المسؤولية الدولية للإقليم في ضوء تمتعه بالسيادة داخلياً وخارجياً، وعضوية الإقليم أو البلد المعني في المنظمات الدولية خصوصاً الأمم المتحدة، وإقامة علاقات دولية في كل المجالات مع الحكومات والمؤسسات الدولية، كذلك حق الدولة أو الإقليم في تأمين دفاعه الوطني.

وفيما يتعلق بالحكم الذاتي الداخلي، ينبغي للإقليم أن يتمتع بالحرية التامة من دون تدخل حكومات أخرى في شؤون الإقليم، وينبغي أن يتمتع الإقليم بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية يتم تشكيلها وفقا للطريقة الديمقراطية، كما ينبغي أن يتمتع الإقليم بصلاحيات مطلقة في إدارة شؤونه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون وصاية خارجية.

أما الجزء الثاني من قائمة العناصر فيشمل تلك التي يمكن أن تسهل تقرير ما إذا كان الإقليم حصل على صيغة أخرى من الحكم الذاتي المنفصل، كالاتحاد مع الدولة التي تدير الإقليم أو دولة أخرى، بشرط قبول الإقليم والسكان الحر والاختياري من السيادة وممارسة حق الاختيار والتعبير عن سكان الإقليم في هذه الصيغة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وتضمن الجزء الثالث معايير الاتحاد والاندماج في دولة أخرى أو مجموعة من الدول، كالمساواة في التمثيل التشريعي بين سكان الإقليم والدولة التي يتحد بها، كذلك المساواة في حقوق المواطنة والتصويت.

منذ ستينيات القرن الماضي، اخذ مفهوم "الحكم الذات" يتراجع أمام مبدأ "حق تقرير المصير" الذي أصبح هدف حركات التحرر في بلدان العالم الثالث ومع ذلك، فإن الاستناد لمفهوم الحكم الذاتي، والرجوع إليه في الممارسة، لم ينته تماماً بعد، إلا أنه في جميع نماذجه وتطبيقاته دون استثناء يمكنَ تعريف الحكم الذاتي بأنه يعني وضعاً سياسياً وقانونياً تتميز به جماعة عرقية أو قومية في إقليم أو دولة ما ناقصة السيادة، وهي وإن كانت تتمتع بوصف الدولة، إلا أنها لا تمارس جميع الحقوق والالتزامات الدولية، إما لأنها غير قادرة على تحمل هذه الواجبات، أو لارتباطها بمعاهدات غير متكافئة مع دولة أخرى ذات قومية مختلفة عن سكان أو شعب إقليم الحكم الذاتي- تحرمها من جميع اختصاصات الدولة المستقلة استقلالا تاماً- ومحتفظة في ذات الوقت لنفسها بالإشراف على الشؤون الخارجية وقضايا الدفاع والأمن القومي وكافة الصلاحيات ذات الطابع السيادي، كالرقابة على مشروعية القرارات الإقليمية من الزاوية الدستورية، وصك العملة، والسيطرة على المصادر المائية ذات الطابع القومي، وغيرها من الصلاحيات السيادية. وبذلك، تكون مفاهيم مثل السيادة والاستقلال وحق تقرير المصير في تعارض تام مع مفهوم الحكم الذاتي، الذي تفرض عليه قيود ويُحدد له سقف قانوني وسياسي من قبل الدولة المركزية صاحبة السيادة في إطار دائرة القانون الداخلي الخاص أكثر منها في إطار القانون الدولي. وبهذا المعنى، يشبه الحكم الذاتي المجالس البلدية والقروية، والمؤسسات العامة أو الخاصة المعترف بها من قبل الدولة المركزيه، كالجامعات أو الاتحادات أو المؤسسات الاقتصادية التي تتمتع بحقها ضمن حدود القانون الداخلي للدولة المركزية في إدارة شؤونها الداخلية الخاصة بها، من حيث قراراتها الإدارية أو التعليمية أو الاقتصادية، وغيرها من القرارات المتعلقة بأحوالها الذاتية بشكل مستقل عن غيرها. كما يستخدم الحكم الذاتي لمعالجة مشكلة الأقليات القومية والثقافية ومشكلات تفاوت التطور والنمو والتحديث داخل الدولة الواحدة، ويترتب على ذلك، أن جميع الأقاليم والبلدان التي تتمتع بالحكم الذاتي، سواء أكانت في الإطار الداخلي أم الدولي، لم تتمتع بالشخصية الدولية، ومن ثم فهي ليست موضوعا للقانون الدولي، وإنما موضوعا للقانون الداخلي، إلا إذا تم تجاوز صيغة الحكم الذاتي وحصل الإقليم على كامل سيادته.

وإذا ما انتقلنا إلى الحالة الفلسطينية لوجدنا أن جميع نماذج وتطبيقات الحكم الذاتي الأخرى لا تحظى بذات الأهمية والخطورة، وبالذات الشروط السياسية والتاريخية التي تحظى بها القضية الفلسطينية بسبب خصوصيتها، فالرؤية الإسرائيلية لماهية الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني، وصلاحياته واختصاصاته، - سواء في اتفاقيات كامب ديفد بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩) أو في اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي (١٩٩٣)- أقل بكثير من سلطات وصلاحيات جميع أنماط الحكم الذاتي الأخرى، بما فيها المطبقة في إطار اللامركزية الإدارية، التي تعتبر أدنى تطبيقات الحكم الذاتي من حيث الصلاحيات وبناء السلطة وأساسها القانوني. ومن ناحية أخرى، لا تشكل ملكية الأرض مشكلةً بالنسبة إلى الحكم الذاتي بشكل عام، إلا أنها تشكل لب وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي، ولهذا السبب يأتي التصور الإسرائيلي الثابت لمفهوم الحكم الذاتي مختلفاً عن غيره في حصر مفهوم الحكم الذاتي على السكان وليس على الأرض التي أصرت إسرائيل على الاحتفاظ بها، وعدم الاعتراف بملكيتها للفلسطينيين، حتى تواصل سياسة الاحتلال والتوسع الاستيطاني فيها بهدف منع إقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة جغرافياً، وقادرة على الحياة اقتصادياً في المستقبل.

ع.ع ث

الحكـــم العســـكري

(هو الحكم العسكري الإسرائيلي الذي اعتمد على مجموعة قوانين سنتها حكومة الانتداب البريطانية وسمتها "قوانين الطوارئ" و"قوانين الدفاع" وذلك في عام ١٩٣٦، كانت موجهة ضد الثورة الفلسطينية، لكنها حاولت تطبيقها ضد نشاطات المنظمات الإرهابية الصهيونية مثل "ايتسل" و"ليحي" و"أرغون" تضاف إليها أنظمة الدفاع (الطوارئ لعام ١٩٤٥).)

وقد استنكر اليهود هذه القوانين بشدة، فعقدوا اجتماعاً ضم حوالي ٤٠٠ محام يهودي في تل أبيب يوم ٧ شباط ١٩٤٦. احتجاجا عليها. اتخذت في نهاية الاجتماع قرارات هي:

١. ان الصلاحيات التي منحت للسلطات حسب قوانين الطوارئ تسلب المواطن الفلسطيني (في أرض إسرائيل) الحقوق الأساسية للإنسان.

٢. إن هذه القوانين تهدم القانون والقضاء، وتشكل خطراً شديداً على حرية الفرد وحياته، وتقيم نظام عنف دون أية رقابة قضائية، والمؤتمر يطالب بإلغاء هذه القوانين.

هذه القوانين ذاتها، التي رفضها المحامون اليهود ونددوا بها، طبقتها السلطات الإسرائيلية على المواطنين العرب في إسرائيل منذ قيام الدولة وحتى بعد إلغاء نظام التصاريح عام ١٩٦٦.

فرضت إسرائيل الحكم العسكري بعد أربعة أيام من استيلائها على البلاد وخاصة على المناطق التي يسكنها العرب كالجليل والمثلث والنقب.

تتكون قوانين الدفاع التي استند إليها الحكم العسكري من ١٧٠ قانوناً مقسمة الى ١٥ فصلاً، ومن بين ما تشمله هذه القوانين تحديد حرية التنقل وحرية الكلام والصحافة من جميع نواحيها.

كانت المادة ١٢٥ أحد هذه القوانين وأكثرها استعمالاً، إذ استطاع الحكام العسكريون بموجبها ان يعلنوا بعض المناطق

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وواردة في حياة المواطنين العرب الواقعين تحت سيطرته، ولم تكن هناك رقابة على أعماله، ولا تستطيع حتى محكمة العدل العليا، ان تكون ذات فائدة، لأنها استندت إلى قاعدة عدم التدخل في وجهة النظر المطلقة للحكم العسكري الذي تصرف نتيجة لأسباب أمنية، وقد اعتبر تدخلها ضرراً بأمن الدولة، وكانت عبارة "لأسباب تتعلق بالأمن" سيفاً مسلطاً على رقاب العرب في البلاد، وكثيرة هي الأمثلة التي مارسها الحكم العسكري بهدف قهر النفسية العربية.

قسمت البلاد الى ثلاث مناطق رئيسية تبعاً لمناطق القيادات العسكرية في البلاد.

وغالباً ما قسمت هذه المناطق بقرارات من الحكم العسكري الى وحدات صغيرة أطلق عليها اسم "المناطق المغلقة"، وذلك اعتماداً على المادة ١٢٥. لا يستطيع احد ان يعرف حدود هذه المناطق، لأن الحكام العسكريين لم يكونوا ملزمين بنشر تفاصيلها في الجريدة الرسمية الإسرائيلية. كان المثلث "منطقة مغلقة"، كما كان النقب ايضاً "منطقة مغلقة"، لا يجوز الدخول إليها والخروج منها إلا بتصريح خطي من الحاكم العسكري، ويقدر الباحثون ان حوالي ٥٠ "منطقة مغلقة" كانت قائمة في الجليل في عام ١٩٥٤.

ومن ضمن المناطق المغلقة الكبيرة تم الاعلان عن "مناطق مغلقة صغيرة" شملت القرى التي هدمتها السلطات بعد ان طردت سكانها العرب منها مثل قريتي إقرث وكفر برعم. أما القسم الثاني من هذه المناطق فيتكون من أراض استخدمها الجيش للتدريبات العسكرية، والنوع الثالث هو المناطق المغلقة بهدف تسهيل مصادرتها من أصحابها العرب، كما حدث لأراضي سخنين وعرابة الواقعة في مرج البطوف، لتمرير "القناة المفتوحة" لمشروع تحويل مياه نهر الأردن. كان بالإمكان وضع أنابيب تحت الأرض، كما فعلت شركة "ميكوروت عندما مرّت القناة في الأراضي اليهودية. صادرت السلطات ٩٠م على جانبي القناة التي لا يزيد عرضها على عشرة أمتار، وبذا سلبت آلاف الدونمات من أراضي هاتين القريتين، كما عرقلت القناة وصول الفلاحين الى القسم الآخر من المرج، إذ إنها كانت عائقاً في سبيل ذلك، وكان الهدف واضحاً وهو بيعها مستقبلاً .

صادرت سلطات الحكم العسكري مساحة بلغت حوالي ١٠٠ ألف دونم، بعد أن أعلنتها "منطقة مغلقة" من أراضي كل من مجد الكروم، البعنة، دير الأسد ونحف، وقد أقيمت على هذه المساحة مدينة كرميئيل في قلب المنطقة العربية، تماماً كما أقيمت مدينة نتسيرت عيليت.

وماذا عن العرب الذين بقوا في المدن بعد الحرب او الذين عادوا الى المدن بعد أن هجروها خلال الحرب؟ لم يكن باستطاعة عرب حيفاً مثلاً ان ينتقلوا الى الناصرة او شفاعمرو إلا بأمر من قسم المهمات الخاصة في الشرطة، وهذا القسم تابع لجهاز الحكم العسكري والمخابرات.

طُبّق الحكم العسكري على كل إسرائيل، أي أنها أصبحت منطقة عسكرية كاملة، وقد استثنيت من ذلك المناطق المأهولة بسكان يهود، لكن اليهود الليبراليين أو أولئك الذين لهم مواقف مؤيدة للمطالب العربية فقد فرضت عليهم أحكام الحكم العسكري أيضاً. مثال ذلك منع د. بريدور من منظمة "ليحي" ثم من"العمل السامي" لاحقاً من الدخول الى مدينة الناصرة عندما تقرر عقد اجتماع فيها. ولم ينج عضو الكنيست أوري أفنيري من منع الدخول الى الطيبة في المثلث لحضور اجتماع احتجاجي على سياسة السلطات إزاء المواطنين العرب. وقد ألقي القبض على أوري ديفيز وزج في السجن لمدة شهرين بحجة دخوله منطقة مغلقة وبتهمة تضامنه مع سكان دير الأسد الذين صودرت أراضيهم لصالح مدينة كرمئيل اليهودية.

تدخل الحكم العسكري في كل شيء ما عدا الأمن، فكانت هناك اعتبارات، يمكن اختصارها في الأمور التالية: ضرورات الاستيطان، إجلاء العرب عن إسرائيل وخلق أوضاع مناسبة لأصحاب الأموال اليهود لسلب الممتلكات العربية.

أجلي آلاف الفلاحين العرب عن اراضيهم وقراهم وبيوتهم كما أبعد الكثيرون عن وطنهم عبر الحدود، فيما أطلق عليه العرب مصطلح "الكب" إذ كانوا يجمعون الناس في ساحات القرى والبلديات، يقتلون منهم عدداً أمام عيون المجتمعين ليكونوا "نموذجاً وعبرة" ثم يختارون من يشاءون من الشباب وغيرهم و"يكبونهم" على الحدود مع الضفة الغربية و/أو الحدود مع لبنان او سوريا او غيرهما. كما أجلي الكثيرون من الوطنيين الى مناطق بعيدة عن قراهم وبلداتهم لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة، قابلة للتجديد.

تدخل الحكم العسكري في حياة المواطنين العرب الخاصة والعامة، كما تدخل في شؤون التعليم، فالحاكم العسكري هو الذي يعين المعلم، حسب معايير اصطلح على تسميتها: "تدجين جهاز التربية والتعليم". كان هذا مهماً بالنسبة للحكم العسكري، فالمعلم الذي يخضع في تعيينه إلى مثل هكذا معايير يصعب أن يثور أو أن ينتقد أو أن يرفع عقيرته حتى لو أصابه الظلم، والحكم العسكري هو الذي عين "لجان المعارف" في القرى والبلدات.

كما عيّن الحكم العسكري المجالس المحلية في القرى، ويذكر ان القرى العربية كانت خاضعة من قبل الحكم العسكري لمبدأ مختار واحد لكل قرية، ووصل عدد المخاتير في إحدى القرى الى ١٣ مختاراً، حيث عيّن الحاكم العسكري مختاراً على كل حمولة لتسهل قيادته وتسييسه في الاتجاه الذي يرضي هذا الحاكم، وقرر الحاكم العسكري الأشخاص الذين يغدق عليهم حق "استئجار الأرض من القيم على أموال الغائبين".

وكان التصريح الذي يمنحه الحاكم العسكري للأشخاص سيفاً مسلطاً على رقابهم، وقد منح الناس مثل هذه التصاريح ليوم، لأسبوع، لشهر او لأكثر... اعتمد كل ذلك على مزاج الحاكم العسكري ورغبته في فرض سياسة العصا والجزرة على الأفراد.

كتبت التصاريح التي منحها الحاكم العسكري للعرب باللغة العبرية فقط وقد كانت تشمل قيوداً مثل:

"يحق لحامله البقاء خارج المنطقة المغلقة بين الساعة السادسة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

صباحاً والثامنة مساءً فقط".

"لا يسمح لحامله بالدخول الى المستوطنات الواقعة في طريق سفره".

"يسمح لحامله بالسفر عن طريق معين سلفاً فقط".

"يعتبر هذا التصريح لاغياً في أيام السبت والأعياد اليهودية".

"لا يحق لحامله الخروج من المنطقة المغلقة إلا للغرض المذكور في هذا التصريح".

"لا يحق له تغيير محل إقامته، كما هو مسجل في التصريح، دون موافقة القائد العسكري".

فُتحَ ملف لكل مواطن عربي في البلاد، فيه صورة المواطن وكل شَاردة وواردة تصل الحكم العسكري عن تحركات أفكار ونشاطات هذا المواطن.

ولما كان الحكم العسكري مسنوداً من رئيس الوزراء، الذي غالباً ما شغل وزارة الدفاع أيضاً، فإنه تدخل عميقاً جداً في قضايا الانتخابات للكنيست، وصل به الأمر الى "تعليم" ورقة الحزب بطيات معينة ضماناً لتصويت مجموعات المخاتير وغيرهم من الأعوان، وقد أسس الحزب الحاكم، مباي، قائمتين عربيتين اعتمدتا الطائفية مبدأ.

وتدخل الحكم العسكري حتى في الأدب، وكان يوحي للمنتفعين والقريبين من مائدته، بأن يكتبوا قصائد تمدح الدولة.

كان الحكم العسكري يجن حين يسمع باتعقاد مؤتمر عربي للمطالبة بالحقوق العربية، حتى لو كان هذا المؤتمر مسموحاً بعقده بترخيص من وزارة الداخلية، وكان يدرج أسماء الذين يصلون الى هذه المؤتمرات في سجلات من أهم صفاتها "القائمة السوداء"، هذه القائمة شملت أسماء عناصر وطنية انضمت إلى "حركة الأرض" وبعض الشيوعيين في حزب "راكاح" والشعراء الوطنيين والمعلمين الديمقراطيين، وكانت هذه القائمة مفتوحة، اذ كان الحاكم العسكري يضيف اليها أي اسم لا يرضى عنه، وكان الهدف من هذا أن يشكل إرهاباً فكرياً ووسيلة لقطع الأرزاق في كثير من الحالات.

استعمل الحكم العسكري وسيلة الاعتقالات الإدارية لأولئك الذي لم يتنازلوا عن أراضيهم، كما حدث عام ١٩٥٣، حين اعتقل ٨٢ شخصاً من عرب الحلف والسواعد والكعبية والسمنية، ومئات آخرون من الذين شاركوا في تظاهرة عام ١٩٥٨.

وقد فرض الحكم العسكري "العقاب الجماعي" على قرى بكاملها، كما حدث لقرى المثلث، كما فرض عليهم منع التجوّل في مدينة الطيبة ومنع سكانها من الوصول الى الجوامع لتأدية الصلاة فيها.

وهناك من يرى أن مذبحة كفر قاسم، التي حدثت عشية العدوان الثلاثي على مصر، يوم ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٦، كانت أحد افرازات وثمار الحكم العسكري.

نتيجة لكل هذه التدخلات وجدت في المجتمع العربي، خلال فترة الحكم العسكري، طبقة من "المتعاونين" الذين اعتبروا بعد يوم الأرض"خونة" أو "متعاونين" وكثيرون منهم وجدوا في انتمائهم للحزب الشيوعي الإسرائيلي وبعد ذلك إلى الجبهة الديمقراطية للسلام منفذاً لهم للتعبير عن نقمتهم على الوضع.

وفي عام ١٩٦٥ أعلن ليفي إشكول عن بعض التخفيفات في الحكم العسكري كالسماح بالتجوّل دون تصريح من الحاكم العسكري في إحدى مناطق الحكم العسكري، بينما استمر المنع بالنسبة للمناطق العسكرية الأخرى. كان يسمح لابن شفاعمرو مثلاً ان يزور الناصرة، لأنها ضمن المنطقة العسكرية التي يعيش فيها، لكنه منع من دخول أم الفحم لأنها في منطقة أخرى هي المثلث.

أهم أهداف الحكم العسكري:

١. مصادرة الأراضي العربية، وذلك بمنع الفلاح العربي من الوصول إلى أرضه التي يعلن عنها الحاكم العسكري منطقة مغلقة. كتب شموئيل سيحف، ضابط مخابرات ومحرر الشؤون العربية في صحيفة "معاريف" يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٦١: "إن الغاء المادة ١٢٥ المتعلقة بالمناطق المغلقة، وهي أهم مادة في نظام الحكم العسكري، يعني عملياً إلغاء القوة القانونية لإغلاق (مناطق)، وإغلاق مناطق حسب هذه المادة معناه إعداد هذه المناطق للاستيطان اليهودي، الذي اصبح الآن أمراً عاجلاً أكثر فأكثر، مع ازدياد موجات الهجرة".

٢. منع إقامة أي قرية عربية جديدة، ومع ذلك فقد تمكن نعيم محول من إقامة "قرية انتصار" الى الغرب من قريته البقيعة، وذلك بعد محاكمات طويلة وبمساندة حزب العمال الموحد "مبام".

٣. إعاقة تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا حين تقرر أمراً يتعارض وما فرضه الحكم العسكري، مثال ما حدث لسكان قريتي إقرث وكفر برعم.

٤. ضمان الأصوات العربية للحزب الحاكم، وكان حزب "مباي" هو الحاكم لفترة طويلة، حيث رتبت قوائم عربية داعمة لهذا الحزب اعتمدت نظام الطائفية في تركيبتها

٥. أعطيت للمنافقين والمتعاونين العرب مناصب ومراكز في السلطات المحلية، وفي "الهستدروت"، وفي وزارة المعارف وغيرها.

٦. منعت الحركات الوطنية من التنظيم، كما حدث "لجماعة الأرض".

النضالات العربية واليهودية ضد الحكم العسكري:

قام المواطنون العرب بنضال متواصل ضد الحكم العسكري وأجهزته، منذ إعلانه وإلى يوم ابطاله، وكان الحزب الشيوعي الإسرائيلي قد قاد العرب في البلاد بهدف إنهاء هذا الحكم، كما كانت الجبهة العربية/ الجبهة الشعبية التي تألفت من الحزب الشيوعي والعناصر القومية، والتي انجبت "حركة الأرض" فيما بعد، قد ساهمت هي الأخرى في هذا النضال، إذ قامت بعقد

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الحكومة العسكرية

(إن مصطلح الحكومة العسكرية يعني تلك الحكومة التي يدار فيها النظام بأكمله من قبل أشخاص عسكريين، تتركز مهامهم في الحفاظ على الأمن ثم تنفيذ الواجبات المدنية للحكومة).

واعتبر البيان رقم ٢ الصادر عن الحكومة الإسرائيلية في السابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، حول القانون والإدارة على أنه الإطار القانوني أو القانون الأساسي للعملية الإدارية والنظام القضائي في الضفة الغربية، وحسب البيان فإن قائد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية يتمتع بجميع الصلاحيات الحكومية بما فيها: التشريعية، والتوظيفية، والإدارية، والتنفيذية والأمنية.

إن القانون الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ١٠/١١/ ١٩٦٨ ما زال ساري المفعول وينص على ما يلي: "إن الحاكم العسكري للمنطقة يعتبر السلطة الرسمية الشاملة لتلك المنطقة، حيث يعتبر هو المشرّع، وكذلك هو رئيس الإدارة المدنية ويقوم بالعمل على تعيين المسؤولين المحليين وكذلك تعيين القضاة المحليين".

استناداً إلى كل من البيان والقانون المذكورين أعلاه فقد أصبح الحاكم العسكري للمنطقة مسؤولا عن نظامين متوازيين هما الإدارتان العسكرية والمدنية، بحيث أصبح يتابع الموضوع الأمني يوماً بيوم، بالإضافة إلى ذلك أصبح يتابع النشاطات المدنية في منطقة حكمه.

أما فيما يخص سلطته العسكرية، فإن الحاكم العسكري أصبح مسؤولاً أمام القائد العسكري للمنطقة، ومن خلاله يكون تابعاً لرئيس الأركان.

وفيما يتعلق بصلاحياته المدنية، فإن الحاكم العسكري أصبح مسؤولاً عن معالجة جميع المواضيع والأحوال المدنية، ويكون مسؤولاً أمام منسق شؤون المناطق، والمسؤول مباشرة أمام وزير الدفاع وليس أمام رئيس الأركان. إن هاتين الحلقتين الإداريتين تلتقيان كلتاهما في مكتب وزير الدفاع.

لذا فإن تركيبة الحكومة العسكرية في الضفة الغربية التي تمارس سيطرة وهيمنة كاملتين على المواطنين الفلسطينيين تتألف مما يلي:

إن كل فرع يترأسه ضابط عسكري يكون مسؤولاً عن جميع نشاطات المكاتب المدنية العاملة تحت إمرته، وإن أعداد وعناوين هذه المكاتب المدنية تتطابق بشكل كامل مع عدد وزارات الحكومة الإسرائيلية، حيث إن كل مكتب يترأسه ضابط أركان ويعتبر ذلك الضابط مندوباً مدنياً للوزارة الإسرائيلية المعنية.

لقد بدأت المرحلة الأولى للحكومة العسكرية الإسرائيلية عام ١٩٦٨ وامتدت حتى عام ١٩٧٤، وتزامنت في تلك الفترة مع وجود موشيه ديان وزيراً للدفاع، وتميزت تلك الحكومة بكونها حكومة مركزية، وقد عمل الذراعان العسكري والمدني للحكومة كجهاز واحد، ولم يتم رصد أية خلافات حقيقية بينهما.

ويعود السبب في ذلك، وبشكل كبير إلى متابعة موشيه ديان المباشرة لجميع الأمور بصورة شخصية وتدخله في اتخاذ القرارات على الصعيدين العسكري والمدني وعلى جميع المستويات حتى فيما يخص الوضع المحلي.

وبعد استقالة وايزمن وإشراف مناحيم بيغن رئيس الوزراء آنذاك على وزارة الدفاع، أصبح رفائيل ايتان، رئيس الأركان آنذاك المسؤول المباشر عن الحكومة العسكرية في المناطق. لذا أصبح منسق شؤون العمليات في المناطق، مسؤولاً مباشرة أمام رئيس هيئة الأركان، ما جعل الجناح المدني تابعاً كلياً للجناح العسكري.

لقد حدثت هناك بعض التغييرات الإدارية الداخلية ضمن إطار الحكومة العسكرية خلال الـ١٧ عاماً الماضية من سنوات الاحتلال، وقد كان أهم تلك التغييرات هو إدخال نظام الإدارة المدنية بموجب الأمر العسكري المرقم ٩٤٧ في شهر تشرين الثاني لعام ١٩٨١.

وقد عمل القرار رقم ٩٤٧ على إحداث فصل كامل بين جناحي الحكومة العسكرية والمدنية، وإيجاد قيادتين بيروقراطيتين منفصلتين، وهما العسكرية والمدنية، وتم تعيين مدنيين كمنسقين لنشاطات شؤون المناطق وكذلك لرئاسة الإدارة المدنية، وبذلك أصبح النظامان يعملان دون تنسيق، ما سبب ازدواجية الأداء في حدوث خلافات شخصية.

نظرة توضيحية للأمر العسكري رقم ٩٤٧:

أعلن الأمر العسكري رقم ٩٤٧ عن تأسيس إدارة مدنية يرئسها شخص لم يتم تحديد جنسيته، ويكون المسمى الوظيفي لذلك الشخص "رئيس الإدارة المدنية" ويتم تعيينه من قبل الحاكم العسكري للمنطقة.

لقد كان للأمر العسكري المرقم ٩٤٧ تأثيران رئيسيان مرتبطان بعضهما ببعض:

الأول كان العمل على إنشاء مؤسسة تعمل على ترسيخ الفصل القائم بين المهام المدنية والواجبات العسكرية التي تنفذها الحكومة العسكرية في الضفة العربية من خلال تشكيلة الحكومة المدنية المشكلة حديثا، والتي منحت الصلاحيات للعمل ضمن الحدود التي يسمح بها الأمر العسكري أعلاه.

أما التأثير الآخر للأمر العسكري فقد كان أنه أصبح من الممكن رفع وضعية عدد كبير من الأوامر العسكرية والقوانين التشريعية التي أصدرها الحاكم العسكري للمنطقة، وتحويل وضعها من كونها تشريعات وقوانين أمنية مؤقتة لتصبح قوانين ملزمة دائمة، وقد تم تحقيق هذا الهدف عبر الأساليب التالية:

إن الفقرة الثانية من الأمر العسكري تنص على أن الإدارة المدنية تم إنشاؤها للإشراف على إدارة الشؤون المدنية في المنطقة وحسب توجيهات هذا الأمر، أي الأمر رقم ٩٤٧، من أجل سعادة وخدمة السكان، وكذلك من أجل توفير وتقديم الخدمات العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الماسة إلى وجود إدارة منظمة تحافظ على النظام العام في المنطقة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الخاصة بالمستخدمين المحليين العرب، ففي عام ١٩٧٧ بلغت النسبة الإجمالية لرواتب المستخدمين المحليين حوالي ٤٦٪ فقط من نسبة المستخدمين الإسرائيليين، أما عام ١٩٨٠ فبلغت حوالي ٤٠٪، وفي عام ١٩٨٤ بلغت حوالي ٤٦٪.

ع.ع

حكومة عموم فلسطين

(هي أول حكومة فلسطينية تم تأليفها تحت اسم "الإدارة الفلسطينية" في العشرين من تموز (يوليو) ١٩٤٨، واعتبرت الإدارة نفسها حكومة لعموم فلسطين عقب اجتماع عقدته في غزة في ١٩٤٨/٩/٢٣، مكونه من السادة: أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً، وجمال المنسي أميناً عاماً، وسليمان طوقان وزيراً للمواصلات، وعوني عبد الهادي وزيراً للشؤون الاجتماعية، وحسين الخالدي وزيراً للصحة، وعلي حسن وزيراً للعدلية، ورجائي الحسيني وزيراً للدفاع، ويوسف صهيون وزيراً للبلديات، وميشيل ابكاريوس وزيراً للمالية، وأمين عقل وزيراً للزراعة وفوزي قريج وزيراً للاقتصاد.

تعود بدايات فكرة الحكومة، إلى أوائل العام ١٩٤٧، عندما فكرت "الهيئة العربية العليا"، في وضع الأسس الأولية لإنشاء حكومة فلسطينية، بعدما أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) سنة ١٩٤٨.

ومع بدايات شباط (فبراير) ١٩٤٨، طلبت "الهيئة العربية العليا"، عبر مشروع تقدمت به إلى الجامعة العربية، الموافقة العربية الرسمية على قيام الحكومة، وكان هذا المشروع معبراً عن المخاوف الناشئة من نشوء فراغ سياسي غداة الانسحاب البريطاني عن فلسطين، في وقت كانت فيه الحركة الصهيونية تعد عدتها للإعلان عن دولة إسرائيل.

لم تلق دعوة الهيئة العربية العليا ما تستحقه من اهتمام رسمي عربي، وعندما حل يوم الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، سارعت الحركة الصهيونية، لإعلان دولة إسرائيل، في وقت ظل فيه الفلسطينيون دون دولة، أو كيان سياسي يعبر عنهم دولياً بالشروط الدبلوماسية المطلوبة.

واعتبرت "الإدارة الفلسطينية" نفسها حكومة لعموم فلسطين، وذلك عبر اجتماع عقدته في غزة يوم ٩/٢٣/ ١٩٤٨، وقد تم إبلاغ الدول العربية بذلك حيث رحبت بالحكومة ما عدا الأردن، وعلى ضوء ذلك دعت الحكومة لعقد مجلس وطني لتأكيد شرعيتها والدعوة للالتفاف حولها، وقد عقد المؤتمر في غزة في ١٩٤٨/١٠/١. من جانبه دعا الملك عبدالله إلى مؤتمر فلسطين آخر برئاسة سليمان التاجي الفاروقي في عمان وفي نفس يوم انعقاد مؤتمر غزة، كما دعا الملك إلى مؤتمر آخر في أريحا في ١٩٤٨/١٢/١ برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري.

انعقاد مؤتمر أريحا:

بعد انعقاد مؤتمر عمان، انعقد مؤتمر في أريحا في الأول من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨، وسُمّي "المؤتمر الفلسطيني الثاني" وحضره زهاء مئتين من الفلسطينيين. استمر المؤتمر زهاء ساعتين فقط، ذهب بعدها وفد قوامه عدد من أعضاء المؤتمر إلى قصر المصلى، وألقى عجاج نويهض كلمة أمام الملك عبد الله قال فيها: "يا جلالة الملك: اتفق المؤتمرون في أريحا على مبايعة جلالتكم لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم المفدى، والمسجد الأقصى وما حوله أمانة في أعناقكم نحاسبكم عليها يوم القيامة إذا فرطتم فيها ..."، وأجاب الملك عبد الله بالقول: "لقد وضعتم في عنقي حملاً ثقيلاً لا أستطيع تحمله، ولكنني أرجو الله أن يعينني عليه، وشكراً".

وأقر مؤتمر أريحا النقاط السبع التالية:

- يشكر المؤتمر الدول العربية لما بذلته من جهود وتضحيات، ويطلب منها جميعاً مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.
- يعتبر المؤتمر فلسطين وحدة تامة لا تتجزأ، وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلاً نهائياً.
- لا يمكن للبلاد العربية أن تقاوم الأخطار التي تجابهها، وتهدد فلسطين، إلا بالوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الأردن، مقدمة لوحدة عربية تامة.
- يبايع المؤتمر جلالة الملك عبد الله على فلسطين كلها، ويحيي جيشه الباسل، والجيوش العربية التي حاربت ولا تزال في فلسطين.
- يقترح المؤتمر على جلالته الإشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين، يُستشارون في أمورها.
- التشديد على ضرورة الإسراع في إرجاع اللاجئين إلى بلادهم وتعويضهم.
- تبليغ هذه القرارات إلى منظمة الأمم المتحدة، والجامعة العربية، وممثلي الدول الأخرى.

أثارت مقررات مؤتمر أريحا ردود فعل متباينة داخل الضفة الغربية وخارجها، ففي الداخل، رأت شرائح اجتماعية وسياسية متعددة في المؤتمر وما نتج عنه أمراً لا مفر منه، وأنه عمل وطني، وقد عبر عن ذلك الشيخ محمد علي الجعبري بقوله: "لقد كان مؤتمر أريحا أمراً لا بد منه، ولولا أن الضفة الغربية قد ضمت للأردن في ذلك الوقت، لانسحب الجيش العربي، ولتم الاستيلاء الإسرائيلي على فلسطين بأكملها في ذلك التاريخ"، في وقت رأى فيه آخرون أن ما حدث هو إجراءات كانت قد رتبت وأعدت سلفاً، وعبر عن ذلك فهاد أبو غربية بقوله: "كل شيء كان مرتباً ومعداً سلفاً، لقد كان المؤتمر مظهراً فقط .. كان شكليات"، وكانت بعض القوى السياسية قد رفضته برمّته.

وتأكيداً لمقررات مؤتمر أريحا، عقد مؤتمران آخران، أولهما

مادة محمية بموجب حقوق النشر

في رام الله، يوم السادس والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) لسنة ١٩٤٨، وذلك في قاعة سينما دنيا، وشهده الملك عبد الله، وفي نهايته تم تأييد مقررات أريحا، وثانيهما في نابلس، يوم الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني (يناير) لسنة ١٩٤٩ في دار البلدية، وفي نهايته تألف وفد من بين أعضائه سافر لمقابلة الملك عبد الله، وقد ضم الوفد: سليمان طوقان، واحمد الشكعة وطاهر المصري. وابلغ أعضاء الوفد الملك الموافقة على الوحدة، ومبايعته ملكاً دستورياً عليها، وذلك في وقت حددت فيه جامعة الدول العربية موقفها من مؤتمر أريحا، عبر مؤتمر صحافي عقده عبد الرحمن عزام أمين الجامعة انذاك، وأعلن فيه رفض الجامعة لمقررات مؤتمر أريحا، واعتبرها لا تمثل آراء الشعب الفلسطيني، كما أصدرت جماعة من كبار العلماء في الأزهر بياناً قالت فيه: "إن مؤتمر أريحا تمثيل خيالي، ووليد إكراه لمن مسهم الضر والبأساء، ولا يعبر عن رأي العرب والدول العربية".

هاجمت إذاعة سوريا وصحفها المؤتمر واعتبرته استلاباً للإرادة الفلسطينية، أما العراق، فكان موقفه مختلفاً، فقد أرسل وفداً خاصاً للأردن ضم: جميل المدفعي، ونوري السعيد، لإقناع الملك عبد الله بالتريث في تنفيذ مشروع الضم، وتأجيل تنفيذ قراراته عاماً ونصف العام انتظاراً لنضوج الظروف المواتية للضم.

أما الأردن، فقد اعتبر أن مقررات مؤتمر أريحا تعبر عن رغبة فلسطينية في ضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية، وقرر مجلس الوزراء الأردني في السابع من آذار (مارس) ١٩٤٩ ما يلي: "إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقدر كل التقدير الرغبة التي أبداها المؤتمرون، وغالبية أهل فلسطين، فيما يتعلق بوحدة البلدين الشقيقين، وتراه متفقاً مع أهدافها، وهي ترحب به، وستسعى للوصول إليه بالوسائل الدستورية والدولية، ولتنفيذه في الوقت المناسب وفق ما تقتضي به أساليب تقرير المصير".

إبعاد الحاج أمين الحسيني من غزة

في الخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٨، وصل اللواء حسين سري عامر إلى غزة، وكان مديراً لسلاح الحدود المصري، وزار الحاج أمين حيث كان يقيم في منزل موسى الصوراني، وكان هذا المنزل مكاناً لعمل "الهيئة العربية العليا"، وقام بإبلاغه رسالة من محمود فهمي النقراشي، رئيس الوزراء المصري آنذاك، يطلب فيها منه الحضور إلى القاهرة. فاعتذر الحاج أمين عن عدم مغادرة غزة لضرورات تنظيم المقاتلين الفلسطينيين، واستقبال الوفود الفلسطينية. وفي مساء اليوم التالي، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر)، طلب اللواء حسين سري من الحاج أمين محادثة النقراشي هاتفياً، وذلك من مقر الحاكم الإداري في غزة، فاضطر للذهاب إلى المقر، ومن هناك، تحادث الحاج أمين مع كل من: النقراشي والفريق محمد حيدر وزير الحربية، فأصرا على حضوره إلى القاهرة، بحجة أن غزة منطقة عسكرية. خشي الحاج أمين من وقوع صدام مسلح بين الجنود المصريين والمقاتلين الفلسطينيين، في حال رفضه الخروج من غزة، فوافق محتجاً. لم يمهله حسين سري أكثر من ساعة، حمله بعدها في سيارته إلى القاهرة وسط إجراءات أمنية مشددة، ووصل إلى القاهرة ظهر يوم ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، ولم تكتف السلطات المصرية بذلك، بل قامت بإحاطة منزل الحاج أمين بالقاهرة بما يزيد على سبعين جندياً.

وبعد انتهاء العمليات الحربية المصرية — الإسرائيلية، وتوقيع اتفاقية الهدنة الدائمة بين الطرفين في رودوس في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩، طلب الحاج أمين العودة إلى غزة، فقوبل طلبه بالرفض، كما مُنع، هو وأعضاء "الهيئة العربية العليا" في كثير من البلدان العربية، من زيارة المخيمات، والالتقاء بالجماهير، بحجة أن ذلك سيثير المشاعر الفلسطينية، وقد عبر الحاج أمين فيما بعد عن ذلك بقوله: "لقد استطاع الأعداء أن يحولوا بيننا وبين دخول بلادنا، وأن يشردونا طوال هذه الأعوام، وأن يحرمونا من العيش في وطننا".

انحسار دور "حكومة عموم فلسطين"

كان لرفض هيئة الأمم المتحدة اعتبار "حكومة عموم فلسطين" حكومة رسمية، في دورتها الخريفية سنة ١٩٤٨ في باريس، واعتبارها حكومة صورية، الأثر الكبير في انحسار دورها الدولي. كما كان للضغط البريطاني على الدول العربية الأثر الأكبر في انحسار دورها العربي، إضافة لما تمثله هذه الحكومة، وفقاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول في غزة سنة ١٩٤٨، من عامل سياسي معاد لبريطانيا، ويحرج الأنظمة العربية التي كانت قائمة آنذاك أمام حلفائها البريطانيين من جهة، وأمام القوى الوطنية العربية من جهة أخرى.

وقد تلاقت هذه العوامل مجتمعة، وساعدت إلى حد كبير في جعل هذه الحكومة صورية، وفي حرمانها من أي نشاط سياسي يذكر. فبعد إبعاد الحاج أمين من غزة، انفرط عقد وزارة "حكومة عموم فلسطين" وتشتت أعضاؤها، فالدكتور فوزي فريج، وزير اقتصادها، افتتح له عيادة طبية، وكذلك فعل وزير صحتها د. حسين الخالدي، بينما تم تعيين وزير الزراعة، أمين عقل، موظفاً في جامعة الدول العربية، وعاد ميشيل ابكاريوس وزير المالية إلى بيروت، وعُين أستاذا محاضراً في الجامعة الأمريكية، وعين رجائي الحسيني مستشاراً في وزارة المواصلات في السعودية، أمّا عوني عبد الهادي وأنور نسيبة وعلي حسنا فقد سافروا إلى عمان، حيث عين الأول سفيراً للأردن في مصر، والثاني عضواً في البرلمان الأردني والثالث نائباً لوزير الداخلية الأردني، أما يوسف صهيون فأنشأ مستودعاً للأدوية في عمان.

وقد ساعد ذلك على تقوية موقف الملك عبد الله، فأرسل رسالة إلى رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي(باشا)، عارض فيها قيام دولة مستقلة بجوار المملكة الأردنية. ومما جاء في هذه الرسالة:"إننا نخشى على سلامة بلادنا، ومركزها من أية دول ضعيفة قد تتكون في فلسطين وتنتسب إلى العرب، فتَضْعُف على البقاء، أو يستحوذ عليها اليهود، إننا تفادياً من يتسبب هؤلاء بحركاتهم، وأعني بهم أمين الحسيني ومن معه، وأن تشبثاتهم ستجر إلى ما فيه إخلال عصمة الجامعة العربية واتحادها؛ أقول إنني سأحارب هؤلاء، حيثما كانوا، كما أحارب اليهود أنفسهم".

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ومنذ بداية سنة ١٩٤٩، لم تُدعَ حكومة عموم فلسطين إلى اجتماعات جامعة الدول العربية، و لم تُسدّد لها الالتزامات المالية من الجامعة، كما لم تنفع اعتراضات هذه الحكومة، وذلك حين أرسلت مذكرة خاصة بذلك إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

س.ش

الحكومة المؤقتة

(الحكومة المؤقتة هي حكومة انتقالية Provisional Government غير سياسية، لتصريف الأمور الشكلية والإدارية في الفترة بين استقالة وزارة مسؤولة، وتشكيل وزارة تخلفها، وقد وردت أكثر من محاولة تصنيف لأنواع الحكومات أبسطها ذلك التمييز بين الحكومة العادية والحكومة المؤقتة).

فالحكومة العادية هي الحكومة التي يتم تشكيلها وفقاً لقواعد وأنظمة، وتمارس عملها في ظروف مستقرة، أما الحكومة المؤقتة فهي الحكومة التي تكون في كثير من الأحيان أثناء أو بعد ثورة أو اضطراب، وتسمّى أيضاً الحكومة الانتقالية، وتنشأ الحكومات المؤقتة عادة بسبب انهيار، أو رفض للنظام الدستوري السابق، أو تظهر في فترات الاضطرابات (انقلاب، أو ثورة، أو احتلال عسكري) والغرض منها هو التمهيد لقيام حكومة دستورية أخرى.

ومن أشكال الحكومة المؤقتة، حكومة المنفى، وتعرف بأنها "الحكومة الشرعية" ولكنها، لسبب وجيه، ولفترة مؤقتة، لا يمكن لها أن تتواجد على الأراضي التي تختص بها، وعدم تواجدها على تلك الأراضي لا ينتقص من شرعيتها، ولا يقلل من صلاحياتها، ويفترض، أيضاً أن أهل البلد الذي تمثله الحكومة – المقيمين منهم والنازحين – راضون عن حكومة المنفى ويؤيدونها إلى المدى الذي يستطيعونه بالنسبة إلى الظروف التي يعانون منها، وهي المسؤولة عن البلد الذي تمثله، ومستعدة للتعامل مع العالم الخارجي نيابة عنه.

وتسعى حكومة المنفى للقيام بعدة أمور أبرزها: تعيين حدود الأرض التي تطالب بها، والتي تكون الركيزة القانونية التي تقوم عليها الحكومة، والقانون الدولي لا يتطلب أن تكون هذه الحدود واضحة ومستقرة بالكامل، ويسمح بوجود غموض، أو خلافات، أو نزاعات، حول تفاصيل هذه الحدود، ومن دون أن يؤثر ذلك على كيان الحكومة القانوني بصورة عامة، وحكومة المنفى، مثل الحكومات العادية، تحتاج إلى الاعتراف بوجودها وشرعيتها من قبل الحكومات الأجنبية وإذا استوفت حكومة المنفى الشروط والمواصفات القانونية، فإن القانون الدولي يقر لها الصفة الشرعية، ويلزم بذلك الدول التي تمتنع عن الاعتراف بها.

وتختلف الحكومة المؤقتة عن الحكومة العادية من حيث الظروف والمتغيرات التي يمر بها النظام السياسي والفترة الزمنية التي تمكثها هذه الحكومة.

وتشترك الحكومة المؤقتة مع الحكومة العادية في عدة أمور أهمها: طبيعة تكوينها (فالحكومة جزء من السلطة التنفيذية التي قد تكون ثنائية أو أحادية)، وطرق اختيارها، وطبيعة نظامها السياسي.

فالحكومة المؤقتة من الناحية الدستورية، جزء من السلطة التنفيذية، فعندما تكون السلطة التنفيذية أحادية في بعض البلدان، تختلط الحكومة مع فريق العمل الذي يساعد رئيس الدولة في إدارة شؤون الحكم (مثل النظام الرئاسي حيث لا وجود لحكومة خارج وجود الرئيس، الذي يحيط نفسه بفريق عمل يتلقى أوامره منه مباشرة).

أمّا في النظام الذي يعتمد على ثنائية السلطة التنفيذية، فهناك إلى جانب رئيس الدولة (مثلاً: الملكة في المملكة المتحدة، ورئيس الجمهورية في فرنسا) هيئة جماعية هي الحكومة. ويرئس الحكومة شخص يسمى في أغلب الأحيان الوزير الأول أو رئيس الوزراء (المملكة المتحدة، الجمهورية الخامسة)، وأحياناً أخرى رئيس مجلس الوزراء (فرنسا إبان الجمهوريتين الثالثة والرابعة).

وغالباً ما يقوم رئيس الدولة في الحكومة المؤقتة باختيار أعضاء الحكومة باتفاق مع رئيس الحكومة، ويمكن حصر تعيين رئيس الوزراء برئيس الدولة وحده، أو بالتعاون بين رئيس الدولة الذي يقترح شخصاً لتولي هذا المنصب، وبين البرلمان الذي له حق التصديق أو عدم التصديق على هذا الاختيار، ويتوافق الحل الأول مع النظام الرئاسي، والثاني مع النظام البرلماني. وإذا كان يراد دعم موقف رئيس الحكومة، أو عدم دعمه تجاه باقي الوزراء، فيصار عادة إلى اللجوء إلى تعيينه وحده أولاً، ثم تأليف الحكومة في وقت لاحق، أو على العكس، الطلب إلى رئيس الحكومة ومعه أعضاء حكومته الذين تم اختيارهم في الوقت نفسه مع تعيين رئيس الحكومة، المثول أمام المجلس النيابي. وفي الحالتين، عندما تشكل الحكومة قانونياً، يمكن لرئيسها أن يتقدم بطرح الثقة على برنامجه أمام المجلس النيابي، وهذا البرنامج، يجب التقدم به في جلسة خاصة لطرح الثقة، وذلك في الأنظمة التي تكون الغلبة فيها للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وبالمقابل، فإن هذا الإجراء يبقى اختيارياً بيد الحكومة حين تكون الغلبة للسلطة التنفيذية.

وتتغير الأهمية العددية للحكومة باختلاف الأنظمة والظروف، فهي تتبدل تبعاً للمهام الرسمية التي يراد إسناد مسؤولية إدارتها وتنفيذها إلى الأفراد (الوزراء)، وتبعاً لعدد المراكز التي يراد توزيعها على القوى السياسية التي تشكل الأغلبية البرلمانية. والتمييز الكلاسيكي يفرّق بين مجلس الوزراء الذي يجمع الوزراء ورئيسهم تحت قيادة رئيس الجمهورية، والمجلس الوزاري الذي يضع أعضاء الحكومة تحت قيادة رئيس الحكومة.

من الناحية التطبيقية تنشأ حكومات انتقالية كثيرة باستمرار في مختلف دول العالم، رغم اختلاف نظمها السياسية، وذلك خلال الفترة الواقعة بين تاريخ استقالة الوزارة، وتاريخ تشكيل وزارة برلمانية جديدة، وغالباً لا تتمتع هذه الحكومة بحق البت في الأمور السياسية المهمة.

إنّ إعلان حكومة المنفى يتطلب عدة أمور أهمها: أولاً، أن تقرر

مادة محمية بموجب حقوق النشر

حكومة المنفى حدود الأراضي التي تتولاها، وثانياً: سن الحكومة نظام الجنسية للمواطنين الذين تقول إنها ترعاهم، وثالثاً: تقوم حكومة المنفى بسن القوانين التي تنظم شؤون الأراضي التي تتولاها، وتضطلع من ناحية المبدأ، بالواجبات التي تضطلع بها الحكومات العادية المستقرة في الأراضي التي ترعاها.

رابعاً: على الحكومة أن تبلغ جميع الحكومات الأجنبية بقيامها، وتطلب منهم الاعتراف بها، والتعامل معها وحدها في ما يختص بشؤون الأراضي التي تطالب بها، وفي ما يختص، أيضاً بمواطني تلك الأراضي.

وأقام الجزائريون حكومة المنفى ابان الثورة الجزائرية في مصر، وتم طرح موضوع فكرة حكومة فلسطينية في المنفى (حكومة مؤقتة) لأول مرة من قبل أنور السادات عام ١٩٧٣، كواحدة من الصيغ التي يمكن من خلالها تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف للسلام، وأعاد السادات بحث الفكرة في تموز (يوليو) ١٩٧٧ مع رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، عندما اجتمع معه "للبحث في تطورات الوضع في المنطقة والعقبات أمام استئناف مؤتمر جنيف للسلام.

وطرحت فكرة إقامة حكومة فلسطينية من قبل الفلسطينيين للمرة الأولى، في عام ١٩٨٢، حين أعلن عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة محمود عباس، "إن فكرة حكومة فلسطينية في المنفى تبدو ملائمة في الوقت الحاضر". وقال أن هذا الاقتراح يتماشى مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٨) الصادر في ١٩٤٧/١١/١٦، الذي ينص على أن تتولى الأمم المتحدة لفترة مؤقتة الوصاية على الدولة الفلسطينية إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية بين العرب وإسرائيل على وضع ومستقبل الدولة الفلسطينية المقترحة وإقامة حكومة تعبر عن ممارسة السلطة التي هي الهدف المباشر والمحوري الذي قرره المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٧٤، وأعلن من خلاله ما سماه "البرنامج المرحلي للثورة"، وقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية في حينه، من برنامجها فكرة ما تسمى حكومة فلسطينية في المنفى.

ليس بالاعلان الوثائقي وحده تقوم الدولة وتؤلف الحكومة، وإنما العبرة بتغيير الحقائق السياسية على أرض الواقع. رأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨ أن الظروف مواتية لإعلان الاستقلال الوطني في ظل مناخ الوفاق الدولي وفي ظل الانتفاضة الفلسطينية الأولى وفي ظل قرار الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية. وقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة غير العادية التي تم فيها إعلان الاستقلال بتاريخ ١٥تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، والتي عقدت في الجزائر قرار تشكيل الحكومة المؤقتة.

تمحورت المواقف في المجلس الوطني الفلسطيني بصدد تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين حول اتجاهين: الاتجاه الأول يدعو إلى تكامل إعلان دولة فلسطين مع تشكيل حكومة مؤقتة تنال الثقة من المجلس الوطني في دورة الجزائر، ومثل هذا الاتجاه حركة فتح وعدد من المستقلين ودافعت فتح عن رأيها بأن الحكومة ركن من أركان الدولة.

والاتجاه الثاني مثلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واعتبرت الحكومة المؤقتة من الناحية القانونية أحد أركان الدولة، ولكنها نظرت إلى خصوصية القضية الفلسطينية، حيث الأرض المحتلة، والشعب نصفه تحت الاحتلال، ونصفه في الشتات، ولا يمكن للسلطة أن تمارس سيادتها الفعلية قبل زوال الاحتلال.

وتوافقت الآراء في المجلس الوطني على أن يقرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر تشكيل حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن وطبقاً للظروف وتطور الأحداث، ويفوض المجلس المركزي الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيلها.

وتحدد الحكومة المؤقتة برنامجها على قاعدة وثيقة الاستقلال والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجالس الوطنية، وكلف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لحين إعلان تشكيل الحكومة.

ويبدو من قرار تشكيل الحكومة المؤقتة ومن خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في جنيف في دورة خاصة أن الثورة الفلسطينية اختارت أسلوب الحكومة المؤقتة، فقد خاطب ياسر عرفات دورة جنيف في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ بوصفه رئيساً لحكومة فلسطين إلى جانب رئاسته للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بناءً على قرار دورة الجزائر آنفة الذكر، وحرص الرئيس عرفات على أن يعلن عن قرب تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين المستقلة، وأقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً صدر بالإجماع من المجلس المركزي الفلسطيني بانتخاب عرفات رئيساً لدولة فلسطين المستقلة بتاريخ ٣ نيسان (ابريل) ١٩٨٩.

وهناك فرق بين مفهوم " الحكومة المؤقتة" ومفهوم "السلطة المؤقتة"، فمفهوم "الحكومة المؤقتة" أقوى من مفهوم "السلطة المؤقتة"، لأن من شأن (الحكومة المؤقتة) أن تتيح إجراء انتخابات حرة، نزيهة وشاملة، وتكون السيطرة الكاملة لها على كافة وزارات الدولة، بعكس ما يتضمنه مفهوم "السلطة المؤقتة"، باعتباره مفهوماً غامضاً لا يتيح السيطرة الكاملة على كافة الوزارات خاصة الحساسة منها، وهذا ينطبق على الحالة العراقية بعد احتلال القوات الأمريكية العراق والإعلان عن سلطة مؤقتة في العراق.

ع.م

الحكيم

(هو لقب للدكتور جورج حبش القائد المؤسس لـــ "حركة القوميين العرب" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وفي ما يلي محطات المعلومات المتعلقة مباشرة بالدكتور حبش).

المحطة الأولى: الولادة والنشأة:

الدكتور جورج نقولا رزق حبش، مناضل فلسطيني كرّس حياته وعمله الدؤوب والمتواصل من أجل القضية الفلسطينية والصراع

مادة محمية بموجب حقوق النشر

العربي الصهيوني، ويناضل من أجل مستقبل أفضل للأمة العربية، مؤمناً بالهوية العربية وبحتمية الانتصار وهزيمة المشروع الصهيوني على الأرض العربية، طبيب رمت به التراجيديا الفلسطينية خارج الوطن فلسطين، خارج مسقط رأسه اللد، يحمل مع شعبه جراح المنفى واللجوء، لا يتوقف عن النضال من أجل حق العودة، عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وبيوتهم وأراضيهم التي هجروا منها... ويُعدّ أحد أبرز الرجال الرموز المنادين بالتمسك بحق العودة باعتباره حقاً شرعياً وقانونياً وممكناً، ويمثل إحدى المرجعيات الوطنية الفلسطينية المناضلة، ويواكب الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية بكل تفاصيلها، وتواضعه لا يثنيه عن مواصلة العطاء والتوجيهات والإرشادات للقوى واللجان الفلسطينية.

ولد الدكتور جورج حبش في اللد عام ١٩٢٥، ونشأ وسط عائلة ميسورة الحال، تتألف من سبعة أفراد وتمتلك أراضي زراعية ومحلات تجارية. كان والده تاجراً معروفاً في فلسطين، كما كانت والدته تحرص على توجيه أولادها لمتابعة دراستهم والحصول على الشهادات الجامعية، أكمل المرحلة الابتدائية في اللد، ثم انتقل لمتابعة دراسته الثانوية في كل من مدينتي يافا والقدس، ثم تخرج من "مدرسة تراسانطا" في القدس، وحين انتقل إلى يافا ليعمل مدرساً لمدة عامين، ولم يكن قد تجاوز السادسة عشرة من العمر، كان الشعور العام آنذاك في فلسطين مشحوناً بالغضب والاستياء من الانتداب البريطاني الذي مهد الطريق لاحتلال فلسطين من قبل العصابات الصهيونية (الهاغاناه، وشتيرن، والارغون...الخ) واقتلاع أغلبية الشعب الفلسطيني من أرضه.

انتقل إلى بيروت عام ١٩٤٤ للالتحاق بكلية الطب في "الجامعة الأمريكية"، وتخرج منها طبيباً عام ١٩٥١، وكان طالباً ناجحاً ومتميزاً، عاش حياته الجامعية، موائماً بين الدراسة وممارسة الهوايات المفيدة، كالرياضة والفنون والموسيقى.

تزوج عام ١٩٦١من ابنة عمه السيدة هيلدا حبش من القدس، رفيقة دربه في النضال، على مدار أكثر من أربعين عاماً، وخاضت نضالاً مديداً في تصديها لكافة المؤامرات التي تعرض لها الحكيم من محاولات اختطاف واغتيال، وتحملت عناء الاعتقال والاختفاء إلى جانب نشاطها الجماهيري والنسوي المتميز بعيداً عن الأضواء أثناء الحرب الأهلية في لبنان، ورعايتها لأسر الشهداء والجرحى، ووقفتها إلى جانبه في المحنة التي تعرض لها أثناء رحلة العلاج إلى فرنسا، وما رافقها من ملاحقة بوليسية. وللحكيم ابنتان، ميساء وهي طبيبة متزوجة ولها ثلاثة أولاد، ولمى وهي مهندسة كيماوية.

المحطة الثانية: لماذا لُقّب بالحكيم؟

لقّب جورج حبش بـــ "الحكيم" أثناء ممارسته مهنة الطب ومعالجة ابناء شعبه في مستوصف مدينة اللد، عندما عاد إليها، في حزيران (يونيو) ١٩٤٨ ليكون مع شعبه وأهله في المحنة القاسية التي يتعرضون لها، وقد أخذ الناس يطلقون هذا اللقب عليه ابتداء من ذلك الزمن، الذي عمل فيه جورج حبش في مستوصف المدينة، وكان آنذاك لا يزال طالباً في كلية الطب، لم ينه دراسته بعد، ولازمه هذا اللقب أثناء الدراسة في بيروت، وبعد تخرجه مع رفيق دربه الدكتور وديع حداد، شرع الشابان بممارسة مهنة الطب في أحد المخيمات الفلسطينية في الأردن فاتسع نطاق استخدام هذا اللقب.

ومع تفرغ الدكتور جورج حبش للعمل السياسي والنضالي، أصبح للقب "الحكيم"، مدلول آخر، فغدا مرتبطاً بحكمة الدكتور حبش ورؤيته السياسية، فقد نظرت أوساط شعبية وثقافية فلسطينية وعربية للحكيم باعتباره "حكيم الثورة".

وقد ترسخ هذا اللقب مع مسيرة الثورة الفلسطينية وتصاعدها وامتدادها، حيث لعب دوراً متميزاً، فلسطينياً وعربياً وأممياً، في مراحل مختلفة من عمر الثورة.

المحطة الثالثة: البدايات — مسيرة النضال من أجل الحرية والاستقلال الوطني:

بدأت المسيرة النضالية لدى الحكيم جورج حبش من خلال تأثره بالأحداث الكبرى في فلسطين إبان الثورة الكبرى، وثمة حادثة أثرت به وهو ما زال على مقاعد الدراسة الابتدائية، وذلك عندما طلب المدرس من تلاميذه الوقوف دقيقة صمت إجلالاً واحتراماً لأرواح الشهداء الأبطال محمد جمجوم وفؤاد حجازي وعطا الزير الذين علقوا على أعواد المشانق، بسبب نضالهم من أجل وطنهم. لم يكن الحكيم آنذاك يفكر في السياسة، بل كان كسائر أترابه وطنياً بصورة عامة، وعندما كان مدرساً في مدرسة يافا، قبل التحاقه بالجامعة في بيروت، كان يتردد على النادي الأرثوذكسي يتابع بصورة عامة الموضوعات الثقافية والأدبية المنشورة في المجلات التي كانت ترد من مصر.

غادر يافا بعد احتلالها إلى اللد، وبعد احتلال اللد غادر والعائلة إلى رام الله، وذهبت العائلة إلى عمان فيما توجه الحكيم إلى بيروت لمتابعة الدراسة في الجامعة الأمريكية.

وعن تأثيرات السياسة في البدايات توقف جورج حبش عند قرار التقسيم، وكان من الصعب عليه تصور تقسيم وطنه فلسطين، ثم جاء الطرد الجماعي للفلسطينيين من شمال فلسطين، وبدأت آنذاك تراوده أسئلة من نوع: "الأمة العربية كبيرة وعظيمة، فكيف يمكن أن تهزمها بعض العصابات...؟". وهكذا إلى أن بدأ العام الدراسي الرابع في الجامعة، في هذه السنة الدراسية بدأ بحضور حلقات ثقافية تقتصر على عدد من الطلبة المهتمين ينظمها الدكتور قسطنطين زريق عن القومية العربية والأمة العربية، وكيف يجب أن تنهض. وكانت تلك مجرد محاضرات للتوعية وإثارة النقاش دون أي رابط تنظيمي، وقبل ذلك كان لجورج حبش نشاط في جمعية "العروة الوثقى" التي انتخب نائباً لرئيسها عام ١٩٤٩.

بعد عودته إلى اللد عام ١٩٤٨ عام النكبة، لازم العائلة والأهل وقد انتابه القلق، وعمل مساعدا للطبيب مصطفى زحلان في مستشفى اللد. كانت اللد، كغيرها من المدن والقرى الفلسطينية، تعيش حالة من الارتباك الشديد، حيث كانت العصابات الصهيونية تغير وتروع الناس، وكانت البلدة تغص بالمهجرين من بعض المناطق القريبة التي هاجمتها العصابات الصهيونية قبل

مادة محمية بموجب حقوق النشر

أن تهاجم مدينة اللد، وحين شنّت القوات الصهيونية هجومها الكبير ودخلت اللد، عمّ الهلع والخوف، وكان الجرحى من المقاتلين والمدنيين يملأون المستشفى، كان الوضع رهيباً وقاسياً، توج بمجزرة كبيرة ارتكبها الصهاينة في المدينة.

أين كان الحكيم موجوداً عندما حدثت النكبة عام ١٩٤٨؟

عندما حلّت النكبة، عاد جورج حبش من بيروت إلى اللد، والتحق بمستشفى المدينة يساعد الدكتور مصطفى زحلان، وكان منهمكاً في عمله حين جاءت خالة أمه إلى المستشفى وأخبرته أن أخته الكبيرة قد استشهدت، وفي الطريق إلى المنزل، شاهد الناس مذعورين، وكان القتلى والجرحى، ممن يعرف بعضهم، ممددين على جوانب الطرقات، وقد ترك هذا المشهد أثراً بالغاً في نفسه، وقام بالمساعدة في دفن جثمان أخته قرب البيت، إذ تعذر الوصول إلى المقبرة بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، وبعد بضع ساعات داهم الصهاينة المنزل وراحوا يصرخون طالبين منهم الخروج، كان يوماً قاسياً أطلق عليه الشاب جورج حبش "يوم القيامة".

وفي تلك الأثناء، أقيم مركز صهيوني لتفتيش المغادرين، ويذكر الحكيم حادثة وقعت أمام هذا المركز، تأثر بها كثيراً حين رفض أحد أبناء الجيران واسمه أمين حنحن، وكان يخبئ بعض المال، الخضوع للتفتيش، فأطلق عليه أحد الجنود الصهاينة النار وأرداه قتيلاً، أمام والدته وأمام جميع الموجودين، وكان شقيق المغدور صديق الحكيم في الدراسة.

ما هي ردة فعله على فقدان الجزء الأكبر من فلسطين؟

كان الدكتور جورج حبش يمتلك رؤية جنينية، استطاع من خلالها أن يرى أبعاد المعركة الدائرة في فلسطين واستهدافاتها، الأمر الذي جعله يحدد اتجاهاته وخياراته السياسية، فاختار أن يكون قومياً عربياً، فالكفاح ضد الصهيونية التي تهدد أخطارها كل الامة العربية يتطلب تضافر جهود الأمة دفاعاً عن فلسطين وأهلها.

بعد خروجه من اللد إلى رام الله، كان الحكيم يقول لأهله إنه لا يريد العودة إلى الجامعة ولا يريد إكمال الدراسة، كانت تدور في رأسه تفاعلات صاخبة، وكان يريد كتابة رسالة إلى الأمم المتحدة تتحدث عن الوضع المأساوي، ورسالة إلى دودج، رئيس الجامعة الأمريكية، ليقول له: "كيف تتحدثون عن الحريات وحقوق الإنسان وتؤيدون إسرائيل بهذا الشكل؟" كان يفكر في هذا الموضوع، وماذا يجب أن يفعل ضد إسرائيل وكيف يمكن أن يعود إلى اللد.

كان يفكر في هذا الموضوع كثيراً، إلا أن والدته التي أحبها كثيراً، استحلفته أن يرجع إلى الجامعة ليكمل تعليمه، وهي التي كانت تحلم بأن تراه طبيباً، واستقر الرأي أن يعود إلى بيروت لاستكمال دراسته.

تبلور خلال السنوات اللاحقة في الجامعة الأمريكية انتماؤه وفكره القومي، حيث تأثر بفكر أستاذه الكبير قسطنطين زريق، الذي كان بمثابة الأب الروحي للفكر القومي العربي انذال إلى جانب ساطع الحصري، كما كانت الجامعة الأمريكية ملتقىً للشباب العرب الذين قدموا من مختلف الأقطار العربية، حاملين همومهم وأحلامهم القومية المشتركة، وشاركوا في نشاطات جمعية "العروة الوثقى"، وهي جمعية ثقافية انتخب الطالب جورج حبش أميناً لهيئتها العامة عام ١٩٥٠.

كان الحكيم ميّالا إلى العمل المباشر، أي العمل السريع والمؤثر، ولهذا كان يفكر، وبعض رفاقه، في قتل الخونة والصهاينة وكبار المسؤولين في سلطة الانتداب البريطاني، وفي تلك الفترة، أشار عليه أحد رفاقه في الدراسة، هاني الهندي، بأن في سوريا أشخاصاً يفكرون مثلهم، وهكذا نشأت فكرة " كتائب الفداء العربي". وعمل الحكيم في كتائب الفداء العربي مع هاني وجهاد ضاحي وحسين توفيق من مصر وآخرين.

وبعد ذلك بدأ الحكيم يفكر مع رفيقه هاني الهندي ورفاق آخرين في إطلاق حركة سياسية، تنطلق من أن تحرير فلسطين لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الوحدة العربية، وأن التنظيم المناط به تحقيق هذا الهدف يجب أن يتولى شؤونه شبان ينذرون أنفسهم لهذه القضية، هكذا بدأت تتبلور نواة فكرة "حركة القوميين العرب"، وفي تلك الفترة، كان التيار القومي العربي واسعاً جداً، لكن التنظيم الذي أطلق عليه اسم "حركة القوميين العرب"، ارتبط بهذه النواة التي قالت إن تحرير فلسطين يتم من خلال الوحدة العربية، وكانت ترى أنه يجب أن يكون تنظيماً حديدياً.

من شارك في التأسيس وأين تأسست الحركة؟

بعد سنوات الدراسة والتنظيم، واستلهاماً لفكر قسطنطين زريق وساطع الحصري، قام جورج حبش مع مجموعة من رفاقه (وديع حداد، وهاني الهندي، وأحمد الخطيب، وصالح شبل، وحامد جبوري وآخرين...) بتأسيس حركة القوميين العرب عام ١٩٥١، وكانت الحركة تستهدف نهوضاً عربياً شاملاً في العالم العربي. وقد لعب الدكتور حبش ورفاقه دوراً قيادياً مشهوداً له، في التظاهرات الطلابية التي عمت لبنان أواخر تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٥١ تأييداً لموقف حكومة مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، التي قامت بإلغاء المعاهدة المصرية–البريطانية، وألهبت خطوة الوفد الشجاعة مشاعر الجماهير العربية، ولقيت الدعم من معظم البلدان العربية، وخاصة بلدان المشرق العربي.

وكان الحدث الأبرز عام ١٩٥٢ هو قيام الضباط الأحرار في مصر بإعلان الثورة على النظام الملكي، حيث اتسع المد القومي بدعم من الرئيس عبد الناصر وصولاً لإعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، الأمر الذي أعطى زخماً كبيراً لـــ "حركة القوميين العرب"، التي أقامت روابط متينة وعلاقة متميزة مع الرئيس جمال عبد الناصر.

من المفارقات السياسية أن الدكتور حبش تعرض للمطاردة والملاحقة من قبل القوى الرجعية المعادية للوحدة، التي أوصلت للانفصال عام ١٩٦١، وكذلك من قبل القوميين والبعثيين الذين استطاعوا إسقاط الرجعية واستلام السلطة عبر ثورة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

آذار١٩٦٣. وذلك بسبب الخلافات التي نشبت بينهم وبين الناصريين الذين قاموا بدورهم بمحاولة انقلاب فاشلة، نتج عنها حملة اعتقالات ومحاكمات وإعدامات، وكان الدكتور حبش أحد الذين أصدر البعثيون بحقهم حكم الإعدام بتهمة المشاركة مع الناصريين في محاولة الانقلاب الفاشلة.

كانت المرحلة الممتدة من ١٩٦١ – ١٩٦٤ صعبة وقاسية على نضاله السياسي، نتيجة اشتداد حملات المطاردة والملاحقة لاعتقاله، ترافق ذلك مع بداية حياته الزوجية، ما اضطره عام ١٩٦٤ للانتقال سراً من دمشق إلى بيروت ومواصلة نضاله من هناك،بينما البعث آنذاك لم يكن يركز على المشروع الصهيوني، ولم يجعل من موضوع فلسطين الموضوع الأول، وهذا سبب من أسباب الخلاف مع "حركة القوميين العرب"، وعلى سبيل المثال كان الحكيم يشعر بأن شباب البعث في واد وهم في واد آخر.

كانت قيادة الحركة تؤمن بالتنظيم الحديدي، وكانت الحركة تنمو في الأردن ولبنان والكويت، وتنافس البعث، أما موضوع الاشتراكية فدار بعض النقاش حولها وكان رأي جورج حبش أنها تأتي في مرحلة لاحقة، وكان منذ البداية لا يريد حزباً وإنما حركة، فالحركة تتسع للأمة العربية كلها، في مواجهة المشروع الصهيوني. ومفهوم التنظيم الحديدي كان على مستوى القيادة، وكانوا في الحركة يؤمنون بالقيادة الجماعية، والقيادة وسط القاعدة والمركزية المرنة، وكان التركيز على المخيمات في البداية، ثم في أوساط المثقفين. وعقد المؤتمر الأول للحركة في عمان عام ١٩٥٦ لا على أساس الانتخابات وإنما على أساس مبادئ حددتها النواة الأولى المؤلفة من وديع حداد وأحمد الخطيب وهاني الهندي وجورج حبش، وصالح شبل وحامد جبوري، وهذه المجموعة هي التي وضعت الأسس العامة للحركة.

كانت المراهنة على التحرير من خلال الوحدة، إلا أن الانفصال بين مصر وسوريا وضع الحركة وجهاً لوجه أمام ضرورة العمل القطري الفلسطيني، وبالفعل بدأت الحركة بتعيين قيادة قطرية، وكانت قيادة القطر الفلسطيني أو "التنظيم الفلسطيني" مؤلفة من الحكيم والدكتور وديع حداد، ود.أسامة النقيب ورفعت سرحان، وزاهي قمحاوي.

ثم بدأت الحركة بممارسة العمل المسلح وسقط أول شهيد وهو خالد الحاج أبو عيشة عام ١٩٦٤ وفي العام ذاته طرح الدكتور جورج حبش موضوع الكفاح المسلح على الرئيس جمال عبد الناصر أثناء لقائه وزيارته لمصر، وموضوع الترابط بين العمل القطري والعمل القومي.

كان لهزيمة حزيران عام ١٩٦٧، وكارثة سقوط القدس واحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية الأثر الكبير في نفس الدكتور جورج حبش وكان لها أثر بالغ في انحسار المد القومي بشكل عام، علماً أن نشاط "حركة القوميين العرب"، كان قد شمل كافة الأقطار العربية من لبنان والأردن وسوريا وصولاً للكويت واليمن والبحرين وليبيا، كما كانت الهزيمة سبباً في التحول الأيديولوجي من حركة قوميين عرب إلى حزب ماركسي لينيني دون أن يتعارض هذا التحول مع الانتماء القومي، حيث تم تأسيس "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" عام ١٩٦٧ وبدأ الإعداد الجدي للكفاح المسلح. وكان إلى جانب جورج حبش في تأسيس الجبهة مجموعة من رفاقه منهم أبو علي مصطفى، ووديع حداد، وأبو ماهر اليماني، وصلاح صلاح، وغسان كنفاني حيفارا غزة، وأبو احمد فؤاد، وحمدي مطر وآخرون.

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ بدأ الحكيم ورفاقه يفكرون في البعد الأيديولوجي للحركة، ولم يجد الدكتور جورج حبش تناقضاً بين اعتناق الماركسية والانتماء القومي، فالقومية الإطار والاشتراكية مضمون.

ولا يمكن للشعب أن يحقق أهدافه إلا من خلال الديمقراطية، إذاً ينبغي أن يكون ثمة ترابط بين النضال القومي والنضال القطري.

الموضوع الطبقي والاشتراكية والديمقراطية:

في البداية كان الانفصال، ثم حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، تلتها الانتفاضة، يأتي الحدث فتجري التفاعلات الحزبية، ثم القراءات، حدث، فتفاعلات، ثم قراءات، هكذا تكون جورج حبش من الناحية الفكرية. كان الدكتور جورج حبش في صلب التحولات التي شهدتها الحركة الفكرية والتجربة النضالية العربية طوال خمسين عاماً تنطوي قبل نهاية القرن، عروبيّاً شديد الالتصاق بفلسطينيته وفلسطينياً شديد الالتصاق بعروبته، فهو كما عرف عن نفسه ذات مرة: ماركسي، يساري الثقافة، والتراث الإسلامي جزء أصيل من بنيته الفكرية والنفسية، معني بالإسلام بقدر أية حركة سياسية إسلامية، كما أن القومية العربية مكوّن أصيل من مكوناته، وهو في حال انسجام مع قوميته العربية ومسيحيته وثقافته الإسلامية وماركسيته التقدمية.

والحكيم لا يجد تناقضاً بين كونه عربياً يؤمن بالأمة العربية، وبين أن يكون اشتراكياً حقيقياً، وما أفاده في تلك الفترة هو فترة السجن عام ١٩٦٨ في سوريا ومكوثه في زنزانة منفردة تسعة أو عشرة أشهر من مدة سنة سجن، وكان الحكيم قد أمضى هذه الفترة كلها في قراءة "انجلز" و"ماركس" و"لينين"، وكان التزامه الماركسي الفعلي بعد سنة ١٩٦٧ وتعمقت ماركسيته أكثر في السجن، وفي ضوء ذلك كتب وثيقة المؤتمر الوطني الثاني إضافة إلى قراءته أيضاً "هوشي منه" و"ماوتسي تونغ" وكان معجباً بماو. ولدى اعتقاله في سوريا نفذت عملية لتهريبه من السجن خطط لها ونفذها الدكتور وديع حداد، وعندما أصبح خارج السجن عام ١٩٦٩ وجد نفسه أمام انشقاق سياسي تنظيمي قام به رفيقه نايف حواتمة، وانتقل إلى الأردن سراً عام ١٩٦٩ حيث كانت المقاومة الفلسطينية في الأردن تصطدم مع الجيش الأردني، الأمر الذي تطور إلى معارك ضارية في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠، حيث انتقل إلى العيش وسط أحراش جرش وعجلون في قواعد الثورة الفلسطينية.

وكانت الأهداف السياسية والاستراتيجية التي انطلقت بها الجبهة الشعبية تحمل شعارات التحرير "فلسطين كل فلسطين"، و"وراء العدو في كل مكان"، و"الكفاح المسلح هو الطريق الأساسي للتحرير".

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وحافظت الجبهة الشعبية على بيئة ديمقراطية وإن لم تكن كاملة دائماً، وهذا ما أمن لها اليوم القدرة على إعادة قراءة التجربة الوطنية وتجربتها الخاصة على أساس النهج العلمي والمادي الجدلي، وكان موضوع الكفاح المسلح عند انطلاقة الجبهة الشعبية الموضوع المشترك بينها وبين حركة "فتح".

والتزمت الجبهة الشعبية المنهج الجدلي المادي الذي قال به ماركس، فالجبهة جسم اجتماعي حي، وقد مرت في تاريخها بمراحل كثيفة هي من كثافة الأحداث التي مر بها الشعب الفلسطيني والأمة العربية وحركات التحرر الوطني العالمي، والدكتور جورج حبش يدرك أن تبني فكر ما أو منهج لا يعني إحادته وامتلاكه بصورة آلية، فهذه برأيه عملية فكرية اجتماعية عميقة ترتبط بالممارسة بصورة حاسمة، لهذا فإن التزام الجبهة الفكر الماركسي، لم يمنع وقوعها في بعض الأخطاء والفهم الميكانيكي لبعض المسائل، لكن الجبهة في كل الأحوال حافظت على بيئة ديمقراطية، الأمر الذي يتجلى بأوضح ما يكون في وثائق مؤتمراتها الوطنية وآخرها المؤتمر الوطني السادس الذي تحمل وثائقه قراءة نقدية تحليلية شاملة لتجربة ٥٠ عاماً.

لقد تأثر الحكيم جورج حبش بالكثير من الأحداث التي مرت بها تجربة الثورة الفلسطينية، والجبهة الشعبية جزء رئيسي منها، ففي عام ١٩٧٢ تعرض لنوبة قلبية كادت تودي بحياته، وفي نفس العام استشهد الرفيق الأديب غسان كنفاني على يد الموساد الصهيوني، وكان للحادث وقع الصاعقة على الحكيم، وفي عام ١٩٧٣ دارت معارك طاحنة مع الجيش اللبناني، وفي العام نفسه تعرض الدكتور حبش لمحاولة اختطاف، حيث قامت إسرائيل بخطف طائرة ميدل إيست اللبنانية، كان يفترض وجود الحكيم على متنها، لكنه نجا منها بأعجوبة نتيجة لإجراء أمني احترازي اتخذ في اللحظات الأخيرة قبل إقلاع الطائرة.

وكان لاستشهاد الدكتور وديع حداد في ظروف غامضة عام ١٩٧٨ أكبر الأثر على الحكيم، حيث فقد برحيله صديقاً ورفيق درب وأحد أبرز قادة الشعب الفلسطيني رغم الخلاف معه، والذي لم يكن خلافاً على أساس جوهري بل على أساس الاسلوب.

تعرض الدكتور حبش عام١٩٨٠ لمرض صحي خطير، ولكنه استطاع بإرادته القوية أن يتغلب على المرض، واستمر على رأس عمله يمارس مهماته كأمين عام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حتى استقالته من الأمانة العامة للجبهة عام ٢٠٠٠.

وحين بدأت الاتصالات السرية بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل بإشراف ورعاية الإدارة الأمريكية بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ونتج عنها اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، عارض الدكتور حبش بشدة تلك الاتفاقيات التي أدت برأيه إلى التخلي عن برنامج الإجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

وقد انطلقت معارضة الحكيم لتلك الاتفاقيات من قناعاته العميقة بأنها "اتفاقات ظالمة ومجحفة، ولا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية"، كما أقرتها الشرعية الدولية وفي المقدمة منها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم.

عام ١٩٩٢: توجه الحكيم إلى فرنسا للعلاج بعد موافقة الحكومة الفرنسية، لكن سرعان ما تحولت زيارة العلاج إلى قضية سياسية كبيرة، فقد تم احتجازه من قبل القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب (DST) تحت ضغط اللوبي الصهيوني، حيث احتشد الآلاف من اليهود في ساحة المستشفى، وطلبت إسرائيل من فرنسا تسليمه لها، بينما أرادت الحكومة الفرنسية تحويله للقضاء بتهمة الإرهاب، لكن الدكتور حبش وزوجته هيلدا واجها هذا الموقف بتحد كبير.

بعد قيام السلطة الفلسطينية وعودة الكثير من القيادات الفلسطينية إلى أراضي السلطة الفلسطينية، ربط الدكتور حبش عودته إلى تلك المناطق بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، رغم المناشدات والرسائل الكثيرة التي وجهت له، رافضاً التخلي عن اللاجئين.

عام ٢٠٠٠: طلب من المؤتمر السادس إعفاءه من منصب الأمين العام للجبهة، فاتحاً بذلك فرصة لرفاق آخرين، معطياً بذلك المثل والنموذج للتخلي الطوعي عن المسؤولية الأولى، رغم تزامن هذه الاستقالة مع عدم رضاه على بعض المواقف السياسية التي اتخذتها الهيئات القيادية للجبهة آنذاك.

واستمر الدكتور حبش يؤدي دوره الوطني والسياسي، فالاستقالة من الأمانة العامة للجبهة لم تكن تعني أبداً التخلي عن النضال السياسي الذي أمضى ما يزيد على خمسين عاماً مكرساً حياته من أجله، فاستمر في تأدية هذا الدور، وخاصة في ظل الانتفاضة الثانية، وبقي على تواصل دائم مع الهيئات القيادية للجبهة ومع كافة الفصائل الوطنية والمؤسسات والفعاليات الوطنية الفلسطينية والعربية، الرسمية منها والشعبية.

بعد تحرره من ضغوط العمل اليومي كمسؤول أول للجبهة الشعبية، حدد الدكتور حبش لنفسه ثلاث مهام أساسية:

المهمة الأولى: كتابة تاريخ حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية وتجربته النضالية.

المهمة الثانية: العمل على تأسيس مركز للدراسات يُعنى بقضايا النضال العربي، وفي مقدمتها الصراع الفلسطيني – العربي – الصهيوني، ومحرضاً على ضرورة تعمق العقل الفلسطيني والعربي في محاولة الإجابة عن أسباب الهزيمة أمام المشروع الصهيوني، رغم ما تمتلكه الأمة العربية من طاقات بشرية وإمكانيات مادية هائلة.

والمهمة الثالثة: العمل من أجل إقامة نواة جبهة قومية هدفها حشد القوى القومية العربية من أجل التصدي لمسؤولياتها وتوحيد جهودها في هذه الظروف، وفي مقدمة مهامها في هذه المرحلة مواجهة عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والعمل على تفعيل لجان حق العودة.

وقد توفي الحكيم بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٦، ودفن في عمان بعد مرض طويل.

ز.ن

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الحمّـــة

(هي قرية تنخفض ١٥٠م عن سطح البحر، وترتفع حوالي ٥٠م عن مستوى بحيرة طبريا، في شريط ضيق على الطرف الشمالي لنهر اليرموك يبلغ طول هذا الشريط/ المرج الذي تقع فيه حوالي ١٥٠٠م واتساعه حوالي ٥٠٠م، وتصل مساحته الى أقل من ٧٥٠ دونماً، وقد اشتد إقبال الناس على منطقة الحمة للاستشفاء بمياهها المعدنية الساخنة وللتمتع بمناظر الطبيعة).

بلغت مساحة أراضي قرية الحمة ١٦٩٢ دونماً، وكان عدد سكانها ١٧٢ نسمة في احصائية عام ١٩٣١، وارتفع عددهم الى ٢٩٠ نسمة في أوائل عام ١٩٤٥، وهي الاحصائية الأخيرة التي أجريت أيام الانتداب البريطاني.

لم تسقط الحمّة تحت السيطرة الإسرائيلية خلال المعارك التي دارت بين إسرائيل وسوريا في تلك المنطقة، إنما وقعت ضمن المنطقة المجردة من السلاح على خطوط الهدنة السورية- الإسرائيلية. وقد نصت المادة الخامسة لاتفاقية الهدنة بين سوريا واسرائيل على أن تكون منطقة الحمّة منزوعة السلاح وأن تبتعد قوات الفريقين عنها، وأن يبقى سكانها حيث هم يقومون بنشاطاتهم العادية.

في ربيع عام ١٩٠٠، أعلن السلطان عبد الحميد الثاني عن مشروع مدّ خطوط سكة الحديد بين حيفا في فلسطين ودرعا على الحدود الأردنية- السورية اليوم، لتخدم الحجاج الى بيت الله الحرام في مكة المكرمة في الحجاز، وقد أطلق على هذا الخط اسم "الخط الحجازي" ودشن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٥، ومر هذا الخط بقرية سمخ الى الجنوب من بحيرة طبريا، وكانت له محطة قرب الحمّة.

يبلغ طول الحديد من حيفا الى سمخ ٨٧كم، أما طول الخط من ميناء حيفا وحتى المدينة المنورة في الحجاز، فيصل الى ١٤٦٣كم، وقد ذُكر ذلك على نُصب تذكاري في محطة القطار في حيفا، والنقش على النصب يذكر السلطان عبد الحميد الثاني.

وعلى بعد حوالي كيلومتر واحد الى الغرب من الحمّة جسر حديد على نهر اليرموك، يسمى "جسر الهوا"، ويعتبر هذا الجسر هو أكبر جسور سكة الحديد على نهر اليرموك، وقد فجرته قوات البلماح عام ١٩٤٦، ولم يصلح بعد ذلك.

في عام ١٩٣٦ حصل سليمان ناصيف على امتياز استغلال ينابيع الحمّة المعدنية، وبدأ الفلسطينيون وغيرهم يتوافدون الى المنطقة من أجل العلاج والاستجمام.

كانت أراضي تل الشوك والساخنة في مرج ابن عامر ملكا للحكومة العثمانية، وقد بيعت الى سليمان ناصيف الذي كان قد حصل على الكثير من المال عبر صفقاته مع اليهود، وقد اشترت كيرن كييمت ليسرائيل/ الصندوق القومي ١٤٥٣ دونماً من تلك الأراضي، وخوفاً من انتقام الثوار الفلسطينيين رفض تسجيل الأرض باسم هذه الشركة/ المؤسسة، وعندما أضيف مبلغ ٥٠٠ جنيه فلسطيني وافق على عملية التسجيل.

وبحسب ما جاء عند المؤرخ الاسرائيلي بيني موريس، قررت السلطات الاسرائيلية أن تطرد سكان مجموعة القرى التي تشملها الاتفاقية، بحجة أنهم ربما كانوا يتعاونون مع السوريين، أو يسرقون المواشي ويعتدون على أراضي غيرهم. وقد استعمل، طوال السنوات السبع اللاحقة (١٩٤٩- ١٩٥٦) " خليط من سياسة العصا والجزرة" لاخراجهم من ديارهم، اشتملت الوسائل المستعملة على آليات " الضغط البوليسي والاضطهاد الدنيء والحوافز المادية".

انتقل معظم سكان المنطقة الى سوريا، فيما انتقل بعضهم إلى قرية شعب التابعة لقضاء عكا.

ويُذكر أن الفدائيين الفلسطينيين شنوا هجوماً على الحمّة يوم ٢ أيار ١٩٦٩، وتمكنوا من احتلالها لمدة تزيد على ثلاث ساعات، رفعوا خلالها العلم الفلسطيني على موقعين بارزين هناك، وقد خسروا شهيدين وجريحين.

ينابيع الحمّة:

هناك خمسة ينابيع تشكل الحمة، تقع بين محطة سكة الحديد وضفة نهر اليرموك اليمنى، عند ملتقى الحدود بين فلسطين وسوريا والمملكة الأردنية الهاشمية، وهي:

١. المقلى/ حمام سليم/ حمّة الشيخ أو حمام الشيخ- معدل درجة حرارته ٥١°م، أما منسوبه فيصل إلى حوالي ٠,٧٥م^3 في الثانية.

٢. الريح- معدل درجة حرارته ٣٥,٨°م- تبعد ٢٠٠م شرق عين البسم بالقرب من ضفة نهر اليرموك.

٣. البلسم- معدل درجة حرارته ٤٢°م.

٤. بولس- معدل درجة حرارته ٢٥°م، ومصدر الاسم منحوت من الكلمة اليونانية "بالينيون" التي تعني الحمام.

٥. الجرب- وهي قرب عين البلسم، معدل درجة حرارتها ٤٢°م، تبعث رائحة كبريت شديدة.

تمتاز ينابيع الحمة الخمسة بأنها تحوي نسبة من الكبريت أعلى كثيراً مما تحويه ينابيع طبريا، ومن جهة أخرى فإن نسبة الملح الاعتيادي فيها أقل من تلك الموجودة هناك.

وفيها خمسة ينابيع تتراوح درجة حرارتها بين ٢٥°-٥١°م، وهذه الينابيع جزء من منظومة ينابيع كبريتية حارة تنبع الى الشمال من نهر اليرموك، وتقع في الغور الفلسطيني الذي يعتبر جزءاً من الشق السوري- الافريقي أو الانهدام الكبير، الذي يمتد من جبال طوروس جنوبي تركيا شمالاً وحتى نهر الزمبيري، الى الجنوب من خط الاستواء في إفريقيا.

يذكر التاريخ أن القيصر هدريانوس زار هذه الحمامات، وفي القرن الثالث الميلادي ذكر أوريجانوس، أحد آباء الكنيسة، أن هذه الحمامات مشهورة هناك. وفي أوائل القرن الرابع ذكر أوسيفيوس/ يوسابيوس أن قرية اسمها "أماتا" كانت قريبة من الحمامات، و"أماتا" هي الاسم الأقرب للحمة، وقال إن فيها حمامات ساخنة. وفي أواخر القرن الرابع الميلادي ذكر

مادة محمية بموجب حقوق النشر

٢. نقش على لوح رخام أطواله ٩٢/١,٥سم، سقط من الجدار ووجدت بقاياه في الردم الموجود فوق نقش أفدوكيا. يذكر النقش اسم "الكساندروس" من قيساريا الذي بنى مبنى مستديراً في الحمامات، ويؤكد النقش أن الرجال المحليين وبعض رجال القرى المجاورة ساهموا في بناء المكان.

٣. في هذا النقش تسعة أسطر كُشفت في موقعها، إذ كانت في جدار الطاقة المركزية في الجدار الغربي للقاعة، على لوحة رخام أطوالها ٥٠/٨٠سم، تؤكد أن ترميم الحمام حدث أيام الخليفة معاوية بن أبي سفيان، في قمتها صليب نحت جاء فيه: "أيام عبدالله معاوية، أمير المؤمنين، بُني من جديد".

الحمام الدافئ:

بني على يد عبد الله بن أبي أسموس (أبي هاشم) المستشار، في الخامس من شهر ديسمبر في اليوم الثاني، السنة ٦ للأنديكتير سنة ٧٢٦ للتقويم الكولوخي، في العام الثاني والاربعين للهجرة، وذكر ان النقش الذي وجد فيه من العام ٦٦٢ ميلادي. استخدم الحمام لاستقبال المرضى الذين يترددون عليه بغرض الشفاء كما كان يعمل في استقبالهم والعناية بهم شخص يدعى يونس جدارة يتعاون مع أسقف المكان الذي كان يأذن للمستحمين باستعماله.

ومن المعالم البارزة أيضا:

- في الطاقة المركزية للقاعة نحت بالخط العربي الكوفي على أرضيتها من القرنين ٩-١٠م.
- نقش على حجر رخام مربع طول ضلعه ١٠٠سم، ذُكر فيه القيصر أنسطاسيوس (الملك الكبير والشهير). كما ذُكر المطران الكسندر من قيساريا، الذي ذكره النقش رقم ٢، والكسندر من سكيثوبوليس/ بيسان.
- وهناك نقش كتب عليه : " أنا الملك أنسطاسيوس متبرع الأجيال الكبير" (حكم بين ٤٩٠-٥٠٨م).

والى الجنوب من هذه القاعة قاعة أخرى بيضاوية، في مسطبتها نقش جاء فيه:" بطرس، ابن الرومانت، الأرخون (الحاكم الحالي انذاك) بنى هذا".

والى الغرب من القاعة كُشف بيت النبع المستدير الذي كان هدف بنائه رفع مستوى الماء، إذ منه أجريت المياه الى البرك المختلفة.

وفي القاعة المركزية وجدت أرضيه تعود الى أيام الأمويين، ألغت بركة أقدم منها كانت مقصورة، وفي البركة العربية القديمة وضعت ثمانية حجارة عليها نقوش يونانية أستُعملت استعمالاً ثانوياً، أطوالها ١,٨/٢م، في كل منها عدة أسطر، إن قسماً من هذه النقوش مزين بالصلبان، على حين كانت الأسماء يونانية الأصل.

وصل عدد النقوش المكتشفة في الحمّة الى ١٦ نقشاً، وذلك في عام ١٩٨٢.

المسرح:

الى الشرق من أثر الحمّة ترتفع تلة اصطناعية قديمة في جزء منها بهدف إقامة المسرح، درس هذا الموقع البروفيسور سوكينك في عام ١٩٣٢، ووجد في الجزء المحفور ١٥ صفاً من الحجر البازلتي في شكل نصف دائرة تتجه الى الشمال الشرقي، ويتسع لجمهور يتراوح بين ١٥٠٠- ٢٠٠٠ مشاهد.

يرتفع صف المقاعد العلوي ٦,٦م عن المساحة المستديرة والمرصوفة والموجودة في قاع نصف الدائرة الموجودة في مركز المسرح، كان الموقع معداً للأوركسترا وفرقة الراقصين التي اعتبرت جزءاً من الدراما اليونانية.

الكنيس:

كُشفت آثاره في أوائل عام ١٩٣٢، وقد أجرى البروفيسور أ.ل. سوكينيك، من الجامعة العبرية، الحفريات في هذا الأثر.

يتجه هذا الكنيس من الشمال الى الجنوب، وهو يتجه بذلك الى مدينة القدس، ويشبه الكنيس الموجود في كل من كفرناحوم وكرازة.

المبنى شبه مربع، أطواله ١٣,٩/ ١٣م، قسمه صفان من الأعمدة الى قاعة فيها صحن، وجناحين، كما كان نمط الكنُس في البلاد، وهناك صف ثالث من الأعمدة على طول الجدارالشمالي، ومدخل الكنيس الرئيس في الجهة الشرقية، كما كان عليه الحال في كنس شرق الأردن. رُصفت أرضية القاعات بفسيفساء جميلة، فيها أشكال كان معظمها مكسراً، كما وجد نقش من خمسة أسطر، أربعة منها في حالة مقبولة، على حين كان الخامس ممسوحاً تماماً،لا مثيل للمواد التي دخلت في رصف الفسيفساء سوى نعران قرب أريحا.

النقش محاط بأسدين حجريين يرفعان ذنبيهما وشجرتي أرز خلف الأسدين تتجهان الى الداخل، ويذكر النقش أسماء المتبرعين، دون أن يذكر مسقط رأسهم، وربما كانوا من أبناء المكان.

وتحت النقش المركزي وجد نقشان طويلان متجاوران، طول النقش الأيمن العلوي ٢,٥م، وفيه أربعة أسطر تعلمنا عن وجود يهود في سوسيتا، وكفرناحوم، وكفر عقب وإربد طبريا/ أربيل.

بُني الكنيس في أواخر القرن الرابع الميلادي أو في بداية القرن الخامس، أي أيام البيزنطيين، أما آثار الحريق فيه فتشير الى الفترة التي لاحق فيها المسيحيون اليهود.

وهناك نقشان آخران لا يشذ نصهما على النقشين الأولين، إذ ذُكر فيهما أسماء المتبرعين في فسيفساء هذا الكنيس.

وفي شهر كانون الأول ١٩٨١ نُقلت أرضية الفسيفساء الى القدس لترميمها، وقد كشفت تحتها أرضية أخرى مرصوفة بألواح حجرية استعملت في رصفها مواد طرية، كما وجدت منصة مربعة الى الجنوب كانت عليها الحنية المستديرة للكنيس.

ش.ع

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الحملات الصليبية

(هي الحروب الاستعمارية التي شنتها أوروبا المسيحية تحت رداء الدين على منطقة القلب في الشرق الإسلامي. وامتدت هذه الحروب طوال القرنين الثاني عشر والثالث عشر (١٠٩٦-١٢٩١)، واتخذت شكل الحملات العسكرية التي بلغ عددها ثماني موجات رئيسية، وشارك في أغلبها، إلى جانب الجيوش النظامية لبارونات أوروبا من الفرسان وجنود المشاة، أعداد غفيرة من الميليشيات من قوات الحملات الصليبية الشعبية من العوام الفلاحين والأقنان والحرفيين وغيرهم.)

ويختلف المؤرخون في تقسيم هذه الحملات الصليبية، فهناك من يقسمها إلى قسمين: القسم الأول هو الحملات الصليبية التي استهدفت الشرق العربي (صليبيات الشرق)، والقسم الثاني الذي استهدف سواحل إفريقيا العربية، إضافة إلى الحملتين على تونس خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

فيما يذهب آخرون إلى تقسيم الحروب الصليبية إلى قسمين آخرين: القسم الأول ويمتد من ١٠٩٦-١٢٧٠ وهو ينقسم داخليا إلى ثماني حملات أو حروب صليبية رئيسية. أما القسم الثاني، فيبدأ بعد اختفاء دول الفرنجة من الأراضي المقدسة في ١٢٩١ ويمتد في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. واتخذت الحروب الصليبية في هذه الفترة شكلا دفاعيا في مواجهة حملات التوسع العثماني في بلاد الغرب، انتهت بهزيمة البحرية العثمانية أمام أساطيل البندقية وأسبانيا في معركة "ليبانتو" عام ١٥٧١.

ويرى فريق ثالث من المؤرخين، في الغرب خاصة، تقسيم الحروب الصليبية على النحو التالي:

الحملات التي استهدفت القدس، وهي وحدها التي تستحق أن يطلق عليها الحملات الصليبية، بينما يرى آخرون من هذا الفريق أن كل مشروع عسكري دشنه بابوات الكنيسة يمكن اعتباره حربا صليبية. وحسب هذا المفهوم فإن الحروب الصليبية تمتد من عام ١٠٨٣ وتنتهي بالمعركة التي صدت فيها أبواب فيينا الأتراك العثمانيين.

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر الإسلامية في العصر الوسيط تشير إلى الصليبيين في الغالب باسم "الفرنج" أو "الفرنجة"، وأن تعبير حرب صليبية أو الحروب الصليبية جرت صياغته وتبادله على نطاق واسع في العصر العثماني، أما في أوروبا نفسها فقد بدأ استخدام تعبير "الصليبيين" بشكل منتظم ورسمي في عام ١١٩٩ وكانت كلمة الحملة الصليبية Cruciata تستخدم بمعني حملة جنود المسيح إلى القدس.

أسباب الحروب الصليبية ودوافعها:

ينحو العديد من المؤرخين، خاصة العرب إلى اعتبار أن العوامل المادية الاقتصادية هي المحرك والدافع الرئيسي الذي كان يقف خلف الحروب الصليبية، رغم الطابع الديني الذي أسبغته الكنيسة في أوروبا على هذه الحروب، ويحتاج هذا الرأي الشائع إلى مراجعة وتدقيق في ظل ظهور العديد من الوثائق والمراجع التي قدمتها المكتبة الأوروبية نفسها والمتعلقة بهذه الحروب.

وتناقش هذه المراجع عدة فرضيات بشأن الدوافع المحركة للحروب الصليبية ومن أبرزها افتراض اشتداد النزعة لدى الشبان من عائلات النبلاء في أوربا، ممن لا أمل لهم في الحصول على أراض بتنظيم هذه الحملات، تحت رداء الدين، في الشرق، سعيا لإقامة ممالك وامارات إقطاعية خاصة بهم. ويعزز أصحاب هذه الفرضية رأيهم بطرح اسمي الأمير بوهيموند والأمير بودوان كنموذجين لهذه الفرضية. والفرضية الثانية تعزي دوافع هذه الحروب إلى النمو السريع الذي شهدته الجمهوريات البحرية الإيطالية وحاجتها إلى منافذ تصريف منتجاتها في أسواق جديدة، وإلى الحصول على منتجات الشرق العربي من مصدرها نفسه، ويدعم أنصار هذا الرأي فرضيتهم بالحديث عن التمويل الذي قدمه كبار تجار البندقية وجنوة وبيزا للحملات الصليبية.

والفرضية الثالثة تعتمد على ظاهرة "الفائض الديمغرافي" الذي عرفته أوروبا في فترة الحروب الصليبية، ما شكل دافعاً لجموع الفلاحين والاقنان في إقطاعات النبلاء في أوروبا للرحيل مع الحملات الصليبية تحت ضغط هذه الظاهرة.

والفرضية الرابعة، تتحدث عن دوافع ذهنية وسيكولوجية سادت الغرب الأوروبي في المرحلة التمهيدية لشن هذه الحروب الصليبية التي تشكلت من المزاوجة بين تيارين: تراث الحج المسيحي إلى مواقع الأماكن المقدسة في القدس، وتأجج فكرة الحرب في سبيل الرب، ويعتقد أنصار هذه الفرضية أن الحروب الصليبية تندرج في المسار المباشر الذي ظهر لإصلاح الكنيسة في القرن الحادي عشر. ولهذا فإن الحروب الصليبية هي حج مسلح تحت سلطة الكنيسة ممثلة في البابا أو شخص نائبه، وهي تستهدف تحرير القبر المقدس للسيد المسيح في القدس.

مقدمات الحروب الصليبية في الغرب وفي الشرق العربي

كانت الإمبراطورية البيزنطية قد شهدت في الشطر الثاني من القرن الحادي عشر انقلابات عميقة أدت إلى قصر طول حدودها على الاقليم الهيليني وحده، والذي ما لبث أن تعرض بدوره للتهديد من جانب الشعوب المجاورة، أو من القادمين الجدد في العالمين البلقاني والاناضولي إلى أن تم غزو آسيا الصغرى كلها تقريبا، وتم القضاء على الهياكل البيزنطية القديمة. وقد أدى توسع السلاجقة نحو فلسطين والقدس التي تم الاستيلاء عليها عام ١٠٧١ إلى اتخاذها ذريعة للبدء في الإعداد للحملات الصليبية .

ومن جهة أخرى كانت الامبراطورية السلجوقية قد بسطت نفوذها من الهضاب الاناضولية إلى بلاد الرافدين وسوريا وفلسطين، لكن كيان هذه الإمبراطورية سرعان ما تهاوى لتتشكل على أنقاضه مجموعة من الإمارات الصغيرة شبه المستقلة، وبينما تشكلت إمارتان لابني شقيق السلطان السلجوقي ملك شاه في كل من دمشق وحلب، بقي الساحل في جنوب فلسطين تحت سلطة الفاطميين الذين وضعوا أيديهم على القدس عام ١٠٩٨ وكانت سلطة الفاطميين في مصر وهم من الشيعة، قد أوجدت

مادة محمية بموجب حقوق النشر

خلافة منافسة لخلافة العباسيين في بغداد. واستثار سلوك الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله غضب المسيحيين في أوروبا، خاصة بعد أن قام بهدم كنيسة القبر المقدس في القدس في عام ١٠٠٩م. وكانت منطقة فلسطين قد أصبحت منذ عام ١٠٧٥ مسرحاً لمواجهات محتدمة بين الجيوش المؤيدة للخلافة السنية في بغداد والجيوش التابعة للإمامة الفاطمية في مصر. وقد أدى هذا التنازع إلى انقسام البلاد بين عدد من الشيع المتنافسة، ولم يكن هذا الانقسام حاصلا فقط في الطوائف الإسلامية، بل طال أيضا وضع الطوائف المسيحية في المشرق العربي، ولم يثبت تاريخيا أن مسيحيي الشرق غير الروم وجهوا أي نداء لدول الغرب المسيحي لنجدتهم على إثر الغزو التركماني لبلاد المشرق التي كانوا يعيشون فيها . أما الوضع في الغرب المسيحي فكان شهد منذ القرن الحادي عشر بداية الانطلاقة الاقتصادية المصحوبة بنمو ديمغرافي ملحوظ، وكان الغرب قد شهد في هذه المرحلة انتصار الإقطاع الذي منح الحكم للنبلاء المحاربين الذين اعتمدوا أساليب العنف والقتال، وولدت ظاهرة الفرسان في المجتمع الارستقراطي الغربي الذين سعت الكنيسة إلى تجنيدهم أو بسط نفوذها عليهم، كما في حالة فرسان القديس بطرس الذين استخدمهم البابا ضد الثورمان ١٠٥٣. ومنذ عهد البابا ليون التاسع سبغت الكنيسة صفة القداسة على الحرب ومن رحم هذه البيئة تولدت الحرب الصليبية وتجند لها فرسان المسيح .

الحملة الصليبية الأولى (١٠٩٦ – ١٠٩٩)

بدأ الإعداد للحملة الصليبية الأولى بعد نداء وجهه في ٢٧/ ١٠٩٥/١١ البابا أوربان الثاني من مجمع "كليرمون" للفرسان الغربيين بالخروج لتحرير القبر المقدس، وقد اقترح البابا على الفرسان قائدا هو النائب البابوي أدمار دومونتيل، وموقعا لتجمع الصليبيين الفرنسيين هو "لوي بوي"، وبالنسبة للآخرين نقطة لقاء هي القسطنطينية. وعين ١٠٩٦/٨/١٥ موعداً للانطلاق.

وبالتوازي مع دعوة البابا، برزت شخصية بطرس الناسك (١٠٥٠-١١١٥)، وهو راهب فرنسي نادى بالحرب الصليبية الأولى وسار على رأسها، وقد نجح قبل غيره في تجنيد زهاء ٢٠,٠٠٠ من عامة الشعب لحملة صليبية شعبية تحركت ووصلت إلى القسطنطينية قبل الحملة العسكرية النظامية التي كان يقودها فرسان البارونات المؤلفة من سبعمائة ألف مقاتل (مئة ألف من الفرسان وستمائة ألف من الجنود المشاة).

وفيما كان بطرس الناسك يقف على رأس الحملة الصليبية الشعبية كانت الحملة العسكرية تحت قيادة البارونات الأربعة : جودفروا البولوني ، بوهيموند ، بودوان ، وريمون السانجيلي، والملاحظ أن الحملة الصليبية الأولى، بجناحيها الشعبي والعسكري كانت اتخذت الطريق البري للزحف صوب القدس، وكانت الحملة الصليبية الشعبية قد ابيدت على أبواب مدينة نيقية عاصمة السلجوقيين بآسيا الصغرى على يد السلطان السلجوقي قليج ارسلان.

أما الحملة الصليبية العسكرية فكانت جيوشها الأربعة وصلت إلى القسطنطينية عاصمة البيزنطيين في نيسان (ابريل) ١٠٩٧ . وبعد الاتفاق مع الإمبراطور هناك زحفت القوات الصليبية على مدينة نيقية وحاصرتها إلى أن استسلمت في ١٠٩٧/٦/١٩، ثم استولت على الرها وأقامت فيها أول إمارة لاتينية. وبعد الاستيلاء على انطاكية في ١٠٩٨/٦/٢٨، أصبح الطريق إلى القدس مفتوحاً أمام الحملة الصليبية الأولى، وفي الطريق استولت الحملة على طرطوس وطرابلس ووصلت إلى مشارف بيروت، ثم قيساريا قبل أن تصل إلى يافا ثم تميل جهة الرملة، وفي ١٠٩٩/٦/٧ وصلت إلى رابية مشرفة على القدس، لكن اقتحام المدينة المقدسة تطلب سبعة أسابيع من الحصار في مواجهة أربعة كيلو مترات من الأسوار التي كانت تقف خلفها حامية من القوات الفاطمية، وفي ١٠٩٩/٧/١٥ شن الصليبيون الهجوم العام ونجحوا في اجتياح المدينة.

وتباح المدينة للغزاة لثلاثة أيام، ويقوم قادة الحملة الصليبية بانتخاب جودفري البولوني ملكا على بيت المقدس، لكنه يرفض اللقب الملكي ويعلن أنه قيم أو حام للقبر المقدس، وبعد وفاته يتوج أخوه بودوان دوبولونيا، أمير الرها ملكا على القدس. وهكذا انتهت الحملة الصليبية الأولى بعد أن نجحت في تأسيس ثلاث إمارات لاتينية : "الرها" و "انطاكية" و"طرابلس" وأسست مملكة في بيت المقدس. لكن ذلك لا يعني انتهاء الحملات الصليبية، ففي الفترة الفاصلة ما بين الحملة الأولى والثانية توالت حملات أخرى صغيرة. وبنجاح السلاجقة في ايقاع الهزيمة بحملة جرت في ١١٠١عند هرقلية أخذت الحملات الصليبية باعتماد الطريق البحري: الأساطيل الإيطالية، وحملة بوهيموند ١١٠٧ – ١١٠٨ وحملة سيجورد ملك النرويج في ١١٠٧-١١١٠.

الحملة الصليبية الثانية (١١٤٥ —١١٤٨)

كانت العقود الثلاثة الأولى للقرن الثاني عشر هي عقود التوسع الفرنجي في أراضي سوريا وفلسطين، لكن الصدمة التي أحدثتها الانتصارات الصليبية أدت بالمقابل إلى يقظة إسلامية في ثلاثينيات القرن الثاني عشر، وآلت قيادة هذه اليقظة إلى عماد الدين آل زنكي والي الموصل ١١٢٧-١١٤٦ الذي حث على فكرة الجهاد التي باتت تلقى تأييدا شعبيا حقيقيا، واستطاع عماد الدين زنكي أن يبسط السلطة السلجوقية على إمارات سوريا وبلاد الرافدين، فاستولى على حلب وعلى أقاليم فرنجية إلى الشرق من نهر العاصي، وهدد طرابلس ومدينة دمشق ثم تمكن في ١١٤٤/١٢/٢٩ من دخول إمارة الرها بعد حصار دام شهراً، فسقطت بذلك في يد المسلمين أول إمارة أسسها اللاتين الفرنج في المشرق العربي. وأثار سقوط الرها سخطاً واسعاً في الغرب، ما دفع البابا أوجنيوس الثالث إلى إصدار مرسوم دعا فيه المسيحيين إلى القيام بحملة ثانية لاسترداد الرها، والثأر من آل زنكي، ووعد البابا المشاركين في هذه الحملة بوفرة من الامتيازات المادية والروحية بموجب المرسوم الذي أصدره، وكان يحمل عنوان "قدر الأسلاف". وبتكليف من البابا قاد الراهب سان برنار الدعوة إلى التجنيد للحملة الصليبية الثانية، ونجح في أن يضم لها لويس السابع ملك فرنسا وكونراد الثالث ملك ألمانيا اللذين وقفا على رأس جيشين منفصلين،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لكن الحملة تعرضت لهزائم ساحقة من السلاجقة عند قونية ثم عند دوريلة، وفي لاودقية، وأمام أسوار اضاليا. وكان نور الدين زنكي خلف والده عماد الدين بعد وفاته، وتمكن من إخماد ثورة الأرمن في الرها وتهديد وجود الفرنجة في الشرق. وكانت القوات الألمانية التي يقودها كونراد الثالث وصلت إلى القدس أولا، ثم تبعتها بعد ذلك القوات التي كان يقودها لويس التاسع واجتمع الملكان في عكا، وقررا شن الحملة ضد دمشق، وبدأ الهجوم في ١١٤٦/٧/٢٤ لكن نور الدين زنكي تحرك على رأس قواته من الموصل وحلب فاندحرت الجيوش الصليبية وآثرت الانسحاب معلنة بذلك عن هزيمة كاملة لهذه الحملة. ثم توفي نور الدين زنكي عام ١١٧٤ فاستلم صلاح الدين الإيوبي مقاليد الحكم من بعده، وقام أولاً بإلغاء الخلافة الفاطمية ونصب نفسه في ١١٨٣سلطاناً على مصر والشام والعراق الأعلى بعد أن وحد كل هذه البلاد.

انطلق صلاح الدين بجيوشه ليحارب الصليبيين، وعند قرون "حطين" خاض صلاح الدين معركته الشهيرة والحاسمة ضد الفرنجة في أواخر ربيع ١١٨٧ فقضى على الجيش الفرنجي وأسر ١٢,٠٠٠ غاز من بينهم ملك القدس. ثم تمكنت قوات صلاح الدين في غضونّ العام نفسه من تحرير عكا وتبنين وصيدا وجبيل وبيروت ثم حرر الرملة وغزة وبيت لحم ثم حاصر بيت المقدس، إلى أن حررها في ١١٨٧/١٠/٢ وأعاد القدس إلى حكم المسلمين. وتكاد المملكة اللاتينية التي أقامتها الحملات الصليبية تختفي كليا عن الوجود ولا يبقى في يد الفرنج غير بضع قلاع ومدينة صور وفي الشمال طرابلس وانطاكية. وقد أثارت أصداء هذه الحالة ردود فعل عاصفة في الغرب، فوجه باباوان متعاقبان جريجوريوس الثامن وكليمانس الثالث نداء يدعوان فيه لخوض حملة صليبية جديدة.

الحملة الصليبية الثالثة (١١٨٨-١١٩٢)

تصدى لقيادة هذه الحملة الثالثة ثلاثة من اشهر ملوك أوروبا: فيليب أوجست ملك فرنسا، فردريك الأول بربروزا إمبراطور المانيا وريتشارد قلب الأسد ملك بريطانيا.

وقبل تحرك القوات الثلاث الرئيسية كان جيوم الثاني ملك صقلية النورماني قد أرسل في ربيع ١١٨٨ أسطولا يقل ٢٠٠ فارس أسهموا في انقاذ طرابلس المهددة، كما وصلت إلى عكا قادمة من كولونيا قوة ألمانية ساعدت في حصار المدينة.

لكن الحملة الصليبية الثالثة فشلت كسابقتها، وخاصة بعد أن غرق الإمبراطور الألماني فريدريك وهو في طريقه إلى الشرق، فتشتت القسم الأكبر من قواته المؤلفة من ١٠٠,٠٠٠ مقاتل، ولم يصل منهم إلى سوريا غير عدد قليل ضمن وحدات وضعت بإمرة ابن الإمبراطور. وحين وصل الجيشان الفرنسي والبريطاني إلي صقلية، بعد أربع سنوات في الاستعدادات البطيئة منذ هزيمة الصليبيين في حطين أحكم الجيشان حصارهما أولا على عكا. وفي ١١٩١/٧/١٣ أعادوا حكم الصليبيين على عكا التي صارت وستبقى علي امتداد ما يقارب القرن عاصمة للمملكة اللاتينية الثانية .

وسارع ملك فرنسا أوجست إلى المغادرة، تاركا خلفه ملك بريطانيا الذي أخذ يسعى لاستعادة بيت المقدس من صلاح الدين وتأسيس مملكة جديدة. وبينما كان الخلاف ناشباً بين البارونات الفرنجية واصل ريتشارد قلب الأسد استردادته، ففي ١١٩١/٩/٧ استولى على يافا وعسقلان ثم زحف إلى القدس واقترح على صلاح الدين إنشاء دولة فرنجية — مسلمة حقيقية في فلسطين تكفل للجميع دخول القدس، لكن المشروع فشل. وفي ربيع ١١٩٢ نشط ريتشارد حملته من جديد، فصد في شهر آب (أغسطس) هجوم صلاح الدين الذي استهدف تحرير يافا ثم توصل الطرفان، صلاح الدين وريتشارد إلى عقد معاهدة "صلح الرملة" في ١١٩٢/٩/٢ وتم هدم أسوار عسقلان، وإباحة الدخول إلى القدس للحجاج غير المسلمين وفي ١١٩٢/١٠/١ ركب ريتشارد قلب الأسد البحر عائداً إلى الغرب.

الحملة الصليبية الرابعة (١٢٠٢-١٢٠٤)

انطلقت الحملة الرابعة من المبادرة التي اطلقها البابا اينوشنتيوس الثالث في شهر آب (أغسطس) ١١٩٨ لتحرير القدس بعد حملة تجنيد جديدة استمرت لمدة عامين جمعت خلالها الضرائب لتمويل الحملة، وتم حث الملوك في أوروبا على وقف خلافاتهم والتوحد. وتولى الدعاية لهذه الحملة فولك دي نويي فيما قاد الحملة كل من اتريكو واندولو وبونيفا سيوس دومومفيرات. وكانت هذه الحملة موجهة أصلا إلى مصر التي كانت تعاني من الحروب الأهلية التي اشعلها أبناء صلاح الدين الأيوبي، لكن الحملة انحرفت عن أهدافها واتجهت صوب القسطنطينية واحتلتها في عام ١٢٠٤، وتصارع الصليبيون على اقتسام الغنائم قبل أن ينتخبوا بودوان الفلاندري إمبراطورا على القسطنطينية التي تحولت من عاصمة للبيزانطيين إلى إمبراطورية لاتينية جديدة. وفي رد فعل على إخفاق الحملة الرابعة في استعادة القدس نظم راهبان حملة جديدة تعرف في التاريخ باسم "حملة الأولاد الصليبية" عام ١٢١٢ التي جندت الأحداث وكسبت تعاطف الطبقات الشعبية في أوروبا لكنها انتهت إلى بيع هؤلاء الأحداث كعبيد في سواحل الشمال العربي وفي الإسكندرية.

الحملة الصليبية الخامسة (١٢١٦-١٢٢١) .

في ١٢١٣/٤/١٣ دعا البابا اينوشنتيوس الثالث إلى عقد "مجمع مسكوني" بغرض تنظيم حملة صليبية جديدة.

وبعد موته دعا البابا الجديد أونوريوس الثالث في عام ١٢١٦ إلى القيام بالحملة الصليبية الخامسة، فانطلقت القوات الأولى في هذه الحملة من النمسا تحت قيادة الدوق ليوبولد السادس ومن المجر تحت قيادة الملك أندراش الثاني، وتولى أسطول من البندقية نقل هذه القوات إلى عكا. ولم يقو الملك العادل سلطان الدولة الأيوبية في مصر على مواجهة الصليبين لضعف جيشه، فاختار أسلوب الأرض المحروقة، ولكن هذه الحملة نجحت في احتلال المناطق الواقعة بين بيسان وبانياس، ثم صيدا والشقيف. وفي مستهل ١٢١٨ قرر عدة قادة لهذه الحملة من بينهم ملك المجر العودة إلى الغرب.

وفي أيار (مايو) ١٢١٨ حاصر الصليبيون مدينة دمياط في مصر،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

فمات السلطان العادل قهراً لدى سماعه بهذا النبأ، وحاول الملك الكامل، السلطان الجديد مفاوضة الفرنجة، فعرض معاهدة للصلح مقابل الجلاء عن مصر، فأثار هذا الاقتراح الانقسام داخل صفوف الصليبيين، حيث كان فريق منهم يطمع في بسط سلطانه على مصر كلها. وتفاقمت النزاعات بين الفرنج خاصة بعد اجتياح دمياط في ١٢١٩/١١/٥. وفي فلسطين استولى الملك العظيم الأيوبي شقيق السلطان الكامل على قيساريا ثم حاصر عتليت. وفي مصر حاول الصليبيون الزحف على القاهرة ولكنهم مُنُوا بهزيمة ساحقة في المنصورة واضطروا للاستسلام في ١٢٢١/٨/٣٠ بعد أن تعهدوا بالجلاء عن دمياط وعقدوا هدنة مدتها ثمانية أعوام، ورحلت فلول هذه الحملة عائدة من حيث أتت إلى أوروبا.

الحملة الصليبية السادسة (١٢٢٨-١٢٢٩)

قاد هذه الحملة الإمبراطور الروماني فريدريك الثاني الذي نزل بقواته في عكا سنة ١٢٢٨ رغم أن البابا جريجوريوس التاسع كان قد أصدر قرارا بحرمانه كنيسيا، وفي الأثناء كان الخلاف العميق قد دب بين الملك الكامل سلطان مصر، وأخيه المعظم ملك دمشق الذي توفي في ١٢٢٧. وبعد تردد الكامل جرى التوصل مع الإمبراطور الروماني في ١٢٢٩/٢/١٨ إلى معاهدة تعيد للفرنج دون قتال كلا من الناصرة وبيت لحم والقدس باستثناء ساحة الهيكل التي تشمل الأماكن المقدسة الإسلامية. مقابل اعتراف السلطان للصليبيين بملكية صيدا وتبنين واللد والرملة. اشترطت المعاهدة امتناع الأيوبيين، على امتداد عشر سنوات عن عقد أي حلف ضد الفرنج مقابل امتناع الإمبراطور عن إرسال تعزيزات إلى الأرض المقدسة. ولكن ما ان توفي الملك الكامل في ١٢٣٩ حتى وصلت قوات صليبية جديدة قادمة من فرنسا، فقام الملك الصالح ، الذي خلف أباه الكامل بإعلان الحرب من جديد على الصليبيين فحرر القدس وأعادها للمسلمين في ١٢٤٤/٤/٢٢.

الحملة الصليبية السابعة (١٢٤٨-١٢٥٤)

بادر إلى تنظيم هذه الحملة الملك لويس التاسع ملك فرنسا وكانت الحملة تضم حوالي ٢٥٠٠٠ من الفرسان والرماة وجنود المشاة.

ومن قبرص انطلقت القوات الصليبية لتنقض على دمياط فتدخلها في ١٢٤٩/٦/٤. وسعى لويس التاسع زاحفاً إلى القاهرة، سالكاً الطريق ذاته الذي كانت قد سلكته الحملة الصليبية الخامسة. واستبسل المصريون في قتال الفرنجة أمام المنصورة وقطعوا خطوط اتصالهم مع دمياط، ما دفع لويس التاسع الى التفاوض، وبعد وفاة الملك الصالح في ١٢٤٩ أخذت "شجر الدر" زمام القيادة من بعده واضطر لويس التاسع إلى الاستسلام دون شروط بعد أن اقتيد أسيرا إلى القاهرة في ١٢٥٠/٤/٦.

وبعد شهرين من الأسر أطلق سراح الملك لويس التاسع فغادر دمياط إلى عكا وعصفت أنباء هذه الهزيمة بأوروبا فاندفع الفلاحون تحت قيادة جاك المجري للرد على فشل حملة القديس لويس التاسع في مصر فهاجموا الكنائس في العديد من مدن فرنسا، واعتدوا على النبلاء ورجال الدين واليهود ووصل الأمر إلى ارتكاب مذابح حقيقية هناك. وعندما عاد لويس التاسع إلى فرنسا في ١٢٥٤/٩/٢ كانت الحصون التي شيدها حول عكا وقيساريا وكيفاس (حيفا) وعتليت ويافا وصيدا هي الإنجاز الوحيد تقريبا الذي بقي من هذه الحملة الصليبية، فيما كانت الروح الدافعة لهذه الحروب قد وصلت إلى أدنى مستوى لها في الوعي الغربي.

الحملة الصليبية الثامنة (١٢٧٠)

كان ارتقاء المماليك إلى سدة الحكم في مصر قد أدى إلى تغيير عميق في موازين القوى في الشرق الأدنى.

ونجح بيبرس، بعد إزالة الخطر المغولي في معركة عين جالوت ١٢٦٠ في فتح معاقل الفرنج واحداً بعد الآخر فبعد الناصرة في ١٢٦٣ كانت أرسوف وقيساريا وعتليت وحيفا في عام ١٢٦٥ ثم صفد وهونين وتبنين في ١٢٦٦ وبعدها الشقيف ويافا وانطاكية في ١٢٦٨. وفي عام ١٢٤٨ حصل لويس التاسع من البابوية على تصريح بجباية ضرائب جديدة لتمويل الحملة الصليبية الثامنة التي كان قوامها ١٠,٠٠٠ رجل واستهدفت، بعد ركوب البحر النزول على السواحل التونسية في موقع قرطاج القديمة. لكن الحرارة والأوبئة طاردت هذه الحملة فمات الملك لويس هناك مع عدد كبير من القادة والجنود، ما دفع الأمير شارل وانجو للتفاوض والانسحاب. لكن العواصف لاحقته في عرض البحر فلحقت به خسائر فادحة. وفي الشرق كان بيبرس نجح في القضاء على كل التعزيزات التي أرسلها ملك أراجون جاك الأول في سهل عكا في ١٢٦٩ وفي نيسان (ابريل) ١٢٧٢ عقد بيبرس وهيج الثالث ملك قبرص معاهدة صلح مدتها عشر سنوات تكفل الهدنة لعكا وتكفل للحجاج الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس.

وفي ١٢٩١/٥/١٨ استولى السلطان المملوكي الأشرف على عكا فأنذر ذلك بالسقوط النهائي للدول اللاتينية في الشرق، ونظم الغرب في القرنين الرابع عشر والخامس عشر عدة حملات صليبية، باءت المحاولة الأخيرة منها بهزيمة ساحقة في عام ١٤٤٤، وفتحت الطريق للعثمانيين لفتح القسطنطينية، والتي حول سقوطها الحملات الصليبية، على الأقل في شكلها القديم إلى أمرٍ ينتمي إلى الماضي.

م.ح

الخط الأخضر

(هو الخط الذي تحدد في اتفاقيات الهدنة العامة التي كانت عقدتها الدول العربية مع إسرائيل في جزيرة "رودس" عام ١٩٤٩، في أعقاب حرب ١٩٤٨م، وعلى خلفية النتائج العسكرية والميدانية والسياسية التي تمخضت عنها هذه الحرب).

وكانت الغاية الأساسية من تعيين هذا الخط على الحد الأمامي الشرقي للمنطقة التي احتلتها إسرائيل هي عدم جواز تحريك أي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قوات عسكرية على طرفي هذا الخط.

وقد شددت اتفاقات الهدنة على "ألا يفسر هذا الخط بأي شكل من الأشكال بأنه حد سياسي أو إقليمي". إلا أنه، مع ذلك كان قد استقر في العرف السياسي السائد اعتبار "الخط الأخضر" بمثابة الحد الأمامي على الجبهة الشرقية التي تفصل ما بين دولة إسرائيل على الأراضي التي احتلتها عام ١٩٤٨، والأراضي الفلسطينية الأخرى، خاصة الضفة الغربية، (التي كانت احتلتها في عام ١٩٦٧)، وكان صدور القرار الدولي ٢٤٢ قد عزز، من وجهة نظر المجتمع الدولي، مكانة "الخط الأخضر" باعتباره حدوداً لدولة إسرائيل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة إسرائيل عملت، وما زالت على تعطيل إقرار دستور دائم للدولة، تحت دعاوى ومزاعم شتى، من أبرزها التنصل من ضرورة النص في متن هذا الدستور على تعيين حدود واضحة لهذه الدولة، بما في ذلك الإعلان عن "الخط الأخضر" كحد أمامي لهذه الدولة.

من جهة أخرى فإن "الخط الأخضر" لا يحوز أي شرعية قانونية أو دولية، لأنه يمثل خرقاً وتجاوزاً لحدود الدولة اليهودية التي كان قرار التقسيم ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ قد عينها بدقة لهذه الدولة، وأن الدولة العبرية قد وسعت مساحتها، وأزاحت حدودها المعينة وفق قرار التقسيم بتعدّيها على الأراضي التي كان القرار ذاته قد خصصها للدولة الفلسطينية.

وكانت إسرائيل قد رفضت بعد حرب ١٩٦٧، الالتزام بالانسحاب إلى ما خلف "الخط الأخضر"، بل ودأبت على السعي لتغيير الطابع الطبوغرافي والديمغرافي خلف هذا الخط بالاستيلاء على المزيد من أراضي الضفة الفلسطينية، سواء بالتوسع في إقامة المستوطنات اليهودية في عمق هذه الأراضي، أو بإقامة جدار الفصل العنصري الذي يصادر ويستولي على المزيد من الأراضي الفلسطينية.

المشروع الصهيوني و"الخط الأخضر":

كانت الحركة الصهيونية قدّمت إلى المجلس الأعلى للسلم المنعقد في باريس في ١٩١٩/٢/٣ ما سمته "خريطة فلسطين" التي تطمع في إقامة الدولة اليهودية عليها.

وتبدأ حدود هذه الخريطة في الشمال من نقطة قرب صيدا على البحر المتوسط، ثم تتبع خط المياه في سفوح جبل لبنان إلى أن تصل جسر القرعون، ومن هناك إلى البير تماشياً مع الخط الفاصل ما بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تتجه جنوبا لتسير مع الخط الفاصل ما بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ إلى نقطة قرب بيت جن، ثم تتجه شرقا بحيث تسير مع خط المياه لنهر المغنية من جهته الشمالية إلى الغرب من خط سكة حديد الحجاز، أما الحدود الشرقية فتسير إلى الغرب من خط سكة حديد الحجاز وبمحاذاته إلى أن تنتهي عند خليج العقبة.

ويبدو واضحاً من فحوى وحدود هذه الخريطة أن الأطماع الصهيونية كانت تتجاوز نهر الأردن وتضم إليها الضفة الشرقية منه. وحتى عام ١٩٤٧ لم تكن أي من خرائط المنظمة الصهيونية تظهر أو تعترف بالخط الأخضر كحد أمامي للحدود الشرقية للدولة اليهودية وكان بلفور نفسه الذي ترأس الوفد البريطاني "لمؤتمر السلم" قد طالب في مذكرته "بأن ترسم الحدود الشرقية بحيث تعطي أوسع مدى للتطور الاقتصادي على ضفة الأردن اليسرى".

أما الخريطة التي رسمها الكولونيل ماينرهاجن لفلسطين فكانت تطالب بأن تمر حدود فلسطين الشرقية على مسافة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ كم إلى الغرب من سكة حديد الحجاز بعد أن تعبر وادي اليرموك في منتصف المسافة تقريبا، بين "درعا" و"سمخ".

إلا أن التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على مناطق النفوذ، وإضافة اعتبارات أخرى، دفعت بريطانيا في عام ١٩٢١ إلى إخراج شرق الأردن من أحكام صك الانتداب المتعلقة بإقامة وطن قومي لليهود.

وقد ثبتت المعاهدة البريطانية – الأردنية التي أبرمت في ١٩٢٩/١٠/٢١، حدود فلسطين بالنسبة لشرق الأردن، حيث نصت المادة الثانية من هذه المعاهدة على أن فلسطين "هي ذلك الشطر من الإقليم المنتدب عليه الواقع إلى القرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين غربي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم، صعوداً في منتصف وادي عربة والبحر الميت حتى ملتقاه بنهر اليرموك، ومن ثم في ذلك النهر حتى التخوم السورية".

وكان المؤتمر الصهيوني العشرون، الذي عقد في زيوريخ بسويسرا في ١٩٣٧ قد شهد انقساماً حادا بين تيارين، الأول منهما يرفض من حيث المبدأ أي مشروع لتقسيم فلسطين، ويتمسك بادعاءاته حول الحق التاريخي للاستيطان اليهودي شرق الأردن، فيما التيار الثاني الذي كان يمثله حزب "الماباي" بزعامة ديفيد بن غوريون، وجناح من الصهيونيين العموميين بزعامة حاييم وايزمان، يميل إلى الموافقة من حيث المبدأ على التقسيم، وإن كان قد أبدى معارضته لمشروع اللجنة الملكية البريطانية المعروف باسم "مشروع لجنة بيل" لتقسيم فلسطين، لكن المنظمة الصهيونية كانت من الناحية العملية قد وافقت ضمناً على ما سيعرف لاحقاً باسم "الخط الأخضر" الذي يرسم الحدود الشرقية لمشروع الدولة اليهودية.

وكان هذا الموقف الصهيوني الجديد من تقسيم فلسطين قد تعزز بقوة في مؤتمر "بلتيمور" ١٩٤٢، الذي وضع مشروع إقامة الدولة اليهودية، حتى ولو كانت على قسم من فلسطين، في صدارة أولويات الحركة الصهيونية، رغم أنهم من الناحية السياسية، كانوا يطالبون، بالحد الأقصى في تحويل فلسطين بأجمعها إلى دولة يهودية.

وعندما كان قرار التقسيم في طور الإنجاز قدم الحاخام اباهليل سيفر وجهة نظر الوكالة اليهودية أمام "لجنة انسكوب" الخاصة التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة القضية الفلسطينية، وقال في مداخلته أمام اللجنة في ١٩٤٧/١٠/٢ "إن تصريح بلفور كان يتضمن أن تصبح جميع فلسطين بما فيها شرق الأردن دولة يهودية، وقد فصلت شرق الأردن عن فلسطين وأقيمت عليها مملكة عربية، والآن فإن دولة عربية أخرى سوف تسلخ عن

مادة محمية بموجب حقوق النشر

فلسطين الباقية".

ثم أضاف: "إذا كانت هذه التضحيات الباهظة هي الشرط الذي لا بد منه للحل النهائي، وإذا كانت هي التي تجعل من الممكن إعادة قيام الدولة اليهودية، التي لها السيادة على هجرتها الخاصة، فإن الوكالة اليهودية على استعداد للتوصية بقبول حل التقسيم الخاضع لبحث مقبل بالنسبة للشروط الدستورية والإقليمية".

وفي ١٩٤٧/١١/٢٩ صدر القرار ١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، بالإضافة إلى الحكم الدولي الخاص بمدينة القدس. وكان هذا القرار قد رسم بدقة حدود الدولتين المقترحتين. وبصرف النظر عن عدالة أو مشروعية قرار التقسيم، فإن هذا القرار كان قد رسم للدولة اليهودية حدوداً، أقل بما لا يقاس مع الأطماع الأساسية للمشروع الصهيوني نفسه، فضلاً عن ضعف المعطيات الطبوغرافية والديمغرافية والجيوبوليتيكية للمنطقة التي خصصها قرار التقسيم للدولة الصهيونية للعمل فوراً، ليس فقط لتأمين هذه المنطقة وإنما لتوسيعها ودفع خطوط حدودها إلى الحد الأقصى الممكن.

وهكذا تمكنت إسرائيل في غضون الفترة الفاصلة من ١١/٢٩/ ١٩٤٧ حتى اتفاقية الهدنة التي بدأت في مطلع عام ١٩٤٧ و انتهت بالاستيلاء على حوالي ٦١٩١ كم٢ إضافية وإعادة رسم حدودها الأمامية بما في ذلك خط الهدنة الذي بات يعرف في كثير من الأدبيات السياسية بـــ "الخط الأخضر".

التشكل التاريخي لـــ "الخط الأخضر"، من قرار التقسيم إلى قرارات الهدنة العامة:

كان قرار التقسيم ١٨١ خصص للدولة اليهودية ٥٨٩٣ ميلا مربعاً بنسبة تصل إلى ٥٦,٤٧٪ من مساحة فلسطين، لكن هذه المنطقة لم تكن تشكل رقعة سياسية واحدة ذات تواصل جغرافي، وإنما توزعت على ثلاث مناطق، لا تكاد تشترك مع بعضها في حدود، وهذه المناطق تكاد تمثل أشباه جزر تتصل ببعضها من خلال خوانق أرضية ضيقة يسهل غلقها بمثل ما يسهل قطعها، وليس هناك من تناسب بين طولها وعرضها، ولا حدودها ومساحتها، لدرجة أن طول رقعة السهل الشمالي يبلغ تسعة أمثال عرضها في المتوسط، وكان هذا يعني من الوجهة الأمنية عدم قدرة هذه المناطق على الدفاع عن نفسها، كما أنها كانت تفتقد إلى التجانس والوحدة السياسية، خاصة وأن إطالة الحدود البرية كانت تضاعف من احتمال تعرضها لخطر الهجوم عليها من محيطها. وكان يمكن أن يضاف إلى كل ذلك ضعف العوامل الديمغرافية لهذه الدولة المقترحة التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز عام ١٩٤٦ ٦٠٨٢٢٥ نسمة، يشكلون ما نسبته ٣٥٪ مقابل ١٢٣٧٣٣٤ فلسطيني يمثلون ٦٥٪ من السكان، كان يفترض قرار التقسيم بقاءهم في مدنهم وقراهم داخل الدولة الصهيونية، فضلاً عن التخلخل الواضح في توزيع السكان اليهود في مناطق الدولة اليهودية، وخاصة في النقب التي كانت تمثل القسم الأكبر من مساحة المنطقة.

ونظراً لإدراك الحركة الصهيونية خطورة استمرار هذه الأوضاع، وتماشياً مع النزعة التوسعية لهذه الحركة العنصرية فقد سعت، لاستغلال الظروف، واعتماداً على الأساليب العسكرية، إلى إحداث تعديلات جذرية على مساحة المنطقة اليهودية ومن ثم على خطوطها وحدها الخارجي. وبنهاية ١٩٤٨ كانت الدولة اليهودية قد زادت مساحتها من ١٤٣٦٦ كم٢ إلى ٢٠٥٢٧ كم٢، وتوغلت المنطقة اليهودية مخترقة خطوط الهدنة وأضيفت إليها منطقة الجليل الغربي، وأصبحت الحدود اللبنانية–الفلسطينية الدولية خطوط هدنة وكذلك الحدود السورية–الفلسطينية الدولية.

وكان التغيير الأساسي في الحدود الشرقية، حيث ألحقت المساحة المتبقية منها والمعروفة بالضفة الغربية، ومساحتها ٥٨٧٨ كم٢ (بما في ذلك المسطحات المائية) بالمملكة الأردنية الهاشمية.

على الرغم من أن المخطط الصهيوني الاستيطاني لم ينجح بعد حدوده إلى نهر الأردن، فإن ذلك لا يخفض من إنجازاته التوسعية الأخرى، وخاصة الاستيلاء على القطاع الغربي للقدس والدهليز الأرضي المؤدي إليها.

ويمكن أيضاً إضافة الإنجازات التي تمثلت في استيلاء الدولة اليهودية على المثلث الجنوبي لفلسطين، الذي يفصل بين سيناء وشرقي الأردن من ناحية، وبين البحر الميت وخليج العقبة من ناحية أخرى، وباستثناء الشريط المتقطع من فلسطين الانتدابية المعروف بقطاع غزة، كان المشروع الصهيوني قد نجح في الوصول إلى الحدود الدولية المصرية–الفلسطينية.

الخط الأخضر وجغرافية إسرائيل السياسية:

يعد "الخط الأخضر" واحداً من أهم معطيات وأركان الجغرافية السياسية لإسرائيل، فإسرائيل تشترك في حدودها البرية مع كل من لبنان وسوريا والأردن ومصر، وتبلغ أطوال هذه الحدود على التوالي: ٨٢، ٧٧، ٥٦١، ٢٠٦ كم وبهذا يصبح مجموع أطوال حدود المنطقة الإسرائيلية ٦٨٥ كم.

ومن جهة أخرى تبلغ أطوال حدود إسرائيل البحرية نحو ٢٠١ كم منها ١٩٠ على البحر المتوسط والباقي على البحر الحمر.

وتصل مساحة المنطقة الإسرائيلية، بعد اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩م نحو ٢٠٥٢٧ كم٢ منها ٤٤٥ كم٢ تشغلها مسطحات مائية. ومنطقة السهل الساحلي ضيقة، ولا يزيد العمق الجغرافي عند نتانيا وطولكرم على ١٤,٥كم.

أما من حيث الشكل، فإن أقصى امتداد للمنطقة الإسرائيلية بين الشمال والجنوب يصل إلى ٤١٧ كم من المطلة وحتى ايلات، وعرضها يتراوح بين ٦٠–٩٠كم، ويبدو واضحاً عدم التناسب بين مساحة هذه المنطقة وحدودها، حيث تصل هذه النسبة إلى ٤٨م لكل كيلو متر مربع.

تولي إسرائيل أهمية كبرى لمسألة الحدود مع الدول المجاورة لها، ولكنها تولي لحدودها الشرقية مع الضفة الغربية أهمية خاصة استثنائية ومضاعفة، وذلك لأسباب عدة أهمها ما يتعلق بالمفهوم الإسرائيلي بما يسمى العمق الاستراتيجي، حيث تعرف نظرية الأمن الإسرائيلية منطقة القدس– تل أبيب–حيفا بأنها المناطق

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الحيوية الأكثر أهمية لدولة إسرائيل، حيث يتجمع فيها أكثرية السكان، والقسم الأكبر من المرافق ومؤسسات الحكم، وهذه المناطق لا يكاد يفصلها سوى بضعة كيلو مترات فقط عما يسمى الحد الأمامي أو خط الهدنة أو "الخط الأخضر"، وهذا يعني أن منطقة سهل مرج ابن عامر ذات القيمة الاقتصادية العالية مكشوفة تماماً.

أما القطاع الغربي لحدود الضفة الغربية فنلاحظ أن خط الحدود يمر بالسفوح الدنيا لإقليم التلال، وهنا نجد أن المسافة تضيق بين خط الحدود وساحل البحر بحيث لا يتجاوز ١٤,٥كم عند قلقيلية.

ثم يبدأ خط الحدود في الصعود التدريجي مرة أخرى إلى خطوط كنتور مرتفعة كلما اتجهنا جنوبا حتى دهليز القدس، وهناك يمر الخط بمنطقة شديدة التضرس، بحيث يصل ارتفاع بعض القمم الجبلية إلى ٩٠٠ متر، ولذا فإن خط الحدود في منطقة الدهليز يبدو غير واضح المعالم، وعلاوة على ذلك فإن الطريق الذي يمر بالدهليز ويربط القدس الغربية ببقية المناطق الإسرائيلية يتمشى في معظم قطاعاته مع الخانق الذي يشغله وادي سوريك. ويلازم خط الحدود بعد خروجه من منطقة الدهليز السفوح الغربية لجبال الخليل، حيث يتراوح الارتفاع بين ٤٠٠-٥٠٠ متر، وهو بذلك يبتعد عن ساحل البحر الأحمر بحيث تصل المسافة إلى نحو ٤٣ كم عند كريات جات.

ثم يواصل خط الحدود امتداده على نفس المنسوب تقريباً وهو يمر بالسفوح الجنوبية لجبال الخليل، وإن كان هذا المنسوب يصل أحياناً إلى ٩٠٠ متركما هو الحال عند مروره بقمم جبال بتير وعانيم وكحل.

ويسير الحد الشرقي في القاطع المتبقي من الحدود كخط وسط في الوادي الأخدودي الذي يشغله البحر الميت ووادي عربة، وتحف هذا الوادي من الجانبين سلسلة من المرتفعات يتراوح ارتفاعها ما بين ٦٠٠-٦٩٠ متر على الجانب الشرقي، فيما يقل هذا الارتفاع على الجانب الغربي.

ويبدو واضحا أن إسرائيل تولي حدودها الشرقية اهتماماً خاصاً ومضاعفاً، خاصة في القطاع الشمالي المواجه للإقليم الحيوي استراتيجياً واقتصادياً، وخاصة مرج ابن عامر وبيسان والقطاع الأوسط من السهل الساحلي.

كانت مسألة توسيع خاصرة إسرائيل الضيقة (القطاع الأوسط من السهل الساحلي) ذات أولوية خاصة، ما دفع إسرائيل للاستيلاء على شريط أرضي تقدر مساحته بنحو ٤٠٠ كم٢ والمعروف بمنطقة "المثلث" العربي وذلك قبل إعلان قيام الدولة مباشرة.

خطة الهدنة — الخط الأخضر:

كانت الأردن هي الدولة الثالثة بعد مصر ولبنان، وفق الترتيب الأمني التي وقعت اتفاقية عامة للهدنة مع إسرائيل في ٣/٤/ ١٩٤٩.

وكانت المملكة الأردنية قد خولت، بموجب تفويض من الحكومة العراقية، بالمفاوضات في "رودس" نيابة عن القوات العراقية التي شاركت في حرب ١٩٤٨. والمثير للتساؤل والدهشة حقاً، أنه نتج عن اتفاقية الهدنة الأردنية — الإسرائيلية أن ضمت إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها إسرائيل مساحة تزيد على نصف مليون دونم من أخصب أراضي فلسطين، مما كان في حوزة الجيشين العراقي والأردني، ولم تكن القوات الإسرائيلية قد احتلته في أي مرحلة أو فترة من حرب ١٩٤٨، من بداياتها الأولى وحتى وقف إطلاق النار وعقد الهدنة العامة في ١٩٤٩،كما لم يكن في هذه المناطق المستولى عليها أي أراض تعود ملكيتها لليهود، ولم تقم عليها أي مشاريع استيطانية في السابق، ولم يعمر بها يهودي واحد.

وتمثلت هذه الأراضي المستولى عليها في مساحات واسعة من أراضي المثلث العربي، والنقب الجنوبي، ووادي عربة حتى البحر الأحمر، بموجب اتفاقية الهدنة العامة فإن خط الهدنة — أو "الخط الأخضر" بات يمتد لمسافة ٥٣٠ كم ويبدأ عند ملتقى الحدود السورية — الأردنية — الإسرائيلية جنوبي بحيرة طبريا في الشمال، ثم يتجه جنوبا معقباً مجرى نهر الأردن إلى الجنوب من جسر الشيخ حسين بعشرة كيلو مترات، ومن هناك ينحرف نحو الغرب في الشمال ليمر شمالي جنين، حيث يترك المدينة ومحطتها في الجانب العربي، ثم يقطع كلا من خط سكة الحديد والطريق بين طولكرم وقلقيلية ويميل عندها ليقترب من ساحل البحر المتوسط على عمق لا يكاد يتجاوز خمسة عشركيلومتراً. ومن قلقيلية يتجه جنوبا تاركا اللد والرملة في الجانب الإسرائيلي ليصل إلى قرية اللطرون، ينعطف عندها نحو الشرق ليمر من وسط القدس، تاركاً القدس الشرقية والبلدة القديمة في الجانب الفلسطيني، ثم ينحرف غرباً فيحيط بمنطقة بيت لحم والخليل، وقبل أن يقطع طريق الخليل— بئر السبع ينعطف شرقاً حتى يلتقي بالبحر الميت عند عين جدي، ومن وسط البحر الميت ينحرف خط الهدنة جنوباً حتى نهايته الجنوبية حيث يعقب بعدها وادي عربة إلى رأس خليج العقبة، تاركاً ميناء العقبة في الجانب العربي، وميناء إيلات في الجانب الإسرائيلي، ولم تكتف إسرائيل في هذه المنطقة بتحديدها، وإنما أصرت أيضا على تخطيطها على الطبيعة.

الخط الأخضر— والتسوية السياسية

في إطار البحث عن تسوية سياسية للصراع الفلسطيني— الإسرائيلي جرى تداول عدة صيغ للتعاطي مع موضوع "الخط الأخضر"، أو حدود الدولة الفلسطينية المستقلة التي يفترض إقامتها إلى جانب دولة إسرائيل في حدود الأراضي التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وفيما يتمسك الجانب الفلسطيني بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، فإن مشاريع التسوية والمفاوضات الرسمية وشبه الرسمية التي جرت حولها كانت تداولت الصيغ التالية.

١. التبادل الإقليمي — تبادل الأراضي، وتشير هذه الصيغة إلى إزاحة "الخط الأخضر" في أراضي الضفة الغربية بحيث يجري ضم الكتل الاستيطانية الأربع إلى داخل إسرائيل

مادة محمية بموجب حقوق النشر

خلف "الخط الأخضر" بعد تعديل مساره، وبالمقابل يجري تعويض الجانب الفلسطيني بأراض مساوية لها في المساحة والقيمة.

٢. التبادل الديمغرافي — وتشير هذه الصيغة إلى تعديل في مسار "الخط الأخضر" بعد إخراج مناطق عربية من المثلث — بلدة أم الفحم وغيرها — من المنطقة الإسرائيلية، مقابل ضم الكتل الاستيطانية اليهودية في الضفة إلى إسرائيل.

٣. التأجير لآجال طويلة أو محدودة، وتقضي الصيغة بتعديل مسار "الخط الأخضر"، بعد الاتفاق على تأجير مناطق فلسطينية (كان البحث يتعلق بمنطقة الأغوار) لمدة زمنية متفق عليها، قياساً بالصيغة التي تم اعتمادها في اتفاق "وادي عربة" الأردني—الإسرائيلي بخصوص تأجير أراض أردنية لإسرائيل في إطار اتفاق أو معاهدة سلام.

٤. إلغاء "الخط الأخضر" في إطار مشروع دولة واحدة لشعبين، وهذه الصيغة تطرحها مشاريع التسوية التي تعارض تقسيم فلسطين إلى دولتين لشعبين، وتدعو إلى مشروع الدولة الواحدة لشعبين في صياغات متعددة: "الدولة ثنائية القومية"، و"الدولة الديمقراطية العلمانية" ووفقا لهذا التصور يُزال "الخط الأخضر" أو يُلغى، وتعتمد فلسطين كوحدة جغرافية سياسية واحدة .

م.ح

خطة جورج تينت

(جورج تينت هو مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وفترة من ولاية الرئيس الأمريكي الذي تلاه جورج بوش-الابن. وارتبطت باسم جورج تينت خطة لوقف اطلاق النار وافقت عليه الحكومة الاسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية وأصبح ساري المفعول اعتباراً من يوم الاربعاء ١٣حزيران (يونيو) ٢٠٠١ وعرفت الخطة باسم "خطة تينت"، وتنص على:

تؤكد الأجهزة الامنية الاسرائيلية والفلسطينية على التزامها بالاتفاقات الأمنية التي تم التوصل اليها في شرم الشيخ في تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٠ والتي أكدها تقرير لجنة جورج ميتشل الصادر في نيسان (ابريل) ٢٠٠١. وتقوم خطة العمل هذه على أساس ان يلتزم الجانبان بوقف متبادل وشامل لإطلاق النار، ينطبق على جميع اشكال العنف، وذلك بما ينسجم مع التصريحات العلنية لزعيمي الجانبين.

وإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الأمنية المشتركة المشار اليها في الخطة بتسوية المشاكل التي قد تنشأ اثناء تطبيق خطة العمل هذه، وتوافق الاجهزة الأمنية في اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية على البدء، على الفور، بالخطوات الأمنية المحددة تالياً من أجل العودة إلى التعاون الأمني، وإلى الوضع الذي كان عليه الحال قبل ٢٨ أيلول (سبتمبر) الماضي.

١. تستأنف حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بشكل فوري، التعاون فيما بينهما بحيث:

- يعقد اجتماع فوري على مستوى رفيع يحضره مسؤولو الأمن الإسرائيليون والفلسطينيون والأمريكيون، على أن يعودوا للاجتماع بعدها بمعدل جلسة واحدة أسبوعياً على الأقل، ويكون حضور المندوبين الكبار في الجانبين إلزامياً.
- إعادة تنشيط لجان التنسيق الامني الإسرائيلية الفلسطينية. وستقوم هذه اللجان بتنفيذ مهماتها اليومية الى أقصى مدى ممكن، وفق المعايير التي وضعت قبل ٢٨ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٠. وعندما يسمح الوضع الأمني، يجب إزالة الحواجز التي تحول دون التعاون الفعلي وتستأنف الدوريات الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة.
- تقدم الولايات المتحدة أجهزة فيديو لتسهيل الاتصال والتعاون الأمني بين كبار المسؤولين الاسرائيليين والفلسطينيين.

٢. الطرفان خطوات فورية من أجل الالتزام بوقف إطلاق النار وتثبيت الوضع الأمني.

- تمتنع اسرائيل عن شن أي نوع من الهجمات على منشآت رئيس السلطة الفلسطينية، ومقرات الأجهزة الأمنية والاستخبارات والشرطة الفلسطينية والسجون في الضفة الغربية وغزة.
- تبدأ السلطة الفلسطينية، فوراً، باعتقال الإرهابيين في الضفة الغربية وغزة، والتحقيق معهم، وتزود اللجنة الامنية بأسماء الذين يتم اعتقالهم على الفور، مع إبلاغها بالإجراءات التي اتخذت بحقهم.
- تطلق إسرائيل سراح الفلسطينيين الذين اعتقلوا في عمليات تمشيط أمنية، والذين لم تثبت علاقتهم بأنشطة إرهابية.
- من خلال التزامها بوقف إطلاق النار، تمنع السلطة الفلسطينية جميع مسؤولي الأمن الفلسطيني من التحريض، أو المساعدة، أو تنفيذ هجمات على أهداف إسرائيلية، بمن في ذلك المستوطنون.
- من خلال التزامها بوقف اطلاق النار، تمتنع القوات الإسرائيلية عن المبادرة بتنفيذ عمليات أمنية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية أو شن هجوم على أهداف امنية بريئة.
- تقوم الحكومة الإسرائيلية بالتحقيق في وفيات الفلسطينيين التي حدثت نتيجة عمليات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة خلال أحداث لا علاقة لها بالإرهاب.

٣. يستفيد مسؤولو الأمن الفلسطينيون والإسرائيليون من وجود اللجنة الأمنية كي يتبادلوا، -إضافة إلى المسؤولين الأميركيين المعنيين-، المعلومات عن تهديدات إرهابية، بما فيها معلومات عن عمليات إرهابية معروفة أو محتملة في

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الأحداث منذ انطلاقة الأقصى، وكان مصيرها مثل بقية الاتفاقات والتفاهمات الأمنية التي سبقتها والتي لحقت بها .

وقد انهار الاتفاق امام اول عملية فدائية فلسطينية، وامام استمرار اسرائيل في عمليات القتل ومصادرة الأراضي والطوق والحواجز، ذلك ان حكومة شارون لم تكن ترغب في الدخول في الاستحقاقات السياسية لتقرير ميتشل، التي افترض أن يتم التطرق إليها بعد نجاح اتفاق تينت على الأرض.

س.س

خطة الحكم الذاتي (المصرية)

(هي خطّة يمارس فيها الفلسطينيون حكماً ذاتياً كاملاً بموجب اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، يتضمن القدرة على أخذ قرارات مستقلة وانسحاباً كاملاً للحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية، وتشمل صلاحيات سلطة الحكم الذاتي كافه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧).

في عام ١٩٨٠، وبسبب الخلافات بين إسرائيل ومصر حول تفسير اتفاقية كامب ديفيد المتعلق بعدد من الأمور، قامت مصر بإصدار بيان موقف حول هذه الأمور وهي: أ) الحكومة العسكرية والإدارة المدنية خلال الفترة الانتقالية، ب) انتقال السلطة، ج) أعضاء سلطة الحكم الذاتي التي ستحل محل الحكم العسكري والإدارة المدنية. أما النقاط الأساسية الواردة في الموقف المصري فهي:

١. يحتوي نص كامب ديفيد على وعد للفلسطينيين بحكم ذاتي كامل وهذا يتضمن القدرة على أخذ قرارات مستقلة وتشكيل سياسات خاصة، فمن غير المعقول أن يؤدي كامب ديفيد فقط إلى إعادة تنظيم الوضع السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يتم صنع القرارات والسياسات وإملاؤها على الفلسطينيين.

٢. يتم التمييز في معاهدة كامب ديفيد والرسائل المتبادلة بين نوعين من الانسحاب: ١) انسحاب كامل للحكومة العسكرية وإدارتها المدنية. ٢) انسحاب جزئي للقوات العسكرية الإسرائيلية وإعادة انتشار للقوات الباقية في مواقع أمنية محددة. يعتبر الانسحاب الكامل للحكومة العسكرية وإدارتها المدنية الخطوة الاولى لتحقيق سلطة الحكم الذاتي لمسؤولياتها.

٣. تضم صلاحيات سلطة الحكم الذاتي كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، التي ستعتبر وحدة موحدة داخل إطار سلطة الحكم الذاتي.

٤. تمتد سلطة الحكم الذاتي إلى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعتبر كافة التغيرات (الاحتلالية) في البنية الجغرافية أو التركيبة الديمغرافية أو الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة أو أي جزء منهما، باطلة وغير فاعلة ويحق إلغاؤها، ويشمل ذلك بالأخص قضية إلحاق القدس الشرقية والمستوطنات، كما يجب أن يكون هناك منع كامل لإقامة مستوطنات جديدة، وبعد إنشاء سلطة الحكم الذاتي يصبح كافة المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة واقعين تحت حكم هذه السلطة.

٥. تشمل مسؤوليات السلطة سن القوانين والأعراف، وإصدار الهويات ووثائق السفر، والسيطرة على المعابر من حيث دخول وخروج الأشخاص والبضائع، إضافة إلى مسؤولية الحفاظ على القطاع العام والمصادر الطبيعية.

٦. تتكون سلطة الحكم الذاتي من هيئة تضم ٨٠ إلى ١٠٠ عضو منتخبين من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومجلس يضم ١٠-١٥ عضواً منتخباً من بين أعضاء الهيئة، وتستلم هذه الهيئة المسؤوليات من الحكومة العسكرية وتقوم مقامها في فرض القوانين وجباية الضرائب.

٧. يتولى المجلس الإدارة المباشرة للضفة الغربية وقطاع غزة في كافة النواحي.

٨. تتم إقامة سلطة قضائية ضمن نظام للمحاكم، محاكم استئناف، ومحكمة عليا تتمتع باستقلالية كاملة.

٩. يكون لسلطة الحكم الذاتي ممثل يوازي ممثلي مصر، وإسرائيل والأردن في اللجنة الممتدة، وذلك حسب بند ٣ من كامب ديفيد.

١٠. يكون مقر سلطة الحكم الذاتي في القدس الشرقية.

من الواضح أن هذا البرنامج يتعارض كلياً مع برنامج إسرائيل لخطة الحكم الذاتي الأمر الذي أفشل القضية تماماً.

خطة الحكم الذاتي (الإسرائيلية)

قدم مناحيم بيغن خطة حل نهائي للمرة الأولى للكنيست في أواخر كانون الأول ١٩٧٧، بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، وقام بيغن بتعديل الخطة كي تتماشى مع اتفاقية أيار ١٩٧٩، إلا أن التغييرات لم تكن جذرية، كما قامت لجنة الحكم الذاتي الوزارية المعينة من قبل الحكومة للتفاوض مع مصر، بإصدار خطة مفصلة، وأضافت لجنة المدراء العامين بعض النقاط الإدارية والاقتصادية والقانونية (١٩٧٩-١٩٨١). إلا أن الخطة الإسرائيلية للحكم الذاتي مع جميع مرفقاتها، بدلاً من أن تستخدم كأساس للمفاوضات، تم استخدامها كخطة تنفيذية تقود الحكومة الإسرائيلية إلى المزيد من إلحاق الأراضي، والاستيطان، واغتصاب الأراضي وانتشار الجيش الاسرائيلي في المناطق.

النقاط الرئيسية لخطة الحكم الذاتي الإسرائيلية:

- عملاً من أجل اتفاقية السلام، تقوم إسرائيل بوضع مشكلة السيادة جانباً، بالرغم من تصميمها على سيادتها على يهودا والسامرة وقطاع غزة، وسيتم الاستغناء عن الإدارة العسكرية للحكومة مع الإبقاء على الجسم التشريعي والتنفيذي والقضائي (ذلك حسب قواعد القانون الدولي فيما يخص الأراضي المحتلة) الذي يمثل السلطة الدستورية للحكم الذاتي الذي سيعنى بشؤون السكان ويرئسه مجلس إداري منتخب، هذا المجلس سيعنى بأمور البلديات،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والتعليم، والرفاه الاجتماعي، والصناعة والتجارة.

- تقع المسؤوليات والترتيبات الامنية بأيدي الإسرائيليين، ويحق لسكان المناطق الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو الإبقاء على الجنسية الأردنية، ويحق للسكان الإسرائيليين شراء الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبقى قوات الاحتلال العسكرية في الأراضي المحتلة بصورة دائمة، وتصبح أراضي الدولة ملكاً لإسرائيل، وتسيطر إسرائيل على مصادر المياه، ولا يكون لمنطقة الحكم الذاتي أي حدود جغرافية، حيث إنها ستكون تحت حكم ذاتي مجتمعي فقط.
- اعتمد بيغن في طرحه لخطة الحكم الذاتي تلك على رؤيا أوروبية نشأت في أوروبا الوسطى بعيد الحرب العالمية الاولى تتعلق باتفاقيات تعنى بشؤون الأقليات في أوروبا الشرقية والوسطى (مثل بولندا، تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا)، هذه الاتفاقيات صممت لكي تحمي الحقوق الثقافية والاثنية للأقليات التي أضحت تحت حكم الدول القومية الجديدة بعد انهيار الامبراطورية التمساوية – الهنغارية، وعند تصميم الخطة الاسرائيلية للحكم الذاتي، كان الفلسطينيون يخضعون لحكم ذاتي وكانت المدن تدار من قبل رؤساء بلديات فلسطينيين.

س.ج

خريطة الطريق

(هي مشروع سلام عمدت إلى طرحه الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اللجنة الرباعية، التي تضم أيضاً كلاً من الأمم المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، حمل اسم خريطة الطريق وذلك في ٢٠٠٢/٩/١٧.

وجاء هذا المشروع بعد مرور عامين على انتفاضة الأقصى التي اندلعت في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، والتي اتسمت بالمواجهات الدموية، ما بين الفلسطينيين، وقوات الاحتلال الإسرائيلي، وتولد شعور لدى القيادة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، على حدٍ سواء، بأن الولايات المتحدة الأمريكية، غير معنية، بطرح حلول تستجيب للحد الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني. وأمام اشتداد سياسة القمع الإسرائيلية، وما ترتب على ذلك من احتلال كامل لمدن الضفة الغربية، واقتراف أبشع الجرائم بحق المدنيين العزل، من قتل، تشريد، وهدم للبيوت... الخ. ازدادت حملة الانتقادات الدولية، لسياسة القمع الإسرائيلية، وللانحياز الأمريكي لإسرائيل على حدٍ سواء. وأمام حاجة الولايات المتحدة الأمريكية، للدعم العربي في حربها ضد العراق، جاءت فكرة مشروع "خريطة الطريق" التي تقوم على ثلاث مراحل، تؤدي في نهاية عام ٢٠٠٥، إلى إقامة دولة فلسطينية.

ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ خطاباً وعد فيه الفلسطينيين بالعمل على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة بحلول عام ٢٠٠٥. ومع أن الرئيس الأمريكي جورج بوش لم يحدد معالم وحدود ومقومات هذه الدولة إلا أن ذلك كان تطوراً إيجابياً في السياسة الأمريكية حيال المنطقة ونزاعاتها.

تم تحويل رؤية الرئيس بوش حول الدولة الفلسطينية إلى لجنة تمثل أربع جهات دولية فاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا الاتحادية). وفي العاصمة الإسبانية مدريد عكف خبراء دوليون منتدبون لهذه المهمة على وضع توصيات لحل القضية الفلسطينية. ليتوصلوا يوم ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ إلى بلورة خطة تقوم على أربع مراحل سميت خريطة الطريق.

تضمنت خريطة الطريق في صيغتها الأولى التي نشرت نهاية عام ٢٠٠٢ ثلاث مراحل مطلوبا تنفيذها حتى عام ٢٠٠٥، وهي:

- المرحلة الأولى: من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢ إلى أيار (مايو) ٢٠٠٣، وفي هذه المرحلة تطالب خريطة الطريق السلطة الفلسطينية بوقف فوري للانتفاضة في جميع الأراضي الفلسطينية وتعيين حكومة فلسطينية جديدة برئاسة رئيس وزراء، وتطالب إسرائيل بتحسين الظروف الإنسانية للفلسطينيين، والكف عن المساس بالمدنيين الفلسطينيين وأملاكهم، وتجميد الاستيطان (استناداً إلى مقترحات ميتشل) وسحب جيش الاحتلال من المواقع التي احتلها منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ بشكل مرتبط بقدر ما يتقدم التعاون الأمني الفلسطيني – الإسرائيلي.

  كما تطالب الخطة الطرفين باستئناف التنسيق الأمني بينهما (وفق خطة جورج تينيت) ووقف التحريض المتبادل.

- المرحلة الثانية: تبدأ من حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ حتى كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣، وتتضمن هذه المرحلة البدء بمفاوضات حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة خلال فترة أقصاها نهاية عام ٢٠٠٣ وذلك في إطار مؤتمر دولي يعقد لهذه الغاية. وتستأنف، خلال هذه المرحلة العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية والتي جمدت نتيجة لأحداث الانتفاضة.
- المرحلة الثالثة: من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٥ يعقد خلالها مؤتمر دولي للتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول قضايا الحل النهائي والدائم (القدس، والحدود، واللاجئين والمستوطنات) وتنتهي بقيام علاقات طبيعية بين إسرائيل وكافة الدول العربية.

في الوقت الذي رحبت فيه السلطة الفلسطينية بخريطة الطريق مع تحفظات طفيفة تتعلق باستحداث منصب رئيس الوزراء (تخلت عنها فيما بعد) أعلنت الحكومة الإسرائيلية بأنها لن تقبل بالخطة إلا بعد إجراء تعديلات عديدة على بنودها وصلت في نهاية المطاف إلى المطالبة بوضع أربعة عشر تعديلاً من بينها:

شطب المبادرة السعودية (المبادرة العربية للسلام) نهائياً من

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الخريطة، وجعل قرارات اللجنة الرباعية المشرفة على تنفيذ بنود الخطة تتم بالإجماع (خشية الموقف الأوروبي الذي تعتبره إسرائيل ميالاً إلى الجانب الفلسطيني)، وإلغاء موضوع حق العودة من نص الخريطة، ونزع السقف الزمني المثبت بالخريطة وإجراء تعديلات بشأن تزامن التزام الطرفين. وفي هذا الصدد طالبت إسرائيل بتتالي الخطوات بدلاً من توازيها وإعطاء الحكومة الإسرائيلية حق الفصل في استمرار مراحل الخطة.

فضلاً عن ذلك طالبت إسرائيل بتأجيل الإعلان عن خريطة الطريق رسمياً إلى ما بعد إجراء الانتخابات في إسرائيل والتي كان مزمعاً عقدها في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣. ثم طالبت بالتأجيل مرة أخرى إلى ما بعد الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق ظناً منها أن هزيمة العراق ستزيد أوراق الطرف الفلسطيني ضعفاً على ضعف.

لم ترجئ الإدارة الأمريكية إبلاغ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بخطة خريطة الطريق إلى ما بعد الهجوم على العراق فحسب، بل أرجأت هذا الإبلاغ — وبناء على الطلب الإسرائيلي- إلى ما بعد تشكيل محمود عباس (أبو مازن) وزارته، فتم بعد منح المجلس التشريعي الفلسطيني ثقته للحكومة الفلسطينية الجديدة، يوم ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣ تسليم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي النسخة الرسمية من خريطة الطريق.

تحفظ البعض على بعض بنودها وانتقد البعض الآخر غموضها، فيما رأت القوى الراديكالية (حماس والجهاد الإسلامي، وبعض أجنحة حركة فتح) أن خريطة الطريق ستعمل على تقويض الانتفاضة وتجرد الفلسطينيين من المقاومة التي هي سلاحهم الوحيد، وستنشق وحدة الصف الوطني الفلسطيني بعد أن تحولت السلطة بأجهزتها الأمنية إلى أداة قمع بإشراف صهيوني — أمريكي لاعتقال وتجريم كل من يقاوم الاحتلال، كما اعتبرت هذه القوى خريطة الطريق شرارة لإشعال الفتنة في البيت الفلسطيني".

وكان قبول السلطة الفلسطينية للخطة مبنياً على الأمل في بعث الحيوية للمسار السياسي التفاوضي، وهو الخيار اليتيم الذي بقي للفلسطينيين بعد رفع الغطاء الدولي والدعم العربي عن المقاومة المسلحة، والاصطفاف الدولي إلى جانب الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، في حربها المعلنة ضد كل من لا يوافقها في سياساتها.

وكانت السلطة الفلسطينية تأمل في أن تحرج خريطة الطريق إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، وتدفعها إلى الانسحاب إلى حدود جغرافية نهائية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ضمن هذه الحدود.

وأظهر الموقف العربي حيال خريطة الطريق تباينات واضحة، فالموقف المصري جاء مرحباً بالخطة لانسجامها مع الرؤية المصرية لحل الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية، مع استنكار وزير خارجيتها للاشتراطات الإسرائيلية.

أما سوريا، وعلى الرغم من موقفها المعارض للخطة إلا أنها، وفي ظل موجة الضغط الأمريكي عليها، اضطرت إلى اتخاذ موقف غير محدد ينص على قبول ما يقبل به الشعب الفلسطيني، والإشارات إلى أن سوريا ليست معنية بالخطة طالما أنها لا تعالج موضوع إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل.

وتعامل لبنان سلباً مع خريطة الطريق مدفوعاً من تخوفه من تداعياتها السلبية على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين واحتمال اللجوء إلى توطينهم في أماكن تواجدهم، ما يؤثر على التوازن الطائفي في لبنان، ويثير سلسلة من المشاكل الطائفية الجديدة.

وكان الموقف السعودي الذي يجمل مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، محكوماً بطلب الإدارة الأمريكية "بعد عمليات التفجير في مناطق تقطنها أغلبية أمريكية في الرياض، من المملكة، تعاوناً مع الولايات المتحدة في التصدي للإرهاب وإبداء مواقف ليّنة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي".

تعطي خريطة الطريق أهمية بالغة للأمن على حساب الجانب السياسي فقد ذكرت كلمة الأمن ٣١ مرة، وهذا ما دفع البعض إلى الجزم بأن أهداف خارطة الطريق تقتصر على ترويض المقاومة والتخلص من الانتفاضة دون الوصول إلى حل سياسي، "ورأوا فيها" تكريساً لإشكالية اتفاقات أوسلو" التي أتاحت تشكيل سيادة فلسطينية على جزء غير محدد المساحة والسيادة، وأرجأت أعقد المسائل إلى مفاوضات الحل النهائي. كما يوفر الغموض الذي يكتنف بعض بنود الخريطة وبغياب "النوايا الحسنة" لإسرائيل فرصة التملص من تنفيذ ما عليها من التزامات، بذرائع وحجج مختلفة، فبعض بنود الخطة أوحت لوزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شلوم للتصريح في مقابلة أجرتها معه صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٣/٦/٢٢ بأنه "لم يكتب في خريطة الطريق أن حدود الدولة الفلسطينية ستكون حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فالقراءة الإسرائيلية للنص، وحسب أقوال الوزير شالوم تفيد بأن هناك مجرد حدود مؤقتة.

وهكذا يتضح أن الغموض الذي يمكن أن يكون "مفيداً" في حر أقدام المتنازعين وزجهم في المفاوضات، يمكن له أن يتحول إلى ألغام ستنفجر تحت أقدام المتفاوضين في سياق استثمار الهوامش التي تتيحها خريطة الطريق، وحتى لا تجر الخطة الفلسطينيين إلى أتون الفتنة، اعتمدت الحكومة الفلسطينية أسلوب الحوار مع المنظمات الراديكالية الفلسطينية، للتوصل إلى اتفاق هدنة يلبي متطلبات خريطة الطريق في التهدئة ووقف العنف من جهة ويحافظ على التشكيلات التنظيمية القائمة كقوى معارضة من جهة أخرى، إلا أن إسرائيل وفي سعيها المحموم لإفشال خريطة الطريق رفضت هذا التوجه واعتبرته خرقاً لخريطة الطريق، ومن شأنه أن يضع نهاية لها.

على مدار ٥١ يوما (نيسان (ابريل)، أيار (مايو) ٢٠٠٣) التزم الفلسطينيون الهدوء، وأظهرت خلال تلك الفترة نتائج استطلاع للرأي العام أجرته جامعة بيرزيت من ٨ — ١٠ أيار(مايو) أن ٧١٪ من الفلسطينيين يعارضون العمليات التفجيرية وأن ٦٣٪ منهم يؤيدون العودة إلى طاولة المفاوضات، إلا أن هذه الفترة بالذات كانت حافلة بالاعتداءات الدموية الإسرائيلية في إطار تعقب الناشطين الفلسطينيين، سقط خلالها عشرات الشهداء ومئات الجرحى، ونتيجة للإحباط والاحتقان انتهت الـ ٥١

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يوما من الهدوء الفلسطيني بتفجيرات القدس والعفولة خلال النصف الثاني من أيار (مايو)، وتزامنت مع تفجيرات السعودية والمغرب لتعطي شارون ذريعة لربطها بما يسمى الإرهاب الإسلامي العالمي، وشن اعتداءات جديدة على الفلسطينيين راح ضحيتها حوالي ٥٠ شهيدا وأكثر من ٢٠٠ جريح، وكانت ذروتها في اغتيال القائد البارز في حركة حماس إسماعيل أبو شنب.

في هذه الأجواء غدا الحديث عن خريطة الطريق مرتبكا وانفتح المجال على مصراعيه لمحاولات الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني حسم الصراع ميدانياً وسريعاً، وبات الحديث عن خريطة الطريق إسرائيلياً وبتغطية أمريكية لا يعني سوى مطالبة السلطة الفلسطينية بإجراءات أمنية ميدانية تهدف إلى تفكيك المنظمات الفلسطينية، وجاء رفض الإدارة الأمريكية للاقتراح الروسي الهادف إلى إضفاء الشرعية الدولية على خريطة الطريق بتبنيها من قبل مجلس الأمن، ليؤكد أن الولايات المتحدة المنشغلة بإرهاصات احتلال العراق قد قلصت اهتمامها بخريطة الطريق إلى حدود تحديد المسؤولية عما يجري وتوجيه الملامة إلى الفلسطينيين.

هكذا اتخذت خريطة الطريق طريقها إلى أرشيف المبادرات والمشاريع المتعلقة بالقضية الفلسطينية، محمولة على فتور الاكتراث الأمريكي والدولي عموماً بالمنطقة ونزاعاتها، ومدفوعة بردود الفعل الانفعالية لبعض القوى الراديكالية الفلسطينية على استفزازات الحكومة الإسرائيلية الدموية الهادفة إلى تقويض أي حل عادل ومقبول.

نص خريطة الطريق:

أصدرت وزارة الخارجية الأميركية في ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣ النص الرسمي الكامل لخريطة الطريق لسلام الشرق الأوسط، وذلك بعد أن تم تسليم نسختين منها إلى المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفيما يلي نص تلك الخريطة:

ما يلي هو خريطة طريق مدفوعة بتحقيق الهدف ومرتكزة على الأداء، ذات مراحل واضحة وجداول زمنية ومواعيد محددة كأهداف، ومعالم على الطريق تهدف إلى تحقيق التقدم عبر خطوات متبادلة من قبل الطرفين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، ومجال بناء المؤسسات، برعاية المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا).

إن الهدف هو تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥، كما طرحت في خطاب الرئيس بوش في الرابع والعشرين من يونيو (حزيران)، ورحب بها الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في بيانين وزاريين للمجموعة الرباعية في السادس عشر من يوليو (تموز) والسابع عشر من سبتمبر (أيلول).

لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب وراغبة وقادرة على بناء ديمقراطية فاعلة ترتكز على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضروري لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين بشكل واضح لا لبس فيه هدف تسوية تفاوضية على النحو المنصوص أدناه.

وستقوم الرباعية بالمساعدة وتيسير تطبيق الخطة، بدءاً بالمرحلة ١، بما في ذلك مباحثات مباشرة بين الطرفين كما يتطلب الأمر، وتضع الخطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ، لكن ولكونها خطة ترتكز على الأداء، سيتطلب التقدم وسيعتمد على جهود الطرفين المبذولة بنية حسنة، وامتثالهما لكل من الالتزامات المذكورة أدناه، وإذا ما قام الطرفان بتأدية واجباتهما بسرعة، فإن التقدم ضمن كل مرحلة والانتقال من مرحلة إلى التالية قد يتم بصورة أسرع مما هو مذكور في الخطة، أما عدم الامتثال بالالتزامات فسيعيق التقدم.

وستؤدي تسوية تم التفاوض بشأنها بين الطرفين، إلى انبثاق دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية، قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، وسوف تحل التسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، بناء على الأسس المرجعية لمؤتمر قمة سلام مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت، والداعية إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن، ضمن تسوية شاملة. إن هذه المبادرة عنصر جوهري في الجهود الدولية للتشجيع على سلام شامل على جميع المسارات، بما في ذلك المساران السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي.

وستعقد الرباعية اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بتطبيق الخطة، ويتوقع من الطرفين أن يقوما، في كل مرحلة، بالتزاماتهما بشكل متواز، إلا إذا حُدد الأمر على غير ذلك.

المرحلة١- إنهاء الإرهاب والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية- من الوقت الحاضر حتى أيار (مايو) ٢٠٠٣.

في المرحلة ١، يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف حسب الخطوات المذكورة أدناه، وينبغي أن ترافق هذا العمل إجراءات داعمة تباشر بها إسرائيل، ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها، ويباشر الفلسطينيون إصلاحاً سياسياً شاملاً إعداداً للدولة، بما في ذلك وضع مسودة دستور فلسطيني، وانتخابات حرة نزيهة ومفتوحة تقوم على أساس تلك الإجراءات. وتقوم إسرائيل بجميع الخطوات الضرورية للمساعدة في تطبيع حياة الفلسطينيين، وتنسحب إسرائيل من المناطق التي تم احتلالها منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر)٢٠٠٠ ويُعيد الطرفان الوضع إلى ما كان قائماً آنذاك، مع تقدم الأداء الأمني والتعاون، كما تجمد إسرائيل جميع النشاط الاستيطاني

مادة محمية بموجب حقوق النشر

انسجاماً مع تقرير لجنة ميتشل.

في بداية المرحلة ١:

تصدر القيادة الفلسطينية بياناً جلياً لا لبس فيه يعيد تأكيد حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، ويدعو إلى وقف إطلاق نار فوري غير مشروط لإنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان، وتُنهي جميع المؤسسات الفلسطينية التحريض ضد إسرائيل.

تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً جلياً لا لبس فيه يؤكد التزامها برؤية الدولتين (المتضمنة) دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقادرة على البقاء، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل، كما أعرب عنها الرئيس بوش، ويدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان، وتنهي جميع المؤسسات الإسرائيلية التحريض ضد الفلسطينيين.

الأمن:

- يعلن الفلسطينيون نهاية واضحة لا لبس فيها للعنف والإرهاب ويباشرون جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال، وتعطيل، وتقييد نشاط الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان.
- تبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها عمليات مستديمة، مستهدفة، وفعالة تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية، ويشمل هذا الشروع في مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد.
- لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراءات تقوض الثقة، بما في ذلك الترحيل والهجمات ضد المدنيين، ومصادرة و/أو هدم منازل وأملاك فلسطينية، كإجراء عقابي أو لتسهيل (نشاطات) البناء الإسرائيلي، وتدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية، وغيرها من الإجراءات التي حددتها خطة تينيت.
- يبدأ ممثلون عن الرباعية، معتمدين على آليات موجودة وموارد على الأرض، بمراقبة غير رسمية ويجرون مشاورات مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وتنفيذها.
- تطبيق، كما تمت الموافقة سابقاً، خطة قيام الولايات المتحدة بإعادة بناء وتدريب واستئناف التعاون الأمني بالعمل مع مجلس إشراف من الخارج (الولايات المتحدة ومصر والأردن). ودعم الرباعية جهود تحقيق وقف إطلاق نار دائم وشامل.
- يتم دمج جميع منظمات الأمن الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تكون مسؤولة أمام وزير داخلية يتمتع بالصلاحيات والسلطة.
- تستأنف قوات الأمن الفلسطينية التي أعيد تنظيمها/تدريبها ونظراؤها في الجيش الإسرائيلي تدريجياً التعاون الأمني وغيره من المشاريع تطبيقاً لخطة تينيت، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة على مستوى عال بمشاركة من مسؤولين أميركيين عن الأمن.
- تقطع الدول العربية التمويل الحكومي والخاص وكل أنواع الدعم الأخرى عن الجماعات التي تدعم العنف والإرهاب وتقوم بهما.
- يقوم جميع المانحين الذين يقدمون دعما مالياً للفلسطينيين بتسليم تلك الأموال عن طريق حساب الخزينة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.
- مع تقدم الأداء الأمني الشامل قدما، يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب تدريجياً من المناطق المحتلة منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ ويعيد الجانبان الوضع إلى ما كان قائماً قبل ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠. ويعاد نشر قوات الأمن الفلسطينية في المناطق التي تخليها القوات الإسرائيلية.

بناء المؤسسات الفلسطينية:

- إجراء فوري بشأن عملية موثوقة لوضع مسودة دستور للدولة الفلسطينية، وتوزع اللجنة الدستورية، بأسرع وقت ممكن، مسودة دستور فلسطيني، يقوم على أساس إقامة ديمقراطية برلمانية قوية وحكومة برئيس وزراء يتمتع بالسلطات، كي تتم مناقشتها/التعليق عليها علناً، وتقترح اللجنة الدستورية مسودة وثيقة لطرحها بعد الانتخابات للحصول على موافقة المؤسسات الفلسطينية الملائمة عليها.
- تعيين رئيس وزراء أو حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية/هيئة اتخاذ القرارات تتمتع بالسلطات.
- تسهل حكومة إسرائيل بشكل تام سفر المسؤولين الفلسطينيين لحضور جلسات المجلس التشريعي والحكومة، وإعادة التدريب الأمني الذي يتم الإشراف عليه دولياً، والنشاطات الانتخابية وغيرها من نشاطات الإصلاح، وغيرها من الإجراءات الداعمة ذات العلاقة بجهود الإصلاح.
- مواصلة تعيين الوزراء الفلسطينيين المتمتعين بسلطة تولي إصلاح أساسي، وإنهاء الخطوات الأخرى لتحقيق فصل حقيقي للسلطات، بما في ذلك أي إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذا الغرض.
- تشكيل لجنة انتخابية فلسطينية مستقلة، ويقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بمراجعة وتنقيح قانون الانتخاب.
- الأداء الفلسطيني حسب معايير المعالم القانونية والإدارية والاقتصادية التي وضعها فريق العمل الدولي الخاص بالإصلاح الفلسطيني.
- يجري الفلسطينيون انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة، بأسرع وقت ممكن، وعلى أساس الإجراءات السالفة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الذكر وفي سياق حوار مفتوح واختيار شفاف للمرشحين/حملة انتخابية ترتكز على عملية حرة متعددة الأحزاب.

- تسهل الحكومة الإسرائيلية قيام فريق العمل الخاص بالمساعدة وتسجيل الناخبين وتحرك المرشحين والمسؤولين عن عملية الاقتراع، ودعم المنظمات غير الحكومية المشتركة في العملية الانتخابية.
- تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية بناء على التزام بأن هذه المؤسسات تعمل بشكل تام وفقاً للاتفاقيات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة الإنسانية:

- تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الوضع الإنساني، وتطبق إسرائيل والفلسطينيون بالكامل جميع توصيات تقرير برتيني لتحسين الأوضاع الإنسانية، وترفع منع التجول وتخفف من القيود المفروضة على تحرك الأشخاص والسلع، وتسمح بوصول كامل وآمن وغير معاق للموظفين الدوليين والإنسانيين.
- تقوم لجنة الارتباط المؤقتة بمراجعة الوضع الإنساني وإمكانيات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويطلق جهد رئيسي للحصول على مساعدات من المانحين، بما في ذلك (مساعدات) للجهد الإصلاحي.
- تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية تصفية الحسابات وتحويل الأموال، بما فيها المتأخرات، وفقاً لآلية رصد شفافة تم الاتفاق عليها.

المجتمع المدني:

دعم مستمر من المانحين، بما فيه زيادة التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية، لمشاريع مباشرة، شعبية، وتنمية القطاع الخاص، ومبادرات المجتمع المدني.

المستوطنات:

- تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار (مارس) ٢٠٠١.
- انسجاماً مع توصيات تقرير لجنة ميتشل، تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

المرحلة ٢- الانتقال: حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣

تنصب الجهود في المرحلة الثانية على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وخاصيات السيادة، على أساس الدستور الجديد، كمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني. وكما سبق وأشير، يمكن إحراز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم ضد الإرهاب، ومستعدة وقادرة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها قائمة على أساس التسامح والحرية، ومع توفر مثل هذه القيادة، والمؤسسات المدنية والهيكليات الأمنية التي تم إصلاحها، سيحصل الفلسطينيون على دعم نشط من الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع لإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء.

وسيتم التقدم في المرحلة الثانية على أساس قرار إجماعي من الرباعية حول ما إذا كانت الظروف مواتية للتقدم، مع أخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار، وتبدأ المرحلة الثانية، التي تعزز وتدعم الجهود لتطبيع حياة الفلسطينيين وبناء المؤسسات الفلسطينية بعد الانتخابات الفلسطينية، وتنتهي بالإقامة المحتملة لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في عام ٢٠٠٣. وأهدافها الرئيسية هي أداء أمني شامل مستمر وتعاون أمني فعال، وتطبيع مستمر للحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات، ومواصلة البناء وتعزيز الأهداف المعلنة في المرحلة ١، وإقرار دستور فلسطيني ديمقراطي، واستحداث منصب رئيس الوزراء بصورة رسمية، وتعزيز الإصلاح السياسي، وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

- مؤتمر دولي، تعقده الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، فوراً في أعقاب انتهاء انتخابات فلسطينية ناجحة، لدعم التعافي الاقتصادي الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.
- سيكون مثل هذا الاجتماع شاملا، مرتكزاً على هدف سلام شرق أوسطي شامل (بما في ذلك بين إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان)، وعلى المبادئ التي تم ذكرها في مقدمة هذه الوثيقة.
- تعيد الدول العربية العلاقات التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية..... الخ)
- إعادة إحياء التعاطي المتعدد الأطراف في قضايا تشمل موارد المنطقة المائية والبيئة والنمو الاقتصادي واللاجئين وضبط التسلح.
- يصاغ الدستور الجديد لدولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة بشكله النهائي، وتتم الموافقة عليه من قبل المؤسسات الفلسطينية الملائمة، وينبغي أن تتلو الانتخابات الإضافية، إن تطلبها الأمر، الموافقة على الدستور الجديد.
- تشكيل حكومة إصلاح تتمتع بالسلطات وفيها منصب رئيس وزراء رسمي، انسجاماً مع مسودة الدستور.
- استمرار الأداء الأمني الشامل، بما في ذلك التعاون الأمني الفعال على الأساس المنصوص عليه في المرحلة ١.
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة عبر عملية تفاوض إسرائيلي فلسطيني، يطلقها المؤتمر الدولي، وكجزء من هذه العملية، تطبيق الاتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزامن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.
- دور دولي معزز في مراقبة الانتقال، مع دعم نشط

مادة محمية بموجب حقوق النشر

- غربلة العناصر المنتمية حديثا للتنظيم (الأنصار).
- القيام بعمليات الاستطلاع التي تسبق العمليات العسكرية.
- تنفيذ عمليات ضد أهداف استخبارية إسرائيلية، مثل قتل ضابط الاستخبارات الإسرائيلي في أريحا والحاكم العسكري عام ١٩٦٨، وقصف بيت (ليفي إشكول) عام ١٩٦٩.
- بناء خلايا داخل الجيش العربي (الأردني).
- حماية المدنيين الأجانب الذين أطلق سراحهم في عمليات الاختطاف لمطار (الثورة).
- المشاركة في كافة المعارك التي خاضتها الثورة الفلسطينية.

أقسام العمل في الجهاز:

كان الجهاز الذي ارتبط تنسيقا مع إقليم حركة "فتح" في الأردن، وخاصة عبر سميح أبو كويك (قدري)، وعبر قائد الميليشيا في فتح بالأردن (أبو داود) يضم الأقسام الأمنية التالية:

- أمن الأقاليم (والأقاليم هي فروع حركة فتح في مختلف الدول).
- الأمن الداخلي في البلد.
- مركز المعلومات والتوثيق.
- قسم البحث العلمي (التحسس العلمي).
- قسم التحقيق.
- قسم التدريب والإعداد (الوحدات الخاصة).

نهاية الجهاز :

- عانى الجهاز من بعض الاختراقات الإسرائيلية، وتداخلات لعمله مع أطر أخرى في "فتح"، وكان من أبرز قضايا الاختراق في جسد الجهاز قضية الاختراق الأمني من المدعو (سميح الهولندي).
- تعرض صلاح خلف في مؤتمر حركة "فتح" عام ١٩٧١ لنقد شديد بشأن حديثه الإذاعي الاستعطافي للأردن في اثناء مواجهات أيلول ١٩٧٠ بعد اعتقال الأردنيين له، واتهمه الكثيرون، كما اتهموا "جهاز الرصد"، بالفشل في التنبؤ بحجم الهجوم الاردني الواسع. الا أن صلاح خلف وجماعته في المؤتمر ردوا على النقد بتوضيح مفاده أنهم قدموا معلومات تفصيلية بشأن الاستعدادات والخطط الأردنية، وأنهم حذروا من المخاطر، وأثبتت الأحداث صحة توقعاتهم بأن العراق لن يتدخل لمصلحة الفدائيين، ولمحوا الى أن الخلل الحقيقي يكمن في تجاهل القيادة الدلائل التي قدمت لها.
- وكرد فعل قاد صلاح خلف هجوما على القائد العام ياسر عرفات مجادلا في أن تفويضه السلطة السياسية الى (م.ت.ف) والاستيلاء على دوائرها منذ ١٩٦٩ أديا الى الازدواجية وادخلا البيروقراطية لمؤسسات "فتح"، وأنب أبو أياد القيادة على عدم صدقها مع الجماهير وتخليها عن شعاراتها، وقال إن أمام الحركة الفلسطينية خيارين: الهاوية أو الحل الجذري. وذكر الجميع بأن القيادة يجب أن تكون جماعية، وأن ياسر عرفات عضو كغيره في هذه القيادة، ورغم ذلك فقد نحي صلاح خلف عن قيادة "جهاز الرصد" الذي كان مآله الى الحل.
- وفي الحملة الكبيرة التي وجهت للجهاز في المؤتمر اتهم أبو حسن سلامة بالتقصير، وفقد عضويته في "المجلس الثوري" نتيجة ذلك، رغم إعادة انتخاب صلاح خلف للجنة المركزية للحركة. كما قام القائد العام ياسر عرفات بتحويل كوادر الجهاز اثر خروجهم من الأردن لمعسكر الهامة في سوريا، وحل الجهاز عمليا.
- في نقده لسياسة الثورة في الأردن والسلطة المتعاظمة التي أدت لخروج المقاومة منها عام ١٩٧١ قال صلاح خلف "إننا أتينا للنظام من فوق... كان الملك ينتظر ٢٠ يوما لنسمح له بمقابلتنا، وكنا نضرب أمامه الطاولة... وكنا نحس أنه ليس هناك ما يضرنا في الأردن".
- تسلم في الفترة من (١٩٧١-١٩٧٣) أبو يوسف النجار عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" مسؤولية جهاز الأمن الجديد (جهاز الامن والمعلومات)، وأدار الجهاز من بيروت. وتمكن من كشف خلايا عملاء لليهود في كل من لبنان وسوريا، وتم في تلك الفترة مبادلة كل من وليم نصار، وأبو علي مهدي بسيسو من كوادر جهاز الأمن السجناء في إسرائيل بجاسوسة إسرائيلية كانت معتقلة لدى الثورة الفلسطينية.
- في حين تسلم صلاح خلف (أبو إياد) مسؤولية مفوضية شؤون الأردن يساعده سميح أبوكويك و أبو أيمن ربحي موسى للفترة السابقة نفسها وهي الفترة نفسها التي أشارت فيها الأصابع الى صلاح خلف بأنه وراء تنظيم "أيلول الأسود"، قبل أن يعود ليتسلم مسؤولية الأمن ثانية إثر استشهاد القادة الثلاثة (أبو يوسف النجار وكمال ناصر، وكمال عدوان) بعملية اغتيال اسرائيلية مدوية في ١٠نيسان ١٩٧٣ في بيروت.

ب.ب

الرقم الصعب

(هو مصطلح سياسي انتشر في أواخر الثمانينيات ليعبر عن الاستعصاء وعدم القدرة على شطب أو تجاوز شخص أو قضية أو جماعة أو شعب أو دولة أو حالة أو موقف. كان الزعيم ياسر عرفات قد دأب في معظم خطاباته على تكرار عدد من العبارات التي أصبحت من مشمولات خطاباته مثل تكراره أن الشعب الفلسطيني هو "الرقم الصعب").

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الشعب الفلسطيني الرقم الصعب

عقب الرئيس ياسر عرفات ذات مرة على تصريحات الرئيس المصري التي حذر فيها من المساس بالسيد الرئيس، بالقول "ان الرئيس حسني مبارك يتكلم ليس باسمه فقط ولكن باسم الأمة العربية جميعاً وباسم الأحرار والشرفاء جميعاً، نحن جزء لا يتجزأ منهم، نحن جزء من هذه الأمة العربية، نحن جزء من هؤلاء الأحرار والشرفاء في العالم، إنهم جميعاً ينظرون ويقلقون لهذه الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وضد مقدسات الشعب الفلسطيني المسيحية والإسلامية، وضد أطفال الشعب الفلسطيني وزهرات الشعب الفلسطيني". وختم ياسر عرفات حديثه ذاك بتأكيده المعهود أن الشعب الفلسطيني هو الرقم الصعب في معادلة الشرق الأوسط.

الرقم الصعب من السياسة الى الرياضة

شاع في الأوساط الفلسطينية استخدام مصطلح " الرقم الصعب"، فقد استخدم بداية في السياسة بحيث اعتبرت حركة "فتح" أنها تمثل "الرقم الصعب" في معادلة الكفاح، ولحقتها تنظيمات اليسار الفلسطيني، ثم حركة "حماس"، فيما تعتبر سوريا نفسها "الرقم الصعب" في الشرق الأوسط المستعصي على الإسرائيليين والأمريكيين. واستخدم المصريون مصطلح "الرقم الصعب" ليقصد به المستقلون المتكاثر عددهم في مجلس الشعب (في مقال لنجوى طنطاوي تحت عنوان: المستقلون الرقم الصعب في الحياة السياسية ، في صحيفة الأسبوع ١٩ أيار (مايو) ٢٠٠٣، كما يتحدث البعض عن "الرقم الصعب" في المعادلة اللبنانية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد خرج المصطلح من أسر السياسة الى رحابة المواضيع الأخرى حتى دخل إلى الرياضة ليعتبر النادي الفلاني أو اللاعب العلاني يمثل "الرقم الصعب" في الرياضة او اللعب وهكذا .

ياسر عرفات "الرقم الصعب"

في الثمانينيات من القرن العشرين أصدر الكاتب (ألان هارت) كتابه الشهير عن حياة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، وقد حمل الكتاب عنوانين: الأول بالإنجليزية. "عرفات إرهابي أم صانع سلام"، والثاني للطبعة العربية بعنوان "الرقم الصعب" ، ثم كتبت رشيدة مهران كتاب "ياسر عرفات : الرقم الصعب" من إصدار مؤسسة الديار للطباعة والنشر ، ١٩٨٧. ومنذ ذلك الوقت أو حتى قبله راج المصطلح ليصبح ياسر عرفات هو الرقم الصعب في المعادلة الفلسطينية وفي معادلة القضية الفلسطينية والشرق الأوسط عامة ، وهو ما أثبتته الأيام مع محاولات العزل والقتل أو الحصار المتواصل.

يقول ماهر عبد الله في صحيفة الوطن السعودية في ٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ عن ياسر عرفات "الرقم الصعب": إنه "عندما اضطر الرئيس الفلسطيني لأن ينحاز إلى مشاعر شعبه وجد نفسه يخرج من دائرة الحظوة الأمريكية، وعاد الكلام مجددا عن عدم أهليته للمقبولية والاعتراف، لكن الشعبية التي حظي بها، إضافة إلى مجمل الوضع العام جعلت أمريكا تدرك ما أدركه كثيرون قبلها: إن عرفات لا يزال "رقما صعبا" في المعادلة الفلسطينية المشروعة، وهذا عائد إلى اعتبارات سياسية أمريكية داخلية لا علاقة لها بحقائق الأشياء ومجريات الأمور على الأرض، ولهذا قررت وضع "الرقم الصعب أمام خيارات صعبة". واوردت الأهرام العربي في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣ ما يؤكد أن ياسر عرفات ما زال يمثل "الرقم الصعب" في حديثها عن المتغيرات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية وحيث يشير الكاتب العزب الطيب الطاهر الى عدة أرقام صعبة في المعادلة الفلسطينية وهي القادرة على الفهم العميق لمفردات المعادلة.

ويقول الكاتب د.فايز رشيد عن ياسر عرفات على سبيل المثال في أحد التحليلات ضمن مقالاته "واذا كانت الأحداث الأخيرة بعد استقالة ابو مازن وحكومته-شهر ٢٠٠٣/٩ ، قد اثبتت أن الرئيس الفلسطيني يتمتع بجماهيرية واسعة لدى الشعب الفلسطيني، وانه لا يزال "الرقم الصعب" في المعادلة "مثلما يحب ان يطلق على نفسه..." .

خطاب الرقم الصعب

هذه جملة من خطاب الرئيس ياسر عرفات الموجه للجماهير التي احتشدت في الذكرى الثالثة والخمسين للنكبة في ١٥/٥/ ٢٠٠١ حيث يقول :

"يا جماهير شعبنا الفلسطيني الصامد المرابط، يا شعب الجبارين، يا شعب الجبارين، إن شعبنا الفلسطيني العريق في انتمائه العربي القومي الأصيل، قد تحدى النكبة وأهدافها، في الوطن وفي المنافي، ففي الوطن أعاد البناء، وشرع في مواجهة تصعيد قوى الاحتلال بدأب وصبر ومثابرة، وحفر الصخر، وعمر الأرض، ووقف على قدميه يواجه غطرسة القوة للاحتلال والمحتلين، وفي المنافي حول شعبنا المخيمات إلى بركان يغلي بالغضب في وجه مؤامرة التشرد واللجوء، وحمل لاجئو عام ٤٨ راية الوطن والكفاح في أقسى الظروف وأصعبها، وفرضوا الوجود الفلسطيني على العالم، ليكون الرقم الصعب في معادلة الشرق الأوسط).

الرقم الصعب والقصة

في قصة للدكتور إياد السراج تحت عنوان زيارات ومواكب، نشرت على موقع "أمين الإلكتروني" في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ يورد استخداما متطورا لمفهوم "الرقم الصعب" على لسان الشخوص التي تعلق على زيارة رئيس وزراء بريطانيا الى فلسطين كالتالي :

"فقالت بنبرة ساخرة: "وماذا عن الرقم الصعب" ؟

فنظر إليها وكأنه يحذرها وقال: "إن العالم كله يدرك أن الأمن والسلام في الشرق الأوسط لن يتحققا إلا بإنهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية".

فقاطعته: "هذا وهم كبير، فالعالم الغربي يؤيد إسرائيل ويعادي العرب والمسلمين... هذه هي الحقيقة ولن يجرؤ السياسيون في هذا العالم على شن حرب على إسرائيل أو حتى مقاطعتها لاجبارها على انهاء الاحتلال ووقف الارهاب المنظم الذي تمارسه ضدنا، فالسياسيون هناك يخضعون لابتزاز اللوبي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الناس مع الإدارة المدنية إلا في أضيق الحدود حين كانوا مضطرين ومجبرين على ذلك، مثل استصدار التصاريح والوثائق.

وحين جرت الانتخابات البلدية الفلسطينية عام ١٩٧٦، فازت القوى الوطنية التي تتبنى خط (م.ت.ف)، وكان ذلك لطمة للاحتلال الإسرائيلي.

ومنذ ذلك الحين وقبل ذلك وإسرائيل تبحث عن بديل للتفاوض معه وشطب منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أدركت إسرائيل أن البديل المصنوع عاجز وأضعف من أن يمثل الشعب الفلسطيني.

وقد قررت حكومة إسحق رابين تشكيل لجنة وزارية برئاسة شمعون بيريس وزير الدفاع لدراسة أسباب هذه الظاهرة ومعالجتها، وبعد نحو شهرين اجرى شمعون بيريس سلسلة من التغييرات والإعفاءات بين جنرالات الحكم العسكري في الضفة فتسلم الميجر جنرال البروفسور مناحيم ميلسون منصب المستشار للشؤون العربية في الحاكمية العسكرية للضفة، وعين الميجر جنرال يغئال كرمون مساعدا له، وقد استقال ميلسون من عمله بعد ذلك.

وبدأت السلطات الإسرائيلية تفكر جدياً في البحث عن قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المنطقة المحتلة، وخلال هذه الفترة طرحت لأول مرة فكرة إنشاء "الروابط القروية"، وقد طرحها الميجر جنرال يغئال كرمون (الحاكم العسكري لمدينة الخليل من ١٩٧٤ — ١٩٧٦ فالتقطها مناحيم ميلسون وبدأ يدرسها إلى ان شرع بتنفيذها عملياً بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وما نصت عليه من إجراء مفاوضات لإقامة الحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان مصطفى دودين الوزير السابق في الحكومة الأردنية قد عاد عام ١٩٧٥م إلى بلدته دورا/ الخليل في نطاق جمع شمل العائلات، وأصبح خلال فترة وجيزة الصديق الحميم لكل من يغئال كرمون ومناحيم ميلسون، فوقع عليه الاختيار لإخراج مخطط روابط القرى إلى حيز الوجود.

أسفرت اتصالات ميلسون وكرمون وبيريس بمصطفى دودين عن الإعلان رسمياً عن قيام "رابطة قرى محافظة الخليل" برئاسته في ١٩٧٨/٧/٢٠، وقد حصر نظام الرابطة الأساسي غاياتها المعلنة في حل المنازعات والخلافات بين السكان وتشجيع تنظيم الجمعيات التعاونية لمساعدة المزارعين لتحسين أوضاعهم الاقتصادية وتطوير أساليب الزراعة وتحديثها وغير ذلك، إلا أن الغايات الحقيقية لهذه الرابطة والروابط التي تلتها كانت كما تجلت من الممارسات اللاحقة ودعم سلطات الاحتلال لها بالمال والسلاح، محاولة لخلق قيادة فلسطينية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية تكون مستعدة لتأييد "كامب ديفيد" وقادرة على المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي.

قامت سلطات الاحتلال بتطبيق سياسة الترهيب والترغيب مع القرويين لإنجاح الرابطة وإخراجها إلى حيز الوجود، وذلك بالتلويح بتقديم فيض من التسهيلات للفلاحين، ابتداء من جمع شمل العائلات وقضايا التسويق الزراعي والحصول على البذار بأسعار معتدلة وانتهاء بتقديم المساعدات المادية لتنفيذ بعض مشاريع القرى والمجالس القروية. وقد أعطيت رابطة قرى محافظة الخليل دور الوسيط بين القرى وسلطات الحكم العسكري وأعطي مصطفى دودين سلطات واسعة لتلبية ما يقدم إليه الفلاحون من مطالب.

وفي أوائل عام ١٩٨٠م وسعت سلطات الاحتلال سلطات رابطة قرى محافظة الخليل، فسمحت لها بإقامة لجان فرعية للتربية والصحة والزراعة وغيرها، وأقيمت لجنة مشتركة من الحكم العسكري والرابطة للبحث في زيادة المساعدات التي قدمها الحكم لبعض القرى كي تكون بديلاً للمساعدات التي بدأت اللجنة الأردنية — الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود تقدمها لمشاريع القرى والمجالس القروية.

وحين رأت سلطات الاحتلال أن تجربتها قد نجحت إلى حد ما في الخليل أوعزت إلى مصطفى دودين أن يتحرك من أجل تعميم تجربة الروابط في بقية مناطق الضفة الغربية، وقد بدأ دودين تحركاته في منطقة رام الله في أواخر عام ١٩٨٠، ولإنجاح هذه الخطة مارست سلطات الاحتلال ضغوطها على المخاتير في المنطقة وأبلغتهم أنه لن يتم النظر في المشاريع أو المساعدات التي تتعلق بقراهم ما لم تقدم عن طريق رابطة قروية تنشأ في منطقة رام الله، وأنه لن يتم إدخال أية قروض أو مساعدات تخصص للقرى من الخارج إلا بموافقة الرابطة المذكورة.

وقد أسفرت هذه الضغوط عن إقامة رابطة لقرى لواء رام الله في أواخر كانون الأول ١٩٨٠ تسلم رئاستها يوسف الخطيب مختار قرية بلعين الذي اغتيل في تشرين الثاني ١٩٨١، ثم تولى رئاسة الرابطة من بعده ابنه جميل يوسف الخطيب.

وفي هذه الأثناء كانت اتصالات مشبوهة أخرى تتم في قرى منطقة بيت لحم من أجل إنشاء رابطة ثالثة، وكانت الأنباء التي تنشرها الصحف عن احتجاج المواطنين ورفضهم هذه الرابطة أكثر من الأنباء التي تنشر عن نشاط الداعين لها، وقد أسفرت جهود سلطات الاحتلال عن إعلان قيام الرابطة في مطلع آب ١٩٨١ بعد أن عثرت على الشخص المناسب لرئاستها، وهو بشارة قمصية من بيت ساحور الذي لم يتورع عن المجاهرة بآرائه السياسية والإعلان بأنه الطرف البديل في أية مفاوضات قادمة، وعن استعداده لقبول أية سلطات أو مناصب تسند إليه في إطار الحكم الإداري الذاتي للضفة الغربية.

وحين تسلم مناحيم ميلسون في أوائل تشرين الثاني منصب مدير الإدارة المدنية للضفة الغربية كان من أبرز اهتماماته في هذا المجال تنشيط وتعميم تجربة روابط القرى بحيث تمتد شمالا إلى منطقة نابلس.

وقد أسفر النشاط المحموم الذي بذله ميلسون لإقامة روابط قروية في منطقة نابلس عن إنشاء رابطة لقرى لواء جنين تحت اسم "جمعية ناحية سيلة الظهر القروية" في ١٢/ ١/ ١٩٨٢م برئاسة يونس كمال الحنتولي رئيس المجلس القروي لسيلة الظهر، وتم أيضاً إنشاء رابطة أخرى في منطقة قلقيلية تحت اسم "جمعية قرى منطقة قلقيلية" في ١٩٨٢/٢/٨م برئاسة إسماعيل

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مرزوق عودة رئيس المجلس القروي لحبلة. وفي شهر حزيران ١٩٨٢م أقيمت رابطة قرى لواء نابلس برئاسة جودت صوالحة رئيس المجلس المحلي لقرية عصيرة الشمالية، وقد أدى ذلك إلى تظاهر سكان نابلس احتجاجاً على إقامة هذه الرابطة وأطلق جنود الاحتلال النار على المتظاهرين لتفريقهم.

أدركت جماهير الشعب الفلسطيني الخطر الكامن وراء إنشاء روابط القرى ومشروع الإدارة المدنية، وهو تنفيذ مؤامرة الحكم الذاتي وتهيئة الأجواء لخلق متزعمين من رؤساء الروابط عملاء الاحتلال الإسرائيلي يقبلون ما تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة.

وإزاء التحرك الإسرائيلي عبر روابط القرى والإدارة المدنية مارست الجماهير الفلسطينية دورها الوطني في التصدي لهذه المشاريع بمختلف الوسائل المتاحة لها. ففي ١/١١/ ١٩٨١م أصدر رؤساء البلديات وممثلو النقابات المهنية والهيئات الاجتماعية والمجالس الطلابية في الضفة الغربية بيانا أعلنوا فيه "أن مشروع شارون (وزير الدفاع) يهدف إلى إيجاد بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الحل الوحيد يتمثل في انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية".

ولما تم اغتيال يوسف الخطيب رئيس رابطة قرى رام الله في أواخر تشرين الثاني ١٩٨١م عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تسليح رؤساء وأعضاء روابط القرى ووفرت الحماية الأمنية لهم وزودت الروابط بالبنادق وعربات النقل وعربات الجيب العسكرية وأجهزة الاتصال تمهيداً لتحويلها إلى عصابات وميليشيات مسلحة تنفذ الدور المنوط بها في مواجهة الشعب الفلسطيني.

وقد بين أرئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه دور هذه الروابط عندما صرح في كانون الأول ١٩٨١م "بأن السلطات الإسرائيلية قررت تسليح روابط القرى تلبية لطلب زعماء هذه الروابط، ولكي تثبت للجميع ان إسرائيل تدعم القيادات المعتدلة في المناطق المحتلة".

وتحولت روابط القرى إلى ميليشيات محلية تساعد قوات الاحتلال الصهيوني في أعمال العنف والقمع والتصدي للجماهير الفلسطينية وعمدت إلى نصب الحواجز للسيارات واعتقال الوطنيين وإطلاق النار عليهم.

وفي عام ١٩٨٢ تشكل اتحاد روابط القرى من مصطفى دودين رئيساً وجميل يوسف الخطيب ومحمد نصر ويوسف الحنتولي وآخرين.

وقد أصدر اتحاد روابط القرى جريدة يومية اسمها " المرآة " كانت تطبع في مطابع صحيفة دافار الإسرائيلية في تل أبيب، وقد جاء في افتتاحية العدد الأول" لنا الحق في تقرير مستقبلنا"، وهاجمت المنظمة واللجنة المشتركة.

وقد دعي عدد من زعماء روابط القرى إلى حفل استقبال أقامته السفارة المصرية في تل أبيب وحفل آخر أقامه وزير الدفاع الإسرائيلي ارئيل شارون في جنين على شرف وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرغر، وتم تقديمهم على انهم الزعامة السياسية للضفة الغربية. وقد تم تمويل روابط القرى من ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية وقد تسلموا خلال عام ١٩٨٣ مبلغ ٤٠ مليون شيقل، وطلب من المواطنين الحصول على تصاريح " عدم ممانعة" من مكاتب روابط القرى في حالات طلبات تراخيص البناء أو رخص قيادة المركبات أو السفر للخارج وغيره.

وفي مهرجان سياسي أقيم في قرية حبلة قرب قلقيلية دعا خطباء روابط القرى إلى إنهاء " الإرهاب الفلسطيني" وإلى التفاوض مع إسرائيل، أما مناحيم ميلسون فقد دعا إلى مقاومة "الوطنيين" و"الشيوعيين" و"الإمبرياليين" الذين قسموا البلاد.

وقد تبين لاحقاً أنّ عدداً من أعضاء روابط القرى قد لعبوا دوراً كبيراً في تسريب الأراضي لليهود من اجل إنجاز البرامج الاستيطانية المختلفة.

وفي ٩/ ٣/ ١٩٨٢م أصدر رئيس الوزراء الأردني بصفته الحاكم العسكري العام أمراً موجهاً الى أعضاء روابط القرى بين فيه الدور المرسوم "لروابط القرى" وارتباطها بالمحتل الإسرائيلي وأعطى أعضاء الروابط مهلة شهر للانسحاب منها، وإلا فسيجري تقديمهم للمحاكمة بتهمة التعامل مع العدو، وهي تهمة تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام. وقد أسهم الأمر الأردني في عرقلة تجربة الروابط وانفضاض عدد من أعضائها والمتعاونين معها.

إلا أن الغزو الإسرائيلي الجديد للبنان (صيف ١٩٨٢) الذي استهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة حكومة موالية في لبنان وما أسفر عنه من حصار لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وإضعاف لبنيتها العسكرية أعاد النشاط "لروابط القرى" ولمخططات الإدارة المدنية المصاحبة لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي هذه الأثناء أعلن إنشاء رابطة لقرى محافظة نابلس برئاسة جودت صوالحة رئيس المجلس القروي لعصيرة الشمالية.

و"روابط القرى"هي تشكيل إداري افترضته الإدارة العسكرية الإسرائيلية، يقوم على ربط القرى في كل منطقة ببعضها بعضاً إدارياً وخدمياً والاستغناء عن المراكز (المدن) ببلدياتها الوطنية التي سرعان ما ألغتها إسرائيل وعينت بديلين عن رؤسائها المنتخبين، بعد أن قام على إدارتها ضباط عسكريون.

لكن الذي حصل هو أنّ تعاون الشعب مع الوطنيين في القرى والمدن والمخيمات أسقط مشروع الحكم الذاتي وتوابعه من الإدارة المدنية وروابط القرى.

وقد تعرض عدد من رجال "روابط القرى" إلى الملاحقة من قبل الوطنيين، ما جعل رجال الروابط يحملون أسلحة إسرائيلية بترخيص من المخابرات الإسرائيلية.

وقد أدت حركة الطلبة في المدارس والجامعات بالتظاهرات والاضرابات وشتم الروابط ليلاً ونهاراً الى جعل روابط القرى فكرة سخيفة يسخر الناس منها، حتى انفض البعض القليل الذين تجمعوا حولها فأصبح القائمون عليها يعيشون في عزلة، لذلك

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بحثت لهم سلطات الاحتلال عن مصدر للدخل وهو دفع رسوم من قبل المواطنين لمكاتب الروابط في مناطق مختلفة لقاء مصادقة تافهة من مكاتب الروابط على الوثائق والتصاريح المقدمة للإدارة المدنية، ما جعل الناس يحقدون على هؤلاء العملاء.

وقد أنشأت الإدارة المدنية الإسرائيلية تسلسلاً إداريًا هشاً فأوجدت منصب رئيس "اتحاد روابط القرى" الذي تولى قيادته مصطفى دودين من الخليل من أجل إيجاد بديل فلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وحينما كانت الإدارة المدنية تود إقامة لقاء "لروابط القرى" في منطقة معينة، كانوا يضطرون لطلب حماية عسكرية إسرائيلية، بالإضافة لأشخاص مسلحين يقومون بالحراسة والحماية، وقد وصل الأمر بهؤلاء العملاء إلى حد قيامهم بعمل دوريات مشتركة وتفتيش للمواطنين.

و ما إن أعلن عن اتفاقية أوسلو للسلام بين (م.ت.ف.) و إسرائيل حتى سقط ذلك الشكل الوهمي لروابط القرى.

وجدير بالذكر أن روابط القرى أصيبت بضربة قوية أيضاً في الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ – ١٩٩٣م، حيث كانت القيادة الوطنية الموجودة هي التي تقود الشارع الفلسطيني، ما عزل "روابط القرى"، ولم تعد الإدارة المدنية تحتفل بها من قريب أو بعيد، حتى كاد الاحتلال يتبرأ من صنائعه حين رأى أنهم معزولون ومحتقرون، وقد هرب جزء منهم إلى داخل إسرائيل.

ت.ي

رودس

(هي جزيرة يونانية تقع في البحر المتوسط، وكانت في نهاية عام ١٩٤٨ وبداية العام التالي ١٩٤٩ مقراً للوسيط الدولي للأمم المتحدة، ومسرحاً لمفاوضات جمعت بين مندوبين عسكريين مفوضين من حكومات إسرائيل، ومصر والأردن، وبرعاية الأمم المتحدة ووسيطها الدولي بالوكالة الدكتور رالف بانش. وانتهت هذه المفاوضات إلى توقيع مصر والأردن اتفاقات ثنائية لإبرام هدنة دائمة مع إسرائيل، ووقعت لبنان وسوريا على اتفاقات مماثلة للهدنة الدائمة مع إسرائيل، بوساطة الأمم المتحدة أيضاً ولكن ليس في رودس. وكانت لبنان الدولة العربية الثانية بعد مصر التي وقعت على اتفاقية للهدنة الدائمة في "رأس الناقورة" في أقصى الجنوب اللبناني، فيما كانت سوريا آخر دولة عربية توقع مثل هذه الاتفاقات على الحدود الفاصلة بين سوريا وإسرائيل).

الطريق إلى رودس:

الخطوة الأولى في الطريق إلى رودس تعود إلى نهاية عام ١٩٤٧، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ قرارها رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين، وبصدوره بدأت "المرحلة غير المعلنة" في حرب ١٩٤٨، في الأول من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٧، واستمرت نحو ١٦٦ يوماً من القتال بين الفلسطينيين والتشكيلات العسكرية اليهودية، وكان مجلس الأمن الدولي عقد عدداً من الجلسات المتواصلة للنظر في الوضع في فلسطين، واتخذ أولاً، قراراً في ١٩٤٨/٤/٢٣ بإعادة القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة ودعوة الأطراف إلى الهدنة والتقيد بها، كما تقرر تعين السيد هارولد اينانس للإشراف على تنفيذ قرار الهدنة، ولكن الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨ قطع الطريق على هذه المحاولات.

ومع اندلاع مرحلة الحرب الرسمية في ١٥ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨ وتطوراتها لمصلحة العرب في جولتها الأولى، اتخذ مجلس الأمن قراراً في ٢٢/ ٥/ ١٩٤٨ ضمنه نداء للطرفين بوقف القتال لمدة ست وثلاثين ساعة، ولما تعثر تنفيذ هذه الهدنة، عاد مجلس الأمن الدولي فأصدر في ١٩٤٨/٥/٢٩ قراره رقم ٥٠ في الجلسة رقم ٣١٠ بالتقيد بهدنة محددة لمدة ٩٠ يوماً.

وفي الأثناء، كانت الأمم المتحدة قد توصلت إلى الاتفاق على تسمية وسيط دولي هو الكونت فولك برنادوت، سويدي الجنسية، وعهدت إليه مهمة استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين، وفي سبيل تشجيع إيجاد تعديل سلمي في مستقبل وضع فلسطين، فضلاً عن مهامه في الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار. واختار الوسيط الدولي برنادوت الجزيرة اليونانية رودس مقراً له، وفي ١٩٤٨/٦/٢٧ قدم من مقره في رودس مشروعاً لحل المسألة الفلسطينية، على شكل مذكرة سلمت للأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى "حكومة إسرائيل المؤقتة".

ولما انتهت مهلة الهدنة المحددة، وعاد الطرفان إلى القتال مرة أخرى، دعا الوسيط الدولي مجلس الأمن لإصدار قرار جديد يأمر بوقف إطلاق النار، وصدر هذا القرار فعلاً في ١٩٤٨/٧/١٥ تحت رقم ٥٤، ولكن سريان وقف إطلاق النار بدأ عملياً في القدس يوم ١٩، ثم في يوم ٢١ من شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٤٧ على جميع الجبهات.

ثم عاد الوسيط الدولي الكونت برنادوت فأجرى محادثات مع زعماء العرب واليهود في الاسكندرية وعمان وتل أبيب، في الفترة من ٦– ١٩٤٨/٩/٩، وبناء عليه أجرى تعديلات على مشروعه السابق، ضمنها في تقرير وجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة في يوم ١٦ من ذلك الشهر. ويبدو أن نص مشروع برنادوت تسرب، قبل نشره في باريس في ١٩٤٨/٩/٢٠، فقامت عصابة "شتيرن" باغتياله يوم ١٩٤٨/٩/١٧ في القدس.

وكان الدكتور رالف بانش، أمريكي الجنسية، نائباً للكونت برنادوت، فخلفه في منصبه كوسيط دولي، وحمل مشروعه وعرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة في خريف سنة ١٩٤٨، وكان مجلس الأمن الدولي قد تبنى قبل ذلك، مقترحات لبانش وأصدرها في قراره رقم ٦٢ الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٦، الذي يقرر الهدنة، وإنشاء مناطق معزولة السلاح، وتخفيضاً في القوات المسلحة للطرفين. هذا القرار شكل الأساس الذي بنيت عليه اتفاقات الهدنة الدائمة، التي أبرمتها الأطراف العربية مع إسرائيل في رودس

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإمدادات إليها، واستطاعت حامية المدينة المنورة العثمانية أن تستمر في المقاومة إلى بعد انتهاء الحرب العالمية بشهرين، لذلك؛ لجأ الشريف حسين، تنفيذاً لمشورة ضابط الاستخبارات البريطاني لورانس، إلى تخريب الخط، ونسف جسوره، وانتزاع قضبانه في عدة أجزاء منه. وكان مبرر الشريف حسين هو احتمال قيام أحمد جمال باشا قائد الجيش العثماني باستغلال سكة حديد الحجاز في نقل قواته لضرب الثورة العربية في عقر دارها.

وأما بصدد الجزء الخاص بفلسطين من الخط الحديدي الحجازي، فقد قررت إدارة الخط المذكور عام ١٩٠٢ إنشاء امتداد غربي لربط حيفا بالخط الحديدي الذي يصل دمشق بالمدينة المنورة، وقامت بشراء "سكة الحديد السورية العثمانية"، وأنشأت خط حيفا- درعا على مقياس ١٠٥ سم المطابق للخط الرئيسي بدل القياس العادي الذي بدأت تنفيذه الشركة المذكورة. وتم إنجاز العمل عام ١٩٠٥. ولم يقع ضمن حدود فلسطين من هذا الخط سوى ٨٨ كم بين حيفا وسمخ، والباقي وهو ٧٣ كم ضمن الأراضي السورية.

أما الفروع الأخرى للخط الحديدي الحجازي الرئيسي ضمن الأراضي الفلسطينية، فقد أنشئت قبل الحرب العالمية الأولى، ومنها خط طوله ١٨ كم يصل عكا بخط حيفا- درعا. وقد شرع ببناء فرع آخر من العفولة، وهي أيضاً على خط حيفا- درعا، يمتد جنوباً عبر جنين ونابلس. وقد افتتح الخط في كانون الثاني عام ١٩١٣م حتى جنين بطول ١٧ كم، وحتى سيلة الظهر (قضاء جنين) بطول ٤٠ كم، ومن سيلة الظهر استمر الخط حتى المسعودية، ومدّد إلى نابلس أثناء الحرب، وكان قطار واحد ينتقل بين سيلة الظهر وحيفا ذهاباً وإياباً مرة في اليوم، وبعد محطة سيلة الظهر تم حفر نفق العطارة (قضاء جنين) بطول ٢٥٠م لإيصال السكة الحديدية إلى محطة رامين (٥٤ كم) في قضاء طولكرم. وكان قطار واحد يسير بين نابلس والعفولة وحيفا في الصباح ويعود في المساء قاطعاً المسافة في أربع ساعات وكان هذا الخط ينقل قرابة ٢٥ ألف راكب سنوياً.

وأثناء تقدم الجيش البريطاني نحو فلسطين سنة ١٩١٨ أنشئ خط حديدي إضافي عادي مواز للشاطئ من القنطرة شرقاً عبر العريش ورفح وغزة إلى اللدّ وخط يافا- القدس. ودعت الضرورات العسكرية إلى بناء خط فرعي من رفح إلى بئر السبع. وعمد الجيش البريطاني إلى تحويل الخط الضيق الذي أنشأه الأتراك لوصل خط يافا- القدس ببئر السبع إلى خط عادي، وأكمل الخط الرئيسي عبر طولكرم حتى حيفا مع نهاية عام ١٩١٨م. وفي عام ١٩٢٠م باع الجيش البريطاني الإدارة المدنية الانتدابية الخطوط الحديدية التي تقع ضمن الأراضي الفلسطينية، على أن تعمل "خطوط حديد فلسطين"، بالوكالة عن وزارة الحرب، في تشغيل وإدارة قسم القنطرة- رفح الذي بقي ملكاً للجيش لوقوعه خارج فلسطين، وسمي باسم سكة حديد القنطرة- رفح، وبه تم أول اتصال بين الخطوط الحديدية المصرية والحجازية.

كان الخط الحديدي الحجازي يمر بكامله في أراضي الدولة العثمانية، وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى أصبح الخط يمر في أراضي أربع دول نتيجة لتغير الخارطة السياسية للشرق العربي الآسيوي وتفتيته إلى عدة دول وكيانات سياسية، وهي سوريا والأردن وفلسطين والسعودية، وسيطرت كل دولة على الجزء الذي يمر في أراضيها. وأيدت عصبة الأمم ذلك التقسيم على يد القانوني السويسري أوجين بورل سنة (١٣٤٤هـ/١٩٥٥م). وخلال الحرب العالمية الثانية أنجز الخط الواصل بين حيفا وبيروت وطرابلس، ولما احتل الصهاينة شطراً من فلسطين عام ١٩٤٨م تعطلت جميع الخطوط الواصلة إلى الدول العربية المجاورة.

تعددت محاولات إحياء الخط الحديدي الحجازي، ومنها مؤتمر في الرياض سنة (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م) جمع سوريا والأردن والسعودية، ولم توضع قراراته موضع التنفيذ، وتوقف العمل بالمشروع، وبعد أحد عشر عاماً من نسيان المشروع، تشكلت لجان، وعقدت اجتماعات، وصدر مرسوم بتشكيل هيئة عليا للخط الحجازي من وزراء المواصلات في البلدان الثلاثة، لكن دون بوادر واقعية لتشغيله.

وفي عام (١٣٩٩هـ/١٩٧٨م) تم الاتفاق بين البلدان الثلاثة على إنشاء خط عريض جديد يربط بين هذه الأقطار، ووضعت دراسات المشروع، ووقع الاختيار على شركة "موش كنسول" لتحضير دراسات المشروع وخرائطه، وكانت نتيجة الدراسات إيجابية، وتوالت اجتماعات اللجان، واعتمدت قرارات بأن تنفذ كل دولة من الدول الثلاث على نفقتها الجزء الذي يمر في أراضيها، لكن يبدو أن مشروع إعادة تسيير الخط الحجازي ينتظر بعثاً من جديد.

س.س

السلطة الوطنية الفلسطينية

(هي سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، التي تم الاتفاق على إقامتها بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية).

وقد جاء هذا الاتفاق منسجماً مع برنامج النقاط العشر الذي أقرته الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤.

لم ينص الميثاق القومي لعام ١٩٦٤ (دستور منظمة التحرير الفلسطينية) على مطلب إقامة دولة فلسطينية، ولم يتعرض للاستقلال الوطني، وركز، في مقدمته، على استرداد الوطن السليب، وتَرَك مصير الضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي كل من الأردن ومصر.

أعطت حرب حزيران ٦٧ دفعة قوية للعمل الفدائي الفلسطيني والوصول به إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وظهرت الحاجة الى تعديل "الميثاق القومي". وهو ما فعلته دورة المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة في تموز (يوليو) ١٩٦٨، فأدخلت كثير من التغييرات على مضامينه، وحمل منذئذ اسم "الميثاق الوطني".

مادة محمية بموجب حقوق النشر

٢. تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة أعمال المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشئ، في حدود اختصاصها، إدارات أخرى، وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها. وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.

٣. على منظمة التحرير الفلسطينية ان تبلغ حكومة اسرائيل باسماء اعضاء السلطة الوطنية الفلسطينية وبأي تغيير في اعضائها.

وحددت المادة الخامسة الولاية القانونية للسلطة الوطنية في الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الاقليمي والوظيفي والشخصي كما يلي:

أ- يشمل الاختصاص الاقليمي قطاع غزة ومنطقة اريحا على النحو المحدد في المادة الأولى، باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.

ب- لا تتضمن هذه الولاية: العلاقات الخارجية، والأمن الداخلي، والأمن العام للمستوطنات، ومنطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية، والأمن الخارجي.

ت- تمتد الولاية على الأشخاص باستثناء الاسرائيليين.

ث- تخول السلطة الوطنية، في حدود صلاحياتها، سلطات ومسؤوليات قانونية وتشريعية وتنفيذية وقضائية، حسبما ينص هذا الاتفاق.

وحددت المادة ٦ صلاحيات ومسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية في المجالات القانونية والقضائية، والعلاقات الخارجية، وتوقيع الاتفاقيات مع حكومات ومنظمات دولية، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية، ووضع خطط تنمية اقليمية. كما حددت الاتفاقية ترتيبات الأمن والنظام، وقوة الشرطة الفلسطينية، والمعابر والعبور بين قطاع غزة والضفة، والعلاقات الاقتصادية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، ولجان الارتباط، وعلاقات التعاون مع الاردن ومصر، وتسوية الخلافات والنزاعات، ومنع الأعمال العدائية، وتدابير تعزيز الثقة، والحقوق والالتزامات.

وبعد توقيع الاتفاق، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من قطاع غزة ومدن الضفة الغربية "باستثناء الخليل"؛ جرت في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ أول انتخابات تشريعية فلسطينية لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية و٨٨ عضواً للمجلس التشريعي، ووضع القانون الأساس للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي يعتبر بمثابة الدستور، "وحدد السلطات الثلاث، وكرس الفصل بينها، ونظم العلاقات بينها، ومارس سلطاته التشريعية والرقابية على السلطة التنفيذية التي ترأسها بالانتخاب الحر والمباشر ياسر عرفات. ونجحت السلطة الوطنية الفلسطينية "إلى حد ما" في إرساء دعائم السلطة في المجتمع الفلسطيني، وشكلت الوزارات والمؤسسات وأجهزة الأمن ورعت الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتاح من الضفة وغزة.

س.س

سياسة الجسور المفتوحة

(هي مصطلح أدخله موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧، "والجسور المفتوحة" ترمز إلى السياسة التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية في أعقاب احتلالها الضفة الغربية، وقد تمثلت سياسة سلطات الاحتلال في فتح جسري اللنبي (جسر الملك حسين) ودامية (جسر الأمير محمد) اللذين يربطان الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن أمام تنقل السكان الفلسطينيين من أجل التفريغ التدريجي للضفة الغربية من السكان).

بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، قام موشي ديان، من موقعه وزيراً للدفاع في إسرائيل، بالمبادرة لسياسة الجسور المفتوحة، محدداً أن التواصل بين المنطقتين إنما يعود إلى وزارة الدفاع، أي أنه موضوع أمني لا سياسي، علماً أن الأمن هو العنصر الجوهري في السياسة الإسرائيلية العامة، لكن المعنى المحدد لهذه السياسة (الجسور المفتوحة) كان السماح للسكان بانتقال مقنن وتحت السيطرة.

وحاول ديان تغليف الأهداف السياسية والاقتصادية الحقيقية، التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها من وراء سياسة الجسور المفتوحة، بدوافع إنسانية، وأعلن في مناسبات عدة أن هذه السياسة منحت سكان الضفة الغربية المحتلة على صعيد الاتصالات الشخصية بعض "التعويض الإنساني" من "متاعب الحرب". وقال في مرة أخرى "إن حكومة إسرائيل التي تعتبر نفسها تتحمل المسؤولية الرسمية إزاء سكان الضفة الغربية تريد منهم أن يدركوا أنها حكومة تقدمية تهتم بإيجاد مصادر عمل للعاطلين وتوفير الأسواق لمنتوجاتهم". إنّ السلطات الإسرائيلية والسلطات الأردنية اللتين تعاونتا فيما بينهما لتنظيم الحركة على الجسور المفتوحة، قد عملتا على تغيير طبيعة العلاقة بينهما من وقت لآخر.

ومع إدراك الإدارة الإسرائيلية لأهمية الجسور بالنسبة للفلسطينيين، فقد عمدت إلى إغلاق تلك الجسور ومنعت تنقل الأفراد والبضائع عبرها، بهدف فرض نوع العقوبات الجماعية، وفي معظم الأحيان كان المنع يستهدف فئة عمرية معينة من الفلسطينيين وغالباً فئة الشباب، أو أن يسري منع السفر على منطقة معينة كاملة بما فيها المدن والقرى في تلك المنطقة.

وبهدف تشجيع هجرة الشباب، شددت قرارات الحكومة العسكرية على أن فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين العشرينيات وأواخر الثلاثينيات ويرغبون بالسفر عبر الجسور، فإنه لا يسمح لهم بالعودة للضفة الغربية قبل تسعة أشهر من تاريخ المغادرة، أمّا الشخص الذي يتخلف عن العودة خلال ثلاث سنوات من تاريخ مغادرته للضفة الغربية فإنه يفقد حق المواطنة في الضفة الغربية. وتشمل قائمة الممنوعين من العودة أشخاصاً غير مرغوب بهم تسمى "القائمة السوداء"، كما تم منع استيراد البضائع المغلفة، خوفاً من احتوائها على متفجرات مهربة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الحكومة الأردنية، بدورها، عملت على منع دخول الأشخاص غير المرغوب بهم إلى الأردن، وكذلك عملت الأردن بين الأعوام ١٩٨٣ – ١٩٨٥ على تحديد مدة زيارة الشباب سكان الضفة الغربية إلى الأردن بواقع شهر فقط، من أجل مواجهة ما سمي آنذاك هجرة الشباب من الأراضي المحتلة، وكذلك، عملت الأردن على تحديد كمية الواردات الزراعية والصناعية التي يتم استيرادها من الضفة الغربية.

سياسة الجسور المفتوحة حملت في طياتها معايير جيدة وغير جيدة في الوقت نفسه لكلا الجانبين: إسرائيل والأردن، حيث كانت هناك نداءات من حين لآخر ومن كلا الطرفين مطالبة بإغلاق تلك الجسور.

وجاء في الموسوعة الفلسطينية أن إسرائيل ابتغت من وراء فتح الجسور بين الضفتين عدة أهداف، هي:

١. تيسير عمليات تهجير وإفراغ الضفة الغربية من سكانها، تسهيلاً لضمها ومصادرة أراضيها وإقامة المستعمرات اليهودية فيها، وقد عبر ديان عن هذا التوجه بعد أقل من أسبوعين من نشوب الحرب عندما قال في الكنيست: "إنّ سياستنا هي السماح لكل شخص يريد الانتقال إلى الأردن بأن يفعل ذلك بحرية. فالأسباب التي دعت إلى مغادرة السكان تعود إلى رغبة المواطنين العرب في الإقامة في الأردن وليس في منطقة تحتلها إسرائيل، ولو كنت مكانهم لتصرفت مثلهم. إنّ مصادر الرزق متوفرة للكثيرين منهم في الكويت وودائعهم المالية موجودة في بنوك عمان، ولا يستطيعون العيش دون الحصول عليها".

٢. محاولة إسرائيل امتصاص نقمة سكان الضفة الغربية على الاحتلال عن طريق تصدير منتجاتهم إلى الأردن وتخفيف الأعباء المعيشية عنهم، ومحاولة إسرائيل إعفاء نفسها من المسؤولية عن السكان واحتياجاتهم تحت الاحتلال.

٣. والأخطر هو خلق أمر واقع سياسي، فإسرائيل تعتبر سياسة الجسور المفتوحة نموذجاً للتسوية والعلاقات المستقبلية مع العرب، والضفة حقل اختبار ليس إلاّ.

٤. وهناك هدف اقتصادي لهذه السياسة: تقليص الوارد من الأردن إلى الضفة الغربية عن طريق الجسور نتيجة الحماية الجمركية الإسرائيلية، والقيود الأمنية، والقيود على استيراد الحيوانات، وتصدير كميات من البضائع الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية على شكل هدايا واحتياجات يحملها آلاف الفلسطينيين إلى عمان، ومنها إلى الدول العربية الأخرى.

٥. وأخيراً، استغلال سياسة الجسور المفتوحة في الدعاية والإعلان، فقد سمحت السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين بزيارة إسرائيل عبر الجسور بتصاريح خاصة، ضمن إطار "زيارات الصيف" و"لم الشمل". وأعلن موشي ديان سنة ١٩٧٩ "كبرهان على إمكان التعايش السلمي" أنّ ٧٥ ألف شخص يأتون سنوياً من مختلف الأقطار العربية"، وعبر عن الرغبة في أن "يتمكن الإسرائيليون من زيارة الدول العربية".

موقف الدول العربية من سياسة الجسور المفتوحة كان الرفض الكامل للأسباب التي تطرحها إسرائيل، غير أنها لم تمانع في زيارة الفلسطينيين المقيمين خارج الضفة لذويهم لأسباب العمل، أو ممن نزحوا في حرب ١٩٦٧ ولم يشملهم الاحصاء الاسرائيلي، وفقدوا مواطنتهم في الضفة الغربية، فيما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية بصورة مطلقة هذه السياسة.

كانت إسرائيل تدرك، أيديولوجياً وواقعياً، أن أهل الأرض المحتلة يجب أن يرتبطوا، بشكل من الأشكال، بالدول العربية خصوصاً الأردن في جوانب، وإسرائيل في جوانب أخرى، ضمن ترتيبات أمنية معينة ستلجأ إليها في الحل النهائي، لذلك اعتبرت الجسور المفتوحة أهم ميزات سياسة ديان في الضفة، وربما كان من الأحدر وصفها بسياسة "الحدود المشتركة" أو "الحدود المفتوحة"، التي هدفت إلى إزالة الحواجز القائمة بين إسرائيل والمناطق المحتلة، وبين المناطق والعالم العربي من حولها، وكانت سلطات الاحتلال تهدف إلى التأثير على طابع الاتفاق المستقبلي بين إسرائيل وجاراتها العربية وإلى الحد مما سمته إسرائيل "تنامياً خطيراً للكراهية اليهودية العربية على الصعيدين الفردي والوطني"، وأكثر ما أقلق ديان خوفه من تحول النزاع السياسي المركب والمعقد إلى نزاع ثقافي ـــ ديني بين اليهودية والإسلام، مما يؤدي إلى اندلاع مواجهة عنيفة تتعدى الأبعاد المعروفة. وتضمنت سياسة ديان عدداً من الأسس هي: إلغاء "الخط الأخضر" وتحرير الحركة بالاتجاهين، وفتح الطريق أمام علاقات تجارية وارتباط تجاري وتعايش، لكنها، في الحقيقة، كانت سياسة إسرائيلية في اتجاه واحد هو اتجاه الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية المحتلة.

خاض موشي ديان صراعاً ضد الجيش الإسرائيلي والحكم العسكري من أجل نقل المقرات العسكرية إلى خارج المدن، لكن نجاحه كان محدوداً. لقد كانت فلسفة ديان كما لخصها الجنرال والباحث الاسرائيلي شلومو غازيت هي إيمانه بتأثير التسويات السياسية التي ستقود حتماً إلى التعايش (العيش سوياً) في إقليم يتمتع بوحدة اقتصادية واحدة (فيما بعد بلور شمعون بيريس هذا المفهوم).

وجمع ديان الاعتبارات التاريخية إلى الاستراتيجية للتمسك بالضفة الغربية، مع خلق واقع فيها يجعل الانسحاب من الاراضي المحتلة أمراً غير ممكن أو صعباً، وقال: "يجب أن يدرك العالم الخارجي أنه – بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تعلقها إسرائيل على كل من شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان ومضائق تيران – فإن سلسلة الجبال الواقعة غربي نهر الأردن تقع في صميم التاريخ اليهودي".

وكانت سياسة الجسور المفتوحة، في جانب منها، سياسة إسرائيلية أردنية، ومن مقومات السيادة أن يكون للمملكة موقف من هذه السياسة أياً كان هذا الموقف أو أيّاً كانت تبعاته العملية على حياة الفلسطينيين، وهم الطرف الثالث في هذه العملية، من دون أن يكون لهم سلطة أو سيادة أو دولة قبل

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اتفاقات اوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤.

كانت سياسة الجسور المفتوحة سياسة إسرائيلية لم يتم استشارة الفلسطينيين بخصوصها، وبصرف النظر عما آلت إليه هذه السياسة على مستوى التنقل والإقامة وأساساً فإنها أدّت إلى عملية تهجير هادئة، حيث غادر الأراضي الفلسطينية المحتلة آلاف الفلسطينيين.

م.هـ

سياسة المراحل

(هي تلك السياسة التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة التي تلت الحرب العربية — الإسرائيلية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، حيث أبدت المنظمة استعدادها للقبول بمبدأ التسوية السياسية مع إسرائيل القائمة على الحل المرحلي، متخلية بذلك عن استراتيجية التحرير الشامل لفلسطين من خلال الكفاح المسلح، التي أكد عليها الميثاق الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٨، وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته السابقة لحرب ١٩٧٣.)

في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، في حزيران (يونيو)١٩٧٤، تقدمت القيادة الفلسطينية للمنظمة ببرنامج سياسي جديد أصبح يعرف "ببرنامج النقاط العشر"، دعا، من ضمن أمور أخرى، إلى "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"، باعتبارها مجرد خطوة نحو تحرير فلسطين تجري في إطار سلسلة من الخطوات التحريرية الأخرى، وأن إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ليست سوى حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المتفق عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة. وفي إشارة إلى قبول منظمة التحرير مبدأ الحل السياسي، نصت النقطة الثانية من البرنامج المرحلي على تمسك المنظمة الفلسطينية بحقها في أن تناضل بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية.

ورغم حضور كافة التنظيمات الفلسطينية تلك الدورة، وموافقتها على برنامج الحل المرحلي، إلا أن عدداً منها أعلن تراجعه عن الموافقة، وتم تشكيل ما عرف بـــ "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية"، وهذه التنظيمات هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. كما أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

هذا التغيير في استراتيجية المنظمة جاء استجابة لضغوط عربية، حيث أظهرت بعض الدول، وتحديداً مصر والأردن، استعداداً أكبر للتعاون مع الجهود الدبلوماسية الدولية لتسوية الصراع العربي — الإسرائيلي على أساس التسوية الإقليمية، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧. وإدراكاً منهم لمركزية القضية الفلسطينية في الحل رأى عدد من القادة العرب أهمية أن يضع الفلسطينيون، تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية، خلافاتهم جانباً، والسير معهم في الجهود الدولية نحو الحل الدبلوماسي في إطار مؤتمر جنيف الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الدولتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

أكّد العرب على هذا الموقف في القمة العربية في الجزائر في عام ١٩٧٣، بعدها أخذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تنظر بجدية إلى الدبلوماسية كخيار نحو حل الصراع مع إسرائيل.

تجدر الإشارة إلى أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كانتا المنظمتين الفلسطينيتين اللتين قبلتا، بل وشجعتا في اجتماع القاهرة ١٩٧٤، بالتضمين للوسائل الدبلوماسية كخيار في استراتيجية المنظمة، والذي جاء مصاحباً لتزايد الاعتماد على الأنظمة العربية المحافظة.

ومع التحول في موقف القيادة الفلسطينية، بدأ الاعتراف العربي، وكذلك الدولي بمنظمة التحرير يتزايد في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ففي ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤، تبنى مؤتمر القمة العربية في الرباط قراراً يعترف فيه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعياً وحيداً للشعب العربي الفلسطيني، في مقابل قبول المنظمة بقواعد اللعبة الجديدة .

إنّ التوجه نحو نهج المرحلية في النضال أخذ يتبلور داخل حركة المقاومة الفلسطينية، قبل أشهر من اندلاع حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وبعد هذه الحرب ساهم عاملان رئيسيان في تعزز هذا التوجه:

الأول، تمثل في موقف قطاعات واسعة من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة المؤيد لتحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عن مصير الأراضي المحتلة التي تنسحب منها إسرائيل، والداعم فكرة مشاركة المنظمة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع، وهو الموقف الذي عبرت عنه أساسا الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

الثاني، تمثل في تزايد تأثير الموقف السوفييتي على القرار الفلسطيني إثر تعمق العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وعدد من الفصائل الرئيسية في منظمة التحرير، وتنامي شعور هذه الفصائل بحاجتها إلى استغلال ثقل الاتحاد السوفييتي للتأثير على موقف الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف دولية شهدت انتقال العلاقات بين القوتين العظميين من حالة التوتر إلى حالة الانفراج، علماً بأن الاتحاد السوفييتي كان قد دعا إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، قيادة منظمة التحرير إلى تبني مواقف (واقعية) تساعد على ضمان مشاركتها في جهود التسوية.

وبصدور قرارات القمة العربية بالجزائر، التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية "ممثلاً وحيداً" للشعب الفلسطيني بدأ يطرأ تغير على موقف حركة "فتح" التي صارت تؤكد على لسان

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عدد من قياديها، أن كل الثورات تواجه "موضوع المرحلية" وأن الواقعية السياسية "ليست عيباً" وإنما هي "الأسلوب الثوري في العمل" وإن المرحلية فيما يتعلق بالثورة الفلسطينية، يجب أن تتمثل في النضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الاسرائيلي وإقامة قاعدة "ثورة" و"وطنية" شريطة "أن لا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي". وفي الواقع، فقد كان يكمن في خلفية موقف أنصار هدف إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية تقدير بأن احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية، تستند إلى المعطيات التي أفرزتها حرب تشرين هي احتمالات واقعية.

أمّا على الصعيد الدولي، فقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة ٢٩ عام (١٩٧٤)، وبأغلبية كبيرة، على إدراج "القضية الفلسطينية" كبند مستقل في جدول أعمالها بعد انقطاع دام أكثر من عشرين عاماً، وفي الدورة نفسها، دعت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولات الجمعية بشأن "القضية الفلسطينية" في الجلسات العامة، واعتبرت هذه المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني، والطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين. وتجسيداً لهذا الموقف الدولي الجديد، وجهت المنظمة الدولية دعوة إلى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة من أجل إعطاء الفلسطينيين الفرصة للتعبير عن توجههم السلمي الجديد من على منبر الأمم المتحدة، ففي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، أصبح عرفات أول شخصية تمثل حركة تحرير، وليس دولة عضواً في الأمم المتحدة، تخاطب الجمعية العامة في دورتها الإعتيادية.

في ذلك اليوم، وجه الزعيم الفلسطيني عرفات نداء للسلام، داعياً شعوب العالم لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة سلطته الوطنية المستقلة، وتأسيس كيانه الوطني على أرضه، وبيّن الرئيس عرفات أنّ النداء الفلسطيني للسلام يكتسب أهميته من حقيقة الدعم العربي الكبير الذي حصل عليه، والذي تكرس في مؤتمر القمة العربية في الرباط بتأكيد حق منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة السلطة الوطنية المستقلة على كل الأراضي التي يتم تحريرها بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي ختام كلمته، ناشد عرفات المجتمع الدولي تحمّل مسؤوليته التاريخية الكبيرة تجاه القضية الفلسطينية العادلة، والتمسك بغصن الزيتون الأخضر الذي يرمز إلى رغبة الشعب الفلسطيني في السلام.

اكتسب الموقف الفلسطيني الجديد تأييداً عالمياً واسع النطاق انعكس في كلمات ممثلي دول العالم في الجمعية، وفي القرارات الدولية التي صدرت عن الجمعية، خاصة في مجال الاعتراف بحقيقة أن الفلسطينيين يعتبرون طرفاً رئيسياً في الصراع في الشرق الأوسط، وأن هذا الإدراك هو عنصر أساسي نحو الحل الذي يجب أن يتم بطريقة تمكن الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم السياسية المشروعة.

ففي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٢٣٦ الذي أكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة، وحقه في العودة إلى بيوته وأملاكه. كما طلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة إجراء الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وفي ذات اليوم منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم ٣٢٣٧، منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الهيئة الدولية، والذي دعا المنظمة للمشاركة في الدورات وأعمال الجمعية العامة، وفي كل المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشراف الجمعية العامة، أو أية وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

ورغم هذه الإنجازات السياسية الكبيرة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، إلاّ أنّ إسرائيل ظلت لا تعترف بالمنظمة، ولا ترغب بالتفاوض معها، بل اشترطت في مقابل موافقتها على المرحلة الثانية من اتفاقية فصل القوات في سيناء، التوقيع على مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الامريكية تتعهد فيها واشنطن بعدم إجراء أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا إذا اعترفت المنظمة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وبحق إسرائيل في الوجود كدولة، وعملت على نبذ الإرهاب، وهو مسمى قصد به تخلي المنظمة عن الكفاح المسلح كوسيلة للتحرير.

لم تسفر التنازلات السياسية التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية عن أية نتائج في تخطي عقبة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بسبب استمرار معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل لمشاركة المنظمة الفلسطينية في العملية السياسية، كما لم تكن منظمة التحرير في وضع يسمح لها بتقديم أية تنازلات سياسية إضافية رغبة منها في الحفاظ على الوحدة الوطنية، خاصة بعد الانقسامات في صفوف المنظمة نتيجة استراتيجية الحل المرحلي الجديدة، وتداعيات الحرب الأهلية في لبنان.

شهدت السنوات اللاحقة تطورات إقليمية ودولية أثّرت، بشكل كبير، في مواقف المنظمة الفلسطينية من المبادىء التي تحكم تحقيق التسوية السياسية في المنطقة، وكان من أهمها زيارة الرئيس المصري السادات لإسرائيل في أواخر عام ١٩٧٧، التي أدّت إلى نسف الآمال في إحياء عقد المؤتمر الدولي، وإلى إجراء محادثات سلام منفصلة بين مصر وإسرائيل في إطار مؤتمر كامب ديفيد أسفرت عن التوقيع على معاهدة بين البلدين في مطلع عام ١٩٧٩.

أثارت المعاهدة انقساماً كبيراً بين الأنظمة العربية، ودفعت بالفصائل الفلسطينية إلى توحيد صفوفها في إطار"جبهة الصمود والتصدي" العربية ومقرها دمشق، غير أن تلك الوحدة سرعان ما تهاوت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وكانت إحدى أبرز نتائج الغزو خروج القيادة الفلسطينية إلى تونس، وقبولها بالحل السياسي القائم على "الكونفيدرالية" بين الأردن وفلسطين كحل وسط بين دعوة الرئيس الأمريكي "ريغان"

مادة محمية بموجب حقوق النشر

إلى حكم ذاتي فلسطيني مرتبط مع الأردن، وبين المبادرة العربية في قمة فاس في المغرب التي دعت إلى دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧.

أدّت المبادرة الفلسطينية إلى تعزيز العلاقات الأردنية – الفلسطينية، وإلى التوقيع على اتفاقية مشتركة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في شباط ١٩٨٥. تضمنت الاتفاقية الموافقة على كافة القرارات الدولية، بما فيها تلك الصادرة عن مجلس الأمن الدولي كأساس للتسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، والقبول بفكرة تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أنّ التقارب الأردني الفلسطيني توقّف بعد مضي عام واحد، عندما أعلن الملك حسين "فك الارتباط" الأردني بالضفة الغربية.

في العام الأول للانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧، تقدمت منظمة التحرير بمبادرة سلام جديدة تستند إلى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر، في عام ١٩٨٨. تضمنت المبادرة الفلسطينية قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على أساس القرار الدولي ٢٤٢، أي في حدود ١٩٦٧، وشكلت هذه المبادرة نقطة تحول كبيرة في موقف منظمة التحرير الفلسطينية عن استراتيجية الحل المرحلي السابقة من زاويتين اثنتين، الأولى: إن قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة هو حل نهائي، وليس مرحلة أولى نحو التحرير الشامل. والثانية: هي في التمسك بالنضال السياسي دون الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشعب الفلسطيني.

ن.خ

الشتات

(هو مصطلح استخدم في البدء للإشارة إلى تبعثر اليهود في أنحاء العالم، ولكن مفهوم "الشتات" امتد ليشمل حالات هجرة إرادية وقسرية لشعوب عدة في العالم، ويستخدم المصطلح لمجموعات وطنية أو عرقية تبعثرت في كافة أنحاء العالم وما زالت ترتبط فيما بينها بروابط مختلفة، وغالبا ما تظهر حالات الشتات لدى المجموعات التي لم تنصهر في الشعوب المستقبلة لها، ولكن في الوقت نفسه تأخذ هذه المجموعات حقوقا دائمة كفئات مهاجرة)

مفهوم "الشتات" مفهوم تحليلي، فلا كل اليهود "شتات"، ولا كل فلسطيني الخارج كذلك، ولا الصينيون أو الهنود، ولذا يمكن تعريف فلسطينيي الشتات مؤقتا بأنهم جزء من فلسطيني المنفى الذين اندمجوا في المجتمع المستقبِل، والذين لهم وضع قانوني دائم بواسطة جنسية أو إذن إقامة دائم، وغالبا ما نجد مثل هذه الفئة في الأميركتين وفي الأردن على سبيل المثال.

ووفقا لهذا التعريف يظهر واضحا أن الفلسطينيين ليسوا كلهم لاجئين، فكثير منهم في أغلب الدول العربية ليس لهم وضع قانوني مستقر، وما زال بعضهم يناضل من أجل حقه في العمل كما هو الحال في لبنان.

ولا بد من التوضيح أن مفهوم "الشتات" لا يلغي مفهوم اللاجئ، فمصطلح لاجئ هو مصطلح ذو سمة قانونية، في حين مفهوم "الشتات" سوسيولوجي، وتعريف اللاجئ لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" الذي وضعته عام ١٩٥٤ يوضح لنا ذلك: يعتبر لاجئا فلسطينيا "كل شخص كان يقيم إقامة طبيعية في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل نزاع ١٩٤٨، والذي فقد منزله ووسائل عيشه بسبب هذا النزاع، ولجأ سنة ١٩٤٨ إلى إحدى الدول التي تقدم فيها الأونروا المساعدة".

فاللاجئون حسب هذا التعريف يستفيدون، هم وذريتهم من العون الذي تقدمه الوكالة إذا كانوا محتاجين ومسجلين لديها، ويعيشون في إحدى المناطق التي تعمل فيها، أي في لبنان أو الأردن أو سوريا، ومنذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنْ هناك أيضا فلسطينيون لم يسجلوا في "الأونروا" لأنهم يسكنون في مناطق خارج نطاقها، لكنهم يظلون لاجئين.

والتعريف العام للاجئ بحسب "UNHCR" (الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة) يدعم ذلك، فاللاجئ يبقى كذلك حتى لو اكتسب جنسية البلد المضيف أو أصبح وضعه المادي جيدا، كما أن اللاجئ يبقى كذلك حتى لو كان مقيما في كيان سياسي خُلق لاحقا، وهذا يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين يرزحون في المخيمات داخل الكيان الفلسطيني (في الضفة الغربية وغزة).

وهناك صفتان لفئة فلسطينيي الشتات، الأولى تتعلق بعلاقاتها مع الوطن الأم، والثانية بالفضاء الجغرافي بشكل عام، فالإنسان الشتاتي يحمل أكثر من هوية وطنية، إحداهما إلى الوطن الأم والثانية إلى بلد الشتات، دون أن تكون هناك بالضرورة علاقة هرمية بينهما، كما أن الهوية الوطنية لا تقاس بالضرورة بدرجة الارتباط بالأرض أو بالعودة إليها.

فالارتباط بالأرض ليس موضوعا مجردا ومفصولا عن الوضع الاقتصادي– الاجتماعي الذي سيكون عليه العائد إلى أرضه، فقد تحدى بعض الكتاب التصورات "المثالية" والحنينية للعودة الإرادية للاجئ إلى بلده الأم، واعتبروا التبعثر يشوه معاني الجالية (community) ومعها ذكريات الوطن.

من جهة أخرى فإن الفلسطيني الشتاتي لا يطابق بالضرورة بين الفضاء الجغرافي والهوية، إذ يعتبر هويته فلسطينية –إضافة إلى هويات أخرى– حتى وإن كان يعيش إراديا خارج وطنه، وفي الوقت نفسه فإن أولئك الذين يعودون إلى وطنهم الأم يطورون رؤى جديدة عن الهوية والوطنية، ويحافظون على علاقات تربطهم ببلد الهجرة والولاء له.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

جبراً.

أما في حالة الاحتلال الإنجليزي، فالمقاتلون الفلسطينيون استشهدوا على أرض فلسطين، وباختياراتهم ورغباتهم دون جبر أو ضغط من أحد، بل كان المجاهد الثائر يتعرض للسجن والتعذيب إن عرف أنه من الثوار.

وقد استشهد كثير من الثوار في معاركهم ضد الاحتلال الإنجليزي، أو ضد العصابات اليهودية (الصهيونية) التي كانت ترفع شعار تأسيس دولة لليهود في فلسطين.

وقد كثر عدد الشهداء في المعارك كما في الأعوام ١٩٢٩، و١٩٣٥، و١٩٣٦، و١٩٣٧، و١٩٤٨، بشكل خاص لأنها أعوام ثورات وحروب، ولا ننسى المجازر التي تعرض لها الشعب مثل مجزرة دير ياسين عام ١٩٤٨م، وكان ممن استشهدوا عرب من الدول العربية الشقيقة، وقد اشتهر شهداء الجيش العراقي والأردني، وقد تكرس مصطلح شهيد وانتشر بعد احتلال فلسطين كاملة عام ١٩٦٧م، حيث تحفظ الذاكرة الفلسطينية حالات استشهاد الفلسطينيين وإخوانهم العرب من الأردنيين والمصريين.

بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨م حيث احتلت الأرض وشرد الشعب قال وزير خارجية أمريكا وقتها جون فوستر دالاس: "يموت الكبار وينسى الصغار وتنتهي القضية"، لكن الشعب الفلسطيني أطلق ثورته وفجر ملحمة صموده وفرض نفسه على الواقع الإقليمي والدولي.

وبعد قيام الثورة الفلسطينية، ازداد عدد الشهداء الذين يسقطون باستمرار، سواء أكان ذلك أثناء عمليات التسلل إلى الأراضي الفلسطينية أم المعارك التي وقعت خارجها، مثل حرب الكرامة في الأردن، ومعارك لبنان، حيث أقامت الثورة الفلسطينية هناك وبلغت ذروتها في عام ١٩٨٢م، وتوجت بمجزرة صبرا وشاتيلا حيث استشهد فيها ثلاثة آلاف.

وفي داخل فلسطين، سقط شهداء كثر في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م خصوصاً خلال فعاليات يوم الأرض عام ١٩٧٦م، وقبل ذلك سقط شهداء مجزرة كفر قاسم عام ١٩٥٦م. وشهداء انتفاضة الأقصى في الجليل الغربي (١٣ شهيداً).

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد سقط الشهداء في الإضرابات والتظاهرات والانتفاضات قصيرة الأمد، وبلغ عدد الشهداء خلال الانتفاضتين الكبيرتين ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ بالآلاف عدا عن مجازر قبية، ونحالين، والحرم الإبراهيمي، والمسجد الأقصى.

وجثمان الشهيد لا يغسل كما الميت العادي، ولا يكفن، بل يدفن بثيابه، وهي سنة اعتاد الفلسطينيون التزامها في دفن الشهداء.

ولا شك أن أحد مظاهر حياة القضية الفلسطينية بل نموها المتصاعد هو الحفاظ على التراث الشعبي في الأغاني والأمثال والملابس والمأكولات سواء لدى من ظل في وطنه أو من توزع في مختلف بقاع الأرض.

وللشهيد منزلة كبرى في التراث الفلسطيني خلدته الأغاني الشعبية والسير المروية أو المغناة منذ لحظة ولادته مروراً بمراحل حياته حتى مواراته التراب، حيث اقترن الاستشهاد بالفرح الحزين والحزن النبيل، ولم يطغ ألم الفقد على جلال التضحية وعظمة الفداء ومكانة البطولة والعطاء.

ت.ي

الصاعقـــــــة

(هي تنظيم سياسي عسكري فدائي فلسطيني أنشئ بقرار حزب البعث في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٧ لغرض ممارسة المقاومة والعمل المسلح على الساحة الفلسطينية، ولتمثيل وجهة نظر وسياسات وقرارات الحزب في الساحة الفلسطينية).

في المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث الذي عقد في مدينة دمشق في شهر ١٩٦٧/٩ تقرر إنشاء منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية "التنظيم الفلسطيني" للحزب المنوط به القيام بالدور على الساحة الفلسطينية سياسيا وعسكريا وإعلاميا، خدمة للقضية الفلسطينية سياسيا وعسكريا وإعلاميا وخدمة للقضية المركزية للأمة وللانخراط في معركة المصير.

وفي أيار (مايو) ١٩٦٨ التأمت فروع حزب البعث من الكوادر الفلسطينيين المقيمين في الأردن وفلسطين والكويت وسوريا لتقرر في مؤتمرها هذا إنشاء (الطلائع) وأصبحت "الصاعقة" تمثل الجناح العسكري لـــ: "طلائع حرب التحرير الشعبية" ومن انضم إليها ككل.

الصاعقة والبعث

قام المفكر العروبي ميشيل عفلق مع صلاح الدين البيطار بإنشاء "حزب البعث" عام ١٩٤٠، وذلك بشكل سري، وفي عام ١٩٤٧ أصبح الحزب علنيا، ثم اتحد مع "الحزب العربي الاشتراكي" بزعامة أكرم الحوراني عام ١٩٥٣ ليتشكل "حزب البعث العربي الاشتراكي" الذي تسلم، منذ العام التالي عددا من الحقائب الوزارية في الحكومة السورية. ويرفع الحزب شعار (وحدة، حرية، اشتراكية، وأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) حيث أولى الحزب وقياداته لهذه المفاهيم وخاصة الوحدة العربية، أهمية كبرى عطلت في مراحل عدة إمكانيات العمل الوطني لخدمة القضية الفلسطينية، فيما عرف "بالقطري في إطار القومي"، إلى أن تنبه الحزب في كلا البلدين العراق وسوريا إثر انشقاقهما عن بعضهما عام ١٩٦٦ لضرورة الدفع باتجاه تصعيد النضال الفلسطيني عبر دعم منظمات المقاومة التي كانت قائمة فعلا، مثل حركة "فتح"، "وجبهة التحرير الفلسطينية"، و"شباب الثأر".... الخ، ثم ليتبلور فكر الحزب لإنشاء منظمات خاصة بالحزب سواء ذاك القائم في سوريا أو الآخر في العراق.

حقق إنشاء (الصاعقة) لحزب البعث العربي الاشتراكي (السوري) ما يلي:

- امتصاص النقمة الشعبية على النظام السوري بعد هزيمة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

١٩٦٧.

- التأثير في مسار وسياسات المقاومة الفلسطينية بشكل مباشر.
- تحويل انتباه الطلبة والشباب من الشؤون الداخلية والخلافات الحزبية إلى الشؤون الخارجية.
- على اثر تبني الحزب للاشتراكية العلمية والماركسية اللينينية كان من الضروري أن يتم تحنيد القواعد بطريقة تتفق مع الأيديولوجية الجديدة والمصالح الحزبية التي تصب في خدمة الأيديولوجية الجديدة والقيادة الجديدة، وخاصة بعد الانقلاب الشهير بزعامة حافظ الأسد، المسمى "الثورة التصحيحية".
- ومثلت "طلائع حرب التحرير الشعبية" تمثيلا أمينا فكر وسياسات وقرارات وارادة حزب البعث (في سوريا) الذي ارتبطت به، أي بالحزب مباشرة، اثر الفكاك عن الاتصال عبر قناة الجيش السوري منذ أواخر عام ١٩٦٨.
- أصبحت "الصاعقة" لاحقا الذراع الضارب لحزب البعث السوري في لبنان، وفي مواجهة خصوم سوريا من الفلسطينيين واللبنانيين.

الصاعقة والتنظيمات

- على إثر طرد العقيد طاهر دبلان من "جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية" اندمجت هذه الجبهة بطلائع حرب التحرير الشعبية، كما اندمجت بها منظمة قوات الجليل ليبرز الاسم الموحد (قوات الصاعقة) منذ شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٨.
- مارست "الصاعقة" العمل الكفاحي المسلح في فلسطين ومن خلال الحدود الأردنية عبر قواعدها الثابتة هناك، حجم العمليات التي نفذتها في البدايات أظهرها المنافس الرئيسي لحركة (فتح)، ومعتبرة نفسها مناهضة لليمين المرتبط بالأنظمة العربية الرجعية.
- انضمت الصاعقة مع حركة (فتح) "وقوات التحرير الشعبية" لتشكيل قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني الذي أنشئ في شباط (فبراير) ١٩٦٩ لضبط الإعلانات المتنافسة عن العمليات الفدائية المتصاعدة.
- طوال مسيرة المنظمة عقدت تحالفاتها استنادا للنظرة البعثية في سوريا، فارتبطت بمخططات جيش التحرير الفلسطيني عندما كان يناهض حركة "فتح" و"منظمة التحرير الفلسطينية"، ومن ثم إبان التدخل السوري في لبنان عام ١٩٧٦.
- انضمت "الصاعقة" للجبهة الديمقراطية وحركة (فتح) فيما اصطلح على تسميته تيار القبول مقابل (جبهة الرفض) الأخيرة التي نشأت اثر موافقة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ على برنامج النقاط العشر الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية على أي شبر يتم تحريره أو استرداده.
- أصبحت المنظمة (الصاعقة) بعد خروج المقاومة من لبنان عام ١٩٨٢ جزءاً من تيار المعارضة الرئيسي لخط (م.ت.ف)، فكانت عضوا في التحالف الوطني (المشكل من المنشقين على حركة "فتح" و"الصاعقة" و"جبهة النضال") والمنافس للتحالف الديمقراطي (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية) في عام ١٩٨٤، ثم في "جبهة الإنقاذ" منذ عام ١٩٨٥ وهي الجبهة التي أسست ردا على الاتفاق الأردني الفلسطيني بين (م.ت.ف) والحكومة الأردنية، وعلى التوجهات التسووية للمنظمة وحركة "فتح"، ثم في تحالف التنظيمات العشرة التي شملت إلى جانب تنظيمات (م.ت.ف) المعارضة، كلا من حركتي حماس والجهاد الإسلامي.
- حصلت الصاعقة عبر ممثلها في اللجنة التنفيذية لـــ(م.ت.ف) على دور متميز، حيث كان أمينها العام زهير محسن يتسلم مهمة الشؤون العسكرية في اللجنة التنفيذية حتى مصرعه عام ١٩٨٩.
- ما زالت منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية) وحتى (٢٠٠٣) تعد من المنظمات المعارضة، ومقرها في دمشق، وارتباطها الوثيق بحزب البعث (السوري)، والتنظيمات الأخرى عامل مؤثر على قرارها وتوجهاتها السياسية .

النظام السوري و"الصاعقة"

أرسل حافظ الأسد، قبل القيام بحركته التصحيحية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٠ - وإبان حكم الرئيس نور الدين الأتاسي وحدات من الجيش السوري فطوقت قواعد قوات "الصاعقة" في سوريا وشلت حركتها، وما إن تم له الاستيلاء على السلطة في البلاد حتى قام بالتخلص من العناصر الموالية لغريمه صلاح جديد، ما أضعف منظمة الصاعقة حينها، وحاول الرئيس حافظ الأسد القيام بتغييرات جذرية في التنظيم عبر مؤتمر الفرع الفلسطيني لحزب البعث، ولكن ذلك لم يؤد لنتيجة مرضية، فقامت السلطات السورية باعتقال العديد من قيادات "طلائع حرب التحرير الشعبية" في حزيران (يونيو) ١٩٧٢، ومنهم ضافي جميعاني، ثم محمود المعايطة الذي عين خلفا للأول إبان الأزمة الحزبية بين التيارين المتناحرين، واعتقل أيضا عدد آخر من القيادات، وتم تعيين زهير محسن أمينا عاما للمنظمة.

وأحد جذور الخلافات في البعث (السوري) هو الخلاف في الحزب إزاء أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الأردن، حين مارس حزب البعث في سوريا ضغطا على الجيش حتى يرسل قواته لتحارب إلى جانب المقاومة، وما إن تمكن صلاح جديد من إرسال قوات مدرعة حتى امتنع حافظ الأسد عن إرسال غطاء جوي للقوات حين كان قائدا لسلاح الطيران آنذاك، ما وسع شقة الخلاف في الحزب وأدى للانقلاب الأبيض لحافظ الأسد.

الصاعقة والأزمات

في ١٩٧٦/١/٣١ قام مسلحون ينتمون لمنظمة "الصاعقة"

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بمهاجمة صحيفتي "المحرر" و"بيروت" القريبتين من منظمة التحرير الفلسطينية، ردا على مقالات افتتاحية تنتقد السياسة السورية، فقتلوا صحفيين اثنين، ثم دعا زهير محسن، الأمين العام للصاعقة، لدماء جديدة في منظمة التحرير الفلسطينية، وما إن دخل السوريون إلى لبنان بعد الموافقة الأمريكية في ٩/٤/ ١٩٧٦ حتى بدأت القوات السورية بالاشتراك مع قوات منظمة "الصاعقة" بمهاجمة التنظيمات الفلسطينية المناهضة للتدخل العسكري السوري في لبنان وقصف مقارها بالمدفعية، حيث صرح زهير محسن حينها عبر استفساره الشهير قائلا: (متى كان الاحتلال السوري للبنان مرفوضا من شعبه؟ وماذا تكون الوطنية إذا لم يكن لبنان جزءاً من سوريا ؟....)، ونتيجة لموقف "الصاعقة" هذا انشق العديد من كوادر التنظيم، وانضموا لقوات الثورة الفلسطينية ، تماما مثلما حصل في مراحل أخرى لاحقة من الكثيرين الرافضين للهجوم السوري على طرابلس عام ١٩٨٣ ، ثم لحرب المخيمات (١٩٨٥-١٩٨٦).

وقفت منظمة "الصاعقة" و"الجبهة الشعبية- القيادة العامة" مع التدخل السوري، وقاتلت معه عام ١٩٧٦ في لبنان، ووقفت أيضا مع النظام السوري في دعم حركة الانشقاق وقاتلت معها ضد حركة "فتح" منذ ١٩٨٣ ، ودعمت المنشقين بالسلاح والكوادر ، وبقيت مناهضة لمسيرة منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٩١ ولكن دون أي دور على الأرض خارج سوريا .

لم يظهر للصاعقة أي دور فاعل لا في الانتفاضة الفلسطينية الأولى

(١٩٨٧ – ١٩٩٤) ولا الثانية (٢٠٠٠) وحتى الآن.

من أفكار منظمة الصاعقة

تعتنق "منظمة الطلائع" مبادئ "حزب البعث العربي الاشتراكي" وهي بذلك ترى:

١. ان الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الثورة العربية.
٢. أن مصير فلسطين يقرر تاريخيا مع الظروف المستقبلية المحيطة بفلسطين.
٣. أن الطبيعة وعمق المعركة ستخلق الظروف الثورية اللازمة لولادة حركة تحرير عربية شاملة في المنطقة العربية، عن طريق "حرب تحرير شعبية" تنذر بمولد الإنسان العربي الجديد والمجتمع الاشتراكي العربي المتحرر.
٤. رفض جميع التسويات الاستسلامية والتصفوية للقضية الفلسطينية، لأنها تؤدي كلها إلى قبول الشخصية الصهيونية بفلسطين، والاعتراف بها.

هذه الأفكار والمواقف قد تجد لها الكثير من التغيير مع مجاورة القوات الأمريكية لسوريا في عهد الاحتلال الأمريكي للعراق، وإلغاء حكم حزب البعث فيها منذ نيسان (ابريل) ٢٠٠٣.

قيادات الصاعقة

يعتبر ضافي جميعاني ومحمود المعايطة الأردني الأصل من القيادات البعثية الأولى لتنظيم الصاعقة فترة الحضور الفلسطيني في الأردن (١٩٦٧-١٩٧١) التي سبقت غيرها في قيادة الجبهة، إلى أن تم اعتقالهما مع القيادات الأخرى من قبل حافظ الأسد، إثر صراع النفوذ في حزب البعث (السوري) ليتم تعيين زهير محسن أمينا عاما لمنظمة الصاعقة طوال الأعوام ١٩٧١-١٩٧٩، وخلفه على زعامة المنظمة عصام القاضي.

ب.ب

صبرا وشاتيلا

(هي مجزرة رهيبة كان ضحيتها ٣٠٠٠ فلسطيني ولبناني في مخيمي صبرا وشاتيلا على يد قوات "الكتائب" بالتواطؤ مع قوات الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تطوق المخيمين، ولم تفعل أي شيء لوقف المذبحة بل أجبرت الفارّين على العودة للمخيمين).

وإلى هذا الحصار المطبق على المخيمين يعود الاختلاف في عدد ضحايا المجزرة، فبينما تذكر المصادر الإسرائيلية الأمريكية أن عدد الضحايا حوالي ٥٠٠، تذكر المصادر اللبنانية أن عدد الضحايا حوالي ١٠٠٠ ضحية، وهذا ما يرفضه شهود عيان وصحفيون إذ يعتبرون أن العدد حوالي ٣٠٠٠ ضحية بين رجال ونساء وأطفال، وذلك حسب مختلف الإحصاءات التي كتبت عن الموضوع. ويقسم الضحايا إلى ما يلي:

- ٢١٢ جثة دفنت في مقابر جماعية لم يتم التعرف عليها.
- ٣٠٢ جثة شخص تم التعرف عليها.
- ٢٤٨ جثة شخص حرقت ودفنت في مقابر جماعية.
- ١٢٠٠ جثة شخص استلمهم أهاليهم وقاموا بدفنهم في مقابر خاصة.
- ١٧١ جثة أخرجت من تحت الأنقاض دون معرفة هوياتهم.

والأعداد الباقة سجلت في عداد المفقودين سواءً كانوا جثث ام أحياء قتلوا لاحقاً (المحرر).

يقع مخيما صبرا وشاتيلا على شريط من الأرض بمساحة أربعين دونماً يمتد من حي الفاكهاني جنوبي بيروت شمالا حتى مشارف المطار جنوباً. وقد بني المخيمان من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولي عام ١٩٤٩ ليؤويا اللاجئين من قرى الجليل الفلسطيني ابان حرب ١٩٤٨ وما تلاها خلال السنين. احتذبت خدمات الكهرباء والماء، التي وفرتها "الأونروا" للمخيمين، آلاف الفقراء غير الفلسطينيين الساعين وراء الرزق ليرتفع عدد سكان المخيمين إلى ٢٠٠٠٠ منهم ٧٥٠٠ نسمة مسجلون في وثائق وكالة الغوث.

بحلول عقد السبعينيات، انتعشت آمال أهالي صبرا وشاتيلا بالحرية، حين حط رجال المقاومة الفلسطينية الخارجون من صفوف الثورة ومؤسساتها، وعايشوا ارهاصات الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ بين القوات الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية من جهة، والقوات الانعزالية المسماة "قوات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مجموعات أخذت تتحرك في أزقة المخيمين.

كانوا -حسب إفادات شهود العيان التي نشرت في وسائل الإعلام- يطلقون النار بغزارة، يكسرون أبواب البيوت ويجهزون على ساكنيها، ويغتصبون الصغيرات والحوامل ويقتلونهن. يخرجون الرجال الى الشارع مكبلين ويطلقون النار على رؤوسهم. كانوا يمثلون في أجساد الأحياء وفي جثث الموتى، وكانوا يهشمون رؤوس الأطفال على الجدران. محظوظ من كان يقتل بالرصاص، فإنهم كانوا يقتلون بالساطور والبلطة.

في منطقة "حرش ثابت" أبادوا عائلة مقداد اللبنانية بأكملها، ذبحوا بعضهم، بقروا بطون البعض ثم أطلقوا النار على رؤوس بقية الـ ٣٩ نفراً. قتلوا، فيما قتلوا، سبعة أبناء أمام عيني أمهم الحامل التي قتلوها بعد ذلك قبل أن يبقروا بطنها ويخرجوا جنينها ويضعوه على ذراعها.

ووصل عدد من نساء مخيم شاتيلا، يرفعن مزقا ومناديل بيضاء إلى مركز إسرائيلي، وحاولن بصراخ هستيري توضيح ما يجري. أرسل الجندي تقريراً بهذا إلى رؤسائه فجاءته الاجابة: "كل شيء على ما يرام إنها مجرد عملية تطهير للمخيم من المخربين".

وأفاد ممرض إسرائيلي بأن عدداً من الجرحى تمكنوا من الوصول إلى وحدته الطبية، وكان من بين الجرحى طفل عمره تسعة شهور وفي ظهره رصاصة، ما لبث أن توفي. وحين أبصر كتائبي جثة الطفل رماها في الزبالة. عند فجر يوم الجمعة ٩/١٧ لاحظ ضباط وجنود إسرائيليون من مركز المراقبة ما يجري في المخيمين، وشاهدوا عبر المناظير أكواماً من الجثث ورجالا مقيدين تستعد الكتائب لإعدامهم، ورفعوا تقاريرهم إلى المسؤولين عنهم فتلقوا أوامر بعدم التدخل فيما يجري.

حاولت مجموعة من ٥٠٠ شخص لجأوا إلى باحة "مستشفى غزة" في مخيم صبرا الفرار رافعين الرايات البيضاء، وساروا حتى كورنيش المزرعة حيث استوقفهم جنود إسرائيليون، فتقدم أحدهم وشرح للجنود ما يجري فأمروهم بالعودة إلى المخيم، وعندما ترددوا صوبت دبابة فوهة مدفعها نحوهم وأجبرتهم على الرجوع.

صباح الجمعة، شوهدت قوات كتائبية جديدة تدخل مخيم شاتيلا مع شاحنات وجرافات لحفر قبور جماعية ونقل بعض سكان المخيم إلى جهة غير معلومة. قبل ظهر اليوم نفسه اقتحم رجال الميليشيات مستشفى عكا، واغتالوا عدداً من المرضى والجرحى في أسرتهم قبل أن يقتلوا عددا من العاملين فيه. ثم اغتصب عدد منهم ممرضة فلسطينية عشر مرات على التوالي ثم قتلوها.

وقضى الضباط الاسرائيليون سهرة رأس السنة العبرية الجديدة يتحدثون في المجازر التي تحدث في صبرا وشاتيلا، وكان بينهم مراسل التلفزيون الاسرائيلي الذي اتصل بشارون ليخبره بذلك، فتمنى له شارون سنة جديدة طيبة. واستمر القتل والتخريب وزرع الرعب حتى الساعة العاشرة من صباح السبت ٩/١٨ حين اقتربت الدبابات الاسرائيلية وانسحب رجال الميليشيات، وبدأ السكان الذين هاموا على وجوههم بالعودة، وراح كل واحد منهم يفتش عن ذويه وسط الأنقاض وبين الجثث المكومة في الطرقات.

تعددت الروايات والإفادات حول عدد ضحايا مجازر صبرا وشاتيلا، ولكن أكثر المصادر تفيد أن ما بين ٢٥٠٠ — ٣٠٠٠ رجل وامرأة وطفل ذبحوا خلال أربعين ساعة من أصل عشرين ألف نسمة كانوا في المخيمين عشية وقوع المذبحة.

لقد ادعى الجيش الاسرائيلي أنه دخل بيروت لمنع سفك الدماء والحفاظ على الأمن! فوجد نفسه يشرف على سفك دماء بريئة كثيرة في واحدة من أفظع مجازر العصر. وحين ووجه شارون خلال برنامج تلفزيوني إسرائيلي عرض يوم ٢٤ / ٩ بهذه المفارقة الدموية، اعترف بأن "التبرير الأولي كان تمويهاً" فقط وأن السبب الرئيس للتحرك ذاك هو "القضاء على ألفين من المخربين".

ولكن تقرير روبرت سورو في مجلة "تايم" الأمريكية عدد ١٠/٤ عن زيارته لصبرا وشاتيلا قبل أربعة أيام من وقوع المذبحة يدحض هذا الزعم، حيث لم يلاحظ كاتب التقرير أي تواجد عسكري في هذه المنطقة. ثم إن وجود مثل هذا العدد من المسلحين كان من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مغايرة. ففرق الموت التي دخلت المخيمين لم تواجه في طريقها غير العويل والاستغاثات وطنين الذباب حول الدم المتدفق.

إذاً، ما الذي كان يبحث عنه شارون حقاً في صبرا وشاتيلا؟ وما هي مآربه الحقيقية من إرسال القتلة إلى هناك؟ وهو من يعرف تماماً أنهم قتلة مدفوعون بشهوة التنكيل والعطش إلى الدم. وهو يعرف أن ليس ثمة في المخيمين غير السكان العزل ينتابهم القلق والذعر في لحظة ملتبسة.

بيار الجميل، مؤسس حزب الكتائب، كان قد صرح على الملأ يوم ٧/٨ أنه "يجب على الخمسمائة ألف فلسطيني الذين يعيشون في لبنان أن يرحلوا. وأن وجوداً فلسطينياً، ولو رمزياً، في لبنان سيهدد المستقبل، ويتعين حسم المسألة فورا". أما نجله، زعيم حزب الكتائب بشير الجميل، فكان قد أبلغ المسؤولين الاسرائيليين في مناسبات عدة أنه "يرغب في هدم وتسوية المخيمات ليعمل منها ملاعب تنس".

وحين وجدت هذه التصريحات صدى جيداً في التفكير الإسرائيلي، أخذ كبار الضباط الإسرائيليين بالتخطيط لتنفيذ ما حدث في صبرا وشاتيلا خلال أيام ١٦، ١٧، ٩/١٨ قبل أن يحدث بشهور وذلك حسب مجلة "تايم" عدد ١٠/٤. فهل يجوز لنا أن نستذكر هنا مذبحة دير ياسين التي نفذتها العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨ بهدف ترويع أهالي القرى المجاورة ودفعهم إلى الرحيل؟

وهبّت، فور انتشار أنباء الجريمة، عواصف الاحتجاج والتنديد في غير ما يشتهي القتلة. وحاولت إسرائيل التنصل من مسؤولية ما حدث، فقال مناحيم بيغن آنذاك عبارته البذيئة "غوييم قتلوا غوييم، فما شأن اليهود! ورفضت الكنيست يوم ١٩٨٢/٩/٢٨ اقتراحاً بتشكيل لجنة للتحقيق في ما تعرفه الحكومة عن المذبحة، وهدد شارون بتقديم وثائق تثبت تورط حزب العمل برئاسة رابين في مذبحة تل الزعتر التي نفذتها عام ١٩٧٦ الميليشيات اليمينية في لبنان، وقتل خلالها آلاف الفلسطينيين، ولكن الضغط العالمي وتظاهرة الـ ٤٠٠ ألف إسرائيلي في شوارع تل أبيب، الساخطة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والمطالبة باستقالة الحكومة، دفعت مجلس الوزراء يوم ٩/١٤ إلى تبني قرار بتعيين اسحق كاهان رئيس محكمة العدل العليا للتحقيق في ملابسات المجزرة.

وأدانت "لجنة كاهان" في شباط (فبراير) ١٩٨٣ عدداً من كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين، فقررت إعفاء شارون من مسؤولية وزارة الدفاع، وحملت رئيس الأركان رافائيل ايتان مسؤولية كاملة. واضطر مناحيم بيغن إلى التخلي عن رئاسة الحكومة والانكفاء إلى كآبته.

بعد سنوات على المجزرة، وفي الوقت الذي كانت تتحدث فيه محافل القضاء العالمي عن مسؤولية شارون عن المذبحة وتلوّح بإمكانية محاكمته على ذلك، لقي ايلي حبيقة الذي قاد القتلة الى المخيمين مصرعه في انفجار غامض في بيروت، فيما ظلت صبرا وشاتيلا في ضمائر الكثيرين.

المراجع

١. "السلام المفقود"، كريم بقرادوني- عبر الشرق للمنشورات ١٩٨٤.

٢. "لبنان يا عرب"، غادة الخراساني — مركز الأهرام ١٩٨٩.

٣. "لبنان – انهيار الحلم الإسرائيلي"، دار المروج ١٩٨٦.

٤. "مذبحة لبنان الكبرى"، د. سامي منصور، المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨١.

٥. "البحث عن الدولة"، ممدوح نوفل — منشورات مواطن ٢٠٠٠.

٦. صحف ومجلات متفرقة ١٩٨٢ — ١٩٨٧.

٧. لقاءات خاصة.

خ.د

الصحافة الفلسطينية

(هي تلك الصحف والنشرات الدورية (يومية، وأسبوعية، وشهرية.....الخ) التي صدرت في فلسطين منذ العهد التركي في ١٨٨٧ وتوالى صدورها وتطورها داخل فلسطين وخارجها ،وساهمت في تشكيل الرأي العام، وشكلت منابر لأصحابها وللحركة الوطنية الفلسطينية).

أصدرت السلطات التركية في القدس صحيفتي "القدس الشريف" و"الغزال"،كانت الأولى باللغتين العربية والتركية، أما الثانية فكانت تصدر بالعربية فقط.

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كان في فلسطين ٣١ صحيفة، وعند هبة البراق تنبهت الأوساط السياسية الوطنية لدور الصحافة وأهميتها في تشكيل الرأي العام، ما أعطاها زخماً لم يسبق أن شهدته قبلا، وكانت الإدارة الانتدابية البريطانية آنذاك تتبنى القوانين العثمانية بشأن الصحافة، وهكذا ظل أمر تنظيم الصحف مناطاً حتى سنة ١٩٢٧ يقسم التحقيق مع المجرمين التابع للشرطة الفلسطينية، وفي سنة ١٩٢٨ ترأسه موظفان لمتابعة الشؤون الصحافية، ولم تستحدث وظيفة مدير مطبوعات حتى سنة ١٩٣١.

وفي عام ١٩٣٣، صدر قانون المطبوعات رقم (٣)، القاضي بتعديل وتوحيد القوانين المتعلقة بطبع الجرائد وغيرها من المطبوعات، ونشرها وتنظيم وتسجيل الكتب، واقتناء المطابع، وقد أصدره المندوب السامي، وتضمن ٤١ مادة، نصّت المادة التاسعة عشرة منه على أنه: يجوز للمندوب السامي أن يأمر بإنذار صاحب أو محرر جريدة، أو كليهما، لنشر أية مواد في تلك الجريدة من شأنها، في رأيه، أن تجعل الطمأنينة العامة في خطر، وبإخطاره إذا استمر في نشر مثل هذه المواد ، فإنه ينظر في المجلس التنفيذي في أمر تعطيل الجريدة بمقتضى أحكام هذا القانون.

وعلى الرغم من ذلك، ظهرت الصحف الفلسطينية واليومية بمظاهر مختلفة قادرة على التعبير والأداء السياسي.

امتلكت أغلب الأحزاب السياسية صحفاً، فكانت أسبوعية "العرب" ١٩٣٣ — ١٩٣٤، التي امتلكها ورئس تحريرها عجاج نويهض، وكانت معبرة عن سياسة "حزب الاستقلال العربي"، أمّا "الكفاح" ١٩٣٥—١٩٣٦، فقد امتلكها يعقوب الغصين، رئيس حزب "مؤتمر الشباب"، وكان يرئس تحريرها صليبا عريضة، في حين أصدر الحزب الشيوعي صحيفة "إلى الأمام" منذ أوائل الثلاثينيات، فصارت الصحافة ميدان سباق، لدرجة أن النشاشيبية وأنصارهم امتلكوا خلال تلك الفترة ست صحف، في حين امتلك الحسينيون في الفترة المذكورة سبع صحف أبرزها "فلسطين" وكانت منبراً للحسينيين، في حين شكلت "الدفاع" منبراً للنشاشيبين، وإلى جانب ذلك برز دور الصحف الفلسطينية المهاجرة، وكان أبرزها "الشورى"، و"الشباب"، و"العلم"، تلك الصحف التي أصدرها تباعاً الصحفي الفلسطيني محمد علي الطاهر في القاهرة، بين العامين ١٩٢٤ — ١٩٣٩، وتميزت هذه التجربة بالعديد من المميزات السياسية والمهنية، لعل أهمها هو تمكن تلك الصحف من أن تلعب دور الإعلام الخارجي — إن جاز التعبير—للحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، ولثورتها المسلحة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ بشكل خاص، ذلك أنها كانت خارج فلسطين وبالتالي خارج نطاق قوانين الانتداب البريطاني.

ساندت الصحافة الفلسطينية النضال الوطني خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وشكل الصحفيون شريحة وطنية، على الرغم مما اعترى صفوفهم من صراعات، عكست صور الصراع السياسي في البلاد. ولعل اللافت للنظر هو غزارة تلك الصحف ورقي مستواها المهني نسبياً، ودورها في مواجهة التحديات القائمة، المتمثلة بالإنذارات البريطانية، وفي هذا السياق عقدت الصحافة العربية مؤتمراً لها يوم ٢٧ أيار (مايو) ١٩٣٧، قررت فيه الإضراب مبدئياً والتوقف عن الصدور مدة ثلاثة أيام.

أصدرت حكومة الانتداب في ١٩٤٦/٩/٣٠، مرسوما بالأحكام العرفية عن مجلس الملك الخاص، ينص على وضع الرقابة على المطبوعات والمحررات والخرائط والتعميمات والصور الشمسية والمواصلات ووسائل المخابرة ومراقبتها، وتعطيلها، وفي أيار (مايو) ١٩٣٨، أعيد تشكيل مكتب الصحافة باسم "قلم المطبوعات "، وترأسه مدير المطبوعات وعدّل قانون المطبوعات في تموز (يوليو) ١٩٣٩ على نحو يتيح للمندوب السامي إيقاف عمل أي مطبعة تستخدم في طبع أية صحيفة موقوفة بموجب القانون.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ابرز الصحف الفلسطينية الصادرة خارج فلسطين من ١٩٦٧ – ١٩٨٥

اسم الصحيفة	رئيس التحرير/الناشر	تاريخ الصدور	صفتها ودوريتها	مكان الصدور
الجيل	مازن البندك	١٩٨٠	ثقافية شهرية	بيروت
الأفق	علي اسحق	١٩٨٠/٦/٢٥	سياسية أسبوعية	قبرص
Arab Palestine Resistance	--	١٩٦٨	شهرية	دمشق
فتح Fateh (بالإنجليزية)	--	١٩٦٩	شهرية	عمان
فتح Fateh (بالفرنسية)	--	١٩٧٠	شهرية	عمان
الصاعقة (Alsaiqa)	طلائع حرب التحرير	١٩٧٣	شهرية	دمشق
بوليتن (Bulletin)	الجبهة الشعبية	١٩٧٣	شهرية	بيروت
بلستين ريفليوشن	منظمة التحرير الفلسطينية	١٩٧٣	شهرية	بيروت
بلسم	الهلال الأحمر الفلسطيني	حزيران ١٩٨٢	طبية اجتماعية شهرية	بيروت
القدس	عطا الله محمد عطا الله	تشرين الأول ١٩٧٩	دينية إسلامية شهرية	بيروت
الكرمل	محمود درويش	كانون الثاني ١٩٨١	ثقافية فصلية	بيروت
المعركة	محمد حمزة	صيف١٩٨١	فصلية عسكرية	بيروت
المجلة العسكرية الفلسطينية	حسن أبو لبدة	كانون الثاني ١٩٩٤	شهرية	تونس
الثورة الفلسطينية	جهاد احمد صالح	شباط ١٩٨٤	أسبوعية	دمشق
صوت البلاد	حركة فتح / خالد سلام	١٩٤٨/٤/١٥	أسبوعية	قبرص
الثورة الفلسطينية	حركة فتح	١٩٦٧/١١/١	تثقيفية نصف شهرية	دمشق
صوت فلسطين	جيش التحرير الفلسطيني	١٩٦٨/٨/١	سياسية عسكرية نصف شهرية	دمشق
الهدف	غسان كنفاني	١٩٦٧/٧/٢٦	سياسية أسبوعية	بيروت
الطلائع	طلائع حرب التحرير	١٩٦٩/١٠/٣	سياسية أسبوعية	دمشق
الثائر العربي	جبهة التحرير العربية	١٩٦٩/٨/٢	سياسية غير منتظمة	عمان
إلى الامام	الجبهة الشعبية/القيادة العامة	١٩٧٠/٤/١٧	سياسية أسبوعية	بيروت
فتح	حنا مقبل/حركة فتح	١٩٧٠/٦/١٥	سياسية يومية	عمان
شؤون فلسطينية	أنيس صايغ/(م.ت.ف)	آذار ١٩٧١	فكرية مرة كل شهرين**	بيروت
المسيرة	--	كانون الثاني ١٩٧٢	إخبارية عسكرية أسبوعية	دمشق
نضال الشعب	جبهة النضال الشعبي	كانون الأول ١٩٧٥	سياسية شهرية	بيروت
قضايا عربية	عبد الوهاب الكيالي	نيسان ١٩٧٤	فكرية شهرية	بيروت
فلسطين الثورة (المقاومة)	حنا مقبل/ حركة فتح	نيسان ١٩٧٤	سياسية نصف شهرية	بغداد
فلسطين المحتلة	علي الخطيب/حركة فتح	كانون الثاني ١٩٧٥	سياسية أسبوعية	بيروت
الصمود	"جبهة الرفض"	١٩٧٥/٢/١٣	سياسية نصف شهرية	بيروت
الكرامة	إسماعيل صرصور	آذار ١٩٧٧	شهرية عسكرية	عمان
الكاتب الفلسطيني	اتحاد الكتاب والصحفيين	آذار ١٩٧٨	فكرية مرة كل شهرين	بيروت

مادة محمية بموجب حقوق النشر

القاعدة	رشاد أبو شاور(ج.ت.ف)	١٩٧٨/٣/١٦	سياسية يومية	بيروت
صامد	حسن دودين	١٩٧٩/٢/١	فكرية شهرية	بيروت
اليوم السابع	بلال الحسن	١٩٨٤/٥/١٤	أسبوعية	باريس
وطني	حسن صالح / حركة فتح	حزيران	١٩٨٤نصف شهرية	تونس
فتح	--	١٩٨٤/٨/١٣	أسبوعية	دمشق
الصخرة	حسين أبو شنب/ حركة فتح	١٩٨٤ /٥/٩	أسبوعية	الكويت
الأشبال	حسن صالح / حركة فتح	١٩٨٥	غير منتظمة	تونس
الفتح	يحيى رباح / حركة فتح	١٩٨٥/٨/١٥	أسبوعية	عمان
الوقائع	سميح سمارة	١٩٨٥/٨/١	نصف شهرية	عمان
ارابيا Arabia	فريد الخطيب	١٩٨٥	شهرية	لندن
طريق الانتصار	حزب العمال الشيوعي	١٩٧٧	أسبوعية	بيروت/ قبرص
فلسطين الثورة	احمد عبد الرحمن (م.ت.ف)	١٩٧٢	اسبوعية	بيروت/ قبرص
فلسطين الثورة	احمد عبد الرحمن (م.ت.ف)	١٩٧٧	يومية	بيروت
المعركة	زياد رباح	١٩٨٢	يومية	بيروت
المصير الديمقراطي " التحالف الديمقراطي " فكرية / فصلية بيروت الحرية	داوود تلحمي / الجبهة الديمقراطية		سياسية/اسبوعية	بيروت/ دمشق.

تواصل النشاط الصحافي في فلسطين خلال مرحلة ما بعد ١٩٣٩، على الرغم من تعطيل بعض الصحف لفترات مختلفة، كان

منها "الاتحاد" الشيوعية الأسبوعية، في أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، مدة شهر كامل، كما عطلت "الدفاع" اليومية مدة أسبوعين أواخر آب (أغسطس) ١٩٤٧، وفي أوائل شباط (فبراير) ١٩٤٨، سحبت حكومة الانتداب رخصة صحيفة "الاتحاد" بدعوى الإخلال بشروط المراقبة الصحافية.

ترتب على الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨ قيام دولة إسرائيل، مقابل هدم معظم البُنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الفلسطينية، الأمر الذي أدّى إلى توقف الصحافة الفلسطينية، وهجرة معظم كوادرها تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة، أو إلى الدول العربية المجاورة.

وبعد تلاشي نشاط "حكومة عموم فلسطين" في غزة، طُبقت القوانين المصرية على مختلف النشاطات الفلسطينية في القطاع، ومنها بالطبع النشاط الصحافي، ونظراً لقسوة تلك القوانين، فقد انتشرت الصحافة الفلسطينية في الستينيات على شكل المنشور السري والنشرة الداخلية الأسبوعية، أو الشهرية، ولم تتمكن الأوساط الفلسطينية من إصدار صحف يومية في تلك الفترة، وجميع الصحف التي صدرت آنذاك كانت صحفاً صغيرة متواضعة في شكلها ومادتها التحريرية، غلب عليها طابع الخبرية، إذ تخصصت في الأخبار المحلية، والمقال الذي يعالج مواضيع سياسية عامة، وقضايا وطنية، وعبّرت عن وجهات نظر مصدريها، كل حسب توجهه ومعتقداته وأفكاره. ومن الصحف التي صدرت في تلك "الفترة "الانتعاش" لمحمد الريف، و"الجهاد المقدس" لداود الصايغ، وصحيفة "أخبار فلسطين" التي أسسها الصحفي زهير الريس، كما صدرت صحف ومجلات عدة في القطاع لم تعمر طويلا.

أمّا في الضفة الغربية، فقد انطبق عليها من قوانين، ما ينطبق على شرقي الأردن، وفقاً لصيغة الضم والتوحد بين الضفتين. وصدرت خلال تلك الفترة ثماني عشرة جريدة ومجلة، منها اثنتا عشرة في الخمسينيات، وست في الستينيات، موزعة بين القدس ورام الله والخليل وبيت لحم ونابلس، ومن بينها ثلاث صحف يومية صدرت في القدس قبل عام ١٩٦٧ وهي:

صحيفة "فلسطين": رئس تحريرها الصحفي الفلسطيني عيسى العيسى، عام ١٩٣٣، وركزت اهتمامها "لمناوأة " حكومة الانتداب البريطاني، وظلت تصدر حتى عام ١٩٤٨، ثم توقفت

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لتعود إلى الصدور مرة أخرى في القدس واستمرت حتى عام ١٩٦٧.

صحيفة "الجهاد": تأسست في مدينة القدس عام ١٩٥٣ لأصحابها محمود أبو الزلف ومحمود يعيش، وسليم الشريف وتوقفت عن الصدور بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، ثم تمكن محمود أبو الزلف من إعادة إصدارها تحت اسم " القدس " أواخر العام ١٩٦٧.

وفي الوقت الذي حاولت فيه الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تقوم بمهامها الوطنية، في ظل المستجدات القائمة، خاصة بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧، فان منظمة التحرير الفلسطينية لم تنجز أي فعل إعلامي مبكر. وعملت الصحافة في الضفة الغربية والقطاع في مواجهة الاحتلال، عبر القنوات الإعلامية التي أصبحت متاحة من خلال الاحتلال نفسه، في الوقت الذي كرست فيه (م. ت. ف) برامجها كافة لتحرير فلسطين كاملة، وعدم التوقف عند حدود إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، ومن

خلال البعد عملت (م.ت.ف) على بناء جيش التحرير الفلسطيني، والدعوة للتحرير الشامل الكامل، وبقي هذا الحال قائماً، حتى سنة ١٩٧٢، عندما حسمت المنظمة موقفها بشأن " الحركة الإعلامية" في الأرض المحتلة، فعملت على إصدار صحيفتين هما "الفجر" و"الشعب".

ولعل اللافت للنظر في هذا السياق، هو أن المنظمات الوطنية الفلسطينية السرية، سبق أن نشأت في تجمعات الشتات الفلسطيني، في الكويت وسوريا ولبنان والأردن، ومن هذه المنظمات تحديداً تشكلت توجهات (م.ت. ف)، وذلك منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع سنة ١٩٦٨.

حاولت المنظمات الفلسطينية الوطنية السرية، إعادة بعث الكيان الفلسطيني، بعد غيابه ومصادرته منذ العام ١٩٤٨، وإلى جانب عملية التنظيم السرية، لجأت تلك الفصائل، ومنها "فتح" إلى محاولة بث فكرها الثوري والوطني عبر الصحافة المطبوعة، وصدرت مجلة "فلسطيننا – نداء الحياة" ، لأول مرة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٩، وظلت إلى أن احتجبت عن الصدور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤، أي قبل أسابيع من عملية الانطلاقة في الفاتح من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥.

وعلى الرغم من أن إصدار "فلسطيننا" جاء في سياق بث ونشر أفكار ومبادئ "فتح"، فإنها لم تفصح عن علاقاتها المباشرة بتلك الحركة السرية.

س.ش

الصمود

(هو استراتيجية بقاء وكفاح مارسها الفلسطينيون تحت ظروف معادية في فترات تاريخية متعددة).

كان "الصمود" في وجه سياسة الاقتلاع التي اتبعتها إسرائيل أكثر من مجرد البقاء فوق الأرض. كان حالة وجودية لها أبعاد سياسية، واجتماعية، واقتصادية استدعت تطوير أدوات متقدمة لحماية نسيج المجتمع الفلسطيني وتعزيز قدرته على المقاومة.

كانت الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة حافلة بما لم يكن متوقعاً من أحد من الفلسطينيين، فقد أثار الاحتلال بسياساته وإداراته الجديدة بنمطها المختلف عما اعتاد عليه الناس وَجَلهم من المستقبل، غير أن "العمل" لمواجهة التطورات التي تجسدت على الأرض احتلالاً استيطانياً كان أكثر إلحاحاً من التحسر على ما جرى وكان السؤال: "ما العمل"؟

كان الجواب بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو الصمود، وكان "الصمود" بمضمونه الذي عبر عنه فلسطينيو إسرائيل أكثر من كلمة وأكثر من نصيحة. كان بمثابة تكثيف لتجربتهم النابعة من أعماق معاناتهم تحت الاحتلال، وتعبير عن نجاحهم في مواجهته. بهذا المعنى، استبطن الفلسطينيون في إسرائيل استراتيجية الصمود وتعزيز البقاء، ثم طوروها لتصبح نقيضاً لما رسمته اسرائيل لمستقبلهم.

تلقف الفلسطينيون في الضفة الغربية وفي قطاع غزة النصيحة، وأضافوا إليها خبرتهم لتنتج اسطورة الانتفاضات المتتالية.

لم يكن مصطلح "الصمود" جديداً في قاموس الحياة الفلسطيني، فقد كان استراتيجية بقاء وكفاح مارسها الفلسطينيون تحت ظروف معادية، في فترات تاريخية متعددة، حتى تجاوز مضمون صمودهم التعريف القاموسي للمصطلح، واكتسب خصوصية فلسطينية.

لم تكن المنظمات الأهلية (غير الحكومية)، بمعناها الذي تعرف به الآن، معروفة في المجتمع الفلسطيني من قبل، غير أن مؤسسات خيرية متعددة كانت موجودة طورت أداءها، وأخرى نبتت من إلحاح الضرورة، انخرطت في دينامية المواجهة. التقت الروافد التي فجرها الحاجة على هدف مقاومة الإجراءات الإسرائيلية والمحافظة على المجتمع الفلسطيني سالماً.

طالت فترة الاحتلال، وتعززت استراتيجية الصمود كنهج حياة في ظله، وخلال المواجهة على الصعد كافة، اكتسبت تجربة المنظمات الأهلية الفلسطينية مضامين متقدمة، عبرت عن نفسها بصور متعددة تبعاً لطبيعة الدور الذي قامت به المنظمة والفئة المستفيدة من خدماتها، ونتيجة لذلك ظهرت مدارس عدة تفسر الصمود في الضفة الغربية وقطاع غزة، فكان الصمود الساكن والصمود الدينامي، والصمود المقاوم، وفضلاً عن ذلك كان في داخل كل مدرسة من مدارسه اجتهادات وتيارات تنظر إلى الصمود من زوايا مختلفة، ونشأ نتيجة لذلك فضاء ديمقراطي، عززت التيارات الفلسطينية السياسية المختلفة، في إطاره، مضامين فكرها الاجتماعي بجدلية عالية واستبطنته في مواقفها السياسية لتكتسب عمقاً أكبر، دون التخلي عن خصوصياتها الفكرية والمنهجية.

ظهر في البداية تعريفان أساسيان للصمود كما ذكر أعلاه:

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الصمود الساكن والصمود الديناميي، تطور الأخير إلى أشكال متقدمة مع مرور الوقت واكتساب الخبرة.

خلد أصحاب نظرية الصمود الساكن إلى مبدأ البقاء فوق الأرض، وعدم الاستجابة لإغراءات الهجرة والتهجير، وإلى اعتماد آليات رد الفعل بدل المبادأة بالفعل. كان لهذه الدعوة فلسفتها التي ترى في بقاء الإنسان الفلسطيني فوق الأرض نقيضاً للمشروع الصهيوني الداعي إلى تهجير الفلسطينيين منها وتهويدها، وترى في أسلوب المواجهة الذي يتسم بالعنف ما يسوغ للسلطة الاحتلالية تعزيز آليات طرد الفلسطينيين من ناحية، وما يشجع آخرين للاستجابة لمغريات الهجرة من جو العنف الذي تولده المواجهة من جهة أخرى. وكان من رأيهم أن مجرد البقاء فوق الأرض هو تعزيز للتناقض بين تطلعات الصهيونيين بإقامة دولة لليهود خالصة، وبين صمودهم فوقها، أي نفي لنفي الوجود الفلسطيني من أرض فلسطين،ويضيف هؤلاء أن التزايد السكاني الفلسطيني المتفوق على التزايد السكاني اليهودي يشكل عامل ضغط إضافياً على المشروع الصهيوني. ولهذا وغيره من الأسباب، كان من رأي اصحاب هذا النهج، الاكتفاء برد الفعل وانتظار تفاعل العوامل الخارجية مع الصمود الداخلي ليقوم بدوره كاملاً في إفشال المخطط الإسرائيلي وربما المشروع الصهيوني برمته. ولا ينكر هؤلاء دور الاعمال الفدائية، و/أو الأعمال العنيفة الأخرى (العمل العسكري المنظم) الذي قامت بها الفصائل الفلسطينية المسلحة العاملة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية عبر تنظيماتها الداخلية، في دعم صمود الفلسطينيين على أرضهم، غير أنهم يعتبرونه محدوداً إن لم يكن سلبياً في تعزيز الصمود في بعض الأحيان. ويستند هؤلاء في رأيهم هذا إلى تجربة جيش التحرير الفلسطيني في غزة بعد احتلالها من إسرائيل كمثال، فقد لعب أفراد الجيش دوراً نشطاً في القطاع ولكن سرعان ما توقف نشاطهم تاركاً حالة من الإحباط، ناهيك عن الإجراءات الإسرائيلية العنيفة المتخذة ضد أفراده وضد المجتمع الفلسطيني في القطاع.

غني عن القول إن هذا التوجه لم يأت في أساسياته، من فراغ، فقد حفلت الأدبيات العربية بتوجهات شبيهة لهذا التوجه (على الصعيدين الرسمي والأهلي) منذ عام ١٩٤٨، وتبنى الرئيس جمال عبد الناصر بحديثه عن الغلبة العربية الديمغرافية على يهود إسرائيل، منهجاً قدرياً استند إليه هؤلاء، ورأى آخرون فيه أسلوباً حكيماً.

أما النهج الثاني فكان نهجاً دينامياً أخذ على نفسه تناول قضية الصمود في إطار تنموي، وتبلور هذا الاتجاه منذ الأيام الأولى للاحتلال، فقد تنامى خلال الفترة الاحتلالية شعور بين الفلسطينيين في الأرض المحتلة بضعف الآليات المستخدمة لدعم الصمود، وكان من الواضح أن الاستدامة والاستمرارية للعمل العسكري - كما للعمل السياسي - لم تتأمن بشكل مطلق، و لم يكن من الممكن تأمينها في الوقت الذي كان الوضع الاجتماعي- الاقتصادي للانسان الفلسطيني يتردى. فقد تراجع دور العمل العسكري، وخضع العمل السياسي لحالات من المد والجزر تبعاً للظروف التي كانت تستجد، وتبين أن إخضاع العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية للقانون الدولي لم تؤت ثماراً تذكر، وأن العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تأخذ منحى يقترب من علاقة المجموع الصفري (zero sum)، واستقرت قناعة عند الأغلبية من الفلسطينيين بأن المواجهة مع سلطة الاحتلال سوف تكون طويلة جداً وقاسية، وأن الدينامية المناسبة لمواجهة الاحتلال هي استنهاض المجتمع الفلسطيني المحتل لتطوير قواه ومؤسساته وتعبئتها لمعركة طويلة الأجل مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن قاعدة القناعة هذه ظهرت نظرية الصمود المقاوم.

لم يكن التعايش بين نظريتي الصمود الساكن والمقاوم مستحيلا على الرغم من الخلافات في المنهج والأداء، فقد اتصف السلوك الفلسطيني في الأرض المحتلة بقدر عال من المرونة، وكانت أدوارهما تتقدم وتتأخر بينهما تبعاً للظرّف السياسي، غير أن النهج الذي كان له الدور الأبرز في حياة الإنسان الفلسطيني كان الصمود المقاوم.

للصمود المقاوم فلسفة بسيطة تدعو إلى رفض بناء نظام اجتماعي اقتصادي يستبطن سياسة الاحتلال، ويفتح الطريق إلى حل تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين، وتدعو الفلسفة إلى حماية نسيج المجتمع الفلسطيني من التفسخ والتفتت، وحماية المؤسسات الفلسطينية من الانهيار، أي أن الهدف هو حماية "النظام الفلسطيني" غير الرسمي.

وللصمود المقاوم، بهذا المعنى، وجهان: وجه تنموي وآخر سياسي وطني عام، وبتعبير آخر هو استراتيجية تنموية ذات منظور وطني، نشأ لخدمة صمود الفلسطينيين، وربطه بالنضال الفلسطيني الذي كانت تقوده القيادة الفلسطينية خارج فلسطين. غير أن تنفيذ صمود مقاوم بهذا المنظور الواسع كان لا بد أن يواجه مشكلات متعددة، فقد جرت محاولات متعددة لحرف الصمود والتنمية عن مسارهما، حيث لعبت إسرائيل الدور الأكبر في ذلك، و لم تتخلف كثير من الدول الغربية وغير الغربية عن مد يد المساعدة لإسرائيل، وكانت الوسيلة إلى ذلك توظيف أموال مشبوهة، وبناء مؤسسات تتعارض سياساتها مع هدف بقاء الإنسان الفلسطيني مقاوماً للاحتلال.

في الجلسة الختامية لـ"مؤتمر التنمية من أجل الصمود"، التي عقدت بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٩ في القدس، تمت الدعوة إلى تلافي الخلل الذي أصاب المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الخمس عشرة التي سبقته، وجاء في الدعوة المطالبة ببناء برنامج تنموي من أجل الصمود، وإلى " إعادة النظر في برامج التنمية المحلية لتصبح قادرة على خدمة فرص الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي".

مما لاشك فيه أن استبطان فلسفة الصمود داخل المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة بأبعادها السياسية والتنموية كان عاملاً مساعداً في اشتعال انتفاضة عام ١٩٨٧، فقد وعى الإنسان الفلسطيني إحداثيات عمله بدقة أكثر، وخرج من حالة رد الفعل الذي اتسم به عمله في سني الاحتلال الأولى إلى المقاومة الواعية لأهدافها. وكان من نتيجة ذلك، إضافة إلى الأثر النفسي والسياسي الذي تركه الصمود الفلسطيني في

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الضمير الإنساني، أن وجدت السلطة الفلسطينية عند نشوئها مجتمعاً دينامياً تمثل الديمقراطية عبر الممارسة الميدانية، ومجموعة من المؤسسات الأهلية التي لعبت دوراً محورياً في تحمل المسؤولية في ميادين حياتية متعددة بجدارة عالية، ومن الأمثلة على ذلك تحول مجلس التعليم العالي الفلسطيني إلى وزارة للتربية والتعليم في مناطق السلطة الفلسطينية، وقيام المؤسسات الأهلية بدور متميز في دعم القطاعات الصحية والزراعية والمياه وحقوق الإنسان.... الخ.

١.د

ضريبة التحرير

(هي ضريبة قررها المجلس الوطني الفلسطيني على أبناء الشعب الفلسطيني في دورته عام ١٩٦٨ بقيمة ٥٪ من دخل الفرد لتغطية نفقات منظمة التحرير الفلسطينية، نظراً لتأخر بعض الدول العربية في دفع مساهماتها المقررة من قبل مؤتمر القمّة العربية في عام ١٩٦٤).

النشأة الأولى:

عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ قرر مؤتمر القمة العربية في دورته تلك مساهمة الدول العربية في الميزانية التي ستغطي نفقاتها الضرورية. وبعد مرور أربع سنوات على هذا الميلاد، ومعاناة الصندوق القومي الفلسطيني، الذي كلف بإدارة المال العام، من شح الواردات نتيجة لتأخر بعض الدول العربية في دفع مساهماتها المقررة عليها رأت قيادة منظمة التحرير آنذاك بحث الموضوع في المجلس الوطني الفلسطيني إبان دورته عام ١٩٦٨ حيث قرر إشراك أبناء الشعب الفلسطيني في تغطية نفقات منظمتهم، فكان ان اصدر المجلس الوطني قراراً يفرض ما سُمّيت " ضريبة التحرير" على كل فلسطيني او من هو من اصل فلسطيني مهما كانت الجنسية التي يحملها، وطلب المجلس من كافة الدول العربية الشقيقة وخاصة دول الخليج المساعدة في تحصيلها من الاخوة الفلسطينيين العاملين على اراضيها وتوريدها إلى الصندوق القومي الفلسطيني، وكان القرار حدد في ديباجته نسبة ٥٪ من دخل الفرد كحد أدنى لهذه الضريبة، و طلب من ممثليات منظمة التحرير المنتشرة في العالم القيام بدورها في هذا المجال .

وبالفعل بدأت الأموال ترد تباعا إلى دائرة الصندوق القومي من عدة دول عربية كانت تقتطع النسبة المطلوبة من الموظفين الفلسطينيين لديها، في الوزارات والمصالح الحكومية، الا ان الجهات الرسمية الحكومية العربية لم تقم بنفس الجهد مع الشريحة الفلسطينية الأكبر وهم العاملون في القطاع الخاص الذين يمثلون الأغلبية الكبرى، وهم الأكثر دخلا وخاصة أصحاب المشاريع والشركات الضخمة المنتشرة هنا وهناك.

وكان هذا الموضوع لأهميته مدار بحث في دوائر المنظمة ومحورا لمناقشات قيادتها التي لم تكن تملك القوة التنفيذية أو حق فرض إرادتها على الدول العربية وغير العربية المضيفة للفلسطينيين حتى تقوم بإلزامهم بدفع الضريبة المطلوبة، ولهذا لجأت المنظمة إلى تكليف بعثاتها في العالم لان تقوم بدورها في دعوة إخوانهم الفلسطينيين في القطاع الخاص للقيام بواجبهم الوطني ومساندة منظمتهم التي تولت زمام قضيتهم، وبالفعل قامت جميع الممثليات في الوطن العربي والعالم بجهود جيدة في هذا المضمار وحققت بعض النجاحات وأخفقت في الكثير لأسباب متعددة، سنحاول الحديث عنها بإيجاز فيما بعد.

وكان اول نشاط علني مدعوم بشكل رسمي في هذا المضمار قد تم في المملكة العربية السعودية التي دعمت هذا المسعى من خلال السماح بفتح مكاتب تحت اسم "اللجنة الشعبية لدعم أسر مجاهدي وشهداء فلسطين" برعاية سمو أمير منطقة الرياض الذي كان الرئيس الفخري للجنة الشعبية التي انتشرت بفروعها في المدن الرئيسية بالمملكة. كما أصدرت الحكومة السعودية قراراً كان بموجبه يحصل من المنبع نسبة ٥٪ من رواتب الموظفين العاملين في وزاراتها من الفلسطينيين ومن هم من اصل فلسطيني وان كانت تحت ضغوط معينة سمحت بهامش لمن لا يرغب في المساهمة من حملة الجوازات العربية غير الفلسطينية، ما اثر بشكل ملموس على حصيلة ضريبة التحرير كما فرضت الحكومة السعودية على أصحاب المهن الحرة والعاملين في القطاع الخاص ضرورة إحضار شهادة من اللجان الشعبية بقيامهم بتسديد ما عليهم من ضريبة إلى فروع اللجان مباشرة كشرط لتجديد اقاماتهم السنوية، وكان لهذا الأمر افضل الآثار في تنمية إيراد ضريبة الدخل.

المعيقات:

١- عدم تعاون بعض الدول العربية بشكل جدي في فرض خصم ٥٪ من رواتب الموظفين لديها لاسباب سياسية.

٢- تهرب الفلسطينيين حملة الجنسيات الأوروبية بادعاء انهم ليسوا فلسطينيين بدليل انهم يحملون جوازات سفر مختلفة، وكان يكفي أن يتقدم الموظف برسالة يقول فيها انه لا يرغب في المساهمة حتى يتوقف الخصم عنه او لا ينفذ الخصم منذ بداية الأمر.

٣- قيام بعض الدول العربية بجباية الأموال ٥٪ من الموظفين أحيانا من الحرفيين وعدم توريدها كلها او بعضها إلى الصندوق القومي الفلسطيني ولاسباب سياسية أيضا.

٤- قيام بعض الدول العربية بفرض الوصاية على هذه الأموال وتوزيعها على بعض التنظيمات الفلسطينية الموالية لها دون التنسيق مع قيادة منظمة التحرير والصندوق القومي الفلسطيني.

٥- الإشاعات التي انتشرت وضخمتها أجهزة الدعاية المضادة لمنظمة التحرير عن الفساد المزعوم المنتشر بين موظفيها، ما دفع الكثيرين ممن يرغبون في الدفع الى الامتناع حتى لا تذهب هذه الأموال إلى جيوب "الفاسدين" المشار إليهم وان كان البعض قد اتخذها ذريعة للتهرب من الواجب.

وهذا أدى إلى تدني الإيرادات إلى الحد الأدنى، وساعد في ترجمة القرار الأمريكي لتجفيف منابع التمويل للمنظمة مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي .

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقد عملت الولايات المتحدة على استخدام مثل هذه الأدوات وما رافقها من جواسيس في داخل الاتحاد السوفييتي من أجل تقويض الشيوعية وضربها من الداخل.

وفي العالم العربي يستخدم هذا المصطلح بأشكال متعددة، فالأنظمة العربية تطلقه على كل من هو معاد لها، وأحياناً يطلق على "العملاء" والموالين لدول أجنبية والذين يعملون على التخريب وإشعال نار الفتنة مستخدمين التناقضات داخل المجتمع.

ورد في صحيفة كريستيان ساينس مونوتور بتاريخ ٢٢/٥/ ٢٠٠٢ أن شاباً فلسطينياً اعترف أنه لم يستطع مقاومة سحر المرأة التي عملت على إغرائه في إحدى الحقول المجاورة لمنزله قبل حوالي سنتين، وأنه لم يتوقع ماذا ستكون نتيجة ذلك العمل آنذاك.

وحسب روايته أنه وأثناء تواجده مع تلك المرأة فقد تمت مداهمتهما من قبل عدد من عناصر الأمن الإسرائيلي وأخبروه أنه إذا لم يتعاون معهم فإنهم سوف يخبرون زوجته عن خيانته لها.

ويستعيد هذا الشاب شريط الأحداث ويتذكر كيف تم الإيقاع به، ويعترف كيف أنه كان هدفاً سهل المنال تم تسخيره لارتكاب عدة جرائم، مشبهاً نفسه بالمحفظة المليئة بعدد من الهويات المزورة، حيث إنه وخلال أيام قد وافق على أن يقامر بحياته الشخصية ويعمل كجاسوس.

في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة يوجد هناك عدد من الفلسطينيين يعملون كجواسيس، إن والإحصائيات الدقيقة لهؤلاء الجواسيس لا تظهر على قائمة الرواتب الإسرائيلية، ولكن المعلومات المتوفرة لدى منظمات حقوق الإنسان تقدر عددهم ما بين ١٢ – ١٥ ألف جاسوس.

لقد استفادت إسرائيل من المعلومات التي يقدمها هؤلاء الجواسيس، حيث تمكن الإسرائيليون من إفشال العديد من العمليات الاستشهادية، وعلى الرغم من أن مهمات الجواسيس ساهمت في دعم الأمن الإسرائيلي إلا أنها خلقت حالة جديدة من الشك حول أي شخص يقوم بممارسة أية نشاطات تجارية ناجحة، وكذلك أثارت الشبهات حول الأشخاص الذين يتمكنون من الحصول وبسهولة على تصاريح لدخول إسرائيل، بينما تكون فرصة الحصول على تلك التصاريح بالنسبة للأشخاص العاديين شبه مستحيلة.

في حالة الشاب المذكور أعلاه فقد كان الخوف هو الدافع الرئيسي للتعاون وليس الطمع، حيث يقول: "لقد وافقت على العمل معهم مقابل الرحمة، لقد عملت على مساعدتهم لحل قضايا تتعلق بالسرقة والمخدرات".

ويضيف قائلا انه في العام الماضي اتصل به عنصر الأمن الإسرائيلي المسؤول عنه وطلب منه مراقبة شخصين من قريته الكائنة في الضفة الغربية، وكان الشخص الأول عضواً في حركة حماس والآخر عضواً في حركة فتح

ويتابع كلامه قائلا: "أنا لم أوافق على أن أقوم بتلك المهمة ولكن الضابط الإسرائيلي أخبرني أنه يريد فقط أن يعرف عن تحركاتهم، لذا فإني نفذت المهمة وأعطيته التفاصيل الكاملة عن جميع تحركاتهم، ولكن الخوف اعتراني عندما أدركت أنهم يخططون لاغتيالهم وليس فقط لمراقبتهم، وقد جاءني ذلك الإحساس عندما شاهدت عبر شاشة التلفاز كيف يقوم الإسرائيليون بتصفية الناس، وكيف أنهم يتتبعونهم بطريقة دقيقة، تلك المشاهد جعلتني أدرك الحقيقة وهي أنني كنت أساعدهم على تنفيذ تلك الاغتيالات لذا فإنني قررت الفرار".

لقد أثار تصرف هذا الشاب الغريب الشكوك لدى أجهزة الأمن الفلسطينية التي بادرت إلى اعتقاله على الفور.

ويضيف هذا الشاب: "لقد شعرت بالراحة عندما هربت من ذلك النفق العميق المظلم الذي أوقعت نفسي فيه، وقد اعترفت بكل شيء، لقد تكلمت بسرعة كبيرة جداً حتى لم يتمكن المحققون معي من كتابة كل ما أقول".

ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وتسليم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أصبحت الأولوية القصوى لدى جهاز الأمن الإسرائيلي هي عملية تجنيد الجواسيس، وقد كان الموضوع يبدأ بشكل بسيط من خلال قيام الجواسيس بتقديم معلومات حول أرقام لوحات السيارات الخاصة بجيرانهم أو تقديمهم معلومات عن أماكن عملهم.

وعندما يتورط الجواسيس ويتم جر أرجلهم إلى نظام الجاسوسية فإنه يمكن أن يطلب منهم التسلل والانضمام إلى القيادات العليا للمجموعات السياسية والعسكرية المستهدفة، أو الطلب منهم نصب كمائن لأعضاء تلك المجموعات بغرض اعتقالهم أو اغتيالهم، إلا أنه وخلال الانتفاضة الحالية فقد انتهجت إسرائيل سياسة الاغتيالات فقط، وبالطبع من خلال استخدام الجواسيس لترتيب عمليات الاغتيال.

ويتساءل موشي كوبربرج العضو السابق في الشين بيت، (جهاز المخابرات الإسرائيلية)، والذي عمل في السابق على إنشاء وإدارة شبكة للجواسيس في الضفة الغربية وذلك قبل تقاعده عام ١٩٩٩، فيقول: لولا وجود الجواسيس أين من الممكن أن تكون إسرائيل الآن؟ ويجيب على تساؤله فيقول: ببساطه يمكن أن نكون في خليج صغير ناءٍ.

الاعتقال أحد أدوات التجنيد

لقد تم اعتقال مئات الفلسطينيين، والهدف المعلن لتلك الاعتقالات هو اعتقال العسكريين، ولكن خلال جولات التحقيق كانوا يعرضون على المعتقلين فرصاً ومغريات للتعاون.

يقول د. عبد الجواد صالح لصحيفة كريستيان ساينس مونوتور: "في معظم الدول يتم اعتقالك أو سجنك بسبب ارتكابك أخطاء أو مخالفات أو كونك تخطط لارتكاب مخالفة، ولكن الذي يحصل هنا أنه يتم اعتقال جميع السكان من فئة الذكور، إنني أنظر إلى تلك العملية على أنها مصفاة تعمل لإنتاج الجواسيس".

لقد قامت عدد من منظمات حقوق الإنسان مثل "بتسيلم"

مادة محمية بموجب حقوق النشر

من جهة أخرى.

فيما يتعلق بالمحدد الأول، فإن شتاتية فلسطينيي الخارج خاصة في الدول العربية جعلت لديهم توقاً خاصاً للعودة مؤقتاً أو نهائياً. ولذا فإن ما يثير الانتباه أن لدى الشباب رغبة خاصة في العودة، إذ إنهم يطمحون للمساهمة في بناء "كيان"، وتبقى هذه الرغبة بالعودة جامحة طالما يشعر كثير منهم بأن هناك تحدياً للقوة المستعمرة الإسرائيلية بعودتهم، ويمكن تصور أن هذه الرغبة سوف تخفت عندما يصبح هؤلاء الخيار، وبالقياس مع بعض التجارب العالمية في العودة، فإن العودة غالباً ما تكون منظمة من تلقاء نفسها، بمعنى أن وضع العائدين الأوائل هو الذي سيحدد حجم العودة التي تليها.

المحدد الثاني :الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للعائد، فالعائد ليس كائناً ذا نزعة وطنية محضة (homo patricus) يعود إلى الوطن بصرف النظر عن موضوعات تتعلق بالعمل في المهنة التي يحبها، ويستطيع بمقدراته المالية أن يعيش عيشة كريمة إلى حد ما ، وأن تكون حرية التعبير والانتماء موجودة في هذا الوطن، كما يكون له الحق في ممارسة حريته الشخصية وهو الذي عاش جل حياته في بلد له عادات وتقاليد تختلف عن تلك الرائجة في المجتمع الفلسطيني.

هذان المحددان مرتبطان عضوياً الواحد مع الآخر، فافتراض أن عودة فلسطينيي الخارج "بديهية" حالما يُباح لهم ذلك يعتبر خطأ فادحاً، وافتراض أن العودة مربوطة فقط بموضوع الاستيعاب المادي للاجئين خطأ آخر، وعادة تتراوح تجارب العودة العالمية بين المحددين السابقين، ويكون بعضها أقرب إلى المحدد الهوياتي والثاني إلى المحدد الاقتصادي، ويعتبر الأقرب إلى النموذج الأول عودة الأرمن إلى أرمينيا السوفييتية، عندما سمح الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين بعد الحرب العالمية الثانية بناء على اتفاقية سيفغ (Sèvres) مع الحلفاء، وقد أقيمت حملة عالمية لتشجيع الأرمن بالعودة، وهناك عاملان لعبا دوراً في تلك العودة، الأول: يتعلق بالعودة إلى الوطن الأم أرمينيا، ولو أنها مجرد جزء من أرمينيا التاريخية، والثاني: الأزمة الاقتصادية في الدول المستقبلة، ولكن ليس كلها. و نجحت الحملة في إعادة ٩٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ أرمني (منهم ٧٠٠٠ في فرنسا) مما يقدر أنه يشكل ١٠ ٪ من الشتات الأرمني، أما النموذج الأوسع للمحدد الاقتصادي فهو النموذج اليهودي.

استيعاب اللاجئين: نزعة اقتصادية

طلبت المجموعة الأوروبية في منتصف عام ١٩٩٩ من باحثين يونانيين، تسرنانيديس وهوليارس، القيام بدراسة حول توقعات استيعاب اللاجئين العائدين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب تقريرها فإن الطاقة الاستيعابية للضفة الغربية وغزة محدودة جداً، أي عودة مكثفة للاجئين الفلسطينيين سوف تجعل الوضع الاقتصادي والسياسي هشا، ما سيؤثر عكسيا على استقرار المنطقة. ويعتبر هذا التقرير خطيرا، ذلك لأنه يمكن أن يلعب دورا في عملية اتخاذ القرار حول دعم الاتحاد الأوروبي السياسي للمفاوض الفلسطيني في مفاوضاته حول عودة اللاجئين، و يتسم هذا التقرير باستخدام منطق اقتصادي بطريقة ميكانيكية بحيث يتحول موضوعه الاستيعاب إلى مجموعة أرقام استقرائية مستنبطة من أرقام حالية. ويفترض أن تصنيف مساحة الأراضي الفلسطينية (في مناطق أ، ب، ج) سيبقى كما هو، وكأن الوضع الاقتصادي سيبقى كما هو عليه الآن. وللمفارقة التاريخية فهل يمكن إن نقول أن هذه النتيجة ليست مختلفة في تقرير السير جوهن هوب-سيمبسن (Hope-Simpson, ١٩٣٩) الذي قدمه لسكرتير الدولة البريطانية للمستعمرات (والذي عمل على طلب الملك في عام ١٩٣٠)، إذ يظهر هذا التقرير محدودية القدرة الاستيعابية للمهاجرين اليهود في فلسطين الانتدابية؟ كما يمكن القول إن هناك "خطأ في دراسة الخبيرين اليونانيين هو القيام بدراسة القدرات الاستيعابية الحالية (absorption capacity) وليس استشراف الاستيعاب (absorption prospective) بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وغزة".

وتقدم لنا دراسات نيقولا فان هير أمثلة مهمة عن أن عودة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية قد أدت إلى إحياء الاقتصاد في سياقات مختلفة، وهناك أربعة أمثلة على ذلك، فالمثال الأول هو عودة حوالي ٧٠٠٠ آسيوي إلى أوغندا بعد طرد ٥٠٠٠٠ آسيوي من هذا البلد قبل عشرين سنة عام ١٩٧٢، وقد أدت هذه العودة إلى إحياء اقتصاد كان يعيش في أزمة خانقة. المثال الثاني يتعلق بعودة ٣٥٠٠٠٠ فلسطيني من الكويت وبقية دول الخليج إلى الأردن، ما أدى إلى زيادة نسبتها١٠٪ في عدد سكان الأردن، ما أدى ذلك إلى نتائج مباشرة سلبية، ولكن الفوائد كانت مهمة للاقتصاد الوطني الأردني، لأن اغلب العائدين كانوا من حاملي الشهادات العليا أو من أصحاب المهن والخبرات، ما سهل عليهم دخول سوق العمالة بسهولة، وقد ادخلوا رؤوس أموال مهمة قدرها البنك الأردني عام ١٩٩٢ بحوالي ١,٥ مليار دولار، ولعل في السلوك الاقتصادي للعائدين والطريقة التي اندمجوا فيها بالمجتمع الأردني ما يشكل دروسا مهمة للحالة الفلسطينية بسبب التشابهات.

أما المثال الثالث فيتعلق بعودة مفاجئة وقسرية لـ ٣٠٠٠٠٠ بلغاري ذوي أصول تركية، من بلغاريا إلى تركيا في منتصف عام ١٩٨٩، وفي هذا المثال لعبت المساعدة الخارجية وخاصة في المجموعة الأوروبية دورا مهماً في تسهيل اندماج واستيعاب هذه الفئة في المجتمع التركي.

وإذا كانت الأمثلة الثلاثة السابقة قد أدت إلى تحسين واضح في الاقتصاد الوطني أو المحلي، فالمثال الرابع الذي يعطيه فان هير كان سلبيا على المجتمع الأصلي، ويتعلق بعودة ٨٠٠٠٠٠ يمني من دول الخليج في نهاية عام ١٩٩٠، ما أوقع اليمن مدة طويلة في أزمة اقتصادية حادة، بسبب الانخفاض المفاجئ لعائدات هؤلاء المهاجرين .

هنا وهناك أو الخارجي الأبدي

تبدو العودة موضوعا سياسيا، لكن له تبعات ذات طبيعة ثقافية اجتماعية واقتصادية، فالعودة تطرح بقوة موضوع الهوية، وما إذا كانت هناك هوية فلسطينية واحدة أو هويات فلسطينية مختلفة بحسب عوامل كثيرة أهمها تتعلق بتطبع الإنسان بثقافات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المجتمعات التي عاش بها، فكما أن المهاجر يطلق عليه ألقاب ازدواجية أو تركيبية (فلسطيني-أمريكي)، (فلسطيني-سوري) ....الخ، فإن هذه الازدواجية التركيبية تبقى حتى عندما يعود إلى وطنه ليتحول إلى (فلسطيني-عائد) وهو يختلف عن الفلسطيني من أهل البلد أو (الفلسطيني-اللاجئ) أو (الفلسطيني-المبعد). والإشكال الذي يطرح نفسه هو: ما هي التمثلات الاجتماعية للعائدين؟ وهل تتحول هذه الفئة إلى مجموعة ذات سمات تعود إلى أحكام سابقة أكثر منها واقعية؟ إن ما هو إشكالي في العلاقة بين العائد والمقيم ليس اختلافهما، وإنما في كيفية تشيّؤ هذا الاختلاف؟ بمعنى أن الإشكال ليس عندما يقول ابن "الداخل" عن "العائد" بأنه "مختلف"، ولكن عندما يعتبر المواطن ان العائد هو "سلطوي" تبعا لنظرته للسلطة الوطنية الفلسطينية على أنها سلطة وافدة قدمت من الشتات. لقد سمي العائدون من قبل البعض "بالتوانسة" لأن قدوم بعضهم أتى متزامنا مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ما جعل هناك التباساً، فالبعض يعني "السلطة" عندما يريد التحدث عن "العائدين" أو العكس، وفي الوقت نفسه يسيء بعضُ العائدين لأهل الداخل، إذ بالغوا في انتقاد الطابع العشائري والقبلي السائد لمجتمعهم.

ليس مطلوباً هنا تفنيد هذه الآراء المسبقة، وإنما لا بد من توضيح أشكالها التبسيطية، فالسلطة الوطنية الفلسطينية، مثلها مثل كثير من السلطات، قدمت من المنفى بعد التحرير، ولكن هذه السلطة كانت قد حرصت منذ البدء على تقسيم السلطات بين الداخل والخارج، وإذا كانت هناك غلبة لأبناء الخارج في الوزارات المفتاحية (الداخلية، والتخطيط والتعاون الدولي) فهناك غلبة أخرى لأبناء الداخل في (الشؤون المدنية مثلا) وعندما يكون الوزير من الداخل يكون نائبه من الخارج والعكس صحيح. وعلى أي حال، فإذا كانت هناك هيمنة سياسية للعائدين في بداية تشكل السلطة الوطنية، فإن تبلور هذه السلطة أضعف هيمنة الكادر العائد، فإذا اتسمت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها "خليط من الشعوبية، القومية (الوطنية) والبطريركية الجديدة" بحسب تعبير يزيد صايغ، فإن ذلك لم يتغير كثيراً بصرف النظر عن الفاعلين السياسيين سواءً كانوا من الداخل أو من الخارج.

ولا تستطيع عقلية تعامل تبسيطية أن تتولى التحليل المبني على ثنائية الداخل/الخارج مع شريحة المبعدين (مثل صالح عبد الجواد الرئيس السابق لبلدية البيرة، ومحمد دحلان رئيس الأمن الوقائي) الذين احتضنتهم منظمة التحرير في المنفى لسنوات عدة وعادوا، وينظر إليهم، الآن، حيناً كعائدين وحيناً كأبناء مدن بحسب الموقع السياسي للملاحظ، إن كان معارضاً أو مؤيداً، وهل الذين سافروا ليمكثوا في فترات دراسية وعادوا من طبقة العائدين أم لا؟ هل صائب عريقات الذي يحمل جواز سفر أمريكياً عائد أم لا؟ وكيف يمكن أن ينظر لأولئك الذين لهم مراكز حياتية متعددة كالوزير السابق ورجل الأعمال منيب المصري الذي يتنقل دائما بين عمان ورام الله!

هذا التعقيد في الصورة يقتضي دراسة الاختلاف بين العائدين من أهل البلد بطريقة أكثر انفتاحاً، مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد الثقافات الفلسطينية الذي نتج عن خبرة الهجرة. وهكذا يمكن أن تُدرس الاختلافات الثقافية-الاجتماعية باعتبارها عوامل ايجابية أساسية، ومن ثم تعزى الاختلافات إلى اختلافات في التطبع الثقافي، إذ يؤخذ بعين الاعتبار وجود العائدين سابقاً في مناطق أكثر حضرية، أو أكثر علمانية أو أقل قبلية، وهكذا يختلف العائدون من مصر عن العائدين من تونس أو من الولايات المتحدة.

فالعودة إلى الوطن لا تعني نهاية الاغتراب، فالإنسان المهاجر/ المشتت/ اللاجئ منذ ربع قرن وربما نصف قرن، لا يمكن أن يرجع ليعود إلى أرضه وبيته وأصدقائه وأقربائه وعلاقاته ليجدها كما كانت عليه قبل العودة، إذاً هناك دائما تشابك بين الحنين، نوستالوجيا، والاغتراب عند الإنسان الذي تطول به الغربة، ولذا فإنه يبقى على حدة أو خارجياً (outsider)، مثل العائدين إلى أرمينيا السوفيتية الذين عندما وصلوا إلى أرمينيا وجدوا أنفسهم في وضع الخارجي (outsider) أكثر مما كانوا عليه في بلاد "الغربة"، وقد اعتبرهم 'المحليون' في أرمينيا الفقيرة أنهم "الأغنياء"، وتعرض العديد منهم للاستغلال والسرقة.

س.ح

العاصفة

(هي الجناح العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وقد ابتدع اسم العاصفة في لقاء بين ياسر عرفات وأبو يوسف النجار في الكويت عام ١٩٥٩، يقول ياسر عرفات ان اسم "العاصفة" كان الحل المثالي لعدم المغامرة باسم "فتح"، ولتلافي تحطيمها إذا انطلق العمل الفدائي المسلح ولم يحقق أهدافه، وليجنب الفدائيين الملاحقات العربية، وبرز حلا للخلاف بين أعضاء اللجنة المركزية حول موعد الانطلاقة، وأصبحت العاصفة بعد الانطلاقة بقيادتها العامة تمثل قوات حركة "فتح" العاملة في دول الطوق المحيطة بإسرائيل).

العملية الأولى

كان للعملية الأولى، وهي عملية نفق عيلبون التي تبنتها قوات "العاصفة"، ان سببت إزعاجا حادا للإسرائيليين، وسارعت (م.ت.ف) – التي كانت قد أنشئت قبل الانطلاقة برئاسة أحمد الشقيري- لإنكار أي علاقة لها بتنظيم "العاصفة"، وأصرت على أن العمليات الفلسطينية يجب أن تكون حكرا على "جيش التحرير الفلسطيني" التابع للمنظمة. واعتبر الرئيس جمال عبد الناصر أن بدء العمل العسكري في هذا الوقت أمر في غير محله، ويهدد بفقدان السيطرة على الأحداث.

أصدر القائد العام للقيادة العربية الموحدة الفريق أول علي علي عامر في آذار (مارس) ١٩٦٥ أوامره لنظرائه العرب بإلقاء القبض على أعضاء حركة "فتح" بحجة انتمائهم "لجماعة الإخوان المسلمين" المحظورة، واتهمت الأجهزة الاستخبارية العربية "العاصفة" وحركة "فتح" بالعمالة "لحلف السنتو"، وتوريط الدول العربية دون مبرر، ولم تكشف حركة "فتح"

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عن علاقتها الصريحة "بالعاصفة" إلا بعد البيان ١٥، حيث أعلنت عن رسالة وجهتها الى الأمين العام للأمم المتحدة تحذر فيها من المساس بالأسير الأول محمود بكر حجازي، وأصبح شعار "فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح" يعبر عن حالة الترابط الذي لا ينفصم بين أعضاء الحركة تنظيميا، وإن اختلفت طبيعة المهمات والأطر التي تنفذها.

قيادة قوات العاصفة

ضمت هذه القيادة كلاً من ياسر عرفات، وممدوح صيدم (أبو صبري)، ووليد نمر (أبو علي اياد)، وأبو يوسف النجار وخليل الوزير (أبو جهاد)، ثم لاحقا أضيف لها محمد غنيم (أبو ماهر) ونمر صالح (أبوصالح)، واثر انضمام "جبهة التحرير الفلسطينية" (قبل أن تندمج مع كتل أخرى مشكلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) بزعامة أحمد جبريل، لحركة "فتح" انضم أحمد جبريل لقيادة قوات "العاصفة"، وذلك عام ١٩٦٥ ولعدة شهور قبل أن يخرج وآخرون منها لخلافات تتعلق بمحاولات السيطرة السورية على الحركة.

أول معسكر

انشأت حركة "فتح" وقوات "العاصفة" أول معسكر تدريب في سوريا في (منطقة الهامة) عام ١٩٦٦، وزود المعسكر، الذي خصص لتدريب طلائع الفدائيين، بالسلاح الخفيف، والذخائر والهاون والمتفجرات من قبل ميليشيا حزب البعث بقيادة محمد ابراهيم العلي، اضافة الى ذلك تم تسهيل تنقلات حركة "فتح" عبر الحدود بجوازات سفر سورية عند الحاجة، وبناء على طلب من أبو علي اياد. ثم انتشرت معسكرات قوات العاصفة في الأردن وسوريا ولبنان.

(م.ت.ف) والعاصفة

في البداية تحفظت (م.ت.ف) على عمليات مقاتلي "العاصفة"، إلا انه ومنذ شهر آيار (مايو) ١٩٦٧ بدأت المنظمة تدعي أنها هي التي مولت "العاصفة" — الجناح العسكري لحركة "فتح"، كما أعلن رئيس المنظمة أحمد الشقيري أنه على وشك إنشاء "كتائب المقاومة الشعبية" في غزة لتشارك في المعركة.

حصيلة العمليات

شنت المنظمات الفدائية ثلاثة عشر هجوما منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ وحتى ١٩٦٧، بينما قامت "فتح" عبر قوات "العاصفة" بأكثر من ٣٠٠ هجوم خلفت ١١ قتيلا إسرائيليا، واثر حرب حزيران (يونيو) (نكسة ١٩٦٧) عاشت قوات العاصفة والتنظيمات الفلسطينية المسلحة عموماً فترة ثرية من العمل الفدائي المسلح، حيث تزايدت هجماتهم ضد إسرائيل، ووصلت المئات شهريا، وقدمت كل من مصر وسوريا، لهذه القوات مساعدات عسكرية ولوجستية مهمة، بموازاة حرب الاستنزاف التي كانت تخوضها مصر ضد الإسرائيليين، واكتسبت حركة "فتح" وقواتها الضاربة "العاصفة" دعم العراق وفيتنام والصين وكوريا ثم الاتحاد السوفييتي وكوبا لاحقا.

"العاصفة" في الأرض المحتلة

اثر هزيمة ١٩٦٧ قررت حركة "فتح" نقل قيادتها العسكرية إلى الأراضي المحتلة، حيث كلف ياسر عرفات وآخرون بتأسيس قواعد سرية في الأراضي المحتلة، وكلف خليل الوزير بتنظيم شبكة إمداد وتجهيز وقواعد إسناد سرية في غور الأردن، ودعمت بعض أجنحة حزب البعث في سوريا العمل العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة وعبر الأردن، وتخوف البعض من عواقب ذلك وكان منهم الرئيس السوري نور الدين الاتاسي. ومع اختيار اللجنة المركزية لحركة "فتح" ياسر عرفات قائدا عاما ميدانيا، وناطقا رسميا أقام مقر قيادة له في مدينة نابلس في منتصف شهر آب (أغسطس) ١٩٦٧، وحسم بذلك نقاش الإعداد والتأجيل، أو المباشرة بالقتال وهو النقاش القديم المتجدد في حركة "فتح" قبل الانطلاقة الأولى والانطلاقة الثانية بعد النكسة.

في ١٩٦٧/٨/٢٨ أعلنت حركة "فتح" انطلاقتها العسكرية الثانية في موعد سبق مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم، نتيجة لاعتقال عدد من أعضائها من الضفة وغزة (وتلافيا لإجهاض الثورة إجهاضا كاملا) اثر عثور الإسرائيليين على قوائم تفصيلية بأسماء أعضاء الحركة، وتواصل الاعتقالات ضدهم.

أوائل المتدربين

سافر ٤٢٢ متطوعا في قوات العاصفة الى الجزائر لتلقي التدريب على اسس "حرب العصابات" قبل الانتقال الى سوريا لتأدية العمل العسكري. واستمر تدفق الأعضاء الجدد من الضفة الغربية إلى معسكر "الهامة"، وبدأت الدورات العسكرية القيادية بارسال٣٢ كادرا إلى الصين في تموز (يوليو) ١٩٦٧، وشرعت دوريات قوات "العاصفة" تأخذ دورها في نابلس وجنين والضفة عموما، ثم ازدادت مع اتساع حملات القمع والاعتقال الإسرائيلي للفدائيين والمواطنين في غزة.

معركة الكرامة

سعت حركة "فتح" وقواتها "العاصفة" لصهر الاتجاهات المختلفة وإيجاد حالة من الانسجام فيما بينها، وذلك بعد أن استطاعت تنظيم انتفاضة شعبية مسلحة بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وأثبتت "فتح" بذلك أنها طليعة الشعب الفلسطيني، ورأس الحربة للأمة العربية، في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، لذلك دعت ١١ منظمة فدائية لمؤتمر في القاهرة عقد في شهركانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، حضره ممثلون عن سبعة تنظيمات أعلن فيه تأسيس (المكتب الدائم لمؤتمر المنظمات الفدائية) كدائرة عسكرية، وعرضت "فتح" في المؤتمر التنسيق مع "جيش التحرير الفلسطيني" التابع للمنظمة.

في ١٩٦٨/٣/٢١ كبدت قوات الثورة الفلسطينية والجيش الأردني القوات الإسرائيلية الغازية في بلدة الكرامة ٢٥٠ قتيلا و٤٥٠ جريحا، ودمرت ٨٨ دبابة وخمس عربات أخرى وطائرة وذلك حسب اعترافات القوات الاسرائيلية، وقتل من قوات العاصفة ٩٧ شهيدا، و٢٤ من قوات التحرير الشعبية،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

و٦١ شهيدا من الجيش الأردني، وقد بلورت هذه المعركة أسطورة الفدائي البطل، فانتشرت القواعد العسكرية الفدائية في الأردن دون قيود، واتسع نطاق الدورات العسكرية المنعقدة في مصر كماً ونوعاً، وتعزّز التعاون العسكري.

توزيع القوات

تم توزيع قوات "العاصفة" في الاردن بعد تدفق المتطوعين إلى قطاعات: الشمالي والأوسط والجنوبي، من ام قيس في الشمال إلى وادي عربة جنوبي البحر الميت. وفي هذه الفترة كانت الصين داعماً تسليحياً أساسياً إضافة الى مصر والجزائر، وتشكلت القوة المحمولة وكتيبة الأمن وقوة الإمداد والشرطة العسكرية واللجنة العلمية، ومدرسة الكوادر لاعداد القادة العسكريين، وفي مرحلة لاحقة في عام ١٩٦٨ تشكل (قطاع الجولان) في سوريا، وبدأ التمدد الفدائي الكبير في لبنان في نفس العام أيضا خاصة في منطقة "العرقوب" حيث تأسس قطاع، ثم قوات "نسور العرقوب".

واستطاع الفلسطينيون ازاحة رجال الأمن اللبناني من المخيمات، في عملية عرفت بـــ (انتفاضة المخيمات) ١٩٦٨/١٠/٢٢ وهذا ادى الى توقيع "اتفاق القاهرة" ، الذي يقضي بتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان، ويتيح للفدائيين السيطرة على المخيمات ويسمح لهم بالعمل العسكري.

قيادة الكفاح المسلح

وفي شباط (فبراير) ١٩٦٩ تشكلت في الأردن (قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني) لتنسيق تضارب الإعلانات عن العمليات الفدائية بين التنظيمات المتنافسة، كما لعبت هذه القيادة دوراً في فض النزاعات على الأرض بين الفصائل، خاصة في لبنان، وما زال هذا الإطار قائما حتى الآن في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

"قوات اليرموك"

في عام ١٩٧١ جمعت حركة "فتح" العسكريين الذين تركوا الجيش الأردني ليلتحقوا بالثورة الفلسطينية إبان أحداث أيلول في الأردن، في إطار خاص بهم هو "قوات اليرموك" بقيادة العميد سعد صايل (أبو الوليد)، وتمركز في سوريا زهاء ٣٥٠٠ من هؤلاء، وألحقت "القوة الجوية" التابعة لفتح باللواء تحت اسم "القوة ١٤"، ثم فصلت لاحقا، واعتبرت "قوات اليرموك" نواة جيش التحرير، ثم تم تأسيس (الوحدة الخاصة) وألحقت بغرفة العمليات المركزية لحركة "فتح".

عانت "قوات اليرموك" من صراع مرير بين قائدها سعد صايل، وقائدي الكتائب (اللذين انشقا لاحقا عام ١٩٨٣) وهما موسى العملة (أبوخالد العملة)، وسعيد مراغة (أبو موسى) بسبب رؤية تشكيل اللواء كوحدة تقليدية أو كقوة فدائية، مع التداخلات الجهوية والعشائرية التي كانت طاغية آنذاك، وتطورت الى انشقاق عن حركة "فتح" عام ١٩٨٣.

سعت حركة "فتح" الى احكام السيطرة على "قوات اليرموك"، فأعادت تنظيم القوات بغرض التنظيم و"التجييش" الذي أطلق في تموز (يوليو) ١٩٧١، وتم من خلاله إعادة تجميع الوحدات الفدائية التابعة لقوات "العاصفة" في تشكيلين، الواحد منهما بحجم لواء، هما: "قوات الكرامة" و"قوات القسطل"، وادخل اليها نظام الرتب العسكرية مع حلول العام ١٩٧٢.

عام ١٩٧٣ قرر المجلس الوطني الفلسطيني تأسيس المجلس العسكري الأعلى لـــ (م.ت.ف)، رغم تواصل الشد والجذب بين قيادة "جيش التحرير الفلسطيني" الرسمية، وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة برئاسة ياسر عرفات، إلا أن مشاركة فاعلة للقوات الفلسطينية في حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ على الجبهتين السورية والمصرية، وعلى الجبهة الثالثة اللبنانية، أدت بالمنظمة لنشر وحداتها في مناطق حدودية لبنانية لم تكن فيها سابقا، وأدت بمؤتمر القمة العربية للاعتراف بـــ (م.ت.ف) ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني رغم التحفظات الأردنية، ثم كممثل شرعي ووحيد عام ١٩٧٤، في ذات العام الذي وضعت فيه معظم الوحدات العسكرية تحت قيادة (غرفة العمليات المركزية) التي رئسها سعد صايل، ما أضعف القيادة العامة لقوات العاصفة.

أساليب الدفاع

في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٦ لجأت القوات الفلسطينية إلى أساليب الدفاع الثابت، ولكن الغزو الإسرائيلي المتكرر منذ عام ١٩٧٨، وتجدد تحديات القوى اللبنانية المناوئة أديا بالقوات الفلسطينية لزيادة التسلح والتوسع في البنية التحتية وإنشاء المزيد من الأقسام الخدمية المستقلة، والتركيز على استخدام الأسلحة الثقيلة خاصة مع تسلم حركة "فتح" ٣٠ دبابة (ت٣٤) المستخدمة في الحرب العالمية الثانية من اليمن عام ١٩٧٩، تلتها ٦٠ دبابة أخرى عام ١٩٨١، وتخريج عدد من الطيارين، وكوادر البحرية والتقنيين والتحاق آخرين كثر بدورات متنوعة في الدول الاشتراكية، ومذاك قامت "قوات العاصفة" التي أصبحت جزءاً من قوات الثورة الفلسطينية بتوفير معسكرات التدريب لمعظم حركات التحرر في العالم.

حرب المدفعية وغزو لبنان

دخلت قوات الثورة الفلسطينية في مجابهة متصلة مع الإسرائيليين، وخاصة في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ فيما عرف (بحرب المدفعية) التي تبودل في عامها الآخير القصف المدفعي العميق، إضافة للقصف المتواصل للطيران الإسرائيلي الذي فشل في تدمير الصواريخ والمدفعية الفلسطينية، فقصفت القوات الإسرائيلية في ١٧ تموز (يوليو)١٩٨٠ بيروت لتصيب غرفة العمليات المركزية ومقر ياسر عرفات، ما أدى لمقتل ١٥٠ مدنيا وجرح ٦٠٠ آخرين، وبدأت إسرائيل تكثف حشودها باتجاه الحدود منذ ذلك التاريخ، مع تواصل القصف الشديد على المستعمرات الإسرائيلية شمال فلسطين.

ومنذ آذار (مارس) ١٩٨٢ كان الغزو الإسرائيلي قد أصبح مسألة وقت، حيث التجهيزات الضخمة ثم الاستغلال الاستعراضي لاطلاق النار على السفير الإسرائيلي في لندن الذي نفذته جماعة (أبو نضال) لصالح المخابرات العراقية لتتدلع عملية غزو لبنان براً في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ متجاوزة الـــ٤٠

مادة محمية بموجب حقوق النشر

العربية"، وكانت صرخاتهم تتعالى مع بداية مخططات التهويد لكل من منطقتي الجليل والنقب، وقد وردت أسماء بعض هؤلاء في باب (تهويد الجليل).

في هذا الجو يعيش عرب ٤٨ في إسرائيل متحدّين ما يلي:

١. مصادرة أراضيهم، إذ لم يبق لديهم أكثر من ١٠٪ مما كانوا يملكون قبل ١٩٤٨، ويصل معدل ما ينوب الفرد العربي من الأرض حوالي نصف دونم.

٢. عدم إعادة لاجئي الداخل الى قراهم التي هجّروا منها منذ عام ١٩٤٨، إذ تصل نسبتهم الى أكثر من ٢٥٪ من السكان العرب الباقين في اسرائيل.

٣. عيش الكثيرين من العرب في اسرائيل في مدن مختلطة يشكلون فيها أقلية عددية مهمشة اجتماعياً وسياسيا.

٤. صحيح أن العرب الفلسطينيين في إسرائيل يبعثون بنواب عرب الى الكنيست الاسرائيلي، لكن دور هؤلاء النواب مهمش لا وزن سياسيّاً في اتخاذ القرار أو في منع مصادرة الأراضي، وزجهم الحكم العسكري والحكومات الإسرائيلية في "لعبة القوائم"، إذ ركب حزب مباي الحاكم قوائم عربية تابعة له تتنافس "ديمقراطياً" على كسب أصوات الجماهير العربية في العقدين الأولين لقيام الدولة، وبعد عام ١٩٦٩ فتح راكاح (الحزب الشيوعي الاسرائيلي) صفحة جديدة في التوجه الى الجماهير العربية، وبعد عام ١٩٨١ برزت قوى وطنية "معادية" للحزب الشيوعي، مثل حركة أبناء البلد، والحركة التقدمية والتجمع الوطني الديمقراطي، هذه الحركات أبعدت الجماهير العربية عن الأحزاب الصهيونية الى حد بعيد، ونتيجة لتهميش النواب العرب في الكنيست هبطت نسبة التصويت حتى كادت تصل الى ٥٠٪ من ذوي حق الانتخاب، النسبة التي لو هبطت الى أدنى من ذلك لدلت على عدم الثقة بديمقراطية دولة اسرائيل.

٥. بقاء الأقلية العربية في إسرائيل ترزح تحت نير الحكم العسكري ١٨ سنة ،امتدت بين عامي ١٩٤٨و١٩٦٦، أي قبل حرب حزيران ١٩٦٧ لسنة واحدة.

٦. تعيش هذه الأقلية أنماطاً مختلفة من التمييز في:

أ. مستوى التربية والتعليم – تدخّل الحكم العسكري في كل صغيرة وكبيرة، حتى عام ١٩٦٦، وأورث مسؤوليته عن هذا الجهاز لمؤسسة المخابرات المعروفة باسم "الشاباك" بعد ذلك التاريخ، ولا يقبل طالب لمعاهد المعلمين العربية في اسرائيل إن لم توافق عليه سلطات الأمن، ولم يوظف معلم ومدير ومفتش دون هذه الموافقة أيضاً، وما زالت المدارس العربية بحاجة الي أكثر من ١٧٠٠ غرفة تدريس حتى عام (٢٠٠٥). تعلم التلاميذ العرب في مدارسهم حسب مناهج قررها مسؤولون من اليهود، وغالباً ما كانت تترجم مناهجهم من اللغة العبرية، ولم تكن الكتب الدراسية متوفرة في السنوات العشر الأولى بعد قيام إسرائيل، وكان كل المعلمين يملون المعلومات على تلامذتهم الذين كانوا يسجلونها في دفاترهم. انقطع العرب في إسرائيل عما يحدث من تطورات أدبية خارج اسرائيل حتى منتصف ستينيات القرن العشرين، حين قام حزب مبام بنشر كتاب "الأرض" للشرقاوي وتوزيعه في الوسط العربي. انفتحت على عرب ٤٨ كل القنوات الثقافية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وبدأ التواصل مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة ومع الدول العربية التي عقدت اتفاقيات سلام مع اسرائيل بعد ١٩٨٠. قبل العرب الفلسطينيون في اسرائيل كل هذه التحديات الثقافية والتعليمية وانطلقوا الى آفاق خططوا هم لها، وأحياناً بمساندة الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فبعثوا بأولادهم الى جامعات العالم لتلقي العلوم الاكاديمية والعودة الى الوطن ليساهموا في بناء مجتمعهم العربي في كل صعيد كان للأعداد الكبيرة التي بعث بها الحزب الشيوعي الى المنظومة الاشتراكية أكبر الأثر في النقلة النوعية لهذه الأقلية، كما كان لعودة الأبناء الذين درسوا في غرب أوروبا وأمريكا وحتى تركيا أثر كان له مردوده في تطور هذه الأقلية، عندما رفضت طلبات خريجي المعاهد الأكاديمية العلمية كالتخنيون وأية جامعة علمية كهذه في المؤسسات والمصانع ذات الاختصاصات التي حصلوا عليها، توجه الخريجون الى العمل في المدارس الثانوية، فكان لذلك التوجه مردوده الايجابي على مستوى التحصيل العلمي هناك.

واليوم صار هؤلاء الأكاديميون يعملون في المستشفيات كأطباء وممرضين، كما صار مئات المحامين يدافعون عن القضايا التي تصلهم من كلا المجتمعين العربي واليهودي في البلاد، ويعمل قسم منهم في الجمعيات الأهلية التي تحاول دراسة أحوال الوسط العربي في البلاد مثل جمعية الجليل، وعدالة، وحقوق الانسان، والتخطيط البديل، واتجاه، ومدى وغيرها.

ومن الجدير بالملاحظة ان نهضة أدبية مباركة قد أخذت طريقها الى الظهور بين العرب الباقين في اسرائيل، من روادها الأدباء والشعراء المرموقون الذين لعبوا دوراً في تأسيس نمط "الأدب الفلسطيني المقاوم" ونذكر مساهمة المجلات الأدبية التي أصدرها الحزب الشيوعي كمجلتي"الجديد" و"الغد"، ومجلات أخرى أصدرتها الحركات الوطنية القومية في البلاد مثل "المواكب" و"مواقف" و"مشارف" وغيرها.

اهتمت دور النشر المحلية بإصدار الكتب المترجمة من العبرية وغيرها، كما طبعت الكتب المدرسية التي ملأت الفراغ الذي كان المجتمع العربي يعاني منه في الخمسينيات.

ب. مخصصات التأمين الوطني للأطفال، إذ يميّز الطفل اليهودي إيجابيا في هذا المجال بحجة أن والده/والديه يخدمان في الجيش.

ت. الوظائف المركزية في الدوائر الوزارية المختلفة، إذ ان معظم رؤساء الدوائر التي تعالج القضايا العربية بيد اليهود الشرقيين، وقد بدأ توجه لملء هذه الدوائر بالشباب الدروز الذين أنهوا خدمتهم العسكرية بدرجات عالية.

ث. لم يسمح للعرب بتشكيل أحزاب قومية خلال فترة الحكم

مادة محمية بموجب حقوق النشر

انضم العمال العرب الى الهستدروت، (النقابة العامة للعمال اليهود)، التي رفعت من مستوى مداخيلهم ودافعت عن حقوقهم ضد أصحاب العمل، لكنها أدركت ان وظيفتها كنقابة تدافع عن حقوق العمال من جهة، وصاحبة أكبر شركات انتاجية واستهلاكية في البلاد من جهة اخرى متناقضة مع متطلبات وقيم أية نقابة في العالم.

وفي عام ١٩٩٤ تقرر ان تبيع الهستدروت الشركات التابعة لتتحول الى نقابة مهنية تعالج قضايا العمال، فهبط عدد أعضائها الذين كانوا يلزمون بعضويتها، كما قلت مداخيلها من صندوق المرضى الذي كان إلزامياً على العامل العربي كاليهودي ان يكون عضواً فيه، لكن الاصلاح الذي طرأ على هذه النقابة وأدى الى تغيير وظائفها كصاحبة عمل، والتأمين الصحي الذي أدخل وطبق بعد ذلك جعل الوضع الصحي للأقلية العربية في مستوى مقبول، ومع ذلك فهناك تمييز بين الميزانيات المخصصة للصحة اليهودية وتلك المخصصة للعربية، كانت ميزانية عام ٢٠٠٣ لوزارة الصحة ٢٧٧ مليون شيقل جديد وصل منها الى الصحة العربية ١,٦ مليون فقط.

وللواقع فإن العامل والموظف والمهني العربي شعر بالمساواة أو شعر بأنه قريب منها، عندما تنظم في الهستدروت، التي دافعت عن حقوقه وعن مستوى دخله وساوته الى حد قريب بزميله اليهودي في البلاد. المعلمون العرب، على سبيل المثال، لا تختلف أجورهم عن زملائهم اليهود في هذه المهنة، وقس على ذلك في المهن الاخرى.

كانت نسبة البطالة بين العرب حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي أقل مما كانت عند اليهود، إذ انهم عملوا في عمل متاح بهدف الربح الحلال لاعالة عوائلهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وبعد ذلك بدأت نسبة البطالة ترتفع في الدولة بشكل عام وبين السكان العرب بشكل خاص، إذ تصل نسبة البطالة المعلنة الى حوالي ٢٥٪ من القوى العاملة، في حين تصل الى أكثر من ٥٠٪ في واقع الأمر لأن النساء العربيات يكتفين بكونهن ربات بيوت ولا يسجلن في مكاتب العمل التي تحصي العاطلين عنه.

يجب الإعتراف بأن العرب في إسرائيل قفزوا قفزات نوعية في معظم المجالات، حتى تلك التي حاولت اسرائيل منعهم من دخولها، لكن قضايا التمييز ستبقى المحك الذي تمتحن فيه دولة اسرائيل، إذ تطالب الأقلية العربية بالمساواة القومية مع اليهود من جهة، وبنيل حكم ذاتي لإدارة بعض جوانب حياتهم من جهة أخرى، يتمثل في استقلالية جهاز التربية والتعليم الذي يضمن توجيه ابناء هذه الأقلية حسب معايير يختارها لهم مجتمعهم، بصرف النظر عن الصراعات التي يمكن ان تنشأ بين مختلف التيارات الفكرية في هذه الأقلية، مثال ذلك التربية التي تريدها الحركة الاسلامية بتياراتها المختلفة والفئات القومية التي من الطبيعي ان تختلف مع غيرها في التوجه التربوي للجماهير، صحيح ان مثل هذه التيارات موجود في الوسط العبري، ولكن الدولة مأسست هذه التيارات وأعطتها بعض الحرية في تربية أجيالها حسب توجهاتها السياسية والأيديولوجية، وهناك خشية من صراعات قد تنشأ بين مختلف هذه التيارات التي تحاول استقطاب ابناء هذه الأقلية.

ش.ع

العصيان المدني

(هو رفض الانصياع لقانون معين أو عدة قوانين تنتهج سياسة يُعتقد أنها سياسة ظالمة وغير عادلة، وهو أن تعصي القانون وتطيعه في الوقت نفسه، فهو أرقى صور التمرد والمقاومة والرفض والاحتجاج، ولكن بشكل سلمي محض، حيث انه نشاط شعبي يعتمد أساسا على مبدأ اللاعنف، ويهدف إلى رفض قرار معين من اجل المحافظة على ظاهرة معينة، أو إلى تغيير ظاهرة معينة في المجتمع)

والعصيان المدني عبارة عن حوار مع الخصم من خلال أنشطة المقاومة ومحاكمة النشطاء، وهو أيضا حوار مع المواطنين يستند إلى التحدي الذي تمثله العقوبات التي تفرضها السلطات على نشاط المقاومة.

وهو أسلوب راق للتغيير في الأغلبية من الناس، لأنه يتطلب منهم وعيا ثقافيا، ويعني تحرك المجتمع المدني بكافة قطاعاته، وبمبادرة من أحزاب المعارضة والمنظمات الأهلية للتعبير عن مطالبهم الاجتماعية والسياسية التي تفاقمت عبر السنين، ولم يستطيع النظام السياسي التعامل معها أو طرحها على الرأي العام بصراحة.

وهو وسيلة للمقاومة السلمية بدلا من الانقلابات العسكرية، ويهدف إلى زيادة الضغط على النظام السياسي للتسليم بمطالب الشعب، وهو شكل من أشكال الضغط غير العنيف على المؤسسات الرسمية الحكومية المنحرفة في أعمال غير أخلاقية، أو غير قانونية، أو تضر بالإنسانية بطريقة أو أخرى، وبمعنى آخر هو خروج مدني على قرارات تفتقر إلى الأخلاق ونابعة من القوانين، ويدفع إلى التأثير على الرأي العام.

وتعتبر سياسة العصيان المدني من السياسات القديمة، يعود تاريخها لبدء الخليقة حيث إن كافة الرسالات السماوية كانت لها سياسة واحدة هي سياسة اللين واللاعنف والغض عن الإساءة للآخرين، ومثال ذلك هابيل عندما هدده أخوه قابيل بالقتل، فأجابه مباشرة بجواب يكشف عن التزامه بسياسة السماء الداعية إلى اللين واللاعنف.

وفي العصر الحديث فقد تم استخدامها لأول مرة في القرن الثامن عشر من قبل الزعيم الهندي المهاتما غاندي لمقاومة الاحتلال البريطاني للهند، حيث استخدم غاندي سياسة المقاومة السلمية من دون عنف، وقد نظر غاندي إلى تلك السياسة على أنها سياسة فعالة في مقاومة الاحتلال، وقد استطاع الشعب الهندي من خلالها الحصول على استقلال بلاده من براثن الاستعمار البريطاني آنذاك.

كما اعتمد تلك السياسة د. مارتن لوثر كنج زعيم حركة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الحقوق المدنية للأميركان من أصل أفريقي، وذلك في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠ – ١٩٦٨، حيث كان العبيد– الذين تم جلبهم من أفريقيا في القرن السابع عشر– محرومين من جميع حقوقهم المدنية كمواطنين أميركيين، فلم تكن لهم حقوق المواطنين البيض نفسها، وقد اعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية، كما أنهم كانوا محرومين من حق الانتخاب وكافة الحقوق المدنية الأخرى الممنوحة للبيض، حسب الدستور الأميركي.

وقد استخدم كنج تلك السياسة بشكل ذكي جدا من خلال تنظيمه المسيرات السلمية، ما أدى إلى استثارة قوات الشرطة والأمن الأميركية التي كانت تهاجم المسيرات السلمية بوحشية، حيث استغل كنج تلك الأعمال الوحشية للشرطة من خلال وسائل الإعلام التي قامت بعرضها على شاشات التلفاز، فأظهرت قوات شرطة مدججة بأنواع الأسلحة والكرابيج وخراطيم المياه تهاجم مسيرات سلمية، ما ساعد الحركة في كسب عطف الرأي العام الأميركي على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى كسب الدعم والتعاطف الدولي على صعيد عالمي.

وفي أواخر الثمانينيات من القرن الماضي قام الفلسطينيون بممارسة مختلف أشكال العصيان المدني وذلك خلال فترة الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، حيث امتنعوا عن دفع الضرائب وعن الذهاب إلى المدارس والجامعات، وقاموا بإغلاق محلاتهم التجارية، وسدوا الطرق ومنعوا حركة مرور المستوطنين، ومارسوا كذلك أسلوب التظاهر السلمي في الشوارع، والإضراب عن الطعام ومقاطعة الإدارة المدنية الإسرائيلية وعدم التعامل معها، بالإضافة إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية وغير ذلك من أحداث يمكن وصفها جميعا بأنها من أشكال العصيان المدني.

والمنفذون لسياسة العصيان المدني يكونون في الأغلب جماعة أو أقلية يعتقدون أن حقوقهم مهضومة ويعبرون عن رفضهم لذلك الظلم من خلال أسلوب اللاعنف، أو من خلال ما تسمى المقاومة الايجابية من اجل جذب النظر إلى قضيتهم وطرحها على الساحة الدولية.

وكثيرا ما تتعرض المجموعة التي تنفذ العصيان المدني، من اجل إحداث تغيير في الواقع، إلى ردة فعل من قبل الدولة أو الجهة المنفذة للقوانين الظالمة وتشمل تلك الإجراءات السجن، والضرب، والإهانة، إلى ما شابه ذلك من أساليب التنكيل والتعذيب.

وعادة تبدأ حملة العصيان المدني بالمفاوضات أولا، ثم إذا لم تجد تلك المحاولة نفعا تتطور إلى الاحتجاجات، ثم إلى المقاطعة، ثم عدم التعاون مع السلطات، وأخيرا تصل إلى مرحلة العصيان المدني.

قد يعتبر العصيان المدني عملا غير قانوني أو غير شرعي تبعا لقوانين دولة ما، وقد يعتبر قانونيا تبعا لقوانين دولة أخرى، كما حصل مع العبيد في أميركيا، فبعض الولايات المناهضة للعبودية، خاصة الشمالية منها اعتبرته قانونيا، والأخرى التي تؤيد استمرار العبودية، خاصة الجنوبية– وذلك لاعتمادها على العبيد في الزراعة– اعتبرته غير قانوني.

إستراتيجية العصيان المدني:

يهدف العصيان المدني بشكل مباشر إلى تغيير قانون جائر أو قرار حكومي غير عادل، كما انه نشاط موجه إلى إحساس الأغلبية بالعدالة، ورسالته هي أن المبادئ التي على أساسها يتم التعاون بين الناس على أنهم أحرار ومتساوون قد تم تجاوزها.

ويهدف بالأساس إلى تعبئة المقاومة من اجل إجبار الخصم على الدخول في مفاوضات وحوار حول الحقوق المتنازع عليها وذلك من خلال الديمقراطية، حيث إن الديمقراطية ترتكز بالأساس على الافتراض بان كل الأطراف المتخاصمة تجلس في نهاية المطاف إلى المفاوضات والحوار والنقاش، وبذلك تترسخ المبادئ والأسس الديمقراطية للمقاومة.

والعصيان المدني يعتمد بالأساس على الاتصال المباشر مع مؤيدي السلطة أو الأشخاص القائمين عليها، وحتى يستمر الحوار فانه من الضروري أن تستمر أنشطة المقاومة، وعندها تكون النتائج ايجابية لتشجيع الآخرين للانضمام إليها.

ومن خلال عملية العصيان المدني يتم العمل على استثارة الخصم للاستجابة، حيث إن تلك الاستجابة ضرورية جدا، بصرف النظر إن كانت سلبية أو ايجابية، ونعني بالسلبية هنا لجوء السلطات إلى استخدام أسلوب العنف في التعامل مع المقاومة، وقد استغل مارتن لوثر كنج الأسلوب الذي استخدمته الشرطة الأميركية للتنكيل بالسود المطالبين بحقوقهم من خلال كاميرات التلفاز ووسائل الإعلام الأخرى، لإظهار مدى شرعية مطالبهم وفي الوقت نفسه إظهار الوحشية التي تعاملت بها الشرطة مع المسيرات السلمية التي نفذها السود، وأما إذا كانت الاستجابة ايجابية فهي تعني قبول السلطات الدخول في حوار ونقاش ومفاوضات ديمقراطية.

ولكي يتحول العصيان المدني إلى حركة حقوقية احتجاجية شعبية ناجحة لا بد من اعتبار العصيان المدني حقا طبيعيا من حقوق الشعب لا يمكن التنازل عنه بأي شكل من الأشكال، كما انه يجب اعتباره وسيلة حضارية من وسائل التحول السياسي.

العصيان المدني يتم عبر نشر ثقافة اللاعنف وتنميط أدواتها وأساليبها وتحويلها إلى قيم ثقافية راسخة في المجتمع والجماعات الكبيرة والصغيرة والأسرة.

يعتبر البعض إستراتيجية المقاومة السلمية هي السبيل الأمثل لحصول الشعوب على حقوقها السياسية والاقتصادية، كما أن أسلوب العصيان المدني "اللاعنف" يمكن استخدامه في الدول التي تتبع المنهج الديمقراطي وتعترف بحقوق الإنسان كمنهج لمبدأي العدالة والمساواة الاجتماعيين.

أما في الدول المتجهة نحو الديمقراطية مثل بعض الدول العربية، فلا يمكن اللجوء إلى هذا الأسلوب على سبيل الحقيقة، من اجل استبدال الحكومة المستبدة أو تغيير منهجها، لان قيام نهج العصيان المدني غير العنيف في مثل هذه الدول يحتاج إلى ترويج

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الاحتلال وتهجير الفلسطينيين بواسطة اجراءات وممارسات عقابية تستهدف حياة الانسان.

كما مارست اسرائيل العقوبات الجماعية تحت مظلة قضائية اسرائيلية أجازتها ودافعت عنها بتأويلات رفضتها الأمم المتحدة، بل وطالبت الحكومة الاسرائيلية بالتقيد بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وخاصة "اتفاقية جنيف الرابعة" المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال.

د.ع

العمليات الانتحارية

(هي نوع خاص جداً من العمليات العسكرية، تتميز بأنها، في الغالب، عملية فردية تطوعية تهدف إلى تدمير الخصم، عن طريق التضحية بحياة منفذ هذا النوع من العمليات في آن واحد، وكانت العديد من تجارب الشعوب، في أغلب دول العالم، قد عرفت ما يشابه هذا النوع من العمليات، سواء في إطار العمليات الحربية للقوات العسكرية النظامية والجيوش التقليدية المتجابهة، أو في إطار عمليات المقاومة الشعبية لقوات الاحتلال.

وشهد مطلع القرن الحالي ميلاً متزايداً من قبل العديد من التنظيمات الإسلامية، الأصولية والسلفية، لاعتماد هذا النوع من العمليات، سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد العالمي.

ينبغي التمييز بين نوعين من العمليات الانتحارية: النوع الأول، وتفرضه ضرورات عملياتية بحتة، تستهدف تدمير أهداف ذات طبيعة عسكرية محددة للعدو، بما في ذلك الضباط والجنود والمعدات والوسائط والمواقع والأهداف العسكرية. أما النوع الثاني، فهو الذي تستهدف فيه العمليات قتل وإصابة أكبر عدد ممكن من المدنيين المواطنين، سواء أكانوا تابعين لدولة أم حكومة، مشتركة في النزاع، بشكل مباشر أو غير مباشر، أم حتى ممن ليس لهم علاقة به، وتصادف وجودهم في موقع هذه العمليات الانتحارية.

وفيما يطلق على النوع الأول اسم العمليات الانتحارية "الفدائية"، فإن النوع الثاني الذي يستهدف المدنيين، يطلق عليه، في الغالب، اسم العمليات الانتحارية "الإرهابية"، وقد انسحبت التسمية "الانتحارية" على العمليات التي جرى اعتمادها على نطاق واسع في السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة الفلسطينية (٢٠٠٠/٩/٢٨ – ٢٠٠٣/٩/٢٨)، رغم احتدام الجدل والخلاف، من منطلقات متباينة: أخلاقية وسياسية وعسكرية، حول ما إذا كانت هذه العمليات الفلسطينية بالذات تندرج في نطاق ما تسمى العمليات الانتحارية "الإرهابية"، أم أنها تندرج في إطار الحق المشروع للمقاومة، والرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي تستهدف المواطنين والمدنيين الفلسطينيين.

التنظيمات والحركات الإسلامية حرصت، منذ اعتمادها هذا النوع "الانتحاري" من العمليات على تعميم مصطلح العمليات "الاستشهادية"، نظراً للموقف الديني الشرعي من مسألة "الانتحار" واختلاف مدارس الفتوى الشرعية بشأن منفذي هذه العمليات، وأيضاً في مسعى الحركات الإسلامية لزيادة حافزية المتطوعين لها، باعتبارها فريضة واجبة الأداء وجائزة دينية كبرى.

يجدر التنوية إلى أن هذه الحركات الإسلامية الفلسطينية ذاتها، كانت، إلى ما قبل مشاركتها المتأخرة في المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي، لا تقر أو تعترف أو تحتفل بالشهداء من الفلسطينيين الذين ضحوا بأرواحهم في العمليات الفدائية، أو في المواجهات المسلحة التي شاركت فيها فصائل أخرى، فيما كان التقليد الفلسطيني الوطني، تاريخياً يحتسب كل هؤلاء، عند الله وأمامه، من الشهداء والصديقين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الفصائلية، أو حتى الدينية والمذهبية.

تصنيف العمليات الانتحارية . . وأنواعها:

تتوزع هذه العمليات، تبعاً للمعايير التالية : المستهدفون من العملية، عدد المشاركين، التكتيك المستخدم، الوسائط المعاونة، نوع المواد المستخدمة.

أولاً: العمليات الانتحارية، حسب المستهدفين منها: وهي تنقسم إلى:

أ- عمليات فدائية انتحارية تستهدف العسكريين الأفراد أو الجماعات، والوسائط الحربية والمواقع والأهداف العسكرية.

ب- العمليات التي تستهدف المواطنين المدنيين.

ثانياً : العمليات الانتحارية حسب عدد المشاركين في العملية: وهي تنقسم إلى:

أ- عمليات انتحارية فردية، ولا يشارك فيها وينفذها سوى فرد واحد فقط.

ب- عمليات انتحارية ثنائية أو جماعية، ويشارك في تنفيذها أكثر من فرد واحد في الوقت ذاته، أو بفارق زمني متتابع على الموقع ذاته، أو على مواقع أخرى مختلفة، أو متباعدة، ولكن في إطار عملية واحدة.

ثالثاً: العمليات الانتحارية حسب التكتيك المستخدم في تنفيذ العملية، وهي تنقسم إلى ما يلي:

أ- عمليات تعتمد التفجير الذاتي.

ب- عمليات تعتمد الاشتباكات بالأسلحة النارية حتى الموت.

ت- عمليات تعتمد الاصطدام – الانفجار.

رابعاً: العمليات الانتحارية حسب الوسائط المعاونة في العملية: وهي العمليات التي تستخدم فيها وسائط معاونة لنقل وحمل ومساعدة الانتحاري أو الانتحاريين مثل الطائرات،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والسيارات، والزوارق، والدواب، ووسائل أخرى، وتستخدم هذه الوسائط للأهداف التالية:

أ- لتسهيل الوصول الى أهداف معينة (الأهداف الحصينة، أو البعيدة أو الكبيرة — وغيرها).

ب- بهدف تحميل هذه الوسائط المعاونة كميات إضافية من المواد المتفجرة والتدميرية أكبر من قدرة الفرد، أو الأفراد، على حملها لمضاعفة القدرة التدميرية والخسائر.

ت- بهدف إحداث اصطدام يؤدي إلى انفجار الهدف أو انهياره وتدميره.

خامساً : العمليات الانتحارية حسب نوع المواد المستخدمة فى التنفيذ، وتنقسم إلى ما يلي:

أ- عمليات انتحارية بدائية، وتستخدم فيها المتفجرات من الجيل الأول، المصنّع بطرق بدائية، وتكون قدرته التدميرية ضعيفة، أو محدودة .

ب- عمليات انتحارية تستخدم الجيل الثاني من المتفجرات المعرفة TATP، والتي يضاف إليها المسامير، وقطع معدنية حادة، لزيادة الإصابة والخسائر.

ت- عمليات انتحارية تستخدم المتفجرات ذات القدرة التدميرية العالية مثل RDX أ و C٤.

ث- العمليات الانتحارية التى تعتمد على استخدام مواد غير متفجرة، ولكنها تنفجر بالاصطدام والاشتعال (بترين ، غاز ، ذخائر — وغيرها).

شروط تنفيذ العمليات الانتحارية:

استناداً إلى خبرات وتجارب الشعوب، والقواعد والأصول في المراجع العسكرية، وأدبيات المقاومة، وحرب التحرير الشعبية؛ فإن الشروط الواجب توافرها فى هذا النوع الخاص من العمليات الانتحارية تندرج تحت القائمة التالية:

١. إن العمليات الانتحارية هى تكتيك يُمارس عند الضرورة القصوى، فى إطار استراتيجية واضحة ومحددة المعالم، ولا يجوز استخدام هذا التكتيك بدلاً عن الاستراتيجية، أو من دونها.

٢. إن العمليات الانتحارية، كتكتيك، يجب أن تكون مندمجة فى إطار رسالة سياسية واضحة.

٣. إن العمليات الانتحارية يجب أن تخضع لإمرة قيادة واحدة هي التي تقرر بشأن كل ما يتعلق بها، ولا يجوز إطلاق الحق في تنفيذ هذه العمليات لا للأفراد، ولا للجماعات، أو الوحدات العسكرية فى الجيوش النظامية، ولا للفصائل، أو الأحزاب، فى حالات المقاومة الشعبية، وحركات التحرر، من دون أن يكون القرار بشأن هذه العمليات مرتبطاً بقيادة عليا جديرة ومسؤولة.

٤. إن العمليات الانتحارية يجب أن تنفذ ضد أهداف منتخبة وليست عشوائية، وفى توقيتات وأزمنة مختارة بدقة ومحددة.

٥. إن العمليات الانتحارية يجب أن تتجنب، قدر الإمكان، قتل أو أصابة المدنيين، وإذا تسببت هذه العمليات فى ذلك، فإن من واجب مرسلي العمليات الانتحارية تقديم الأعذار، وتبرير الأمر على نحو حضاري وإنساني.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة "حماس"، بالذات، كانت ملتزمة هذا النهج، سواء في خطها السياسي والعسكري، أو على المستوى العملي والتنفيذي، وعبّرت عن ذلك فى بيان المكتب السياسى للحركة الصادرة فى ١٩٩٤/٤/١٦، الذي جاء فيه ما نصه: "إن سياسة "حماس" المعتمدة ترتكز على أن عمليات "كتائب القسام" لا تستهدف إلاّ جنود الاحتلال، في جيش العدو، وتحرص، قدر الإمكان، ألا تقع ضحايا من المدنيين نتيجة عملياتها التى تستهدف الاحتلال"، لكنها عادت، بعد ذلك، للتخلي عن هذه السياسة لأسباب ومبررات عدة.

المقاومة الفلسطينية والعمليات الانتحارية:

تعتبر حركة المقاومة الفلسطينية واحدة من أطول حركات التحرر العالمية عمراً وامتداداً، وقد مرت هذه الحركة بمراحل مختلفة ومتعددة، كان بعضها يتسم بقصر الأجل، والافتقاد إلى قدر متماسك من التنظيم، فيما اتسمت مراحل أخرى بالامتداد والتواصل لسنوات عدة، مع توافر شروط أفضل فى التنظيم والتأطير.

وكان من أبرز هذه المراحل ثورة ١٩٣٦، حيث كان العام الأول من هذه الثورة شهد تنفيذ أكثر من أربعة آلاف عملية عسكرية، وشهد العام التالي ١٩٣٧ تنفيذ حوالى (٥٠٠) عملية عسكرية أخرى، ثم جرى تصعيد العمليات العسكرية للثوار الفلسطينيين ومضاعفة عددها حتى وصلت فى عام ١٩٣٨ إلى حوالي خمسة آلاف عملية، وفي العام التالي والأخير لهذه الثورة ١٩٣٩، وصل مجموع العمليات العسكرية إلى أكثر من ٩٠٠ عملية عسكرية، مختلفة فى الأسلوب والحجم، ومستوى ما حققته من أهداف.

وبالإجمال، يمكن أن يصل عدد العمليات التى نفذها الثوار، فى تلك الفترة، إلى أكثر من (١٠٥٠٠) عملية عسكرية، ومع ذلك، فإنه لم يُسجل في هذه الثورة اللجوء إلى اعتماد أسلوب العمليات الانتحارية أو الاستشهادية، برغم الطابع الجهادي الذى كان يتسم به الكفاح الفلسطيني المسلح في تلك المرحلة، واستصدار الشيخ عز الدين القسام، قبل استشهاده، لفتوى من قاضي دمشق الشرعي، الشيخ بدر الدين التاجي الحسيني، تحلل قتل الانجليز واليهود لمنع إقامة وطن قومي للصهاينة على أرض فلسطين.

كما كان من أبرز مراحل الكفاح الفلسطيني المسلح، تلك المرحلة التى بدأت عقب إصدار قرار التقسيم في ١١/٢٩/ ١٩٤٧، واندفاع الفلسطينيين لمقاومة تنفيذ هذا القرار في المرحلة الأولى من الحرب التى عرفت لاحقاً باسم حرب ١٩٤٨، وامتدت هذه المرحلة من ١٩٤٧/١٢/١ — ٥/١٤/ ١٩٤٨.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وكان جيش الإنقاذ وقوات الجهاد المقدس الفلسطينية، قد تمكنا حتى نهاية شهر آذار (مارس) ١٩٤٨ من إحراز تفوق ميداني واضح على القوات الصهيونية، والاقتراب من عزل وحصار المدن الثلاث الكبرى (القدس، وتل أبيب، وحيفا) ولكن لأسباب عديدة، عاد الأمر فانقلب بعدها لصالح القوات الصهيونية، إلى أن تم التدخل العسكري لعدد من الجيوش العربية في هذه الحرب في ١٩٤٨/٥/١٥.

وشهدت المرحلة الأولى من تلك الحرب اتساع نطاق اعتماد الفلسطينيين على تنفيذ حرب المتفجرات (كنسف دار جريدة "البالستين بوست"، وبناية "الهاغاناه"، وشارع بن يهودا، وفندق الاتلانتيك، وحي المتنفيوري، وغيرها من العمليات).

وحملت تلك المرحلة، أيضاً، السمات الجهادية لثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، حيث قام الشيخ حسن أبو السعود بإعلان الجهاد من على منابر المسجد الأقصى، وينسب للقائد الشهيد عبدالقادر الحسيني قوله في تلك المرحلة إن الفلسطينيين يخوضون في هذه الحرب "معركة حياة أو موت، ويضعون أرواحهم على أكفهم"، ومع ذلك، لم يُسجل اعتماد القيادة الفلسطينية في "الجهاد المقدس" تنفيذ عمليات انتحارية أو استشهادية، وإن كان يمكن، وبتحفظ، اعتبار بعض المهمات التي كلف بها المجاهدون في تلك الفترة من قبيل العمليات الفدائية الانتحارية.

المرحلة المعاصرة للكفاح المسلح الفلسطيني ابتدأت في عام ١٩٦٥، وتميزت بظهور الفصائل الفلسطينية، وتأسيس قوات جيش التحرير الفلسطيني، وكان أطلق على هذه الفصائل اسم "المنظمات الفدائية"، وعلى مقاتليها اسم "الفدائيين".

يمكن التأكيد على أن أي فصيل من فصائل المقاومة الفلسطينية لم يعتمد على تكتيك العمليات الانتحارية كشكل رئيسي في المقاومة، ولكن ذلك لا يعني أن الفترة من ١٩٦٥ — ٢٠٠٠ لم تشهد العديد من العمليات التي يمكن تصنيفها كعمليات انتحارية، اقتضت الضرورات العملياتية الأمر بتنفيذها، واندفع الكثير من الفدائيين لتنفيذها، وكان من أبرز هذه العمليات ما نفذه فدائيو حركة "فتح" أثناء احتدام المجابهة في معركة الكرامة آذار (مارس) ١٩٦٨، حيث بادر الفدائيون إلى التمنطق بالأحزمة الناسفة، وتفجير أنفسهم في الدبابات والآليات الإسرائيلية.

كما يمكن إدراج عدد آخر من العمليات التي نفذتها فصائل المقاومة في إطار العمليات الفدائية الانتحارية (مثل عملية الطائرة الشراعية في ١٩٨٧/١١/٢٥، والزوارق والسفن الحربية، مثل عملية دلال المغربي في آذار (مارس) ١٩٧٨، وعملية فندق سافوي، والإنزال البحري قرب نهاريا عام ١٩٧٥، والإنزال البحري قرب تل أبيب عام ١٩٨٥ وغيرها من العمليات النوعية.

العمليات الانتحارية من ١٩٨٩ — ١٩٩٩:

شهدت تلك الحقبة الموجة الأولى من العمليات الانتحارية، وجرى خلالها تنفيذ حوالى ١٧ عملية انتحارية، العملية الأولى منها جرت في تموز (يوليو) ١٩٨٩ في إطار الانتفاضة الفلسطينية الأولى، عندما بادر شاب فلسطيني كان يستقل حافلة إسرائيلية إلى التدخل في توجيه عجلة القيادة، ما أدى إلى سقوط الحافلة في جرف صخري على الطريق بين القدس — تل أبيب ما أوقع ١٤ قتيلاً من ركاب هذه الحافلة، وفي نيسان (ابريل) ١٩٩٣ قاد انتحاري فلسطيني سيارة ملغومة وقام بتفجيرها بجوار حافلة جنود إسرائيليين ما أدى إلى مصرع جنديين وإصابة ٩ آخرين بجروح، وشهد عام ١٩٩٤ وقوع أربع عمليات انتحارية، أسفرت عن مقتل ٣٥ إسرائيلياً، وتبنت حركة "حماس" هذه العمليات.

في عام ١٩٩٥ نفذت "حركة الجهاد الاسلامي" عمليتين انتحاريتين ضد أهداف عسكرية إسرائيلية، وقعت الأولى منهما يوم ١٩٩٥/١/٢٢ في موقف للحافلات في تل أبيب، وأسفرت عن مقتل ٢٢ جندياً إسرائيلياً، ووقعت العملية الثانية يوم ٤/٩/ ١٩٩٥ قرب مستوطنة كفار دروم في غزة وأسفرت عن مقتل ٧ جنود وسائح أمريكي تصادف وجوده في منطقة العملية.

في عام ١٩٩٦ نفذت حركة "حماس" أربع عمليات انتحارية أسفرت عن مقتل ٥٧ إسرائيلياً كان من بينهم ٩ جنود.

في عام ١٩٩٧ وقعت عمليات انتحارية أخرى، كانت الأولى منها يوم ١٩٩٧/٣/٣١، وأسفرت عن مقتل ثلاثة إسرائيليين، وفي ١٩٩٧/٧/٣٠ أعلنت "حماس" مسؤوليتها عن تنفيذ عملية انتحارية مزدوجة في القدس أسفرت عن مقتل ١٦ إسرائيلياً.

في ١٩٩٧/٩/٤ نفذت "حماس" ثلاث عمليات انتحارية أخرى في القدس، أسفرت عن مقتل ثمانية إسرائيليين.

في ١٩٩٨/١١/٦ نفذ عضوان من "الجهاد الاسلامي" هجوماً انتحارياً بالمتفجرات أسفر عن استشهادهما وجرح ١٢٨ إسرائيلياً.

شهد عام ١٩٩٩، انفجار سيارتين مفخختين في وقت واحد تقريباً في شمال إسرائيل (حيفا وطبريا)، وأعلنت المصادر الإسرائيلية عن مقتل ركابهما الثلاثة وهم من فلسطينيي ١٩٤٨، ويعتقد أن خللاً أدى إلى الانفجار قبل تنفيذ العملية.

في إطار تحليل العمليات الانتحارية التي شهدتها هذه الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩) يمكن استخلاص ما يلي:

١- أن المسؤولية عن تنفيذ هذه العمليات انحصرت، في هذه الفترة، في حركة "حماس" وحركة "الجهاد الإسلامي".

٢- أن المتفجرات المستخدمة في هذه العمليات كانت تنتمي، في الغالب، إلى الجيل الثاني من المتفجرات، مع تعمد زيادة فاعليتها بإضافة المسامير والشفرات الحديدية، وغيرها.

٣- إن حركة "الجهاد الإسلامي" حاولت أن تميز عملياتها الانتحارية وحصرها في إطار استهداف العسكريين الاسرائيليين، ولكن دون أن تتمسك مبدئياً بهذا النهج، أو تواصل تنفيذه.

٤- السلطة الفلسطينية اعتبرت أن قسماً مهماً من هذه العمليات جرى في توقيتات محددة، استهدف عرقلة أو إحباط مسار عملية التسوية السياسية، وتوفير مبررات للجانب الإسرائيلي للتملص من التزاماته.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مقاومة فلسطينية شديدة، ومنيت بخسائر كبيرة، وخاصة في محيط مدينتي صور وصيدا، ورغم التفوق الهائل للقوات الغازية على خصمها المقاوم؛ فإن تقدمها لم يكن ينسجم مع اللغط الذي سبق الحملة وواكبها حول الـــ٤٨ ساعة أو الـــ٧٢ ساعة، التي سيستغرقها حسم الموقف.

وقاتلت المجموعات الصغيرة من القوات شبه النظامية والميليشيا وحتى الأشبال ببسالة، وأوقعت في العدو إصابات كثيرة وخطيرة وأربكت خططه، وأذهلت مواجهة المدرعات بالأسلحة الفردية جنود الغزاة وقادتهم، ومنهم عقيد المدرعات اللامع إيلي غيفع الذي تمرّد لاحقا على قرار القيادة السياسية العسكرية الإسرائيلية باقتحام بيروت، مؤذنا بانطلاق حركة الاحتجاج في إسرائيل ضد غزو لبنان، وقد وصف سلوك المقاتلين الفلسطينيين عسكريا بقوله: "كانوا شجعانا.. ولكنهم تصرفوا بلا منطق، فقد تثب جماعة فجأة من تحت لتطلق النار على دباباتنا، فكنا نقصف أفرادها عن بعد، ثم على بعد أمتار قليلة، قد تثب جماعة أخرى وتحاول إطلاق النار علينا، مع أن أفرادها قد رأوا ماذا حدث لرفاقهم. الجنود الإسرائيليون لن يتصرفوا هكذا أبدا، لقد كان ذلك ضربا من الجنون، ولكنه شجاعة غير عادية".

في اليوم الثالث ٦/٨ للاجتياح، وبينما كان الرئيس الأميركي رونالد ريغان يطالب بسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان "بعد تطهيره من الإرهاب"؛ وكان بيغن يعرب للكنيست عن أن "لا نية لديه للتحرش بالجيش السوري" المتواجد على الأراضي اللبنانية، أخذ شارون "يحض القادة العسكريين على الإسراع في التقدم والاشتباك بالجيش السوري، ويتدارس مع نائب قائد سلاح الجو خطة تدمير قواعد الصواريخ السورية في البقاع اللبناني".

وفي اليوم الرابع ٦/٩ هاجم سلاح الجو قواعد الصواريخ السورية، واشتبك مع سلاح الجو السوري في معارك جوية طاحنة أسفرت عن سقوط ٧٩ طائرة سورية مقابل طائرة إسرائيلية واحدة، واضطرت سوريا إثر هذه الخسارة الفادحة إلى قبول وساطة المبعوث الأميركي فيليب حبيب، الذي نجح في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل يوم ٦/١١، "دون علم القيادة الفلسطينية، ودون أن تربط القيادة السورية موافقتها على وقف إطلاق النار بمجريات القتال مع منظمة التحرير، ما حدا برئيس (م.ت.ف) ياسر عرفات إلى مخاطبة القيادة الفلسطينية معلقا على الاتفاق: "ألم أقل لكم إن هناك مؤامرة، وسوريا لن تدخل في حرب مع إسرائيل من أجل عيون الفلسطيني". فيما علق الكاتب البريطاني باتريك سيل على الأمر قائلا: "صحيح أن سوريا وقعت اتفاق وقف إطلاق النار دون استشارة أحد، ولكنها قاتلت بشراسة، وأجبرت على التراجع، وكان تحويل القوات السورية إلى متفرجين بينما تشتعل المعركة في بيروت أمرا مذلا جدا للسوريين".

وأطبقت القوات الإسرائيلية حصارها على بيروت الغربية يوم ٦/١٣، وأعلن أرئيل شارون "أن الهجوم لن يتوقف إلا بعد تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وتصفية قيادتها واجتثاث وجودها من كل لبنان".

وتحت الضغط العالمي -الأميركي تحديدا- قررت الحكومة الإسرائيلية عدم اقتحام بيروت، فعمد شارون لتشديد الحصار -وصل حدّ قطع الكهرباء والماء أحيانا- وتضييق الخناق على المحاصرين الذين قرّروا الصمود ورفضوا دعوات الاستسلام، وكانت القوات الإسرائيلية أثناء حصارها تصب الجحيم على مئات آلاف الفلسطينيين واللبنانيين من البر والبحر والجو.

في هذا الجوّ استمر فيليب حبيب في مفاوضاته لوقف إطلاق النار بين منظمة التحرير وإسرائيل بوساطة من الحكومة اللبنانية، حيث لم يكن حبيب مفوضا باللقاء المباشر مع المنظمة.

في البداية، طرح الوسيط حبيب على المنظمة فكرة الاستسلام، ثم استبدلها بفكرة الخروج من بيروت بلباس الصليب الأحمر، بعدما تبين له أن المحاصرين قرروا الصمود والتحدّي إزاء صلف القيادة العسكرية الإسرائيلية، التي لم تترك للقيادة الفلسطينية إلا خيار الدفاع عن النفس والكرامة.

بعد نجاح خطته باحتلال قطاع من الطريق الدولي الذي يربط دمشق ببيروت، رغم احتجاج واشنطن، توجه شارون إلى بيروت، ينوي دخولها بشكل أو بآخر، وفي هذه الأثناء كان المبعوث الأميركي يعمل على إقناع القيادة الفلسطينية بالانسحاب من بيروت، "مستخدما تهديد شارون باجتياح بيروت، وتململ الزعامة البيروتية من وطأة الحصار وخشيتهم من عواقب اجتياح المدينة، عدا عن تطمينات حول مستقبل المنظمة السياسي".

ووافقت قيادة المنظمة، مع بداية تموز (يوليو) مبدئيا على الخروج، مشترطة وجود "ضمانات حول سلامة خروجها ووصولها إلى مآلها، وصيانة أمن المخيمات الفلسطينية في لبنان". وكانت قيادة المنظمة ترى، بناء على نصيحة السفير السوفييتي في بيروت، أن "خروجها سالمة من لبنان، يعني انتصارها وبقاء المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينيين".

وطرح فيليب حبيب خلال المفاوضات مسألة اعتراف المنظمة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وادخلها في المساومة حول شروط الخروج، الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية- مقابل اعترافها بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كجزء من الاعتراف بكل قرارات الشرعية الدولية- إلى المطالبة بالاعتراف بالمنظمة وبحق الشعب الفلسطيني في دولة.

وخلال أسابيع الحصار كان العجز العربي يتكشف أكثر فأكثر، وكان الصمت الدولي يتماهى مع التواطؤ، وكان الألم يدفع الفلسطينيين لرفع شعار "يا وحدنا"، وشهد الأسبوعان الأول والثاني من آب (أغسطس) أشدّ أيام الحصار هولا، وبلغ ذروته يوم ١٢ آب (أغسطس)، حيث استمر القصف بغزارة شديدة مدة ١١ ساعة من البر والبحر والجو، ولم يتوقف إلا بتدخل الرئيس الأميركي، الذي هالته المعلومات التي وصلته عن كثافة القصف ووحشيته.

وترك هذا الجحيم أثره في ترجيح الميل لدى الفلسطينيين بالرحيل، وكان الاستعداد للرحيل مقرونا بالعمل على تحسين شروط هذا الانسحاب، وانتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وبعد مفاوضات شاقة توصل مبعوث الرئيس الأميركي فيليب حبيب إلى وضع اتفاق سُمي اتفاق "فيليب حبيب"، يقضي بانسحاب المقاتلين الفلسطينيين بأسلحتهم الفردية، تحت إشراف قوة متعددة الجنسيات -فرنسية وإيطالية وأميركية- إلى عدد من الدول العربية، وهي الجزائر، واليمن، وتونس، والعراق، والأردن، والسودان، وسوريا، فضلا عن انتشار عدد من المقاتلين في منطقتي البقاع وطرابلس بلبنان.

وغادرت يوم ٢١ آب (أغسطس) ١٩٨٢ أول دفعة من المقاتلين الفلسطينيين وسط هتاف المودعين الفلسطينيين واللبنانيين، الذين احتشدوا في الميناء يعتصرهم الحزن والقلق والخوف من اليوم التالي، وكان هتافهم موحّدًا: "لا ترحلوا، لا ترحلوا".

خ.د

عملية فردان

(هي من أبرز العمليات التي شنتها إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية في بيروت خلال عام ١٩٧٣، حيث توجهت مجموعة من القوات الخاصة الإسرائيلية إلى بيروت وتمكنت من اغتيال ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية هم: كمال ناصر، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والناطق الرسمي باسم الثورة الفلسطينية، وكمال عدوان عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، والمسؤول عن العمل في الوطن المحتل-القطاع الغربي، ومحمد يوسف النجار أبو يوسف، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الدائرة السياسية فيها ورئيس اللجنة السياسية العُليا للفلسطينيين في لبنان. كما تمكن الإسرائيليون من قتل أربعة عشر شخصاً من بينهم زوجة الشهيد أبو يوسف النجار).

بدأ الهجوم على منازل القادة الثلاثة في شارع فردان فجر الثلاثاء الحادي عشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٣، بعد أن أبحرت تسع سفن وزوارق حربية تابعة لسلاح البحرية تجاه بيروت لتنفيذ عملية اغتيال القادة الثلاثة، أطلق عليها الإسرائيليون اسم (أفيف نيعوريم) أي عملية ربيع الشباب. تم تنفيذ العملية بمشاركة أربع وحدات عسكرية إسرائيلية منتقاة، قوة وحدة الكوماندوز البحري بقيادة عاموس يارون قائد الكتيبة ٢٠٢ آنذاك، وقوة مظليين بقيادة المقدم أمنون شاحاك الذي أصبح قائداً للأركان فيما بعد، وقوة وحدة الأركان الخاصة بقيادة المقدم أيهود باراك، رئيس الوزراء السابق، بالإضافة إلى مجموعة حماية يقودها عميرام ليفين، واستغرق الإعداد لهذه العملية زهاء شهرين تدرب خلالها المشاركون على تنفيذ العملية في أحد مباني ضواحي تل أبيب.

كان الهدف بالنسبة لإسرائيل هو مساكن القادة الثلاثة في شارع فردان في العاصمة اللبنانية، وبعض المؤسسات الفلسطينية في صيدا والأوزاعي ومقر الجبهة الديمقراطية في حي الفاكهاني في بيروت وهو مقر القيادات الفلسطينية.

خلال ليلة الهجوم فجّر الإسرائيليون مركزاً للجبهة الديمقراطية في الفاكهاني ما أدى إلى استشهاد خمسة من الفلسطينيين الذين تصدوا للهجوم، كما تمكن الحراس في المقر من قتل جنديين إسرائيليين من القوة المظلية هما (أبيدع شور وحجاي معيان).

بدأ الهجوم في منتصف الليل، إذ وصل المهاجمون شاطئ بيروت على ظهر زوارق مطاطية وكانوا مزودين بعبوات ناسفة بوزن ٢٥٠ غراماً لتحطيم أبواب شقق القادة الثلاثة، وبنادق عوزي صغيرة مزودة بكواتم صوت، وعلى الشاطئ كانت هناك مجموعة من عملاء الموساد يستقلون سيارات مستأجرة بانتظار المجموعة القادمة عبر البحر. ودون أن يثيروا الشكوك، استقل جميع أعضاء الوحدات العسكرية السيارات وتظاهروا بأنهم مجموعة من السياح الأجانب تبحث عن المتعة في شوارع بيروت، وكان أربعة منهم متنكرين بزي نسوي هم: باراك، عميرام ليفين، لوتي رافائيلي، وداني بار، وحالما وصلت المجموعة إلى شارع فردان ترجل "موكي بتسار" وفتح الباب لباراك المتنكر بزي نسوي، وبدا الاثنان كسائحين أجنبيين يقضيان وقتاً ممتعاً في بيروت، الأمر الذي لم يثر شكوك رجلي شرطة لبنانيين تواجدا في الشارع نفسه.

استطاع باراك وموكي الوصول إلى العمارة التي يقطنها كمال عدوان وأبو يوسف النجار، إذ كان الباب الزجاجي المؤدي إلى الداخل مفتوحاً وموقف الحارس فارغاً، لحظتها بدأت العملية حيث توجه "بتسار" باتجاه الهدف وتبعه أعضاء المجموعة التي تمكنت من قتل أحد الحراس الذي كان قد وصل للمكان، وعند الساعة الواحدة والنصف وصل بتسار مع ثلاثة من الكوماندوز إلى الطابق السادس حيث يقطن أبو يوسف النجار الذي تتهمه إسرائيل بالتخطيط لعملية اختطاف وقتل أحد عشر رياضياً في دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢، وبالفعل تمكنت المجموعة من اقتحام شقة أبو يوسف بعد تفجير عبوتين ناسفتين، الأمر الذي دفع أبو يوسف لاستطلاع ما يجري، ففهم على الفور ما يدور وحاول فتح درج مكتبه وإخراج المسدس إلا أن الرصاص الإسرائيلي كان أسرع من تحركاته، فاستشهد أبو يوسف هو وزوجته، وقام الجنود الإسرائيليون بسرقة عدد من الوثائق الرسمية من مكتبه.

في الوقت نفسه، توجهت المجموعة الثانية إلى منزل كمال عدوان، وتمكنت من اقتحامه، واستطاع كمال عدوان إطلاق الرصاص من بندقية رشاشة كانت معه، إلا أن الرصاص الإسرائيلي أسقطه هو الآخر شهيداً، وكما في منزل أبو يوسف قام أعضاء الوحدة بجمع الوثائق الموجودة وغادروا المكان، وفي الطابق السادس من العمارة المجاورة لمسكن كمال عدوان وأبو يوسف، تكرر المشهد حيث تم اقتحام منزل كمال ناصر الذي كان جالساً في مكتبه يكمل كتابة الكلمة التي سيلقيها في اليوم التالي أمام كبار رجالات حركة فتح، وبالفعل قامت المجموعة الإسرائيلية بإطلاق النار عليه عن قرب.

وهكذا سقط الشهداء الثلاثة: كمال عدوان، وكمال ناصر، وأبو يوسف النجار، بالإضافة إلى استشهاد أربعة عشر شخصاً.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ولفتت جلبة إطلاق النار في شارع فردان انتباه رجال الأمن اللبنانيين، فوصلوا إلى الموقع بعد انتهاء العملية، ولم تتمكن سيارة الجيب العسكرية اللبنانية من متابعة السيارات المستأجرة التي يستقلها أعضاء الوحدة الإسرائيلية، الذين أخذوا يلقون قنابل صغيرة، أدت إلى مقتل اثنين من رجال الشرطة اللبنانية وتمكن الجميع من العودة إلى ميناء حيفا.

بعد هذه العملية تتالت ردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء، فالإسرائيليون أشادوا بالعملية ووصفوها بالناجحة بل إن الإسرائيلي آنذاك (دايفيد أليعازر) هدد بالقيام بمثل هذه العمليات في المستقبل، لأن عملية واحدة لا تكفي –بحسب رأيه– لوقف نشاط الفدائيين الفلسطينيين، كما حمّل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك (موشي ديان) لبنان مسؤولية وجود الفدائيين على أراضيه، وقد عقب المعلق الإسرائيلي (حاييم هيرتسوغ) الذي أصبح رئيس الدولة فيما بعد على عملية فردان بقوله: "إن السبيل الوحيد لإيقاف العمليات العسكرية الفدائية الفلسطينية أو التقليل منها هو تحديد ثمن مرتفع لها في داخل صفوف المقاومة الفلسطينية في الدول العربية".

في اليوم التالي للجريمة أي ١٩٧٣/٤/١١، صدر بيان عن الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية أكد على ثماني حقائق أساسية، "بينها مشاركة المخابرات الأمريكية مباشرة في إعداد وتنفيذ العدوان على القادة الثلاثة، كما ركز البيان على الإصرار الإسرائيلي على تحدي الأمة العربية دون التورع عن القيام بأي أعمال من أجل فرض المزيد من الإذلال، بالإضافة إلى تصميم إسرائيل وبمساعدة مباشرة من الولايات المتحدة على تصفية القضية الفلسطينية وإعلان الحرب الشاملة على المقاومة الفلسطينية. كما أخذت تقوم مباشرة ودون أي رادع بعملية ضرب الوجود الفلسطيني المسلح وغير المسلح على أرض لبنان، فبعد ضرب قواعد الفدائيين بدأت بقصف المخيمات الفلسطينية ونظمت عمليات اجتياح واسعة في قلب العاصمة اللبنانية".

واعتبرت الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية أن الهدف الأساسي من خلال عمليات إسرائيل في العمق العربي، "هو إرهاب الحكام العرب وإسكاتهم حول ما تقوم به إسرائيل من جرائم، وجرّهم إلى فرض المزيد من القيود على وجود المقاومة الفلسطينية وحرية تحركها النضالي ثانياً، وصولا إلى دفع الحكام العرب لكي يقوموا هم بأنفسهم بتنفيذ هذا المخطط المجرم، كما فعل حكام عديدون ضد الثورة وضد مجمل حركة التحرر العربية".

أمّا على الصعيد الفلسطيني، فقد تتالت التعليقات والتقارير الصحفية والبيانات السياسية التي تشير إلى دور الاستخبارات الأمريكية في عملية اغتيال القادة الثلاثة، وتواطئها مع إسرائيل في التخطيط والتنفيذ، وحتى في تسهيل هروب الوحدات الإسرائيلية التي نفذت هذه الجريمة.

وكان للموساد دور واضح في هذه العملية، ففي أوائل شهر نيسان ١٩٧٣ وصل إلى بيروت خمسة من رجال الأعمال الأوروبيين أحدهم بلجيكي يدعى ريمبرت "Rimbert" قادماً من فرانكفورت بصحبة سكرتيرته مونيك براون "Monique Brun"، وآخر ألماني هو ديترفون ألتوندر "Ditervon Altonder" قادماً من روما، واثنان إنجليزيان هما جورج إلدر "George Alder" وآندير يوماسي "Ander Umasi" وفرنسي هو شارل بوسار "Charlle Bosar" هؤلاء جميعاً استأجروا السيارات التي أقلت منفذي العملية القادمين من حيفا، وأعادتهم بعد انتهاء مهمتهم إلى الميناء.

واتهمت القيادة العامة للثورة الفلسطينية المخابرات الأمريكية المتواجدة في بيروت، في بيان لها عقب العملية: "شوهدت عدة سيارات تتجه إلى مقر السفارة الأمريكية في عين المريسة، وكذلك بعض قوارب العدو الصهيوني تقترب من الشاطئ المحاذي للسفارة". وتحدث أحد المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية عن الدور الأمريكي في جريمة بيروت من خلال مجلة "فلسطين الثورة" الناطقة بلسان منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك إذ قال: "إن قسماً كبيراً من القوات التي قامت بالعملية دخلت إلى لبنان تحت ستار أنها رجال حرس ومشاة الأسطول الذين سيتولون حماية السفارة الأمريكية.....، إن الأسلحة التي خلفها المهاجمون وراءهم حملت عبارة "صنعت هذه الأسلحة خصيصاً بواسطة شركة (أو.ف.مومسمبرغ) في نيوهافن–كونكتت".

أبو إياد وعملية الفردان :

في كتابه "فلسطيني بلا هوية" يورد صلاح خلف أنه في التاسع من نيسان (ابريل)، كان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يعقد جلسة له في بيروت وطالت حتى ساعة متأخرة من الليل، وقضى أبو إياد ليلته في شقة كمال ناصر، وفي اليوم التالي عرض أبو إياد على كمال ناصر أن يقضي السهرة في شقته ولكن كمال ناصر اعتذر، وذهب أبو إياد ليلتقي الناجين الثلاثة من عملية ميونخ الذين أطلقت السلطات الألمانية سراحهم، بعد عملية الاختطاف التي يعتقد أنها مدبرة، والموجودين في مبنى لا يبعد سوى عشرة أمتار عن مبنى الجبهة الديمقراطية، وبعد ساعات كانت وحدات الكوماندوز الصهيونية تنفذ مهمتها، انتقل أبو إياد إلى منزل ياسر عرفات، الذي قصف في العملية وكان الحراس قاوموا المعتدين، وتابع عرفات المعركة من سطح المبنى.

وذهب أبو إياد إلى المبنى الذي كان يقطنه القادة الثلاثة بعد ورود نبأ اغتيالهم، وفي شقة كمال ناصر، وجده ممدّداً على شكل صليب على الأرض بعد إصابته في وجهه بخمس عشرة رصاصة على الأقل، ويعتقد أن المهاجمين لم يغفلوا عن حقيقة أن ناصر مسيحي الديانة، فمدّدوه على شكل صليب وأطلقوا النار على وجهه، ورش المهاجمون برصاصهم سريره والسرير الذي كان يأوي إليه أبو إياد في أحايين كثيرة، ومن المسدس الصغير الذي وجد بجانب جثته استنتج أنه حاول المقاومة.

وبالنسبة لأبو يوسف النجار فاتضح أن الصهاينة نسفوا مدخل شقته بقنبلة بلاستيكية، بينما كان هو نائماً مبكراً كما يحب، والأولاد يذاكرون دروسهم في غرفهم، وعندما تم نسف المدخل اندفع باتجاهه ابنه يوسف وكان عمره ١٦ عاماً، ولكن الكوماندوز المهاجمين صرخوا به سائلين عن والده، فرجع يوسف إلى غرفته ونزل من شباكها إلى الطابق الخامس، وخلال ذلك أغلق أبو

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يوسف النجار باب الغرفة التي يوجد فيها وطلب من زوجته أن تناوله مسدسه، ولكن الصهاينة اقتحموا الغرفة وأصابوه وحاولت زوجته حمايته ووضعت نفسها بينه وبين المعتدين فتم قتل الزوجين معاً.

وفي الطابق الثاني كانت مجموعة أخرى تقتحم شقة كمال عدوان الذي كان ما زال يعمل عندما سمع بالجلبة أمام الباب أمسك برشاشه، وقبل أن تتاح لو فرصة استخدامه كانت مجموعة أخرى من الكوماندوز الصهاينة يدخلون من نافذة المطبخ ويصيبونه في ظهره.

واتهم أبو إياد شركاء محليين للكيان الصهيوني بالتواطؤ وتسهيل عملية الاغتيال، وأكد أن الجيش اللبناني والدرك والأمن العام لم يحاولوا التدخل، وقبيل الهجوم على المبنى في فردان ببضع دقائق حدث انقطاع في التيار الكهربائي، وكان المهاجمون يتنقلون في بيروت بحرية ويسر مذهلين، وكذلك في الجنوب حيث شنت هجمات أخرى.

جاءت هذه العملية من حيث التوقيت، بعد قيام منظّمة أيلول الأسود الفلسطينية السرّية، ليل ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، بمهاجمة الفريق الرّياضي الإسرائيلي المشارك في الألعاب الأولمبية في مدينة ميونخ الألمانية، وبعدها قامت القوات الإسرائيلية بسلسلة اعتداءات وحشية طالت مواقع فلسطينية في جنوبي لبنان، وهدّدت رئيسة الوزراء الإسرائيلية، آنذاك، غولدا مائير، قيادة فتح و (م.ت.ف)، الأمر الذي ترك ظلالاً ثقيلة في لبنان، ووتّر العلاقة بين المنظمة والسلطة اللبنانية، التي رأت في وجود فتح وقوات (م.ت.ف) على الأرض اللبنانية خطراً يهدد وجودها، فحاولت التخلص منه، بوسائل شتى، كاستخدام السلاح ومنه سلاح الطيران.

ت.ب

عملية الليطاني

(هي عملية عسكرية ضخمة قامت خلالها اسرائيل باجتياح الجنوب اللبناني، سمتها "عملية الليطاني" نسبة إلى هدف وصول قواتها إلى نهر الليطاني جنوبي لبنان، وجاءت العملية مباشرة عقب تنفيذ حركة "فتح"، مجموعة دير ياسين، هجوما عسكريا ضد الإسرائيليين بتاريخ ١١ آذار (مارس) ١٩٧٨، سميت عملية الشهيد كمال عدوان وعرفت شعبيّاً باسم "عملية الساحل"، وقادتها فدائية اسمها دلال المغربي، وقامت المجموعة باختطاف حافلة إسرائيلية مليئة بالركاب بالقرب من تل أبيب على الطريق الساحلي بين حيفا وتل أبيب، وسقط في المعركة أحد عشر فدائيا فلسطينيا وأسر اثنان، بينما قتل سبعة وثلاثون إسرائيليا وجرح حوالي ثمانين، وقد أتت العملية في ذروة المحادثات السلمية بين مصر وإسرائيل والتي كانت تشهد تأزما في حينه وخلافات حادة في وجهات النظر).

بعد الهجوم الفدائي، قرر وزير الدفاع الإسرائيلي عيزر وايزمان الذي كان موجوداً في واشنطن، بسبب المفاوضات السلمية المتعثرة في حينه بين مصر وإسرائيل، العودة إلى إسرائيل، وعقد لقاء مع رئيس الوزراء مناحيم بيغن الذي كان بدوره يستعد لزيارة واشنطن بناء على طلب من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وقررت الحكومة الإسرائيلية القيام بعملية عسكرية نوعية في الجنوب اللبناني تستهدف التمدد الجغرافي وليس مجرد معاقبة الذين أمروا بتنفيذ عملية الساحل، وقد أوضح وزير الدفاع في تصريح له أنه من الخطورة الكبيرة أن تكون هناك مناطق عربية مجاورة لإسرائيل لا تسيطر عليها القوات الإسرائيلية، والمعنى أن ذلك يتناقض مع أحد أسس النظرية الأمنية الإسرائيلية التي تقول إن المعارك يجب أن تدور بعيدا عن التجمعات السكانية اليهودية، ولا بد في سبيل ذلك من تأمين مناطق جغرافية داخل دول الجوار تكون مسرحا للعمليات. لقد فهم من تصريحه أن إسرائيل ستقوم بعمل عسكري يخالف القانون الدولي وذلك بانتهاك السيادة اللبنانية والسيطرة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على مناطق داخل لبنان وجعلها "حزاماً أمنياً".

بدأ الهجوم على الجنوب اللبناني براً وبحراً وجواً في ليل ١٤-١٥ آذار (مارس) ١٩٧٨، وتم التمهيد له بقصف مدفعي مركز من البحر والبر، ثم تلاه زحف بري لحوالي عشرين ألف جندي، وضمت القوات البرية فرقتين مقاتلتين، منها ثلاثة ألوية مدرعة، وعدة وحدات من قوات المشاة المجنزرة، ووحدات مظليين، وشارك في الهجوم حوالي خمسين طائرة حربية وعدد من قطع البحرية. أما القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة فكانت عبارة عن عدة آلاف مجهزة بأدوات حرب العصابات المغايرة لمستلزمات الحرب النظامية.

لم تكن أهداف الحملة العسكرية الإسرائيلية واضحة منذ البداية، وأعلنت إسرائيل في حملتها الإعلامية أنها تهدف إلى ملاحقة من تعتتهم بالمخربين والإرهابيين لأنها ضاقت ذرعا بهم، لكن العملية لم تتوقف واستمرت لمدة ستة أيام توغلت خلالها القوات الإسرائيلية في بعض المواقع إلى عمق ١٧ كيلومترا، ظن المراقبون في حينه أن إسرائيل ستدخل شريطا جغرافيا محدودا على امتداد الحدود الفلسطينية اللبنانية، إلا أن القوات الإسرائيلية زحفت حتى نهر الليطاني.

دارت المعارك، بصورة عامة، ضمن نمط القصف المدفعي المكثف والقصف الجوي ممهدين لتقدم القوات البرية وذلك من أجل تقليل الخسائر البشرية في صفوف الجنود الإسرائيليين، وقامت المدفعية والطائرات بتركيز ضرباتها على ثلاثة محاور: المحور الغربي الذي شمل منطقة الناقورة ومدينة صور، والمحور الأوسط الذي شمل الغندورية وبنت جبيل وتبنين والطيبة، والمحور الشرقي الذي شمل منطقة العرقوب. وقد عمدت إسرائيل إلى إنزال جنودها في العديد من المناطق التي اعتبرتها آمنة وذلك خلف القوات المشتركة. لاقت هذه القوات مقاومة قوية من الفلسطينيين واللبنانيين وذلك على شكل كرّ وفرّ، وفر لهم حرية المناورة والحركة الديناميكية غير المتوفرة للجيش النظامي.

لكن لم يكن بإمكان القوات المدافعة صدّ الهجوم بسبب ضعف العمل الميداني، وبسبب كثافة النيران الإسرائيلية، فاستطاع

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عملية ميونيخ

(هي العملية الفدائية التي نفذتها مجموعة من مجموعات "أيلول الأسود" التابعة لحركة "فتح" يومي الخامس والسادس من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢م وحملت اسم "عملية إقرت وكفر برعم" أثناء دورة الألعاب الأولمبية (العشرين) التي عقدت في مدينة ميونيخ الألمانية. بدأت العملية باحتجاز الرياضيين الإسرائيليين والوفد الإسرائيلي المشارك وانتهت بقتل أحد عشر إسرائيلياً واستشهاد خمسة من الفدائيين الثمانية المنفذين للعملية).

الفكرة وأسبابها:

طرحت الفكرة الأولية في اجتماع ضم ثلاثة قادة فتحويين هم: صلاح خلف "أبو إياد"، وفخري العمري، وأبو داود "محمد داود عودة"، وجوهرها الاشتراك في الألعاب الأولمبية بأسلوب مختلف عن بقية المشاركين وذلك للأسباب التالية:

- لفت انتباه العالم للقضية الفلسطينية وتسديد ضربات موجعة للإسرائيليين، وذلك لإعادة الثقة الى المقاتلين الفدائيين بعد المحن التي ألمت بهم جراء مذابح أيلول والخروج من الأردن (أطول خط مواجهة مع العدو حوالي (٦٠٠ كم) حيث كانت تنطلق منه أكثر من ٧٠٪ من العمليات الفدائية).
- القصف الإسرائيلي المستمر والموجع للمخيمات والمدن والقرى اللبنانية وقواعد المقاتلين، والذي بلغت ذروته في شباط ١٩٧٢م.

لماذا دورة الألعاب الأولمبية:

- بعثت منظمة التحرير الفلسطينية برسائل رسمية الى اللجنة الأولمبية في لوزان بسويسرا تطلب فيها إشراك الرياضيين الفلسطينيين في الدورة، فأهملت الرسائل على اعتبار أن الفلسطينيين غير موجودين بالنسبة لهذه المؤسسة، في حين تم قبول مشاركة إسرائيل خلافاً للأسس القانونية والمعايير الدولية بصفتها دولة محتلة عومل وفقاً لها وعلى أساسها نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وروديسيا (حالياً زمبابوي).
- كل الرياضيين والمدربين والمعالجين الإسرائيليين يأتون عملياً من مؤسسة "تشارلز وينغايت" التي تحمل اسم الضابط البريطاني الذي نظم في فلسطين خلال الأعوام ١٩٣٧، و١٩٣٨، و١٩٣٩، وبمساعدة "الهاغاناه" قوات المغاوير التي خاض من خلالها قادة الصهاينة من أمثال ديان وألون الهجمات الصهيونية الأولى ضد الشعب الفلسطيني. وتحوي هذه المؤسسة تجهيزات هائلة في موقعها قرب البحر شمال تل – أبيب، ويقوم عليها إدارياً وتنظيمياً قدامى ضباط الاستخبارات وضباط فرق المغاوير الخاصة الذين ينتمون إلى كوادر الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، وتدرب "تشارلز وينغايت" كافة أنواع الرياضات وبشكل خاص ألعاب القوى والمصارعة والرماية.
- الاستفادة من الحشد الهائل لوسائل الإعلام الدولية التي تغطي فعاليات الدورة، الأمر الذي يعطي العملية الفدائية صدى عالمياً واسعاً.

الخطة العامة للعملية الفدائية:

تعتبر خطة "عملية ميونيخ" من أنجح الخطط للعمليات الفدائية التي نفذتها مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة من حيث تناولها وشمولها على أدق التفاصيل مع ترك أقل ما يمكن من العناصر للصدفة والمستجدات وقد تضمنت الخطة ما يلي:

أولاً: الهجوم على الأبنية السكنية للإسرائيليين (رياضيين وموفدين) أثناء نومهم ليلا واحتجازهم.

ثانياً: التفاوض على إطلاق سراح المحتجزين مقابل تحرير (٢٣٦) معتقلا فلسطينياً من السجون الإسرائيلية من بينهم الياباني كوزو أوكاموتو وضباط سوريون ولبنانيون، إضافة الى الألمانيين اولريكه ماينهوف واندرياس بادر.

ثالثاً: المطالبة بوضع ثلاث طائرات تحت تصرف المجموعة الفدائية المهاجمة لتنقلهم وأسراهم كافة إلى مصر بأسرع وقت ممكن وبصرف النظر عن نتيجة المفاوضات بين ألمانيا وإسرائيل.

رابعاً : إعداد بلاغين يوجههما الفدائيون عند بدء العملية أولهما: إلى الرأي العام العالمي وثانيهما: إلى السلطات الألمانية بشكل خاص.

- البلاغ الأول (باللغة الإنجليزية) يكتب على الآلة الكاتبة ويبلغ للسلطات الألمانية بعد أن تكون المجموعة الفدائية قد جمعت الأسرى والمحتجزين في المكان الأنسب للدفاع عن نفسها ضد أي هجوم لقوات الشرطة، يرفق مع البلاغ أيضاً لائحة بأسماء المعتقلين المطلوب الإفراج عنهم، وتحدد مدة الإنذار النهائي لتنفيذ ذلك.
- البلاغ الثاني (باللغة الألمانية) يكتب بقلم حبر جاف وبخط اليد (لإعطاء انطباع بأنه حُرّر ميدانياً، وهو معد لإعطاء مهلة إضافية).

التمهيد لتنفيذ العملية:

- اتفق على توزيع القادة الذين يشرفون على العملية إلى مجموعتين:

١. قادة يدرسون العملية بتفاصيلها.

٢. قادة يدرسون مبادلة الأسرى وما سيجري بعد العملية (أي التعامل مع نتائجها).

- اتفق على انتظار مرور عدة أيام بعد الافتتاح للاستفادة من:

١. مراقبة الإجراءات الأمنية في القرية الأولمبية الواقعة شمال المجمع الأولمبي.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

٢. دراسة خريطة المواقع السكنية التي يشغلها الوفد الإسرائيلي المستهدف والطرق والمنافذ المؤدية إليها.

- اتفق على عدم المساس بأي أسير أو قتله لأن العملية الفدائية في الأساس سياسية وليست عسكرية، وإظهار أن المحاربين الفلسطينيين ليسوا قساة قلوب بل أصحاب قضية عادلة.
- اتفق على عدم استعمال السلاح إلا في حالة عدم وجود خيار آخر، والسبب أن الفدائيين ليسوا في مواجهة هدف عسكري يجب تدميره، وليس المقصود قتل الأعداء، بل أخذ أسرى بهدف المبادلة (استعمال الكلاشينكوف فقط عند خلع الأقفال أو المزلاج أو الدفاع عن النفس).
- اتفق على الإصرار على إيصال فكرة أن الفدائيين سيقتلون الأسرى في حال عدم الاستجابة لمطالبهم (المهلة الأولى التاسعة صباحاً) و(المهلة الثانية ظهراً)، والتأجيل الى أبعد حد ممكن في حال انقضاء المهلة الأخيرة، وتفادي قتل الأسرى بكل الطرق الممكنة.
- اتفق على معاملة الأسرى بشكل جيد، والتخفيف عنهم، وإظهار أن المنفذين لا يكرهونهم، ولكنهم مضطرون ومجبرون على توثيقهم.
- اتفق على استعمال القنابل في المراحل اللاحقة للتأثير على المحاورين الألمان، والدفاع عن النفس حتى الموت إذا قام الآخرون بخديعة ما.
- اتفق على عدم ذكر وجهة الطائرات في المفاوضات للحيلولة دون إعطاء مصر أو أي دولة يختارها الفدائيون فرصة للتهرب، مع الإصرار على رفض أي مغريات بديلة كالأموال والسلامة الذاتية أو قبول وساطة الصليب الأحمر، والسماح فقط لمسؤول رفيع من الحكومة الألمانية بمعاينة الأسرى.

قادة المجموعة المنفذة:

- تشي /يوسف نزال/ مقاتل حاذق وممتاز – يقود المجموعة عسكرياً.
- محمد مصالحة/مسؤول المجموعة السياسي – يقوم بمهمة التفاوض مع السلطات الألمانية.

وكان القائدان أول شهيدين في المجموعة الفدائية.

الرصد والمراقبة الميدانية :

قام بهذه المهمة القائد الفتحوي، وأحد المخططين الثلاثة للعملية محمد داود عودة "أبو داود" حيث استطاع الدخول إلى القرية الأولمبية مرتين:

المرة الأولى مع صديقه / دخل إلى مقر البعثات السعودية والسودانية والنيوزيلندية المشابهة.

والمرة الثانية مع مسؤولي العملية الفدائية الميدانيين، حيث تمكن من الدخول ومعاينة الشقق التي يسكنها الإسرائيليون المشاركون في الدورة ورصد أدق التفاصيل.

إضافة إلى معاينة المداخل والمخارج والنقاط الأمنية والإشارات الدالة على المواقع وحفظها، توصل "أبو داود" من خلال رصده ومعاينته المكان إلى النتائج التالية:

١. يقيم الإسرائيليون في الشقق (٥+٦) المتلاصقة في الدور الأرضي من المجمع رقم (٣١) ويشاركهم في المبنى (على اليمين) بعثات أورغواي وهونغ كونغ.
٢. لا يمكن دخول شقق الإسرائيليين إلاّ من الخارج وليس لها مداخل مشتركة مع شقق أخرى.
٣. إمكانية التسلل الى القرية الأولمبية بالعتاد والسلاح قفزاً على سياج معدني بطول مترين يحيط بالقرية الأولمبية من كل النواحي.
٤. يستغرق الوصول الى المطار بالطائرات (١٠) دقائق وفي الباصات (٤٠) دقيقة /المسافة الأطول تعني تعرض المجموعة الفدائية الى فخ أو كمين (خطر قائم).

وقائع العملية الفدائية بالتفصيل:

الساعة الرابعة فجراً:

وجد الفدائيون الثمانية أنفسهم أمام فرصة ذهبية عند وصولهم إلى المدخل المطلوب، حيث صادفوا مجموعة من الرياضيين الأمريكيين عائدين من حفل صاخب متأخرين بعد أن أقفل الباب الرئيسي، مدخل القرية، اندس الفدائيون بين هؤلاء وبدأوا يتبادلون المساعدة في تسلق السياج وتمرير حقائب الأسلحة وهم يتابعون الغناء والضحك والعربدة وتبادل الشكر.

الساعة السابعة صباحاً:

لم يكن هناك أي أخبار عن المجموعة المتسللة.

الساعة الثامنة صباحاً:

ورد في الأخبار ما يلي:

"خمسة من المسلحين الفلسطينيين اقتحموا قبل الفجر بقليل شقق البعثة الأولمبية الإسرائيلية، قتل إسرائيلي واحتجز (١٣) آخرون، هدد الفدائيون بقتل الرهائن إذا لم يفرج عن أسرى معتقلين في إسرائيل وعن أشخاص آخرين". (هكذا ورد الخبر).

الساعة العاشرة صباحاً:

ورد في نشرة أخبار إذاعة "بي بي سي" ما يلي: تمديد المهلة الممنوحة من الفدائيين لتلبية مطالبهم إلى الظهر، قيام بعثة مؤلفة من وزراء بافاريين ومصري من أعضاء اللجنة الأولمبية بالوصول إلى خارج المبنى حيث تحصن الفدائيون، الاتصال مع السلطات الألمانية يتم عبر إحدى الشرطيات التي تقوم بالترجمة والحراسة، تمكن اثنان من الإسرائيليين من الفرار، المباريات تسير كالمعتاد.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

صالح أهل بيت المقدس، وكتب لهم عهداً وأقرهم على الجزية، ومكث فيها عشرة أيام.

صك الصلح

منذ بداية عهد الخلفاء الراشدين وحتى نهاية الدولة الأموية، عقدت العشرات من عهود الصلح، وأكثر العهود عدداً تمت في عصر الخليفة عمر بن الخطاب، حيث عقد في عصره عشرون عهداً (١٣-٢٣) للهجرة.

ورد نص العهدة العمرية كاملاً عند الطبري، وعند مجير الدين الحنبلي، وذكرا تاريخ الصك في سنة ١٥ للهجرة، وأضاف مجير الدين: "ويقال في سنة ست عشرة"، ويبدو أن تاريخ الفتح قد أضيف لاحقاً، لأن استخدام المسلمين للتقويم الهجري بدأ سنة ١٦ للهجرة، وابن الجوزي لخص ما ورد عند الطبري، والخلاف الوحيد أنه أورد علي بن أبي طالب كشاهد على الصلح، في حين تجمع الروايات على أن الخليفة عمر قد استخلفه على المدينة المنورة، وورد ذكر النص في جميع المصادر التي تحدثت عن فتح القدس، وذكر مختصراً عند اليعقوبي وابن البطريك وابن الجوزي، وذكر في جملة واحدة أو أكثر في أغلب المصادر، نقتصر منها على ذكر الأزدي، وابن المرجى، والبلاذري، وابن أعثم الكوفي وأبي الفداء، ومن المصادر المتأخرة، ابن الأثير وابن كثير.

يبدو أنه لا يوجد أصل واحد لهذه العقود، وبالتالي فإن نصوص العهود التي وردت في كتب المصادر، لا يمكن الجزم بأنها صورة دقيقة عن الوثائق الأصلية، والاختلاف في رواية عهد الصلح لمدينة واحدة، هو نتيجة تناقل النص خلال فترة زمنية طويلة شفوياً، وبالتالي حدث شيء من الخلل في رواية النص، ربما باستبدال بعض المفردات بأخرى مطابقة في المعنى، وعلى الأغلب كان يتم التفاهم على شروط عقد الصلح مسبقاً وشفهياً.

والمبنى لعقود الصلح متشابه، رغم أنه لم يكن لها قواعد ثابتة، وقد ابتدأ عهد صلح القدس بصيغة "هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين..."، فعادة تكون بصيغة المتكلم، وأول ما يرد فيها البسملة، اسم المعطي سواء كان القائد العسكري للجيش، أو الخليفة في حالة القدس، على اعتبار أنه ممثل للمسلمين، وكبير أهل البلد، وفي القدس كان ذا صبغة دينية، وهو البطريرك صفرونيوس، يلي ذلك شروط الصلح، وأسماء الشهود، واسم الكاتب، والتاريخ الذي كتب فيه النص.

فيما يلي نص العهدة العمرية كما ورد في كتاب الطبري، "تاريخ الأمم والملوك"، الجزء ٣، صفحة:٦٠٩، على اعتبار انه أطول النصوص ومن أقدمها، ويجب وضع الملاحظات التالية عليه:

- إن ما ورد في نص الطبري باشتراط النصارى على الخليفة عمر بن الخطاب بإخراج اليهود من القدس، لم يرد في أي من المصادر التاريخية الأخرى، إضافة إلى أن نصارى القدس لم يكونوا في وضع يسمح لهم بوضع شروط على الخليفة، ومن ناحية ثانية فإن هذا الشرط ينفي النظرة العالمية التي جاء بها الإسلام، ويلغي فكرة التسامح والتعاطي الحضاري مع الديانات الأخرى، التي ميزت الدين الاسلامي عن غيره من الأديان، فقد أقر الإسلام لاتباع الديانات الأخرى بممارسة شعائرهم الدينية في ظل دولة الاسلام دون ان يتعرض لهم أحد، وهذه النظرة الرائدة هي أول تسامح في تاريخ الأديان.
- إن التاريخ الذي ورد في آخر نص العهدة، وهو سنة ١٥ للهجرة لا يمكن أن يكون صحيحاً، فهو مضاف في فترات لاحقة، لأن المسلمين لم يبدأوا باستخدام التاريخ الهجري إلا في سنة ١٦ للهجرة.
- إن النص الذي أورده مجير الدين هو نقل عن نص الطبري، في حين إن نص ابن الجوزي مختصر عنه، تشترك هذه النصوص الثلاثة في أنها تورد تاريخ الفتح أو العهدة العمرية سنة خمس عشرة للهجرة.
- استخدمت الطوائف المسيحية في القدس العهدة العمرية، في صراعاتها مع بعضها من أجل إثبات حقوقها الطائفية في الأماكن الدينية، ولكل طائفة نص مختلف، وقد نشرت الكنيسة الأورشليمية نص العهدة العمرية الذي تملكه.

"بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى عبد الله عمر امير المومنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها، وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود.

وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي اهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص.

فمن خرج منهم فانه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية.

ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلي بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم، وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم.

ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان؟ فمن شاء منهم قعدوا، عليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء، حتى يحصد حصادهم، وعلى ما في هذا الكتاب، عهد الله وذمة رسوله، وذمة الخلفاء، وذمة المؤمنين، إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية.

شهد على ذلك خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبدالرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان، وكتب وحضر سنة خمسة عشر".

خ.س

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عيون الحرامية

(هي ممر إستراتيجي منخفض تعلو على جانبيه الجبال يقع عند الكيلو ٣٣، تقع عيون الحرامية على طريق نابلس- القدس قرب المزرعة الشرقية وعلى بعد ٤كم الى الجنوب من قرية سنجل، حيث يوجد موقع أثري عبارة عن قبور محفورة في الصخر، وبقايا خان قديم كان قد بني لخدمة القوافل التجارية التي كانت تمر في الطريق المذكورة. اجتذب المكان في الماضي اللصوص وقطاع الطرق (الحرامية)، الذين كانوا يسطون على المسافرين على طريق نابلس — القدس التي كانت تربط شمال فلسطين بجنوبها.

وقد أنشأت سلطات الانتداب نقطة عسكرية في هذا المكان بالقرب من الطريق، كما استخدمته الحكومة الأردنية كنقطة عسكرية، وبعد عام ١٩٦٧م استغلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المكان كنقطة عسكرية أيضاً

وفي انتفاضة الأقصى الثانية وبتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣ حدثت عملية فدائية ظلت لسنوات لغزاً عسكرياً محيراً، فقد تربص شاب فلسطيني من قرية سلواد يدعى ثائر حامد بجنود الاحتلال بالقرب من النقطة العسكرية التي أقام الاحتلال الإسرائيلي فيها ما يعرف بالكرافان (وهو بناء حديدي لاستراحة الجنود) وقام بقتل ثمانية جنود مستخدماً بندقية إنجليزية قديمة في حادثة وصفت بالأغرب في تاريخ إسرائيل، وقد رجح الخبراء العسكريون أن الفدائي الفلسطيني قام بإطلاق الرصاص عليهم فرادى، حيث كان الفدائي يقنص كل جندي يطل من الكرافان، وبسبب وجود المكان بين الجبال وصدى الصوت فقد تشتت تركيز جنود الاحتلال، فلم يعرفوا من أين تُطلق النار.

ويتناقل أهالي المنطقة روايات شفوية حول الفدائي المقدسي الذي يُكنى (بأبي محمد) الذي كان يقود "مركبة الباص" على طريق القدس — نابلس، وحين اقترب من منطقة عيون الحرامية قام جنود الاحتلال الإنجليزي بإنزال الركاب المسافرين إلى نابلس، وركبوا بدلاً منهم، وأمروا "أبا محمد" بمواصلة المسير، وكانت هناك اشتباكات بين الثوار الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإنجليزي، حيث اضطر الجنود للذهاب لنجدتهم.

وفي الطريق، وحينما أصبح أبو محمد بالباص على مقربة من شفا أحد الجبال عند منعطفات "اللبن" الشرقي انحدر بالباص إلى أسفل الوادي فاستشهد أبو محمد، وقُتل عدد من جنود الاحتلال، وتم دفنه هناك في منطقة "اللبن الشرقية".

ت.ي

غزة – أريحا أولاً

(اتفاق "غزة – أريحا" هو عبارة عن اتفاقية لحكم ذاتي في فلسطين يستمرّ لخمس سنوات، يبدأ بانسحاب عسكري إسرائيلي تدريجي من منطقتي قطاع غزة وأريحا خلال شهرين من سريان الاتفاق، وينتهي عملياً في مدة أقصاها أربعة شهور. بعد ذلك، يلي انسحاب من المناطق السكنية في بقية الضفة الغربية في مدة تنتهي عشية انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني (بعد تسعة شهور من بدء سريان الاتفاقية).

بعد مدة لا تتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية هذه، يعقد الطرفان مفاوضات بخصوص الوضع الدائم لهذه المناطق، وقد جرى تعيين يوم ١٧ آذار (مارس) ١٩٩٤ موعداً للانسحاب من غزة وأريحا.

وجرى الاعتراف المتبادل عبر رسائل متبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين، بهدف تحقيق المصالحة التاريخية، ووضع حد لعشرات العقود من الصراع الدامي، وهذا نصهما:

٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء،

إن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن، وتوافق على القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي. إن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط وبالمشاركة في إيجاد حل سلمي ينهي النزاع بين الطرفين...."

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

اما رسالة رابين فهذا نصها:

السيد ياسر عرفات،

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية،

رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩أيلول (سبتمبر)١٩٩٣ أودّ أن أعلن لكم أنه في ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة، فقد قرّرت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط".

اسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

بعد سلسلة من اللقاءات السرية بين قياديين فلسطينيين وآخرين إسرائيليين، تم التوقيع في العاصمة النرويجية أوسلو يوم ١٩ آب (اغسطس) ١٩٩٣ على صيغة أولية لاتفاق "غزة – أريحا أولاً" أو ما عرف باتفاق أوسلو. وتم التوقيع على الاتفاق رسمياً في البيت الأبيض بواشنطن يوم ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

كان اتفاق "غزة – أريحا" حصيلة مطاف طويل ومعقد شهدته منطقة الشرق الأوسط طيلة أربعة عقود بدأت بنكبة عام ١٩٤٨، وانتهت بتشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة دول عربية لطرد القوات العراقية التي غزت الكويت،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقد أعادت هذه الحرب صياغة التحالفات في المنطقة على أسس جديدة، بحيث تزامنت مع انهيار الاتحاد السوفييتي الذي خلخل الأسس الأيديولوجية للتفكير والسلوك التقليديين.

ويمكن إجمال المحطات المفصلية خلال العقود الأربعة التي سبقت التوقيع على اتفاق المصالحة التاريخية كما يلي:-

- فترة المدّ القومي والنشاط الثوري التي سبقت ومهدت للوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨) وبروز الزعيم جمال عبد الناصر الذي جسّد آمال الأمة وتشكل المؤسسة السياسية للفلسطينيين: منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤).
- هزيمة الجيوش العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وازدهار المقاومة المسلحة، وقد تبلورت خلال هذه الفترة الكيانية الفلسطينية بموازاة ظهور النزعة القطرية كنتيجة للهزيمة والإحباط، حيث ازداد انتشار الأفكار اليسارية مع عداء صارخ للغرب عموماً وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.
- حركت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ الركود في المنطقة وكسرت جمود الصراع العربي- الإسرائيلي، إلا أنها فتحت الباب للنفوذ الأمريكي من خلال تفرّد مصر، الدولة العربية الأقوى، بالصلح مع إسرائيل وانعزالها عن محيطها العربي، ما شجع الدولة العبرية على ضرب المقاومة وإخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، لتبدأ المنظمة مرحلة جديدة ومختلفة اتسمت بالكفاح السياسي.

في هذه الأثناء، نشبت الحرب العراقية – الإيرانية لتستنزف نصف موارد الخليج العربي، وتنتهي بمغامرة احتلال الكويت، فكانت حرب الخليج الثانية التي سميت "عاصفة الصحراء" عاصفة حقيقية زعزعت أسس النظريات التقليدية والمواقف المعهودة.

بعد انتصارها الماحق على العراق، اتجهت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترويض النظام العربي بما يتلاءم مع المصلحة الأمريكية، فشرعت بترتيب أوضاع المنطقة، فبدأت بالقضية الفلسطينية باعتبارها العنصر الأساسي في اضطراب المنطقة. وكان لا بد من إنجاز تسوية ما لهذه القضيّة، وكان في الإمكان إنجاز هذه التسوية، خاصة وأن تحالف بعض الدول العربية مع أمريكا في حربها لتحرير الكويت، كان سابقة لم تعهدها السياسة الأمريكية.

في هذا السياق جاء إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، أنه "آن الأوان لوضع نهاية للحروب واختيار السلام الحقيقي، الأمن، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، التبادل الثقافي والسياحة". وكانت الدعوة لمؤتمر مدريد للمصالحة بين العرب وإسرائيل، ولم يكن بإمكان أحد تعطيله، أو حتى رفض المشاركة فيه.

مع أن مؤتمر مدريد كان مصلحة أمريكية بالدرجة الأولى، إلا أن الأنظمة العربية وإسرائيل، التي كانت تحظى بامتيازات الحرب الباردة، فقدت الآن أهميتها الإستراتيجية، وإزاء نتائج حرب الخليج الثانية باتت تدرك أن مصالحها تكمن في سعيها نحو السلام، وأن عليها أن تتعامل بحكمة مع عالم أصبحت فيه الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة في العالم، لذلك؛ رأت منظمة التحرير الفلسطينية أن عليها أن تكون واقعية، خاصة وأن الوضع الإقليمي والدولي يشكل عوامل ضاغطة عليها، وليس أمامها إلا القبول بتسوية لا ترقى إلى مستوى طموحات الشعب الفلسطيني، ولكنه كان قبولا واقعياً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهو عمل تحتّمه المصلحة الوطنية.

فمع هزيمة العراق وإعادة تشكّل حكومة الكويت في أواخر عام ١٩٩١ تم طرد معظم الجالية الفلسطينية من الكويت، ما أثّر سلباً على فلسطينيي الأراضي المحتلة، إضافة إلى ذلك، أغلقت إسرائيل أسواق العمل في وجه الفلسطينيين، وحجبت الدول العربية الدعم المالي عن المنظمة كانت تخصص معظمه لمساعدة سكان الضفة والقطاع، ما عمّق الأزمة، بحيث وصلت معدّلات البطالة إلى أكثر من٤٠٪.

وكان لهذا العامل أثر حاسم في حمل الجزء المتنوّر في القيادة الفلسطينية على الاستجابة للاقتراح بعقد مؤتمر مدريد.

واستجابت منظمة التحرير الفلسطينية للشروط الأمريكية في مقابل رسالة تطمينات جاء فيها: السلام الشامل يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإشراك الفلسطينيين مباشرة في تقرير مستقبلهم، والوفد الأردني- الفلسطيني المشترك يوفّر أفضل الطرق لتحقيق هذه الغاية، وستواصل الولايات المتحدة معارضتها للنشاط الاستيطاني".

وقبلت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة اسحق شامير، مكرهة المشاركة في مؤتمر مدريد، وراحت تسعى إلى إفشاله، وحين أصرّ شامير على رفض وقف الاستيطان، الذي طالبت به الإدارة الأمريكية احتدمت الأزمة، فاستخدمت واشنطن سلاح المصادقة على ضمانات القروض التي أقرّها الكونغرس لإسرائيل، وساد الجمود اجتماعات مدريد.

في الشارع الإسرائيلي أخذ يتكشف لمعظم الإسرائيليين أن الحلم الصهيوني بإقامة "إسرائيل الكبرى" يصطدم بوقائع قاسية من أبرزها صمود الفلسطينيين وتجذرهم في أرضهم رغم البطش والمعاناة، فانتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال أنشأت وضعاً من التعادل أحس فيه كلا الطرفين –الفلسطيني والإسرائيلي- أنه غير قادر على هزيمة خصمه، فزال وهم الإسرائيليين في إمكانية تحقيق "أحلامهم الكبرى"، فيما أخذ الفلسطينيون يرون أن الطاقة المحدودة للكفاح المسلح لن تحقق أهدافهم المنشودة في الحرية، ولا بد من البحث عن سبل إضافية لإنهاء الاحتلال.

باختصار، أصبح من الممكن وجود أغلبية في الطرفين المتناقضين تقبل بحل هو أقل ما كان يتوقعه كل منهما، ولكنه حل، ولا بد للشعبين من التعايش معاً.

لهذا حملت انتخابات ١٩٩٢ في إسرائيل حزب العمل، متحالفاً مع حزب ميرتس، إلى سدّة الحكم بقيادة اسحق رابين،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وكان رابين نفسه، الذي كان وزيراً للدفاع أثناء الانتفاضة وحاول قمعها، اقتنع أنه لا يوجد حل عسكري للوضع.

وفي عهد رابين، وبرعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الذي خلف الرئيس الجمهوري جورج بوش، حدث اختراق لإطار مؤتمر مدريد لمصلحة المفاوضات الثنائية المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والتي توّجت بالتوقيع على اتفاق "غزة – أريحا".

بعد التوقيع على اتفاق"غزة – أريحا" اصبح قسم كبير من الإسرائيليين متحمسين للعودة إلى حدود ١٩٦٧، أو على الأقل غير ممانعين لذلك، وصار لهذه الفئة تأثير ملموس على صانع القرار،إلا أن جماعات المستوطنين، وبدعم وتحريض من أوساط اليمين المعارض، رفضت الاتفاق واتهمت اسحق رابين بالخيانة، وراحت تقوم بأعمال احتجاج عنيفة وصلت ذروتها في تنفيذ مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل فجر شباط (فبراير) ١٩٩٤، ومقتل اسحق رابين نفسه مساء ٤تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥.

ومع بدء الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، أخذ معظم الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وعلى الرغم من الظلم الشديد الذي لحق بهم جراء قيام دولة إسرائيل، أخذوا يكيّفون أنفسهم مع واقع طالما رفضوه والمتمثل بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود الآمن، ولكنه اعتراف مرهون بتحقيق الحدّ الأدنى من أماني الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس وحلامشكلة اللاجئين حلا عادلا.

في الجانب الفلسطيني، وخاصة في المنفى، انقسمت وجهات النظر حول مجرّد الاعتراف بإسرائيل، وحول مضمون التسويات المرحلية، حيث رفض بعض رجالات منظمة التحرير والحركات الأصولية الاتفاق، واعتبروه "اتفاق خنوع" و"تنازلا جوهرياً عن مصالح الشعب الفلسطيني". وبدت لهم إقامة السلطة الوطنية على جزء صغير من فلسطين وبرعاية إسرائيل أمراً كارثياً، وعلق عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية عضويتهم في اللجنة، فيما انسحبت الجبهتان الشعبية والديمقراطية من اللجنة التنفيذية للمنظمة يوم ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. وتراوحت وجهات النظر والمواقف بين مؤيد للاتفاق ومعارض له وثمة من أعلن تبريره لعقد الاتفاق وموقفه الرافض منه.

وفي المنفى رأى أكثر اللاجئين الفلسطينيين أن القيادة "قد تخلّت عنهم" بتنازلها عن حق العودة – الرمز المركزي في التجربة الفلسطينية، خاصة وقد صوّرت "الطليعة المتضرّرة" الاتفاق في ذهن العامة بأنه اتفاق نهائي.

ولكن القيادة الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات، التي كانت وافقت على شروط إسرائيلية كانت تبدو تعجيزية، كانت تتطلع أساسا إلى الحل الدائم والحصول على دولة سيادية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمة لها، والى حل عادل لمشكلة اللاجئين. وفي هذا السياق، أوضح رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات موقفه عبر خطاب ألقاه في جامعة الدول العربية يوم ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، بعد اقل من أسبوعين على توقيع ورقة إعلان المبادئ، أوضح موقفه والأسباب التي دعته إلى هذا التوقيع وقدم تصوّراً للمسار المستقبلي بقوله: "إن اتفاق إعلان المبادئ هو خطوة على طريق السلام واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإن جمود المفاوضات الثنائية على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي على مدى ٢٢ شهراً، فضلاً عن تغيّر الحكومة الإسرائيلية، وتدهور الأحوال المعيشية لسكان الضفة وقطاع غزة، هي التي أملت ضرورة التوقيع". وعبر ياسر عرفات عن رضاه من الاعتراف الإسرائيلي، وبشكل رسمي، بالشعب الفلسطيني، وبأرضه المحتلة، وبمنظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف: "إن أهمّ ما في الاتفاق، ليس الانسحاب من غزة وأريحا، بل الاعتراف الإسرائيلي بولاية فلسطينية على كل الأراضي الفلسطينية، وإن الاتفاق ليس حلاً شاملا، وإنما هو جزء من مرحلة انتقالية مرتبطة بالوضع النهائي الذي سيشمل القدس الشريف والمستوطنات واللاجئين".

ويتألف إعلان المبادئ "اتفاق غزة – أريحا" أولاً من ١٧ مادة و٤ ملاحق، وتتناول مواد الاتفاق بالترتيب: هدف المفاوضات، وإطار الفترة الانتقالية، والانتخابات، والولاية، والفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم (يتفق الطرفان على ألا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم والمتعلقة بالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين)، والنقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات، والاتفاق الانتقال، والنظام والأمن العام، والقوانين والأوامر العسكرية، ولجنة الارتباط المشتركة، والتعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في المجالات الاقتصادية،والارتباط والتعاون مع الأردن ومصر، وإعادة تموضع القوات الإسرائيلية، والانسحاب الإسرائيلي– الفلسطيني، فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية، وبنوداً متفرقة تتعلق بدخول الاتفاق حيّز التنفيذ بعد شهر من توقيعه، واعتبار جميع البروتوكولات الملحقة جزءاً من الاتفاق.

إما البروتوكولات الأربعة الملحقة بالاتفاق فهي:

- بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها.
- بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
- بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية.
- بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في برنامج التنمية الإقليمية.

جاء في مطلع إعلان المبادئ أن "حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني، متفقتان على انه قد آن الأوان لوضع حدّ لعشرات السنين من المجابهة والنزاع، وتتبادلان الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية، وتتطلعان لعمل كل ما تستطيعان للتعايش معاً بسلام واحترام وامن متبادلين، وللتوصل إلى تسوية سلام عادلة، دائمة وشاملة لتصالح تاريخي بواسطة عملية سياسية متفق عليها".

وبناء على الاتفاق، ووفقاً لاتفاق القاهرة الموقع في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤ تسلمت السلطة الفلسطينية منطقة أريحا وقطاع غزة، باستثناء

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بعض المستوطنات، ثم تسلّمت المدن والمخيمات (باستثناء بعض المناطق المأهولة باليهود في الخليل والتي تشكل في مجموعها حوالي ٤٪ من مساحة الضفة الغربية، إضافة إلى مناطق الريف الفلسطيني (منطقة ب) التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية إدارياً، فيما تؤول المسؤولية الأمنية عليها إلى الجانب الإسرائيلي. واعتبر هذا التسليم "خطوات لبناء الثقة"، وكان من المفروض، وحسب الاتفاق، أن تمتد هذه التسوية على خمس سنوات، يتم في إطارها التوصل إلى اتفاق نهائي حول القضايا الاستراتيجية مثل اللاجئين، والحدود، والمستوطنات، والقدس.

على الرغم من ضيق نطاق الإنجاز في اتفاق "غزة — أريحا"، والقيود المتصلة به، إلا أنه شكل انطلاقة سياسية، ووظيفية لدى الجانبين، وأسس لتحولات لا عودة عنها في عدة مجالات أهمها:

- قيام كيان وطني بسلطة مركزية معترف به دولياً على جزء يسير من الأرض، ولكنه جزء من فلسطين /الوطن، مع أفق مفتوح لاتساع هذا الحيّز ليشمل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.
- لم تعترف إسرائيل بحقيقة وجود الشعب الفلسطيني فحسب، بل وبوجود حقوق سياسية تترتب على هذا الوجود، أهمها حقه في إقامة دولته المستقلة.
- الاستفادة من برامج الدعم والتنمية المقدمة من قبل الدول المانحة بناءً على الاتفاق والعمل على تطوير وتحديث المجتمع الفلسطيني في شتى الميادين .
- عودة القيادة الفلسطينية وكادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى أرض الوطن للعمل وسط الشعب.
- أصبح للفلسطينيين وزارات، وبرلمان، وقضاء، وعلم مرفوع، وجواز سفر، ومطار، ومناهج مدرسية بمضامين وطنية صريحة.

خ.د

الأغوار

هي التسمية التي تطلق على الأرض الواقعة على ضفتي نهر الأردن الغربية والشرقية، وتمتد من البحر الميت جنوبا حتى جنوب بحيرة طبريا شمالا. وكلمة الغور تعني في اللغة الأرض الهابطة، وقد تشكلت جيولوجياً من الانهدام الكبير الذي حفر أخدوداً كبيراً كونته عدة صدوع، أهمها صدع الريشة في وادي عربة، وصدع وادي الأردن.

تقع منطقة الأغوار تحت مستوى سطح البحر حتى ٤٣٠م، وتتكون أرضها من مستويين رئيسيين يطلق عليهما "مستوى الغور" و"مستوى الزور". وتقول **الموسوعة الفلسطينية** إن "الغور" هو المستوى الأعلى.. و"الزور" هو المستوى الأدنى، أي الأرض المنبطحة على ضفتي نهر الأردن مباشرة. وينخفض مستوى الزور "عن مستوى الغور بين ٢٠-٤٠م، وتفصل بينهما مجموعة من الأراضي الوعرة المنحدرة، التي تعرف محلياً باسم "الكتار". وهذا يعني أن الأغوار تضم: أراضي الزور، وأراضي الكتار، ثم أراضي الغور، بالإضافة إلى الينابيع والوديان التي تهبط من الهضبتين الفلسطينية والأردنية.

جغرافياً، تشكل الأغوار منطقة واحدة ممتدة يفصل بينها نهر الأردن. تقول **الموسوعة الفلسطينية** إن الغور الغربي للأردن ينقسم، من الشمال إلى الجنوب، إلى ست وحدات طبيعية، هي: سهل كوكب الهوا، وهو الجزء الشمالي من الغور الغربي، ويمتد مسافة ٢١ كم بين بحيرة طبريا شمالاً وسهل بيسان جنوباً. وسهل بيسان، (غور بيسان) طوله ٢٠ كم وعرضه ١٠ كم. وبقيعة طوباس (غور طوباس) طوله ٢٠ كم ويضيق عرضه حتى يصبح ٥ كم. ومنطقة دامية (غور دامية) ومنطقة فصايل (غور فصايل)، يمتد من فصايل حتى شمال أريحا عند عش الغراب. وسهل أريحا (غور أريحا) حتى البحر الميت.

سياسياً، الأغوار مقسمة أيضاً حسب الخريطة السياسية. تقع الأغوار شرق نهر الأردن في المملكة الأردنية الهاشمية، وتقع الأغوار غرب نهر الأردن في فلسطين التاريخية. من ١٩٤٨ — ١٩٦٧ انقسمت الأغوار، غربي النهر، بين إسرائيل والأردن التي حكمت الضفة الغربية الفلسطينية، فامتدت الأغوار في الضفة الغربية من نقطة عين جدي الواقعة في منتصف شاطئ البحر الميت الغربي إلى قرية الفاتور وتل مكحوز، وهي النقطة الفاصلة بين إسرائيل وشمال الضفة الغربية في غور بيسان (كردلة وبردلة). شمال هذه النقطة، حتى طبريا وجنوب نقطة عين جدي، تقع تحت السيطرة الإسرائيلية ومنذ ١٩٦٧ وقعت الضفة الغربية الفلسطينية كلها تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها الأغوار.

يضاف إلى ذلك، أنه، منذ توقيع اتفاق أوسلو، صنّفت المناطق الفلسطينية إلى مناطق أ و ب و ج، تكون السيادة في (أ) للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفي (ب) تكون السيادة مشتركة فلسطينية -إسرائيلية، وفي مناطق (ج) تكون السيادة إسرائيلية. فجاءت منطقة أريحا والعوجا، أو ما مساحته ٦٢ كم٢، ضمن السيادة الفلسطينية، ووقعت باقي الأغوار الفلسطينية في المنطقة (ج)، أي تحت الحكم الإسرائيلي المباشر، باستثناء المساحات التي تشغلها بعض المجالس المحلية الفلسطينية مثل العوجا وفصايل ومرج غزال والزبيدات ومرج نعجة وتعتبر هذه المساحات ضمن منطقة ب.

ومع ذلك، وبالرغم من كل التطورات السياسية والأمنية العسكرية، فقد بقيت الأغوار تتمتع بأهميتها الجغرافية، والتاريخية، والدينية، والتراثية منذ القدم وحتى الآن. وفيما يلي موجز لهذه الأهمية:

١. تشكل مدينة أريحا، وهي حاضرة الأغوار تاريخياً، أقدم مدينة في العالم، لم ينقطع فيها السكن البشري منذ عشرة آلاف سنة، كما تثبت الحفريات على تل السلطان في أريحا.

٢. شكلت الأغوار سلة الغذاء الطبيعية لأهل فلسطين ولجميع الإمبراطوريات التي حكمت المنطقة. وقد وصف الإصطخري، على سبيل المثال، منطقة الغور في القرن

مادة محمية بموجب حقوق النشر

العاشر بقوله إن فيها "نخيلاً وعشباً وعيوناً وأنهاراً". وذكر ياقوت الحموي أن فيها زراعة قصب السكر، وقال المقدسي إن الحلفا يزرع فيها وهو الشجر الذي تصنع منه الحصر والحبال. وكان المقدسي قد وصف حبوب الشام، ومنها فلسطين، ومنها الأغوار، بـ "معدن الحبوب والأغنام"، وكان يزرع "ما بين بيسان وأريحا" الأرز والنخيل والموز والأرطاب والريحان.

٣. تضم الأغوار أكثر من ثمانين موقعاً تاريخياً ودينياً وأثرياً بعضها يعود إلى أقدم العصور، أشهرها تل أريحا القديمة، ومجموعة الكنائس والأديرة مثل دير وجبل قرنطل في أريحا، ودير حجلا في أرض حجلا والزور من أراضي أريحا، ودير مار جورجيوس في وادي القلط، بالإضافة إلى شجرة الجميز الشهيرة وبيت زكا العشار في كنيسة الأقباط. كما يوجد في أريحا آثار قصر هيرودوس في تلول أبو العلايق، وآثار خربة المفجر أو قصر هشام، وطواحين السكر من العهد المملوكي، ومقام النبي موسى عليه السلام، القريب من أريحا ويقع على الطريق إلى القدس. كذلك توجد في الأغوار آثار للكنس اليهودية وقرية قمران، حيث وُجدت في عشرينيات القرن الماضي وثائق قمران أو وثائق (لفائف) البحر الميت.

٤. في الأغوار، وعلى نهر الأردن، يوجد موقع المغطس، أو المكان الذي عمد فيه السيد المسيح، عليه السلام.

٥. شهدت أريحا أولى تعاليم وعجائب السيد المسيح عليه السلام، (قصة شفاء الأعمى، وزكا العشار، والسامري الصالح).

٦. يوجد في هواء الأغوار ١٠٪ أكسجين أكثر مما في الجبل، ما يعطي قوة صحية أفضل للناس، ونوماً أعمق، وحلاوة أكثر في الفاكهة والمنتجات الزراعية الأخرى.

٧. الأغوار، وبالتحديد منطقة أريحا، سماها القرآن الكريم "أدنى الأرض" وفيها "غُلبت الروم" (سورة الروم،٢)، وقد فتح العرب المسلمون الأغوار في "موقعة فحل" ١٣هـ /٦٣٤م، وفحل هذه تنتسب إلى عين فحل، جنوب شرق بيسان، من أرض فلسطين، وهي التي سميت قديماً في أيام الرومان بلا "Bella".

٨. أريحا كانت أولى المدن الفلسطينية مع غزة التي شهدت انسحاباً إسرائيلياً كاملاً منها اثر توقيع اتفاقيتي اوسلو (١٩٩٣/٩/١٣) والقاهرة (١٩٩٤/٥/٤)، وقد سُمّي هذا الاتفاق من قِبل المراقبين والمعلقين السياسيين اتفاق "غزة – أريحا أولاً". وتشكلت في أريحا أول حكومة وطنية فلسطينية برئاسة الرئيس ياسر عرفات بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر تموز (يوليو) ١٩٩٤.

الاقتضاب في شرح الأبعاد الجيولوجية والتكوينات البيئية الأخرى في الأغوار، مرده الرغبة في التركيز على الأهمية الكبيرة التي تمثلها منطقة الأغوار في كل من التفكير الاستراتيجي الفلسطيني، والتفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، خاصة أن إسرائيل، سلطة الاحتلال، هي التي تحتل الأرض الفلسطينية، وهي التي تضع السياسات وتنفذ إجراءات تهدف إلى مصادرة الأغوار وإلحاقها في أي تسوية بإسرائيل. وهذا واضح من التصريحات التي أدلى ويدلي بها كبار المسؤولين في إسرائيل، فقد جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، في ٢٠٠١/٥/٢، قوله خلال زيارة قام بها إلى منطقة الأغوار، أو وادي الأردن: "لن يكون هناك وضع يكون فيه وادي الأردن، القطاع الأمني الشرقي الحيوي لإسرائيل، بأيد غير إسرائيلية". وأكد أن "هذه المنطقة ستكون بأيدي إسرائيل إلى الأبد". وأوضح شارون في تصريحه "أن هذا القطاع سيحده شرقاً الأردن، وغرباً "طريق ألون" التي تظهر حالياً على الخرائط تحت رقم ٤٥٨ وتمتد من جنوب الضفة إلى شمالها.

يعكس هذا التصريح، بشكل عام، آفاق السياسة الإسرائيلية، التكتيكية والاستراتيجية، تجاه منطقة الأغوار، ولا يوجد فروقات كبيرة بين مواقف الأحزاب الإسرائيلية اليهودية الصهيونية تجاه هذا الموضوع، ويمكن للباحث المتخصص أن يجمع سلسلة طويلة من هذه التصريحات لجميع قادة إسرائيل, منذ احتلال إسرائيل للمنطقة في حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى الآن، بما في ذلك موقف أيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، في مفاوضات كامب ديفيد وطابا في منتصف عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١.

ويتمحور هذا الموقف حول الاحتفاظ بهذه المنطقة بيد إسرائيل، وتحديد مساحة منطقة الأغوار، مع الفروقات الطفيفة بين موقف حزبي العمل والليكود حول تلك المساحة، واعتبار الأغوار ونهر الأردن الحد الشرقي لدولة إسرائيل وليس لدولة فلسطين، المزمع إقامتها. وهذا الموقف يعني حرمان دولة فلسطين من أن يكون لها اتصال مباشر مع الأردن، أي حرمان دولة فلسطين من بُعدها العربي .

التفكير الاستراتيجي الفلسطيني، والتفكير الاستراتيجي الإسرائيلي بخصوص أهمية منطقة الأغوار يتناقضان تناقضاً طردياً، فمنطقة الأغوار هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في "حرب الأيام الستة"، وهي تخضع، بالتالي، لقوانين ومواثيق جنيف، وخاصة الرابع منها، المتعلقة بالأراضي والسكان الخاضعين للاحتلال، ولغيرها من القوانين والمعاهدات الدولية الناظمة. وهي، كذلك، تقع ضمن الإطار القانوني الدولي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢، والذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها خلال حرب حزيران ١٩٦٧، أي أن هذا القرار الشهير ينطبق على الأغوار الفلسطينية، كما ينطبق على القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولكن، بالمقابل، ماذا نرى لدى الجانب الإسرائيلي، الذي يشكل سلطة الاحتلال منذ ١٩٦٧/٦/٥ في هذه المنطقة؟

لقد قامت إسرائيل، سلطة الاحتلال، منذ بداية احتلالها، بإصدار القوانين الجائرة، واتخاذ الإجراءات التعسفية ضد منطقة الأغوار، وضد السكان الفلسطينيين، كما فعلت في باقي المناطق

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفلسطينية التي احتلتها. والهدف من وراء هذه السياسات الإسرائيلية كان، دوماً، الاحتفاظ بمنطقة الأغوار كجزء من إسرائيل، ومصادرة مصادر المياه الوفيرة في الأغوار، ووضعها تحت "سيادة" إسرائيل، وتقليل عدد السكان الفلسطينيين، عن طريق تهجيرهم أو إبعادهم من المنطقة، من خلال تدمير أراضيهم ومزروعاتهم، وإعلان مناطق شاسعة من الأغوار مناطق عسكرية حُرم الفلسطينيون وحدهم من دخولها، وإقامة سلسلة من المستوطنات أو المستعمرات اليهودية على طول شريط الأغوار من الشمال إلى الجنوب، وبناء مجموعة من الطرق الطولية والعرضية، التي تقسم الأغوار والضفة الغربية إلى كتل جغرافية وديموغرافية غير متصلة. ومن أهم هذه الأهداف، منع الجانب الفلسطيني، أو دولة فلسطين مستقبلا، من أن تكون لها حدود سيادية على نهر الأردن، أي منع هذه الدولة من أن تكون لها حدود مع دولة عربية شقيقة مجاورة. وتهدف السياسة الإسرائيلية، أيضاً، إلى حرمان الجانب الفلسطيني من أن يكون دولة متشاطئة على نهر الأردن، بما يعنيه ذلك من حقوق وملكية في مياه نهر الأردن وروافده جميعها داخل فلسطين وإسرائيل، أو خارجهما، ومنعه من حقوقه في مياه بحيرتي طبريا والحولة، ومن مياه الوديان الجارية في موسم الشتاء. كما تهدف إلى منعه من حقوقه وملكيته في أن يكون دولة متشاطئة على البحر الميت مع إسرائيل والأردن.

بدأت هذه السياسات في عهد حكومة العمل بُعيد الاحتلال في عام ١٩٦٧، وكان أول مشروع فيها هو "خطة ألون"، الذي قدم في تموز (يوليو) ١٩٦٧، وأقرته الحكومة الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٦٨. وقد دعا صاحب هذه الخطة، يغئال ألون، فيما دعا إليه في مشروعه، إلى أن يكون نهر الأردن، والخط الوهمي الذي يتوسط البحر الميت على طوله، هما الحدود الشرقية لإسرائيل. كما دعا إلى اقتطاع قاطع بعرض ١٥ كم من نهر الأردن باتجاه الغرب يُضم إلى إسرائيل. تبعت هذه الخطة مشاريع أخرى بالنسبة للأغوار كان أهمها:

١. مشروع يوسي الفر في عام ١٩٩٤، الذي طرح، لأول مرة، تبادل المناطق فيما سماه التسوية الإقليمية المعتدلة. ودعا إلى وضع محطات إنذار مبكر فوق سفوح الجبال بالضفة الغربية (جبل العاصور، والحرمون في منطقة النبي موسى، والخليل)، والسماح لإسرائيل باستخدام المجال الجوي فوق الضفة الغربية، وقوة عسكرية، ثابتة أو متحركة، في وادي نهر الأردن.

٢. مشروع حزب "الطريق الثالث" في عام ١٩٩٦. في ضوء هذا البرنامج، تمكن هذا الحزب الذي انشق عن حزب العمل، من الفوز بمقاعد في انتخابات ١٩٩٦، وهو أمر لم يكن يتوقعه. فقد قام برنامجه الانتخابي على مشروع ألون، أساساً، أي السيطرة على الغور الفلسطيني، إضافة إلى ضم مناطق على طول الخط الأخضر في الحدود الغربية للضفة الغربية. كما أكد برنامج الحزب على ضرورة السيطرة الإسرائيلية على الغور، أو ضمه، وعلى وضع قوات كبيرة في تلك المنطقة.

٣. مشروع شارون: ينص، ضمن ما ينص عليه، على بقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية، وعدم إعادة اللاجئين (شطب حق العودة)، وابقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وعدم تفكيك المستوطنات، واقامة دولة فلسطينية على ٤٢٪ من الضفة فقط. واقامة حزامين أمنيين: الحزام الأمني الغربي على طول الخط الأخضر، والحزام الشرقي ويشمل غور الأردن بعرض ١٥-٢٠ كم.

شكلت الأغوار، أيضاً، حلقة مركزية مهمة في الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي، وخاصة في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، بشقيها المرحلي والنهائي، حيث كانت حلقة رئيسة في مفاوضات كامب ديفيد وطابا في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ حول الحل النهائي.

لدى العودة إلى **الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، التي وقعت في واشنطن في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ نجد أن قضية الأغوار تحتل مركزاً مهماً في العديد من قضايا المفاوضات، إن كان في مجال السياحة والآثار، أو في مجال المياه والبيئة، أو في مجال إقامة المشاريع الخاصة والمشاريع المشتركة على ضفاف البحر الميت، أو في مجال تحديد الحدود والمعابر، وحرية الحركة من وإلى الضفة الغربية عبر معبر الكرامة إلى ومن المملكة الأردنية الهاشمية، أو في مجال عمل مكاتب الارتباط المدنية والعسكرية والدوريات المشتركة، أو حرية الوصول إلى الأماكن الدينية المسيحية والإسلامية، مثل موقع المغطس على نهر الأردن أو مقام النبي موسى، أو الأماكن الدينية اليهودية، أو بالنسبة لأراضي الأوقاف في مناطق (أ) و (ب).

كانت الأغوار الفلسطينية نقطة خلاف رئيسة في مفاوضات كامب ديفيد وطابا، مكان الموقف الفلسطيني، برئاسة الرئيس ياسر عرفات، حاسماً في هذا الموضوع كما في الموضوعات الأخرى التي نوقشت وتم التفاوض بشأنها، فقد كانت مرجعية الموقف الفلسطيني هي قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة والاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، والنقاط المركزية، في جميع هذه المرجعيات، هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧، بما فيها القدس، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين على أساس قرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ذهبت إسرائيل إلى مفاوضات كامب ديفيد، كما يقول أكرم هنية في كتابه "أوراق كامب ديفيد" حول هذه المفاوضات، من أجل تثبيت مكاسبها في حرب ١٩٦٧، وإعادة هيكلة الاحتلال، وإضفاء الشرعية عليه. ولم تذهب إلى عمل السلام مع الجانب الفلسطيني. لقد طرحت إسرائيل في هذه المفاوضات طروحات لم تكن مقبولة من الجانب الفلسطيني، ولا يستطيع الجانب الفلسطيني قبولها. ومع أنه ليس هنا المجال لمناقشة مفاوضات كامب ديفيد، إلا أنه من المفيد التطرق إلى الطرح

مادة محمية بموجب حقوق النشر

غير مفهومة وغير مبررة.

وعلى الرغم من هذا الفشل البنيوي لهاتين اللجنتين، إلا أن محافظة أريحا والأغوار ظلت تتمتع بنصيب مهم من المشاريع التي نفذها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) والدول والمؤسسات المانحة الأخرى وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي.

وحصلت هذه المحافظة، أيضاً، على نصيب وافر من مساعدات الدول والمؤسسات المانحة للمشاريع التي تنفذها من خلال بلدية أريحا ومجالس الحكم المحلي في المحافظة، وجاء جزء من هذه المساعدات عن طريق الدول مباشرة، مثل مساعدات النرويج وإسبانيا واليابان وألمانيا وبريطانيا، وجزء آخر عن طريق البنك الدولي وبكدار، أو عن طريق برنامج الإنماء التابع للأمم المتحدة UNDP، أو عن طريق وكالة الإنماء الأمريكية USAID عبر مؤسسة "الانيرا"، أو عن طريق مؤسسات دولية أخرى.

ساهمت منظمات المجتمع المحلي، أو المنظمات غير الحكومية في فلسطين والخارج، بمشاريع تنمية مختلفة عادت بالفائدة الكبيرة على محافظة أريحا، ونخص بالذكر مؤسسة "التعاون" والإغاثة الكاثوليكية، والبعثة البابوية لفلسطين.

ولأن مشاريع التنمية يجب أن تكون ضمن خطة شمولية مدروسة، تحظى باتفاق الحد الأدنى على الأقل، بادرت هيئة تنشيط السياحة في محافظة أريحا والأغوار إلى عقد ورشة عمل في ٣ و ٤ آذار (مارس) ١٩٩٧ في أريحا بعنوان "محافظة أريحا في خطط التنمية والاستثمار لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص". وشارك في ورشة العمل هذه نخبة من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال والخبراء والأكاديميين. وقد جُمعت وقائع ورشة العمل في كتاب بعنوان: "محافظة أريحا في خطط التنمية والاستثمار لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص: وقائع ورشة عمل"، وصدر في أيار (مايو) ١٩٩٧عن الهيئة. وشكلت نتائج هذه الورشة، في الواقع، أول خطة شمولية تنموية متكاملة لمحافظة من محافظات الوطن. كذلك عقد مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ومقره في نابلس، مؤتمراً حول موضوع الأغوار في مدينة أريحا في ١٩/٣/١٩٩٨.

تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية أن توفر الإطار المؤسسي والقانوني لتنمية الأغوار، وتستطيع أن تقدم الخطة الشمولية للتنمية والاستثمار، ويمكنها الاستثمار في مجال البنى التحتية المتعددة، ولكن السلطة الفلسطينية لا تستطيع، وحدها، القيام بعملية الاستثمار والتنمية، فهناك جانب مهم ومسؤولية كبيرة تقع على عاتق القطاع الخاص والمستثمرين للقيام بدورهم في مجال التنمية والاستثمار. وقد شهدت محافظة أريحا والأغوار بشكل عام ومدينة أريحا بشكل خاص فورة كبيرة في المشاريع الاستثمارية الخاصة، أو شبه العامة، أي شبه الرسمية، خاصة في مجال السياحة، ونخص بالذكر المشاريع التالية:

١. المشاريع الرسمية والبلدية: أبرز هذه المشاريع، على سبيل المثال لا الحصر، إعادة تأهيل إستاد أريحا الرياضي، وبناء الطرق وإعادة تأهيلها، وبناء مستشفى أريحا الجديد، والحديقة الإسبانية، وشبكة مياه الري، ومشاريع ترميم المواقع السياحية الدينية والأثرية وخاصة قصر هشام.

٢. المشاريع الخاصة أو شبه العامة: ويمكن تقسيمها إلى المشاريع السياحية والمشاريع الصناعية. أما المشاريع السياحية فقد اشتملت على بناء القرية السياحية، ومجمع الواحة "الكازينو"، وفندق الانتركونتنتال، ومجمع السلطان السياحي "التلفريك"، وفندق تل السلطان أو جبل التجربة (قيد الإنشاء)، وفنادق أخرى أصغر، مثل فندق القدس، وبنسيون سامي، وبنسيون أريحا الجديد والمبيت الشبابي Youth Hostel (قيد الإنشاء)، والعديد من المطاعم السياحية والمسابح، أهمها حديقة الباباي والشلال. ثم هناك مجمّع النشاطات المجتمعية ونادي الفروسية، ومجموعة من الحدائق العامة أهمها حديقة الاستقلال وصرح الشهيد والحديقة النباتية.

أما المشاريع الصناعية فقد اشتملت على بناء مصنع الحديد، ومصنع مياه "جريكو"، ومصنع مياه العوجا، ومصنع غوشة للحوم، ومصنع الباطون، ومصنع الطوب وشركة الإسمنت. وكان أهم المشاريع الزراعية مشروع "أريحا الخضراء" المعروف باسم "مزرعة زهرة الانثوريوم"، هذه المزرعة التي دمرتها دبابات قوات الاحتلال الإسرائيلي وجرافاتها مرتين، الأولى في ١١/٦/ ٢٠٠٠ والثانية في ٣٠/٣/٢٠٠١.

كان لجميع هذه المشاريع الجديدة تأثير كبير ومهم على عجلة الاقتصاد والتجارة في أريحا، فقد أعادت هذه المشاريع مدينة أريحا والمنطقة كمقصد سياحي مستقل، وكمركز تجاري واقتصادي مميز لدى المستثمرين، فازدادت حركة البناء والتجارة بشكل عام، وتضاعفت الحركة المالية في البنوك، وزاد عدد العمال المستفيدين من خلق مواقع وفرص العمل، إن كانت وظيفية أو مستقلة، وتراجع معدل البطالة بشكل كبير حتى يكاد لا يذكر، وبدأ كثير من الموظفين والعاملين الذين لا يقطنون في أريحا أو المحافظة يبحثون عن سكن فيها، ما شجع حركة البناء، ورفع إيجارات البيوت.

ولا يخفى على الجميع، أن أحد الأهداف الإسرائيلية للسيطرة على الأغوار كان تهجير السكان الفلسطينيين من الأغوار عن طريق سن القوانين، أو فرض إجراءات عسكرية ومدنية تقوم بها إدارة الاحتلال لإجبار الفلسطيني على مغادرة المنطقة إلى مدن أو قرى خارج الأغوار. كما شكلت ظاهرة تفريغ المنطقة من السكان الفلسطينيين مشكلة خطيرة للنضال المشروع لمقاومة الاستيطان الإسرائيلي والسيطرة الاحتلالية على المنطقة، وكانت قلة عدد السكان الفلسطينيين، منذ احتلال إسرائيل منطقة الأغوار في حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى إنشاء السلطة الفلسطينية، مشكلة تقلق الجميع.

ومن هذا المنطلق، تبرز الأهمية الوطنية البالغة التي حققتها المشاريع التنموية الجديدة التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص، فقد جاءت معاكسة تماماً للتوجهات والإجراءات الإسرائيلية في نتائجها. لقد خلقت فرص عمل جديدة زادت على ثلاثة آلاف وظيفة في قطاع السياحة وحده، ناهيك عن فرص العمل الأخرى في القطاعات الصناعية والبنى التحتية التي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اللجنة المركزية:

وهي أعلى هيئة قيادية في "فدا" يتم الرجوع إليها من أجل البت في القضايا المفصلية على الصعد التنظيمية والسياسية والفكرية. وتتشكل اللجنة المركزية للحزب حالياً من ٤٧ عضواً انتخبهم أعضاء المؤتمر الذي عقد في كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٠، وأقرّ المؤتمر – وهي تجربة فريدة في الحياة السياسية الفلسطينية – اعتماد نظام القائمة النسبية لانتخاب الهيئات المركزية للحزب.

إلى ذلك تم–وفقاً للنظام الداخلي لفدا وقرارات المؤتمر المذكور– إضافة سبعة أشخاص لعضوية اللجنة المركزية، هم سعيد العتبة أقدم أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، د.عزمي الشعيبي، عبد الهادي شروف، رئيس لجنة الرقابة الديمقراطية والتفتيش المركزية، إضافة إلى أمناء سر منظمات فدا في كل من سوريا، والإمارات العربية، وألمانيا والجزائر حيث يوجد نشاط ملحوظ للحزب في هذه البلدان.

لجنة الرقابة الديمقراطية والتفتيش المالي المركزية:

وتتألف من سبعة أعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة، وهي مكلفة بالإشراف على الانتخابات الحزبية، والرقابة على أعمال الحزب ومصروفاته، وأية مشاريع قد ينفذها كما يمكن اللجوء إليها لحل أي خلاف.

المكتب السياسي:

هو الجهة التنفيذية الأولى، ويعتبر المسؤول أمام اللجنة المركزية حول تنفيذه لسياسة الحزب التي أقرها مؤتمره العام. ويعقد اجتماعاته دورياً وبشكل طارئ إذا اقتضت الحاجة، ومن حق اللجنة المركزية حجب الثقة عنه أو عن بعض أعضائه، ويتألف من أربعة عشر عضوا إضافة الى الأمين العام بما في ذلك ثلاث سيدات هن: زهيرة كمال، سهام البرغوثي وسناء عنبتاوي، ويعتبر ذلك انسجاما مع مبدأ الحزب الذي يؤكد على ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما في ذلك المشاركة في صنع القرار وفي أعلى المؤسسات القيادية.

الهيئات والدوائر

مهمتها مساعدة المكتب السياسي في تنفيذ مهامه، وتتألف من منتسبي الحزب سواء كانوا أعضاء في لجنته المركزية أو من أصحاب الكفاءات الذين هم ليسوا أعضاء فيها، وهذه الهيئات والدوائر هي:

المكتب المركزي لشؤون العمل الحزبي والجماهيري والتثقيف الداخلي، ويتولى مسؤوليته الأمين العام، ويتفرع عنه مكتب العمل الجماهيري، ومكتب شؤون العمل الحزبي والجماهيري في قطاع غزة، ومكتب شؤون العمل الحزبي والجماهيري في الضفة، ولجنة الفروع الخارجية.

- دائرة العلاقات الوطنية.
- دائرة العلاقات الخارجية.
- دائرة الشؤون المالية والإدارية.
- دائرة الإعلام والدراسات والشؤون الفكرية والنشر.

المنظمات الجماهيرية

إضافة الى هيئات الحزب القاعدية في (مختلف أماكن تواجده تعتبر هذه المنظمات همزة الوصل الرئيسية بين "فدا" والجمهور على اختلاف قطاعاته: (اتحاد شباب الاستقلال)، للشباب والطلبة، (منظمة التضامن العمالية– أنشئت عام ٧٤)، للعمال والمهنيين (اتحاد العمل النسائي – تأسس عام ٧٨)، للمرأة و(منظمة بذور الحرية) للأطفال.

فدا ومنظمة التحرير

يشارك "فدا" في هيئات منظمة التحرير من خلال:

- المجلس الوطني الفلسطيني، وتتكون كتلة فدا فيه من ١٢ عضواً رئيسياً إضافة إلى عشرة آخرين من قادة وكوادر الحزب بصفتهم ممثلين لنقابات ومنظمات جماهيرية.
- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ويمثل"فدا" فيها الأمين العام.
- المجلس المركزي، ويمثل الحزب فيه الأمين العام وعضوان في المكتب السياسي.

يشار هنا إلى موقف "فدا" الدائم والداعي إلى تنفيذ قرارات المجلس المركزي، ويطالب بالتئام المجلس، ولو على عدة حلقات، لمتابعة الوضعين السياسي والداخلي الفلسطينيين، وتشكيل لجنة تحضيرية لإعادة تشكيل المجلس على قاعدة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع الأماكن التي يمكن إجراؤها فيها عندما يحين الوقت المناسب.

علاقته بالسلطة

يُعتبر "فدا" السلطة الوطنية الفلسطينية ثمرة من ثمرات النضال الفلسطيني على مراحله المتعاقبة واستثماراً سياسياً وطنياً واقعياً لإنجازات الانتفاضة الكبرى عام ٨٧، كما ينظر للسلطة باعتبارها نواة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس التي نص البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الذي يتبناه الحزب على إقامتها على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، مشدداً على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من هذه الأراضي وتفكيك جميع المستوطنات المقامة عليها، وضمان عودة اللاجئين وفقاً لما نصّ عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤.

و انسجاماً مع هذا الطرح شارك "فدا" في أول حكومة فلسطينية شكلها الرئيس ياسر عرفات عام ٩٤ ومثله فيها ياسر عبد ربه وزيراً للثقافة والإعلام ود.عزمي الشعيبي وزيراً للشباب والرياضة. وبعد انتخابات عام ٩٦ شارك "فدا" في الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ممثلا بعبد ربه الذي شغل فيها جميعاً منصب وزير الثقافة والإعلام، لكن الحزب لم يشارك في الحكومة التي شكلها السيد محمود عباس (أبو مازن) لدى استحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الوطنية معللاً ذلك بتخلي حركة "فتح" عن الائتلاف السياسي الذي كان قائماً في الحكومات السابقة. وعاد "فدا" ليشارك في حكومة أحمد قريع (أبو العلاء)

مادة محمية بموجب حقوق النشر

من خلال عضو المكتب السياسي للحزب زهيرة كمال التي تتولى حقيبة شؤون المرأة، وتم ترشيحها لتمثيل فدا في هذه الحكومة بعد انتخابات حزبية داخلية انسجاماً مع تكريس نهج الديمقراطية من جهة، والمكانة التي يوليها الحزب للمرأة من جهة أخرى.

الانتخابات

شارك "فدا" في انتخابات المجلس التشريعي التي جرت في كانون الثاني عام ١٩٩٦، وفاز فيها ممثلا عنه د.عزمي الشعيبي. ويولي الحزب أهمية كبيرة لإجراء الانتخابات في كل البيانات التي تصدر عنه أو المحافل التي يشارك فيها، ويدعو إلى الإسراع في عقدها على كل المستويات: الانتخابات المحلية، وانتخابات المجلس التشريعي، وانتخابات الرئاسة دون أن يقلل من شأن أهمية انتخابات مختلف النقابات والمنظمات الجماهيرية وحتى المجلس الوطني في الوقت المناسب. ويرى "فدا" في هذا الإطار أنّ صندوق الاقتراع هو الحكم، ومن شأن الانتخابات تفعيل دورة الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية.

بناء التجمع الديمقراطي

شرع "فدا" مع مطلع عام ٢٠٠١ بإجراء حوار واسع مع كل من الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب وجبهة النضال الشعبي ولجنة المتابعة للحركة الديمقراطية ولجنة المبادرة ضمن مسعى منه، وفقاً لما نص عليه برنامجه السياسي والتنظيمي ومؤتمره العام الثاني، لإقامة تجمع ديمقراطي تقدمي واسع يشكل جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية ويسعى لتحقيق الأهداف التي حددها في برنامجها السياسي. وقد تكللت جهود "فدا" بالنجاح ليتم الإعلان في الأول من أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٣ عن انطلاق "التجمع الديمقراطي الفلسطيني" مشكلاً حزب الشعب وجبهة النضال الشعبي ومجموعات وشخصيات وطنية وديمقراطية مستقلة بوصفه حركة وطنية اجتماعية ديمقراطية ذات مضمون تقدمي علماني، يشكل جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية، ويتوجه إلى كافة الوطنيين الديمقراطيين من أبناء الشعب الفلسطيني. ولم يكن هذا التشكيل حزباً جديداً بل إطاراً ديمقراطياً تقدمياً واسعاً يضم أحزاباً وقوى سياسية، وممثلي فئات اجتماعية ومنظمات جماهيرية وكتل نقابية وهيئات نسائية وشبابية وشخصيات وأوساط ديمقراطية مستقلة، تقوم العضوية فيه على أساس الخيار الحر والمباشر، ويقوم بناؤه الداخلي على أساس الديمقراطية والتعددية.

م.ب

الفدائـــــي

(هو من يجاهد في سبيل الله والوطن مضحياً بنفسه في مقاومة الأعداء وقوات الاحتلال).

وقد اشتهر مصطلح الفدائي، والفدائية بشكل لافت للنظر مع قيام الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥م، فارتبط بالعاصفة وبفتح وبقوات منظمة التحرير الفلسطينية في الفصائل الوطنية المختلفة.

وبدأ استخدام (الفدائية) في الإعلام العربي والفلسطيني بعد حرب عام ١٩٦٧م، بعد سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث بدأت خلايا فتح وتلتها باقي الفصائل في القيام بعمليات التسلل من الحدود إلى داخل فلسطين، وتنفيذ عمليات فدائية ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية والاشتباك معها، حيث أبدى فيها الفدائيون بسالة وشجاعة ظاهرتين ودقة في العمليات من نواح قتالية ومعلوماتية ومخابراتية، رغم محدودية المصادر والموارد، خصوصاً على طول الحدود الفلسطينية — الأردنية، وقد كون الفدائيون ما يشبه الجيش، فاستخدموا المراتب العسكرية وأخلاقيات وأدبيات النضال، واستطاعوا بقواتهم صد هجومات، جيش الاحتلال الإسرائيلي، وقاموا بإزعاج دولة إسرائيل وزعزعة أمنها واستقرارها، وتخويفها، واشتبك الفدائيون مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في معركة الكرامة، وفي بيروت، وغيرها وكبدوها خسائر فادحة في الأرواح والمعدات.

وأصبح الفدائي في العالم مشهوراً بزيه وحطته وسلاح الكلاشنكوف.

وقد استخدم الفلسطينيون قصيدة عن الفدائي لتكون نشيداً مدرسياً، وقد كونت على ضوئها موسيقى السلام الوطني الفلسطيني.

والفدائي هو من يحمل روحه على كفه، حيث وصفه الشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان/

لا تسل عن سلامته روحه فوق راحته

ومن شعر الشهيد عبد الرحيم محمود:

سأحمل روحي على راحتي وألقي بها في مهاوي الردى

فإما حياة تسر الصديق وإما ممات يغيظ العدى

وقد غنى الشعب بجميع فئاته للفدائي، احتراماً لهذا الإنسان الذي يقدم روحه في سبيل وطنه.

ت.ي

فلسطين الثورة

(هي المجلة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصدور العدد الأول "فلسطين الثورة"، يوم ٢٨ نيسان (إبريل) ١٩٧٢، حققت المنظمة أحد أهم تطلعاتها نحو إنجاز وحدة النشاط الإعلامي الفلسطيني بهدف المساهمة في صيانة الكيانية الفلسطينية الناشئة، والحدّ من التبعية الإعلامية والثقافية).

كان موضوع وحدة الفصائل الفلسطينية، وفي سياقه وحدة المؤسسات الإعلامية، استحوذ على اهتمام المشاركين في المؤتمر الشعبي الفلسطيني المنعقد في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢. وبعد مداولات المجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد

مادة محمية بموجب حقوق النشر

في أعقاب المؤتمر الشعبي، قرر المجلس إصدار مجلة مركزية أسبوعية ناطقة باسم المنظمة، وتقرر أن تحمل اسم "فلسطين الثورة"، وأوكلت مهمة رئاسة تحريرها إلى كمال ناصر، الذي كان آنذاك الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة.

تزامن صدور العدد الأول من "فلسطين الثورة" في بيروت مع إنشاء وكالة الأنباء الفلسطينية / وفا، التي باشرت عملها يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ ومع بث الإذاعة الفلسطينية أول برامجها من القاهرة، وكان إصدار المجلة تتويجاً لمناقشات ومداولات جرت بين عدد من مثقفي المقاومة البارزين في ضرورة إيجاد "وسيلة نطق قوية بلسان حركة المقاومة كلها"، وقد عبر كمال ناصر عن هذه الضرورة بقوله، -كما يروي زميله الكاتب ناجي علوش-: "علينا أن ندرك أن الثورة دون فكر هي مجموعة عصابات، والمجلة هي فكر الثورة".

وفتحت "فلسطين الثورة" صفحاتها منذ صدورها لخيرة كتاب فلسطين ومثقفيها، يبثون عبرها عصارة أفكارهم وتطلعاتهم ومواقفهم. وكانوا مثالاً للمفكر الثوري والصحفي الملتزم بقضية كانت تجسد آمال الشعوب العربية التي حذتها حكامها.

كانت الوحدة الوطنية بين مختلف فصائل العمل الوطني المسلح هماً قائماً، لذلك؛ وجدت صدى لها في افتتاحيات الأعداد الأولى من المجلة، وبقلم رئيس تحريرها كمال ناصر، فافتتاحية العدد الأول حملت عنوان "في موضوع الوحدة الوطنية، الجماهير ترفض التزوير والتبرير"، أما افتتاحية العدد الرابع في ١٩/٧/ ١٩٧٢ فكانت:"كيف نثأر للشهيد" وفيها يتناول كمال ناصر حادث استشهاد غسان كنفاني، مؤكداً أن "الثأر للشهيد يكون بتحقيق الوحدة الوطنية، وتعزيزها بين سائر فصائل المقاومة".

في عامها الأول، لم يكن يتجاوز عدد صفحات "فلسطين الثورة"، التي كانت تصدر صباح كل أربعاء، العشرين صفحة. باستثناء العدد السنوي الممتاز، الذي واظبت هيئة التحرير على إصداره في الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الفلسطينية، في الفاتح من كانون الثاني (يناير) من كل عام، وكان العدد الممتاز يوجز إنجازات ونشاطات المقاومة الفلسطينية سياسياً، وعسكرياً، واجتماعياً، وثقافياً على مدار العام المنصرم، معزّزاً بمقابلات مع قادة العمل الوطني الفلسطيني، مستقطباً كتابات أفضل السياسيين والكتاب العرب.

خلال سنواتها الأولى، كانت مجلة "فلسطين الثورة" تتضمن أبواباً ثابتة تلي الافتتاحية، وتتناول على التوالي: القضايا الفلسطينية الخاصة بالفصائل ونشاطاتها العسكرية والإعلامية وأخبار الوطن المحتل، علاقات الثورة بمحيطها العربي والدولي، وفي هذا السياق كانت تركّز على أوضاع الساحة الأردنية لما لها من خصوصيات نشأت عن أحداث أيلول ١٩٧٠ من جهة، وللوجود الشعبي الفلسطيني الواسع هناك من جهة أخرى، وكان ثمة باب لمتابعة التجارب الثورية في العالم، واستخلاص ما هو مفيد في هذه التجارب لتوظيفه في مضمار التعبئة والتثقيف الثوري للمقاتلين وللجيل الفلسطيني والعربي المعني بظاهرة الكفاح المسلح. أما الباب الأخير في المجلة فكان يعالج قضايا الأدب والفن، ويرصد النشاطات الثقافية في الشتات الفلسطيني وفي مدن الوطن المحتل. إضافة إلى الأبواب الثابتة، أفردت المجلة صفحات لعدد من الزوايا والمواضيع التي كانت تفرضها المتغيرات والظروف.

ولم تتوان المجلة الفلسطينية المركزية، خلال سنواتها الأولى، في انتقاد "التشرذم المفجع في الصف العربي المهشّم"، و"كبت الأنظمة لشعوبها واستباحتها كرامة الإنسان العربي، و"تراجعات وساوس وتردد هذه الأنظمة".

في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٧٣ اغتالت العصابات الصهيونية خلال "عملية فردان" القادة الثلاثة: كمال ناصر، وكمال عدوان، وأبو يوسف النجار. وصدر العدد ٤١ من "فلسطين الثورة" برائحة الدم، وكان يتضمن افتتاحية كتبها الشهيد كمال ناصر قبيل استشهاده. وقد ترك الشهيد —كما يروي زملاؤه— على طاولته المثقوبة بالرصاص قائمة بهيئة تحرير جديدة، كانت ستعمل، حسب تصوّره، على إحداث قفزة في الطباعة والإخراج".

ترأس تحرير المجلة بعد استشهاد رئيس تحريرها الأول الكاتب حنا مقبل حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣. حيث استمرّت المجلة في عهده على خطها الثوري الصريح، تماهياً مع النهج الرافض لكل أشكال المساومة والذي كانت تنتهجه المنظمة وفصائلها، حنا مقبل لاحقاً في نيقوسيا/قبرص في ١٣/٥/ ١٩٨٤.

مع نهاية ١٩٧٣ أخذت فكرة "برنامج السلطة الوطنية" أو ما سُمّيَ "البرنامج المرحلي" تساور بعض مفكري وساسة الساحة الفلسطينية، وطرحت الفكرة التي تقول "إقامة السلطة الوطنية على أي جزء يتحرر من الوطن" على المجلس الوطني في دورته الـ١٢ عام ١٩٧٤، وتبنّاها المجلس خلال دورته ال١٣ عام ١٩٧٥، وانقسمت الساحة الفلسطينية منذ ذلك الحين إلى فريقين: مؤيد ومعارض.

أخذت مجلة "فلسطين الثورة" برئيس تحريرها الجديد أحمد عبد الرحمن، أحد أهم المدافعين عن "برنامج السلطة الوطنية"، بالدفاع عن النهج الوليد، حيث ساهمت عبر مقالات ومواضيع مختلف الكتاب والساسة في إثراء الفكرة وإيصالها إلى مختلف شرائح الشعب، وكانت المجلة تخوض سجالات حول الموضوع مع الدوريات الفلسطينية والعربية المناهضة للنهج الواقعي الجديد.

أحدث "برنامج السلطة الوطنية" شرخاً في الساحة الفلسطينية انعكس على تجربة الإعلام الموحد الذي كان يمثل إعلاماً لكل الفصائل الفلسطينية، لذلك؛ سحبت الفصائل ممثليها من الإعلام الموحد، وبالتالي من هيئة تحرير "فلسطين الثورة". وعلى الرغم من ذلك، استمرت "فلسطين الثورة "مجلة مركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ناطقة باسمها ومعبّرة عن الخط الوطني الفلسطيني العام.

واكبت "فلسطين الثورة" الحرب في لبنان بين القوات الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية من جهة، والقوات الانعزالية من جهة أخرى، وكان أكثر العاملين فيها نموذجاً للصحفي المقاتل الذي يحمل القلم بيد والبندقية باليد الأخرى، وقدمت المجلة عدداً

مادة محمية بموجب حقوق النشر

كما أن ديباجة القرار ٢٤٢ أشارت إلى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت ضمن ما نصت عليه، على ضرورة التزام الدول بفض جميع منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، وعلى وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر. وكذلك أكدت المادة الثانية من الميثاق على ضرورة امتناع الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

ومع ذلك، وبالرغم من أن القرار ٢٤٢ لم يطبق بعد على معظم الجبهات التي دارت عليها حرب ١٩٦٧ إلا أنه، ومنذ صدوره لا زال في صلب كل المفاوضات والمساعي الدولية والعربية لإيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي.

نص القرار ٣٣٨:

صدر القرار بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ بموافقة ١٤ صوتا وامتناع الصين عن التصويت.

إن مجلس الأمن:

١. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورا، في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢. يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ للعام ١٩٦٧ بجميع أجزائه.

٣. يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

نلاحظ أن هذا القرار الذي صدر بعد ست سنوات من القرار ٢٤٢، قد أكد على ضرورة التزام كافة أطراف الصراع بتنفيذ القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه، وقد حدد الأداة لذلك بالتفاوض تحت إشراف دولي ملائم، وهو ما قد ترجم في حينه بدعوة لعقد مؤتمر جنيف للسلام الذي افتتح بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢١ بحضور وفود من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ومصر والأردن وإسرائيل ومقاطعة سوريا. هذا المؤتمر عقد لمرة واحدة فقط، واستطاعت بعدها الولايات المتحدة الاستفراد، عبر وزير خارجيتها هنري كيسنجر بأمور التسوية، وتطبيق ما اصطلح عليه في حينه سياسة "الخطوة خطوة" التي أدت إلى فصل للقوات على الجبهة المصرية أولا، ثم على الجبهة السورية. ولم يعد المؤتمر الدولي للانعقاد حتى عام ١٩٩١ حيث بدأت مسيرة مؤتمر مدريد للسلام التي حققت بعض الإنجازات على الجبهة الأردنية – الإسرائيلية، وما زالت تتعثر على الجبهتين الفلسطينية والسورية.

و.م

قرار التقسيم

(هو أحد قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. ويعتبر بحق أول القرارات التي صدرت عن هذه المنظمة الدولية بصدد القضية، ويعرف بقرار التقسيم، وصدر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وهو القرار الذي أشير إليه في وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥، على أنه ما زال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني).

لم يكن قرار التقسيم الدولي هو المشروع الأول لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود كحل للصراع العربي – اليهودي في فلسطين، فقد طرح هذا الاقتراح، للمرة الأولى من طرف اللجنة الملكية البريطانية التي ترأسها البريطاني روبرت بيل، والتي أنيط بها التحقيق في أسباب الثورة الفلسطينية في عام ١٩٣٦، حيث اقترحت هذه اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولتين وذلك في تقريرها المقدم للحكومة البريطانية عام ١٩٣٧.

الظروف السياسية في فلسطين:

عاد موضوع الصراع العربي – اليهودي في فلسطين وعليها إلى تصدّر الأحداث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واستعادت الأحداث حيويتها من جديد في فلسطين، بعد سنوات الانتظار إبان الحرب العالمية الثانية، وتعبيراً عن الموقع الذي شغلته الولايات المتحدة على رأس المعسكر الرأسمالي بعد هذه الحرب، تم في ١٩٤٦/١٢/١٠، وبناء على اقتراح من الحكومة البريطانية، تشكيل لجنة أنجلو – أمريكية مهمتها النظر في القضية الفلسطينية. كانت توصيات هذه اللجنة، في اغلبها وبتأثير مباشر من الوفد الأمريكي، لصالح الحركة الصهيونية، فقد رفضت فكرة استقلال فلسطين، وأكدت على استمرار الهجرة اليهودية إليها، وطالبت بإلغاء القيود المفروضة على انتقال الأراضي لليهود، وأوصت بإبقاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني حتى يتّ في أمر وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة. ولما رُفضت توصيات اللجنة من القيادة الفلسطينية ممثلة بالهيئة العربية العليا، ومن جانب الدول العربية القائمة في ذلك الوقت، ومع انفجار الوضع الأمني في فلسطين، وخاصة تكثيف أعمال الإرهاب والعنف اليهودية، بما في ذلك نسف مقر حكومة فلسطين الانتدابية في فندق الملك داود (يُنظر فندق الملك داود في الموسوعة)؛ فقد دعت الحكومة البريطانية وبناء على طلب الحكومات العربية، إلى مؤتمر في لندن على دورتين في ١٩٤٦/١٠/٢ و ١٩٤٧/١/٢٨ شاركت فيه الدول العربية والهيئة العربية العليا للبت في حل لقضية فلسطين، وإثر فشل الطرفين العربي والبريطاني في التوصل إلى حل، بسبب إصرار بريطانيا على التمسك بمواقفها من حيث استمرار الانتداب لسنوات خمس أخرى، وتقسيم فلسطين إلى مناطق ذات حكم ذاتي يهودية وعربية، قررت بريطانيا رفع القضية إلى الأمم المتحدة.

بالنسبة لسلطة الانتداب البريطانية فقد أصبحت الأمور جاهزة لقيام الدولة اليهودية، وغدا من المهم إيجاد إخراج دولي لهذه

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الدولة شبيه بما جرى بعد الحرب العالمية الأولى عندما تم تضمين إنشاء الوطن القومي لليهود في صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم.

بالنسبة للحركة الصهيونية فقد أنجزت بناء البنية التحتية للدولة المقبلة ديمغرافيا واقتصاديا وعسكريا واجتماعيا، وبقيت هناك حاجة لتتويج ذلك دوليا.

بالنسبة للدول العربية فقد فقدت الأمل بموقف موضوعي وعادل من جانب بريطانيا، وأملت بحل عادل عن طريق الأمم المتحدة، بالرغم من أن توازن القوى داخل الجمعية العمومية كان أبعد ما يكون عن تحقيق هذا الحل، فقد كانت الولايات المتحدة ودول المعسكر الرأسمالي الكبرى تهيمن على صنع القرار في الجمعية العمومية، كما لم يتعد عدد الدول العربية والإسلامية ١٦ دولة من بين ٥٨ دولة عضواً في الأمم المتحدة.

بالنسبة للولايات المتحدة فقد تُوّجت زعيمة للمعسكر الرأسمالي، وكانت معنية بالحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة، وقد رأت في الدولة اليهودية المقبلة ذخرا لهذه المصالح في المنطقة.

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي، زعيم المعسكر الاشتراكي، فقد كان معنيا في نتائج الحرب الباردة بين المعسكرين التي أخذت تطل برأسها، وبصراع المصالح الجاري في المنطقة والذي أملى عليه سياساته فيها.

قامت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بعد أن أوضحت السلطات البريطانية رغبتها بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٠ في إنهاء انتدابها لفلسطين، بتشكيل لجنة خاصة لفلسطين (UNSCOP) بتاريخ ١٩٤٧ /٥/١٥ لدراسة مستقبل هذه البلاد في ضوء التطورات الحديثة واستمرار النزاع، شُكلت اللجنة من ممثلين لإحدى عشرة دولة تمثل كافة القارات ما عدا أفريقيا، وهذه الدول هي، عن قارة أوروبا: تشيكوسلوفاكيا والسويد وهولندا ويوغسلافيا، وعن قارة آسيا: إيران والهند، وعن الأمريكتين: أوروغواي وبيرو وغواتيمالا وكندا، وأستراليا. زارت اللجنة فلسطين، والمنطقة العربية ما بين ١٧ — ١٩٤٧/٦/٢٢ إلا أن الهيئة العربية العليا قررت مقاطعتها لأنها غير مخولة ببحث استقلال فلسطين، وقدمت اللجنة مشروعين في شهر أيلول (سبتمبر) للأمم المتحدة، الأول هو مشروع الأكثرية، الذي يدعو إلى قيام دولتين مستقلتين عربية ويهودية يربطهما اتحاد اقتصادي، بالإضافة إلى إقامة كيان منفصل للقدس وضواحيها، والثاني هو مشروع الأقلية تبنته (إيران والهند ويوغسلافيا) ويدعو إلى قيام دولة اتحادية تضم حكومتين مستقلتين ذاتيا عربية ويهودية.

وقد أقرت الجمعية العمومية توصية الأكثرية في ١٩٤٧/١١/٢٩ بغالبية ٣٣ دولة، مقابل ١٣ دولة، وامتناع ١٠ دول عن التصويت، وتغيب دولتين، وقد حمل هذا القرار الرقم ١٨١ واسم خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي، وقد اشتمل هذا القرار على أربعة أجزاء هي:

أ — دستور فلسطين ب–حدود الدولتين ت — مدينة القدس

(يُنظر كيان القدس المنفصل، corpus separatum في الموسوعة) ث–امتيازات.

الجزء الأول – دستور فلسطين وحكوماتها المستقلة:

وهو من أربعة أقسام وتعرض القسمان الأول والثاني إلى إنهاء الانتداب، والتقسيم والخطوات التمهيدية للاستقلال، وأهم ما جاء في هذين القسمين هو:

١ — انهاء الانتداب البريطاني حتى ١٩٤٨/٨/١.

٢ — تنشأ في فلسطين دولتان مستقلتان عربية ويهودية، وكيان منفصل للقدس بعد شهرين من جلاء سلطات الانتداب.

٣ — تنتخب الجمعية العمومية للأمم المتحدة لجنة مكونة من خمسة أعضاء في المنظمة للإشراف على فلسطين في المرحلة الانتقالية التي تسبق قيام الدولتين، بحيث تدير البلاد، وترسم الحدود وفق قرار التقسيم وتعين مجلس وزراء مؤقتاً في كل دولة، يعملان بتوجيه من اللجنة.

٤ — يخول كل مجلس وزراء كامل السلطة في منطقته، وبشكل قوة مسلحة من سكان دولته للحفاظ على الأمن ومنع الاشتباكات على الحدود.

٥ — يجري كل مجلس انتخابات لجمعية تأسيسية في دولته خلال شهرين من جلاء الانتداب، وفق قانون انتخابي توافق عليه اللجنة الخماسية.

٦ — تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة مسودة دستور ديمقراطي، على أن ينص الدستور صراحة على تسوية الخلافات بالوسائل السلمية، وعدم التهديد باستخدام القوة أو المس باستقلال أية دولة، وأن يكفل الدستور الحقوق المتساوية في الشؤون الدينية والاقتصادية والمدنية، والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان الدولة الأخرى.

٧ — تعين اللجنة الخماسية لجنة اقتصادية لترتيب أمور التعاون الاقتصادي بين الدولتين بغية إنشاء اتحاد اقتصادي بينهما.

أما القسم الثالث فقد نص على أن ترفع كل من الدولتين العربية واليهودية، ومن أجل الاعتراف باستقلالهما، تصريحا تنص بنوده صراحة على ما يلي:

أ — اعتبار نصوص التصريح قوانين أساسية للدولة لا يتعارض معها، أو يتقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء آخر.

ب — عدم المس بالأماكن المقدسة والحقوق الدينية، وضمان حرية الوصول إليها وصيانتها، واحترام حرية العبادة والعقيدة، وعدم التمييز بين البشر على أساس الدين، وحماية حقوق الأقليات.

ت — عدم المس بممتلكات العرب في الدولة اليهودية، أو ممتلكات اليهود في الدولة العربية.

ث — تمنح الجنسية لمواطني كل دولة دون تمييز، ولا

مادة محمية بموجب حقوق النشر

نفسه تحميل الجانب العربي مسؤولية ما حدث، ذلك لأن هذه القيادات العربية عندما رفضت قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، كانت لا تملك القوة التي تدعم رفضها، نتيجة الخلل الكبير في موازين القوى بين الدول العربية مجتمعة والقوة العسكرية الصهيونية في فلسطين، لصالح الأخيرة، وكانت النتيجة أن خاضت القوى العربية مجتمعة معركة محسومة نتائجها سلفا.

رفض الجانب العربي قرار التقسيم، دون أن يملك أو يقدم البديل، فبدا هذا الموقف العربي وكأنه يتعارض مع الإرادة الدولية، مع أنه الطرف المظلوم وصاحب الحق، إلا أن السياسة الدولية تنطلق بالأساس من المصالح، ولا تتعامل مع الحق إذا لم يكن مسنودا بقوة تحميه، ولم تتدرك القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت، ولا القيادات العربية، حقيقة النظام العالمي الجديد الذي بزغ بعد الحرب العالمية الثانية، فرفضت قرار التقسيم الصادر باسم هذا النظام الجديد، دون أن تعي ما تمثله الأمم المتحدة في ذلك النظام، فكانت النتيجة أن أعطى هذا الموقف الفرصة للقيادة الصهيونية، التي أعلنت موافقتها على تنفيذ قرار التقسيم، للعمل في الوقت نفسه على التنكر لتنفيذ هذا القرار، وكانت النتيجة:

١. وضعت الدولة اليهودية يدها على ٧٨٪ من مساحة فلسطين بواقع يزيد ٢٥٪ عما كان مخصصا لها وفق قرار التقسيم، بحيث بسطت إسرائيل سيادتها على كامل الجليل، وعلى الجزء الشمالي الشرقي من النقب ومنطقة بئر السبع، وأجزاء من السفوح الغربية للجبال الوسطى، بما فيها ممر بعرض ٨-١٥كم وطول ٢٠كم يصل إلى القدس الغربية. وكانت السبب في تهجير ٧٥٠ ألف فلسطيني من ديارهم، بما في ذلك غالبية سكان مدن فلسطينية كبرى كيافا وحيفا واللد والرملة وصفد وطبريا وبيسان وبئرالسبع والقدس الغربية، وتدمير ٤٧٢ قرية كان قرار التقسيم ينص على بقائها بسكانها العرب ضمن حدود الدولة اليهودية .

٢. تم عام ١٩٤٨ ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن وأصبحت جزءا من المملكة الأردنية، وتم وضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.

٣. وقد نتج عن ذلك كله عدم قيام الدولة العربية التي نص عليها قرار التقسيم.

و.م

القـــرار المستقل

(هو قرار اتخذه مؤسسو فتح بالتصدي لأي محاولة هدفها إخضاع الحركة الوطنية الفلسطينية لإشراف حكومة عربية، والسهر على استقلالية قرارها، بحيث لا يحتويها أي بلد شقيق في حظيرته، تلافياً للغلطة التي ارتكبتها القيادات الوطنية الفلسطينية التي سبقتها، والتي تمثلت في إلحاق الحركة الوطنية الفلسطينية بإرادة الأنظمة العربية).

رافقت معركة الحفاظ على استقلال القرار الفلسطيني نشوء حركة التحرير الفلسطينية أوائل الستينيات من القرن الماضي، بشقيها الفدائي ممثلا بحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، والرسمي ممثلا بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

كانت أغلبية حكومات المنطقة، في تلك الحقبة، خاضعة لنفوذ إنجلترا، وبالتالي لم تكن مؤهلة كحليف صادق لحركة تحـــرر تناضل ضد الاستعمـــار البريطاني بالذات، ولم يهُب أي نظام عربي لنجدة الشعب الفلسطيني أثناء إضراب عام ١٩٣٦ الشعبي، ولم تكتف الأنظمة العربية بذلك، وإنما وجهت نداءً علنياً إلى الشعب الفلسطيني تدعوه إلى وقف الإضراب ضد "حليفتنا العظمى إنجلترا".

وبعد الحرب العالمية الثانية ظلت الدول العربية على موقفها برفض تزويد الفلسطينيين بالوسائل التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم، بدعوى أنهم ألزموا أنفسهم بمهمة إنقاذ فلسطين، وأثبتت التجربة أن أنظمة المنطقة دون استثناء عاملت الفلسطينيين بنفس الطريقة مقدمة مصالحها على مصالح الشعب الفلسطيني.

وعلى هذا، أقسم مؤسسو "فتح" اليمين على التصدي لكل محاولة هدفها إخضاع الحركة الوطنية الفلسطينية لإشراف حكومة عربية، مهما كانت هذه الحكومة، والسهر على استقلالية قرارها وألا يحتويها أي بلد شقيق، وكان تقدير مؤسسي فتح أنه بهذا الثمن وحده يمكنهم ضمان استمرار مشروعهم، ونجاحه في وقت لاحق. ولم تكن استقلالية العمل الفدائي الفلسطيني تعني لقيادة "فتح" انعزالية أو انفصالية أو قطرية، بل طموحاً إلى الوحدة العربية من بوابة فلسطين، خاصة وأنهم أدركوا مبكراً عبء مسؤولية التحرير، وأن الشعب الفلسطيني بمفرده لا يستطيع تحرير وطنه، طالما ظل ميزان القوى المحلي والعالمي على ما هو عليه، ووضعوا لأنفسهم هدفاً بحيث يشكل الوسيط والحافز لقوة عربية وحدوية ثورية، ورأس حربة لجبهة عريضة لاستعادة الحقوق الفلسطينية.

رافق انطلاقة حركة "فتح" سؤال أساسي، في ظل المد الناصري والقومي: هل يستمر الشعب الفلسطيني في التعبير عن تطلعه في تحرير وطنه ضمن الانخراط في الحركة القومية العربية، أم يجد تعبيره عن نفسه في حركة وطنية فلسطينية مستقلة هي "فتح"؟ وخلال تلك الفترة اندلع الصراع بشكله السياسي بين تيارين على الساحة الفلسطينية، تيار العمل الفلسطيني القومي، وتيار العمل الفلسطيني الوطني.

وشهدت تلك الفترة دخول العلاقات بين "حركة القوميين العرب" والأجهزة الناصرية طور خلافات معقدة ظهرت في اليمن الجنوبي مثلما ظهرت في الساحة الفلسطينية، ولم يعد ممكناً القول إن "حركة القوميين العرب" جزء لا يتجزأ من التيار الناصري دون أية إضافة لهذه الخلاصة.

اتخذت مصر الناصرية، مطلع الستينيات، موقفاً سلبياً من "حركة فتح" الوليدة نتيجة للتراكمات التي تولدت لدى

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المحاولات الحثيثة والمتتالية لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية، ومصادرة قرارها المستقل وإلحاقها بهذا النظام العربي أو ذاك، ورغم المواقع العديدة التي خسرتها "فتح" والمنظمة في مسارهما المشترك الطويل، وعديد القوى التي تمكنت من توجيه ضربات موجعة وبالغة القسوة لهما، بدءاً بمحاولة عام ١٩٦٦م وأيلول ١٩٧٠م ونيسان ١٩٧٥م واجتياح سوريا للبنان عام ١٩٧٦م، وحصار طرابلس عام ١٩٨٣م، ومحاولتها شق حركة "فتح" في الوقت نفسه، وحرب المخيمات عام ١٩٨٥م، وتشكيل جبهة "القوى الفلسطينية الرافضة " في محاولة لإزاحة القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني لصالح قيادة غير شرعية اتخذت من دمشق مقراً لها.

دخلت القوات السورية لبنان عام ١٩٧٦م تحت شعار حماية وحدة لبنان ومنع تقسيمه واستقلاله وعروبته، وحماية المقاومة الفلسطينية. ولكنّها دخلت بموافقة أمريكية وغض طرف إسرائيلي، أو موافقة إسرائيلية عبر الولايات المتحدة الأمريكية لضبط منظمة التحرير الفلسطينية، ومصادرة القرار الوطني الفلسطيني المستقل من القيادة التاريخية والشرعية للشعب الفلسطيني، ولكنها عجزت عن تحقيق هذا الهدف نظراً لتشابك المصالح اللبنانية والعربية، والتطورات السياسية اللاحقة التي فرضت على المواقف المتناقضة لكل من سوريا ومنظمة التحرير التوحد والتماثل لمواجهة تبعات اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها السادات مع إسرائيل.

غير أن إسرائيل أكملت المهمة التي بدأت في لبنان عامي ١٩٧٥- ١٩٧٦ باجتياح لبنان عام ١٩٨٢م أو دخول بيروت بعد حصار طويل لقيادة المنظمة ومعركة صمود بطولية لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ورحيل القيادة الفلسطينية ومقاتليها إلى العديد من الدول العربية.

وكان الأمر المنطقي أن تتمركز قوات الثورة الفلسطينية المنسحبة بعد ملحمة بيروت على الأراضي السورية، غير أن الثقة المفقودة بالموقف السوري والتي تعززت بدور القوات السورية أثناء الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني وصولاً إلى بيروت، وضعت القيادة الفلسطينية أمام اتخاذ قراراتها في ضوء المتاح أمامها من أماكن تمركز لقواتها في الدول العربية.

وتأكدت مخاوف القيادة الفلسطينية الشرعية من نوايا سوريا السطو على منظمة التحرير الفلسطينية وتعيين قيادة فلسطينية بديلة خلال الفترة الممتدة من أول أيلول عام ١٩٨٢م إلى نهاية عام ١٩٨٣م، فقد شهدت هذه الفترة اغتيال أبو الوليد، سعد صايل، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو القيادة العامة لقوات العاصفة وقوات الثورة الفلسطينية، وطرد ياسر عرفات من دمشق، وإغلاق مكاتب حركة "فتح" وتسليمها للمنشقين عن الحركة الذين رعتهم سوريا، كما أن سوريا حاولت جاهدة منع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة السابعة عشرة في عمان "دورة القرار الوطني المستقل"، وبتحريض وتشجيع من سوريا أيضاً قام المنشقون بتشكيل لجنة الإنقاذ برئاسة خالد الفاهوم، وشهدت طرابلس قتالاً دموياً شنته القوات السورية تحت غطاء المنشقين والمنظمات الموالية للنظام السوري وجيش التحرير الفلسطيني التابع لرئاسة الأركان السورية ضد القوات الفلسطينية والقيادة الفلسطينية بعد حصار بري سوري وبحري إسرائيلي، وبذلك أقصيت قوات الثورة الفلسطينية عن مواقع التماس المباشر مع العدو الإسرائيلي، غير أن ياسر عرفات غادر طرابلس مع قواته وهو يقبض بيد من حديد على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، ولم يُمكن النظام السوري من مصادرة القرار الفلسطيني.

س.س

القرى المدمرة

(هي مجموعة من القرى الفلسطينية التي تم تهجير سكانها وتدميرها على مراحل بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩ وأعوام ١٩٤٩-١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ .)

تم تدمير هذه القرى على مراحل:

١. بين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧(مشروع التقسيم)- ١٥ أيار ١٩٤٨(إعلان قيام إسرائيل).

٢. ١٥ ايار ١٩٤٨- ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٨ (إثر احتلال الجليلين).

٣. ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٨ — ربيع ١٩٤٩(هدنة رودس).

٤. ١٩٥١-١٩٥٦ (قرى المناطق منزوعة السلاح).

٥. ١٩٦٧ - إثر احتلال الضفة الغربية.

أما الأسباب التي أدت إلى هذا النهج فهي:

١. تنظيف كل القرى الواقعة ضمن الدولة العبرية حسب مشروع التقسيم.

٢. فتح الطرق الواصلة بين كل من: تل أبيب- القدس، تل ابيب- بئر السبع والنقب، تل أبيب- حيفا، تل أبيب-مستوطنات مرج ابن عامر، حيفا — بيسان وطبريا، عكا- صفد ومستوطنات مرج الحولة.

٣. إتاحة المجال امام المؤسسات الاستيطانية الصهيونية والإسرائيلية لإقامة مئات المستوطنات على أراضي هذه القرى، مباشرة بعد تدميرها.

٤. تجريد سكان هذه القرى من اراضيهم وممتلكاتهم لقطع الطريق على أي حلم في العودة مستقبلا.

٥. تنظيف المناطق التي زرعت فيها المستوطنات العبرية من السكان العرب الذين ينتمون إلى قومية أخرى معادية.

منذ صدور مشروع التقسيم لفلسطين يوم ٢٩ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٤٧ وحتى نهاية ربيع ١٩٤٩، حين وقعت اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها في رودس، تم تهجير سكان مئات القرى وعدد من المدن

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفلسطينية، بناءً على مخطط/ات وضعت قبل قيام دولة إسرائيل، وخلال الحرب العربية-الإسرائيلية.

وفيما يلي قائمة بأعداد القرى التي تم تهجير سكانها، وتدميرها على مراحل. ويلاحظ أن هناك فروقاً بين هذه الأعداد، تبعا لطريقة البحث من جهة/نوع القرية/المجمع بناء على اعتبار كل باحث:

سنة البحث	الباحث	عدد القرى	الباحث	سنة البحث	عدد القرى
١٩٨٤	الموسوعة الفلسطينية	٣٩١	يسرائيل شاحك	١٩٨٦	٣٨٣
١٩٨٤	بشير نجم وبشارة معمر	٤٤٣	كمال عبد الفتاح	١٩٨٦	٣٩٠
١٩٨٥	شكري عراف	٤١٧	صالح عبد الجواد ووليد مصطفى	١٩٨٧	٤٧٢
١٩٨٥	بني موريس	٣٦٩	وليد الخالدي	١٩٩٧	٤١٨

فيما يلي مساحات أراضي القرى المهجر أهلها موزعة حسب الأقضية:

القضاء	المساحة بالدونم	القضاء	المساحة بالدونم
بيسان	٢٢٢٩٦٥	طولكرم	١٦٠٩٦٤
جنين	١١٩٢١٤	عكا	٤٢٣٠٢٢
حيفا	٤٦٢٨٦٩	غزة	٦٣٥٥٤٨
الخليل	٣٧٥٩٦٠	القدس	٢٥٦٥٥٠
الرملة	٥٤٤٥٤٣	الناصرة	١٠٣٢٥٦
صفد	٥١٣١٣٦	يافا	١٩٢٧٥٠
طبريا	٢٨٨٥١٤		
المجموع ٤٢٩٩٢٩١ دونماً			

وهذه قائمة بأسماء القرى ومساحة أراضيها حسب الأقضية:

١. قضاء بيسان/٢٦ قرية:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
الأشرفية	٦٧١١	الطيرة	١٠٢٠٧
أم عجرة	٦٤٤٣	عرب البواطي	١٠٦٤١
البيرة	٦٨٦٦	عرب الصفا	١٢٥٠٨
تل الشوك	٣٦٨٥	عرب العريضة	٢٢٨٠
جبول	١٥١٢٧	الغزاوية	١٨٤٠٨
الحمرا	١١٥١١	الفاتور	٧٢٩
الحميدية	١٠٩٠٢	قرونة	٤٩٩٦
الخنيزير	٣١٠٧	قومية	٤٨٩٨
دنة	٦٦١٤	كفرة	٩١٧٢
زبعة	٣٩٦٨	كوكب الهواء	٩٩٤٩
الساخنة	٦٤٠٠	المرصص	١٤٤٧٧
السامرية	٣٨٧٣	مسيل الجزل	٥٨٧٣
سيرين	٢٨٤٤٥	يبلى	٥١٦٥
المجموع ٢٢٢٩٦٥ دونماً			

٢. قضاء جنين/٥ قرى:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
زرعين	٢٣٩٢٠	المزار	١٤٥٠١
عين المنسي	١٢٩٥	نوريس	٦٢٥٦
اللجون	٧٧٢٤٢		
المجموع ١١٩٢١٤ دونماً			

٣. قضاء حيفا/٣٩ قرية:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
أبو زريق	٦٤٩٣	الطيرة	٤٥٢٦٢
أبو شوشة	٨٩٦٠	عتليت	٩٠٨٣
إجزم	٤٦٩٠٥	عرب الضميري	١٣٨٧
أم الزينات	٢٢١٥٦	عرب الفقرا	٢٧١٤
أم الشوف	٧٤٢٦	عرب النفيعات	٨٩٣٧
بريكة	١١٤٣٤	عين حوض	١٢٦٠٥
البطيمات	٨٥٥٧	عين غزال	١٨٠٧٩
بلد الشيخ	٩٨٤٩	الغبيات والنغنغية	١٢١٣٩
جبع	٧٠١٢	قنير	١١٣٣١
الجلمة	٧٧١٣	قيرا	١٤٧٦٦
خبيزة	٤٨٥٤	قيساريا	٣١٧٨٦
خربة البرج	٥٢٩١	كتارة	٩٨٣١
خربة الدامون	٢٧٩٧	كفر لام	٦٨٣٨
خربة لد العوادين	١٣٥٧٢	الكفرين	١٠٨٨٢
دالية الروحا	١٠٠٠٨	المزار	٧٩٧٦
الريحانية	١٩٣٠	المنسي	١٢٢٧٢
السنديانة	١٥١٧٢	هوشة	٩٠١
صبارين	٢٥٣٠٧	وادي عارة	٩٧٩٥
صرفند	٥٤٠٩	ياجور	٢٧٢٠
الطنطورة	١٤٥٢٠		
المجموع ٤٦٢٨٦٩ دونماً			

٤. قضاء الخليل/١٦ قرية:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
برقوسيا	٣٢١٦	رعنا	٦٩٢٥
بيت جبرين	٥٦١٨٥	زكريا	١٥٣٢٠
بيت نتيف	٤٤٥٨٧	زكرين	١٧١٩٥
تل الصافي	٢٨٩٢٥	زيتا	١٠٤٩٠
خربة أم برج	١٣٠٨٣	عجور	٥٨٠٧٤

مادة محمية بموجب حقوق النشر

خربة الوعرة السودا	٧٠٣٦	المجدل	١٠٣
الدلهمية	٢٨٥٢	معذر	١١٦٦٦
سمخ	١٨٦١١	المنارة	٦٧٩٧
السمرا	١٢٥٦٣	المنصورة والمغار	٥٥٥٨٣
السماكية	١٠٥٦٢	ناصر الدين	٦٧٩٧
الشجرة	٣٧٥٤	النقيب	١٣٠١٠
الطابغة	٥٣٨٩	نمرين	١٢٠١٩
العبيدية	٥١٧٣	وادي الحمام	غير متوفر
عولم	١٨٥٤٦	ياقوق	٨٥٠٧
المجموع ٢٨٨٥١٤ دونماً			

٨. قضاء طولكرم/١٤ قرية:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
أم خالد	٢٨٩٤	فرديسيا	١٠٩٢
تبصر	٥٣٢٨	قاقون	٤١٧٦٧
خربة بيت ليد	٥٣٣٦	كفر سابا	٩٦٨٨
خربة الزبابدة	١٠٨٧٩	مسكة	٨٠٧٦
خربة زلفة	٧٧١٣	المنشية	١٦٧٧٠
رمل زيتا	١٤٨٣٧	وادي الحوارث	٧١٠٦
غابة كفر صور	١٩٦٦٦	وادي القباني	٩٨١٢
المجموع ١٦٠٩٦٤ دونماً			

٩. قضاء عكا/٢٥ قرية:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
إقرث	٢٤٧٢٢	السميرية	٨٥٤٢
أم الفرج	٨٢٥	عرب السمنية	١٨٧٢
البروة	١٣٥٤٢	عمقا	٦٠٦٨
البصة	٢٩٥٣٥	الغابسية	١١٧٨٦
تربيخا	١٨٥٦٣	الكابري	٤٧٤٢٨
التل	مع النهر	كفر عنان	٥٨٢٧
خربة حدين	٨٥٨٧	كويكات	٤٧٣٣
خربة عربين	١١٤٦٣	ميعار	١٠٧٨٨
الدامون	٢٠٣٥٧	المنشية	١٤٨٨٦
دير القاسي	٣٤٠١١	المنصورة	مع دير القاسي
الرويس	١١٦٣	النبي روبين	مع تربيخا
الزيب	١٢٦٠٧	النهر	٥٢٦١
سحماتا	١٧٠٥٦		
المجموع ٤٢٣٠٢٢ دونماً			

١٠. قضاء غزة/٤٥ قرية:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
أسدود	٤٧٨٧١	حمسم	١٦٧٩٧
بربرة	١٣٩٧٨	السوافير الشرقية	١٣٨٣١
برقة	٥٢٠٦	السوافير الشمالية	٥٨٦١
برير	٤٦١٨٤	السوافير الغربية	٧٥٢٣
البطاني الشرقي	٥٧٦٤	صمیل	١٩٣٠٤
البطاني الغربي	٤٥٧٤	عبدس	٤٥٩٣
بعلين	٨٠٣٦	عراق سويدان	٧٥٢٩
بيت جرجا	٨٤٨١	عراق المنشية	١٧٩٠١
بيت داراس	١٦٣٥٧	عرب صفري	٤٠٢٢٤
بيت حليما	١١٠٣٢	الفالوجة	٣٨٠٣٨
بيت عفا	٥٨٠٨	قسطينة	١٢٠١٩
تل الترمس	١١٥٠٨	كراتيا	١٣٧٠٩
حسير	١٢٣٦١	الكوفحة	٨٥٦٩
الجلدية	٤٣٢٩	كوكبا	٨٥٤٢
الجورة	١٢٢٢٤	المحرقة	٤٨٥٥
حولس	١٣٥٨٤	المسمية الصغيرة	٦٤٧٨
الحية	٨٥٠٦	المسمية الكبيرة	٢٠٦٨٧
حتا	٥٣٠٥	نجد	١٣٥٧٦
حليقات	٧٠٦٣	نعليا	٥٢٣٣
حمامة	٤١٣٦٦	هربيا	٢٢٣١٢
الخصاص	٦٢٦٩	هوج	٢١٩٨٨
دمرة	٨٤٩٢	ياصور	١٦٣٩٠
دير سنيد	٦٠٨١		
المجموع ٦٣٥٥٤٨ دونماً			

١١. قضاء القدس/٣٧ قرية:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
أشوع	٥٥٢٢	ساريس	١٠٩٦٦
البريج	١٩٠٨٠	سفلى	٢٠٦١
بيت أم الميس	١٠١٣٠	صرعة	٤٩٦٧
بيت ثول	٤٦٢٩	صطاف	٣٧٧٥
بيت عطاب	٨٧٥٧	صوبا	٤١٠٢
بيت محسير	١٦٢٦٨	عرتوف	٤٠٣
جرش	٣٥١٨	عقور	٥٥٢٢
الجورة	٤١٥٨	علار	١٢٣٥٦
خربة اسم الله	٥٦٨	عين كارم	١٥٠٢٩
خربة العمور	٤١٦٣	قالونيا	٤٨٤٤
خربة اللوز	٤٥٠٢	القبو	٣٨٠٦

مادة محمية بموجب حقوق النشر

دير أبان	٢٢٨٣٤	القسطل	١٤٤٦
دير رافات	١٣٢٤٢	كسلا	٨٠٠٤
دير الشيخ	٦٧٨١	لفتا	٨٧٤٣
دير عمرو	٣٠٧٢	المالحة	٦٨٢٨
دير الهوا	٥٩٠٧	نطاف	١٤٠١
دير ياسين	٢٨٥٧	الوجلة	١٧٧٠٨
راس أبو عمار	٨٣٤٢		
المجموع ٢٥٦٥٥٠ دونماً			

١٢. قضاء الناصرة/٥ قرى:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
أندور	١٢٤٤٤	المجيدل	١٨٨٣٦
صفورية	٥٥٣٧٨	معلول	٤٦٩٨
عرب الصبيح			
المجموع ١٠٣٢٥٦ دونماً			

١٣. قضاء يافا/٢٣ قرية:

القرية	المساحة بالدونم	القرية	المساحة بالدونم
أبو كشك	١٨٤٧٠	ساقية	٥٨٥٠
إجليل الشمالية	٢٤٥٠	سلمة	٦٧٨٢
إجليل القبلية	١٥٢٠٧	السوالمة	٥٩٤٢
بيار عدس	٥٤٩٢	الشيخ مونس	١٥٩٧٢
بيت دجن	١٧٣٢٧	العباسية/اليهودية	٢٠٥٤٠
جريشة	٥٥٥	فجة	٤٩١٩
الجماسين الشرقي	٣٥٨	كفر عانا	١٧٣٥٣
الجماسين الغربي	١٣٦٥	المر	٥١
الحرم	٨٠٦٥	المسعودية	
الخيرية	١٣٦٧٢	المويلح	٣٣٤٢
وتيا	٤٣٨٩		
المجموع ١٩٢٧٥٠ دونماً			

ش.ع

القرى المهجرة

(هي مئات من القرى والمدن الفلسطينية التي أجلي سكانها، أو طردوا مباشرة، بواسطة القوات اليهودية حتى عام ١٩٤٨ بفعل عمل القوات الإسرائيلية (الهاجاناه، وارغون، وشتيرن، وإيتسل وليحي) بواسطة الهجوم العسكري، أو بدافع الحرب النفسية والخوف، أو تأثير سقوط قرية أو مدينة مجاورة.)

هناك نمطان من الدراسات التاريخية للحرب العربية / الفلسطينية- الصهيونية/ الاسرائيلية، أحدهما يدعو الى الاعتماد على المصادر العبرية السياسية والعسكرية، دون الالتفات الى ما يقوله الآخرون من العرب والأجانب حول هذه الفترة، وهناك نمط موضوعي يحاول ان يكون متوازناً، فيستقي معلوماته من أكثر من مصدر، حتى لو كان هذا المصدر يتناقض والمصدر الرسمي الاسرائيلي، والصراع بين هذين النمطين قائم وحاد.

من دراسة قام بها بني موريس، وهو مؤرخ معاصر، حاول فيها كشف النقاب عن عوامل وآليات التهجير وخلق مشكلة اللاجئين، تبين أنّ الآليات التي اعتمدها هذا المؤرخ مستقاة من فرع الاستخبارات في وزارة الدفاع الاسرائيلية، وتتلخص في الآتي:

١. أسهمت العمليات العسكرية (على القرية او المدينة العربية مباشرة أو على مواقع مجاورة) في تهجير ٥٥٪ من السكان.

٢. تسببت العمليات العسكرية (التي قامت بها منظمتا أرغون وليحي وغيرهما) بترحيل حوالي ١٥٪ من الفلسطينيين.

٣. تسببت الأوامر التي أصدرتها المؤسسات العربية الرسمية وغير الرسمية بهجرة ٥٪.

٤. كان للحرب النفسية "عمليات الهمس اليهودية" أثر ضئيل في رحيل الفلسطينيين، إذ وصلت نسبة أولئك الذين تأثروا بها الى ٢٪.

٥. كان للأوامر المباشرة في الرحيل من قبل القوات الاسرائيلية أثر على ٢٪ أيضاً.

٦. أما الخوف من انتقام اليهود، بعد هجوم العرب على مواقع يهودية، فتسبب برحيل ١٪ فقط.

٧. وكان لظهور قوات عربية، غير نظامية، من خارج القرى والمدن العربية أثر على ١٪ أيضاً.

٨. وكان للخوف من هجوم الجيوش العربية النظامية نفس الأثر السابق.

٩. هرب ١٪ من الفلسطينيين لوقوع قراهم المعزولة في مناطق يهودية.

١٠. كانت هناك اعتبارات محلية مختلفة، وخوف عام من المستقبل المجهول، تسبب في رحيل ١٨-١٩٪ من اللاجئين.

يقول د.شريف كناعنة، في دراسته لهذا الموضوع تحت عنوان: "الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير" إن بني موريس توصل الى أن الفلسطينيين لم يغادروا وحدهم، وإنما كانت هجمات الجيش الإسرائيلي الدافع الرئيسي للنزوح، ومن جهة اخرى لم يكن وراء تلك الهجمات خطة عمل ولا نية مسبقة لطرد العرب من فلسطين (المحرر: راجع خطه د)، وإنما كانت ظروف ومتطلبات كل موقع وكل معركة هي التي تطلبت الطرد وأدت إليه، ولذلك يعتقد موريس أنه لا يمكن لوم أحد الطرفين دون الآخر، إذ إن ويلات الحرب، ككل حرب أخرى، كانت هي المسؤولة عن النزوح والدمار، ويضيف موريس أن القرارات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مهامها الإنسانية، بيد أن إسرائيل رفضت العرض عام ١٩٧٢، وفي ظل غياب دولة حامية، أو أي بديل رسمي حسب توصيف الاتفاقية، فان على الأطراف السامية المتعاقدة نفسها القيام بواجبها، بشكل فردي أو جماعي، للتحقق من سلوك دولة الاحتلال، ورصد الانتهاكات، ورعاية مصالح الشعب المحمي. وفي هذه الحالة، وبسبب عدم اعتراف إسرائيل بانطباق الاتفاقية على الاراضي الفلسطينية المحتلة، فان ممثلي الاطراف السامية المتعاقدة في اسرائيل، والاراضي الفلسطينية المحتلة مخولون بشكل لا لبس فيه بالقيام بمهام الحماية وفقا للمادة ١٣ من الاتفاقية التي تنص على ما يلي:

"يصرح لممثلي او مندوبي الدول الحامية بالذهاب الى جميع الاماكن التي يتواجد بها اشخاص محميون، وعلى الاخص اماكن الاعتقال والحجز والعمل، ويكون لهم حق الدخول في جميع المرافق التي يستعملها الاشخاص المحميون، ولهم ان يتحدثوا معهم دون رقيب بالاستعانة بمترجم عند الضرورة، ولا تمنع هذه الزيارات إلا لأسباب تقتضيها ضرورات عسكرية قهرية، ولا يكون ذلك الا بصفة استثنائية ومؤقتة، ولا يجوز تحديد تواتر ومدة هذه الزيارات".

قد تكون اللجنة الدولية للصليب الاحمر إحدى الهيئات التي تقوم بدور الحماية، وعلى الرغم من انها منعت من القيام بالدور الممنوح لها بموجب المادة ١١ من "اتفاقية جنيف"، إلا أنها تستطيع ان توفر قسطا من الحماية للفلسطينيين، وان كان محدودا. ولا تتمتع اللجنة بقدرات تنفيذية، وبموجب اتفاق لها مع اسرائيل يسمح لها بالعمل في اسرائيل، والاراضي الفلسطينية المحتلة في حدود مهام انسانية تحددها اسرائيل.

قوة المراقبة الدولية:

لا يعتبر هذا الشكل من الحماية على درجة من التعقيد كسابقه، ولكن يجب التمحيص في جدواه، حيث ان الضبابية في تخصص القوة الدولية فيما يتعلق بحقوق الانسان والقانون الدولي، التي تلزم الدول بالتحرك عند وقوع انتهاك ما، تجعل فاعلية قوة المراقبة في حدودها الدنيا، وافضل مثال على ذلك هو قوة التواجد الدولي في الخليل، حيث تتجلى في هذه القوة مواطن الضعف الناجمة عن الاعتبارات السياسية، وسوء التخطيط، فالقيود التي فرضت على قوة المراقبة الدولية في الخليل، بسبب المهادنات السياسية للحصول على موافقة اسرائيل بنشرها، جردت القوة من سلطاتها التنفيذية، لأنّ تخصصها لم يتضمن اعتماد آليات تنفيذية خارجية تلزم الدول بالتحرك بناء على ما ترفعه هذه القوة من تقارير.

على الرغم من عدم جدوى "قوة المراقبة" المنتشرة في الخليل، وبعثات المراقبة الاخرى التي ارسلت للاراضي الفلسطينية المحتلة حتى الان، الا انه لا يمكن وضع قوة المراقبة في الكفة نفسها مع قوة الحماية من حيث التعقيد، واذا تم تشكيل قوة المراقبة بعناية فقد تكون فاعلة.

قرار مجلس الامن رقم ٦٨١ الصادر عام ١٩٩٠ ينص على ما يلي:

"يطلب ايضا الى الامين العام رصد ومراقبة الحالة فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي، وان يبذل جهودا جديدة في هذا الصدد على وجه الاستعجال، وان يستخدم، ويعين من يلزم من موظفي وموارد الامم المتحدة، وغير ذلك من الموظفين، والموارد الموجودين هنالك في المنطقة وفي اماكن اخرى، او يستعين بهم في انجاز هذه المهمة، وان يبقى المجلس على اطلاع بصورة منتظمة بهذا الصدد".

س.ع و

كتائب شهداء الأقصى

(هي خلايا فدائية مسلّحة، أنشأتها قيادات وكوادر حركة (فتح) وأطلقوا عليها هذا الاسم "كتائب شهداء الأقصى"، وتفاعلت معها عدد من القيادات العسكرية السابقة لاحقا، خاصة في مجالات التدريب الذي طال الآلاف من الكوادر، وقامت هذه الخلايا بالعديد من الضربات الموجعة للإسرائيليين في الضفة والقطاع بشكل رئيسي، وفي مرات قليلة وأحيانا محسوبة في داخل إسرائيل).

مرّت الكتائب بمرحلة قوة وعنفوان تواصلت حتى عام ٢٠٠٢، وأصابها الضعف كما أصاب التشكيلات الأخرى من الحملات الإسرائيلية المتواصلة ضدهم وخاصة إثر العملية الضخمة لاجتياح المدن والقرى في آذار (مارس) ٢٠٠٢، التي اشتملت على قتل المئات واعتقال الآلاف منهم. لا يعرف (ضمن بدايات عام ٢٠٠٣) بالتحديد طريقة عمل واتصال الكتائب، ولكن يبدو أنهم يتركزون على شكل خلايا شديدة السرية صغيرة في مناطق شمال الضفة وفي الوسط وفي الجنوب، وكذلك الأمر في قطاع غزة، وبآليات عمل مختلفة، وربما قيادات مختلفة أيضا تنسق فيما بينها بالحد المعقول. برزت في طولكرم "كتائب الشهيد ثابت" ثم "كتائب الشهيد رائد الكرمي"، وفي بيت لحم برز اسم عائلة العبيات بقوة. كون أن أول شهيد للكتائب كان منهم، وظهر في نابلس وطوباس "كتائب العودة" التي قامت بالعديد من العمليات المتميزة، كما ظهرت "كتائب الشهيد مروان زلوم" في الخليل، و"لجان المقاومة الشعبية" في غزة، وكلها تشكيلات منبثقة من إطار كوادر "فتح" أو "كتائب شهداء الأقصى".

بعد عامين من الانتفاضة، جنحت الكتائب، وخاصة بعض خلايا غزة وشمال الضفة، ونتيجة لافتقاد الدعم المالي الداخلي، للتعامل تمويليا وتسليحيا وعملياتيا مع "حركة الجهاد الإسلامي" وخاصة في جنين، ومع حزب الله من لبنان.

وكان مصدر أمني إسرائيلي كبير قد أوضح بعد عملية الاجتياح الإسرائيلي الضخمة التي استهدفت مدن وقرى الضفة الفلسطينية المسماة إسرائيليا عملية (السور الواقي)، أن قيادة "كتائب شهداء الأقصى" تمثل ٢١ كادرا قياديا و٣٥ من المساعدين كما سماهم، وأوضح أنهم اعتقلوا آلاف الكوادر، وذكر أن اثنين من القياديين قتلا و هناك ٥ مطاردون، والباقون معتقلون،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

هم بالترتيب: مروان البرغوثي، ناصر عويس، أحمد أبوخضر، ياسر أبوبكر، محمود تيتي، نضال مزهر، أحمد برغوثي، ناصر أبوحميد، عبد الحليم أبوحميد، شريف أبوحميد، مهند ديرية، زيد يونس، إسلام جبريل، محمد أبوشعلان، علاء كريم عويس، محمد أبوطول، محمد نايفة، عيسى فقيه، أشرف ياسيني، محمد أبوستة. ولكن بالرغم من هذه الأسماء فهناك الكثيرون من قيادات وكوادر الكتائب كانوا قد استشهدوا أو اعتقلوا أو خرجوا سالمين، وغيرهم ممن لم يذكرهم المصدر الأمني الإسرائيلي تواصلوا في عملياتهم بعد ذلك التاريخ.

لم يكن غريبا أن تعيد حركة "فتح" إنتاج نفسها بثوب جديد، وإطار جديد يتفاعل مع المتغيرات، فحركة الشعب الفلسطيني إبداع الانسان الفلسطيني الذي يرى ويلمس ويتعلم ويتطور، ويخط طريقه على قاعدة المبادأة أو المبادرة تلك الموصولة بفكر الحركة الذي جعل من الالتصاق بالقضية مبدأ ساميا، ومن فكر التحرر الوطني والجهاد والحرب الشعبية طويلة الأمد منطلقا، ومن النضال بكافة أشكاله وسيلة تستلهم أفق المرحلة وطبيعتها ومستلزماتها وتصنع وتكون وتبدع الحدث.

من العاصفة إلى كتائب شهداء الأقصى:

مع الانتفاضة الأولى كانت (لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي) إبداعا فتحويا، وبرزت مجموعات الفعل العسكري الميداني المقاوم في فلسطين مثل (الفهد الأسود) و(الصقور) و(الجيش الشعبي) وكانت الشهادة من نصيب كثير من القادة الأبطال أمثال أبو الحسن الزرعيني وإبراهيم الزريقي وغيرهما، إلى أن تمخض التطور عن (كتائب شهداء الأقصى)، وكانت (اللجان السياسية) واللجنة الحركية، و(الشبيبة الفتحاوية) و(حركة الشبيبة الطلابية) أطرً تجدد وتواصل مع دبيب الديمقراطية في الجسد الفتحوي، مع تشكّل الأطر النظامية منذ عام ١٩٩٦.

الانتفاضة والكتائب: (كتائب شهداء الأقصى).

على إثر تراجع الحكومة الإسرائيلية عن الاستحقاقات المتمثلة بالانسحابات المتتالية من الأرض الفلسطينية، وتمسكها بعقلية القوة التعسفية والإرهاب، كما عبرت عن ذلك في مباحثات كامب ديفيد الثانية، على إثر مجمل هذه العوامل وغيرها انطلقت شرارة "انتفاضة الأقصى" والقدس والاستقلال، بعد تدنيس أرئيل شارون باحات الحرم الشريف، فكانت دماء الشهداء الستة في باحة الحرم وهم يصلون راكعين في ٢٠٠٠/٩/٢٩ إيذانا بانطلاقة تجدد لحركة (فتح) ، واستمراراً لنضالات الشعب الفلسطيني المكافح.

مسيرة حافلة لكتائب شهداء الأقصى:

"كتائب شهداء الأقصى" مع عملية تصفية الإرهابي الكبير بنيامين مائير كهانا في (٢٠٠٠/١٢/٣١) العلامة البارزة لتتواصل عمليات تصفية ضباط كبار، أمثال يهودا أدري المعروف بـــ(مودي) في بيت لحم (٢٠٠١/٦/١٥)، وقائد قوات (شمشون) في الخليل (٢٠٠١/٧/٩)، وضابط كبير قرب عابود- رام الله (٢٠٠١/٥/١٨) وغيرهم في غزة ونابلس.

لقد ظهرت مميزات العمل الميداني الفلسطيني لكتائب شهداء الأقصى باستراتيجية مقاومة ثابتة وواضحة، اتخذت من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ميدانا للعمليات الهجومية المتواصلة والكثيفة، مع عدد من العمليات الاستشهادية النوعية مثل العملية التي قام بها الشهيد علي الجولاني في القدس، وعملية الخضيرة، وعملية وفاء إدريس في القدس أيضا، التي تلتها عملية دارين أبو عيشة في (٢٠٠٢/٢/٢٨) وعملية إبراهيم حسونة في تل أبيب (في ٢٠٠٢/٣/٥).

وبالقرب من مستعمرة (عمانوئيل) قامت الكتائب (في ١٢/ ٢٠٠١/١٢) بقتل ٨ إسرائيليين، و على حاجز سردا قرب رام الله وعلى حاجز عين عريك (في ٢٠٠٢/٢/١٩) الذي قتل فيه ستة إسرائيليين مع جرح السابع، كما أصابت المقاومة دبابة (المركافا)، كما قامت المقاومة بعملية (عيون الحرامية) في ٣/٣/ ٢٠٠٢ التي أودت بعشرة عسكريين ومستوطنين نفذها ثائر حامد، وسبقتها عملية (مئة شعاريم) التي قام بها محمد ضراغمة الشوعاني وفي القدس والتي أودت بعشرة آخرين.

و من شهداء "كتائب شهداء الأقصى" الشهيد حسين عبيات، الشهيد مهند أبو الحلاوة، أمجد الفاخوري، ثابت ثابت، مسعود عياد، حسن القاضي، جمال عبد الرازق، رائد الكرمي، عكرمة استيتية، عاطف عبيات، عمار أبو بكر، مجدي الطيب، نظير حماد، عبد الكريم أبو ناعسة، عاهد محمود فارس.

ب.ب

الكتاب الأبيض

(هو نوع من الوثائق الرسمية التي أصدرها الحكومة البريطانية كمحدد لسياستها الخارجية، وقد كانت تطبع على ورق أبيض لتمييزها عن غيرها .

أصدرت الحكومة البريطانية، على مدى سنوات إدارتها لفلسطين، أربعة كتب بيضاء فيما يتعلق بالصراع القائم بين الفلسطينيين واليهود كان أولها الذي أصدره ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني، في الثالث من حزيران (يونيو) عام ١٩٢٢، عُرف باسم (كتاب تشرشل الأبيض) إثر مفاوضات بين الوفد الفلسطيني والبريطاني من خلال مذكرات متبادلة، طالب فيها الوفد الفلسطيني بالعمل على تأمين مصالح سكان فلسطين المدنية والسياسية والاقتصادية، وذلك من خلال إقامة حكومة وطنية مستقلة تتعهد بالحفاظ على الحقوق للأجانب والأقليات والدولة المنتدبة. رفضت الحكومة البريطانية المذكرة الفلسطينية لتعارضها مع تعهد بريطانيا لليهود بإقامة وطن قومي لهم.

- الكتاب الأبيض الأول – ١٩٢٢: بعد الحوادث التي حصلت في يافا بين الفلسطينيين واليهود، وسماع تقرير لجنة هايكرافت من قبل وزير المستعمرات البريطاني، ومقاطعة العرب لانتخابات المجلس التشريعي المقترح من قبل الحكومة البريطانية، وقامت بريطانيا بإرسال نص الكتاب الأبيض إلى (البعثة الصهيونية في فلسطين) التي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عرفت، فيما بعد، باللجنة التنفيذية الصهيونية، والى الوفد الفلسطيني، طالبةً منهما تعهداً خطياً بقبوله.

وقد نص الكتاب على أن "تصريح بلفور" لا يهدف إلى إخضاع السكان العرب أو الثقافة العربية، ولكن اليهود موجودون بدافع الحق وليس التسامح، وسيكون بوسعهم أن يزيدوا عددهم من خلال الهجرة، شريطة ألا يتعارض ذلك مع الطاقة الاستيعابية الاقتصادية للبلاد، وقد ورد في الكتاب الأبيض أن الدستور الفلسطيني المنوي تطبيقة، في فلسطين والذي نشر مشروعه في اليوم الأول من شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٢ يقضي بتأليف حكومة في فلسطين وفقاً لأحكام قانون الاختصاص الأجنبي، وتشكيل مجلس تشريعي يؤلف من المندوب السامي رئيساً ومن عشرة أعضاء من الموظفين، واثني عشر عضواً منتخباً من غير الموظفين، وقد حاولت الحكومة البريطانية إجراء انتخابات في آذار (مارس) من عام ١٩٢٣، ولكنها فشلت بسبب رفض الفلسطينيين.

تضمن الكتاب، "أيضاً أن الوطن القومي لا يعني فرض الجنسية على أهل فلسطين، وكل ما يعنيه أن يصبح لليهود في فلسطين مركز يكون موضع اهتمام وفخر لهم من الوجهتين الدينية والقومية"، وأن الحكومة البريطانية تفكر في جعل جنسية الأهالي في نظر القانون الجنسية الفلسطينية، والجدير ذكره أن اللجنة التنفيذية الصهيونية وافقت على الكتاب، بينما رفضه الفلسطينيون، ما دفع الحكومة البريطانية إلى وقف تأليف المجلس التشريعي وأحالت صلاحياته إلى المندوب السامي في القدس.

- الكتاب الأبيض الثاني- ١٩٢٩: بعد أن قامت اللجنة الملكية البريطانية "لجنة شو"، بزيارة فلسطين لتقصي الحقائق، والتأكد من ملكية المسلمين لحائط البراق بناءً على وثائق قدّمت من الأوقاف الإسلامية، أصدرت الحكومة البريطانية بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٩ كتابها الأبيض الثاني، مؤكدة فيه على الملكية الإسلامية لحائط البراق في القدس مع حقوق يهودية محدودة للوصول إلى الحائط للصلاة.

- الكتاب الأبيض الثالث – ١٩٣٠: بعد أن درست الحكومة البريطانية توصيات "لجنة شو" حول حادثة البراق عام ١٩٢٩، وتقديم التقرير من قبل (السير جون هوب سمسبون) المحقق كبير الخبرة، الذي أوفدته الحكومة البريطانية إلى فلسطين للتداول مع المندوب السامي بشأن تسوية الأراضي والهجرة اليهودية إلى وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ١٩٣٠/٨/٢٢ ، أكد فيه على ضرورة وقف الهجرة اليهودية ومراعاة حقوق الفلسطينيين.

أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض بتاريخ ١٩٣٠/١٠/٢٤ الذي عرف باسم (كتاب باسفيلد الأبيض)، بعد أن وضعه وزير المستعمرات البريطاني اللورد باسفيلد، حيث أكد البريطانيون تمسكهم بالسياسة التي أعلنوا عنها في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، من حيث الالتزام بصك الانتداب على فلسطين، وقد ورد في الكتاب أنه "من الممكن الجزم أنه لا يوجد في فلسطين، في الوقت الحاضر، نظراً للطرق الزراعية الحالية، أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين اليهود، وأن البطالة بين الأهالي العرب وصلت حدّاً خطيراً، ولذلك، على الحكومة توفيقاً لأحكام صك الانتداب أن تخفّض الهجرة أو توقفها حتى لا تؤثر على السكان العرب بحرمانهم من الأشغال الضرورية لحياتهم".

وانطلاقاً من قبول السلطات البريطانية بتوصية "لجنة شو"، "أحالت مسألة البراق إلى مجلس عصبة الأمم، الذي سارع بدوره إلى اتّخاذ قرار في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠، بتشكيل لجنة تحقيق ثلاثية لهذه الغاية، وتشكلت اللجنة برئاسة الپيل لوفغرين، النائب السويدي ووزير خارجية السويد سابقاً، وعضوية كل من شارل بارد، نائب رئيس محكمة العدل في جنيف، وفان كمبن، عضو مجلس الدولة في الدنمارك.

وفي منتصف حزيران (يونيو) ١٩٣٠، وصلت اللجنة إلى فلسطين، واستمعت إلى ممثلي اليهود والمسلمين، حيث أصدرت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠، تقريرها وتوصياتها التي جاءت مؤيدة لطلبات المسلمين، وقد قررت حكومة الانتداب تبني تلك التوصيات، وإعطاءها مفعولاً قانونياً، فأصدرت في يوم ١٩ أيار (مايو) ١٩٣١ (مرسوم الحائط الغربي أو حائط المبكى في فلسطين)، وجاء في المرسوم أنه للمسلمين، وحدهم، تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم، وحدهم، الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف، وللمسلمين، أيضاً، تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي.

عارضت بريطانيا الشكل الدستوري الذي طالبت به اللجنة التنفيذية العربية لأنه يتناقى مع التزامات حكومة الانتداب، مع موافقة جلالة الملك على منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي لمصلحة السّكان، وبالمقابل قرر الإنجليز إقامة مجلس تشريعي بالقوه مشابهاً للمجلس الذي عرضه تشرتشل عام ١٩٢٢، وقد أصدرت اللجنة التنفيذية العربية في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠ بياناً مطوّلاً شجبت فيه، بقوة، السياسة البريطانية التي نص عليها الكتاب الأبيض، واستنكر البيان تفسير الكتاب الأبيض لصك الانتداب، وبعثت برسالة إلى الحكومة البريطانية، أفصحت فيه عن أنه لا جديد في الكتاب حول الحقوق السياسية العربية، وأن حقوق العرب الاقتصادية والاجتماعية، لا تغني عن حقوقهم القومية. ويذكر أن الزعيم الصهيوني وايزمن استقال من رئاسة الوكالة اليهودية احتجاجاً على الكتاب الأبيض، ما دفع رئيس الوزراء البريطاني ماكدونالد إلى إصدار رسالة إلى وايزمن بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٧ وضح فيها

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المستفيدين من خدمات "الأونروا" المختلفة من ٩٦٠٠٠٠ عام ١٩٥١ إلى حوالي ١٨٨٤٠٠٠ عام ١٩٨١، حسب إحصاءات الأمم المتحدة، توزعوا على ٦١ مخيماً كما يلي:

لبنان ٢٣٢٤٥٥ لاجئاً يقطنون في ١٣ مخيماً، سوريا ٢١٥١٤٧ لاجئاً يقطنون في ١٠ مخيمات، الأردن ٧٣٢٦١٥ لاجئاً يقطنون في ١٠ مخيمات، الضفة الغربية ٣٧٤٤١٠ لاجئين يقطنون في ٢٠ مخيماً، قطاع غزة ٣٧٠٢٦٩ لاجئاً يقطنون في ٨ مخيمات.

ولكن هذه الزيادة السكانية العالية لم ترافقها زيادة في الخدمات، بل على العكس، كان هناك تقليص منهجي لمستوى الخدمات التي تقدمها "الأونروا" بذرائع ومسوغات مختلفة، وقد أثر تدني مستوى ما تقدمه "الأونروا" بشكل خاص على مخيمات اللاجئين في لبنان، حيث أثقلت قلة من الفقراء العرب، الباحثين عن سكن رخيص، الازدحام هناك واستنكاف الجهات الرسمية اللبنانية عن تقديم أي نوع من أنواع العون للفلسطينيين، فجاورت أحوال تلك المخيمات حدود الكارثة.

تقوم مساعدات "الأونروا" التي يحصل عليها اللاجئ على ثلاثة أنواع أساسية من الخدمات، هي التعليم، والرعاية الصحية والإغاثة باسمها الرديف "الإعاشة".

وتعتبر خدمات نسبة التعليم والتدريب من اكبر نشاطات "الأونروا" حيث ترتفع نسبة الإنفاق على هذه الخدمات المقتطعة على حساب من إجمالي ما تنفقه "الأونروا" على خدمات الإعاشة، ففي حين كانت موازنة التعليم والتأهيل عام ١٩٥١ تبلغ ١٩٪ من الموازنة، ازدادت هذه النسبة لتصل إلى ٥٤٪ عام ١٩٨٢، ولا تقل النسبة اليوم عن٧٠٪، ويرى المراقبون المعنيون بنشاط "الأونروا" أن هذا ينسجم مع سياسة "اونروا" الرامية إلى تقليص أعداد اللاجئين المستفيدين من خدمات "الوكالة"، فمن المعروف أن كل لاجئ يتم تأهيله على نفقة "الوكالة"، أو توظيفه في نطاقها، يتم شطب اسمه واسم أسرته من سجلات اللاجئين المنتفعين بخدماتها، وتقتصر الخدمات التربوية عموماً على المرحلة الأساسية (الابتدائية والإعدادية) ما يضطر التلاميذ بعدها إلى الالتحاق بالمدارس الحكومية في الدول المضيفة، أما مراكز التدريب المهني ومراكز تدريب المعلمين والمنح الجامعية المحدودة فإنها لا تشمل أكثر من ٥٪ من مجموع التلاميذ.

بالنسبة لخدمات الإغاثة، فقد كانت الأساس مع بداية نشاط الوكالة في الخمسينيات والستينيات، حيث لعبت دوراً حاسماً في حياة اللاجئين المعتمدين عليها في تأمين قوتهم اليومي، ولأهميتها طرحت هذه الخدمة اسمها على البطاقة التي يحملها اللاجئ بحيث أصبح اسمها المتداول "كرت المؤن" أو "كرت الإعاشة".

وشملت خدمة الإغاثة حصصاً شهرية من الإعاشة الأساسية التي تتألف من الدقيق والأرز والسكر والزيت والصابون والمحروقات في الشتاء، إضافة إلى كمية من الملابس المستعملة تقدم سنوياً باسم "البقجة" أو "الصرّة".

وكانت"الأونروا" في نطاق خدمة الإغاثة تخصّص مبالغ متواضعة للمساعدة في إصلاح المأوى، وبعض الإعانات المالية في حالات العسر الشديد، إضافة إلى تمويل بعض البرامج لأنشطة الأطفال دون سن الدراسة والأندية الرياضية والثقافية والمراكز النسوية.

أما الخدمات الصحية فتقع على عاتق دائرة مشتركة بين "الأونروا" ومنظمة الصحة العالمية، يوفرها نحو ثلاثة آلاف موظف، وتشمل الخدمات الصحية توفير الرعاية الطبية في مستوصفات الوكالة ومراكزها الصحية، إضافة إلى تغطية تكاليف العلاج في المستشفيات الحكومية في حال الضرورة.

ولا تلبي هذه الخدمة الاحتياجات المتنامية للاجئين، إذ تخصصّ الوكالة فريقاً طبياً مؤلفاً من طبيب وممرضة ومساعد صيدلي لكل عشرة آلاف لاجئ، ولا يتجاوز عدد الوحدات الصحية التابعة "للأونروا" في كل مناطق عملياتها المئة وحدة ونحو عشرين مستوصفاً، أمّا وجبات الغذاء وبعض الحليب التي كانت تقدمها الوكالة للمحتاجين من الأطفال والحوامل فقد أضحت جزءاً من الماضي.

أنشئت "الأونروا" لتلبي حاجات اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا عن وطنهم اثر نكبة عام ١٩٤٨، وعرّفت الوكالة هؤلاء بأنهم "الأشخاص وأبناء وأحفاد الأشخاص الذين كانت فلسطين مكان إقامتهم العادية لفترة لا تقل عن سنتين قبل النزاع العربي– الإسرائيلي في سنة ١٩٤٨ وفقدوا ديارهم وموارد رزقهم جراء ذلك النزاع" ، إلا أن الوكالة الممعنة في العمل على تقليص خدماتها أدت إلى تقليص أعدادهم، بحيث هبطت نسبة المستفيدين من خدماتها إلى ما دون ٣٠٪ من مجموع اللاجئين.

وقد كان للوكالة محاولات حثيثة لتصفية قضية اللاجئين، فبعد أن أخفقت مخططاتها في توطين اللاجئين في كل من سوريا والأردن ومصر لجأت إلى تقليص أعداد المستفيدين من خدماتها استناداً إلى ذرائع ومسوّغات واهية.

على العموم، ورغم كل جهود الوكالة في تحقيق هذه الغايات، إلا إنها، كانت ولا تزال رمزاً لاستمرار قضية اللاجئين، ومجرد وجودها هو اعتراف من قبل المجتمع الدولي بمسؤوليته عن هذه القضية إنسانيا وسياسياً.

خ.د

الكفاح المسلح

(هو النضال الثوري العنفي (العسكري) الموجه من قبل شعب مستعمَر أو محتل أو واقع تحت ظلم، ضد العدو، وقد تقوم به مجموعات (عصابات) سرية، أو (جيش) شعبي، بدعم الشعب ضمن (حرب الشعب)، ويعتبر الكفاح المسلح أو العمل العسكري من الوسائل المشروعة — حسب قرارات الأمم المتحدة — ومن حقوق الشعوب في التصدي للعدوان وانتزاع الاستقلال).

الكفاح المسلح الفلسطيني هو الخيار الذي مارسته أغلب الفصائل

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفلسطينية التي بدأت بالتشكّل منذ عام ١٩٦٥، وأجمعت هذه الفصائل على اعتبار الكفاح المسلح إستراتيجية وليس مجرد تكتيك، وشددت في مبادئها الاساسية، وفي مقررات مؤتمراتها، وفي بياناتها السياسية وتصريحات قادتها على أن الكفاح المسلح هو الطريق الحتمي والوحيد لتحرير فلسطين.

ومنذ الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الأول من شباط (فبراير) ١٩٦٩ كانت فصائل المقاومة الفلسطينية تمكنت من فرض قيادتها ونهجها السياسي ونفوذها التنظيمي على المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وعلى اللجنة التنفيذية للمنظمة، ومنذ ذلك التاريخ وفي كل قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية يتم التأكيد على إستراتيجية الكفاح المسلح، واعتباره حلا وحيداً لتحرير فلسطين، بل إن ممارسته أصبحت شرطا لازما لانضمام أي فصيل أو حزب فلسطيني جديد للمجلس الوطني الفلسطيني، وللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

شهدت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة حزيران (يونيو) ١٩٧٤، إقرار ما بات يعرف "بالبرنامج السياسي المرحلي"، أو برنامج "النقاط العشر"، وقد تضمن هذا البرنامج تحويراً في صياغة القرار المتعلق بالكفاح المسلح، فوردت في نص هذا البرنامج صياغة جديدة تقول:

"تناضل منظمة التحرير بجميع الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية". وطبقا لهذه الصيغة، وتنويعاتها في القرارات اللاحقة للمجالس الوطنية الفلسطينية، فإن الكفاح المسلح لم يعد حصراً هو الاستراتيجية الوحيدة والحتمية لتحرير فلسطين، وإن بقي محتفظاً بمكانته في صدارة جميع الوسائل الأخرى.

وقد لوحظ وجود تفاوت وتباين في تبني فصائل المقاومة لهذه الصيغة في قراراتها وبياناتها وتصريحات قياداتها.

ورغم أن "اتفاقات أوسلو"، كانت ألزمت منظمة التحرير الفلسطينية، من الوجهة السياسية بالتخلي عن الكفاح المسلح، فإن الواقع العملي برهن على نتائج معاكسة تماما لذلك وطبقا لتصريحات وزير الخارجية الاسرائيلية سلفان شالوم التي أدلى بها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٣/٩/٢٣ فإنه منذ وصول عرفات إلى الأراضي الفلسطينية سقط لاسرائيل (١١٢٦) قتيلا، ونفذت ضدها (١٩٠٠٠) عملية، وللمقارنة فإن الكفاح المسلح الفلسطيني لم يتسبب خلال الأعوام الخمسة عشر السابقة على "أوسلو" إلا بـــ مقتل (٢٥٤) اسرائيليا.

وفي ظل استمرار الاحتلال، وتعثر كل مشاريع التسوية السياسية، يجمع الفلسطينيون على اختلاف اطيافهم السياسية على ضرورة ومشروعية مقاومة هذا الاحتلال، لكن هذا الاجماع يتوزع داخليا على ثلاثة محاور أو اتجاهات، ففيما لا تزال بعض الفصائل الفلسطينية، وخاصة حركتي حماس والجهاد تعتقدان أن المقاومة المسلحة هي الخيار الوحيد لدحر الاحتلال، فإن العديد من الفصائل الأخرى تؤمن بأن المقاومة بكل أشكالها، بما في ذلك الكفاح لمسلح، هي من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في دفاعه عن نفسه، وفي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ومن جهة ثالثة، يبرز تيار فلسطيني يتمسك بحق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال، لكنه يرجح اتّباع الاساليب اللاعنفية والعصيان المدني في المقاومة على اعتماد إستراتيجية الكفاح المسلح والنزعة المتزايدة للعسكرة، واحلالها بديلا عن المشاركة الشعبية والجماهيرية الواسعة في مقاومة الاحتلال، وهذا التعارض في التوجهات والخيارات يعيد إلى الاذهان الاسئلة نفسها التي طرحت منذ البداية حول المذهب الفلسطيني للمقاومة بشكل عام، والمذهب الفلسطيني للكفاح المسلح على نحو خاص.

الكفاح المسلح والثورة الفلسطينية

إن "الحرب الشعبية طويلة الأمد" تعتمد أساسا على الشعب ودعمه وتنظيمه واحتضانه للمجموعات المسلحة، وتعتمد على الوعي بطول هذه الحرب وتحمل مشاقها نتيجة اختلال موازين القوى، لذلك يأتي الكفاح المسلح كأحد أهم أساليب هذه الحرب والتي تتضمن، أي حرب الشعب، إضافة للكفاح المسلح، الكفاح السياسي والدعاية والإعلام وإنشاء الإدارات المدنية والكفاح الاجتماعي والتنمية والاقتصاد والعمل الجماهيري.

وحديثا دخل مفهوم الانتفاضة (السلمية الجماهيرية) في منهج أو علم النفس الخاص بـــ"الحرب الشعبية طويلة الأمد"، كأحد أهم تجليات العمل الثوري الفلسطيني تأثيرا على الصعيد الثوري العالمي.

لقد رأت التنظيمات الثورية أن المستقبل ليس بالضرورة في يد الحزب أو الحركة أو الجبهة التي تملك البرنامج الأكثر تقدمية، وإنما في يد الحركة (الوطنية) التي ستعرف قبل كل شيء كيف تجلب الجماهير إلى ممارسة الكفاح المسلح، واقناعها بأن مشاكلنا لا يمكن أن تحل وأن تسوى دون القوة المسلحة، وأنه حتى نتخلص من المدفع ونتجه إلى البناء يتوجب علينا أولا أن نستخدم المدفع.

مراحل الكفاح المسلح الفلسطيني

مر الكفاح المسلح والتجربة العسكرية الفلسطينية بست مراحل هي:

المرحلة الأولى: البدايات (١٩٦٥-١٩٦٧)

وفي هذه المرحلة تصارعت الرؤية الوطنية مع الرؤية القومية، رغم تأكيد أصحاب الرؤيتين على أهمية رؤى بعضهما الأخرى ولكن مع اختلاف الأولويات لكل منهما، إلا أن تيار الشخصية الوطنية المستقلة ممثلا بحركة "فتح" نجح في الانطلاق بالكفاح المسلح.

لقد أصر مطلقو شرارة الكفاح المسلح الفلسطيني على المبادرة بالعمل العسكري المستقل دون انتظار دعم الأمة العربية، على اعتبار أن الطليعة الثورية الفلسطينية ستكون رأس الحربة وتجر القاطرة العربية، فابتدأ العمل بعمليات فدائية اعتمدت زرع العبوات الناسفة (الألغام) والاشتباك والكمائن والقصف.

ورغم أنه في العام ١٩٦٧ وإثر النكسة اتجهت التنظيمات

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفلسطينية لإقامة البؤر الارتكازية المتحركة على غرار "حرب العصابات" في الثورات العالمية وذلك في الأردن، وفي فلسطين في محاولة لتنظيم ثورة مسلحة شاملة هناك، إلا أنها لم تنجح لأن الطموح لم يتسق مع حقيقة المشروع السياسي والعسكري والقدرات.

المرحلة الثانية: مرحلة الحرب الشعبية (١٩٦٨-١٩٧٠)

ومع فشل القواعد الارتكازية المتحركة توجهت الجهود لإقامة القواعد الثورية الثابتة وخاصة في الضفة الشرقية، وبعد معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٢١) انتقل العمل الفدائي الذي تضخم وكبر إلى العلنية، والتوسع باتجاه المدن والقرى والمخيمات على الساحة الأردنية، وهو ما حقق للثورة السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية كليا منذ العام ١٩٦٩.

وانتشر مفهوم القاعدة الآمنة الخلفية وارتفع شعار: "عمان هانوي العرب" على غرار الحال في فيتنام، فتبنت معظم التنظيمات الفلسطينية أسلوب الحرب الشعبية طويلة الامد، فاستخدمت نهج (اضرب واهرب) اعتماداً على مجموعات صغيرة، وعبر تجنب المواجهة المباشرة مع قوات العدو المتفوقة والحفاظ على الذات مع إنهاك العدو بالحركة الدؤوبة، ونفذت قوات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة آلاف العمليات الهادرة والقوية ضد العدو.

اعتبرت الحركة الفدائية أن العمليات الفدائية تمثل "حرب العصابات" الفلسطينية وكفاحها المسلح ضمن الحرب الشعبية رغم أن كل التجارب العصابية في العالم عملت داخل أرضها ووصلت لمرحلة تجييش الشعب وهو ما لم تستطع الثورة الفلسطينية تحقيقه بسبب ظروفها الخاصة.

المرحلة الثالثة: العمليات الخارجية (١٩٧١ — ١٩٧٣)

حتى العام ١٩٧٠ كان العمل العسكري الفلسطيني حيويا وعاملا جاذبا للمتطوعين الجدد، رغم صعوبة الاشتباك مع العدو الذي كان يجابه العمليات برد فعل شديد ضد الفدائيين وضد السكان المدنيين، واثر الخروج من الأردن أصبح الوضع العسكري أكثر صعوبة مع الابتعاد عن القتال عبر الحدود، أو من خلال الأرض المحتلة، ونتيجة لإغلاق الحدود العربية أمام العمل الفدائي، توجهت الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة إلى القيام "بالعمليات الخارجية" والتي تمثلت بشكل أساسي: بخطف الطائرات وضرب المصالح الغربية والإسرائيلية وكانت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" ومنظمة "أيلول الأسود" المقربة من حركة "فتح" سباقة في هذا المضمار، وارتبط ذلك في الإطار الداخلي لقوات الثورة وصراع النفوذ، بمبدأ سياسة التجييش منذ العام ١٩٧٢.

المرحلة الرابعة: النمو النظامي (١٩٧٤ — ١٩٨٢)

استثمرت الثورة الفلسطينية الانتصار العربي في حرب اكتوبر ١٩٧٣ في تحقيق استقرار سياسي، واكتساب ثقل إقليمي مهم وتحقيق مكاسب دبلوماسية عربية وعالمية خاصة أن الفدائيين شاركوا في حرب أكتوبر على الجبهتين السورية والمصرية واللبنانية وفي فلسطين المحتلة.

وانتزعت المنظمة (م.ت.ف) اعترافا عربيا كاملا ثم عالميا، ليظهر نمط عسكري جديد هو نمط العمليات عن بعد أو العمليات الخاصة التي استهدفت الإسرائيليين عبر ارتهانهم ومقايضتهم بالأسرى الفلسطينيين.

وفي هذه المرحلة أيضا ظهرت واقعية الثورة بربط الكفاح المسلح بالعمل السياسي بشكل واضح وعبر تبني مفهوم المرحلية وإقامة الدولة على أي شبر يتم استرداده، على عكس المرحلتين السابقتين اللتين اخفقتا في التوفيق بين الهدف الكبير والوسيلة المحدودة.

واثر الحرب الأهلية اللبنانية منذ ١٩٧٥ وما لحقها تعزز تيار القتال النظامي والتجييش حيث تزودت الثورة بأسلحة ثقيلة ومتوسطة أفادتها في مواجهة الإسرائيليين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢.

ورغم ذلك استمرت كافة التنظيمات في تمسكها بالكفاح المسلح والحرب الشعبية طويلة الأمد كأساس للنضال الوطني، مع التركيز على الشكل العسكري النظامي في هذه المرحلة رغم تعدد أشكال القوات الفلسطينية من نظامية إلى قوات شبه نظامية تابعة للفصائل إلى ميليشيا مدنية.

المرحلة الخامسة: مرحلة التنوع (١٩٨٢-١٩٨٧)

في هذه المرحلة كان الكفاح المسلح الفلسطيني قد اكتسب خبرات عدة ونضجاً أكبر أدى لاستخدام وسائل متعددة في القتال مثل حرب العصابات ضد الوحدات الإسرائيلية التي غزت لبنان عام ١٩٨٢، كما استخدمت القوات والميليشيا في صد الهجوم الإسرائيلي، وقاومت قوات الفصائل الحصار القاسي لبيروت بالصمود الأسطوري، وبعد الخروج من بيروت أصبح هدف العمل العسكري هو الحفاظ على (م.ت.ف) واثبات وجودها واستمرارها عبر القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة في الجنوب اللبناني التي ورثها حزب الله والمقاومة اللبنانية لاحقا، وعبر تصعيد العمل العسكري في الأرض المحتلة حتى انطلاق الانتفاضة.

المرحلة السادسة: مرحلة الانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٤)

كما هو شأن انطلاقة حركة "فتح" عام ١٩٦٥ بعدد يتراوح بين ٣٠ إلى ٩٠ مقاتلاً بالإضافة لأعضاء التنظيم السري ثم نمت تدريجيا، قامت الانتفاضة تحت قيادة الشعب وأمير الشهداء خليل الوزير (أبو جهاد) برسم شكل جديد من أشكال المقاومة بأعداد منظمة قليلة اعتمدت على دعم الجماهير ووعيها وتفوقها الأخلاقي لتعيد مفاهيم الحرب الشعبية لأصلها، أي منطلقة من الشعب وبالشعب، ولكن بأسلوب جماهيري سلمي لم يسبق

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لثورة أو تجربة أن مارسته بهذا الشكل، فكان الحجر هو الأداة العنفية (السلمية) الوحيدة المستخدمة ضد المحتل، إلى جانب العمل الجماهيري المتمثل بالتظاهرات والاضرابات والمسيرات، ما أكسب الانتفاضة تعاطفا ودعما عالميا منقطع النظير.

ورغم أن المرحلة الأخيرة من الانتفاضة شهدت تصعيدا عسكريا ينسب لمفهوم الكفاح المسلح أو العمل العسكري أو "حرب العصابات"، إلا أن المفهوم الجماهيري هو ما ارتبط أصلا بهذه الانتفاضة.

والجدير ذكره أن حالة شبيهة بهذه الانتفاضة قد تشكلت في قطاع غزة عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٠ تحت قيادة حسين الخطيب وزياد الحسيني ومصباح صقر ثم التنظيمات الأخرى لاحقا.

ومن الممكن الإشارة إلى أن انتفاضة الأقصى التي اندلعت في ٢٠٠٠/٩/٢٨ استطاعت أن تجمع بين أكثر من شكل نضالي معا، فهي جمعت بين مفهوم الانتفاضة الجماهيرية السلمية من جهة، وبين مفهوم "حرب العصابات" أو الكفاح المسلح الذي تقوده مجموعات مدربة صغيرة تتبع تكتيك "اضرب واهرب"، وبين أسلوب الحرب الانتحارية (الاستشهادية) الذي كان قد ظهر منذ السبعينيات، ولكنه تطور في التسعينيات وتجذر واتخذ شكلا آخر في عام ٢٠٠٠ ليصبح السمة الرئيسية، وان لم تكن الأصيلة لانتفاضة الأقصى.

يقول الشهيد القائد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" في كتابه "عبقرية الفشل" : إن العمل الفدائي داخل فلسطين ليس خاضعا للنقاش من حيث المبدأ، وإنما يتطلب نقاشا أساسيا في كيفية ممارسته والأهداف التي يتعامل معها، ومتطلبات النجاح السياسي المفروض أن تكون مدروسة كإدراك واع نضالي للجدوى السياسية المطلوبة من كل عملية فدائية، أيّ وبكلام أبسط لا يكون العمل الفدائي مجرد تنفيس عن حالة السخط الفلسطينية، أو مجرد تعبير عن رفض الفلسطيني لمأساته، وإنما جزء من خطة عسكرية سياسية إعلامية اقتصادية متكاملة فلسطينيا وعربيا ودولياً.

الكفاح المسلح في إطار سياسي جديد ١٩٧٤ — ١٩٨٢

بدأت هذه المرحلة الجديدة للكفاح المسلح، في اعقاب المشاركة الملموسة للوحدات الفلسطينية المقاتلة في حرب ١٩٧٣ على الجبهتين ، المصرية والسورية.

كما شهدت هذه المرحلة اعتراف القمة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيداً للشعب الفلسطيني.

وعلى صعيد الكفاح المسلح تميزت هذه المرحلة بما يلي :

١. أن الكفاح المسلح ارتبط لأول مرة بأهداف سياسية مرحلية محددة.
٢. أن الكفاح المسلح تكفل في السنوات الأولى من هذه المرحلة بإفشال المبادرات السياسية التي سعت لتجاوز الشرعية الفلسطينية .
٣. كما تكفل الكفاح المسلح بصد الحرب الأهلية والتدخل العسكري السوري في لبنان عام ١٩٧٦.
٤. استلزمت المهام الجديدة للكفاح المسلح، وتطور الاحداث في هذه المرحلة دعم الاتجاه إلى اقتناء المزيد من الاسلحة الثقيلة ووسائط القذف والرمي.
٥. بعد الدخول السوري للبنان عام ١٩٧٦، واجهت المقاومة الفلسطينية الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨.
٦. شهدت هذه المرحلة تحول الكفاح المسلح إلى شكل الاستنزاف في مواجهة العدو الاسرائيلي.
٧. اعتمد الكفاح المسلح بنهاية هذه المرحلة على أسلوبين للقتال: الأسلوب الأول يعتمد على القتال في خطوط دفاعية متقدمة مع توفير وسائط للاسناد والحشد الناري المدفعي والصاروخي.

أما الاسلوب الثاني فاعتمد على القتال بمجموعات صغيرة ومتحركة تقاتل في إطار خطة العقد الدفاعية.

٨. برزت القدرة على إدارة النيران المدفعية والصاروخية في معارك ١٩٨١ إلى حد طلب إسرائيل وموافقتها على قرار لوقف إطلاق النار وترتيب هدنة مع منظمة التحرير الفلسطينية استمرت في إطار نوع من توازن الردع لمدة عشرة شهور.
٩. أدى التجميد النسبي للوضع العسكري على الجبهة اللبنانية إلى بداية التحول لنقل التركيز ومركز ثقل الكفاح المسلح إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتمداً في ذلك على العمل السري المديني بشكل خاص.

الكفاح المسلح في مواجهة حرب شاملة ونتائجها.

بدأت هذه المرحلة بالغزو الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢/٦/٦، الذي استهدف اجتثاث (م.ت.ف) وتدمير بنيتها التحتية والاساسية، بما في ذلك تصفية كل مقومات خيار الكفاح الفلسطيني المسلح، وقد نجحت قوات الثورة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية في الصمود وإدامة القتال لاكثر من ٨٠ يوما، كشفت عن مدى النضج الذي كان الكفاح الفلسطيني المسلح وصله، وخاصة لجهة الاستخدام الفعال للعديد من أشكال القتال وأساليبه، من القتال في المواقع الثابتة، والقتال لمجموعات صغيرة ومتحركة والدفاع عن المخيمات والمدن، وقتال التأخير والاستنزاف، والمزج ما بين القتال بوحدات شبه نظامية، والقتال العصابي، واستخدام الاسلحة الثقيلة، مثل المدفعية وراجمات الصواريخ بأساليب مبتكرة، وكفاءة استخدام وسائل حرب الهندسة العسكرية، والقدرة على القيادة والسيطرة في ظروف الحرب الشاملة وغيرها.

لكن مع انتهاء حرب ١٩٨٢، وخروج (م.ت.ف) من لبنان وبيروت طويت مرحلة طويلة من الكفاح المسلح الفلسطيني، لكنه لم يتم التخلي أبداً عن خيار الكفاح المسلح نفسه، وبعد ١٩٨٢ مر الكفاح المسلح بمرحلة انتقالية جديدة اتسمت

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بالتركيز على أسلوبين من العمل ، كان الاسلوب الأول والرئيس منهما يعتمد على تفعيل عمليات المقاومة بخلايا العمل العسكري داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، فيما كان الأسلوب الثاني يعتمد على إسناد المقاومة السرية المسلحة داخل الارض المحتلة بعمليات نوعية تنطلق من الخارج إلى الداخل، وفي هذا الإطار برزت العمليات البحرية الكبيرة لاقتحام سواحل تل أبيب باستخدام سفينة أم تحمل على متنها مجموعات قتالية انتحارية، ومن جهة أخرى كانت كبرى هذه المحاولات قد نجحت في اختراق مجموعة فدائية من حركة فتح للحدود المصرية الاسرائيلية، كانت تستهدف الهجوم على مفاعل ديمونا في النقب يوم ١٩٨٨/٣/٧، واستشهدت المجموعة وهي على بعد بضعة كيلو مترات قليلة من هدفها.

وقد أدى انتقال القيادة الفلسطينية وكوادرها إلى داخل الاراضي الفلسطينية بعد ذلك إلى نقل مركز الكفاح المسلح حصراً إلى الداخل، وإلى ظهور الاساليب الجديدة في ممارسة الكفاح المسلح على النحو الذي شهدته اسرائيل والاراضي الفلسطينية من مطلع التسعينيات وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية وتواصلها لعدة سنوات بما يؤكد عمق وغنى تجربة الكفاح المسلح الفلسطيني وتواصلها عبر الاجيال.

ب.ب

الكنعانيون

(هم الأقوام التي هاجرت إلى فلسطين وأجزاء أخرى من بلاد الشام من السواحل الشرقية للخليج العربي في الألفيتين الرابعة والثالثة قبل الميلاد. وقد اندمج هؤلاء الأقوام بالسكان الأصليين لفلسطين وما حولها وكونوا سويا، عبر الصراع والاندماج، والهجرات التالية سكان فلسطين في الفترة الواقعة ما بين بدء هجرتهم حتى قدوم اليونان إلى البلاد في القرن الرابع قبل الميلاد.)

تشير أهم الحفريات والاكتشافات الأثرية إلى أن فلسطين قطنها البشر منذ مليون سنة تقريبا، وان الإنسان الأول قد تواجد في تلك الفترة في منطقة الأغوار، حيث عثر على أقدم بقاياه في موقع العبيدية جنوب طبريا. وقد عاش الإنسان في فلسطين في العصر الحجري القديم (الذي استمر تقريبا حتى ١٨٠٠٠ قبل الميلاد) متنقلا، ولجأ إلى الكهوف، حيث عثر في مناطق سهل الحولة وكهوف جبل الكرمل على بقايا هذا الإنسان الأول. أما في العصر الحجري الوسيط(١٨٠٠٠-٨٠٠٠ق.م) فقد عاش الإنسان في فلسطين مرحلة انتقالية بين التجوال والزراعة، استطاع في نهاية هذه المرحلة أن يدجن الأغنام ويمتهن الرعي.

دخلت فلسطين التاريخ الحضري عندما انتقل إنسانها من الكهوف الجبلية، للإقامة في المستوطنات البشرية الزراعية الثابتة التي أقامها في العصر الحجري الحديث والعصر الحجري النحاسي (٨٠٠٠-٣٢٠٠ق.م). وقد ظهرت أولى المستوطنات البشرية الزراعية في منطقة الأغوار، ويعتقد بأنها كانت أقدم المستوطنات الزراعية البدائية في العالم. وقد أسهمت الأغوار بطبيعتها المناخية والتضاريسية في توفير الظروف الفضلى للإنتاج الزراعي في هذه المنطقة بالذات، حيث شكلت مياه نهر الأردن وأراضي الأغوار والدفء الطبيعي المستنبت الزراعي الأكثر ملاءمة في ظروف تلك الحقبة في فلسطين. ويعتقد أن المستوطنات البشرية الزراعية قد أخذت في الانتشار من الأغوار إلى المناطق الجبلية، والسهل الساحلي الفلسطيني، وهذا بدوره أسهم في تكاثر السكان وانتشارهم.

وفي الأغوار أيضا ظهرت في الألفية السابعة قبل الميلاد مدينة أريحا أولى مدن العالم، التي سبقت بظهورها هذا ظاهرة انتشار المدن في فلسطين بثلاثة آلاف عام. ويعود ذلك لظروف البيئة الزراعية الغنية في الأغوار، بالإضافة إلى صناعة استخراج الملح من البحر الميت، وتوسع هذه التجارة بعد انتشار استخدام الملح في حفظ الطعام.

أما المرحلة التالية من تاريخ الاستيطان البشري في فلسطين فقد ارتبطت بالهجرات القادمة من الجزيرة العربية، والتي تسمى أيضا بموجات الهجرة السامية. وارتبطت هذه الهجرة بالأساس بالتحول الجذري الذي حدث على مناخ الكرة الأرضية، وانتقال منطقتنا العربية إلى الجفاف، أو إلى ما يسمى نطاق الصحارى الكبرى. من المعروف أن عصور الجليد كانت على مر الحياة على الكرة الأرضية تتقدم وتتأخر، حيث كانت الجموديات عند تقدمها تغطي مساحات أوسع من نصف الكرة الشمالي، ما كان يؤدي إلى سيادة المناخ الرطب على العروض الجنوبية من نصف الكرة هذا، بما فيها مناطق الشرق الأوسط والجزيرة العربية، التي كانت ظروفها المناخية الجديدة تسمح بنمو النبات والحيوان وتطور الإنسان، بينما كانت تنعكس الآية في العصور التي كانت تتراجع فيها هذه الجموديات ويصبح الطقس في مناطقنا (خاصة الجزيرة العربية) أكثر جفافا وبالتالي اقل ملاءمة لتطور الحياة فيها. وقد عرف العصر الجيولوجي البلايستوسين، الذي بدأ قبل ١,٦ مليون سنة، تقدم وتراجع العصر الجليدي أربع مرات. وقد استمر آخر هذه العصور الجليدية، الذي سمي بجمودية Wurm من ١٢٥٠٠٠ ق.م — ٨٠٠٠ق. م، كان المناخ في المنطقة رطبا غزير الأمطار، فقد عرفت فلسطين في هذه الفترة الغابات الكثيفة وعاشت فيها الوعول والدببة والماموت، التي وجدت بقاياها في مغارة الطابون قرب حيفا. إلا أن المناخ في الجزيرة العربية أخذ يفقد رطوبته بالتدريج ومنذ ١٢٠٠٠ ق.م تقريبا ما أدى إلى جفافها وتحولها التدريجي إلى المناخ الصحراوي. وقد أدى هذا بدوره وبالتدريج إلى تحول الجزيرة العربية من منطقة جذب إلى منطقة طرد، أرسلت الموجات البشرية إلى المناطق المجاورة بما فيها مناطق الهلال الخصيب ومن ضمنها فلسطين.

هجرة الكنعانيين: كان الكنعانيون ضمن الأقوام المهاجرة، وقد جاءوا إلى فلسطين من الساحل الشرقي للخليج العربي، وهذا ما يفسر إلى حد ما سكناهم لسواحل بلاد الشام. سمي الكنعانيون بهذا الاسم نسبة إلى جدهم كنعان، وهناك من يرى أن كنعان تعني المناطق المنخفضة وأن القوم سموا بهذا الاسم لأنهم قطنوا

مادة محمية بموجب حقوق النشر

متطور سمح بتحقيق النتائج الحاصلة، لذا من الخطأ في تصورنا فصل الديانة اليهودية عن المجتمع الكنعاني الذي نشأت في كنفه، وما هي إلا استمرار له ومرحلة متطورة منه. ولعل هذا ما يفسر إدخال الملك سليمان العديد من الطقوس اليبوسية في الطقوس الدينية اليهودية بعد بناء الهيكل. يضاف إلى هذا أن الفترة التي تفصل بين هجرة موسى عليه السلام من مصر، التي يقدر أنها تمت في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، زمن رمسيس الثاني (١٣٠٤ق.م – ١٢٣٧ق.م) أو زمن مفتاح(١٢٣٦ ق.م – ١٢٢٣ ق.م)، وقيام مملكة داود تقارب ثلاثة قرون، وهو ما يثبت نظرية التدرج والذوبان، ويرفض نظرية الاحتلال وجيوش الغزاة الجرارة، فلو أن الآلاف قامت بغزو أرض كنعان، واحتلت مدنها، لما احتاجت إلى ثلاثة قرون لإقامة مملكة إسرائيل، ذلك أن قوتها الجرارة المفترضة كانت كفيلة بإقامة الدولة فورا، خصوصا وأن تقديرات عدد سكان فلسطين في تلك الحقبة لا تتجاوز ٦٠ ألفا.

وإذا كان الدين هو في الأساس دين المدن، وارتبط انتشاره مع بروز ظاهرة الدويلات المدن، فإن بروز المدن كان سببا في انتشار المعمار الكنعاني الذي تتميز مبانيه بأنها ذات أعمدة وبها مخازن الغلال وخزانات المياه، أما الأواني الفخارية فقد تميزت بحوافها المقلوبة. وقد اعتبر حفر الآبار (خزانات المياه) في التطور الحضاري كمرحلة متقدمة عن غيرها، ذلك أن توفر معدن البرونز جعل الأدوات قادرة على حفر تلك الآبار، وساهم في انتشار الاستيطان البشري إلى المناطق الأكثر ملاءمة للنمو البشري، بعد أن كانت تقوم في السابق بالقرب من الينابيع فقط. كما وطبع المعمار وشكل الاستيطان البشري الكنعاني سمته على ما تلاه، واعتبر كل ما جاء بعده مستمداً من الحضارة الكنعانية وليس لاغياً لها. استخدم الكنعانيون في البناء الحجر واللبن (خليط الطين وبقايا النبات). وعرفوا الكراسي والأسرة ، إلا أنهم في الغالب افترشوا الأرض عند نومهم.

من أهم المعالم الحضارية الكنعانية في هذه الفترة أيضا، ظاهرة المصاطب الزراعية، التي لا تزال مستمرة حتى الآن، حيث تقام هذه المصاطب في المناطق الجبلية لحماية التربة من الانجراف والانزلاق، وتمكن من استثمار الأراضي الجبلية في الزراعة. زرع الكنعانيون الحبوب (القمح والشعير والعدس والكرسنة)، وعرفوا الخضار أيضا، وأتقنوا فن البستنة، وخاصة زراعة الزيتون والكرمة وكانتا تمثلان عماد الإنتاج الزراعي الكنعاني المعد للتجارة، وقد غطت معاصر الزيت والنبيذ أرجاء واسعة من بلاد كنعان، كما عرف الكنعانيون المحراث الخشبي أولا، ثم الحديدي، وربوا قطعان الغنم واستخدموا الأبقار والخيول والحمير.

كما بلغ الكنعانيون درجة متقدمة في حرفهم الصناعية، فهم أقدم من صهر المعادن وصنع الأدوات من الحديد والنحاس والبرونز. ومن أدواتهم الأسلحة الحديدية (السيف والرمح والمقلاع والترس والدرع والخوذة)، والسكاكين والمخارز والملاقط. وعرفوا الأساور والخلخال والأقراط والمشابك الفضية والذهبية والبرونزية. كما تطورت عندهم صناعة الزجاج والغزل والنسيج للصوف والكتان.

شغلت بلاد كنعان في أواخر العصر البرونزي وبداية العصر الحديدي مركزا استراتيجيا في المحور التجاري العالمي، ربط الحركة التجارية بين البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، وخدم كجسر ومحور لاقتصاد القوى الكبرى، ما جعل التجمعات البشرية فيها تتأثر بدورات التجارة العالمية. فقد مرت في هذه البلاد ثلاثة طرق تجارية، سار الأول منها بمحاذاة ساحل البحر المتوسط، والثاني عبر المدن الجبلية المحصنة، والثالث على حافة بادية الشام. وقد قدمت هذه الطرق التجارية من مصر، ومن آسيا عبر موانئ الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، وكان الشكل الأول للتبادل التجاري مقايضة البضائع بالبضائع، ثم تحول بالتدريج إلى تقدير ثمن البضائع بالفضة والذهب.

مرحلة الممالك في بلاد كنعان– العصر الحديدي: (١٢٠٠ق م–٣٣٠ق م)

مع التطور الحضري في هذه البلاد تقدم شكل النظام السياسي فيها، حيث تحولت المدن الدويلات إلى ممالك صغيرة الحجم نسبيا، نتيجة سيطرة مدينة أو أكثر على ما يجاورها، أو نتيجة هجرات جديدة لأقوام الجزيرة العربية. وقد قامت في هذه الفترة على ارض كنعان عدة ممالك متزامنة وهي فلستيا وقد شغلت الجزء الأكبر من الساحل الفلسطيني، ومملكة إسرائيل التي شغلت منطقة الجبال الوسطى الفلسطينية، ومملكة فينيقيا التي شغلت الأجزاء الساحلية الشمالية من فلسطين بالإضافة إلى امتدادها الأساسي في السواحل اللبنانية، ومملكة آرام الدمشقية التي امتدت على الأراضي الشمالية الشرقية لبلاد كنعان حتى الجليل، ومملكة عمون التي كان لها، بالإضافة للتواجد على الأجزاء الوسطى من شرق الأردن، امتداد على الضفة الغربية الوسطى للنهر، ومملكتا آدوم ومؤاب اللتان تواجدتا على الأجزاء الجنوبية من شرق الأردن وفلسطين، وتلتهما فيما بعد مملكة الأنباط. وهذه الممالك مجتمعة هي جزء من تاريخ المنطقة، وهي من نتاج الحضارة الكنعانية، فهذه الممالك التي نشأت وتطورت في العصر الحديدي، تتشابه في لغاتها وعباداتها وعمارتها وإنتاجها وأدواتها وفي مستوطناتها البشرية. ومن المعروف أن فلستيا هي التي أعطت اسمها للأجزاء الجنوبية الغربية من بلاد كنعان (فلسطين). وكان أول من أطلق اسم فلسطين على هذه الأرض هو المؤرخ اليوناني هيرودوتس(Herodotus)، وقد فعل الرومان الأمر ذاته عندما أطلقوا اسم فلسطين على الأجزاء الإدارية لفلسطين. وإذا كان الفلستيون قد قدموا إلى هذه البلاد من جزيرة كريت في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، فإن الدلائل تشير إلى أنهم كنعانيو الأصل هاجروا إلى كريت، وبعد الاستيطان فيها، والاحتكاك مع اليونانيين، فضلوا العودة إلى فلسطين وقطنوا الساحل. ويستدل على أصولهم الكنعانية من اللغة والديانة والأسماء، التي هي في جذورها كنعانية وليست يونانية. وقد حافظت بعض هذه الممالك على وجودها السياسي حتى قدوم اليونان إلى المنطقة وفرض سيطرتهم الإمبراطورية عليها، ومن ثم صبغت الحضارة في المنطقة بالصبغة اليونانية.

و.م

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الكوتا

(هي نظام سياسي يتم التوافق عليه بين الجماعات السياسية المختلفة، أو قد يفرض عليها من خارجها، ويقضي هذا النظام بحجز مسبق لحصص متباينة لهذه الجماعات في الهيئات التمثيلية السياسية وغيرها).

ويتم اللجوء إلى نظام "الكوتا" هذا في الغالب في مجالات عدة من أبرزها:

١. وقوع البلدان تحت الاحتلال الأجنبي الذي يمنع أو يعطل الحياة الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة ومباشرة.

٢. في الحالات التي يتم فيها تهجير أقسام كبيرة من الشعب إلى خارج وطنه، ويصعب أو يستحيل إجراء انتخابات حرة مباشرة تشملهم في التمثيل السياسي ونحوه.

٣. قد يجري اعتماد "الكوتا" لحفظ حقوق تمثيل بعض الفئات المغبونة أو الأقليات المهمشة.

٤. تعتمد بعض الأنظمة نظام "الكوتا" لضمان ما تسميه التوازن السياسي للطبقات الاجتماعية الكادحة.

٥. يعتمد هذا النظام في بعض المجتمعات التي تتركب من جماعات اثنية وعرقية ودينية أو مذهبية مختلفة لضمان نوع من التوازن بينها.

وتعد الحالة الفلسطينية، بخصوصيتها، واحدة من الحالات البارزة التي اضطرت لاعتماد نظام "الكوتا" لعقود طويلة، لتشكيل هيئاتها السياسية التمثيلية وغيرها من الهيئات، حيث ينطوي الوضع الفلسطيني، تاريخياً، على مفارقة سياسية واضحة، ففيما يؤكد الشعب الفلسطيني تعلقه الأصيل بالديمقراطية وبالاحتكام لنتائج الانتخابات الحرة والمباشرة، فإنه في المقابل لم تتح أبداً لهذا الشعب، إلا في حالات استثنائية محدودة، مباشرة حقوقه السياسية والديمقراطية واعتماد نظام الانتخابات الحرة و المباشرة في اختيار ممثليه، وتشكيل هيئاته السياسية التمثيلية المستقلة.

وقد يكون من الضروري الإشارة إلى المحددات التي فرضت على الشعب الفلسطيني اختيار "نظام "الكوتا"، كشكل رئيسي في تشكيل هيئاته التمثيلية، ومن أبرز هذه المحددات، وقوع فلسطين ضحية الاحتلال الأجنبي الدخيل، البريطاني ثم الإسرائيلي، الذي حال دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه السياسية المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، وفي الترشح والانتخاب بشكل حر ومباشر، وحقه في التنظيم وتشكيل هيئاته التمثيلية المستقلة دون تدخل أو وصاية، هذا فضلاً عن محدد آخر يتمثل في عملية التهجير القهري التي تعرض لها قسم كبير من الشعب الفلسطيني، حوّلتهم إلى حالة اللجوء في العديد من البلدان والدول التي حالت أنظمتها دون ممارسة اللاجئين الفلسطينيين للعديد من حقوقهم، بما في ذلك الحق في إجراء انتخابات حرة ومباشرة تسمح بإفراز ممثلين عنهم للمشاركة في الهيئات التمثيلية الفلسطينية السياسية المختلفة.

ورغم هذه الظروف المجحفة، فإنه لم تمر مناسبة إلا وأعاد الشعب الفلسطيني فيها تأكيده الأصيل على التعلق بممارسة الديمقراطية، وحقه المشروع في الاحتكام إلى العملية الانتخابية النّزيهة والمباشرة كأساس طبيعي لتشكيل هيئاته التمثيلية الوطنية المستقلة.

وفي الإجمال يمكن متابعة تطور وسمات نظام "الكوتا" في الحالة الفلسطينية عبر مراحل تاريخية محددة تكاد تماثل التطور السياسي الذي مرت به القضية الفلسطينية، وعلى النحو التالي:

– نظام الكوتا في المرحلة الأولى — مرحلة المؤتمرات (١٩١٩–١٩٣٤).

تأسست الحركة السياسية الفلسطينية في مطلع القرن التاسع عشر انطلاقاً من ثلاثة أسس حاكمة وهي: الدعوة إلى مواجهة الهجمة الصهيونية على فلسطين، والعمل على بلورة هوية فلسطينية محددة ومستقلة، والسعي لإنشاء هيئات تمثيلية وطنية مستقلة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، كان عدد من الفلسطينيين قد تداعوا لتأسيس "الحزب الوطني العثماني" في ١٩١١، لتوجيه كل الجهود نحو معارضة قانونية للحركة الصهيونية.

وفي ١٩١٣ تداعت مجموعات أخرى لتأسيس "جمعية فلسطين" في بيروت، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى تولت الجمعيات الإسلامية—المسيحية قيادة الحركة الوطنية، ونادت بالدعوة إلى عقد المؤتمرات التي كانت بمثابة أول هيئة تمثيلية وطنية جامعة "ومنتخبة" للفلسطينيين، وقد أظهرت هذه التجربة، مدى الحرص المبكر للقيادات الفلسطينية على الاصطفاف في هيئة تمثيلية موحدة وواحدة. كانت الجمعيات الإسلامية — المسيحية، حسب ما قال موسى كاظم الحسيني "هي الجمعية الوحيدة التي ينتظم فيها سكان البلاد العرب"، وكانت مرحلة المؤتمرات قد امتدت من المؤتمر الأول الذي انعقد في ١٩١٩/١/٢٧ إلى المؤتمر السابع الذي انعقد في ١٩٢٨/٦/٢٠.

كان النظام السياسي الذي اتبع في تشكيل هذه المؤتمرات يحرص أشد الحرص على اعتماد مبدأ الانتخاب، في ظل القيود التي كانت تفرضها حكومة الانتداب آنذاك.

فكان هناك حرص على انتخاب المندوبين إلى المؤتمر أو توكيلهم من المؤسسات والمدن، ورغم أن هذا الانتخاب لم يكن عاماً أو شاملا، لكن شرعية التمثيل بقيت قائمة من دون اعتراض أو طعن من قبل أي جهة، ورغم هذا الحرص على اعتماد مبدأ الانتخاب، فإن النظام المتبع في هذه التجربة كان أقرب إلى التوافق حول العمل بنظام "الكوتا"، فقد بدأت التجربة "بانتخاب" ممثلين جبهويين عن المدن، وتطور الأمر إلى "انتخاب" ممثلين عن الجمعيات والأحزاب السياسيّة السرية والمعلنة.

ومع التطور الذي طرأ على الحياة السياسية الفلسطينية وبروز دور الأحزاب السياسية، كان نظام الكوتا نفسه قد طرأت عليه تطورات مهمة انتهت في المؤتمر السابع في ١٩٢٨ إلى تبلور ثلاث ظواهر جديدة وهي:

مادة محمية بموجب حقوق النشر

١. أن الجمعيات والأحزاب هي التي تقوم باختيار المندوبين إلى المؤتمر.

٢. أن تمثيل الأعضاء المسلمين اعتمد على نظام الدائرة أو المنطقة، فيما اعتمد تمثيل المسيحيين كدائرة انتخابية واحدة.

٣. أن الانقسام السياسي في هذه المرحلة أدى إلى دخول المعارضة شريكا مناصفاً في التمثيل السياسي، فمقابل كل "مجلسي" من أي مدينة كان هناك عضو آخر "معارض".

-نظام الكوتا في المرحلة الثانية – مرحلة اللجان القومية واللجنة العربية العليا.

شهد عام ١٩٣١ انعطافة أخرى في المجتمع السياسي الفلسطيني، حيث حلت – "الجمعية العربية الوطنية"، وكانت الجمعيات الإسلامية المسيحية قد ابتعدت عن نظام "الكوتا" الذي كان يقيم اعتباراً للتوازن الطائفي، ثم تطور الأمر إلى تأسيس مؤتمرات الشباب (١٩٣٢)، إلى أن تبلور هذا التوجه واستقر على "هيئة اللجان القومية" التي تشكلت في عام ١٩٣٦ من قيادات جديدة تمثل كل ألوان الطيف وصل عددها إلى ٢٢ لجنة، دعت في ١٩٣٦/٥/٧ إلى عقد المؤتمر العام للجان القومية التي تمثلت فيه كل اللجان عن طريق مندوبيها إلى هذا المؤتمر.

وتحت ضغط الظروف التي واكبت اندلاع الثورة المسلحة، اضطرت القيادات السياسية العليا للأحزاب الستة الرئيسية إلى تشكيل "اللجنة العربية العليا" كقيادة سياسية عليا للثورة والأحزاب الشعبيّة.

تألفت هذه الهيئة من ممثلي الأحزاب السياسية (ممثل واحد عن كل حزب سياسي)، وعهدت رئاستها إلى المفتي الحاج أمين الحسيني، وعضوية زعماء الأحزاب الستة بالإضافة إلى ٣ أعضاء آخرين ممثلين للمسيحيين الأرثوذكس وممثل للمسيحيين الكاثوليك، وكان هذا التشكيل قد أدى في حقيقة الأمر إلى إعطاء الأحزاب الثلاثة الرئيسية: "الحزب العربي"، "وحزب الدفاع"، "وحزب الاستقلال" مقعدين لكل منهما وليس مقعداً واحداً في اللجنة العربية العليا، ومع تصاعد الثورة عمدت حكومة الانتداب إلى إعلان كل من "اللجنة العربية العليا" واللجان القومية كمؤسسات غير مشروعة، وأمرت بحلها، وعزل المفتي عن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، ومنذ عام ١٩٣٧ انتقل مركز الثقل إلى الخارج بخروج المفتي من الأراضي الفلسطينية، و لم يعد للجنة العربية العليا أي وجود سياسي رسمي منذ ١٩٣٧ كما لم يعد لها أي دور كهيئة وطنية مسؤولة منذ عام ١٩٣٩.

– نظام الكوتا والتدخل العربي في تشكيل الهيئة العربية العليا.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاولت بعض القيادات الفلسطينية استنهاض الوضع المتعثر، ففي حيفا حاول رشيد الحاج إبراهيم تأليف "جبهة وطنية موحدة " تشرف على التوجية الوطني إلى جانب محاولات أخرى منيت جميعها بالفشل لأن الحاج أمين الحسيني كان يشهّر سياسياً بأي تحرك مستقل يخرج عن الإقرار بقيادته، وانتهى الأمر في هذه المرحلة إلى انشقاق واسع، مثّل أحد طرفيه "الحزب العربي" الذي أصرّ على أنه يمثل الأغلبية، وأطلق جمال الحسيني عليه اسم "اللجنة العربية العليا".

في المقابل تشكل تجمع آخر أطلق عليه رؤساء الأحزاب الأخرى اسم "الجبهة العربية العليا".

ونتيجة لهذا الانشقاق فشلت القيادة الفلسطينية في اختيار وتسمية مندوب عنها إلى اجتماعات جامعة الدول العربية، ما أفسح المجال للتدخل والوصاية العربية، حيث دعا كل من نبيه العظمة وجميل بيك مردم إلى تشكيل جبهة عربية متحدة من جميع ممثلي الأحزاب الفلسطينية بلا استثناء.

وفي عام ١٩٤٥ دعا تقي الدين الصلح إلى تشكيل هذه الجبهة من قيادة الأحزاب السياسية الفلسطينية.

وتطور الأمر إلى إصدار قرار عن مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٤٦/٣/٣٠ ينص على أن "للمجلس وحده حق اختيار مندوبين عن فلسطين"، وقبل انعقاد مؤتمر مجلس جامعة الدول العربية في "بلودان" اقترح وزير داخلية لبنان في حينه صائب سلام تأليف هيئة تتألف من ٥ أشخاص، ٢ من "اللجنة العربية العليا"، و٢ عن "الجبهة العربية العليا".

وهكذا تألفت "الهيئة العربية العليا" في ١٩٤٦/٦/١٢ بقرار من الجامعة العربية، واعتمد نظام "الكوتا" في تشكيلها حيث مثل أحمد عبد الباقي المستقلين، وحسين الخالدي الأحزاب، وجمال الحسيني "الحزب العربي"، وأسند المقعد الرابع للمسيحيين، فيما حجز موقع الرئيس للمفتي أمين الحسيني. وبناءً عليه جرى حل كل من اللجنة والجبهة واعتمدت "الهيئة العربية العليا" برئاسة المفتي لتمثيل الفلسطينيين في الجامعة.

– نظام "الكوتا" في مرحلة (م.ت.ف) من المجلس الوطني الأول إلى الدورة الواحدة والعشرين.

كانت النكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨ قد فاقمت من أزمة شروط الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وإمكانية اعتماد مبدأ الانتخابات الحرة المباشرة في تشكيل هيئاته التمثيلية المستقلة وتعززت بالمقابل مسوغات الاعتماد المتزايد على نظام "الكوتا" الذي هيمن، بمستويات مختلفة ومتفاوته على مجمل المراحل التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في عام ١٩٦٤ وحتى انعقاد الدورة الحادية والعشرين في عام ١٩٩٤م.

كانت هناك عوامل محددة لاعتماد نظام "الكوتا" في هذه المرحلة، ربما وفق اعتبار العامل العربي الرسمي بدرجات متفاوتة ومن مرحلة إلى أخرى، وقد برز تأثير هذا العامل منذ اللحظة الأولى لتأسيس (م.ت.ف) بالنظر إلى كون القرار بشأن تأسيس هذه المنظمة كان صادراً عن القمة العربية، وأن التكليف صدر عنها للسيد أحمد الشقيري الذي كان يمثل فلسطين في الجامعة بقرار عربي، وأنّ هذا الوضع في مجمله ناجم عن التصدع والضعف الذي كان أصاب الحركة السياسية الفلسطينية، وعطل فعل ومكانة هيئاتها التمثيلية المستقلة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اعتمد اختيار أعضاء المجلس الوطني الأول بشكل أساسي على التمثيل الشخصي، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى، كالنفوذ العربي، وخاصة الأردني، والتوزيع الجغرافي .. الخ.

ولما كان الاحتكام إلى الانتخابات الحرة المباشرة غير ممكن، فقد اعتمد نظام المحاصصة في تشكيل المجلس الوطني الأول الذي ضم بالخصوص الأعيان والنواب والوزراء ورؤساء البلديات والمجالس القروية في المملكة الأردنية الهاشمية ورجال الدين ونقباء الأطباء والصيادلة والمهندسين وأساتذة الجامعات وممثلي الهيئات النسائية، والنقباء وممثلي اتحادات ونقابات العمال والمزارعين ورؤساء ومجالس الشركات وموظفي المصارف وغيرهم، ووصلت حصة الأردن المكونة من هؤلاء إلى أكثر من ٥٠٪ من أعضاء المجلس الوطني الأول فيما لم يصل إلى الدورة الأولى للمجلس الوطني أي ممثل عن اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان.

وقابل النفوذ الواسع للأردن في هذه الدورة، سعي المملكة السعودية لنزع الشرعية عن هذا المؤتمر فيما اقترحت تونس والجزائر تحويل المنظمة إلى إطار جبهوي.

أما الموقف على الجبهة الفلسطينية فقد تراوح بين موقف الرفض الذي أعلنه الحاج أمين الحسيني بصفته رئيساً "للهيئة العربية العليا"، وبين مواقف الاتحادات العامة، وخاصة اتحاد الطلاب واتحاد العمّال اللذين أعلنا نفسيهما جزءاً من منظمة التحرير.

وفي هذا السياق انتقدت ست من الحركات الثورية في بيان صادر عن المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد أسلوب الشقيري في تشكيل المؤتمر الأول، ثم رفعت مذكرة إلى مؤتمر القمة العربية الثاني ناشدت فيها الدول العربية العمل على إزالة المصاعب والعقبات أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وشهدت الدورة الثانية للمجلس الوطني إرهاصات التغيير في نظام "الكوتا" الذي اعتمده الشقيري في التشكيل الأول للمجلس الوطني، فقد أدى تعزيز مكانة ودور فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة، وخاصة حركة "فتح"، إلى ضرورة بحث تعديل صيغة "الكوتا" السياسية المعمول بها في (م.ت.ف)، واضطر الشقيري من جانبه للإعلان عن بدء اتصالاته مع فصائل المقاومة بما فيها "فتح" التي حاول تشويه صورتها والمس بها.

واستمر هذا الوضع حتى انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني، لكنه كان مرشحاً بقوة للانفجار والتغيير، وقد بدأت هذه العملية رسمياً بالقرار الذي اتخذه أحمد الشقيري لحل اللجنة التنفيذية للمنظمة، ليحل محلها "مجلس الثورة" لإعداد الشعب لخوض معركة التحرير. وكانت ساحة التغيير قد تأزمت على إثر النتائج التي أسفرت عنها هزيمة ١٩٦٧، إذ رفع سبعة أعضاء من منظمة التحرير مذكرة للشقيري يطالبون فيها بتنحيته عن الرئاسة، وقد قدم الشقيري استقالته عملياً في ١٢/٢٤/ ١٩٦٧م.

تميزت هذه المرحلة بانشغال كافة مكونات المجتمع السياسي الفلسطيني من فصائل وشخصيات سياسية مستقلة بالتوافق على المعايير الجديدة التي سيتم بموجبها اعتماد نسبة المحاصصة التي سيشكل على أساسها المجلس الوطني الجديد، وشهدت هذه المرحلة تجاذباً في الرؤى بين ثلاثة أطراف: حركة "فتح"، وسبعة فصائل أخرى متحالفة معها، "والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، "واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية". وكانت معركة الكرامة قد عززت موقف حركة "فتح" في مواجهة الأطراف الأخرى، وانتهى الأمر إلى الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية مكونة من ٢١ عضواً، توزعت حصصها على النحو التالي:

– (م.ت.ف)	٦
– حركة "فتح"	٦
– الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	٢
– جيش التحرير الفلسطيني	١
– الصندوق القومي	١
– المستقلون	٥
المجموع	٢١

اختارت هذه اللجنة ١٠٠ عضو لعقد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، وجرى توزيع المقاعد على النحو التالي:

– المكتب الدائم (حركة فتح وسبعة فصائل)	٣٨
– الجبهة الشعبية وثلاثة فصائل	١٠
– جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية	٢٠
– الاتحاد العام لطلبة فلسطين	١
– الاتحاد العام لعمال فلسطين	١
– الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	١
– المستقلون	٢٩

وقد جرى في هذه الدورة أيضا تقنين نظام "الكوتا" بعد إضافة نص إلى النظام السياسي يحدد ما يلي:

يحق للمجلس الوطني، وتعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسبما يرى ذلك ملائما وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير، ومقتضيات الوحدة الوطنية وفي ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة، وكان موضوع النسب التي تقرّرت لعضوية المجلس الوطني محل اعتراض كل من الجبهة الشعبية وقيادة جيش التحرير الفلسطيني وانعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني في ١٩٦٩/٢/١م بعد إضافة ٥ أعضاء جدد، فيما شهد نظام المحاصصة تعديلا واسعاً في هذه الدورة على النحو التالي:

– حركة فتح	٣٣
– الجبهة الشعبية	١٢
– الصاعقة	١٢

مادة محمية بموجب حقوق النشر

١٩٨٧، هذه الانتفاضة التي حددت المطالب الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والتي وجدت انعكاسها في قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في الجزائر ما بين ١٢-١٩٨٨/١١/١٥ والتي أعلنت عن قيام الدولة الفلسطينية. ومع أن الحكومة الأردنية قد أعلنت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١ فك ارتباطاتها القانونية والدستورية مع الضفة الغربية، إلا أن ذلك لم يغير الموقف الفلسطيني من موضوع العلاقات الكونفيدرالية المستقبلية، فقد أكدت الدورة التاسعة عشرة أن علاقة الدولة الفلسطينية المستقلة مع الأردن ستقوم على أسس كونفيدرالية، وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

وقد تم تأكيد الموقف نفسه في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر ما بين ٢٣-١٩٩١/٩/٢٨، وهي الدورة التي رحبت بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، فقد أكدت الدورة على قراراتها السابقة حول العلاقات الخاصة والمميزة بين الشعبين، وأكدت على بناء العلاقة المستقبلية على أساس كونفيدرالي بين دولتي فلسطين والأردن.

كما تم تأكيد الموقف نفسه بعد المشاركة في مؤتمر مدريد ضمن وفد فلسطيني – أردني مشترك، حيث أكد رئيس الوفد الفلسطيني د.حيدر عبد الشافي في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١ أن كلا من التاريخ والجغرافيا يربطان الشعبين برباط خاص، وأنهما سيمضيان بحرية وملء الإرادة لإرساء أسس الكونفيدرالية بين دولتي فلسطين والأردن.

وقد تكرر هذا الموقف في الورقة المقدمة من قبل الوفد الفلسطيني في الجولة الرابعة لمفاوضات السلام المنعقدة في واشنطن ما بين ٢/٢٤-١٩٩٢/٣/٤عندما أشارت إلى أن هدف هذه المفاوضات هو قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل ستختار علاقة كونفيدرالية مع الأردن.

و لم يتغير هذا الموقف بعد توقيع اتفاق أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في مدينة غزة هذه المرة ما بين ٢٢ – ١٩٩٦/٤/٢٣ أكد المجلس الوطني تمسكه بقرارات المجالس الوطنية السابقة المتعلقة بإقامة الكونفيدرالية بين دولتي فلسطين والأردن، وذلك بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، على أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

والكونفيدرالية تواجه الكثير من المعوقات والتحديات، فالكونفيدرالية علاقة تعاقدية بين طرفين أو أكثر، وبالتالي فإن تحديد طبيعة ومحتويات هذه العلاقة، وطبيعة السلطات والصلاحيات التي تتضمنها، سيكون أيضاً مصدراً للتنافس والخلاف بين الطرفين.

وقد تعددت وتنوعت خيارات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، لكنها لا تزال رهن التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. ويمكن تلخيص أهم الاتجاهات العامة لهذه الخيارات في الإطار التالي:

١. إعلان دولة فلسطينية مستقلة.
٢. حكم ذاتي فلسطيني موسع.
٣. فيدرالية أو كونفيدرالية أردنية فلسطينية.

وللفيدرالية أو الكونفيدرالية الأردنية الفلسطينية عدة سيناريوهات محتملة، سواء وصلت القضية الفلسطينية إلى حل نهائي، أو حل مرحلي وصولاً إلى الحل النهائي.

ويتلخص الشكل الكونفيدرالي على النحو التالي:

١. البرلمان :
أ. برلمانان وطنيان.
ب. برلمان مشترك وله صلاحيات متعددة.
٢. السلطة التنفيذية:
أ. حكومتان.
ب. مجلس كونفدرالي أعلى.
٣. الدستور:
أ. دستوران وطنيان.
ب. معاهدة.
ت. قوانين وطنية مستقلة.
٤. الجيش وقوات الأمن:
أ. قوات مشتركة.
ب. قوات خاصة مستقلة لكل كيان.
٥. الاقتصاد :
أ. سوق واحدة.
ب. وحدة جمركية.
ت. عملتان وميزانيتان.
٦. الجنسية والجواز:
أ. بطاقات وطنية واحدة.
ب. بطاقات محلية.
ت. جوازان.
٧. السيادة والحدود:
أ. سيادتان.
ب. حدود مفتوحة.

والخيار الكونفيدرالي الأردني الفلسطيني مطروح لدى الطرفين، لكنه مرتبط بتطورات القضية الفلسطينية ومسألة الحل النهائي لها.

و.م

مادة محمية بموجب حقوق النشر

كيان القدس المنفصل
Corpus Separatum

(هو الوضع السياسي المنفصل للقدس وضواحيها بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين رقم ١٨١، بحيث يكون منفصلاً عن الدولتين العربية واليهودية، اللتين افترض القرار قيامهما. وقد جاء التخصيص عن هذا الكيان السياسي في الجزء الثالث من القرار المذكور الصادر عن الجمعية العمومية في ١٩٤٧/١١/٢٩. ما زال لهذا القرار صبغة واحترام دوليان، ويعتبر الأساس في موقف الأغلبية الساحقة من دول العالم التي رفضت الإجراءات الإسرائيلية بإعلان القدس عاصمة لها عام ١٩٥٠، وترفض حتى الآن نقل سفاراتها في إسرائيل إلى القدس).

تحتل القدس مكانة خاصة لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث، وقد تحولت مسألة السيطرة على القدس والأماكن المقدسة في فلسطين، في العصر الحديث، إلى قضية منافسة وصراع بين القوى الطامعة في هذه البلاد. كما استخدمت هذه القوى المكانة الروحية للديار المقدسة لتبرير مخططاتها الحقيقية تجاه هذه البلاد أو التغطية على تلك المخططات. وبالتالي، احتلت مدينة القدس مكانة خاصة في كافة البرامج والمشاريع التي كانت توضع لتقرير مصير فلسطين والمنطقة.

كان أول من فعل ذلك، في التاريخ الحديث، السلطان العثماني عبد العزيز عندما فصل سنجق القدس عن ولاية الشام عام ١٨٧٤، وأعطى هذا السنجق الصفة المستقلة بحيث يتبع مباشرة لإشراف وسلطة السلطان في الآستانة، وليس لوالي بيروت أو الشام كما كان ذلك سابقا. وقد شمل هذا السنجق المنطقة الوسطى من فلسطين، حيث تبع سنجقا نابلس وعكا لولاية بيروت. وقد فعل السلطان ذلك ليضع حدا للتداخلات الأوروبية بحجة حماية الرعوية غير المسلمة في المدينة، بحيث وضع الجميع تحت رعايته المباشرة، وأعطى أهل القدس صلاحيات أكثر في إدارة شؤونهم. ومع ذلك ستتمكن بعض الدول الغربية، وبسبب ضعف السلطة العثمانية وفساد إدارتها، من الحصول على امتيازات وحقوق قنصلية تؤمن أشكالا من الرعاية لمواطني الدولة العثمانية غير المسلمين من سكان القدس وضواحيها، وتحقق وجودا مؤثرا في هذا الصدد انعكس في صدور قوانين تسمح للأجانب بشراء الأراضي، وكذلك بالهجرة.

(انعكس التنافس في السيطرة على الديار المقدسة، وفي مركزها مدينة القدس، بوضوح أيضا في اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦. في هذه الاتفاقية رسمت فيها الدول الأوروبية الكبرى الثلاث بريطانيا وفرنسا وروسيا، خرائط جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، وتقاسمت فيها النفوذ بعد زوال السلطان العثماني عنها. حيث لم توافق أي من هذه الدول على سيطرة الأخرى منها على هذه الديار بالذات دون غيرها، فقررت أن تكون تحت السيطرة المشتركة لها.

وجاء الفرز والتمييز الثالث لمنطقة القدس على أيدي لجنة روبرت بيل Robert Peel البريطانية التي شكلت عام ١٩٣٧ للبت في أسباب الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، حيث أبقت هذه اللجنة، عند اقتراحها تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، مناطق محددة من ضمنها القدس خارج حدود الدولتين العربية واليهودية، لتبقى تحت سلطة الانتداب، وذلك من أجل تأمين حرية العبادة للأديان الثلاثة.

كما ورد هذا الفرز على أيدي لجنة وود هيد Woodhead الفنية، التي تشكلت عام ١٩٣٨ من قبل سلطات الانتداب، لمحاولة الخروج من المأزق الذي وصل إليه الوضع السياسي والأمني في فلسطين، إثر رفض الجانبين العربي واليهودي مشروع لجنة بيل للتقسيم. فقد أعادت هذه اللجنة الفنية النظر في المناطق التي يجب أن تتكون منها كل من الدولتين العربية واليهودية، إلا أنها حافظت على وضع منفصل لمدينة القدس، وأخضعتها لسلطة الانتداب.

جاء تخصيص آخر للقدس في مشروع القاضي وليام فيتزجيرالد William Fitzgerald عام ١٩٤٥ الذي قدمه بناء على طلب حكومة الانتداب للنظر في موضوع إدارة بلدية القدس بعد إبعاد رئيسها حسين الخالدي منذ عام ١٩٣٧ إلى جزر سيشل. حيث اقترح أن تقسم المدينة إلى قطاعين جغرافيين عربي ويهودي يدير كلا منهما مجلس بلدي منتخب، على أن يشرف على عمل المجلسين، مجلس إداري تناط به قضايا الرقابة على الأماكن المقدسة وتنظيم العمل في المرافق المشتركة بين القطاعين.

أهم ما ورد في بنود "الكيان المنفصل" في قرار التقسيم لعام ١٩٤٧:

قسّم الجزء الثالث من القرار ١٨١ الخاص بالقدس إلى أربعة أقسام هي :

١ – تعريف بطبيعة نظام الكيان المنفصل Corpus Separatum
٢ – حدود الكيان المنفصل. ٣ – النظام الأساس (الدستور).
٤ – مدة سريان النظام المنفصل.

أولا– طبيعة نظام القدس الخاص:

يقام في مدينة القدس وضواحيها كيان سياسي منفصل (Corpus Separatum) تتولى الأمم المتحدة إدارته عبر مجلس وصاية معين من قبلها.

ثانيا – حدود الكيان المنفصل:

أضيفت إلى حدود بلدية القدس، التي كانت قائمة عام ١٩٤٧، مجموعة من البلدات والقرى، بحيث شكلت سويا هذا الكيان المنفصل. فإذا كانت مساحة بلدية القدس في عام صدور قرار التقسيم قرابة ٢٠ كيلومترا مربعا، فقد وصلت مساحة الكيان المنفصل وفق قرار التقسيم إلى ٢٥٨ كيلومترا مربعا، أو ما يقارب ١٪ من المساحة الكلية لفلسطين. وإذا كان عدد سكان مدينة القدس في ذلك العام ١٦٤ ألفا، فإن عددهم في الكيان المنفصل كان سيصل إلى ٢٠٥ آلاف، منهم ١٠٥ آلاف عربي و١٠٠ ألف يهودي. وقد ضم هذا الكيان المنفصل، بالإضافة إلى مدينة القدس، كلا من بلدات: بيت لحم، وبيت ساحور،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وبيت جالا، وقرى صور باهر، وأم طوبى، وبيت صفافا، وشرفات، وكيبوتس رامات راحيل في القطاع الجنوبي من الكيان. وقرى سلوان، والطور، وأبو ديس، وعرب السواحرة في القطاع الشرقي. وقرى المالحة، ولفتا، ودير ياسين، وعين كارم في القطاع الغربي، والعيسوية وشعفاط في الشمال.

ثالثا — النظام الأساس (الدستور):

يقوم مجلس الوصاية بوضع دستور مفصل لكيان القدس، وذلك خلال خمسة أشهر من إقرار مشروع التقسيم، على أن يتضمن هذا الدستور في الجوهر الأمور التالية:

١. أهداف الإدارة الحكومية: تلتزم هذه الإدارة بتنفيذ ما يلي:

أ — حماية المصالح الدينية للديانات السماوية الثلاث، والعمل على أن تسود المدينة أجواء الأمن والسلام.

ب — دعم روح التعاون بين سكان المدينة، بما يحافظ على مصالحهم ويعمق العلاقات السلمية بين الشعبين العربي واليهودي، وحفظ الأمن وتحقيق الرفاهية، واحترام عادات وتقاليد الجاليات المقيمة في القدس.

٢. الحاكم والموظفون (السلطة التنفيذية):

يعين مجلس الوصاية حاكما للقدس يكون مسؤولا أمام المجلس، على ألا يكون هذا الحاكم مواطنا تابعا لأي من دولتي فلسطين. يمثل هذا الحاكم الأمم المتحدة، ويمارس بالنيابة عنها السلطات التنفيذية كافة، بما في ذلك الشؤون الخارجية. يضع الحاكم مشروعا مفصلا للنظام الإداري في القدس ويقدمه لمجلس الوصاية لينال الموافقة عليه، كما يشكل جهازا إداريا يختار أعضاءه، قدر الامكان، من سكان المدينة وسائر فلسطين دون تمييز بالعرق أو الدين.

٣. الحكم المحلي:

أ — تتمتع البلدات والقرى والمراكز السكانية المنضوية في تعداد الكيان المنفصل بسلطات واسعة على نطاق الحكم المحلي.

ب — تعطى لحاكم المدينة صلاحيات تشكيل مجالس بلدية جديدة ضمن الاطار العام للمدينة، على أن تحظى هذه التشكيلات بموافقة مجلس الوصاية.

٤. الترتيبات الأمنية:

أ- كيان القدس المنفصل مجرد من السلاح، ولا يسمح بالقيام بأي تشكيل أو نشاط عسكري ضمن حدوده.

ب — للحاكم السلطة في اتخاذ التدابير الأمنية الرادعة في حال قيام فئة أو أكثر من سكان المدينة باجراءات من شأنها عرقلة إدارة شؤون المدينة.

ت— تقوم في المدينة قوة شرطة خاصة دولية، تناط بها شؤون حماية الأماكن المقدسة، وحفظ النظام والقانون في المدينة.

٥. السلطة التشريعية :

يتم انتخاب مجلس تشريعي بالاقتراع السري، وعلى أساس التمثيل النسبي لسكان القدس. تناط بالمجلس صلاحية إصدار التشريعات على ألا تتعارض نصوصها مع أحكام النظام الأساس، ويعطى الحاكم حق الاعتراض على القوانين المتنافية مع هذه الأحكام، كما يحق له إصدار قوانين مؤقتة في حال تخلف المجلس التشريعي عن الموافقة على مشاريع قوانين حيوية.

٦. السلطة القضائية: يقام في القدس نظام قضائي مستقل يشمل محكمة استئناف.

٧. تدخل القدس ضمن الاتحاد الاقتصادي الذي يضم الدولتين العربية واليهودية.

٨. تكفل لمواطني الدولتين العربية واليهودية حرية العبور والزيارة للقدس، وتخضع إجراءات الهجرة إلى القدس والإقامة فيها لسلطة الحاكم، ووفق تعليمات مجلس الوصاية.

٩. يعتمد في القدس ممثلون عن الدولتين العربية واليهودية للمحافظة على مصالح الدولتين ورعاياهما لدى الإدارة الدولية في المدينة، كما يحمي مجلس الوصاية مصالح رعاياه في الخارج.

١٠. تعتمد **اللغتان العربية والعبرية** لغتين رسميتين في القدس.

١١. يعتبر جميع المقيمين بحكم الواقع في القدس **مواطنين في الكيان المنفصل**، ما لم يختر الواحد منهم جنسية دولة أخرى.

١٢. الحريات المكفولة:

أ — تكفل لكل مواطن حقوق الإنسان، وحرية العقيدة، والدين، والرأي، والاجتماع، والانتماء الحزبي، وحق التحدث والتعلم باللغة التي يريد، كما وتكفل أيضا حرية الصحافة.

ب — لا يجوز التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو اللغة.

ت — مساواة الجميع أمام القانون.

ث— احترام قانون الأحوال الشخصية والأسرة لمختلف الأفراد والطوائف.

١٣. الأماكن المقدسة والدينية:

أ — عدم المس بالحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والمواقع الدينية.

ب — ضمان حرية الوصول إليها وحرية ممارسة العبادة فيها.

ت — يدعو الحاكم الطائفة المعنية للقيام بالصيانة المطلوبة للمكان المقدس والديني، ويحق له القيام بهذه الصيانة على حساب الطائفة التي لا تستجيب لطلبه.

ث — لا تجبى الضرائب على الأماكن المقدسة والدينية.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

١٤. التزامات الحاكم تجاه الأماكن المقدسة والدينية:

أ — حماية هذه الأماكن.

ب — متابعة أمور حماية ورعاية الأماكن المقدسة والدينية الواقعة في أراضي الدولتين العربية واليهودية.

ت — الفصل في الخلافات التي تقع بين مختلف الطوائف بشأن الأماكن والأبنية المقدسة في سائر أرجاء فلسطين.

ث — يجوز للحاكم الاستعانة بمجلس استشاري يمثل مختلف الطوائف.

رابعا: مدة سريان النظام المنفصل:

يبدأ العمل بالدستور الذي وضعه مجلس الوصاية في موعد أقصاه أوائل تشرين الأول ١٩٤٨، ويسري مفعول هذا النظام لمدة ١٠ سنوات، ما لم ير مجلس الوصاية غير ذلك. يعيد مجلس الوصاية بعد انقضاء مدة السنوات العشر، وعلى ضوء التجربة المكتسبة، النظر في مجمل النظام، على أن يتم استفتاء مواطني القدس حول التعديلات التي يرغبون في إدخالها على نظام المدينة.

و.م

اللاجئون الفلسطينيون

(هم الذين فقدوا مساكنهم وسبل عيشهم ما بين ١ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ نتيجة نزاع سنة ١٩٤٨ حسب تعريف "وكالة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا).

ويبقى التعريف الأقرب للدقة والأكثر شمولية لأوضاعهم هو التعريف الذي كان قدمه الوفد الفلسطيني في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين للمفاوضات المتعددة الأطراف، الذي التأم في اوتاوا—كندا في ١٩٩٢/٥/١٣، وينصّ على أن اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الفلسطينيون، ومن تحدر منهم الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، عند صدور قرار التقسيم، وكانون الثاني (يناير) ويشمل هذا التعريف أولئك الفلسطينيين الذين نزحوا، حتى داخل الأراضي التي أصبحت دولة اسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨— ١٩٤٩، ويشمل كذلك أولئك الذين نزحوا سنة ١٩٦٧ أو في اثرها، ويشمل أيضاً سكان القرى الحدودية في الضفةِ الغربية الذين فقدوا أراضيهم الزراعية في حرب ١٩٤٨، سكان مخيمات اللاجئين في قطاع غزة الذين نقلوا إلى الجانب المصري من رفح بعد ترسيم الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر إثر التوقيع عل اتفاق "كامب ديفيد". كما يشمل أيضاً الفلسطينيين البدو الذين اقتلعوا قسراً من مناطق رعيهم داخل دولة إسرائيل، وأولئك الذين أرغموا على مغادرة الضفة الغربية والانتقال إلى الأردن.

ويمكن تلخيص كل ذلك في تعريف مباشر يعتبر أن اللاجئ الفلسطيني هو كل فلسطيني أرغم، لأي سبب كان على مغادرة محل إقامته الطبيعية في وطنه فلسطين منذ عام ١٩٤٧ أو بعدها، أو خرج منها لأي سبب ولم تسمح له السلطات الإسرائيلية بالعودة إلى محل إقامته الأصلي في وطنه، ويبقى كل لاجئ أو من تحدر منه، محتفظاً بهذه الصفة، وبحقه الطبيعي والقانوني في العودة هو أو نسله إلى موطنه الأصلي.

الإطار السياسي والتشكيل التاريخي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين:

تأسست الحركة العدوانية، وتطورت، على أساس العديد من المزاعم التي كان من أبرزها الادعاء بإقامة الوطن القومي لليهود على "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

ولكن وعلى الرغم من كل الجهود الحقيقية للحركة الصهيونية، والمدعومة دولياً لتهجير أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين على امتداد نصف قرن من تأسيس الحركة الصهيونية وإلى استصدار قرار التقسيم، فإنه حتى صدور هذا القرار في ٢٩/ ١٩٤٧/١١ لم يكن عدد كل اليهود المهجرين إلى فلسطين يتجاوز ٦٠٠ ألف نسمة، مقابل أكثر من مليون و ٢٣٧ ألفاً من الفلسطينيين المواطنين الأصليين للبلاد.

ورغم كل الغبن الذي ألحقه قرار التقسيم ١٨١ باوضاع المواطنين الفلسطينيين الأصليين في البلاد. فإن الحركة الصهيونية التي وافقت سياسياً على قرار التقسيم، لم يكن لها أن تقبل عملياً بالمترتبات الديموغرافية لهذا القرار، خاصة وأنه ينص على إبقاء (٤٠٧٠٠٠) فلسطيني في حدود المساحة التي خصصها قرار التقسيم للدولة اليهودية، وكان هؤلاء يشكلون ما نسبته ٤٤,٩٧ ٪ من إجمالي عدد سكان هذه الدولة مقابل (٤٩٨٠٠٠) يهودي لم تكن نسبتهم في الدولة اليهودية ذاتها تتجاوز ٥٥٠٣ ٪ من إجمالي عدد السكان.

وكان المواطنون الفلسطينيون يملكون في الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم ما نسبته ٣٤,٢٤٪ من أراضي هذه الدولة ومساحتها، فيما لم يكن اليهود يملكون في هذه الدولة سوى ٩,٣٨ ٪ من الأراضي.

ونظراً لخطورة هذه المعطيات على طابع الدولة اليهودية وهويتها وحتى على إمكانية قيامها ووجودها، فقد استغلت الحركة الصهيونية وخلقت كل الذرائع التي اعتمدت عليها ووظفتها من أجل تغيير هذه الوقائع الديموغرافية وقلبها رأساً على عقب.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اتبعت الحركة الصهيونية سياسة التطهير العرقي والعنصري على أوسع نطاق وتؤكد الوثائق أن الحركة الصهيونية اقترفت أكثر من ٣٥ مجزرة وحشية بحق المواطنين الفلسطينيين، وأنها طردت، بقوة السلاح أهالي ٤٣١ مدينة وقرية وقبيلة بين عام ٤٨-١٩٤٩، واستولت على أراضيهم التي بلغت مساحتها حوالي ١٨,٦ مليون دونم، أو ما يساوي ٩٢ ٪ من مساحة دولة إسرائيل.

وتكشفت بمرور الوقت، الأسباب الحقيقية وراء تهجير أكثر من ثلثي المواطنين الفلسطينيين (٨١٠٠٠٠) مواطن تحولوا إلى لاجئين فيما تبقى من فلسطين أو في دول الطوق العربية المحيطة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بها (الجدول رقم ١).

وتبين بشكل مؤكد أن أكثر من ٨٨ ٪ من الفلسطينيين قد هجروا من قراهم بسبب الأعمال العسكرية الصهيونية المباشرة وأن ١٠٪ هجروا بسبب الحرب النفسية المنظمة التي شنها الصهاينة عليهم، وأن ١٪ فقط منهم خرجوا من قراهم بقرار من الأهالي:

الجدول رقم (١)

تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين تبعاً للمناطق

التي نزحوا إليها في المرحلة الأولى من (١٩٤٨ — ١٩٤٩)

المنطقة	التقدير الرسمي البريطاني	التقدير الرسمي الأمريكي	تقدير الأمم المتحدة	تقدير فلسطين
غزة	٢١٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	٢٠١٠٠٠
الضفة الغربية	٣٢٠٠٠٠		١٩٠٠٠٠	٣٦٢٠٠٠
الدول العربية	٢٨٠٠٠٠	٦٦٧٠٠٠	٢٥٦٠٠٠	٢٨٤٠٠٠
المجموع	٨١٠٠٠٠	٨٧٥٠٠٠	٧٢٦٠٠٠	٨٤٧٠٠٠

الجدول رقم (٢)

أسباب اقتلاع وتهجير اللاجئين الفلسطينيين

الأسباب	عدد القرى
الطرد على يد القوات الصهيونية	٢٢
الهجوم العسكري اليهودي المباشر	٢٧٠
الخوف من هجوم يهودي متجه نحو القرى	٣٨
تأثر وانعكاس سقوط مدينة قريبة	٤٩
الحرب النفسية المنظمة	١٢
الخروج الاختياري	٦
لأسباب غير محددة	٣٤
المجموع	٤٣١

واعتماداً على أساليب التطهير العرقي هذه أمكن للحركة الصهيونية خلال المرحلة الأولى من ٤٨-١٩٤٩، اقتلاع وتهجير وتشريد أكثر من ٨٠٠ ألف مواطن فلسطيني من سكان البلاد الأصليين كما أمكن لها أن تضمن أغلبية يهودية من السكان في الدولة العبرية بعد أن اقتلعت وهجرت الأغلبية العظمى من الفلسطينيين، وتقلصت نسبتهم من إجمالي عدد السكان ٤٤,٩٧٪ إلى ما لايتجاوز ١٨٪ فقط، وفرضت عليهم الحكم العسكري البغيض، وحمل الجنسية الإسرائيلية حيث تحولوا من أغلبية في وطنهم إلى أقلية قومية في الدولة اليهودية.

ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل:

يعتبر الفلسطينيون في إسرائيل من الناحية القانونية مواطنين إسرائيليين، ومع ذلك لا يسمح لغاية الآن لأكثر من ٢٥٪ منهم بالعودة إلى القرى والأراضي والبيوت التي كانوا اقتلعوا وهجروا منها في المرحلة الأولى من السياسة الإسرائيلية التي اعتُمدت لاقتلاع وتهجير الفلسطينيين. خلال الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٨ تم اقتلاع وتهجير ما يزيد على ٢٣٩٠٠٠ فلسطيني، وأحليت ودمرت تماماً ١٨٠ قرية فلسطينية، كما أحلي السكان الفلسطينيون من ثلاث مدن كبيرة هي صفد وطبريا وبيسان، ولم يبق بعد الاقتلاع في مدينة حيفا سوى أقل من ٢٠٠٠ فلسطيني، وحتى إعلان الهدنة في عام ١٩٤٩ استكملت الحركة الصهيونية عملية التدمير والاخلاء الكلي لـــ ٧٠ قرية فلسطينية أخرى، وتم تهجير عدد كبير من السكان الفلسطينيين لمدينتي يافا وعكا، كما هجر عدد كبير آخر من السكان الفلسطينيين لمدينتي اللد والرملة.

وتحدثت تقديرات "الأونروا" لسنة ١٩٥٠ عن تهجير أكثر من ٤٦٠٠٠ فلسطيني من قراهم التي كان قرار التقسيم قد شملها داخل حدود الدولة اليهودية، ويشكل هؤلاء وحدهم نسبة تتراوح ما بين ٢٥-٣٠٪ من الفلسطينيين البالغ عددهم ١٦٠٠٠٠ تقريباً الذين بقوا عام ١٩٤٨ داخل حدود الهدنة لدولة إسرائيل.

وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد الفلسطينيين في إسرائيل يقدر بحوالي مليون ومئة وخمسة وعشرين ألف مواطن، وهو ما يعني أن من بين هؤلاء يوجد حوالي ربع مليون(٢٥٠٠٠٠)لاجئ داخلي ينطبق عليهم، ويشملهم تعريف اللاجئ الفلسطيني. ولم يكف هؤلاء اللاجئون عن التعلق بأرضهم وقراهم وممتلكاتهم، والتمسك بحقهم في العودة.

ولم يكن الاقتلاع والتهجير مجرد إجراءات استثنائية أو وقتية انتهت بإعلان قيام دولة إسرائيل والتوقيع على اتفاقيات الهدنة الدائمة مع الدول العربية. فقد أكدت كل الوقائع اللاحقة اعتماد الدولة العبرية سياسة منهجية للتطهير العرقي التي تستخدم أساليب متعددة، وفي مراحل متتالية. إذ أقدمت اسرائيل بين عامي ١٩٥٠ — ١٩٦٧ على طرد سكان مجدل عسقلان في سنة ١٩٥٣ وأهالي قريتي كراد البقارة وكراد الغنامة في منطقة سهل الحولة عدة مرات في سنوات ١٩٤٨ و١٩٥١ و١٩٥٦، كما تم طرد وتجميع عرب النقب في منطقة السياج عام ١٩٥٧.

النازحون:

كانت إسرائيل قد استغلت وقائع حرب ١٩٦٧ وتداعياتها لتنفيذ المرحلة الثالثة من اقتلاع وتهجير الفلسطينيين مما تبقى لهم من وطنهم، ورغم أن الأدبيات التي تعاملت مع موضوع الفلسطينيين الذين هجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ تحت اصطلاح "النازحين" فإنه ليس لهذا المصطلح أي قيمة قانونية، ويجب أن يتم إدراج هؤلاء الذين اقتلعوا وهجروا في عام ١٩٦٧ في نفس قائمة اللاجئين الفلسطينيين الذين ينطبق عليهم جميعا حق العودة وفقاً لكل قوانين الشرعية الدولية.

والجدول رقم ٣ يتضمن التقديرات الفلسطينية للنازحين واللاجئين خلال حرب ١٩٦٧

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفئة	التقدير
النازحون الى الاردن	
النازحون عام ١٩٦٧ أول مرة	١٠٧٠٠٠
لاجئو عام ١٩٤٨ نزحوا ثانية	٩٣٠٠٠
في قيد الدرس (بما في ذلك سكان ثلاث قرى في اللطرون قرب القدس)	١٢٥٠٠
المجموع	٢١٢٥٠٠
النازحون الى مصر	
النازحون عام ١٩٦٧ أول مرة	٣٢٠٠٠
لاجئو عام ١٩٤٨ نزحوا ثانية	٣٠٠٠
المبعدون	٤٠٠٠
المجموع	٣٩٠٠٠
لاجئون لم يتمكنوا من العودة أو لم يسمح لهم بذلك	٦٠٠٠٠
لاجئون يحملون تصاريح "بدل هوية مفقودة" (١٩٦٧-١٩٩١)	١٠٠٠٠٠
المبعدون (١٩٦٧-١٩٩١)	١٦٦٠
المجموع	٤١٣١٦٠

وينبغي التأكيد مجددا على تأصل واستمرار السياسة الإسرائيلية التي تعمل على تفريغ الأراضي الفلسطينية من مواطنيها الفلسطينيين، والتي استمرت على نحو منهجي بعد حرب ١٩٦٧ ولم تتوقف. وفي إطار هذه السياسة قامت إسرائيل بطرد عرب المهجر في عام ١٩٧٤ من قريتهم في الخضيرة بدعوى إقامة محطة كهرباء على أراضيهم. وبعد التوقيع على اتفاقيات "كامب ديفيد"، قامت إسرائيل في عام ١٩٨١ بطرد آلاف الفلسطينيين من منطقة تل الملح في النقب بدعوى إقامة مطارات عسكرية بديلة. وفي عام ١٩٨٩ أوصت لجنة إسرائيلية (لجنة ماركوفتش) بضرورة هدم (١١٠٠٠) منزل من منازل العرب بزعم البناء غير المرخص بغرض تحجير سكانها. وفي عام ١٩٩٥ أصدر وزير البناء والإسكان الإسرائيلي أوامر بطرد سكان قرية الهواشلة في النقب وعرب الجهالين.

من جهة أخرى اتبعت دوائر الحكم العسكري للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام ١٩٦٧، سياسة تقضي بمنع عودة عدد كبير من الفلسطينيين بزعم تجاوز تصاريح الخروج والعودة أو فقدانها وغيرها من المزاعم التي أدت عملياً إلى تحويل أكثر من ١٠٠٠٠٠ فلسطيني خلال السنوات ١٩٦٧ –١٩٩٣ إلى لاجئين، ممنوعين من العودة إلى وطنهم ومقر إقامتهم الأصلي في الأراضي الفلسطينية.

خريطة توزّع اللاجئين الفلسطينيين:

تشير أغلب التقديرات إلى أن ٤٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين لا يزالون يعيشون على أرض فلسطين التاريخية، فيما اضطر ٤٢٪ من اللاجئين إلى الإقامة في الدول العربية المجاورة لفلسطين ويقيم ٦٪ منهم في عدة دول عربية اخرى، فيما يعيش ٦٪ من اللاجئين في دول عدة في أوروبا وأمريكا.

وتشير هذه التقديرات احصائيا إلى وجود حوالي ٥,٢٥ مليون لاجئ فلسطيني، ويبلغ عدد المسجلين من هؤلاء اللاجئين لدى وكالة الاونروا (UNRWA) حوالي (٣,٨) مليون لاجئ.

ويوضح الجدول رقم ٤ خريطة توزّع اللاجئين الفلسطينيين وأعدادهم في دول العالم.

مكان اللجوء	الفلسطينيون كافة	اللاجئون منهم
فلسطين ١٩٤٨(إسرائيل)	١٠١٢٥٤٧	٢٥٠٠٠٠
قطاع غزة	١٠٦٦٧٠٧	٨١٣٥٧٠
الضفة الغربية	١٦٩٥٤٢٩	٦٩٣٢٨٦
الاردن	٢٤٧٢٥٠١	١٨٤٩٦٦٦
لبنان	٤٥٦٨٢٤	٤٣٣٢٧٦
سوريا	٤٩٤٥٠١	٤٧٢٤٧٥
مصر	٥١٨٠٥	٤٢٩٧٤
السعودية	٢٩١٧٧٨	٢٩١٧٧٨
الكويت	٤٠٠٣١	٣٦٤٩٩
باقي دول الخليج	١١٢١١٦	١١٢١١٦
العراق وليبيا	٧٨٨٨٤	٧٨٨٨٤
الدول العربية الأخرى	٥٨٨٧	٥٨٨٧
أميركا الشمالية والجنوبية	٢١٦١٩٦	١٨٣٧٦٧
باقي دول العالم	٢٧٥٣٠٣	٢٣٤٠٠٨
المجموع	٨٢٧٠٥٠٩	٥٢٤٨١٨٦

المصدر: د. سليمان أبو ستة – ١٩٩٨– اللاجئون

الفلسطينيون في القانون الدولي والشرعية الدولية:

إن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة حق العودة، تكفلها الشرعية الدولية والقانون الدولي، ولا يوجد في القانون الدولي ما يخالف أو يعارض هذه الحقوق الثابتة والشرعية وغير القابلة للتصرف.

وتنص المادة ١٣ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على الحق الطبيعي والمشروع للاجئين في العودة. وكان المجتمع الدولي، ممثلا في هيئة الأمم المتحدة قد أصدر العديد من القرارات التي تكفل للاجئين الفلسطينيين حقوقهم وفي مقدمتها حق العودة .

كانت الإشارة الأولى من المجتمع الدولي بصدد اللاجئين الفلسطينيين قد وردت في إطار التوصيات التي كان رفعها الوسيط الدولي الكونت برناودت للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨/٩/١٦ والتي أوصى فيها بإعادة اللاجئين الفلسطينيين

مادة محمية بموجب حقوق النشر

إلى منازلهم. وقد قام أعضاء المنظمة الصهيونية الإرهابية "شتيرن" بقتله في مدينة القدس بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٧.

وفي ١٩٤٨/١٢/١١، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة على قرارها التاريخي رقم ١٩٤، الذي جاء فيه في البند الحادي عشر ما يلي: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة".

ويعد هذا البند من أكثر النصوص القانونية تداولاً في مناقشات ومداولات الأمم المتحدة حيث جرى التأكيد عليه أكثر من مئة مرة.

وكان القرار ١٩٤ قد دعا إلى تشكيل "لجنة التوفيق" التي تألفت من ثلاث دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، ودعت لجنة التوفيق الأطراف العربية وإسرائيل إلى مؤتمر وقع خلاله الطرفان العربي والإسرائيلي في ١٩٤٩/٥/١٢ على ما يسمى "بروتوكول لوزان"، الذي وافقت فيه إسرائيل على الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وبعد أن استحصلت إسرائيل على موافقة الأمم المتحدة على قبولها عضواً في هذه المنظمة الدولية عادت فتنكرت لما سبق أن التزمت به.

وفي خطوة متقدمة، كانت القضية الفلسطينية قد أدرجت كبند مستقل على جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت قرارها رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ الذي تضمن ما يلي: "وتؤكد الجمعية العامة من جديد أيضاً حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها وتطالب بإعادتهم".

وفي ١٩٧٥/١١/١٠، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٣٧٦ وجاء في أحد بنوده (بند ٢- ب) ما يلي: "ممارسة الفلسطينيين لحقهم، غير القابل للتصرف في العودة إلى دورهم وممتلكاتهم التي رحلوا عنها واقتلعوا منها".

وقد تألفت لجنة دولية تعنى بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في العودة. وقد قدمت هذه اللجنة توصياتها إلى مجلس الأمن عام ١٩٧٦، لكنها رفضت بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الجمعية العامة قد أقرت العمل في موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين على مرحلتين.

أ- المرحلة الأولى: عودة الذين نزحوا نتيجة حرب ١٩٦٧ وهي عودة غير مرتبطة بأي شرط ويتم تنفيذها فوراً.

ب- المرحلة الثانية: عودة الذين نزحوا في الفترة من ٤٨-١٩٦٧، وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعينة ومنظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وإملاكهم، أما الذين يختارون عدم العودة فيدفع لهم تعويض عادل ومنصف، وعرضت هذه التوصيات على مجلس الأمن أكثر من مرة في الفترة من ١٩٦٧-١٩٨٠ لكن حق النقض "الفيتو" الأمريكي كان يتكفل دائماً بإسقاطها.

اللاجئون الفلسطينيون ومشاريع التسوية السياسية:

يعتبر انعقاد مؤتمر مدريد في ١٩٩١/١٠/ ٣٠ نقطة البداية الحقيقية للمسار الراهن لمشاريع التسوية السياسية التي شهدت عدداً من التطورات النوعية التي تميزها عن سائر المشاريع الأخرى السابقة.

وفي اثر مؤتمر مدريد تأسست لجنة توجيه عقدت اجتماعها الأول في العاصمة الروسية موسكو، وتمخض عنها تآلف عدة لجان تقنية على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف، كانت إحداها مخصصة للاجئين، وعقدت هذه اللجنة ثمانية اجتماعات، أعاد فيها الوفد الفلسطيني التأكيد على حق اللاجئين في العودة استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار ١٩٤. وأصدر الكندي مارك بيرون "وثيقة رؤية"، رأى فيها أن "الشرق الأوسط أفضل بلا لاجئين"، ودعا فيها إلى معالجة حق العودة والتوطين. وفي تطور لاحق أصدرت رئاسة المجموعة وثيقة أخرى ركزت على موضوع "أقلمة اللاجئين". وأمام إصرار الوفد الفلسطيني على أن أي مشاريع يجب أن تضمن الحقوق الشرعية للاجئين الفلسطينيين في التسوية السياسية. وقد تأكد لاحقا التمسك المبدئي للجانب الفلسطيني بضرورة أن يستند أي مشروع للتسوية إلى الاعتراف بحق العودة على أساس القرار ١٩٤.

إن إحدى أهم النتائج المباشرة لتطبيق اتفاقات "أوسلو" هي وضع حد للسياسة الإسرائيلية التي كانت تحول دون عودة الفلسطينيين إلى أماكن إقامتهم الدائمة في الضفة والقطاع، بعد مغادرتهم لها تحت ذرائع شتى، وكانت هذه السياسة قد حالت دون عودة أكثر من ١٠٠٠٠٠ فلسطيني في الفترة من ٦٧-١٩٩٤.

رفضت السلطة الفلسطينية التوقيع على صيغة كلينتون للتسوية في "كامب ديفيد" الثانية عام ٢٠٠٠ بسبب تمسكها الثابت بحق اللاجئين في العودة على أساس القرار ١٩٤.

وأعاد وفد السلطة الفلسطينية في مفاوضات "طابا" التأكيد على موقفه المبدئي وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة في المذكرة الرسمية التي قدمها للجانب الإسرائيلي في مفاوضات "طابا". وقد تعثر التوصل إلى إقرار صيغة التسوية لعدد من العوامل، من أبرزها رفض الجانب الإسرائيلي حل قضية اللاجئين على أساس الاعتراف بحق العودة طبقا لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

القرار ١٩٤.

وبعد انقضاء مرحلة أوسلو، كانت الدول العربية قد تبنت بالإجماع مبادرة عربية للسلام في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الذي انعقد في الجامعة اللبنانية ببيروت من ٢٧- ٢٠٠٢/٣/٢٨. وتضمنت هذه المبادرة بالخصوص المطالبة بضرورة: "التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤".

وفي ٢٠٠٣/٥/١ سلمت اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة) النص الرسمي لمشروع التسوية المعروف باسم "خريطة الطريق" لكل من رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون

وقد أكدت هذه الخطة على أنها "ستقوم على أسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، و١٣٩٧، والاتفاقات السابقة المبرمة بين الطرفين ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله ـــ التي تبنتها قمة الجامعة العربية ببيروت".

وكانت خطة "خريطة الطريق" قد حددت المرحلة الثالثة للتوصل إلى الاتفاق على الوضع النهائي وإنهاء النزاع الإسرائيلي ـــ الفلسطيني، وكان مقرراً لها أن تنتهي في عام ٢٠٠٥.

وورد بالخصوص في نص هذه المرحلة ما يلي: "تتوصل إلى اتفاق نهائي ـــ شامل ينهي الصراع حول الوضع الدائم الإسرائيلي ـــ الفلسطيني في سنة ٢٠٠٥ من خلال تسوية متفق عليها عبر التفاوض بين الأطراف قائمة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨، و١٣٩٧ التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتشمل حلا واقعياً وعادلا ومتفقاً عليه لموضوع اللاجئين".

لكن المفاوضات التي بدأت على أساس خريطة الطريق، كانت تعثرت بعد فترة وجيزة من بدايتها، وسرعان ما تعطلت وآلت إلى الجمود.

وكان هناك مجموعتان، فلسطينية وإسرائيلية يترأسها ياسر عبد ربه، ويوسي بيلين، قد أعلنتا في نهاية مرحلة طويلة من المفاوضات عن التوصل إلى الاتفاق على مشروع جديد للتسوية أطلق عليه "وثيقة جنيف".

وحسب النص المنشور يوم ٢٠٠٣/١٠/١٧ من مصادر اسرائيلية فإن "وثيقة جنيف" تنص فيما يخص قضية اللاجئين على اعتراف الطرفين أنه في سياق الدولتين المستقلتين فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان الواحدة إلى جانب الأخرى بسلام، فإن حلا متفقاً عليه لمشكلة اللاجئين ضروري لتحقيق سلام عادل شامل ودائم. وإن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن ٢٤٥ ومبادرة السلام العربية المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، هي الأساس لحل موضوع اللاجئين وأن اللاجئين يستحقون تعويضاً على مكانتهم كلاجئين وعلى فقدانهم للأملاك، وهذا الأمر لا يمس بالحقوق المتعلقة بمكان السكن الدائم للاجئ. كما يعترف الطرفان بحقوق الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين بالتعويض.

م.ح

لجان الزكاة

(هي مؤسسات خيرية أهلية تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية وتعمل على جمع الزكوات والصدقات والهبات من الأغنياء لتقوم بتوزيعها على الفقراء حسب النصوص الشرعية.)

تاريخ لجان الزكاة:

بدأت فكرة إنشاء لجان الزكاة بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، حيث ظهرت الحاجة لوجود مؤسسات ترعى الأسر الفقيرة وعائلات الأيتام والمرضى ذوي العاهات وطلاب العلم الفقراء والمعاقين... إلخ. إذ تنادى العديد من العلماء والتجار الغيورين، خاصة في مدينة نابلس، وطلبوا من المجلس الأعلى للأوقاف والشؤون الإسلامية بالقدس بصفته الهيئة العليا المسؤولة عن إدارة شؤون الأوقاف في فلسطين، العمل على وجود لجان للزكاة تأخذ على عاتقها رعاية هذه الأسر. وتم ذلك فعلا في شهر تشرين ثان (نوفمبر) ١٩٧٧، إذ وافق المجلس الأعلى على تأليف لجنة للزكاة في محافظة نابلس لتكون أول لجنة، ونظراً لنجاح هذه اللجنة تم تأليف العديد من اللجان في شمال فلسطين بعد عام ١٩٨٢.

ونظراً لما لمسه الإخوة المحسنون في قطاع غزة من أعمال جليلة لهذه اللجان فقد تم تشكيل لجان مماثلة في قطاع غزة بعد عام ١٩٩٥ ليزداد عدد لجان الزكاة العاملة في محافظات فلسطين إلى حوالي (٦٠) لجنة قامت بترخيصها والإشراف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

أهداف لجان الزكاة:

١. العمل على توفير التكافل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
٢. إيجاد مراكز معتمدة لمساعدة المحتاجين والفقراء وذوي القضايا الاجتماعية والحالات الطارئة وحفظ كرامتهم.
٣. توفير أسباب النفع العام والبر الدائم في المجتمع بمنع التسول وإحداث التوازن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
٤. إيجاد مؤسسات موثوقة يتجه إليها المحسنون لأداء فريضة الزكاة والصدقات والهبات، ما يوفر عليهم عناء البحث عن الأسر المتعففة والمحتاجة، ويسهل عليهم دفع الزكاة.
٥. إحياء سنّة الصدقة الجارية بإقامة مشاريع وقفية خيرية استثمارية ينفق إيرادها على الفقراء مشاريع الخير.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

العائلات الفقيرة بأدوات الحرف المختلفة مثل آلات الخياطة والحدادة والتجارة والنسيج ...

مشروع تربية الأبقار التأهيلي / مشروع تربية الأغنام التأهيلي

مشروع تربية الدواجن التأهيلي / مشروع تربية خلايا النحل التأهيلي/ مشروع بيت الزكاة للنسيج والخياطة

ثامناً: مشاريع الصدقة الجارية

دعوة المحسنين لإقامة مشاريع صدقة جارية توقف وقفاً خيرياً ويكون ريعها للفقراء.

العمل على إقامة مصانع تأهيلية لإيجاد فرص عمل للفنيين والعمال والمزارعين واستثمار الموارد من الأراضي الفلسطينية مثل مشروع الزكاة التأهيلي للألبان (مصنع الصفا بنابلس) .

تاسعاً: دعم المؤسسات والجمعيات الخيرية بما يتفق والنصوص الشرعية.

موارد اللجان:

١. تبرعات المحسنين من أبناء المحافظات داخل فلسطين وخارجها وذلك من زكواهم وصدقاتهم وتبرعاتهم.

٢. ما يتبرع به المحسنون من هيئات ومؤسسات خيرية في السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وفي أوروبا وأمريكا وأستراليا والدول العربية الأخرى.

ويتمثل هذا بكفالات الأيتام وفي دعم المشاريع التأهيلية والصحية والتعليمية.

ع.ح

اللجنة التنفيذية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني"

(هي لجنة تم تشكيلها، لأول مرة، في فلسطين عقب عقد "المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث" ما بين ١٣-١٩ كانون الأول ١٩٢٠، بناءً على دعوة "الجمعية الإسلامية" في حيفا. الجديد في المؤتمر الثالث، هو إيجاده بوتقة واحدة يعمل الكل في إطارها، تحت قيادة سياسية ترضي الجميع، وتسمى "اللجنة التنفيذية "، بناءً على اقتراح تقدم به عضو المؤتمر رفيق التميمي، الذي أراد من التسمية أن تكون على غرار "اللجنة التنفيذية" التي ينتخبها المؤتمر الصهيوني السنوي، ففاز اقتراحه بأكثرية الأصوات، وجرى انتخاب اللجنة التنفيذية عبر اقتراع سري مباشر، فنال عارف الدجاني أعلى نسبة (٣٠ صوتاً)، بينما نال كاظم الحسيني ٢٦ صوتاً، أما الحاج أمين الحسيني فكان نصيبه خمسة اصوات فقط .

تأسست اللجنة التنفيذية الأولى من تسعة أعضاء، هم وفقاً لتسلسل عدد الأصوات: عارف الدجاني، سليمان التاجي الفاروقي، كاظم الحسيني، توفيق حماد، إبراهيم الشماس، معين الماضي، يعقوب برنقش، عبد اللطيف الحاج إبراهيم، وعبد الفتاح السعدي.

وحضر المؤتمر ثلاثة وثلاثون عضواً، جلّهم من الوجوه السياسية التقليدية التي سبق لها أن عملت في الجمعيات السياسية السرية، أو من أولئك الذين برزوا في مجال الجمعيات الإسلامية – المسيحية، والنوادي العربية.

باشرت اللجنة التنفيذية نشاطها السياسي بأن شكلت وفداً في آذار (مارس) ١٩٢١، برئاسة موسى كاظم الحسيني، لمقابلة وزير المستعمرات البريطاني آنذاك، ونستون تشرشل، وفي الثاني عشر من آب (اغسطس) استقبل تشرتشل الوفد في مبنى مجلس العموم لمدة ساعة ونصف الساعة، تلقى خلالها مجموعة مطالب تتلخص في: موافقة الحكومة البريطانية على قيام حكومة وطنية في فلسطين وفقاً للقانون العثماني المعمول به قبل الانتداب، إلى أن يتم وضع قانون جديد من قبل الحكومة الوطنية المنتخبة، وهذا يستدعي، بالطبع، إلغاء القوانين البريطانية، وعدم فصل فلسطين عن شقيقاتها العربيات، وإذ ذاك، أوضح تشرشل سياسة حكومته، وطلب من الوفد التماشي معها وليس معاكستها.

وقال تشرشل مخاطباً الوفد: "أنتم لستم في مركز يخولكم التفاوض مع الحكومة، أستقبلكم هنا كعدد من رجال فلسطين نتمنى أن نلقاهم دائماً حول مصالحنا المشتركة، ولكن لا نقبل أبداً أن تفاوضكم حول الادارة أو دستور فلسطين".

وفي معرض ردّه على تشرشل، قال عضو الوفد توفيق حماد: "إننا نحاول اقتراح طرق يمكن أن تنفّذ ولا تؤذيكم، إن الحكومة البريطانية لا تملك غير النوايا الحسنة للعرب، من أجل هذا جئنا، لأننا نملك الثقة التامة ببريطانيا العظمى، لقد حاول اليهود، عدة مرات، أن يجرونا في الحوار معهم، ولكننا رفضنا، لأننا لا نزال نملك الثقة بعدالة الحكومة البريطانية". وذكرت جريدة "الكرمل" الفلسطينية أن كثيراً من رجالات بريطانيا نصحوا الوفد بأن الطريق الوحيد للنجاح في نشاطهم هو التفاهم مع الصهيونيين".

وعلى الرغم من الوضوح البريطاني في التعاطي مع الوفد الفلسطيني، فقد عاد الوفد إلى فلسطين ليعلن أن "أبواب بريطانيا لا تزال مفتوحة للمفاوضات"، وذلك استناداً لما كانت تراهن عليه اللجنة التنفيذية، وما تؤثره من وسائل غير عنيفة، وما رآه الوفد من تعاطف من بعض الموظفين في وزارة المستعمرات، ونجاحه في نشر بعض المقالات في جريدة "التايمز" اللندنية، الأمر الذي أسهم في إنعاش الآمال لدى اللجنة التنفيذية، وشجعها، بالتالي، على إرسال وفد آخر إلى لندن في حزيران (يونيو) ١٩٢٣ برئاسة موسى كاظم الحسيني، وعضوية أمين التميمي ووديع البستاني.

لجأت اللجنة التنفيذية، في سياستها الداخلية، إلى انتهاج أساليب الكفاح السلبي، بدءاً بالإضراب، فالاحتجاج السلمي، وطرح المطالب، وانتهاء بالمقاطعة. لم يحدث، طوال فترة نشاطها، أن دعت إلى اللجوء إلى أساليب كفاحية لا يرضى عنها القانون البريطاني.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يعلل بعض الساسة الفلسطينيين، ممن عاشوا تلك المرحلة، طبيعة العلاقة الودية التي كانت قائمة بين حكومة الانتداب واللجنة التنفيذية، بأنها تعود إلى أسباب تتعلق بانتماء معظم قادة اللجنة إلى فئة أسياد الأرض والإقطاع، بصرف النظر عن أحاسيسهم القومية، ما جعلهم يعتقدون، انطلاقاً من مواقعهم الاجتماعية، بإمكان التفاهم مع الحكومة البريطانية، وانطلاقاً من هذا الفهم، سلكوا في سياستهم السبل القائمة على تقديم العرائض، والقيام بالاحتجاجات، دون التشديد على الارتباط ما بين الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني.

ولعل أكثر ما نجحت فيه اللجنة التنفيذية، على صعيد السياسة الفلسطينية الداخلية، هو دعوتها إلى مقاطعة انتخابات "المجلس التشريعي" التي دعت إليها السلطات البريطانية، إذ رأت اللجنة التنفيذية في هذا المجلس أمراً يتعارض وطموحها لإقامة سلطة تشريعية منبثقة من برلمان منتخب، فقد قرر "المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس"، الذي انعقد في نابلس في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٢٢، رفض الدستور الجديد لفلسطين، وذلك بمقاطعة انتخابات المجلس التشريعي، وقد عللت اللجنة التنفيذية أسباب المقاطعة بأسباب عدة، أبرزها: عدم تمتع المجلس التشريعي بأي سلطة تنفيذية، وعدم السماح للمجلس التشريعي بأن ينظر في أي نقطة تخالف سياسة الحكومة الاساسية للانتداب بتمهيد السبل لإنشاء "وطن قومي" لليهود في فلسطين، لأن تنفيذ قرارات المجلس التشريعي يتوقف على موافقة المندوب السامي الذي عهد إليه تطبيق تصريح بلفور، ولأن هذا المجلس يتألف من أحد عشر عضواً، من موظفي الحكومة واثني عشر عضواً منتخباً، لليهود منهم عضوان، تحت رئاسة المندوب السامي الذي يكون له صوتان.

بلغ ضعف اللجنة أوجه بظهور بوادر عجزها التام على إثر "هبة البراق" في ١٩٢٩/٨/١٦، إذ خلصت الهبة إلى جملة حقائق ترسخت لدى الرأي العام الفلسطيني: الأولى، استحالة الاستمرار في الثورة دون تنظيم وإعداد مسبق، ودون قيادة تشرف على العمل العسكري والسياسي. الثانية، عجز القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، وقتذاك، عن مواكبة الأحداث، واقتناع الشعب بأن جهود تلك القيادة لدى البريطانيين في غير موقعها، فلم تحاول اللجنة التنفيذية، من خلال ما خلقته الهبة من معطيات جديدة، أن تستفيد منها لتقوي نفوذها السياسي داخل فلسطين بل إنها اختارت أسلوب المهادنة مع الانتداب، على الرغم من التحيز الظاهر والواضح الذي أبداه الانتداب في تسليح اليهود والدفاع عنهم، الأمر الذي أثار استغراب اللجنة التنفيذية (وفقاً لبيانها بتاريخ ١٩٢٩/٩/٢٠ الذي جاء رداً على منشور المندوب السامي بهذا الصدد). فقد ذكر البيان أنه "لم يكن أحد من عرب فلسطين يتوقع أن يرى إغفال الحقائق التي عرفها القاصي والداني، وهي أن أكثر اليهود كانوا مسلحين من أنفسهم وأن الحكومة البريطانية قد سلحت عدداً منهم"، واستمراراً في النهج ذاته، أرسلت اللجنة التنفيذية ثالث وفودها إلى لندن، كما ذكرنا، للتباحث مع السلطات البريطانية في الشأن الفلسطيني عموماً، ومحاولة الحؤول دون التصديق على قرار المحاكم البريطانية في فلسطين والقاضية بتنفيذ حكم الاعدام بحق ٢٦ شخصاً عربياً، ممن اشتركوا في "هبة البراق" كان منهم ١٤ من صفد و١١من الخليل وواحد من يافا. وقد استبدلت أحكام الإعدام بالمؤبد بحق ٢٣ شخصاً، وتمت المصادقة على إنزال حكم الإعدام بثلاثة، هم: فؤاد حسن حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم، على الرغم من استرحامات اللجنة التنفيذية لدى المندوب السامي البريطاني، ونُفذت فيه الأحكام صباح يوم الثلاثاء المصادف ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٠، فعرفت لدى الشعب بـــ "الثلاثاء الحمراء".

عقدت "اللجنة التنفيذية" المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في القدس من٢٠-٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٢٨، وبلغ عدد حضوره رقماً عالياً بالمقارنة مع المؤتمرات الستة السابقة، لأن بعض الحضور كان ترضية لهذه الفئة أو تلك، وانتخب المؤتمرون لجنة تنفيذية مؤلفة من ٤٨ عضواً كانت، في الواقع، آخر اللجان، وبسبب حالة الوهن التي ألمت بها، ارتضت اللجنة مشاركة المعارضة بالمناصفة في المؤتمر وتشكيلاته القيادية، فكان في مقابل كل "مجلسي" معارض له، الأمر الذي أدى إلى حالة من الشلل والانشقاق، بدلاً من تنشيط اللجنة والمحافظة عليها، وعلى الرغم من محاولات الترقيع التي أعقبت ذلك، إلا أن وتيرة الانشقاق تواصلت إلى حد أبدت اللجنة استعدادها لأن تحل نفسها، وتفسح في المجال للمنشقين لكي يختاروا لجنة تنفيذية مؤقتة على أساس المساواة للطرفين في العضوية (ستة لكل فريق). وكان من نتائج هذا الإجراء أن تفاقمت حالة التفكك، وساد الطابع الشخصي والمحلي، واشتد التنافس، وعنفت المهاترات في كثير من اجتماعات اللجنة.

وبهذا، تحولت اللجنة من هيئة سياسية مهيبة إلى هيئة مدعاة للتهكم وعرضة للنقد الشديد، وقد بلغ هذا النقد حدّ وصف بعض الوطنيين أعضاء اللجنة بأنهم "سماسرة"، وفي هذا السياق وصفت صحيفة "مرآة الشرق" أعضاء اللجنة التنفيذية بأن بعضهم "سماسرة يحملون في أيديهم اليسرى صكوك ثقتنا بهم وفي إيمانهم معاول يحفرون بها قبورنا، وعلى هذا إذا لم نقاومهم المقاومة الصريحة الجدية عمهوا في طغيانهم (....) لسنا نخشى الشقاق في صفوف الأمة إذا حاربناهم، فالاتحاد القائم على المداهنة والغش والرياء اتحاد مزيف مضر، وفئة قليلة تعمل بإخلاص وصراحة وصدق خير من اتحاد ساده النفاق والغش ولحمته الرياء والهوادة". وكتب أكرم زعيتر في جريدة "الحياة" العديد من المقالات اللاذعة وصف فيها قادة اللجنة التنفيذية بأنهم "شيوخ يحاولون المحافظة على نفوذهم، ما يحملهم على السكوت والضعف في نشاطهم السياسي. وأضاف: "في اللجنة التنفيذية "قادة" لكونهم يقودون الشعب إلى الشقاء...".

وبدورها، غمزت المعارضة الوطنية السياسية، آنذاك، من قناة اللجنة التنفيذية، حين طالبت بقطع التعامل مع الانتداب البريطاني، ومعاملة المتصلين والمتعاونين معه معاملة المتعاونين مع الحركة الصهيونية.

وزاد على حالة الوهن أنْ شهدت اللجنة انشقاقاً حاداً بتاريخ ١٩٣١/٤/١٣ على إثر محاولة الاتفاق على إرسال وفد إلى لندن، وذلك بعد قبول موسى كاظم الحسيني اقتراح السيد

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يونغ، السكرتير العام لحكومة فلسطين، والقاضي بضرورة إرسال وفد يمثل اللجنة التنفيذية إلى لندن للاشتراك في أبحاث "لجنة العمران" التي تنوي الحكومة البريطانية تشكيلها، وأشار الاقتراح إلى أنّ الوكالة اليهودية سوف ترسل من ينوب عنها للاشتراك في هذه الأبحاث. إزاء ذلك، تداعت اللجنة للاجتماع بتاريخ ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٣١، وبعد مناقشات حادة انقسم الأعضاء إلى ثلاثة فرقاء: الأول، رفض المفاوضة نهائياً. والثاني، وهو الأغلبية ومعظمه من شريحة الشباب وممثلي القوة الجديدة قال بالمفاوضة في فلسطين. والثالث، وكان من ضمنه موسى كاظم الحسيني وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني وعمر الصالح البرغوثي، قام بإرسال وفد إلى لندن.

ومنذ ذلك الحين، برزت داخل اللجنة قوى سياسية شابة ذات وجهات نظر مختلفة، ومهدت الطريق لمحاولات الانشقاق، وكانت المحاولة عندما دعوا إلى عقد المؤتمر الإسلامي العام في السابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، ولعل أهم ما أنجزه هذا المؤتمر أمران: الأول هو جمع عدد كبير من رجالات المسلمين وممثلين عن الأقطار الإسلامية في صف واحد والتعرف على قضاياهم المشتركة، والثاني هو إيلاء القضية الفلسطينية المزيد من الاهتمام.

وجاءت اضطرابات العام ١٩٣٣ لتسارع في دنو أجل اللجنة، وهي الاضطرابات التي أصيب فيها كاظم الحسيني في رأسه، والواقع أنه كان لهذه الإصابة أثر بالغ على صحته، ما اضطره إلى التقليل من نشاطاته، إلى أن وافاه الأجل وتم دفنه بجوار الحرم الشريف بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٧.

وقد تركت الاضطرابات أثراً بارزاً في معنويات أعضاء اللجنة التنفيذية وفي وضعها ككل، فأصدرت بياناً جاء فيه: "إن عرب فلسطين قد يئسوا يأساً تاماً من الحكومة البريطانية، فهم لا يخاطبونها في شيء ولا يطلبون منها شيئا". كذلك، حالت الصراعات الحادة الداخلية دون انتخاب رئيس جديد، وبسبب هذه الصراعات تقرر بعد اجتماع اللجنة في الأسبوع الأول من نيسان (ابريل) ١٩٣٤ أن يظل منصب الرئاسة شاغراً حتى موعد عقد المؤتمر الثامن، الذي حدد له تاريخ الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٤، على أن يقوم نائب الرئيس بمهام الرئاسة.

نهاية اللجنة التنفيذية تسارعت، مع جملة التطورات التي عصفت بالبلاد، كان في مقدمتها ما شهدته فلسطين سنة ١٩٣٣ من هبوط كبير في أسعار المنتجات الزراعية وصل نسبة ٧٠-٧٥ بالمئة عما كانت عليه في عام ١٩٢٩، وأصبح الحد الأدنى لعيش عائلة فلاح متوسط الدخل يزيد ثلاثة أضعاف عن دخلها، وشهدت الزراعة موسم جفاف، وغزا الجراد البلاد، فأبيدت مجموعة كبيرة من الأشجار والبذور، ورفعت الضرائب على الفلاحين، وارتفع معدل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

ففي الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣ تسلم ادولف هتلر زمام السلطة في ألمانيا وكان لهذا الحدث تأثيره الفوري والمباشر على أوضاع اليهود في ذلك البلد والدول الأوروبية الأخرى، فدفع العديد منهم إلى الاتجاه للبحث عن ملجأ آخر، وعلى إثره وصل إلى فلسطين من ألمانيا في أعوام ١٩٣٢-١٩٣٩ ما مجموعه ٤٣٨٠٠ مهاجر، بينما لم يزد معدل عددهم في السنوات ما بين ١٩٢٤ —١٩٣١ على ١٠٠٠ مهاجر فقط، وحتى عام ١٩٣٥ بلغ عدد اليهود في فلسطين ٤٤٣ الفاً، وقفز معدل الهجرة في تلك الفترة إلى ٤٢٩٨٥ مهاجراً للعام الواحد بعد أن كان فيما بين ١٩٢٦-١٩٣٢ بمعدل ٧٢٠١ مهاجر في العام.

وقد حملت الهجرة اليهودية معها، وخاصة الألمانية، رؤوس أموال وخبرات يهودية جديدة ومتطورة، سرعان ما ظهرت نتائجها على حركة بيع الأراضي، إذ بلغت مساحة الأراضي التي انتقلت، حسب سجلات الطابو، إلى ملكية اليهود خلال ١٩٣٠-١٩٣٣ نحو ١١٨ الف دونم إضافة إلى مساحة كبيرة من الأراضي التي انتقلت إلى حيازة الصهيونيين ولم تسجل.

ومع ازدياد حدة التحديات الخارجية، ونمو المشروع الصهيوني في فلسطين، واتخاذ الانتداب البريطاني جملة الإجراءات والقوانين المشددة ضد حرية العمل السياسي الفلسطيني، إضافة إلى عوامل التحدي الداخلي وظهور قوى سياسية شابة في فلسطين فقدت اللجنة التنفيذية السيطرة على قيادة الحركة الوطنية، وتعزّز اليقين بعدم إمكانية استمرار العمل الوطني في نطاقها، وانبثق عن هذا اليقين خطوات في سبيل تشكيل الأحزاب ونفض اليدين من اللجنة االتنفيذية.

وفي السابع عشر من آب (أغسطس) ١٩٣٤، اجتمعت اللجنة التنفيذية، وأقرت مبدأ قيام وتأسيس الأحزاب في فلسطين، وحثت على أن "تؤلف الكتل المختلفة في مناهجها السياسية أحزاباً وجماعات سياسية منتظمة، حسب برامج واضحة وقواعد صالحة لخدمة البلاد طبقاً لتلك المناهج الوطنية، ما يجدد الحركة الوطنية وينشّطها على أن تترك اللجنة التنفيذية لهذه الفئات مدة ستة أشهر لتنظيم بيانها على هذه الأسس"، وبذلك، أعلنت اللجنة التنفيذية عن نهايتها بنفسها، بعد أن فقدت فاعليتها كإطار سياسي بعد زهاء أربعة عشر عاماً من تأسيسها.

وعلى أنقاض اللجنة التنفيذية، شهدت الحياة السياسية الفلسطينية مرحلة تأسيس الأحزاب، ولكن على نحو أعاد إنتاج الأزمة من جديد، إذ تشكلت الأحزاب من تلك التيارات السياسية التي كانت موجودة أساساً داخل اللجنة التنفيذية، ومن تلك القوى التي ناوأت سياسة اللجنة التنفيذية، فقد تشكل الحزبان الرئيسيان في فلسطين، وهما: "الحزب العربي" و"حزب الدفاع" بدعوة العائلتين المتنافستين الحسيني والنشاشيبي، وكانت الرئاستان في هذين الحزبين لممثلي العائلتين ومؤيديهم، ما طبع تلك الأحزاب بطابع العائلية، وأسهم استطراداً في تفسخهما السريع، وكذلك، تشكيل تيار تنظيمي ثالث قوامه حزبا "الإصلاح" و"الكتلة الوطنية"، وهذا التيار بدوره، أقيم على أساس المحافظة على زعامة الفرد ونهجه السياسي.

س.ش

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لجنـــــة التـــــوجيـــه الوطنـــــي

(هي لجنة تشكّلت في أعقاب حرب تشرين الأوّل (اكتوبر) ١٩٧٣ وعقب البيان الأمريكي السوفييتي (في تشرين الأول (أكتوبر)١٩٧٧، الذي أضفى جواً تفاؤلياً على إمكانية حل الصراع العربي الإسرائيلي بالتوافق بين القطبين الأعظمين، فظهرت خلال تلك الفترة "الجبهة الوطنية الفلسطينية" في الأراضي المحتلة، وتشكلت من ممثلين للجبهتين الشعبية لتحرير فلسطين والديمقراطية لتحرير فلسطين، ومن فتح والشيوعيين وبعض الشخصيات المستقلة. وتمكنت الجبهة من قيادة الكتل الوطنية التي خاضت الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٦ إلى النصر على منافسيها. وفي المؤتمر الذي عقدته القيادات الفلسطينية تحت اسم "مؤتمر القدس" ١٩٧٨/١٠/١ في مجمع النقابات المهنية تشكلت لجنة متابعة اجتمعت يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، وقررت تشكيل لجنة تنفيذية من ستة رؤساء بلديات منتخبين، وثلاثة من مجمع النقابات المهنية، وممثلين عن نقابات العمال، والطلبة، والجمعيات الخيرية، والحركة النسائية، إضافة الى ممثل عن قطاع غزة، وشخصيات وطنية مرموقة أخرى. وتقرر أن يكون عمل اللجنة علنياً، وسميت اللجنة المنتخبة "لجنة التوجيه الوطني").

لم تأت لجنة التوجيه الوطني إلى الوجود من فراغ، إذ نشأت قبل قيامها مؤسسات جمعية أخرى، مثل الهيئة الإسلامية التي تأسست بموجب فتوى شرعية تنص على تولي المسلمين شؤونهم بأنفسهم، إذا غاب الحاكم المسلم عن أرض الإسلام. وترتب على تشكيل الهيئة منع إسرائيل من وضع يدها على المقدسات الإسلامية والأوقاف الإسلامية، والمحاكم الشرعية. وكان للهيئة الإسلامية جناح سياسي سري تحت اسم لجنة التوجيه الوطني (الأولى) تهتم بالنشاط السياسي. وكان لها فروع في بعض مدن الضفة الغربية.

تشكلت لجنة التوجيه (الأولى) في العام ١٩٦٧ من شخصيات وطنية تقليدية. غير أنها توقفت عن النشاط بعد أن أبعد رئيسها وعدد من أعضائها إلى خارج الأرض المحتلة. ونشأت في الفترة ذاتها جبهة المقاومة الشعبية التي كانت تستمد عضويتها من العناصر وكان معظم اعضائها من اليساريين وبخاصة الشيوعيون منهم، ولم تخل الساحة الفلسطينية من بعض الموالين للنظام الأردني، ومن حركة القوميين العرب والبعثيين والحركات الإسلامية.

ظهرت لجنة التوجيه الوطني (الثانية)، في أعقاب أحداث جسام مرت بها المنطقة وتأثرت بها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على حد سواء. حيث عززت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ آمال الفلسطينيين بأن القدرة العربية كفيلة بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي وحمل اسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي بعامة، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بخاصة. وفضلاً عن ذلك أضفى البيان الأميركي السوفييتي تشرين الأول (١٩٧٧) جواً من التفاؤل على إمكانية توافر حل للصراع العربي الإسرائيلي بالتوافق بين القطبين الأعظمين، وعلى قاعدة قرارات الأمم المتحدة،ووفر للقوى الوطنية في الأرض المحتلة ظروفاً أفضل لتصعيد نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي من القوى المرتبطة بأنظمة عربية، أو تلك المسنودة من سلطة الاحتلال الإسرائيلي أو الممثلة لبعض العشائر والعائلات الكبيرة.

في تلك الفترة كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من ضغوط عربية شديدة على نشاطها، كان من مظاهرها تشجيع وحدات جيش التحرير الفلسطيني على التمرد على اللجنة التنفيذية للمنظمة، وضغوط بعض الفصائل الفلسطينية المرتبطة بأنظمة عربية رسمية على القيادة الفلسطينية لتتساوق في سياستها مع التوجهات السياسية التي تتبناها تلك الأنظمة.

وفي العام ١٩٧٧ وقع الانقلاب الكبير في إسرائيل باستلام حزب الليكود زمام الحكم للمرة الأولى منذ إنشاء دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨. وفي ١٨ كانون الأول (ديسمبر)١٩٧٧ حدد رئيس وزراء إسرائيل، مناحيم بيغن، سقف التنازلات الإسرائيلية للفلسطينيين. باقتراحه منح الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً تحت السيادة الإسرائيلية.

جاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في (١٩-٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧) على خلفية تلك الأحداث، بل ان الزيارة في حد ذاتها كانت حدثاً سياسياً درامياً من الدرجة الأولى، أثار اهتمام العالم ولفت النظر إلى الحدث بعيون مشدوهة إزاء ما كان يجري، وخاصة عندما حطت الطائرة الرئاسية المصرية على أرض مطار بن غوريون، وظهور السادات بين يدي مستقبليه المرحبين، وإعلانه في الكنيست الإسرائيلي فتح صفحة جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي المتمثل في القبول بإسرائيل دولة مقامة على الأراضي الفلسطينية تعترف بها مصر، ووضع نهاية الحروب معها بكل ما حملته الزيارة من تداعيات على القضية الفلسطينية. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن الرئيس السادات لم يذكر منظمة التحرير الفلسطينية أمام الكنيست الإسرائيلي بكلمة واحدة وإنما تحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني بتعبيرات عامة.

رأت القيادات الفلسطينية في الارض المحتلة، وفي مقدمتها رؤساء البلديات المنتخبون حديثاً، في الأحداث المتلاحقة، التفافاً خطيراً على حقوق الشعب الفلسطيني، فقررت الدعوة الى عقد مؤتمر تحدد خلاله موقفها من التطورات الجارية في أعقاب زيارة السادات إلى القدس. وعقد المؤتمر في مجمع النقابات المهنية في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨ تحت اسم مؤتمر القدس حضره رؤساء البلديات وأعضاؤها المنتخبون، ورئيس الهيئة الإسلامية، والنائب البطريركي للروم الكاثوليك، ورؤساء النقابات المهنية والعمالية، والهيئات النسائية، وممثلو لقوى السياسية، والشخصيات الوطنية، وشخصيات مستقلة. وتقرر في المؤتمر ما يلي:

رفض اتفاقات كامب ديفيد،

رفض الحكم الذاتي الذي اقترحه مناحيم بيغن. بعد مؤتمر القدس عقدت في الأراضي المحتلة مؤتمرات جماهيرية كان أولها في جامعة بير زيت ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨، تلاه مؤتمر

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ترى الخطر المحدق بالجماهير العربية الباقية في اسرائيل. يذكر ان هذه العمليات هدفت إلى توعية الجماهير العربية بالأخطار المحدقة بها نتيجة المصادرات، وكانت العملية موسمية تنبثق عنها المؤتمرات والمهرجانات، ولكنها لم تأخذ بعدها الحقيقي على مستوى الجمهور إلا بعد تشكيل لجنة الدفاع عن الأراضي العربية في عام ١٩٧٥.

وبعد عام ١٩٦٧، اي بعد حرب حزيران، ودخول إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت السلطة الاردنية، لم تكتف إسرائيل بالمساحات الجديدة، بل واصلت عمليات المصادرة للأراضي العربية من الجليل وحتى النقب، إن مقاومة الفلسطينيين في الضفة الغربية لعمليات المصادرة هناك قد أثرت على التوجه العربي داخل اسرائيل تجاه ما يخطط لأراضيهم أيضاً.

أما القشة التي قصمت ظهر البعير، كما يقال، فهي إغلاق منطقة المِلّ، التي عرفت بمنطقة المناورات رقم "٩"، هذا الإغلاق الذي تم بأوامر من وزير الدفاع أضاء مؤشراً أحمر أمام الجماهير العربية، وقد تمخّض، كما هو معروف، عن يوم الأرض في ٣٠ آذار ١٩٧٦.

تأسست لجنة الدفاع عن الأرض إثر اجتماعات شعبية متعاقبة، بدءاً من حيفا، التي عقد فيها اجتماع في شهر آذار ١٩٧٥ حضره حوالي ٣٠ شخصاً فقط، ما اضطر المنظمين إلى عقد اجتماع آخر في شهر آب من العام نفسه في مدينة الناصرة حضره أكثر من ١٠٠ شخص، معظمهم من أصحاب الأراضي المصادرة، وتمخض هذا الاجتماع عن اختيار لجنة متابعة. وقد قررت هذه اللجنة أن توسّع قاعدتها الشعبية، فدعت إلى اجتماع شعبي آخر في الناصرة أيضاً حضره أكثر من ٥٠٠٠ شخص، وقد إنبثقت عن هذا الاجتماع لجنة الدفاع عن الأراضي العربية بمجلس تألف من ١٠٠ عضو، وسكرتارية مكونة من ١١ عضواً، ترأسها الدكتور أنيس كردوش إلى يوم وفاته في العام نفسه ١٩٧٥، تلاه القس الدكتور شحادة شحادة في رئاسة هذه اللجنة حتى فتر نشاطها في تسعينيات القرن العشرين، مع تأسيس لجنة المتابعة العليا للشؤون العربية.

أصدر وزير الزراعة الإسرائيلي قراراً بمصادرة أكثر من ٢٢ ألف دونم بهدف "تطوير الجليل" فاحتجت اللجنة على هذا القرار وطالبت بالاجتماع بأهالي الأرض من جهة والسلطة من جهة أخرى، وفي الطرف العبري استجاب كل من شولميت ألوني ومنير يعيل، إلى جانب الحزب الشيوعي. ولما أحست اللجنة بهذا التجاهل من قبل السلطات شنت حملة إعلامية بهدف توعية الجماهير العربية وغيرها في البلاد, وقد توّجت هذه الفعالية بنجاح يوم الأرض.

حاولت السلطة ضرب هذه اللجنة باللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، التي اعتقدت أنها تستطيع أن تكسبها إلى جانبها، وكالعادة دعت اللجنة القطرية الى اجتماع لها في شفاعمرو، وهناك حشدت السلطة الإسرائيلية كل وسائلها لتفكيك هذه المجموعة، ولإستصدار قرار بمنع الاضراب في يوم الأرض، وقد نجحت فعلاً، لكن الجماهير التي كانت تنتظر خارج قاعة بلدية شفاعمرو، رشقت المجتمعين بالحجارة بعدما علمت بنتائج التصويت.

يذكر ان لجنة الدفاع عن الأراضي العربية شملت عضوين من الحزب الشيوعي و/أو الجبهة الديمقراطية للسلام واعضاء من حركة أبناء البلد.

ش.ع

اللجنة العربية العليا

(هي لجنة تشكلت في فلسطين عام ١٩٣٦ عندما تداعى ممثلو الأحزاب الستة في البلاد للتشاور فيما يمكن القيام به لضبط الأوضاع بعدما أضربت البلاد على نحو شامل بعدما حددت اللجان القومية في المدن مطالبها السياسية، بشكل يتنافى مع توجهات رؤساء الأحزاب القاضية بإرسال وفد إلى لندن، وفي أجواء مناقشات قادة الأحزاب، كان الرأي السائد، أن لجنة يشترك فيها رؤساء الأحزاب ومفتي فلسطين رئيسا "للمجلس الإسلامي الأعلى"، الحاج أمين الحسيني، هي الحل الوحيد للخروج من المأزق).

يرتبط تأسيس هذه اللجنة، بما شهدته فلسطين من تطورات اقتصادية وسياسية وأمنية في العام ١٩٣٦، حيث هاجم ثلاثة من الفلسطينيين، ليل الخامس عشر من نيسان (ابريل) ١٩٣٦، قافلة سيارات يهودية بالقرب من قرية عنبتا فأدى الهجوم الى مقتل يهودية وإصابة ثان. وفي اليوم التالي للحادث، قام اليهود برد انتقامي، وقتلوا فلسطينيين على طريق ملبس — رعنانا بالقرب من جسر العوجا، وشكلت تلك الحادثة، بحق بداية المسلسل الدموي، إذ قامت سلطات الانتداب بتطبيق قانون الطوارئ، وحظر التجول على مدينتي يافا وتل أبيب ليل ١٩٣٦/٤/٢٠م، وفي صباح اليوم التالي، شهدت مدينة يافا اشتباكات مسلحة في حي المنشية وسكنة أبي كبير، كما شهدت أسواقها والميناء إضرابا شاملا.

سارعت مدينة نابلس، إلى تأييد أهالي يافا، وذلك بعدما تداعى رجال المدينة، وشبابها لعقد اجتماع، قرروا فيه الاستمرار في الإضراب، وتأليف لجنة قومية تدير شؤون المدينة، وعلى إثر مبادرة نابلس بتأسيس لجنة قومية، قام الوطنيون في مدن يافا، والخليل، وبيسان، وقلقيلية، وحيفا، وعكا، بتأسيس لجان قومية، على غرار ما شهدته مدينة نابلس، وأصبحت تلك اللجان المسؤولة عن إدارة الإضراب في مناطقها، وامتاز الإضراب بالحماس والعفوية، ومشاركة الجميع فيه، و لم يتخلف عنه سوى موظفي الحكومة، وبذلك جاءت الدعوة للإضراب، وتنظيمه، وتنفيذه، عبر اللجان القومية، لا عبر قيادات الأحزاب.

تألفت "اللجنة العربية العليا" من الحاج أمين الحسيني رئيساً، واشترك فيها أحمد حلمي عبد الباقي، الذي بدأ يبرز كزعيم للنهضة الإقتصادية، فسُمّي أميناً لمالية اللجنة ورئيس "حزب الاستقلال"، وعوني عبد الهادي، سكرتيراً لها، وسمي عضواً كل من رئيس "الحزب العربي"، جمال الحسيني، ورئيس "حزب

مادة محمية بموجب حقوق النشر

على إنهاء الإضراب وقال: "نحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله، ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل". وعلى الرغم من أن "اللجنة العربية العليا" كانت رفضت وساطة الأمير عبدالله، إلاّ أنها وافقت على وساطة العراق، لاعتقادها بأن وساطة عربية، تشترك فيها بغداد وعمّان والرياض وصنعاء كفيلة بأن تدعم عرب فلسطين.

واثر ذلك، أصدرت "اللجنة العربية العليا"، بتاريخ ١٠/١٢/ ١٩٣٦، بياناً إلى الشعب دعتهم فيه إلى " الإخلاد إلى السكينة، وإنهاء الإضراب والاضطرابات ابتداءً من صباح الإثنين، الموافق ١٢ تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٣٦"، وجاء في بيان اللجنة : "لما كان الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسمو وملوك العرب وأمرائهم والنزول عند إرادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة، وكانت "اللجنة العربية العليا" تعتقد، اعتقادا جازماً، بأن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم إلا لما فيه مصلحتهم، وحفظ حقوقهم، لذلك فـ"اللجنة العربية العليا"، امتثالا لإرادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء، واعتقاداً منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم، تدعو الشعب العربي الكريم إلى إنهاء الإضراب والاضطراب، انفاذاً لهذه الأوامر السامية، التي ليس لها من هدف إلا مصلحة العرب". وهكذا انتهى الإضراب الكبير، بعدما استمر زهاء ستة أشهر كاملة، دونما قيد أو شرط.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن " جمعية العمال العربية"، كانت قد تنبهت، مبكراً، إلى مخاطر الإضراب الاقتصادية، وانعكاساتها الاجتماعية، لذا قامت بمعارضة فكرة الإضراب من مواقع وطنية. وكان سامي طه، أحد أبرز قادتها، معارضا لخطة الإضراب، ورأى في نتائجه إضراراً بمصالح العمّال، وروى أحد النقابيين الفلسطينيين القدامى، أن قادة "جمعية العمّال العربية" وقفوا على نتائج الإضراب، ورأوا "ان ٩٠٪ من عمّال مرفأ حيفا كانوا من العرب، وحين عادوا إلى العمل، بعد انتهاء الإضراب وجدوا جميع المراكز في يد الشركات اليهودية، وفي شركة "نيشر" للإسمنت، كان يوجد ٣٠٠ عامل عربي، استبدلوا، في أثناء الإضراب، بعمال يهود، وأدى تعطل العمل في ميناء يافا الى ازدهار ميناء تل أبيب، وهكذا يكون الإضراب قد أدى إلى إضعاف الحركة العمّالية العربية وتقوية الهستدروت".

وباندلاع الثورة الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩)، وبروز الجانب العسكري على حساب الجوانب الأخرى، انحسر نشاط الحركات الشعبية كافة، وخفت صوتها لحساب انخراط قواعدها الأساسية في العمل المسلح، إضافة إلى أن فلسطين شهدت وضعاً اقتصادياً صعباً، انعكس سلباً على جميع مرافق الحياة فيها.

وعليه، فإن ما شهدته فلسطين من تطورات سياسية وتنظيمية متنامية، وبشكل خاص في سنوات ١٩٣٣-١٩٣٦، أملى على القيادات السياسية تشكيل هيئة سياسية تتواءم مع المستجدات، فكان تأسيس "اللجنة العربية العليا"، إلا أن تلك اللجنة، وعلى الرغم من إقرار اللجان القومية والهيئات الشعبية بشرعيتها السياسية، لم تتمكن من قيادة النضال السياسي والعسكري الفلسطيني، بل حاولت استثماره، وجني نتائجه، اعتماداً على الوعود العربية، مراهنة منها على حسن نوايا بريطانيا، لذا، اتسمت مسيرة اللجنة، منذ البدء، بعدم قدرتها على قيادة النضال الوطني، إنما كانت تلحق الطليعة والقوى الشعبية، أو تواكبها، في أحسن الحالات.

س.ش

لجنة المبادرة الدرزية

(هي لجنة شكلتها الطائفة الدرزية العربية لمقاومة فصل هذه الطائفة العربية عن مجموع العرب الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨ وهدنة ١٩٤٩، ولمقاومة فرض التجنيد الاجباري على الدروز العرب، وتعتبر حالياً جزءاً لا يتجزّأ من "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواه").

حاولت السلطة الإسرائيلية تعميق الفجوة بين الطائفة الدرزية العربية وباقي الأقلية العربية في البلاد، وذلك على المستوى الشعبي، كما حاولت ان تبعد ابناء هذه الطائفة عن "لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية"، وأيدت تأسيس لجنة رؤساء للمجالس المحلية الدرزية، وذلك في سبعينيات القرن العشرين، وبالتوازي، عملت السلطة على تأسيس "لجنة طلاب دروز" مقابل "لجنة الطلاب العرب"، وذلك في عام ١٩٧٦، وقد يكون رداً على ما حدث في "يوم الأرض" ٣٠ اذار (مارس) ١٩٧٦.

كان عدد الدروز، بعد قيام دولة إسرائيل، حوالي ١٣٠٠٠ نسمة، وهم، اليوم ، أكثر من ٩٠٠٠٠ نسمة، موزعين على ١٨ قرية وبلدة، هي من الشمال الى الجنوب : حرفيش، بيت دجن، البقيعة، كسرى، كفر سميع، الرامة، عين الأسد، ساجور، المغار، يانوح، جت، يركا، جولس، أبو سنان، كفر ياسيف، شفاعمرو، عسفيا ودالية الكرمل.

يدير معظم هذه القرى والبلدات مجالس محلية و/أو بلديات أو أنها ضُمت الى مجلس إقليمي يهودي في المنطقة، علماً ان معظم القرى والبلدات الدرزية مختلطة مع باقي السكان العرب، وخاصة المسيحيين منهم، وتشذ عن هذه القاعدة : بيت دجن، ساجور، كسرى، يانوح جت، يركا وجولس. أما باقي الدروز فسيكنون الى جانب إخوانهم من الطوائف الأخرى.

وضُمّت قرية عين الأسد الى المجلس الإقليمي "مروم هجليل/ أعالي الجليل"، وكانت ساجور ضمن هذا المجلس الى يوم تأسيس مجلس محلي مستقل فيها، على حين كانت محاولة لدمج أربع قرى في مجلس واحد سموه "مجلس إقليمي قرى مركز الجليل"، وقد شمل : يانوح، جت، كسرى وكفر سميع، لكن ضغط سكان هذه القرى اثمر في قسمة هذا المجلس وتشكيل مجلسين: ضم احدهما يانوح وجت، والآخر كفر سميع وكسرى معاً.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

شجع اسحاق بن تسفي، المؤرخ والرئيس الثاني لدولة إسرائيل هذا التوجه، وحاول بعض الدروز في إسرائيل، بمساندة السلطة، إقناع إخوانهم في هضبة الجولان السورية للانضمام إلى هذا الحلف، لكن أحرار الجولان أفشلوا هذا المخطط.

٢. ولما كانت السلطة قد ركّزت على قضية الطائفية، فإن قسماً من أبناء هذه الطائفة رأى انه درزي، ينتمي إلى هذه الطائفة كعقيدة وهوية معاً.

٣. وكان لا بد من تيار معاكس لهذين التيارين ومناهض لهما، وهو تيار الوطنيين الذين تمثلهم "لجنة المبادرة الدرزية"، وتؤيدهم الأكثرية الصامتة، والنساء بشكل خاص، اللواتي لا يرغبن في فقدان أبنائهن في حروب اسرائيل.

قاومت السلطة هذه الحركة على أكثر من صعيد، إذ هددها بالحرمان من الحقوق، وضيّقت عليها حياتها، فصمت قسم منهم، وحاولت ضربهم بأبناء طائفتهم باتهامهم بالخروج عن إجماع الطائفة، كما حاولت السلطة، وما زالت تحاول، إعاقة نشاطات هذه اللجنة، وفرض التعتيم الإعلامي على نشاطاتها من خلال الصحف، وتحاول الرقابة عدم نشر فعاليات هذه اللجنة، وقد فرضت السلطة في كثير من الاحيان الإقامة الجبرية على بعض أعضائها.

لكن أعضاء هذه اللجنة وضعوا لأنفسهم أهدافاً يحاولون الوصول الى تحقيقها، منها:

١. النضال ضد التدخل في شؤون الطائفة الوطنية والطائفية.

٢ التصدي لمنهج التعليم الذي أقرّته وزارة المعارف في اسرائيل.

٣. تعزيز الانتماء الوطني العربي والفلسطيني للشباب الدرزي.

٤. الانضمام في النضال الى الأجسام العربية القائمة في اسرائيل كلجنة الدفاع عن الأراضي، وغيرها من الأجسام التي تسعى للحصول على الحقوق في المساواة والعيش الكريم.

٥. إقناع أكبر عدد من الشباب الدرزي برفض الخدمة العسكرية قبل وبعد سقوط ٣٩١ جندياً منهم (الإحصائية لعام ٢٠٠٥)، وذلك عن طريق القناعات بأن هذه الخدمة هي خيانة وطنية، لأن قسماً من أبناء هذه الطائفة أخذ يتذرّع بالتدين او الجنون ليمتنع عن هذه الخدمة، وبدأت في السنوات العشر الأخيرة ظاهرة ارتداء الشباب الدرزي اللباس الطائفي التقليدي في المدارس، حتى وهم ما زالوا في الصفوف الأولى من دراستهم.

بدأت عملية الرفض للتجنيد الإجباري مباشرة بعد عام ١٩٥٦، حين وقّع حوالي ١٥٠٠ درزي عريضة موجّهة لرئيس الدولة الثاني آنذاك، اسحاق بن تسفي، أعلموه فيها ان تلك المجموعة الدرزية المؤلفة من ١٩ زعيماً، الذين وقعوا على قبول أمر التجنيد، غير مؤهلة للتوقيع باسم الدروز جميعاً، ونتيجة للضغوط التي وقعت على وجهاء الطائفة، أصدر المرحوم الشيخ أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في اسرائيل "حرماً ومقاطعة" ضد كل مجند درزي يمارس أعمالاً لا إنسانية في المناطق المحتلة.

وكانت هذه اللجنة قد عقدت تظاهرة ضد التجنيد في القدس يوم ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠.

وتقول هذه اللجنة: "إذا كانت السلطة تعتني بالشاب الدرزي بعد موته، فإننا نحتفل بسلامته ولا نريد ان يموت هدف نحن لا نقتنع به".

٦. الوقوف ضد تحويل المناسبات الدينية لمهرجانات احتفال سنوية للزوار الحكوميين، كما كان يحدث في زيارة النبي شعيب، عليه السلام، يوم ٢٥ من شهر نيسان (ابريل) في كل عام، او يوم الزيارات الأخرى للمقامات الموجودة في سبلان ، يوم ٢٥ ايلول (سبتمبر) وزيارة الخضر يوم ٢٥ كانون الثاني (يناير) في كفر ياسيف، وقد اعتاد الدروز أن يجتمع شيوخهم في مثل هذه الزيارات لتبادل الأفكار ودراسة أوضاع الطائفة على مختلف الأصعدة، وكان الشيخ المرحوم فرهود فرهود أول من نادى بهذه الشعائر.

٧. أصدرت اللجنة نشرات توعية عديدة بين الجماهير الدرزية بهدف تعميق انتمائها الوطني وإبعادها عن العدمية القومية، وفي سبيل ذلك استغلوا سمعة أبطال دروز عرب عملوا ضمن فعاليات ونشاطات القومية العربية تاريخياً مثل المرحوم سلطان باشا الأطرش، قائد الثورة السورية، والمرحوم المعلم كمال جنبلاط اللبناني، والشهيد احمد طافش، أحد أفراد مجموعة "الكف الأسود" الفلسطينية في ثلاثينيات القرن العشرين، كما أن اللجنة تستغل سمعة زعماء عرب قياديين أمثال المرحوم جمال عبد الناصر وغيره.

أصدرت هذه اللجنة نشرات لمرة واحدة، لئلا يقعوا تحت طائلة القانون الذي يفرض الرقابة على المنشورات الدرزية من جهة، ولئلا يضطروا الى تقديم طلب بترخيص نشرهم/ مجلتهم من وزارة الداخلية، إذ افترضوا سلفاً أن هذه الوزارة سترفض طلبهم، واستمر اصدار هذه النشرات من عام ١٩٧٨ وحتى اليوم.

٨. أقامت "لجنة المبادرة الدرزية" فروعاً لها في كل القرى الدرزية والمختلطة، لتكون أنوية لفعالياتها وكفاحها على الصعيد المحلي، منها "أبناء الزابود"، والزابود اسم خربة الى الشمال الشرقي من بلدة بيت دجن، على جبل الجرمق، وقد كانت مأهولة بالدروز في الماضي.

وأخيراً، تعتبر هذه اللجنة جزءاً لا يتجزأ من "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، كما ان بعض قياديها البارزين أعضاء

مادة محمية بموجب حقوق النشر

في الحزب الشيوعي الاسرائيلي وفي الجبهة على حد سواء.

رئس هذه اللجنة الشيخ فرهود فرهود، والشيخ جمال معدي، اما اليوم فإنها تدار من قبل لجنة مركزية لها سكرتيرها هو جهاد سعد.

ش.ع

لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل

(هي لجنة المتابعة العامة التي أسستها سكرتريا، اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية وعضو الكنيست توفيق طوبي في عام ١٩٨٥، وذلك ردا على مشروع تهويد الجليل، ورغبة من اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية في اسرائيل ضد كل ما يتعرض له العرب في إسرائيل من مصادرة ارض، وهدم بيوت وتمييز عنصري؛ قرروا دعوة اعضاء الكنيست العرب، ليكون بمقدور الجسم المقترح ان يمثل الجماهير العربية في اعلى مؤسسة قانونية في البلاد وهي الكنيست، من جهة، وايجاد آليات تستطيع اللجنة معها العمل في الوسط اليهودي في البلاد بهدف اقناعه بمطالب الاقلية العربية.

لقد شملت لجنة المتابعة كلا من: سكرتاريا اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، واعضاء الكنيست العرب وكل الهيئات والاجسام ذات التمثيل في الوسط العربي، كالحركة الاسلامية بعد عام ١٩٨٩، و"لجنة الدفاع عن الاراضي"، و"حركة ابناء البلد". اطلقوا على هذه اللجنة اسم "لجنة المتابعة العامة"، ولكي يضفوا عليها هالة من الاعتبارات أصبح اسمها "لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل".

وكي تستطيع هذه اللجنة ان تعمل بنجاعة عند معالجتها للقضايا العربية المختلفة اخذت تقيم لجان متابعة متخصصة منها: لجنة شؤون التعليم، ولجنة القضايا الاجتماعية، ولجنة القضايا الصحية، ولجنة الشؤون الرياضية، ما اهلها الى القفز خطوة الى الامام من حيث الاداء، اذ انها اعتمدت التخصص منهجا لعملها.

هناك اصوات ترتفع اليوم بضم الحركات النسائية الى هذه اللجنة، مثل جمعية نساء ضد العنف، وجمعية النساء العكيات، وكيان- تنظيم نسائي، وجمعية السوار، وحركة النساء الديمقراطيات، ومركز الطفولة- مؤسسة حضانات الناصرة، وجمعية السنديانة، والمؤسسة العربية لحقوق الانسان، وجمعية الاهالي- مركز التنمية الجماهيرية، وجمعية حقوق المواطن، واتحاه- اتحاد جمعيات اهلية عربية، ومركز مساواة لحقوق الانسان.

هذا ما جاء في بيان هذه اللجنة:

"هذه اللجنة هي الهيئة التمثيلية، والقيادية العليا للجماهير العربية الفلسطينية، مواطني دولة اسرائيل، الذين بقوا وصمدوا في وطنهم بعد نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، وهي من حيث شمولية تركيبتها وتنظيمها تمثل المواقف والاهداف والمصالح الجماعية لهذه الجماهير في مختلف جوانب الحياة وعلى كل المستويات، كما تعتبر الجسم القيادي الذي ينظم ويفعل ويوحد ويقود النضال الجماعي الوحدوي للاقلية العربية القومية من اجل البقاء والتطور على ارض وطنها، ومن اجل نيل حقوقها القومية والمدنية في البلاد، وفي سبيل تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي والسلام العادل والشامل والتعايش السلمي على اساس الاحترام المتبادل، تستمد لجنة المتابعة العليا شرعية وجودها وتمثيلها الشعبي من كونها تضم جميع قيادات الاحزاب والحركات السياسية والشعبية الفاعلة قطريا، والتي تمثل قضايا الجماهير العربية في اسرائيل بمن فيهم النواب واعضاء الكنيست العرب، اضافة الى رؤساء السلطات المحلية العربية والهيئات التمثيلية الوحدوية القطرية المنتخبة.

وضعت هذه اللجنة لنفسها اهدافا ومبادئ تعتمد الواقع المميز للجماهير العربية في اسرائيل، التي تعتبر جزءا من الشعب العربي الفلسطيني تاريخيا وقوميا وثقافيا، وجزءا من مواطني دولة اسرائيل مدنيا، وكاقلية قومية في وطنها، وبكونها امتدادا عضويا لهذا المكان وجودا وزمانا وحضارة، وعلى اساس العلاقة الجدلية بين جميع هذه المحاور معا، وبناء على التجربة التراكمية لهذه الجماهير والمستجدات الداخلية والتطورات المحيطة بها، محليا واقليميا ودوليا، فان لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في اسرائيل بلورت لها رؤية جماعية واضحة المعالم لتنظيم وقيادة نضال ودور الاقلية العربية في البلاد وتطلعاتها، على اساس المبادئ والاهداف التالية:

أ. المبادئ والاهداف المحلية:

١. الدفاع عن الحق الجماعي والفردي للمواطنين العرب في المشاركة السياسية الفاعلة، وفي تنظيم انفسهم سياسيا وبلورة هويتهم الوطنية القومية والمدنية، وفي تطوير وتحديث مؤسساتهم وهيئاتهم الوطنية التمثيلية والارتقاء بها، والدفاع عن حقهم في التعبير عن آرائهم، وبالتالي فان لجنة المتابعة العليا تسعى وتناضل من اجل الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الانسان والاقليات، كما تحفظها المواثيق والقوانين الدولية.

٢. العمل من أجل إلغاء كافة أشكال وأسس وقوانين التمييز العنصري والاضطهاد القومي، والدفاع عن الحقوق المدنية والقومية للجماهير العربية في اسرائيل، والسعي المنظم لمساواتهم كمواطنين في الدولة، ونحو تجسيد حقوقهم الجماعية كأقلية قومية، في مختلف مناحي الحياة وتجلياتها، وتعزيز وحدة وتماسك الجماهير العربية، في سبيل التأثير على القرارات السياسية وإحداث التغييرات المطلوبة لجعل اسرائيل دولة ديمقراطية طبيعية يتساوى فيها جميع المواطنين في حقوقهم المدنية والقومية، والسلوك الجماعي على هذا الأساس، ونحو اعتراف الدولة ومؤسساتها بالعرب كأقلية قومية.

٣. العمل على وقف وإلغاء مصادرة الأراضي العربية

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وسياسة هدم البيوت بكل تجلياتها وأشكالها، واستعادة ما صودر من هذه الأراضي، ومن أجل الاعتراف الرسمي والفعلي بجميع القرى غير المعترف بها وإقامة سلطات محلية منتخبة فيها وإلغاء كافة القوانين والتشريعات التي تميز وتمس بحقوق المواطنين العرب على أرض وطنهم.

٤. تحرير الأوقاف والمقدسات الاسلامية من سيطرة سلطة الدولة، وجعلها بإشراف وإدارة ممثلي الطائفة الاسلامية وهيئاتها المنتخبة، والحفاظ على شواهد وجود العرب الوطني والتاريخي والحضاري من مساجد وكنائس ومقابر ومقدسات.

٥. العمل على إيجاد الحل العادل لقضية المهجرين في وطنهم، على أساس الاعتراف بحقهم في قراهم التي هُدمت وهجروا منها عام ١٩٤٨، وعلى أساس احترام وتجسيد حقهم في العودة.

٦. رفع مستوى تنظيم الجماهير العربية في اسرائيل، والعمل على تطوير وتحديث المجتمع العربي في البلاد وتقدمه الاجتماعي ومأسسة هيئاته، والنهوض به اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وترسيخ هويته وثقافته الوطنية والانسانية، والانفتاح الواعي والواثق على ثقافة الآخرين والتعامل معها على أساس الندية والاحترام المتبادل.

٧. التعاون مع القوى والحركات الديمقراطية التقدمية والسلامية اليهودية في سبيل تعزيز أسس التعاون والمشاركة والتعايش السلمي الحقيقي، ونحو بناء مستقبل أفضل لما فيه خدمة شعبي البلاد والتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات المؤيدة والمساندة لأهداف اللجنة وتطلعاتها، في البلاد وخارجها.

٨. العمل على إلغاء التجنيد العسكري الإجباري، ورفض مشروع ما تسمى بـــ" الخدمة الوطنية" بمسمياتها المتعددة.

ب. على الصعيد الإقليمي:

تسعى لجنة المتابعة العليا لتحقيق السلام العادل والشامل والحقيقي في المنطقة، كأساس لاستقرار إقليمي ودولي، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، على أساس إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات والانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتجسيد الحق الوطني الشرعي والطبيعي للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين استناداً الى حق العودة بناءً على قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالأمر.

تحاول اللجنة تنفيذ وترجمة أهدافها، في مختلف المناحي، في إطار الوسائل السياسية والمدنية والشرعية، عبر الآليات والوسائل المشروعة والممكنة، ومن خلال موقعها المميز والمتميز، وعبر تطوير وتحديث عملها وهيئاتها كمؤسسة تمثيلية قيادية، وفي سبيل ذلك فهي تنتهج الآليات والوسائل المحورية التالية:

١. اتخاذ القرارات بالاجماع و/أو الاتفاق أو بالأكثرية العادية الديمقراطية.

٢. تستخدم اللجنة أساليب النضال الشعبي، والنشاط البرلماني والاعلامي والقضائي والمهني في سبيل تنفيذ أهدافها وقراراتها.

٣. تشكل الأحزاب والحركات السياسية، المنطوية في إطار اللجنة، والسلطات المحلية العربية، والهيئات التمثيلية والمراكز والجمعيات المهنية العربية المختلفة، أدوات وقنوات أساسية لتنفيذ أهدافها وقراراتها وترجمتها على أرض الواقع.

٤. إقامة هيئات ودوائر مهنية حديثة ومتعددة، في إطار اللجنة وهيئاتها وبرنامجها ورؤيتها، بهدف تطوير آليات عملها والارتقاء في أساليب تنفيذ قراراتها ومتابعتها.

٥. العمل على تعزيز التعاون المشترك مع القوى والحركات اليهودية ذات الأهداف المنسجمة مع اللجنة، والمساندة لقراراتها، بهدف تجنيدها وتحريكها، وبالتالي زيادة تأثيرها داخل المجتمع والرأي العام الاسرائيلي".

اتخذت هذه اللجنة من بلدية شفاعمرو مقراً لها، حتى عام ١٩٩٨، حين كان السيد ابراهيم نمر حسين، رئيس البلدية، يرشح أوتوماتيكياً مع نهاية كل فترة لرئاسة هذه اللجنة، ثم انتقلت الرئاسة بعد خسارته في انتخابات بلدية شفاعمرو الى رئيس لجنة الرؤساء العرب للمجالس المحلية، السيد محمد زيدان رئيس مجلس محلي كفرمندا، والسيد شوقي خطيب، رئيس مجلس محلي يافة الناصرة.

شاركت هذه اللجنة في كل الفعاليات الجماهيرية كإضراب وإحياء يوم الأرض، وإعلان الاضراب العام في عام ١٩٨٨، احتجاجاً على هدم ١٥ بيتاً في مدينة الطيبة، وإرسال رسائل الى الأمم المتحدة بهذا الخصوص، لكن قسماً من أعضائها تراجع عن القرار الذي اتخذ بالاجماع في هذه النقطة، إذ يبدو أن ضغوطاً قد وجهت من السلطة لاجهاض قراراتها. ومن بين الذين وجهوا لهذه اللجنة انتقادات كانت حركة أبناء البلد رغم أنها رأت فيها ممثلا ممتازاً للجماهير العربية، وكان أعضاء اللجنة قد رفضوا إعلان الاضراب العام في الذكرى الثالثة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية، من منطلق اهتمام هذه اللجنة بالشؤون الداخلية للعرب في اسرائيل، ما عرض أعضاءها لهجمات وانتقادات شديدة، يوم كان القس شحادة شحادة، رئيس لجنة الدفاع عن الأراضي وممثل الجبهة الديمقراطية في اللجنة، كما وجهت انتقادات للحزب العربي الديمقراطي.

تشهد لجنة المتابعة، من حين الى آخر، انقسامات في اتخاذ القرارات، إذ تصطف فيها مجموعتان، تحاول الأولى منهما السيطرة على مجريات الأمور، وهذا ما حصل في عام ١٩٩٢، حين تقرر إلغاء الاحتفال بيوم الأرض وتحويله الى عيد وطني، وقد أدى هذا القرار الى نقد شديد واستنكار وتوجيه انتقادات شديدة لرؤساء السلطات المحلية.

سبق ذلك خلاف آخر في عام ١٩٩٠ حول قضية فرض الخدمة الوطنية على الشباب الفلسطيني بدل الخدمة العسكرية في اسرائيل. شاع أن القيادات تراجعت وتنازلت عن المطالبة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والقروي بثلاثين ألف دينار، أما المجالس البلدية في المدن فيوزع بينها المبلغ المخصص سنوياً، حسب نسبة دعم المحروقات التي كانت تقدم لها من الحكومة الأردنية. وقد بلغ مجموع الدعم المقدم للمجالس البلدية والقروية والقرى حتى نهاية عام ١٩٨٥ (٢٢٩٥٠٠٠٠) دينار أردني.

واجه هذا القطاع مشاكل متعددة، من أهمها محاولات السلطة المحتلة إرغام بعض المجالس القروية على الارتباط بمشروع "روابط القرى"، ما حدا باللجنة المشتركة إلى وقف الدعم المالي عن كل هيئة قروية ترتبط بهذا المشروع.

وواجهت اللجنة مشكلة رئيسية في دعم هذا القطاع، بعد حل سلطات الاحتلال عدداً من المجالس البلدية، أو عزل رؤسائها، مثلما حصل في مدن: نابلس ورام الله والبيرة والخليل وجنين وقلقيلية وعنبتا ودورا ودير دبوان، ومن ثم تعيين ضباط إسرائيليين، أو متعاونين مع الاحتلال، مكان الرؤساء والمجالس الشرعية، وقد قررت اللجنة المشتركة وقف الدعم حتى عودة الهيئات الشرعية لإدارتها.

ومن المشاكل التي واجهتها اللجنة المشتركة إضراب عدد كبير من موظفي وعمال البلديات عن العمل في ظل الإدارة الإسرائيلية بعد عزل مجالسهم المنتخبة، حيث قامت اللجنة منذ إضرابهم عام ١٩٨٢ بدفع رواتبهم الشهرية التي بلغت (٤٢٩٠٢٠٦) دنانير أردنية سنوياً.

- الأوقاف والمقدسات الإسلامية: واشتملت على اعمار الأقصى، ودعم موظفيه، وشراء الأراضي، وتسجيلها باسم الوقف الإسلامي.
- الإسكان: قررت "اللجنة المشتركة" تقديم التسهيلات المالية لذوي الدخل المحدود في الأرض المحتلة، وذلك بمنح قروض إسكان للراغبين بإنشاء مساكن لهم، وبشروط سهلة للغاية، حيث يتم تقديم قرض مقداره سبعة آلاف دينار دون فوائد، يتم سداده على أقساط موزعة على خمسة عشر عاماً، مع منح المقترض فترة سماح لمدة سنتين، وبموجب هذه الشروط، يسدد المواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة قيمة القرض فقط، بينما يسدد المواطن في الضفة الشرقية ضعف قيمة القرض تقريباً، لأنه غير معفى من الفوائد على القرض، وتشرف "اللجنة المشتركة" على تنفيذ البناء من خلال المهندسين المعتمدين لهذه الغاية من سكان الأرض المحتلة، ويتم صرف القرض على ثلاث دفعات حسب مراحل تنفيذ البناء، وقد بلغ مجموع الدعم المالي المقدم لقطاع الإسكان من اللجنة المشتركة (٢٤٦١٦١٧٠) ديناراً أردنياً.
- صندوق الرعاية الوطنية: نظراً للظروف المعيشية الصعبة التي تواجه فئات متعددة في الأرض المحتلة، فقد قررت "اللجنة المشتركة" إنشاء صندوق خاص لرعاية هذه الفئات، وذلك بموجب القرار ٨١/١٧/١٣٥، وقد سمي "صندوق الرعاية الوطنية". وبدأ الصندوق عمله منذ ١٩٨٢/١/١ بعد أن أقرت اللجنة نظاماً خاصاً لأعمال الصندوق، يشمل تحديد الفئات المستفيدة، وكيفية تقديم الدعم لها، وسمّي "لائحة صندوق الرعاية الوطنية"، وبموجب هذه اللائحة، من المفترض أن يستفيد من دعم الصندوق الفئات التالية:

١. الموظفون والعمال الدائمون في الدوائر الرسمية في الضفة الغربية، والمعينون بعد الاحتلال.
٢. الموظفون والعمال الدائمون في الدوائر الرسمية في قطاع غزة، مهما كان تاريخ تعيينهم.
٣. الموظفون والعمال الدائمون المفصولون عن أعمالهم بسبب مقاومة الاحتلال.
٤. خريجو الجامعات والمعاهد العليا العاطلون عن العمل.
٥. المعتقلون الأمنيون والأسرى، بعد خروجهم من السجن وحتى يجدوا عملاً.
٦. أية فئات أخرى ترى "اللجنة المشتركة" حاجتها للرعاية في المستقبل، وقد شملت الفئات التالية:
   ا- موظفو البلديات المضربون عن العمل بسبب حل مجالسهم البلدية المنتخبة، وتعيين ضباط إسرائيليين لإدارة بلدياتهم.
   ب- الأطباء الذين يتم استيعابهم في المستشفيات والمراكز الصحية الأخرى.

وقد تم تخصيص مبلغ مقداره (٨٣٩١٤٠٠) دينار أردني لصندوق الرعاية حتى نهاية ١٩٨٥.

م.ح

اللجوء

(اللجوء ظاهرة إنسانية قديمة، يعود سببه إلى النزاعات والصراعات الشخصية أو القبلية أو الطائفية أو السياسية، وفي حال اندلاع الخلافات يرغم الأفراد أو الجماعات على ترك منازلهم بحثاً عن ملاذ آمن خوفاً على حياتهم من خطر داهم، ولم تسلم أي منطقة في هذا العالم من هذه الظاهرة).

اللجوء الديني:

وتعود جذوره إلى مفهوم المعبد وحرمته الدينية، حيث يلجأ الإنسان إلى الأماكن المقدسة حماية لنفسه من الأذى، إذ ساد الاعتقاد بأن المعتدي لن يسلم من العقاب الرباني، وانتشر هذا المفهوم في العصور القديمة لدى قدماء المصريين واليونان، فكانت المعابد والقدرة الإلهية أكثر رأفة بالإنسان من أخيه الإنسان، لذلك شكل المعبد ملاذاً آمناً لجميع المستضعفين والمضطهدين، فتطورت حول المعابد والهياكل المدن القديمة مثل أثينا وروما وصور.

من جهة أخرى شكلت هذه المعابد مرجعية للحكام والفاتحين

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ومصدراً لاستلهام الوحي والقوة لشن حروبهم.

الملجأ الإقليمي:

بعد قيام المناطق الإقليمية وبداية تشكيل الدولة الحديثة وبروز مرحلة الدولة القومية مع نهاية القرن الثامن عشر في أوروبا؛ قدمت هذه المجموعات الإقليمية الحماية لمن يطلب المساعدة بناء على سيادتها الإقليمية على مناطقها، وقد شهدت تلك المرحلة عمليات نزوح واسعة النطاق بسبب الصراعات القومية أو الطائفية.

من جهة أخرى فإن اللاجئ ينجو من العقاب عملياً إذا ما تعرض للنفي الذي اعتبر بمثابة عقوبة تعادل عقوبة الإعدام، وهذا ما جعل تلك الدول تكتفي بعدم ملاحقة المذنب أو اللاجئ أو المنفي شريطة احترام قوانين وأعراف البلد المضيف.

الملجأ الدبلوماسي:

وهو الملجأ الذي تمنحه الدول ذات السيادة خارج حدودها الإقليمية، أي داخل سفاراتها أو قنصلياتها أو على متن سفنها أو طائراتها الموجودة في الخارج، وهو غالباً ما يكون لجوءاً مؤقتاً إلى أن يتم نقل اللاجئ إلى أراضي السيادة الإقليمية، وهو ما يطلق عليه بالملجأ خارج الإقليم.

اللجوء السياسي:

وهو المفهوم الذي يمنح حق اللجوء السياسي للأفراد أو الجماعات لأسباب سياسية، أي عندما يتعرض الأفراد للاضطهاد أو تتعرض حياتهم للخطر، أو بسبب مواقف أو قناعات سياسية مخالفة أو معارضة للحكم السائد.

وهناك ظاهرة اللجوء لأسباب اقتصادية للباحثين عن تحسين حياتهم الاقتصادية كما حدث في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حيث لجأ العديد من الشباب والعائلات الفلسطينية من مخيمات اللاجئين إلى الدول الغنية في الشمال الأوروبي المتقدم التي تتساهل في قبول حق اللجوء وحاجة هذه الدول إلى الأيدي العاملة.

وغالباً ما تحدث عملية اللجوء في المطارات أو في المرافئ أو المرافق الحدودية أو الدخول عبر الحدود سراً، فيلقي طالب اللجوء بوثيقة سفره الحقيقية أو المزورة عند وصوله إلى بلد اللجوء.

وهناك بعض الدول المتشددة التي تعتقل طالب اللجوء وتلقي به في السجن أو تطرده وتبعده، وهذا مخالف لإعلان الأمم المتحدة حول اللاجئين الذي يدعى Refoulement.

* مضمون فكرة اللجوء طبقاً للقانون الدولي:

أ- الملجأ حماية قانونية.

ب- الملجأ حماية تمنحها الدولة في مواجهة دولة أخرى.

ت- لا يمنح اللجوء إلا من قبل إحدى الدول.

ث- لا يمنح اللجوء إلا في مواجهة إحدى الدول.

ج- لا يمكن تقسيم الملجأ إلى ملجأ قانوني بالقانون وملجأ فعلي "بلا قانون".

عصبة الأمم:

توجب انتظار قرون من الزمن لتطوير مفاهيم وقوانين عالمية حول حماية الأفراد أو الجماعات التي تمر بمحنة، وفقط بعد الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم في عام ١٩١٩ بدأت قضية اللجوء تأخذ بعداً عالمياً ودولياً، وبات يتم التعامل معها على المستوى العالمي. لذلك تم تأسيس المفوضية العليا للاجئين التي اتخذت مقراً لها في جنيف بسويسرا كبلد محايد، وتم تعيين السيد فريتجوف نانسن كأول مفوض سامي للاجئين في عام ١٩٢١. إلا أن تطور هذا النظام الدولي لحل ورعاية مشاكل اللاجئين ظل يسير بخطى غير منتظمة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة في نيويورك.

منظمة الأمم المتحدة UN:

تأسست عام ١٩٤٥ على أنقاض عصبة الأمم مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح مقرها الدائم في مدينة نيويورك، حيث شكلت مسألة النزوح القسري لملايين البشر مأساة حقيقية، وأصبحت من الاهتمامات الملحة للمنظمة الناشئة، وبصرف النظر عن كون اللاجئين من ضحايا النزاعات المسلحة أو الاضطهاد أو ضحايا اختراقات حقوق الإنسان، فقد أصبحت هذه الفئات النازحة أو المبعدة أو المنفية من الشرائح البشرية الأكثر حساسية في العالم، لذلك اقتضى إنشاء منظمة دولية خاصة لرعاية هذه الفئات المتضررة.

المفوضية السامية للاجئين UNHCR:

تأسست المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في ١٤/ ١٩٥٠/١٢، حيث وضعت في سلم أولوياتها حماية اللاجئين والتخفيف من معاناتهم والمساعدة في إعادة توطينهم. لم تأت هذه المنظمة من الفراغ، بل سبقها في هذا المضمار المنظومة الدولية للاجئين (United Nations Relief and Rehabilitation Administration UNRRA) وقبلها كانت المفوضية العليا للاجئين التابعة لعصبة الأمم.

حصلت هذه المؤسسة الدولية UNHCR على جائزة نوبل للسلام مرتين إكراماً لجهودها الإنسانية في عامي ١٩٤٥ و ١٩٨١، وقد أوكلت إليها مهمة إدارة وتنسيق العمل الدولي لحماية اللاجئين وحل مشاكلهم وحماية حقوقهم وحياتهم، وهي تؤكد على حق أي إنسان في البحث عن ملجأ آمن في أي بلد آخر مع الإبقاء على خيار حق العودة الطوعي مفتوحاً، ويحق للاجئ أن يتأقلم في بلد اللجوء الأول أو أن يبحث له عن ملجأ آخر في بلد ثالث.

لقد أصبحت قضية اللجوء القسري من المشاكل الأكثر إلحاحاً للأمم المتحدة، إذ أصبح من حق اللاجئ العمل، والتعلم، والإقامة، والتمتع بحرية الحركة، والحصول على الجنسية وجواز السفر، والضمان الاجتماعي، والدخول إلى المحاكم، وعدم إعادته أو طرده قسراً إلى بلده الأصلي في حال تعرض حياته

مادة محمية بموجب حقوق النشر

للخطر، وكذلك له الحق في ملكيته الفكرية أو الثقافية والمساواة أمام الضرائب، ويتم التعامل معه كمواطن عادي، في المقابل على طالب اللجوء الالتزام بقوانين البلد المضيف وعدم الإساءة إليه.

في بداية تأسيسها لم تكن من مهمة هذه المنظمة الدولية تقديم العون المادي، ولكنه نظراً لزيادة أعداد النازحين داخل الدول الفقيرة وإليها من خارج حدودها أضيفت إلى مهمتها الأساسية مهمة أخرى وهي تقديم العون المادي والمساعدات الأولية.

ميثاق الأمم المتحدة الخاص باللاجئين لعام ١٩٥١:

نص البند الأول من ميثاق الأمم المتحدة الخاص باللاجئين الصادر في عام ١٩٥١ في فقرته الأولى على أن اللاجئ هو الذي يخشى بحق الخضوع للاضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو قوميته، أوبسبب انتمائه لفئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية، أو بسبب وجوده خارج وطنه ولا يستطيع العودة إليه خوفاً على حياته.

كما نصت الفقرة ٣٣ من الميثاق نفسه على أنه "لا يحق لأي بلد من البلدان الموقعة طرد أو إبعاد أي شخص بسبب عرقه أو دينه أو قوميته، أو بسبب انتمائه لأي فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية إلى خارج بلده بأي طريقة كانت إذا ما تعرضت حياته أو حريته للخطر.

- ويعرف القانون الدولي اللاجئ بالإنسان الباحث عن ملجأ في بلد آخر بسبب الحرب أو العنف أو خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين، أو القومية، أو الرأي السياسي، أو بسبب الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة.
- أما وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) فتعرف اللاجئ بأنه أي فرد أقام في فلسطين خلال الفترة ما بين أول حزيران ١٩٤٦ ولغاية ١٥ أيار ١٩٤٨، وتعرض لفقدان بيته ومصدر رزقه بسبب النزاع الذي اندلع عام ١٩٤٨، وقد استمرت الوكالة في تسجيل اللاجئين حتى عام ١٩٥٢ حيث قامت بتسجيل لاجئي المجدل الذين طردهم إسرائيل عام ١٩٥١، كما تم فتح باب التسجيل لفترة قصيرة عام ١٩٩١.
- أما الميثاق الوطني الفلسطيني فقد عرف الفلسطينيين في مادته الخامسة على أنهم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، سواء خرجوا منها أو بقوا فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

وخلال المحادثات المتعددة الأطراف حول اللاجئين (١٩٩٣-١٩٩٥) قدم الجانب الفلسطيني تعريفاً للاجئين الفلسطينيين بأنهم "هم كل الفلسطينيين ونسلهم الذين طردوا أو أجبروا على مغادرة بيوتهم بين تشرين الثاني ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وحتى كانون الثاني ١٩٤٩ (معاهدة رودس) من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل منذ ذلك التاريخ.

أما التعريف الأمريكي للاجئ الذي قدم خلال المحادثات المتعددة الأطراف ذاتها فهو كما يلي: "اللاجئ هو كل من تم اقتلاعه من مكانه نتيجة الصراع"، وبهذا فإن هذا التعريف يشمل اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم، أي بمن في ذلك اليهود القادمون من الدول العربية.

لقد صادقت على ميثاق الأمم المتحدة الخاص باللاجئين حتى الأول من أكتوبر لعام ٢٠٠٢ ما مجموعها ١٤١ دولة.

أمّا عدد اللاجئين حول العالم فيقدر بحوالي ٢٠ مليوناً من الذين فقدوا بيوتهم أو هجروا بسبب النزاعات الإقليمية، أو بسبب الاضطهاد والقهر. ويتراوح عدد المهجرين داخل بلدانهم بسبب النزاعات الاثنيه بين ٢٠-٢٤ مليون نسمة ومعظمهم في الدول الآسيوية والإفريقية.

نشأة الأونروا UNRWA:

انبثق الدعم الدولي للاجئين من خلال منظمة غير حكومية تحت رعاية (United Nations Relief) (UNRPR for Palestinian Refugees)، ولكن سرعان ما أسست الجمعية العمومية للأمم المتحدة وكالة الغوث والعمل للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (UNRWA). جاء تأسيس الأونروا بناء على مبادرة من الحكومة الأمريكية التي ترأست لجنة لمصالحة التابعة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وقد اتخذ القرار بعد أن رفضت دولة إسرائيل الجديدة توطين أي عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وقدم الاقتراح الأمريكي مشروعاً بإنشاء وكالة خاصة لمتابعة دعم اللاجئين وإقامة مشاريع على مستوى واسع تصب في عملية التشغيل. إلا أن الدول العربية لم توافق على ذلك إلا بعد أن تأكدت بأن إنشاء الأونروا لا يلحق الضرر بحق اللاجئين في العودة إلى منازلهم الأصلية، كما نص على ذلك قرار الجمعية العمومية الصادر في ١٢/١١/ ١٩٤٨ رقم (١٩٤) (قرار حق العودة). وقد عبر عن هذا بشكل واضح القرار ٣٠٢ الصادر في ١٩٤٩/١٢/٨ للجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي بموجبه تم إنشاء وكالة غوث اللاجئين (UNRWA).

طورت الأونروا تعريفاً عملياً للاجئين الفلسطينيين يسمح لها بتقديم العون الإنساني للذين عاشوا في فلسطين مدة سنتين على الأقل قبل النزوح، على أن يكونوا قد فقدوا بيوتهم ومصدر رزقهم، وينطبق ذلك على نسلهم من بعدهم.

وينص القرار المذكور سابقاً ١٩٤ على أن هناك أشخاصاً ممن ينطبق عليهم حق العودة أو التعويض أو كلاهما، ولكنهم ليسوا مؤهلين للحصول على المساعدة حسب تعريف الأمم المتحدة.

يبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى أونروا ٤ ملايين نسمة ممن ينطبق عليهم حق المساعدة أو الإغاثة، وهم ينتمون إلى الجيل الثالث أو الرابع من لاجئي حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ يعيش ثلثهم في ٥٩ مخيماً للاجئين في الأردن، وسوريا، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة. أما الغالبية العظمى للاجئين فيعيشون في الأردن حيث يكاد يصل تعدادهم إلى حوالي مليوني لاجئ، ويعيش الكم الثاني والبالغ عدده حوالي المليون ونصف أو ما

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يزيد في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعيش الباقي في المدن والقرى الواقعة ضمن نطاق صلاحية الأونروا. كما قدمت الأونروا المساعدات الإنسانية اللاجئين داخل إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ إلى أن تسلمت الحكومة الإسرائيلية هذه المسؤولية عام ١٩٥٢.

- أما التقديرات الفلسطينية للاجئين فتصل إلى حوالي خمسة ملايين ونصف المليون فلسطيني، غالبيتهم من المسجلين أما غير المسجلين فهم يخضعون لنطاق صلاحيات الهيئة العليا للاجئين (HCR) كاللاجئين المقيمين في العراق، أو في مصر أو غيرها.....

- تقدم أونروا المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين على ثلاث محاور أساسية وهي:

١. المساعدات الأولية أو الإغاثة الإنسانية

٢. التشغيل — أي إيجاد فرص عمل للاجئين

٣. تقديم الخدمات الصحية والتعليمية

في المجال التعليمي قامت أونروا بإنشاء ورعاية حوالي ٦٥٠ مدرسة تضم حوالي ٤٥٠٠٠٠ طالبة وطالب، وأقامت ثماني مراكز للتدريب المهني، أما في المجال الصحي فقد أنشأت ١٢٢ مركزاً صحياً لتقديم الخدمات الطبية المجانية. هذا بالإضافة إلى مشاريع أخرى لتلبية احتياجات اللاجئين.

- ليس من صلاحيات الأونروا التدخل في الشؤون السياسية أو تقديم حلول سياسية، أو تقديم الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين. فقد أعطيت هذه الصلاحيات إلى الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) التي منحت صلاحيات أخرى وسعت من نطاق عملها، وهو تقديم المساعدات الأولية والإنسانية للاجئين بشكل عام.

م.ل

اللطرون

(هي منطقة من أربعة أماكن يطلق عليها اسم "اللطرون" هي: قلعة اللطرون، دير اللطرون، شرطة اللطرون، وقرية اللطرون.)

قلعة اللطرون

وهي على بعد حوالي نصف كم من الدير أقامها فرسان الهيكل الصليبيون في أواسط القرن الثاني عشر، سموها "لي طبرون دي شيفاليه" وتعني "قلعة الفرسان". وكان الهدف من إقامتها حماية الطريق إلى القدس، بقيت تقوم بهذه الوظيفة إلى أن أخذها صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٧ م ، بعد انتصاره على الصليبيين في معركة قرون حطين يوم ٤ تموز (يوليو) من ذلك العام ، لكنه اضطر إلى هدمها في عام ١١٩٢لمنع الصليبيين من الاستفادة منها، لكنها أعيدت لهم بموجب اتفاقية سلام عُقدت بين المسلمين والملك فردريك الثاني ،ثم عادت وسقطت في يد المسلمين في أواسط القرن الثالث عشر.

على مقربة من القلعة قامت القرية العربية التي سموها "العطرون" أو "النطرون"، وأطلقوا عليها اسم "لطرون" بعد الفترة الصليبية .

ياقوت الحموي ذكر هذا الموقع في معجمه "معجم البلدان،٣/ ٥٣٤" . قال: "اللطرون حصنٌ بين بيت المقدس والرملة، وكان مما فتحه صلاح الدين في سنة ٦٣٦هـ" .

استولت عائلة أبو غوش على الموقع في القرن التاسع عشر، وقد هدمت القرية خلال ثورة الفلاحين الفلسطينيين ضد ابراهيم باشا على سوريا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

خلال حرب ١٩٤٨ استعمل الجيش العربي الأردني قلعة اللطرون استحكاماً له ضد القوات الإسرائيلية، وقد بقي الوضع كذلك حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وعلى إثرها طردت إسرائيل سكان القرية، وأقامت على أراضيها مطعماً وبركةً لتخزين مياه "شركة مكوروت".

بقي من القلعة بعض الآثار والأبراج والقاعات المقببة، وأقامت إسرائيل هناك نصباً تذكارياً لجنود كتيبة المدرعات السابعة التي شاركت في احتلال الموقع.

الى الشمال من القلعة بني خانٌ في القرن الرابع عشر، لكنه أُهمل بعد إقامة خان باب الواد في عام ١٨٧٣.

رمم الشباب الكاثوليكي الألماني هذا الخان في عام ١٩٧٢ وحولوه إلى نُزل يستقبلون فيه السواح الوافدين إلى هذه المنطقة.

دير اللطرون

فيه رهبانٌ من رهبنة " التراپيست " ، وهو على بعد حوالي نصف كم إلى الجنوب الغربي من مفرق اللطرون، يطلق على هذا الدير اسم " دير الساكتين"، لانّ قوانينه تشترط على المنتمين إليه أن يكونوا ساكتين، ورغم ذلك يُسمح للراهب أن يتحدث إلى مرافقيه في مواضيع تخص هؤلاء الزائرين. تأسس النمط الرهباني في فرنسا قبل حوالي ٨٠٠ سنة، وقد انتشر في العالم، توجد له عشرات الأديرة المشابهة للرهبان والراهبات في أنحاء العالم .

أُقيم هذا الدير في اللطرون عام ١٨٩٠، وهو يشمل كنيسة كبيرة ومساكن للرهبان، وفي حديقته آثارٌ تشمل نقشاً يذكر بالفرقة الخامسة المكدونية التي شاركت في القضاء على "ثورة باركوخبا اليهودية". كما توجد فيه خمارة ومبنىً له ذو سقف قرميد، بناه مسيحي مقدسي عام ١٨٦١ ليكون نزلاً للحجاج على طريق يافا — القدس، وقد باعه لرهبان الدير فيما بعد.

تضرر الدير في الحرب العالمية الأولى، لكن الرهبان رمموه في عام ١٩٢٧. وبين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ كان الإسرائيليون يفلحون ارض الدير لوقوعها في المنطقة منزوعة السلاح،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ويسلمون بعض ناتجها للرهبان.

شرطة اللطرون

بنيت محطة الشرطة بين عامي ١٩٤١-١٩٤٢على تلة تشرف على طريق يافا — القدس . احتلتها القوات العربية الأردنية في أيار ١٩٤٨ بهدف قطع الطريق المذكورة . وبين أيار وتموز (مايو ويوليو) ١٩٤٨ هاجمتها قوات الهجاناه أكثر من خمس مرات لم تستطع إحراز نجاح في أيها، وبقيت الى حزيران ١٩٦٧، مع قرى عمواس، يالو، اللطرون ودير أيوب تحت السيطرة الأردنية وضمن الضفة الغربية .

وفي أوائل ١٩٨١ أُعلنت محطة الشرطة منطقة تذكارية مركزية لمحاربي المدرعات في الجيش الإسرائيلي، وقد كرسوا غرفة منها سجلوا على لوحة هناك أسماء ٤٨٠٠ جندي من هذا الجيش، كما توجد غرفة اخرى يجري فيها عرض بالضوء والصوت لمعارك هذا الجيش.

وفي ساحة هذه المحطة معرض للناقلات العسكرية، وحوله معرض لعشرات المدرعات والدبابات التي استعملها جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش العربي الأردني منذ عام ١٩٤٨ والى اليوم.

وفي محيط هذه الساحة نصب تذكاري كبير ومسرح اطلقوا عليه اسم "شاؤول"، فيه يقسم جنود هذا الجيش اليمين لجيش الدفاع ، كما تقام فيه أيام ذكريات لوحدات هذا الجيش ، ومركز قطري لمراقبة الطيور المهاجرة.

قرية اللطرون

ترتفع هذه القرية حوالي ٢٥٠ م عن سطح البحر ، وبلغت مساحة أراضيها ٨٣٧٦ دونماً في أواخر الانتداب البريطاني، واستطاعت الأحسام الصهيونية شراء ١٣٤دونماً منها، عدد سكانها وصل إلى ١٢٠ نسمة عام ١٩٣١ وإلى ١٩٠ نسمة عشية عام ١٩٤٥ .

كانت هناك قريتان تحملان هذا الاسم هما : اللطرون القديمة واللطرون الجديدة ، وقد كانت الأولى تبعد حوالي ١٠٠م إلى الشرق من الدير ، بينما بُنيت الجديدة في حوالي ١٩٤٠ على بعد حوالي٥٠٠ م إلى الجنوب منها، حين اشترى الرهبان أرض اللطرون القديمة ومنازلها ليستطيعوا أن ينعموا "بالجو الهادئ"، إذ إنهم، كما ذكر سابقاً، من فئة الرهبان الصامتين.

يقول الخالدي إن معظم سكان هذه القرية من المسيحيين ، وقد استمدوا ماء الشرب من بئر هناك اسمها " بئر الحلو " ، بعد أن مدوا الأنابيب منها إلى بيوتهم بمساعدة الرهبان .

كانت هذه القرية، ذات الموقع الاستراتيجي، تتحكم بالطريق الرئيسي بين القدس ويافا، ما جعلها ومنطقتها المجاورة ميداناً لسلسلة من المعارك، إذ شنت القوات الإسرائيلية على هذه المواقع ست هجمات للاستيلاء عليها بين أواسط أيار (مايو) ١٩٤٨ وأواسط تموز (يوليو) ١٩٤٨. كانت الهجمة الأولى قد أدت إلى استيلاء لواء جفعاتي على اللطرون ليلة ١٦- ١٧ أيار، حدث ذلك عندما كان جيش الإنقاذ يسلم الجيش العربي الأردني مواقعه هناك لكن القوات العربية الأردنية استردت اللطرون بعد أن استدعيت وحدات جفعاتي إلى الجبهة الجنوبية، وبعد فترة قصيرة شنّ لواء شيفع السابع، الذي شُكل حديثا، والكتيبة الثانية من لواء الكسندروني "عملية بن نون" للسيطرة على طريق القدس، وصدّ الجيش العربي هذه الهجمة وكبد القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة من الأفراد. ذكرت صحيفة " نيويورك تايمز" أن وحدات الجيش العربي اندفعت للمشاركة في معركة الساعات الأربع والعشرين، في ٢٥ — ٢٦ أيار، وقد امتد القتال بعد ذلك إلى منطقة خلدة وبيت جيز. أما المرحلة الثانية من "عملية بن نون" فقد نُفذت في ٣٠ أيار، واستطاعت الوحدات الإسرائيلية الوصول إلى محطة شرطة اللطرون، إلا أن مجموعة اللغّامين المكلفة بتدمير البناء تعرضت لنيران كثيفة واضطرت إلى الانسحاب، نجحت القوات الإسرائيلية في حرق بعض بيوت القرية وإتلاف محتويات محطة الشرطة في هذا الهجوم.

لم ييأس الإسرائيليون في التفتيش عن طريق للوصول إلى القدس من منطقة الساحل ، بحيث يتجاوز هذا الطريق موقع اللطرون، وقد وجدوا لهم سبيلا إلى هدفهم دعوه " طريق بورما".

لم يف هذا الطريق بالأغراض العسكرية، ما اضطر الإسرائيليين إلى مَعاودة الهجوم للمرة الرابعة في ليل ٨ — ٩ حزيران في عملية سموها "يورام"، وقد نجحت هذه العملية في احتلال تلين مشرفين على القرية، لكن قوات الجيش العربي استطاعت صد لوائي هَرئيل ويفتاح.

أما المحاولة الخامسة للاستيلاء على اللطرون فكانت ضمن "عملية داني"، التي وقعت في ليلة ١٥ — ١٦ تموز بعد نهاية الهدنة الأولى من الحرب، ومع اقتراب موعد الهدنة الثانية قرر قائد العملية أن يركز على اللطرون، وكانت خطته فصل القرية عن جوارها ومهاجمتها من الشرق، لكن القوة المهاجمة أخفقت في مهمتها وتكبدت ١٩ إصابة، وذلك استناداً إلى الرواية الإسرائيلية الرسمية .

أما المحاولة السادسة والأخيرة ، التي جرت قبيل ١٨ تموز، فقد اشتملت على غارة صدامية مباشرة شنتها وحدات من لواء يفتاح، التي كانت مزودة بعدة عربات مصفحة، منها دبابتان اَستقدمتا من القطاع الشمالي، إلا أن عطلاً فنياً طرأ على إحداهما الأمر الذي تسبب في إخفاق المسعى.

في ١٨ تموز فجرت " قوات الصدام"، التابعة لمنظمة "الأرغون" جزءًا من دير اللطرون ، الذي كان أحد معاقل الجيش العربي. لم يترك الرهبان هذا الدير، وقد رفعوا عليه العلم الفرنسي ليكونوا في حمايته.

في ١٠ آب انسحب الجيش العربي من اللطرون بعد أن سيطر عليها عدة أسابيع ، دون أن يذكر سبب الانسحاب، وفي اليوم التالي أمر الوسيط الدولي برنادوت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من التلة ٣١٢ الواقعة على طريق اللطرون — رام الله، لأن الموقع احتُل بعد إعلان الهدنة .

في ١٢ آب فُجّرت محطة ضخ الماء في اللطرون، وقيل إن المقاتلين العرب غير النظاميين هم الذين فجّروها، وكانت إسرائيل قد

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المصرية — الإسرائيلية في المفاوضات التي عرفت باسم "الكيلو ١٠١"، وهى النقطة التي انعقدت فيها هذه المفاوضات على طريق القاهرة— السويس.

٢. نجاح هنري كيسنجر في الحصول على موافقة الأردن على حضور مؤتمر جنيف وفى الوقت نفسه على ترحيل موضوع تمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر إلى مرحلة لاحقة.

٣. قرار الاتحاد السوفييتي المشاركة في ترؤس جلسات المؤتمر رغم القرار السوري بعدم المشاركة والحضور.

٤. إعلان إسرائيل على لسان رئيسة الحكومة فى حينه غولدا مائير قرارها الرسمي بالمشاركة في مؤتمر جنيف عبر بيان ألقته أمام الكنيست الإسرائيلي يوم ١٩٧٣/١٢/٢٠.

رجّح كيسنجر يوم ١٩٧٣/١٢/٦ احتمال عقد مؤتمر جنيف يوم ١٩٧٣/١٢/١٨، ثم قام بزيارة إلى كل من القاهرة والرياض ودمشق وتل أبيب، وأمام مماطلة إسرائيل في إعلان موقفها من عقد المؤتمر يوم ١٢/١٨، مارست الولايات المتحدة عليها مزيجا من الضغوط والوعود، وتم إرجاء الموعد إلى يوم ١٩٧٣/١٢/٢١ مع تعليمات واضحة من الرئيس نكسون لكيسنجر بحضور الجلسات الافتتاحية للمؤتمر في الموعد المقرر يوم ٢١ سواءً حضرت إسرائيل أم لم تحضر، وكانت إسرائيل ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك — قد أعلنت موافقتها على حضور المؤتمر قبل يوم واحد فقط من الموعد الذي تقرر لافتتاح أعمال المؤتمر فى جنيف.

انعقاد مؤتمر جنيف:

وجه السكرتير العام للامم المتحدة كورت فالدهايم، بناءً على مذكرة مشتركة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي الدعوة الرسمية في يوم ١٩٧٣/١٢/١٨ إلى كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل لحضور مؤتمر جنيف المقرر انعقاده يوم الجمعة الموافق ١٩٧٣/١٢/٢١، وأرفق هذه الدعوة بالرسالة التي تلقاها من الدولتين العظميين والتي كان نصها ما يلي: "لقد أصدر مجلس الأمن بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ القرار رقم ٣٣٨ الذي قدمه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والذي يدعو إلى بدء المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم يهدف لإقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

وقد أبلغت الأطراف المعنية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة استعدادها للاشتراك في مؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد اتفقت الأطراف على أن يكون المؤتمر تحت الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

كما اتفق الأطراف على أن حضور مشتركين آخرين من منطقة الشرق الأوسط سوف تجري مناقشتة خلال المرحلة الأولى للمؤتمر.

ونأمل أن تتمكن من الاشتراك فى المرحلة الافتتاحية للمؤتمر، الذي يتوقع أن الحكومات المعنية سوف تكون ممثلة فيه بوزراء خارجيتها، وبعد ذلك عن طريق مندوبين يعينون خصيصاً على مستوى السفراء، ونأمل أن تستطيع تعيين مندوباً لكي تظل على علم تام بمداولات المؤتمر.

وأخيراً سوف نكون ممتنين إذا ما قامت الامم المتحدة بإجراء الترتيبات اللازمة لتوفير تسهيلات المؤتمر الضرورية.

وإذا وجدتم فى الامكان الاشتراك، وهذا ما نأمل فيه، فإن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كرئيسين مشاركين فى المؤتمر سوف يشعران بالتقدير إذا ما وافقتهم على دعوة المؤتمر ورئاسة المرحلة الافتتاحية.

ونرجو أن تتفضلوا بتوزيع هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن للعلم، ونحن نعتقد أنه سيكون من الملائم لرئيس مجلس الأمن أن يتشاور بصفة غير رسمية مع أعضاء مجلس الأمن بغرض الحصول على اتفاق مرض للآراء من جانب المجلس".

وفى يوم الجمعة الموافق ١٩٧٣/١٢/٢١ افتتح السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، جلسات المؤتمر الذي أنعقد فى قصر الأمم بجنيف بحضور وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة هنري كسينجر، واندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي وإسماعيل فهمي وزير خارجية مصر، وزيد الرفاعي رئيس الوفد الأردني، وأبا إيبان رئيس الوفد الإسرائيلي.

فى كلمة افتتاح المؤتمر حذر كورت فالدهايم من الموقف الخطير الذي يمكن أن يواجهه العالم إذا لم ينجح هذا المؤتمر، وعبر عن أمله في أن يحرز المؤتمر تقدماً بشأن الفصل بين القوات الإسرائيلية والمصرية على جبهة القناة، وأن تبدأ المحادثات لإقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

ورأى هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية في كلمته اثناء الجلسة الافتتاحية أن الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية على جبهة القناة هو خطوة أولى ضرورية لدعم وقف إطلاق النار، وهو أول عمل يواجه المؤتمر ومن شأنه بناء الثقة بين الجانبين فى البداية، وأن الهدف النهائى للمؤتمر يجب أن يكون تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه، وقال كيسنجر أن اتفاق السلام يجب أن يتضمن الانسحاب، والحدود المعترف بها، وتدابير أمن مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح وضمانات وإقرار المصالح المشروعة للفلسطينيين، والاعتراف بأن القدس تضم أماكن مقدسة للأديان الثلاثة الكبرى: اليهودية والمسيحية والإسلام.

وتحدث وزير خارجية الاتحاد السوفييتي اندرية غروميكو، فأكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الاراضى العربية المحتلة، وحذر من مغبة اندلاع القتال من جديد، وطالب بأن يؤكد المؤتمر فى وثائقه على التزامات إسرائيلية واضحة بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

ثم حدد إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر فى كلمته موقف مصر واشتراطاتها، وطالب بتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة، بما فى ذلك القدس وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بطلب لارجاء النظر في مبلغ عشرة مليارات من الدولارات كان من المزمع تقديمها لإسرائيل كضمان لقروض أمريكية على مدى السنوات الخمس التالية، وللتغلب على النفوذ الصهيوني في الكونغرس توجه الرئيس بوش مباشرة للرأي العام الأمريكي معلناً معارضته في ١٢ ايلول (سبتمبر) التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، ما اكسبه تأييد الاغلبية العظمى من شعبه.

وعندما تمكنت الدبلوماسية الأمريكية، أخيرا، من إيجاد حل توفيقي لمعضلة التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، بدأت يوم ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩١ في ارسال خطابات التطمينات للاطراف المدعوة للمشاركة في "مؤتمر مدريد ".

وكان المرحوم فيصل الحسيني أعلن اسماء فريق التفاوض الفلسطيني والمجموعات الاستشارية التي كان هو واحدا منها، والتي اعتمدتها قيادة منظمة التحرير للمشاركة في الوفد الأردني / الفلسطيني المشترك لمؤتمر مدريد.

وفي اليوم ذاته ١٩٩١/١٠/١٨ وجهت الدعوة الأمريكية السوفييتية المشتركة للاطراف لحضور مؤتمر مدريد الذي تقرر انعقاده يوم ١٩٩١/١٠/٣٠.

وكان اهم ما تضمنته رسالة الدعوة التي وجهت للاطراف المعنية لحضور المؤتمر ما يلي:

- أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعتقدان أن هناك فرصة تاريخية قد نشأت للتقدم بمشروع سلام حقيقي في كل المنطقة.
- من خلال مفاوضات مباشرة ذات مسارين، بين إسرائيل وكل من الدول العربية ، وبين إسرائيل والفلسطينيين، تستند إلى قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، والهدف من هذه العملية هو السلام الحقيقي" .
- أن المفاوضات الثنائية المباشرة ستبدأ بعد اربعة ايام من افتتاح المؤتمر، وسوف تجتمع الاطراف التي ترغب في المشاركة في المفاوضات متعددة الاطراف بعد اسبوعين من افتتاح المؤتمر، وهذه المفاوضات يجب أن تركز على القضايا التي تهم المنطقة بوجه عام مثل ضبط السلم، والأمن الإقليمي، والمياه، وشؤون اللاجئين، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.
- وسيدعى الفلسطينيون وسيشاركون كجزء من وفد أردني فلسطيني مشترك.
- لن يكون للمؤتمر صلاحية فرض الحلول على الاطراف كما لن يكون بوسعه منع اتفاقات توصلت اليها هذه الاطراف.
- وفيما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين يشكلون جزءا من الوفد الأردني المشترك ، فإن المفاوضات سوف تنقسم إلى مراحل، تبدأ مباحثات حلول ترتيبات حكم ذاتي، وتستهدف الوصول إلى اتفاق خلال عام واحد. وفي هذه الحالة فإن ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي سوف تدوم مدة خمسة أعوام، وبداية من السنة الثالثة للحكم الذاتي المرحلي ستعقد مفاوضات حول الوضع الدائم، وتستند مفاوضات الوضع الدائم هذه والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ .

وبعث وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر برسالة تطمينات للفلسطينيين يوم ١٩٩١/١٠/١٨، كان من بين ما تضمنته النقاط المهمة التالي نصها :

- تعتقد الولايات المتحدة منذ زمن طويل أن المشاركة الفلسطينية حيوية لنجاح مجهوداتها.
- إن التطمينات منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة، ولا تقوّض أو تناقض قراري مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ و٣٣٨، إضافة لذلك لن يتم تزويد احد الاطراف بتطمينات لا تعرفها جميع الاطراف الاخرى.
- وكما قال الرئيس جورج بوش في خطابه في ٦ آذار (مارس) ١٩٩١ امام الكونغرس، لا تزال الولايات المتحدة تعتقد بقوة بأن السلام الشامل يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما أن حلا كهذا يجب أن يوفر الأمن والاعتراف لجميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- وتعتقد الولايات المتحدة انه يجب أن تكون هناك نهاية للاحتلال الإسرائيلي، وتعتقد أن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية وغيرها من القرارات التي تمس حياتهم ومصيرهم.
- لا تسعى الولايات المتحدة لأن تحدد من يتحدث باسم الفلسطينيين في هذه العملية، نحن نسعى لاطلاق عملية تفاوض سياسية تشرك الفلسطينيين مباشرة وتوفر طريقا لتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وللمشاركة في تقرير مستقبلهم، ونعتقد أن وفدا اردنيا ـــ فلسطينيا مشتركا يوفر افضل الطرق الواعدة لتحقيق هذه الغاية.
- الفلسطينيون وحدهم يستطيعون اختيار أعضاء وفدهم الذين لا يخضعون لفيتو من أي مكان، وتفهم الولايات المتحدة أن أعضاء الوفد سيكونون فلسطينيين من الاراضي.
- سيكون الفلسطينيون احرارا في اعلان المكون الفلسطيني في الوفد المشترك ولإلقاء بيان أثناء افتتاح المؤتمر، كما يمكنهم أن يثيروا أي قضية تتعلق بصلب المفاوضات خلال المفاوضات.
- إن الولايات المتحدة تفهم الاهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية، ولهذا نريد أن نطمئنكم إلى أن لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبتهم

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ثانياً: أن الضفة الغربية وغزة والجولان السوري اراض عربية محتلة تخضع للتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ".

ثالثاً: أن المستوطنات التي تقام في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ هي مستوطنات غير مشروعة.

رابعاً: لمدينة القدس وضعها الخاص، حيث يتعين أن تظل حرة مفتوحة مقدسة لكل المسلمين والمسيحيين واليهود.

وأن النزاع العربي الإسرائيلي يتأسس في جوهره على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويعتمد في انطلاقه وتقدمه على تسوية المشكلة الفلسطينية أرضا وحقوقاً ".

٢. وقائع اليوم الثاني لمؤتمر مدريد ١٩٩١/١٠/٣١ :

القيت في اليوم الثاني كلمات كل من اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل، وأعقبه كامل ابو جابر رئيس الوفد الأردني، ثم فارس بويز، وحيدر عبد الشافي، واخيرا فاروق الشرع وزير خارجية سوريا.

وكانت كلمة اسحق شامير قد اشارت إلى القضية الفلسطينية في ثلاثة مواضع، حيث زعم:

أولاً: أن زعماء العرب في فلسطين تحت الانتداب شجعوا مئات الالاف من السكان على الهرب من بيوتهم، ومعاناة هؤلاء هي وصمة عار على جبين الانسانية، فلا يوجد انسان صادق وبالطبع لا يوجد يهودي في هذا الزمان يستطيع أن يكون غير مبال بهذه المعاناة ".

ثانياً: وفي موضع ثان اشار شامير الى أن "هدف التفاوض المباشر هو التوقيع على معاهدات سلام بين إسرائيل وجارتها والتوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع العرب والفلسطينيين".

ثالثاً: وفي موضع ثالث قال شامير: "إننا نناشدكم شطب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى القضاء على إسرائيل".

واستهل حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني كلمته بتوجيه تحيه إكبار واعتزاز لابناء الشعب الفلسطيني الذين ما زالوا يناضلون من اجل الحرية والاستقلال، ثم قال: "نحن شعب فلسطين نقف أمامكم بكامل آمالنا وعزتنا وتوقعاتنا، فطالما حملنا حنينا للسلام وحلم العدالة والحرية لفترة طويله من الزمن، لم يصغ أحد للشعب الفلسطيني، ولقد حان الوقت لطرح قضيتنا ولنقدم الشهادة كدعاة للحقيقة ولا نقف أمامكم كمتوسلين بل كحملة مشعل للحرية، نحن نتحدث عن إيمان كامل بعدالة قضيتنا وصحة تاريخنا وعمق التزاماتنا وهنا تكمن قوة الشعب الفلسطيني، فقد تجاوزنا جدران الخوف والتردد ونود أن نرفع صوتنا بجسارة وامانة يستحقها تاريخنا ومسيرتنا".

وأكد رئيس الوفد الفلسطيني على التزام الفلسطينيين وسائر قوى الشعب الفلسطيني بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقال بهذا الصدد: "وقد حرمنا من حق الاعتراف العلني وفاؤنا لقيادتنا إلا أن وفاءنا لا يمكن فرض الرقابة عليه او الانتقاص منه، إن قيادتنا الوطنية ووحدتنا هي حارس ماضينا وحامي حاضرنا وأمل مستقبلنا".

وأضاف: "إن القدس الفلسطينية هي عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة، وأي تجاهل للقدس يعتبر بكل وضوح غير مشروع في انظار المجتمع العالمي، ويُعد اهانة للسلام الذي تستحقه مدينة القدس". وقال: "نأتي إليكم من أرض معذبة ومن شعب يعتز بنفسه وإن كان اسيرا وطلب منا أن نتفاوض مع من يحتلنا، ولكننا تركنا وراءنا اطفال الانتفاضة والشعب تحت نير الاحتلال .. نحن نتكلم باسم الآلاف من اشقائنا وشقيقاتنا.... ينبغي للمستوطنات أن تتوقف لأن السلام لا يمكن أن ينطلق بينما تغتصب الأراضي الفلسطينية".

ثم وجه رئيس الوفد الفلسطيني بعضاً من كلمته للشعب الإسرائيلي قائلاً: "باسم الشعب الفلسطيني نود أن نخاطب الشعب الإسرائيلي الذي تبادلنا معه الآلام لفترة طويلة لنتقاسم الامل بدلا من ذلك، نحن على استعداد لأن نعيش جنبا إلى جنب على الارض ونشاطر المستقبل".

وختم رئيس وفد فلسطين كلمته امام مؤتمر مدريد بقوله: سيداتي .. سادتي في الشرق الأوسط هناك دولة مفقودة وهي دولة فلسطين، وينبغي أن تولد تلك الدولة على ارض فلسطين".

ثم اختتمت أعمال اليوم الثاني من مؤتمر مدريد بكلمة السيد فاروق الشرع رئيس الوفد السوري، الذي قال: "لو لم تكن سياسات إسرائيل استعمارية استيطانية لما حرم الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ من جميع حقوقهم الاساسية وفي مقدمتها حقهم في تقرير المصير، هذا الحق الذي، تحت سمع العالم وبصره، يعبرون عنه في انتفاضتهم السلمية الصامدة .. إن استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره سيدفع هذا الشعب إلى الاعتقاد بأن اللجوء للعنف وحده هو السبيل الاكثر جدوى لبلوغ حقه".

٣. وقائع اليوم الثالث لمؤتمر مدريد (١٩٩١/١١/١):

تضمنت أعمال اليوم الثالث للمؤتمر تعقيبات رؤساء الوفود على الكلمات التي ألقيت في المؤتمر خلال اليومين السابقين، وبدأت اعمال هذه الجلسة بتعقيب رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير، الذي قال فيه: "لقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي ادلى به الناطق العربي الفلسطيني في الوفد المشترك الأردني الفلسطيني، إن العرب الفلسطينيين هم اقرب الجيران الينا على افرع شتى، فإن حياتهم متشابكة بحياتنا وهذا يشكل سببا اخر لايلاء اهمية للتعايش مع هذه المجموعات، إن الناطق العربي الفلسطيني بذل مجهودا شجاعا عندما قص وسرد علينا معاناة شعبه، ولكن اسمحوا لي أن اقول إن تشويه التاريخ وتحريف الحقائق لن يجعلهم يحظون بالتعاطف الدولي الذي يصبون اليه".

ثم قال في تعقيبه: "لقد تقدمنا إلى الفلسطينيين بمقترح يتيح لهم فرصة ليعيشوا حياتهم بصورة كريمة، وإنني أناشدهم قبول هذا المقترح وأن ينضموا الينا في المفاوضات".

وعقب رئيس الوفد الأردني كامل أبو جابر قائلاً: "بالضرورة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ودمجها في مشروع واحد.

وكانت اللجنة الفرعية تقدمت بمشروع قرار يدعو "اللجنة الخاصة لأن تعد تقريراً ترفعه إلى الجمعية العمومية وأن تضع المقترحات التي تراها ملائمة لحل مشكلة فلسطين". وكان ممثل الاتحاد السوفييتي، وممثل الهند، اقترحا أن يُضاف لهذا النص عبارة "بما في ذلك إقامة دولة فلسطين الديمقراطية دون تأخير"، إلا أن هذا الاقتراح هُزم في التصويت، ولكن، عندما انعقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٧حدث تحول جذري في الخط الذى كان يعتمده الاتحاد السوفييتي، وفى الخطاب الذي ألقاه أندريه غروميكو المندوب السوفييتي في الأمم المتحدة، آنذاك، قال: " ..إنه لمن غير العدل إنكار حق الشعب اليهودي في تحقيق طموحه في إقامة دولته الخاصة بهم"، وسحب هذا الموقف المستجد خلفه مجموعة دول المعسكر الاشتراكي.

وتأكد هذا الموقف الجديد للاتحاد السوفييتي في الكلمة التي ألقاها ممثله تسارابكين في اجتماعات اللجنة الخاصة التي انعقدت في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، والتي قال فيها: "إن الشعب اليهودي ناضل من أجل خلق دولة خاصة به، ومن غير العدل حرمانه من هذا الحق".

وعندما وضع مشروع التقسيم للتصويت أمام الجمعية العامة في ١٩٤٧/١١/٢٩ فاز بـــ ٣٣ صوتاً، كان من بينها صوت الاتحاد السوفييتي، في مقابل ١٣، وامتناع ١٠ عن التصويت، وهكذا، صدر القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين.

في العقدين التاليين، طرأت العديد من المتغيرات على مواقف القوى الدولية، وخاصة في موقف الاتحاد السوفييتي، وفى ردة فعله على العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧، كان الاتحاد السوفييتي قد تقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع للتسوية السياسية بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩، بعد لقاء القمة الذي عقد في ١٧/ ١٩٦٧/٦ في غلاسبورو، وجمع الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ورئيس الوزراء السوفييتي الكسي كوسيغين، وتضمن هذا المشروع الدعوة لإدانة العدوان الإسرائيلي، ومطالبة اسرائيل بالانسحاب الفوري، ودون شروط، من الأراضي التي احتلتها إلى ما وراء خطوط الهدنة، ومناشدة مجلس الأمن التعهد باتخاذ كافة الإجراءات الفعالة لإزالة آثار العدوان الذي ارتكبته إسرائيل.

وفى تطور لاحق، كان الاتحاد السوفييتي شارك بفاعلية في محادثات الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، وفرنسا) التي عقدها سفراء هذه الدول لدى الأمم المتحدة يوم ١٩٦٩/٤/٣، وخلالها قدم الاتحاد السوفييتي مقترحاته، وبرغم استمرار مشاورات الدول الأربع الكبرى حوالي ٢٩ شهراً، عقدت خلالها ٧٠ جلسة مباحثات، فإنها لم تتوصل إلى نتيجة فاعلة بسبب الرفض الإسرائيلي. ثم شهدت تلك المرحلة سلسلة من اللقاءات والمباحثات السوفييتية الأمريكية، وتُوجت بالتوصل إلى خطة مشتركة عرفت باسم "خطة روجرز"، نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز، وتدعو إلى "اتفاق نهائي ملزم، بصورة متبادلة بين مصر وإسرائيل. وقُدّمت ورقة العمل المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى إلى مصر في ١٩٦٩/١١/١٠، وكانت تتألف من ديباجة وعشرة بنود، وفي ١٩٦٩/١٢/٩ قام الوزير روجرز بالإفصاح علناً عن بنود هذه الخطة، وأمام موقف الرفض الإسرائيلي وامتناع مصر عن قبولها، قرر السوفييت في ١٩٦٩/١٢/٢٣ تسليم الولايات المتحدة مذكرة رسمية رفضوا فيها الاقتراحات الواردة في "خطة روجرز" بكاملها تقريباً.

لكن ذلك لا يعني انقطاع المباحثات الثنائية الأمريكية–السوفييتية بشأن التوصل إلى مبادرات وخطط ومشاريع لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وما لبث وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر أن توصل، مع نظيره السوفييتي أندريه غروميكو، إلى اتفاق بشأن ثمانية مبادىء، وقد صدر بيان رسمي مشترك يوم ١٩٧٢/٥/٢٩ تضمن " تأكيد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، من جديد، على تأييدهما لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ ولمهمة يارنغ، وأن تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي من شأنها أن تهيئ الإمكانات لتطبيع الموقف في الشرق الأوسط، وتسمح بالنظر في الخطوات الأخرى الكفيلة بتحقيق الاسترخاء العسكري في المنطقة".

وفى ختام الزيارة الأولى التي أدّاها الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف لواشنطن، صدر البيان المشترك في ١٩٧٣/٦/٢٥ خالياً من أى إشارة للقرار ٢٤٢، بعد أن رفض السوفييت ذلك، إلا إذا كان مقروناً بإشارة مماثلة إلى "وثيقة يارنغ" لشهر شباط (فبراير) ١٩٧١.

ومع اندلاع القتال في حرب أكتوبر ١٩٧٣، قدم الاتحاد السوفييتي، في وقت مبكر من بدء الحرب، اقتراحاً يوم ١٠/١٠/ ١٩٧٣ بامتناع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عن التصويت على أي قرار يصدره مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، وفى مرحلة تالية، استقبلت موسكو الوزير الأمريكي كيسنجر يوم ١٩٧٣/١٠/٢١، وتحدد الموقف السوفييتي على إثر هذه الزيارة في ثلاث نقاط: الموافقة المشتركة على قرار وقف إطلاق النار، الذى صدر فعلاً يوم ١٩٧٣/١٠/٢٢ تحت رقم ٣٣٨، مع الدعوة لتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والدعوة إلى إجراء المفاوضات بين الأطراف تحت رعاية ملائمة، وأخيراً أن يرئس الجانبان السوفييتي والأمريكي معاً مؤتمراً للسلام.

ولكن، مع استمرار عدم تقيد إسرائيل بقرار وقف إطلاق النار، أرسل الرئيس ليونيد بريجنيف برسالة عاجلة إلى نظيره الأمريكى ريتشارد نيكسون يوم ١٩٧٣/١٠/٢٤، أكد فيها على ضرورة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، ودعا الولايات المتحدة لأن تنضم إلى موسكو لفرض تنفيذ وقف إطلاق النار بلا تأخير.

وكان لذلك أثره الكبير، مع عوامل أخرى، على إصدار مجلس الأمن الدولي يوم ١٩٧٣/١٠/٢٥ لقراره رقم ٣٣٨، وصمد وقف إطلاق النار، وانتهت، عملياً، الحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة.

وبناءً على مباحثات وتفاهمات ثنائية، قام مندوبا الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في الأمم المتحدة يوم ١٩٧٣/١٢/١٨

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بتسليم السكرتير العام للأمم المتحدة، السيد كورت فالدهايم، الخطابين السوفييتي والأمريكي، وفيهما تدعو الدولتان الأمين العام لتوجيه دعوة الأطراف النزاع لحضور مؤتمر جنيف.

وفي ١٩٧٣/١٢/٢١جرى افتتاح أعمال مؤتمر جنيف، تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

وبعد فترة غير قليلة من الانقطاع، عاودت الدبلوماسية السوفييتية نشاطها المشترك مع الولايات المتحدة في البحث عن مبادرات وخطط ومشاريع للتسوية في الشرق الأوسط، وفي أعقاب اجتماعات عُقدت في نيويورك بين وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس ووزير الخارجية السوفييتي اندريه غروميكو، صدر في ١٩٧٧/١٠/١ البيان السوفييتي — الأمريكي المشترك، الذي تضمن الدعوة إلى استئناف انعقاد مؤتمر جنيف بحلول نهاية العام المذكور، وأن الاتحاد السوفييتي سيكون أحد رئيسي المؤتمر، ولم يشر البيان إلى القرار ٢٤٢، لكنه أشار إلى "ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" وهي صيغة غير مسبوقة في البيانات الأمريكية — السوفييتية المشتركة. وقد سارع رئيس (م. ت. ف) ياسرعرفات إلى الترحيب بهذا التطور ولكن مؤتمر جنيف لم ينعقد ثانية، ولم يصدر عن الاتحاد السوفييتي أي مبادرات أخرى، مشتركة أو مستقلة، إلى أن أعلن في عام ١٩٨١ عن مبادرة بريجنيف ومما مهد به لمبادرته قوله:

"لقد سلكت الولايات المتحدة الامريكية، سعياً منها للسيطرة على المنطقة، طريق سياسة كامب ديفيد، طريق شق العالم العربي، وتدبير سلام انفرادي بين مصر وإسرائيل.

وقد فشلت السياسة الأمريكية في تحويل هذا الصلح الانفرادي إلى اتفاق عربي- إسرائيلي أوسع ... ولكنها نجحت في أمر آخر، فقد حدث تأزم جديد في المنطقة، أعاد جهود التسوية في الشرق الأدنى إلى الوراء، فما العمل ؟ نعتقد أن الوقت قد حان لإخراج القضية من جمودها، وحان وقت العودة إلى البحث الجماعي الترية عن التسوية الشاملة على أساس واقعي عادل، وفي الظروف الناشئة، يمكن بلوغ ذلك في إطار مؤتمر دولي يعقد خصيصاً على سبيل المثال.

إن الاتحاد السوفييتي مستعد للإسهام في مثل هذا العمل بروح بناءة ومن موقع المساعي الحميدة، ونحن مستعدون للقيام بذلك، بالاشتراك مع الأطراف المعنية الأخرى من العرب، بمن فيهم، طبعاً، منظمة التحرير الفلسطينية، ومع إسرائيل، ونحن مستعدون لمثل هذا البحث بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأعيد إلى الأذهان، أنه كان لدينا تجربة معينة في هذا الخصوص، قبل بضع سنوات، وهي مؤتمر جنيف، ونحن مستعدون للتعاون مع الدول الأوروبية، ومع جميع الذين يبدون طموحاً صادقاً إلى تأمين السلام الوطيد العادل في الشرق الأدنى، إن هيئة الأمم المتحدة تستطيع، على ما يبدو، أن تواصل أداء دور مفيد في هذه القضية بأكملها".

ردود الفعل على مبادرة بريجنيف:

أثارت مبادرة بريجنيف العديد من ردود الفعل المتباينة، وكان من أبرزها رد الفعل الفلسطيني، الذي صدر في إطار بيان للجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان (ابريل) ١٩٨١، ونصه ما يلي:

"يعلن المجلس الوطني ترحيبه بما أعلنه الرفيق (ليونيد) بريجنيف في المؤتمر السادس والعشرين (للحزب الشيوعي السوفييتي) حول أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، كما يرحب بتأكيده على الدور الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في حل أزمة الشرق الأوسط، وقضية فلسطين، وضرورة تطبيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة في حل هذه المسألة، ورحبت سوريا ولبنان والأردن بالمبادرة، واعتبرت مصادر في الخارجية المصرية أن المبادرة هي تأكيد جديد لموقف الاتحاد السوفييتي الذي أبدى دائماً، تأييده لعقد مؤتمر دولي على غرار مؤتمر جنيف، وفي إسرائيل، أعرب رئيس الوزراء مناحم بيغن في مؤتمر صحافي عقده يوم ١٩٨١/٢/٢٤، رفض إسرائيل مبادرة بريجنيف لأن الاقتراح السوفييتي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ورفض بيغن دخول أي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولاحظ أن مشاركة (م. ت. ف) تشكل عنصراً أساسياً في مبادرة بريجنيف.

م.ح

مبادرة الرئيس ريغان

(هي المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في خطابه الذي ألقاه بتاريخ ١٩٨٢/٩/١، والتي تضمنت ستة من البنود الرئيسية. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعربت في ذلك الحين عن رفضها لمبادرة الرئيس ريغان، ومن جهتها وجهت موسكو انتقاداتها لهذه المبادرة من دون أن يصدر عنها موقف رسمي بهذا المعنى، ومن جهة أخرى يمكن اعتبار"بيان فاس" الصادر عن مؤتمر القمة العربي الذي تزامن إصداره في ١٩٨٢/٩/٩ مع إعلان "مبادرة ريغان" بمثابة الرد العربي الرسمي على هذه المبادرة، ما دعا وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتس لأن يعلن في مجلس الشيوخ الأمريكي حول بيان فاس: "مع أنها لم تكن موجهة ضد مبادرة الرئيس ريغان، فإن قمة جامعة الدول العربية قد عارضت مقترحاتها وعناصرها الرئيسية").

خطاب الرئيس ريغان:

اختلط الأمر على بعض الأوساط العربية والفلسطينية بخصوص مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عندما قررت — على نحو خاطئ — أن خطاب الرئيس ريغان هو مبادرته، والصحيح أن خطاب ريغان الذي بثه التلفزيون من المكتب البيضاوي في البيت الأبيض يوم ١٩٨٢/٩/١، وكان احتوى على الخطوط العامة والتوجيهات الرئيسية للمبادرة، لكن بنود المبادرة كانت أرسلت إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، وإلى عدد من الحكومات العربية في وقت لاحق، وجرى الإعلان عن مضمونها يوم ١٩٨٢/٩/٩.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المجلس التشريعي الفلسطيني

(هو أول برلمان فلسطيني، وقد تأسس اثر انتخابات عامة برلمانية ورئاسية جرت لأول مرة في ١٩٩٦/١/٢٠، وعقد المجلس التشريعي جلسته الأولى في مدينة رام الله في ١٩٩٦/٣/٧).

جرت الانتخابات في جو ديمقراطي حر، وتحت إشراف دولي، وشارك فيها الرجل والمرأة على قدم المساواة ودون تمييز، وتمت عملية الانتخابات تحت إشراف ورعاية دوليين وبإشراف حوالي ألف مراقب يمثلون أربعين دولة، وعشر منظمات دولية، وأربعين منظمة غير حكومية، إضافة إلى المراقبين المحليين ورجال الإعلام. شكلت تلك الانتخابات الخطوة الأولى نحو الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، وبناء المجتمع الديمقراطي، ودولة القانون والمؤسسات.

بلغ عدد المرشحين (٥٥٢) مرشحاً تنافسوا على ثمانية وثمانين مقعداً، فيما بلغت نسبة التصويت ٧٩,٩٪، أما مقاعد المجلس فقد توزعت على محافظات الوطن الست عشرة (دوائر انتخابية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، تفاوت فيها عدد النواب من دائرة انتخابية إلى أخرى حسب الكثافة السكانية. مثل الأعضاء المنتخبون جميع الطوائف الدينية في فلسطين، فحصل المسلمون على ٨١ مقعداً، فيما حصل المسيحيون على ستة مقاعد، بينما تمثلت الطائفة السامرية في مدينة نابلس بعضو واحد، ومثّل الذكور (٨٣) عضواً، بينما حصلت الإناث على خمسة مقاعد، وقد مثل الأعضاء المنتخبون جميع الأطياف والمشارب السياسية.

بنية المجلس:

أولاً: هيئة مكتب رئاسة المجلس.

ثانياً: اللجان البرلمانية.

ثالثاً: الجلسات العامة، وتجتمع على شكل هيئة عمومية لجميع الأعضاء.

رابعاً: إدارة عامة، يتفرع عنها مكاتب فرعية في الدوائر الانتخابية الـ ١٦.

هيئة مكتب رئاسة المجلس:

تتكون هيئة مكتب الرئاسة من: رئيس المجلس، ونائبين للرئيس (أول و ثان) وأمين للسر يشرف على الإدارة العامة للمجلس، يتم انتخاب أعضاء هيئة المكتب فردياً وبالاقتراع السري مع بداية كل دورة برلمانية في السابع من آذار (مارس) من كل عام، وتنتخب اللجان البرلمانية، في كل دورة، رئيساً ومقرراً لها.

احتفظ النائب أحمد قريع "أبو علاء" برئاسة المجلس لسبع دورات برلمانية، إلى أن تولى رئاسة الوزراء، بعد ذلك، تم انتخاب النائب رفيق النتشة رئيساً للمجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣ ومع بداية الدورة التاسعة في ٢٠٠٤/٣/٧ انتخب المجلس التشريعي النائب روحي فتوح رئيساً للمجلس ود. حسن خريشة نائباً أول بدلاً من النائب إبراهيم أبو النجا، واحتفظ د.غازي حنانيا بمنصبه كنائب ثانٍ للرئيس، وأحمد نصر أميناً للسر.

حدّد النظام الداخلي للمجلس في المادة (١٢) من الفصل الرابع مهام الرئيس بأن يمثل المجلس في كل المحافل المحلية والدولية ويتحدث باسمه، ويرعى تطبيق أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، ويحافظ على أمنه ونظامه، وهو الذي يفتتح الجلسات العامة، ويعلن انتهاءها، ويدير النقاشات داخل أروقة المجلس، وهو مسؤول عن حسن سير أعمال المجلس وعن علاقاته جميعها.

وتنص المادة (١٣) على أن يتولى النائب الأول رئاسة المجلس وجلساته في حال غياب الرئيس، كما يتولى النائب الثاني رئاسة المجلس وجلساته في حال غياب الرئيس ونائبه الأول، وإذا تغيب الرئيس ونائباه، يتولى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء الحاضرين سناً.

يشرف أمين السر على جميع الشؤون الإدارية، ويعمل على تنفيذ قرارات المجلس وتبليغها للجهات المعنية، وضبط وحفظ وثائق المجلس وسجلاته طبقاً للمادة (١١) من النظام الداخلي.

اللجان البرلمانية:

فور انتخابه، باشر المجلس التشريعي المنتخب أعماله بانتخاب هيئة الرئاسة، أي (مكتب الرئاسة) الذي باشر أعماله بتشكيل اللجان البرلمانية، على الشكل التالي:

١. اللجنة السياسية. ٢. اللجنة الاقتصادية. ٣. لجنة الأمن والداخلية. ٤. اللجنة المالية والموازنة. ٥. لجنة الرقابة وحقوق الإنسان. ٦. اللجنة القانونية. ٧. لجنة التربية.

وثلاث لجان تعكس الخصوصية الفلسطينية والمتعلقة بالحل النهائي:

٨. لجنة القدس.٩. لجنة الأراضي ومواجهة الاستيطان.

١٠. لجنة اللاجئين.

ولجنة خاصة ذات طابع إداري وإشرافي: هي لجنة شؤون المجلس، تشرف على قضايا، الشؤون البرلمانية والإدارية كافة، وتتألف من رئاسة المجلس ورؤساء اللجان، أو من يتم انتدابهم لهذه المهمة من أعضاء المجلس، وليس لهذه اللجنة مهام برلمانية.

آليات عمل المجلس:

وضع النظام الداخلي للمجلس آليات عمل تنظم عقد الجلسات واجتماعات لجانه، وللمجلس دورة برلمانية سنوية تنقسم إلى فترتين، مدة كل فترة أربعة أشهر، تبدأ الفترة الأولى في الأسبوع الأول من آذار (مارس)، والثانية في الأسبوع الأول من شهر أيلول (سبتمبر). تعقد جلسات المجلس كل أسبوعين بشكل علني، ويمكنه عقد جلسات سرية في حالات خاصة بناء على طلب من رئيس السلطة الوطنية، أو رئيس المجلس، وبموافقة ثلث أعضاء المجلس، أما اجتماعات اللجان البرلمانية فتعقد كل أسبوعين، غير أسابيع الجلسات، وتعقد اجتماعات اللجان

مادة محمية بموجب حقوق النشر

استمر استقرار هذه الصيغة إلى أن وقعت معارك أيلول عام ١٩٧٠، حيث أصبح لا بد من إضافات لعضوية المجلس الثوري نتيجة للتوسع الكبير في واقع الحركة ومهامها، والذي بدأ في حقيقة الأمر مباشرة بعد معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، وكذلك نتيجة للآثار المباشرة للمعارك في أيلول وما بعده على الساحة الأردنية.

تجسد ذلك بداية في محاولات للإضافة والتعديل في صيغة المجلس الثوري في عام ١٩٧١، وخاصة بعد معارك الأحراش في جرش وعجلون وأثناءها وكذلك بعد استشهاد أبو علي إياد في معارك عجلون ثم وفاة المرحوم ممدوح صيدم عضو اللجنة المركزية والقيادة العامة للحركة (لقوات العاصفة). وكذلك بعد نشوء التشكيل العسكري الجديد الذي مثلته قوات اليرموك والإضافة الكمية والنوعية التي قدمتها والتغييرات التي وقعت في قطاعات قوات العاصفة.

إلا أن الأمر برمته تم حسمه في المؤتمر العام الثالث أواخر عام ١٩٧١ الذي أقر النظام الداخلي للحركة وانتخب العدد المطلوب للجنة المركزية، وانتخب عشرة أعضاء للمجلس الثوري، ووضع معايير العضوية لغير المنتخبين، وقد ازداد عدد أعضاء المجلس الثوري وتوسعت صلاحياته في هذا المؤتمر.

منذ ذلك الحين تعاقب على أمانة سر المجلس الثوري بعد محمد الأعرج (أبو الرائد) كل من ماجد أبو شرار وصخر حبش (يحيى حبش) وحمدان عاشور (يحيى عاشور).

وقد تم إرساء تقاليد عمل المجلس الثوري بالدرجة الأولى على يدي أمين سره ماجد أبو شرار الذي تمكن من اعطاء المجلس وضعية من الفاعلية والقيام بدوره، أسست لكل المراحل اللاحقة.

شهدت الفترة بعد المؤتمر العام الثالث تعدداً لوجهات النظر داخل الحركة حيال عدد من القضايا، منها القضية السياسية، وخاصة في فترة التجاذب بين قبول التسوية السياسية ورفضها، وما أعقب ذلك من إقرار برنامج النقاط العشر في المجلس الوطني الفلسطيني.

ومنها بروز تياري اليمين واليسار في الحركة، وكذلك إجراءات تحويل البناء العسكري من مدرسة حرب العصابات إلى مدرسة تستلهم الأنظمة التقليدية في الجيوش، وذلك بحكم ما أضافه واقع قوات اليرموك وما سمي آنذاك التجييش. وكذلك اختلاف المنهجية حيال التنظيم واستحقاق الإصلاح الذي بدأ يبرز بعد معارك الأحراش في الأردن وضرورات المحاسبة على الخروج من الأردن وبعض المعارك التي تمت خسارتها.

تصدى المجلس الثوري في هذه المرحلة لواحد من قراراته المهمة عام ١٩٧٤، وهو قرار إعادة بناء الحركة في ضوء غمار أزمة داخلية سياسية وتنظيمية ومالية، وخاصة في إطار اللجنة المركزية، وهي الأزمة التي سرعان ما انتقلت إلى المجلس الثوري.

اتخذ المجلس الثوري قراراً بتشكيل لجنة لإعادة بناء الحركة من خمسة أعضاء، حيث أعطيت هذه اللجنة صلاحية التقصي الكامل، وقامت بوضع مشروع إعادة بناء، ما حدا باللجنة المركزية لأن توحد صفوفها وتصفي خلافاتها وتعزز التضامن في صفوفها للحد من تنامي دور وصلاحيات المجلس الثوري، وبرز اتجاه قوي في إطارها يحاول أن يجعله مجرد مجلس استشاري.

إلا أنّ حالة تجاذب الصلاحيات بقيت محدودة التأثير، رغم بروز ظاهرة تنظيم فتح المجلس الثوري بقيادة أبو نضال (صبري البنا)، حيث كانت هناك جسور مع عدد محدود جداً من أعضاء المجلس الثوري الذين انضموا إليه، إلى حين انعقاد المؤتمر الرابع عام ١٩٨٠ الذي ادى الى تطور جديد.

في واقع الأمر اتسمت الفترة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ بانهماك الحركة في كثير من المعارك الخارجية، كمعارك العرقوب مع قوات الاحتلال، ومعارك الحرب الأهلية في لبنان، والإشكاليات العسكرية والسياسية مع السوريين، ومعارك الجنوب مع قوات الاحتلال مجددا ومنها معارك الشقيف والعرقوب الثانية واجتياح الليطاني عام ١٩٧٨.

أدت جميع هذه المعارك إلى زيادة ملحوظة في دور المجلسين الثوري والعسكري، ومهدت لنتائج في المؤتمر الرابع للحركة عام ١٩٨٠ وهو المؤتمر الذي اعتبر أهم مؤتمرات الحركة وأكثرها نضجاً ونزاهة، والذي تمكن من تجاوز حالة انقسام بين تيارين أساسيين في الحركة والخروج بنتائج نوعية أهمها التشكيلة القوية التي خرج بها المجلس الثوري والدور الأساسي الذي تكرس له.

تصدى المجلس الثوري لقرارات مهمة ونوعية في الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس، ومنها قرار مشروع الأمير فهد المقدم قبل قمة فاس الأولى، ثم قضايا الانشقاق وخاصة الجلسة الأخيرة في دمشق في ١٩٨٣/٦/٢٠، ثم قرارات الجلسة المنعقدة في أعقاب زيارة أبو عمار للقاهرة أواخر عام ١٩٨٣، والقرارات بشأن انعقاد المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة وما تبعه من شؤون تتعلق بالعلاقات الأردنية الفلسطينية، والقرارات المتعلقة بمتطلبات العمل في واقع الساحة التونسية، ومن أهمها ما يتعلق بالوضع الداخلي للحركة وإعادة البناء والتحضير للمؤتمر العام الخامس للحركة.

كان اجتماع المجلس الثوري في عام ١٩٨٢ قبيل قمة فاس الأولى في مبنى كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية في منطقة الفاكهاني اجتماعا حاسما، حيث رفض المجلس الثوري الصيغة المرنة التي كانت معدة للتحفظات على مشروع الأمير فهد، وكان المجلس شديد التمسك بالاستقلالية الوطنية الفلسطينية بكل المتطلبات الأساسية وبخط الكفاح المسلح والمقاومة المسلحة.

وعلى إثر حصار بيروت الذي أعقب ذلك المجلس، وكذلك على إثر الخروج منها تعرض المجلس الثوري لتجاذبات خطيرة وخاصة خلال إرهاص الانشقاق، إذ كان يتعرض لضغوط متزايدة وكبيرة عليه لفرض شكل من أشكال الإلحاق وفقدان استقلالية القرار.

انعكست أزمة الانشقاق على اجتماعات المجلس الثوري

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وفرضت نفسها، وخاصة في الجلسة المنعقدة في عدن عام ١٩٨٣، وفي الاجتماع المفصلي في دمشق بتاريخ ٦/٢٠/ ١٩٨٣ الذي سيطر على جدول أعماله موضوع الانشقاق وموضوع الإصلاح، وتم تقديم وثيقة للإصلاح واتخاذ قرارات للمواجهة الحاسمة للانشقاق في آن واحد.

أقدمت السلطات السورية بعد هذا المجلس على طرد أبو عمار من دمشق وتداعت الأمور إلى خروج الحركة من الساحة السورية وتشكيل ما عرف بفتح الانتفاضة من قبل الذين انشقوا من الحركة وبقوا في الساحة السورية.

على إثر معارك طرابلس والخروج منها أواخر عام ١٩٨٣قام أبو عمار بزيارة مفاجئة للقاهرة أحدثت جدلا وردود فعل كبيرة في الحركة، وقد انفجرت في أول اجتماع قوي للمجلس الثوري في تونس بعد انتقال مركز القيادة إليها.

كان المجلس الثوري حاسماً في رفضه لزيارة القاهرة سواء لأسباب تنظيمية من قبل عدد من الأعضاء أو لأسباب سياسية من قبل أغلبية الأعضاء، وخاصة في رفض احتمالات الوصول إلى عملية سياسية على قاعدة كامب ديفيد وهدف الحكم الذاتي.

واجه المجلس الثوري في النصف الثاني من الثمانينيات عدة أزمات داخلية ومن أهمها الأزمة التي برزت في إحدى جلساته في مدرسة أبناء الصمود التي أدت إلى انسحاب أبو عمار والذهاب إلى حمام الشط ولكن استمرار المجلس الثوري في جلساته وأعماله أدى إلى عودة أبو عمار للمجلس بعد يومين من مغادرته.

أصبح هناك تصميم في المجلس الثوري في تلك المرحلة على عقد المؤتمر العام الخامس، خاصة وأنه انطلاقاً من كونه استحقاقاً تجاوز زمن انعقاده، وقد تم تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر الذي التأم في عام ١٩٨٩ والذي قام بتعديل النظام الأساسي، وزيادة عدد أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وإرساء صلاحيات ودور المجلس الثوري في صورتها التالية للمؤتمر بعد تعديلات مهمة على ما كان عليه النظام قبل المؤتمر العام الخامس.

ووفقاً لنتائج أعمال هذا المؤتمر والنظام الأساسي المنبثق عنه أصبحت أطر الحركة مكونة من: المؤتمر العام، والمجلس العام، والمجلس الثوري، واللجنة المركزية، وإمكانية تشكيل مكتب سياسي.

كذلك قام المؤتمر بانتخاب رئيس لكل من لجنتي الرقابة الحركية وحماية العضوية والمالية وهما عبد الكريم العكلوك (أبو العبد) رئيساً للجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية، وجرار القدوة رئيساً للجنة الرقابة المالية، على أن يستكمل المجلس الثوري انتخاب باقي الأعضاء لكل من اللجنتين المذكورتين.

فيما بعد وحتى وفاته داخل الوطن قام عبد الكريم العكلوك (أبو العبد) بأفضل أداء خلال أعمال لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية، واتسم دوره بكثير من النزاهة والوضوح والموضوعية والجرأة، وخاصة فيما يتعلق بوضع النقاط على الحروف حول الممارسات بسلبياتها وايجابياتها للجنة المركزية وأبو عمار وغيرهم من أعضاء الحركة.

بشكل عام، تصدى المجلس الثوري بعد المؤتمر العام الخامس مباشرة لامتحانات إثبات مقدرته على تجسيد صلاحياته، وكانت عبر مفاصل أساسية، اهمها: ملء الشواغر في اللجنة المركزية التي لم يتم ملؤها من قبل اللجنة المركزية، واستخدامه صلاحياته في هذا الخصوص، وفي واقع الأمر فقد بقي شاغر واحد لم يتم ملؤه، وقد فشل المجلس الثوري في ذلك وبقي هذا الشاغر قائماً.

كذلك تصدى المجلس الثوري للقرار المتعلق بالموافقة على مشروع أوسلو، وعلى الرغم من المعارضة المنظمة والنشيطة والقوية لهذا القرار إلا أنه تمت الموافقة عليه بأغلبية كبيرة.

وقد عقد المجلس الثوري جلسته الأخيرة قبل مغادرته تونس والانتقال إلى الوطن، حيث تم إقرار تصورات الانتقال إلى الوطن، وضرورة استحقاق التطور، والاندماج التنظيمي وإعادة البناء على أساس التفاعل الايجابي للتجارب التنظيمية المتنوعة في إطار الوطن وخارجه، وإعادة بناء وتوحيد المنظمات الشعبية، وغيرها من القرارات الأساسية التي يتطلبها الواقع الجديد.

كان المؤتمر العام الخامس قد أقر عدداً من المقاعد في اللجنة المركزية والمجلس الثوري لكادر الوطن، على أن يبقى هذا العدد سرياً أو موقوفاً على إمكانية التنفيذ نتيجة للمخاطر الأمنية.

وقد تمت إضافة عضوين للجنة المركزية كما تم إقرار إضافة حوالي أربعين عضواً للمجلس الثوري، أضيف فعليا ما يربو على نصفهم و لم تستكمل الإضافة.

كذلك تم تشكيل عدد آخر من اللجان الأساسية لتتولى المهام بموجب صلاحيات المجلس الثوري، وخاصة في مراقبة وتحفيز الأداء للمفوضيات المركزية، والمساعدة في تقديم مشاريع القرارات، كل ضمن الاختصاص المحدد للمجلس الثوري، كما تم اتخاذ قرار باستحداث اجتماع من حين لآخر بين رؤساء اللجان واللجنة المركزية من أجل دفع وتائر أداء المهام، وقد أصبح عدد اللجان ثماني لجان تم تشكيلها.

كما اتخذ المجلس الثوري العديد من القرارات المهمة والمتكررة التي من شأنها معالجة معظم قضايا الحركة في الوطن، إلا أن واقع اللجنة المركزية لم يؤد إلى تنفيذ هذه القرارات وبقيت معطلة.

بعد استشهاد أبو عمار واجهت الحركة، استحقاقات مفصلية منها انتخابات الرئاسة، وخيار المؤتمر العام السادس، والانتخابات التشريعية، والاستحقاق المترتب على نتائج الانتخابات التشريعية في مطلع عام ٢٠٠٦.

مما لا شك فيه أن وحدة الحركة تجسدت في انتخابات الرئاسة، كذلك فقد اتخذ المجلس الثوري قراره بتشكيل أربع لجان تحضيرية للمؤتمر العام انتخب رؤساؤها من قبل المجلس مباشرة وهم عثمان أبو غربية رئيساً للجنة العضوية، وصخر بسيسو رئيسا للجنة النظام الأساسي، وناصر القدوة رئيساً للبرنامج

مادة محمية بموجب حقوق النشر

السياسي، وأحمد عبد الرحمن رئيساً للجنة البرامج العامة.

ثم تشكلت من قبل اللجنة المركزية لجنة عامة برئاسة عضو اللجنة المركزية أبو ماهر غنيم.

وقد قامت هذه اللجنة العامة وكذلك كل من لجنتي العضوية والنظام بأعمالها، إلا أن التحضيرات التي تتعلق بفرز الممثلين في المؤتمر العام تعثرت لأسباب ذاتية وأسباب موضوعية ونتيجة للتجاذب حول انعقاد هذا المؤتمر.

أما في ما يتعلق بالانتخابات التشريعية فقد تمكن المجلس الثوري من أن يأخذ الأمور من أيدي اللجنة المركزية، وأن يحكم نزعة الديمقراطية المطلقة والعشوائية التي برزت أكثر ما برزت في الانتخابات التمهيدية، ولكن فيما بعد أسقط بيد المجلس الثوري –وإلى حد ما بيد اللجنة المركزية– فيما يتعلق باختيار المرشحين ووضعهم في القائمة والدوائر.

بشكل عام أصبح المجلس الثوري يواجه أزمة تنفيذ قراراته وأزمة استحقاق الإصلاح والنهوض والتجديد والتغيير، وكذلك استحقاق التطور الواجب في إطار النظام الأساسي والبنية التنظيمية والبرنامج السياسي والبرامج العامة والمهام الحركية وتجديد القيادات.

وهي أمور تشكل جميعاً أزمة جدول أعماله عبر ظواهرها الثابتة أو المتغيرة طيلة الفترة قبل وبعد الانتفاضة الثانية.

ربما يعتبر من أبرز إخفاقات الحركة والمجلس الثوري بعد الدخول إلى الوطن هو عدم التئام المؤتمر العام السادس أو المجلس العام في الوقت المطلوب لانجاز استحقاق التطور والنهوض والتجديد والإصلاح.

بعد المؤتمر العام الخامس تم إرساء الصيغة القائمة للمجلس الثوري وأبرزها ما جاء في المواد: من المواد (٤٨) إلى نهاية المادة (٦٢) والمتعلقة بتشكيله وصلاحياته في استكمال لجنتي الرقابة المالية والرقابة الحركية وحماية العضوية.

أولاً: تشكيله

١. أعضاء اللجنة المركزية.

٢. رئيس لجنة الرقابة المالية ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية.

٣. خمسون عضواً ينتخبهم المؤتمر العام من بين أعضائه شريطة أن يحصل العضو المنتخب على ٣٠٪ من أصوات المقترعين على الأقل.

٤. أعضاء يمثلون المجلس العسكري لحركة فتح حسب النظام الخاص بقوات العاصفة بما لا يزيد على خمسة عشر عضواً.

٥. كفاءات تختارهم اللجنة المركزية بأغلبية ثلثي أعضائها بما لا يزيد على خمسة عشر عضواً.

٦. عدد من القيادات داخل الأرض المحتلة يحدده المجلس الثوري ولا يحتسب في النصاب.

٧. خمسة أعضاء تسميهم اللجنة المركزية بأغلبية الثلثين من المعتقلين خارج الأرض المحتلة يحتسبون في النصاب لدى تمكنهم من حضور الاجتماعات.

٨. أعضاء مراقبون تسميهم اللجنة المركزية من الكفاءات الحركية ويقرهم المجلس الثوري بما لا يزيد على خمسة عشر عضواً.

يشترط في المرشح لعضوية المجلس الثوري أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة عشر سنوات دون انقطاع، وألا تقل مرتبته التنظيمية عن عضو لجنة إقليم أو ما يعادله في القوات أو الأجهزة الحركية.

ثانياً: الصلاحيات

١– المجلس الثوري هو أعلى سلطة في الحركة في حالة انعقاده بين دورتي المؤتمر العام، وصلاحياته هي:

أ. متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام.

ب. مراقبة عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم.

ت. مراقبة شؤون الحركة العسكرية بما لا يتعارض مع السرية.د

ث. مناقشة قرارات وأعمال وتقارير اللجنة المركزية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ج. تفسير نصوص النظام الأساسي واللوائح إذا حصل خلاف على تفسيرها.

ح. انتخاب أعضاء لجنة الرقابة المالية وأعضاء لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية بالاقتراع السري وخلال مدة لا تتجاوز ستة شهور.

خ. مناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام والمجلس الثوري واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٢– ينتخب المجلس الثوري في بداية أعماله من بين أعضائه أمانة للسر مكونة من أمين سر ونائبين، وذلك بالاقتراع السري ويجب أن يكون أمين السر متفرغا ولا يجوز أن يكون من أعضاء اللجنة المركزية.

٣– يضع المجلس الثوري لائحته الداخلية ويقرها بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه.

٤– في حالة فقدان النصاب في اللجنة المركزية يدعى المجلس الثوري للاجتماع خلال أسبوع لانتخاب العدد الذي يوفر نصاب الثلثين من بين أعضائه وذلك بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الحاضرين.

٥– إذا لم تقم اللجنة المركزية بملء الشواغر في عضويتها خلال ثلاثة شهور، يدعى المجلس الثوري إلى دورة طارئة تعقد لهذا الغرض، ويتولى ملء الشواغر في اللجنة المركزية من بين أعضائه بالاقتراع السري، ويجب أن يحصل المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والاطفال العرب الذين لا علاقة لهم بأي نشاط حربي او سياسي، وشملت عددا من البريطانيين الذين تصادف وجودهم أثناء تنفيذ العمليات بين العرب وفي تجمعاتهم، الى جانب ذلك ساعد المستعربون في عملية الهجرة الثانية الى فلسطين، وكانوا قاعدة اساسية لتشكيلات الجواسيس في الكيان العبري، وعند الضرورة كانوا يرسلون في جولات استطلاعية في شرق الاردن و سوريا.

ورث الجيش الاسرائيلي بعد تشكيله في نهاية ايار ١٩٤٨ تقاليد "الهاغاناه" والمنظمات الصهيونية المتطرفة واساليب التنكر على نطاق واسع. حيث أمر ديفيد بن غوريون بعد اعلان قيام إسرائيل بدمج كل المنظمات العسكرية وشبه العسكرية، بما فيها "البلماخ" في الوية وكتائب الجيش الجديد، وقد تم تشكيل بنية سياسية – عسكرية امنية قوية لا تخضع لاي رقابة باستثناء سلطة رئيس الوزراء، وعبرت عن بدايات جهاز "الموساد" و"الشاباك"، الاول للعمل الاستخباري الخارجي و الثاني للداخلي، ومن هنا اتخذ الارهاب واعمال القتل ضد الفلسطينيين شكلا جديدا، حيث أصبح إرهاب دولة، ولم يعد ارهاب منظمات متنوعة متباينة في عنفها وحدفا في القتل والابادة.

استقرت تشكيلات المستعربين كوحدات نظامية خاصة في الجيش الاسرائيلي، واصبح جهاز الشاباك يعتمد عليها بشكل كبير، وأصبحت عملية اختيار اعضاء هذه الوحدات غالبا ما تكون من بين المكلفين بالخدمة العسكرية الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ و٢٠ عاما. ولا تتجاوز خدمة المجندين في وحدات المستعربين العام الواحد بعد فترة التدريب الخاصة، لأسباب سيكولوجية تتعلق بالمهام والواجبات والتعليمات التي يزودون بها، والتي تسمح لهم بالضغط على الزناد دون قيد او شرط.

تم السماح للدروز والبدو بالانضمام إلى هذه الوحدات ابتداء من نيسان (ابريل) ١٩٩٢، نتيجة التوسع في الاعتماد على المستعربين لقمع الانتفاضة، ويتم اختيار قادة هذه الوحدات من ضباط المظليين او المشاة المحترفين، ممن يتقنون اللغة العربية بشكل جيد.

امتد النشاط الصهيوني بواسطة هذه الوحدات في الخمسينيات ليشمل يهود معظم الدول العربية وخاصة العراق والمغرب العربي، وكان هذا النشاط هو المسبب الرئيسي في تهجير مئات الآلاف من يهود العراق، والمغرب وتونس والجزائر. عبر الأعمال الإرهابية والعدوانية ضدهم وزرع الشقاق بينهم وبين العرب و ايهامهم بان لا مجال لهم في الاستمرار بالتواجد في هذه الدول.

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة استمرت قوات الاحتلال في استخدامها لوسائل التنكر والاستعراب، وكانت هذه المهمات تستهدف فصائل المقاومة الفلسطينية التي كانت تسعى الى اقامة قواعد فدائية ارتكازية في جبال الضفة ومخيماتها وبيارات قطاع غزة بالاعتماد على دعم الأهالي ومساعدتهم، عن طريق قيام الوحدات الخاصة بالتنكر والتخفي كمجموعات للفدائيين تطرق ابواب المنازل وتجبرهم على الابلاغ عن الفدائيين وتحركاتهم، الأمر الذي أدى إلى إثارة جو من عدم الثقة والمخاوف تجاه الفدائيين، ما أدّى الى تراجع الدعم والتموين لهم، وكان هذا احد الاسباب الرئيسية في فشل بناء القواعد الارتكازية في الضفة الغربية عامي ١٩٦٧و ١٩٦٨.

اما في قطاع غزة الذي شكل حالة فدائية متقدمة واضحى معقلا لفصائل المقاومة والمجموعات الفدائية حتى نهاية ١٩٧١، فقد أمر قائد المنطقة الجنوبية ارئيل شارون في ذلك الوقت بإقامة وحدة مستعربة خاصة للقضاء على الاعمال الفدائية في قطاع غزة سماها "وحدة ريمون" او (وحدة ارئيل شارون للاغتيالات) حيث تم اختيار افضل عناصر في وحدات الجيش وتم تنظيمهم في فصائل.

كانت عمليات المستعربين بمثابة حرب عصابات لجيش نظامي اذ اتبعوا العمل في وحدات صغيرة، وقد كان يتم اختيار الجنود الملائمين لكل عملية تصفية على حدة ، وكان لهذه الوحدات حرية القيام بما تريد فقد استخدمت اساليب ومكائد كثيرة لاستدراج المطلوبين وقتلهم.

قام جهاز "الشاباك" و"وحدة ريمون" بتنفيذ ١٨٠ عملية خلال الفترة من ١٩٧١/١/٢ وحتى ١٩٧٢/٣/٣١، وقتل المستعربون في العام ١٩٧١ وحده ٩٥ شخصاً من خلال عمليات الاعدام والتصفية الجسدية، فقد كانوا يقومون بقتل الفدائي الذي يلقون القبض عليه وحيداً، ولكن القضية الاخطر في نشاط هذه الوحدة هي (قضية الفرار) وهي عملية قتل الفدائي بعد القاء القبض عليه بتهمة انه حاول الفرار وتم قتله وهو يحاول الهرب، او ايقاف المطلوب على الحائط و اطلاق النار عليه.

في نهاية العام ١٩٨٦ شكل إيهود باراك الذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الوسطى وحدات "دوفدوفان" لاداء مهام خاصة ومعقدة في الضفة الغربية، وهي من العناصر التي تجيد التنكر بالزي العربي وتستطيع التكلم بالعربية بكفاءة عالية، وملامحهم لا تختلف عن ملامح الفلسطينيين، فبشرهم سمراء وملامحهم شرقية بحيث لا يثيرون الشكوك اثناء تنفيذهم مهماتهم. وعند استلامه لمنصب رئيس الاركان عام ١٩٨٧ اوعز بتشكيل وحدات مشابهة في غزة عرفت باسم " شمشون "للقيام بالمهام نفسها. حيث قامت بتنفيذ معظم عمليات القتل التي تمت بواسطة اطلاق النار على المطلوبين، وقام جيش الاحتلال بحل وحدات" شمشون" بعد التوقيع على اتفاق اوسلو، اذ ان الظروف الميدانية في القطاع وطبيعته الجغرافية والديمغرافية لم تشجع القيادة العسكرية الاسرائيلية على استخدام هذه الوحدات في اعقاب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع اندلاع انتفاضة الاقصى، اعاد جيش الاحتلال بناء وحدات "شمشون " من جديد، وتخصصت هذه المرة في العمل الميداني الخاص باقتحام القرى والاحياء الفلسطينية بغرض تصفية او اختطاف المطلوبين الى جانب حراسة قوافل المستوطنين التي تتحرك ليلا بين المستعمرات واسرائيل.

الوحدة الثالثة هي وحدة "يمام" وهي اختصار للوحدة المختارة لمكافحة الارهاب التي تتبع قوات حرس الحدود، وقد أعلن عن وجودها في نهاية حزيران (يونيو) ١٩٩١، حيث تجوب

مادة محمية بموجب حقوق النشر

هذه الوحدات الضفة الغربية وقطاع غزة ويتنكر افرادها بالزي الفلسطيني ويتكلمون العربية ويتنقلون في سيارات مسجلة لهذه المناطق، وتعد هذه الوحدة مسؤولة عن عدة عمليات قتل ارتكبها المستعربون بحق نشطاء المنظمات الفلسطينية خلال انتفاضة الاقصى، كانت ابرزها تصفية امين سر حركة فتح بمحافظة طولكرم الدكتور ثابت احمد ثابت.

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ والتي شكلت ظاهرة جديدة في تطوراتها وطابعها، وتأجج عنفوانها، طرأت تحولات جذرية في تشكيلات هذه الوحدات واعداد المنتسبين اليها.

فقد استبدل جيش الاحتلال استراتيجية مواجهته للانتفاضة ونشطائها بتقليص عدد المواقع العسكرية والدوريات الراجلة وعمليات الاغلاق والاعتقال الجماعي بإدخال جميع دوريات الوحدات الخاصة بالمستعربين للعمل وتشكيل وحدات مماثلة في كل من الشرطة وحرس الحدود لوضع حد لموجة العمليات الفدائية والمطاردين قبل خروجها عن السيطرة. وقد أذهلت وحدات المستعربين جهاز "الشاباك" في تلك الفترة بسرعة التنفيذ، فلا تكاد تمضي ساعات معدودة على وصول المعلومة من جهاز "الشاباك" حتى يكون الشخص المطلوب مقتولا او معتقلا.

ان عمليات "المستعربين" تتعدى في كثير من الاحيان المطلوبين الى كل من يقاوم الاحتلال، بصرف النظر عن حجم فعل المقاومة او تأثيره، ودون ان يكون هؤلاء مدرجين على قوائم الاعدام المعدة من قبل الشاباك. ويذكر تقرير عن عمليات "المستعربين" اعده المركز الدولي والاعلامي الفلسطيني لحقوق الانسان، "ان معظم القتلى الفلسطينيين على يد هذه الوحدات كانو غير مسلحين، ويقومون بأعمال احتجاج عادية غير عنيفة، وقتلوا دون انذار، ومعظم الرصاص الذي أصابهم أصاب الجزء العلوي من اجسادهم".

لقد تم اصدار العديد من القوانين التي تسمح لهؤلاء القتلة باطلاق النار دون قيود، ودون ان يتعرضوا للمساءلة القانونية، وقد تبنى "الكنيست"، وهو أعلى مؤسسة تشريعية رسمية في الكيان الاسرائيلي، قانونا في ايار (مايو) ١٩٩٢ يقضي باسقاط المسؤولية عن اي جندي في هذه الوحدات وغيرها يقدم على قتل فلسطيني.

اما الوجه الاخر للارهاب الدموي الذي تقوم به وحدات المستعربين، فيتمثل في اقتحام النسيج الفلسطيني، عبر ضرب الانتفاضة من جهة، ومن جهة اخرى استثمار الخلاف السياسي الواقع بين الفصائل الفلسطينية لضرب الوحدة الوطنية، فقد شهدت الانتفاضة الفلسطينية الاولى وانتفاضة الاقصى والفترة التي بينهما، حملة تركزت على دفع مجموعات من" المستعربين" والعملاء لانتحال شخصية قوى اسلامية او وطنية وتنفيذ عمليات خطف لنشطاء فصائل مختلفة وتوزيع البيانات المزورة والاعتداء على أملاك المواطنين.

في انتفاضة الاقصى ٢٠٠٠ انتهجت حكومتا باراك وشارون سياسة القبضة الحديدية على المناطق التي تمت اعادة احتلالها والتي كانت خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وبعد فشل القصف الصاروخي والرصاص في اخماد الانتفاضة، لجأ باراك الى اسلوب التصفية الجسدية المباشرة (الاعدام خارج نطاق القضاء) وبدأت اجهزة جيش الاحتلال بتنفيذ مسلسل اغتيالات على مستوى الكوادر والقيادات الامنية والسياسية والتنظيمية الفلسطينية، وقد وسع الجيش والشاباك قائمة المستهدفين لاحقا، و استمرت جرائم الاغتيالات بأشكال واساليب شتى سواء باستخدام الطائرات المروحية المقاتلة او حدات المشاة والمظليين والمستعربين، وأضفت القيادة السياسية والعسكرية والقضائية والدينية الإسرائيلية المشروعية على هذه الجرائم.

لقد حققت وحدات "المستعربين" في الضفة الغربية وقطاع غزة رقما قياسيا في عدد الشهداء الفلسطينيين منذ بداية انتفاضة الاقصى وحتى ١٤آب (أغسطس) ٢٠٠٣، فقد بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا على أيديهم حتى هذا التاريخ ١٧٣ شهيدا اي ما نسبته ٨٪ من إجمالي عدد الشهداء.

وإلى جانب سياسة القتل المبرمج، فإن وحدات "المستعربين" ساهمت بشكل رئيسي وفعال في عمليات الخطف الليلي للكوادر والشباب الفلسطيني الفاعل في الانتفاضة بعد ان احتلت قوات الاحتلال مدن الضفة الغربية كافة في شهر نيسان (ابريل) ٢٠٠٢ في الحملة العسكرية التي سميت عملية "السور الواقي".

وبعد تاريخ حافل بأعمال القتل والتصفية التي احتلت عناوين الصحف العربية وحتى العبرية نظرا للصلاحيات الواسعة التي اعطيت لوحدات "المستعربين"، وتعليمات إطلاق النار غير المحددة بأي ضوابط او قوانين، وما نتج عنها من استشهاد العديد من الابرياء والمطلوبين الذين لم يكونوا مسلحين أصلا، فما زال الاسرائيليون ومن بينهم رجال الاعلام و السياسة يطالبون باستمرار ممارسة نشاط هذه الوحدات، وهذا يدل على عمق تأصل عقيدة القتل والارهاب داخل المجتمع الإسرائيلي.

س.ع و

مشروع فاس

(هو مشروع "الأمير فهد" الذي قدمته المملكة العربية السعودية على شكل مذكرة لاجتماع القمة العربية في مدينة فاس بالمغرب في ١٩٨١/١١/٢٥، تضمن مبادئ حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، منها تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية وازالة المستوطنات وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس وتأكيد تعويض من لا يرغب في العودة من الفلسطينيين.)

منذ تموز (يوليو) ١٩٨١ حتى بدء الهجوم الإسرائيلي على لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ عاشت القيادة الفلسطينية وقيادة الحركة الوطنية اللبنانية أجواء الحرب والاغتيالات، حيث شرعت

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المخابرات الإسرائيلية، بالاستناد إلى عملائها المحليين في تفجير سيارات ملغومة في شوارع بيروت مستهدفة الأحياء السكنية، وخصوصا تلك التي تكثر فيها مكاتب المقاومة ومساكن القادة الفلسطينيين.

إلى ذلك كانت القيادة الفلسطينية واثقة تماما من أن اتفاق فيليب حبيب المبرم عبر الحكومة اللبنانية مع منظمة التحرير ليس سوى هدنة مؤقتة لن تدوم طويلا، وأن الاشتباك القادم سيكون مختلفا عما سبقه من اشتباكات، وكان التقدير يقضي بأنه سيقع في صيغة هجوم بري واسع يستهدف ضرب البنية التحتية للثورة الفلسطينية في لبنان. بعض أركان القيادة السياسية والعسكرية الفلسطينية تحدث عن عملية بعمق (٤٥كم) داخل الأراضي اللبنانية، أي عن هجوم بري تتجاوز فيه القوات الإسرائيلية نهر الليطاني، وقليلون تحدثوا عن حرب تشمل كل الجنوب اللبناني، بما في ذلك مدينة صيدا ومحيطها وحتى جسر الأولي، أما أبو عمار فقدر أنها ستكون حرباً وليست عملية محدودة.

في هذه الأجواء عقدت القمة العربية مؤتمرها الثاني عشر يوم ١٩٨١/١١/٢٥ في مدينة فاس بالمغرب، وسبق القمة اجتماع تمهيدي لوزراء خارجية الدول العربية، درسوا خلاله مذكرة تقدمت بها المملكة العربية السعودية عرفت لاحقا باسم "مشروع الأمير فهد"، تضمنت مبادئ لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، منها تأكيد حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية، وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تعويض من لا يرغب في العودة، وأن يتم وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة شهور، وتقوم الأمم المتحدة بضمان هذه المبادئ.

في حينه، فشل الوزراء العرب في الاتفاق على جدول الأعمال ورفعوا الأمر إلى الرؤساء، وعقدت القمة جلسة واحدة، ورفعت أعمالها تحت شعار استئناف الاجتماع لاحقاً في حينه.

بعد ذلك وفي مطلع شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٢ بدأ الهجوم البري البحري الجوي الإسرائيلي على القواعد العسكرية لمنظمة التحرير في لبنان، وأعلنت القيادة الإسرائيلية أن عملياتها سوف تكون واسعة، وإنها موجهة ضد (م.ت.ف) فقط، وهدفها تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير، ولا تستهدف المدنيين اللبنانيين، "ولن تستغرق سوى بضعة أيام".

أوائل آب (أغسطس) ١٩٨٢، أدركت قيادة (م.ت.ف) أن رحيلها عن بيروت بات أمراً لا مفر منه، وسعت الى تجيير صمود مقاتليها الطويل في المدينة، لصالح تحسين شروط الخروج، وتحقيق مكاسب سياسية للقضية الفلسطينية. وبعد مفاوضات عسيرة، غير متوازنة، تم التوصل، يوم ١٣ آب (أغسطس) ١٩٨٢، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والفصل بين المتحاربين، نال موافقة جميع أعضاء القيادة الفلسطينية.

وضمن الاتفاق إطلاق سراح الطيار الإسرائيلي الأسير الذي أسقطت طائرته فوق منطقة "النبطية"، وانسحاب المقاتلين الفلسطينيين بأسلحتهم الفردية بحرا وتحت إشراف وحماية قوات متعددة الجنسية (أمريكية - فرنسية — إيطالية) وعهد لهذه القوات، أيضا، مهمة صيانة امن المخيمات وحماية سكانها، وطلبت الإدارة الأمريكية من بعض الدول العربية استقبال المقاتلين المرحّلين عن بيروت، وبادر بعضها ورحب من تلقاء نفسه باستقبالهم على أرضه.

ظهر يوم ١٩٨٢/٩/١ أطلقت آخر بواخر الترحيل صفارتها، معلنة رحلتها تجاه ميناء طرطوس على الساحل السوري وعلى ظهرها نحو ١٢٠٠مقاتل وكادر وقائد فلسطيني، هم آخر من بقي في بيروت. وفور مغادرتها ميناء بيروت تبعتها بوارج الحماية والمراقبة الأمريكية- الفرنسية، وقبل أن تغيب مباني بيروت عن الأنظار استمع المرحلون عبر الراديو لنبأ إعلان مبادرة سياسية أطلقها الرئيس الأمريكي تتعلق بتسوية النزاع العربي — الإسرائيلي، وتسوية المسألة الفلسطينية.

نال ريغان سيلا من الشتائم، إذ إن هموم الهزيمة والرحيل كانت تطغى على الأذهان وأن دور الإدارة الأمريكية أساسي في خلقها، وأن صاحب المبادرة اعتبر تاريخ خروج (م.ت.ف) من بيروت "يوما يدعو للفخر".

كان واضحا للقادة المرحلين أن الإدارة الأمريكية تحاول بمبادرتها ضرب حديد المنطقة وهو حام، واستثمار فوز إسرائيل في الحرب، وضعف (م.ت.ف) واستغلال تراجع معنويات الشارع العربي، لفرض رؤيتها لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وقد أعطت المبادرة زخما جديدا "للخيار الأردني"، وأشارت بوضوح إلى أن الإدارة الأمريكية ترى أن حكما ذاتيا من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطا بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت، وأكدت المبادرة الأمريكية أن الحرب ضد (م.ت.ف) في لبنان تدخل في سياق ردع السوفييت ومواليهم.

رفض بيغن "مبادرة ريغان"، واحتج بشدة على نشرها قبل التشاور معه واعتبرها انحرافا عن اتفاقات كامب ديفيد، وأن مضمونها يتعارض مع مصالح إسرائيل ومتطلبات أمنها الاستراتيجي، لا سيما أنها نصت على "أن النزاع العربي الإسرائيلي يجب أن يحل بمفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام"، وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

لم يتأخر العرب في تحديد موقفهم من المبادرة، وبعد أسبوع واحد فقط من إعلانها استكمل القادة العرب دورة قمتهم الثانية عشرة في ١٩٨٢/٩/٩ والتقوا مرة أخرى في مدينة فاس، وكان واضحا أن القمة تنعقد في ظروف جديدة بعد احتلال إسرائيل لأجزاء واسعة من لبنان وخروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت، وتشتتهم في عدد من الدول العربية.

وقدمت للمؤتمر عدة أوراق، وردا على افتخار ريغان بانتصار إسرائيل على (م.ت.ف) حيا المؤتمر صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني، والقوات العربية السورية، وأعلن مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل

مادة محمية بموجب حقوق النشر

١. تصبح المملكة الأردنية الهاشمية "مملكة عربية متحدة" وتسمّى بهذا الاسم.

٢. تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

- فلسطيني، ويتكون من الضفة الغربية، وأية أراض أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام اليها.
- أردني ويتكون من الضفة الشرقية.

٣. تكون مدينة عمان هي العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت ذاته تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

٤. رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية، ومعه مجلس وزراء مركزي، أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف باسم "مجلس الأمة"، ويجري انتخاب اعضاء هذا المجلس بطريقة الاقتراع السّري المباشر وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين.

٥. تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بـــ "محكمة عليا مركزية".

٦. للمملكة قوات مسلّحة واحدة قائدها الملك.

٧. تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

٨. يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من ابنائه ومجلس وزاري قطري من أبنائه أيضا.

٩. يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب، يتم انتخابه بطريقة الاقتراع السري المباشر، وينتخب هذا المجلس الحاكم العام للقطر.

١٠. السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر ولا سلطات لأحد عليها.

١١. تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية حينذاك، في بيان لها، ان المشروع الأردني "يهدف الى تجاوز منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، ورفضت فصائل العمل الوطني الفلسطيني جميعها المشروع ورأت فيه "ضرباً لتطلعات الشعب الفلسطيني، الذي يرى أن استعادة كامل حقوقه لا تتم إلا من خلال عودته إلى أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية".

ولم يحظ مشروع المملكة المتحدة بموافقة إسرائيل، وأكدت الحكومة الإسرائيلية انه "لم يكن هناك أساس للزعم بأن هذا المشروع هو ثمرة تفاهم بين إسرائيل والأردن" كما أشيع، وعلق مناحيم بيغن على المشروع قائلاً: "ان الملك يقيم اتحاداً مع مناطق ليست له ولم تكن له، ولن تكون له".

إن طرح الملك حسين لمشروع المملكة العربية المتحدة كان من جانبه ووفق تصوراته بصرف النظر عن مدى سدادها أو خطئها، التتويج السياسي لنتائج حرب أيلول وما بعدها، والرفض الفلسطيني الشامل للمشروع والتأييد الذي لقيه موقف المنظمة من الرأي العام الفلسطيني، كان التعبير الأسطع عن فشل حرب أيلول في قهر الإرادة الفلسطينية المتجهة نحو تأكيد دعوة الاستقلال الوطني، وعلى هذا الأساس فإن عجز الملك عن اكتساب تأييد عربي كاف لمشروعه كان، من أحد جوانبه التعبير عن التأييد العربي لتلك الإرادة الفلسطينية ولمواقف منظمة التحرير على ضوئها.

وقد أسهم ذلك كله، على الساحة الفلسطينية في بلورة الاتجاه نحو الاستقلال الوطني، وفي إضعاف معارضيه من الفلسطينيين ممن كانوا لا يزالون يعارضونه، حتى ذلك الوقت، وأضعف بصفة خاصة شعار وحدة الضفتين ومؤيديه الفلسطينيين لتبرز بصورة جدية تماما مسألة المستقبل الفلسطيني المستقل.

وفي السياق ذاته أدى طرح الملك لمشروعه إلى إزالة آخر التحفظات التي كانت تضعها "فتح" ضد إدراج شعار إسقاط النظام الأردني في الوثائق الفلسطينية، ولذا تضمنت توصيات المؤتمر الشعبي التي صادق عليها المجلس الوطني، المطالبة بتوجيه النضال على الساحة الأردنية نحو "تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل الإطاحة بالنظام الهاشمي في الأردن بكل وسائل النضال العسكرية والسياسية والجماهيرية".

وعززت توصيات المؤتمر وقرارات المجلس اتجاهات كانت قد برزت من قبل نحو تأكيد الوجه الوطني التقدمي للكفاح العربي والدعوة لجبهة شعبية تقدمية على مستوى البلاد العربية، ونحو تعزيز التعاون مع الدول والقوى المعادية للاستعمار في العالم.

وأولى المؤتمر الشعبي وكذلك المجلس في دورته الاستثنائية تلك، اهتماما كبيرا لما يجري في الأرض المحتلة، نظرا لأن لموقف جماهيرها من مشروع المملكة العربية المتحدة شأنا كبيرا في إحباط المشروع، فالمشروع موجه إلى الضفة الغربية المحتلة وهو يمس مصيرها بالذات، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت قد شرعت في إجراء انتخابات للمجالس البلدية والمحلية في مدن وقرى الضفة الغربية، في وقت متقارب مع الوقت الذي أعلن فيه مشروع المملكة العربية المتحدة، ما خلف الانطباع بأن إعلان المشروع والانتخابات يشكلان "حلقة في سلسلة المشاريع الرجعية والصهيونية والإمبريالية التي تستهدف إحداث شق في وحدة الشعب الفلسطيني"، واعتبرت أن إعلان مشروع المملكة العربية المتحدة في ذلك الوقت بالذات" يشير إلى الاشتراك في هذه الانتخابات، ما يؤكد أن مشروع حسين وهذا المخطط الإسرائيلي إنما هما وجهان لعملة واحدة".

وبصرف النظر عما في هذا التصوير من سداد أو تهويل، يظل صحيحا أن إعلان المشروع -بما رمى إليه أيضا من تسهيل مساعي عقد تسوية إسرائيلية أردنية- عكس الحرص على أن تظل المملكة الأردنية الهاشمية، هي الممثلة لشعب فلسطين في الضفتين، وهي المسؤولة عن صياغة مستقبله، وهذا ينسجم مع رغبة إسرائيلية، لا يجري إخفاؤها في أن يتم بحث أي مستقبل للضفة الغربية مع السلطات الأردنية، وليس مع منظمة التحرير على وجه التحديد، من غير أن تصل تلك الرغبة الإسرائيلية إلى

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وأنهم سيهربون من الكرامة، أو يؤسرون، وتحدث قائد الفرقة عن الخطة، وقال انه وجد نفسه بين نارين، نار الفدائيين المتمترسين في مواقعهم ونار الفدائيين الذين قاتلوا كل القوات التي هاجمتهم، والمفاجأة الأكبر كانت مشاركة الجيش الأردني بمدفعيته الأمر الذي أذهلهم، ويتحدثون الآن عن أضعاف أعداد الإصابات عما اعترفوا به في حينه".

وأضاف: "وغنمت المقاومة بعض الدبابات الإسرائيلية، وخسرت إسرائيل ثمانية وعشرين جندياً، كما أن بعض الجثث ظلت في ساحة المعركة، وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية بدأت احتفالات فلسطينية بالنصر، وامتدت إلى ساحات العالم العربي، وظهر اسم ياسر عرفات، علناً، بعد أيام على معركة الكرامة بصدور بيان رسمي عن اللجنة المركزية لحركة "فتح"، يخول ياسر عرفات بإصدار البيانات باسم حركة "فتح" وأن يكون المتحدث الرسمي لها".

وهكذا بدأ آلاف من الشباب الفلسطينيين في التدفق على قيادات ومعسكرات فتح في الأردن وفي بعض الدول العربية الأخرى، ولم يشكل مقتل أكثر من مئة من مقاتلي حرب العصابات في المعركة عائقاً أمام نشوء أسطورة الكرامة.

دلالات معركة الكرامة:

أما عن دلالات معركة الكرامة، فقد قال هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" إنها أوقفت التقهقر العربي وانهزام الجندي العربي من وقتها. وقال صخر حبش عضو اللجنة المركزية في فتح أيضا: إنها معركة تعبر عن انعطاف تاريخي في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، وبالتحديد، لها دور كبير جداً في مفهوم "حركة فتح" النضالي، إذ إنها تنطلق بفكر وطني ثوري يعتمد الكفاح المسلح وحرب العصابات أسلوبا للنضال يتراكم ليحقق تحرير الوطن، ووجدت نفسها أمام مأزق التشبث بالنظريات السائدة وبين اختيارها أسلوبا جديداً للمواجهة يتعارض مع كل الأسس النظرية لحرب العصابات.

أكدت هذه المعركة للمقاتل الفلسطيني، أن الجيش الأردني يقاتل إلى جانبه بصرف النظر عن بعض الأحداث، وعلى الرغم من الرؤيا القائلة بأن لدى إسرائيل الجيش الذي لا يقهر، إلا أن المعركة غيرت هذا المفهوم وحولت الجيش الإسرائيلي إلى الجيش الذي يمكن قهره، حينما وجد الإسرائيليون دباباتهم في الوحل، كما وجدت جثث سائقي الدبابات داخل دباباتهم المحترقة مكبلة بالسلاسل خوفاً من هربهم، كما لاحظ الناس أن الفدائيين من أمثال "ربحي" و"الفسفوري" و"أبو أمية" و"أبو شريف"، الذين فجروا أنفسهم بأحزمتهم الناسفة تحت وفي داخل الدبابات، لاحظوا الفرق بين الذي يطلب الموت لتوهب له الحياة وبين الذين يخشون الموت فيموتون وهم إحياء، وهو الحدث الذي يعبر عن أهمية الشموخ الفلسطيني والتلاحم الأردني، فمعركة الكرامة كانت منعطفاً تاريخياً خطيراً، وقد نكون استثمرنا فيه النصر أكثر من اللازم، حيث تنازلت (فتح) عن شروط عضويتها، واقبل على الالتحاق بها الآلاف يومياً، واكتسبت المقاومة الفلسطينية والحركة مداً جماهيرياً منقطع النظير، وبالتحديد حركة "فتح" لكونها التنظيم الفلسطيني الوحيد الذي اتخذ قرار المواجهة، وشاركت معه في المعركة قوات التحرير الشعبية، بينما اعتبرت التنظيمات الأخرى أن هذا العمل انتحار، ومخالف لنظريات حرب العصابات، حيث انسحب أحمد جبريل إلى الجبال الشرقية، والكرامة تدل على العمق الحقيقي لأهمية القتال، خاصة عندما يكون هنالك تضافر ووحدة، وحدة الجيش مع وحدة العمل الفدائي التي خلقت الأسطورة، فلم يكن بمقدور الجيش وحده العمل، وكذلك الفدائيون، فهذه الأسطورة مركبة ومزدوجة ويعود الفضل فيها إلى القرار الشجاع الذي اتخذته حركة "فتح" بالصمود في أرض المعركة.

ب.ب

المفاوضات المتعددة

(هي مفاوضات تخصصية فنية متعددة الأطراف بدأ مؤتمرها العام في موسكو خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢، وقد رفض الفلسطينيون المشاركة فيها بعد رفض الولايات المتحدة وروسيا قبول صيغة تشكيل الوفد الفلسطيني الذي يضم ثمانية أعضاء من الضفة والقطاع والقدس والشتات، كما تغيب عن المؤتمر سوريا ولبنان).

وافق الفلسطينيون فيما بعد على حل وسط بهذا الشأن قدمه وزير الخارجية الأمريكي، ما دفع إسرائيل الى التهديد بمقاطعة المحادثات المتعددة الأطراف الخاصة باللاجئين والتنمية الاقتصادية.

ونفذت إسرائيل تهديداتها ولم تشارك في اجتماعات لجنة اللاجئين التي بدأت في "أوتاوا " بكندا يوم ١٩٩٢/٥/١٣، وخلال اجتماعات لجنة اللاجئين في أوتاوا طالب الوفد الفلسطيني بضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين استناداً الى القرار ١٩٤، وفي الوقت نفسه أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية في واشنطن عن تأييد الولايات المتحدة لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة الفلسطينيين، ما أغضب إسرائيل، واعلن وزير خارجيتها أن إسرائيل ترفض رفضاً قاطعاً تطبيق القرار ١٩٤، وبعد أقل من أسبوع تراجعت الناطقة باسم وزارة الخاجية الأمريكية عن موقفها المؤيد لقرار ١٩٤، وأعلنت أن قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٨٨ هما القراران الملزمان لمسيرة السلام وليس أي قرار آخر.

منذ ذلك الوقت واللجان المتعددة تجتمع في أماكن عديدة دون تحقيق نتائج ملموسة، وذلك لإصرار إسرائيل على مواقفها القديمة بدعم أمريكي وصمت روسي، وعدم اكتراث دولي.

على إثر تعثر المفاوضات الإسرائيلية العربية في واشنطن بسبب تعنت القيادة الإسرائيلية برئاسة اسحق شامير، وانشغال القيادة الإسرائيلية بالإنتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢، وبعد هزيمة شامير أمام رابين، وتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة مؤيدة للمسيرة السلمية، قام وزير الخارجية الأمريكي بزيارة منطقة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الشرق الوسط خلال شهر تموز (يوليو) واجتمع مع زعماء المنطقة كما اجتمع يوم ١٩٩٢/٧/٢٠ مع وفد فلسطيني قدم له مذكرة تضمنت عدة مطالب أهمها:

١. يجب على الحكومة الاسرائيلية الجديدة القيام بعدة إجراءات حسن نية تجاه الفلسطينيين.

٢. يجب على إسرائيل القبول باتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها على الأرض المحتلة.

٣. يجب على الولايات المتحدة إعادة حوارها مع (م.ت.ف).

فور مغادرة وزير الخارجية الأمريكي المنطقة عقد وزراء خارجية الدول العربية المشاركة في المفاوضات إضافة الى وزير الخارجية المصري اجتماعاً في دمشق بهدف تنسيق المواقف قبل الجولة السادسة من المفاوضات، ومع انعقاد الجولة السادسة التي بدأت في ١٩٩٢/٨/٢٤؛ ساد جو من التفاؤل بسبب تغير الوضع في اسرائيل بعد فوز اليسار الإسرائيلي، الا أن هذه الجولة انتهت دون أي نتائج.

لم تكن الجولة السابعة من المفاوضات افضل من سابقاتها وذلك لانشغال الإدارة الأمريكية بالانتخابات التي ادت الى فوز كلينتون وهزيمة بوش، وكذلك لم تتقدم الجولة الثامنة التي جرت خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩٢، واصبح كل طرف بحاجة الى مخرج من هذه ألازمة، ما دفع الجانب الفلسطيني الى التفكير بالاتصال بالقيادة الإسرائيلية سراً لفتح قناة اتصال سرية قد تساهم في تحريك الأمور.

وفي خطوة إيجابية من قبل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة اسحق رابين أقر الكنيست الإسرائيلي بأغلبية (٣٧) عضواً مقابل (٢٦) مشروع قانون يلغي قانوناً سابقاً يحظر على الإسرائيليين إجراء لقاءات مع (م.ت.ف) تمهيداً للاتصال مع المنظمة والتفاوض معها.

مع بداية عام ١٩٩٣ بدأت الاتصالات الإسرائيلية مع (م.ت.ف) في" أوسلو" برعاية وزير الخارجية النرويجي أدت فيما بعد الى توقيع اتفاقية "أوسلو" بين الطرفين.

في ضوء الجمود وعدم التقدم في محادثات واشنطن بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي بدأت (م.ت.ف) تتحرك على الساحة العربية وتحاول إجراء مصالحة مع السعودية وبعض دول الخليج التي قطعت علاقتها مع المنظمة إثر حرب الخليج، في محاولة لتوحيد الموقف العربي في مواجهة الموقف الإسرائيلي المتعنت والرافض لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وقام ياسر عرفات بعدة اتصالات وجولات، وبعث محمود عباس (أبو مازن) الى الرياض لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع السعودية، كما اتفقت حركتا فتح وحماس في الخرطوم على مواصلة الحوار وتشكيل قيادة مشتركة للانتفاضة في الأرض المحتلة، وشارك فاروق القدومي بفاعلية في اجتماعات وزراء الخارجية العرب لبحث مشكلة المبعدين الفلسطينيين في مرج الزهور بلبنان، وبعث فيصل الحسيني رسالة الى وزير الخارجية الأمريكي يبلغه فيها رفض الفلسطينيين استئناف المباحثات في واشنطن قبل عودة المبعدين الى ديارهم، واجتمع وزراء الخارجية العرب مرة أخرى في دمشق دون أن يتخذوا قراراً حول مشاركتهم في الجولة التاسعة للمفاوضات، واجتمع وفد الترويكا — الأوروبي مع وفد فلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي في محاولة لإنقاذ المسيرة السلمية، فيما طار الرئيس مبارك الى واشنطن واجتمع مع كلينتون.

في هذه الأثناء نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم ٤/٩/ ١٩٩٣ خبراً حول تفاصيل صفقة أمريكية إسرائيلية لإقناع الفلسطينيين بالعودة الى طاولة المفاوضات مقابل إعادة مجموعة من المبعدين وخاصة من مبعدي حركة "فتح".

اجتمع وزراء الخارجية العرب للمرة الثالثة في دمشق لبحث الموقف وقرروا المشاركة في الجولة التاسعة بعد تنازل إسرائيل عن بعض المطالب لـ (م.ت.ف) ونشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم ١٩٩٣/٤/١٦ أن القيادة الفلسطينية سجلت لنفسها إنجازاً يثير الإعجاب حيث حصلت على تنازلات إسرائيلية أهمها:

- التعهد بإعادة كل مبعدي "حماس" و"الجهاد" حتى أيلول ١٩٩٤.
- الموافقة على إعادة (٥٠) مبعداً قديماً منذ عام ١٩٦٧، وعدد من مبعدي "فتح" والتنظيمات الأخرى.
- الموافقة على توسيع صلاحيات قيادة الحكم الذاتي بعد الاتفاق على ذلك.

بعد ذلك عقدت الجولة التاسعة في واشنطن يوم ١٩٩٣/٤/٢٧ وبدأت إسرائيل بإعادة مجموعة من مبعدي فتح والتنظيمات الأخرى والمستقلين حيث استقبلوا استقبال الأبطال.

خلال الجولة التاسعة من مفاوضات واشنطن شارك الوفد الفلسطيني بثلاثة أعضاء فقط ليس من بينهم رئيس الوفد د. حيدر عبد الشافي بعد أن كان الوفد يتكون من (١٤) عضواً، وذلك احتجاجاً على عدم حدوث أي تقدم بالإضافة الى تراجع إسرائيل والولايات المتحدة عن تنفيذ التعهدات الشفوية التي قدمت للوفد قبل حضوره باستثناء إعادة مجموعة من المبعدين عبر الجسر.

وقدم الإسرائيليون في هذه الجولة وللمرة الأولى مسودة اتفاقية للجانب الفلسطيني احتوت بعض النقاط الإيجابية ولكنها غير مقبوله بشكل كامل، وجاء ذلك بعد ضغوطات من الجانب الأمريكي في محاولة لإنقاذ مفاوضات واشنطن. وأهم بنود هذه المسودة :

١. مرجعية المفاوضات هي قراراً ٢٤٢ وَ٣٣٨.

٢. الأراضي الفلسطينية في القطاع تشكل وحدة جغرافية واحدة.

٣. تستثنى مدينة القدس والمستوطنات والأمن.

٤. يتمتع المجلس الفلسطيني المنتخب بصلاحيات تشريعية وقضائية وتنفيذية.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

٥. تجري انتخابات سياسية عامة بإشراف دولي لتشكيل المجلس الفلسطيني.

٦. نقل غالبية صلاحيات سلطة الإدارة المدنية الإسرائيلية الى المجلس الفلسطيني المنتخب باستثناء كل ما يتعلق بالأمن والمستوطنات.

٧. الامن يبقى بيد إسرائيل، ويحق للمجلس تشكيل شرطة خاصة به لمعالجة قضايا النزاعات الداخلية.

وقدم الفلسطينيون من جانبهم مسودة اتفاقية للجانب الإسرائيلي رداً على المسودة الإسرائيلية تضمنت ما يلي:

١. هدف المفاوضات هو الوصول الى سلام يقوم على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨.

٢. تقام هيئة انتقالية فلسطينية للحكم الذاتي من خلال انتخابات عامة تحت إشراف دولي.

٣. تضطلع الهيئة الانتقالية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

٤. تنتقل جميع السلطات التي يمارسها الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية الى الهيئة الانتقالية الفلسطينية وتنسحب القوات الإسرائيلية حسب جدول زمني متفق عليه.

٥. الهدف هو تحقيق استقرار إقليمي وخلق الظروف المواتية لسلام حقيقي.

٦. يشمل اختصاص الهيئة الانتقالية جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧.

٧. تتوصل الهيئة الانتقالية الفلسطينية وحكومة إسرائيل الى اتفاقات بشأن التعاون والتنسيق في مجالات معينة، وستضع هذه الاتفاقات الاحتياجات الأمنية في الاعتبار للجانبين.

٨. تشكل لجنة مشتركة بين الهيئة الانتقالية والحكومة الإسرائيلية لبحث الأمور ذات الاهتمام المشترك ولتسوية النزاعات.

٩. تحال النزاعات التي لا تتم تسويتها الى لجنة تحكيم تشكل من ممثلين عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومصر وسوريا والأردن والأمم المتحدة وممثلين عن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

١٠. تبدأ مفاوضات في موعد أقصاه تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ لتحديد الوضع النهائي للأراضي المحتلة، ولتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة بحرية.

رفض الإسرائيليون الورقة الفلسطينية، ما دفع الجانب الأمريكي الى طرح ورقة أمريكية شبيهة بالورقة الإسرائيلية لإنقاذ حكومة إسحق رابين من السقوط بعد الأزمة التي سببتها حركة "شاس" الدينية حيث رفضت الورقة من الوفد الفلسطيني، فاضطر القنصل العام للولايات المتحدة في القدس يوم ١٩٩٣/٦/١٠ الى الاعتراف بأن الورقة الأمريكية كانت بالفعل محكومة بالنظرة الإسرائيلية لإنقاذ الحكومة الإسرائيلية.

عندما بدأت الجولة العاشرة في واشنطن يوم ١٩٩٣/٦/١٥ قدم الأمريكيون أفكاراً خطية لتقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين والإسرائيليين فرفضها الفلسطينيون، اذ اعتبرها د.حيدر عبد الشافي أنها لا تصلح قاعدة لمواصلة النقاشات، ودعا ياسر عرفات في كلمته في قمة منظمة الوحدة الإفريقية الولايات المتحدة الى استئناف الحوار مع المنظمة وان تكون حكماً نزيهاً كما دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي لصنع سلام الشجعان.

وقد فشلت الجولة العاشرة في التوصل الى إعلان صيغة مبادئ مشتركة في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات السرية في "أوسلو" قد حققت تقدما ملموسا في العديد من القضايا التي ما زالت شائكة في واشنطن.

في اوائل شهر آب (أغسطس) ١٩٩٣ زار وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر المنطقة اجتمع مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في محاولة لإنقاذ عملية السلام إلا أن ذلك لم يؤد الى شيء.

في هذا الوقت حدث خلاف بين قيادة (م.ت.ف) في تونس وثلاثة أعضاء من الوفد الفلسطيني المفاوض — فيصل الحسيني وصائب عريقات وحنان عشراوي — الذين أعلنوا عن استقالتهم من الوفد، وبعد اقل من أسبوع عاد الثلاثة وسحبوا استقالتهم بعد زيارتهم لتونس والاجتماع مع ياسر عرفات وتسوية الخلاف.

في هذا الوقت تسربت الى الصحافة معلومات حول إبرام اتفاق بالأحرف الأولى بين (م.ت.ف) وإسرائيل في "أوسلو" يضمن انسحاب إسرائيل في المرحلة الأولى من قطاع غزة وأريحا، ما شكل صدمة قوية لأعضاء الوفد الفلسطيني الذين كانوا لا يعلمون شيئاً عن الاتصالات السرية بين (م.ت.ف) وإسرائيل.

س.ع و

المفتي

(الافتاء هو تبيين الحكم الشرعي، وهو حكم الشرع الذي يخبر عنه المفتي بإفتائه وقد عُرف الإفتاء في فلسطين منذ الفتح الإسلامي لمدينة القدس على يد أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وذلك سنة ١٥هـ/س ٦٣٦م.)

تعريف الفتوى:

تعريف الفتوى لغة: الفتوى من الفتى وهو الشاب القوي، والسخي الكريم. وجمع فتى: فتيان وفتوّة. والفتوى: بيان الحكم. وجمع فتوى: فتاوى وأفتى المفتي: إذا أحدث حكماً، أو أوضحه وأبانه. واستفتيته: سألته أن يفتي. وتفاتَوا إليه: ارتفعوا إليه في الفتيا. والاسم: الفتوى، والفتيا والمصدر إفتاء.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

في مدينة القدس وكان يقول أثناء تدريسه في المسجد الأقصى المبارك: سلوني عما شئتم أخبركم من كتاب الله وسنة رسوله. وكانت وفاته بمصر سنة ٢٠٤هـ / سنة ٨١٩م.

٢. محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الفرياني: هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الله الضبيّ نزيل مدينة قيسارية في فلسطين، كانت وفاته سنة ٢١٢هـ / ٨٢٧م.

٣. أبو العباس محمد بن الحسن بن قتيبة اللخي العسقلاني وهو الإمام الثقة المحدث الكبير، وكانت وفاته سنة ٣١٠هـ / ٩٢٢م.

٤. نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم: هو أبو الفتح المقدسي النابلسي، شيخ الشافعية في الشام، كان إماماً ومفتياً ومحدثاً حافظاً، أقام بالقدس مدة طويلة ثم قدم دمشق وتوفي فيها سنة ٤٩٠هـ / ١٠٩٦م.

٥. أبو القاسم مكي بن عبد السلام بن الحسين بن القاسم الأنصاري الشافعي، أقام في مدينة القدس، وكانت الفتاوى ترد إليه من مصر والشام ويجيب عليها. ولما احتل الفرنجة الصليبيون بيت المقدس أخذوه أسيراً وقتلوه على باب انطاكيا، وقيل إنهم قتلوه ببيت المقدس وذلك سنة ٤٩٢هـ / ١٠٩٨م.

الإفتاء في فلسطين في عهد الدولة العثمانية (التركية)

لقد أعتنى السلاطين في الدولة العثمانية التركية عناية فائقة بالإفتاء، واستحدثوا وظيفة "المفتي" ليتفرغ للإفتاء وإصدار الفتاوى للناس فيما يتعلق بشؤون حياتهم العائلية والأسرية والمعيشية، كما كان يستعان بالمفتي في الاستشارات الفقهية والدينية لدى الدولة وفي الشؤون العامة والمهمة والخطيرة، وكان المفتي المركزي يقيم في العاصمة استانبول، ويطلق عليه لقب "شيخ الإسلام". وكانت لديه صلاحيات واسعة، فهو الذي ترجع إليه الأمة عندما تلم بها الخطوب، وتستعصي عليها الأمور أو تضيق بها السبل، كما استحدثت الدولة التركية مراكز للإفتاء في المدن الكبيرة والشهيرة بما في ذلك وظيفة مفتي القدس، مع الإشارة إلى ان الدولة التركية بسطت نفوذها على العالم العربي في القرن العاشر للهجرة / القرن السادس عشر الميلادي.

واذكر أسماء أبرز خمسة من العلماء الذين تولوا الإفتاء في فلسطين بعامة وفي القدس بخاصة في العهد التركي، على سبيل المثال لا الحصر (الترتيب حسب الأسبقية في الوفاة ما أمكن ذلك):

١. ابن أبي اللطف المقدسي: عمر بن محمد بن أبي اللطف الملقب سراج الدين المقدسي، وهو رئيس علماء القدس في عصره ومفتيها ومدرسها. توفي ببيت المقدس سنة ١٠٠٣هـ / ١٥٩٨م.

٢. الدجاني المقدسي: محمد بن احمد الدجاني المقدسي وكان مفتي الشافعية في القدس، وتوفي فيها سنة ١٠٢٦هـ / ١٦١٧م.

٣. جار الله بن أبي بكر بن محمد المقدسي المعروف بابن أبي اللطف، كان مفتي الحنفية، ويدرّس في المدرسة العثمانية بالقدس، توفي سنة ١٠٢٨هـ / ١٦١٩م.

٤. أحمد بن امين البسطامي الشافعي: مفتي الشافعية بنابلس وأصبح رئيساً للعلماء توفي سنة ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م.

٥. أحمد بن محمد بن يحيى المؤقت المقدسي: ولد بغزة، أخذ العلم عن علماء القدس، وتولى افتاء الحنفية بالقدس مرتين. توفي سنة ١١٧١هـ / ١٧٥٧م ودفن بمقبرة مأمن الله (ماملا) بالقدس.

هذا بالإضافة إلى مئات العلماء الذين تولوا الإفتاء في حيفا، ويافا، وصفد، وعكا، وطبريا، ونابلس، والخليل، وطولكرم، وغزة، وقلقيلية، وبئر السبع في فترة الحكم العثماني التركي.

الإفتاء في عهد الانتداب البريطاني لفلسطين من ١٩١٧م — ١٩٤٨م

كان لمفتي القدس، بحكم منصبه، صلاحيات واسعة في عهد الانتداب البريطاني، فهو مفت عام لفلسطين كلها وهو رئيس للمجلس الإسلامي الأعلى الذي يشرف على الأوقاف الإسلامية ويعين القضاة الشرعيين وأعضاء محكمة الاستئناف الشرعية ومفتشي المحاكم الشرعية، كما يعين المفتين ومدراء الأوقاف في المدن والمحافظات، كما يشرف على الشؤون الإسلامية بشكل عام.

لذا تمكن المفتي الأكبر لفلسطين، في عهد الانتداب البريطاني، أن يصبح زعيماً لفلسطين، وبعد وفاة الشيخ كامل طاهر الحسيني سنة ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م الذي كان معيناً في زمن الدولة العثمانية التركية تم تعيين أخيه الحاج " محمد أمين " طاهر الحسيني الذي ولد سنة ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م مفتياً للقدس وفلسطين وذلك في العام الذي توفي فيه أخوه كامل. وبقي الحاج أمين في منصب الإفتاء حتى عام ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م حين خرج من فلسطين ولجأ إلى ألمانيا ثم استقر به المقام في بيروت، العاصمة اللبنانية، حتى توفاه الله فيها سنة ١٣٩٤هـ / سنة ١٩٧٤م.

وبخروج الحاج أمين الحسيني من فلسطين ضعفت صلاحيات المجلس الإسلامي الأعلى وبادرت الحكومة البريطانية إلى تشكيل هيئة جديدة للمجلس، واستمر الوضع على هذه الصورة حتى ١٩٥١/٥/١م حيث نقلت صلاحيات هذا المجلس إلى إدارة الأوقاف العامة في الأردن، التي تتبع الحكومة الأردنية.

أما بالنسبة لسائر المفتين في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني فقد كان عددهم محدوداً ويتبعون مفتي القدس ولا يعين البديل عنهم حين الوفاة، والذي بقي على قيد الحياة توقف عن العمل عام ١٩٤٨م، كان المفتون في مدن نابلس والخليل وصفد وطبريا وجنين وبئر السبع وغزة، بالإضافة إلى منصب مفتي القدس المركزي الذي بقي شاغراً منذ عام ١٩٣٧م وحتى عام ١٩٤٨م.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

النفق المظلم

(هو واحد من التعابير- الشعارات التعبوية التي كثيراً ما وَصَفت حالة نضالية فلسطينية تتسم بالأزمة الحادة، ولكنها، أيضاً، تربط في مدلولها التعبوي (ربطاً جدلياً إرادياً) بين حدي الأزمة: المأزق والمثابرة، أو تربط علاقة -الخيار- الثوري الإجباري، "بالاصرار" الإرادي على متابعة الطريق والمثابرة عليه، وصولاً إلى الهدف: الخروج من النفق، لأن "الضوء في آخر النفق".

هناك، في هذا التعبير، عامل الظرف الزماني/ المكاني غير المواتي أو المعاكس، وهناك عامل الإرادة الانسانية والثورية، التي تغالب عامل الظرف هذا، حتى تجتازه.

الايحاءات اللغوية، المقارنات الإنشائية:

توحي كلمة "النفق" ذاتها، لغوياً، بأنها نوع من طريق إجباري، أو ممر إجباري بين نقطتين، تضريسين، أو "فج عميق" كان المحاربون القدامى يضطرون للمخاطرة باجتيازه (مثلاً "ممر خيبر" في أفغانستان).. والنفق حالة أكثر استحقاقاً مما توحي به كلمة "مضيق" بحري (مثلاً "مضيق جبل طارق")، وبدلاً من خيار: "البحر من أمامكم والعدو من ورائكم"، هناك إجبار Obligation في قطع "النفق" إلى آخره.

النفق طريق لا يشبه الطريق، فالطرق السطحية قد تتقاطع في مفرق طرق Junction تنظمه علامات وإشارات مرور، أو تجعل حركته انسيابية أو يسيرة، مثل "الجسور العلوية"، أو "الجسور التحتية" على غرار ما يوجد في "الاتوستراد" أو "الهاي وي".

النفق يسمح، فقط، بحركة إجبارية من اتجاه إلى اتجاه معاكس، لا يوجد مفرق طرق في شبكة الأنفاق، التي تسمح بتقاطع غير مرئي بين أنفاق علوية وأخرى سفلية، ولكن، لا بد من الخروج من نفق إذا أردنا دخول "نفق" آخر علوي أو سفلي، وبالذات، لا بد من إكمال المشوار نحو المخرج الآخر من النفق، طريق النجاة والخلاص.

الايحاءات والدلالات السيكولوجية:

النفس البشرية جُبلت على تهيب غريزي من الظلام، ومنه النفق أو الطريق تحت – أرضي Sub way ، وكذا المكان الضيق الذي يُشعر بالاختناق أو الانحصار، فيشعر المرء في النفق المظلم أنه محبوس في ما يشبه القبر أو التابوت المتحرك، لكن، يخفف وقع الإحساس الخانق الإدراك الإنساني بأن لكل نفق مخرجاً آخر، أي فرصة انفراج بعد اجتياز مثابر لحالة مؤقتة، عابرة، وصعبة، حتى على الصعيد اللغوي هناك تعبير مرادف ومكمل لـــ "النفق المظلم" وهو "ضوء في آخر النفق".

مع كل ما سبق، يبقى لتعبير "نفق مظلم" وقع أقل حدة، (عملياً لا نفسانياً)، من تعبير "طريق مغلق" أو "درب بلا مخرج"، أو "زاروب مسدود" أو "عنق الزجاجة"، وبالفرنسية Col-de-Sac ، أي "ربطة الكيس".

لعله من المستحسن مقايسة استخدامات تعبوية فلسطينية لـــ "النفق المظلم" باستخدامات تعبوية- تبريرية شائعة لدى الطرف الآخر، الاسرائيلي، من الصراع، حيث دأب العسكريون والسياسيون، والصحافيون الإسرائيليون على تصنيف الحروب (حروب إسرائيل من وجهة نظرهم بالذات) إلى صنفين: "حروب خيار" أو -حروب مبادأة/مبادرة- هجومية، وأخرى "حروب اضطرار" أو حروب دفاعية، وينسبون للصنف الأخير كل أو معظم حروبهم، ربما لمماشاة عقيدتهم القائلة بـــ "صراع وجود" أو حروب بقاء لا ينظر الفلسطينيون للحروب إلا باعتبارها جولة صراع لأسباب ضعفهم في معادلة موازين القوى، ولأسباب تركيزهم، بالتالي، على موازين القوى المعنوية (الإرادة)، وسلاح العزيمة -المثابرة- الاصرار. وفي المجرى الطويل والمتعرج والشاق للصراع، كثيراً ما يفرض العدو، وحلفاؤه، الظروف المتغايرة: المعاكسة (الزمن الصعب)، على الفلسطينيين اجتياز ومغالبة "ظرف زماني- مكاني" له خيارات سياسية حدّية، أي اجتياز "نفق مظلم" لا مجال فيه أمام مجتازيه للنكوص، بل للمثابرة حتى "الخروج من النفق المظلم" مع الاستهداء بـــ "ضوء في آخر النفق".

هكذا، ما من تناقض بين إيحاءات "نفق مظلم" وواجبات الصمود والمعنى أن اجتياز النفق المظلم هو نوع من صمود متحرك.

الاستخدام التعبوي الفلسطيني:

لم ينحت الفلسطينيون تعبير "النفق المظلم" ولا "ممر المارثون"، والإسرائيليون لم ينحتوا مصطلح "حروب خيار" و"حروب اضطرار"، فكل ما سبق تعابير مطروحة في اللغات الأخرى، ولكن مع استخدامات متغيرة، بما في ذلك تعبير "الزمن الرديء" وحتى "شلال الدم".

أما التعبير التعبوي مثل "الدم يغلب السيف" فهو معروف في غير لغة، لكن، أحياناً، نلقى تعبيراً تعبوياً فلسطينياً مأخوذاً من المأثورات السائرة، الشعبية، مثل "يا جبل ما يهزّك ريح"، لكن نلاحظ أن تعبير "الرقم الصعب" لا يوجد له مرادف في الفرنسية والإنجليزية. هذا مفهوم لأن الرياضيات علوم ومعادلات.

الدور التعبوي للشعار:

مما سبق، يُلاحظ أن جملة تعابير، غير عربية وغير فلسطينية، جرى توظيفها توظيفاً تعبوياً فلسطينياً، ولكن، وأولاً، قامت بهذا التوظيف "حركة فتح" بالذات، البعيدة عن اعتناق أيديولوجيات معينة، والمعتبرة "بوتقة" وطنية لصهر اتجاهات أيديولوجية متعددة، وما لبثت أن أضحت شعارات متداولة لدى الفصيل اليساري، نظراً لوزن "فتح" المعروف، ونظراً لقوة "بوقها" أو جهازها الإعلامي.. وأساساً، نظراً لبساطة هذه الشعارات وتكرارها، وخاصة على لسان القائد العام ياسر عرفات.

للتسهيل وللمقاربة في فهم "اختزال التعبير" ليغدو شعاراً سائراً، قد نشير إلى بؤرة الزلزال، وهي قد تكون عميقة أو سطحية، ففي عمق بؤرة الشعار الفلسطيني التعبوي سنجد الطاقة المولدة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

أخيراً، تدرك اسرائيل الدور التعبوي للشعار الفلسطيني، في شحذ "ثقافة صراع"، لذلك تتحدث عن "وقف التحريض" سوية مع بناء "ثقافة السلام" وتغيير المناهج الدراسية.. الخ.

ح.ب

النقاط العشر

(هو برنامج العمل الوطني المرحلي الذي يقضي ببناء الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وتقرير المصير، والعودة، وقد صاغته اللجنة السباعية (نسبة إلى عدد أعضائها السبعة) التي ضمت ياسر عرفات والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية الرئيسية، الرافض فيها والقابل، وقد ضم هذا البرنامج عشر نقاط وذلك عقب احتدام الجدل بين القابلين بالتسوية والرافضين لها، حيث بدت الساحة الفلسطينية بصدد بلورة موقف يرهن به المصير الفلسطيني كله، وأوكلت لهذه اللجنة مهمة البحث عن القواسم المشتركة وبلورة الموقف الجديد، واتفق على أن تظل مداولاتها سرية إلى أن يتبلور الموقف).

امتدت مداولات اللجنة السباعية زمناً طويلاً، ستة شهور، وأخفيت معظم وقائعها عن الإعلام، وفي المحصلة، صاغت اللجنة (السباعية) البرنامج الذي صار أشهر برامج (م.ت. ف)، بالرغم من أنه أوجزها صياغة وأقصرها، وضم هذا البرنامج عشر نقاط، تعرف باسم برنامج النقاط العشر، فيما سمي، رسمياً "برنامج العمل الوطني المرحلي".

والنقاط العشر هي:

النقطة الاولى: " تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار٢٤٢، الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الاساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف".

النقطة الثانية: "تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الارض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا وقضيته".

النقطة الثالثة: "تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الامنة، والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني".

النقطة الرابعة: "ان اية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة".

النقطة الخامسة: "النضال مع القوى الوطنية الاردنية لاقامة جبهة وطنية اردنية- فلسطينية هدفها اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن، يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال".

النقطة السادسة: " تناضل منظمة التحرير لاقامة وحدة نضالية بين الشعبين، وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج".

النقطة السابعة: "على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من اجل تعزيز الوحدة الوطنية، والارتقاء بها الى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية".

النقطة الثامنة: "تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد قيامها، من اجل اتخاذ اقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة".

النقطة التاسعة: " تناضل منظمة التحرير من اجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية، لاحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية".

النقطة العاشرة: "على ضوء هذا البرنامج، تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الاهداف".

ووضع كل من المتحاورين المختلفين شيئاً ما في البرنامج يخصه حتى يتمكن من الدفاع عنه أمام أنصاره، أما بيت قصيد دعاة التسوية الأول فقد تمثل في النص على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، ما عنى إلغاء الارتهان السابق بين إقامة أي سلطة فلسطينية وبين تحرير فلسطين بكاملها.

وكان لدعاة التسوية بيت قصيد آخر، وقد تمثل هذا في الدعوة إلى أن تناضل (م.ت.ف) بالوسائل كافة، وليس بالكفاح المسلح وحده، ونص الميثاق الوطني على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد أما الرافضون فقد رضوا أو استرضوا بنقاط نصّت على أن تكون السلطة الوطنية المنشودة سلطة مسلحة ومقاتلة، وأن يعدّ قيامها في أي جزء من فلسطين منطلقاً لتحرير البقية، وما إلى ذلك من ترضيات لفظية.

بهذا المشروع، ذهبت القيادة، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، إلى المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورته الثانية عشرة في القاهرة، وهنا تجدد الجدل والمناورات ومحاولات النكوص، فقد فهم الرافضون والقابلون أن إقرار المجلس لمشروع البرنامج المرحلي يعني إطلاق يد قيادة (م.ت.ف) لتنهمك في مجهودات التسوية السياسية، وتقبل بحل يعيد إلى الفلسطينيين ما احتل من أرضهم في عام ١٩٦٧، أي الضفة وقطاع غزة، ولا شيء أكثر من هذا.

وبعد مناقشات استغرقت اسبوعا بكامله صادق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة على البرنامج، وجاءت المصادقة عليه بما يشبه الاجماع، وقد صوت ضده ممثلو اربعة فصائل فقط ينتمون لاتجاهات عدة اصبحت فيما بعد تسمى "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية " وهي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإحلال، وهي جريمة إنسانية بكامل المعاني والمعايير، ولأنها حدثت في التاريخ، أي يمكن رصدها وتوثيقها، ولأنها حدثت دون ضجيج، وتم استيعابها واعتبارها جزءا من العقيدة الاستعمارية، فإن النكبة بهذا المعنى، تحولت إلى قضية إنسانية وفرّغت من معانيها الكارثية والأخلاقية، فأضحت في عرف المستعمِر— على أنواعه — مشكلة جياع وعراة.

وقد برزت كلمة النكبة كرديف لضخامة تداعيات هزيمة حرب ٤٨، وانتشرت كرمز ودلالة في الأدبيات والاعلام، باصطلاح أطلقه المؤرخ الفلسطيني قسطنطين زريق في كتاب أصدره بعد أربعة شهور من الهزيمة، بعنوان "معنى النكبة"، تحدث في مضمونه عن الحرب وآثارها المدمرة على المجتمع الفلسطيني والشعوب العربية.

والنكبة- كمصطلح- لم تختص فقط بالوضع الفلسطيني عام ١٩٤٨، إذ استخدم المصطلح تاريخيا إبان حكم العباسيين ومنع البرامكة بالقتل والتشريد من السيطرة على بعض مقاليد الحكم، حيث ذكر التاريخ ما تسمى "نكبة البرامكة"، وكذلك الأمر أيام حكم محمد علي باشا وقتله لمجموعة من المماليك فيما عرف بـــ "نكبة المماليك"، كما أن النكبة تشابه في معناها الدرامي مرادفات تاريخية عديدة.

النكبة والتحولات الاجتماعية:

مع توالي السنوات على النكبة ووقوف المجتمع الدولي عاجزا عن إعادة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، ومواصلة تشردهم وإنكار حقوقهم، شهد مفهوم النكبة تحولا على المستوى الاجتماعي، حيث يقول الدكتور المتوكل طه: "تحولت النكبة من الحديث عن جماعة ذات حقوق لا يمكن الانتقاص منها الى الحديث عن حقوق يمكن تنفيذ الممكن منها، وهذا "الممكن" عادة ما يضيق ويقل مع الزمن".

والنكبة الفلسطينية في جوهرها اشارة لسرعة انهيار المجتمع الفلسطيني تحت ضربات الهجوم العسكري الصهيوني ونزوح الشعب وتشتته في العالم العربي وسقوط المقاومة، في الوقت الذي رافق ضخامة الحدث غياب أدنى التوقعات العربية عن الهزيمة وما بعدها وقدرات الجيش والعصابات الصهيونية الأقل عددا والأكثر تنظيما وقوة، والصدمة من ادراك عجز الدول العربية على التصدي للهجوم، واستبعاد انسحاب قوات الانتداب من فلسطين بهذه السرعة وهذا التواطؤ.

وبذلك حملت النكبة معنى وقف التطور الطبيعي للشعب الفلسطيني ومن ثم تشويهه وتشريده، وتحويله من شعب مستقل وحرّ، إلى شعب من الملاحقين والجياع والمشبوهين في منافيهم القريبة والبعيدة، فتحول في معظمه إلى أفراد بلا هويات وبلا روابط، ليصبحوا فجأة لاجئين وعليهم أن يطوروا مجتمعا آخر في الهواء، وبين الفراغات، وبين الأسيجة وتحت الخيام وفي الازدحام، ومن ثم في مدن الاحزمة الفقيرة.

ولا يمكن تطوير أو تطور مجتمع تحت الحصار وتحت الملاحقة وتحت الشبهة ودائرتها، فالنكبة فرضت على الشعب الفلسطيني أن يبدأ من الصفر، وأن يعيد تشكيل ذاته في أماكن متعددة.

وان دلّ جانب من النكبة على اللوم واليأس من الجيوش العربية وكل ما هو عربي، إلا أنها لا ترمز للهزيمة العربية فقط، لأن التاريخ العربي يعجّ بالهزائم وسقوط الامارات والدول العظمى، بل يرتكز مصطلح النكبة في أبعاده على الانهيار الاجتماعي، وتشرذم الشرائح الاجتماعية المهيمنة ما قبل النكبة، من أصحاب الأراضي والبيارات والعقارات والأملاك والعائلات الاقتصادية والضالعين في الأجهزة الادارية ايام الانتداب، الذين اما هُجّروا من الساحل للداخل أو إلى الدول العربية خارج فلسطين، ما أدى الى تفكك نسيج المجتمع وتلاشي القوى المدافعة عنه ولو أنها لم تكن ذات صفة نظامية، إضافة إلى هجرة الكثير من الكفاءات النوعية الى الدول العربية وتحديدا دول الخليج والأردن.

الأبعاد السياسية للنكبة:

النكبة —كما يراها الدكتور المتوكل طه- "هي الخيانة في وقت وصفت فيه النخبة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمريضة، وهي وصمة عار على جبين العالم، ودليل انتفاء العدالة الأرضية، وفشل ما يُسمّى المجتمع الدولي والليبرالية الغربية في حل القضية لمدة تزيد على ستين عاما". فالجيوش السبعة التي قاتلت في حرب ١٩٤٨ كانت ضعيفة، وتنفذ سياسات متشككة ومتوجسة، وهي تعبير عن انقسام العالم العربي وتعدد اتجاهاته، ولهذا لم يكن من الغريب ألا يسقط من تلك الجيوش مجتمعة اكثر من ٦٥٠ شهيدا.

وقد جرّت النكبة وراءها على الصعد السياسية ونتيجةً لفرضها وقائع حدودية على الأرض، ضفة غربية تابعة للحكم الأردني، وقطاع غزيًا تابعا للإدارة العسكرية المصرية، وهما معزولان تماما عن بقية الاراضي الفلسطينية، حتى تم احتلالهما ما بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، وصدور قرار ٢٤٢ الأممي الذي يعبر في مضمونه عن أرض لدولتين، بحيث أصبحت الضفة وغزة السقف الجغرافي للمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية.

ومع إنشاء الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين ضاربا بعرض الحائط مأساة النكبة، فرضت وقائعُ جديدة على الارض جرّت وراءها كوارث عديدة ملموسة أهمها: لجوء الشعب الفلسطيني إلى الدول العربية، وتحوله من شعب كان يقيم على ارضه الى لاجئ، وفقدان الثقة بالنموذج العربي بعد هزيمته التي عرفت بالنكسة عام ١٩٦٧، حيث شعر الفلسطيني بانه وحده في هذه المعركة امام شعوب عربية عاجزة عن استرجاع حقه.

فالنكبة بمعنى أو بآخر دليل عجز النظام العربي ودليل فشله وانقسامه وتفتته، فعندما تضيع فلسطين عادة، تكون البلاد العربية وجماهيرها في أسوأ الحالات، واذا استعيدت فلسطين فمن البديهي أن ترافق ذلك تغيرات عميقة تجري على مستوى النخبة والقاعدة.

وارتبط مفهوم النكبة سياسيا بدرجة كبيرة بالنضال وحركة التحرر الوطني، والمسؤولية التي يتحمّلها أبناء الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وطرده وإعادة الأمور إلى نصابها. وفي هذا السياق يقول الدكتور سليم تماري: "تنامت ما بعد النكبة النظرة الدونية للعروبة وجلد الذات من العرب أنفسهم، مع مبارحة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

للمكان والبكائية على الأطلال دون السعي فلسطينيا وعربيا لمعاصرة الحداثة بالمعنى الحقيقي، أو محاولة استيعاب الأجهزة القتالية الحديثة، أو الرؤى القومية أو العصرية بشكل يجعل الأمة العربية تقف أمام الحركة الصهيونية".

كما استندت بعض الأحزاب والقوى العربية في خطابها السياسي ضمن طروحاتها الاشتراكية التوحيدية إلى شعارات تحرير فلسطين، والربط بين اسرائيل والاستعمار الغربي، وبين تحرير فلسطين والوحدة العربية.

أدبيات النكبة:

لم يكن الأدباء الفلسطينيون والعرب بمنأى عما حل بفلسطين -الأرض والإنسان- من ألم وبؤس نتيجة النكبة، فوجد الألم سبيله إلى قلوب الأدباء، وشعروا بأنهم جُرحوا في الأعماق، فجاء نتاجهم الأدبي في هذه المرحلة معبرا عن النكبة وفجيعتها، ومسلطا الضوء على المحتل الغاصب وجرائمه.

وقد سيطرت النكبة بتبعاتها المختلفة على المشهد الشعري الفلسطيني بكامله، ففي دراسة أعدها الشاعر احمد دحبور عن الشعر الفلسطيني واللاجئين يذكر أن الفجيعة استولت تماما على هذا المشهد "لا سيما في تلك السنوات العجاف التي سبقت ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة، وكانت الإشارة إلى اللاجئين تبدأ بعناوين مجموعات بعض الشعراء. فهذا أبو سلمى يصدر ديوان "المشرد"، أما يوسف الخطيب، فإن عنوان مجموعته المميزة المبكرة، هو "عائدون"، ولعل أول مجموعة فلسطينية تنطلق من مأساة اللاجئين، كانت للشاعر هارون هاشم رشيد، وهي "مع الغرباء"، وقد صدرت عام ١٩٥٤، وهناك مجموعات تشير عناوينها إلى الجرح الفلسطيني بصورة مطلقة، مثل "فلسطين على الصليب" للشاعر معين بسيسو، و"حيفا في سواد العيون" للشاعر حسن البحيري، و"كلمات فلسطينية" للشاعر الحيفاوي حسن النجمي".

أما الرواية فبقيت أسيرة الجيل الذي عاش مأساة النكبة، لذلك فما عالج منها موضوع النكبة قليل مقارنة مع موضوعات الرواية الفلسطينية الأخرى، كما أن معظم الروايات لم تعبر عن عظم المأساة ووجعها، ورواية غسان كنفاني "عائد إلى حيفا" إحدى تلك الروايات القلائل في هذا الموضوع.

وقد شكل عام ١٩٤٨ نقطة تحول رئيسية في مضامين الحركة الثقافية الفلسطينية لتستمر اليوم بدورها بمعالجة تلك السيرورة غير الطبيعية للتاريخ، والفن التشكيلي الفلسطيني -كما مختلف صنوف الابداع الفلسطيني- وجد نفسه في ميدان تلك المعركة التي هزت الوجود الانساني الفلسطيني على ارض فلسطين، بل الوجود الفلسطيني كهوية على الأرض، وبهذا جاءت معظم الاعمال الفنية توثيقا- بالمعنى الحرفي للكلمة- لمأساة التشتت وضياع الأرض. وفي معالجته لقضية النكبة وظف الفن التشكيلي الفلسطيني عنصر المكان من الذات الانسانية الفلسطينية، التي يتقاذفها مخيم اللجوء المفروض قسريا، والأرض والهوية متمثلة بالمرأة وجسدها الذي هو الأرض والمنفى ما دامت الارض محتلة.

وللدكتور سليم تماري رأي يعزز هذا الاتجاه حيث يقول: "حتى عام ١٩٦٧ كان معظم ما تناولته الأدبيات والفنون ما بعد النكبة مرتبطا بالبكاء على الأطلال وتسييس الفكر اليومي، وحلم العودة والفردوس المفقود، ما ساهم في تعريف وتوعية الشعوب عن معاناة الشعب الفلسطيني، الا انه أدى في ذات الوقت الى خلق حالة من التنميط أدت إلى تحويل الفن تحديدا الى ما يشبه الكليشيه".

كما يرى الدكتور طه أن النكبة في الأدبيات والوجدان الفلسطيني هي المنفى القاسي الذي يجعل من الوطن خيالا أندلسيًا كاملا أو يقدمه بطريقة أخرى، فالمنفى ليس سهلا، وليس مجرد مكان، إنه ثقافة.

وبهذا؛ فإن النكبة قد تركت آثارها في الأدب الفلسطيني، ووجد الكتاب والشعراء والروائيون والقاصون الفلسطينيون أنفسهم أمام فجيعة مشتركة، لا منأى لهم عن المأساة الحاصلة فيها من قتل وتدمير وتشرد ولجوء، وانعكس ذلك كله في نتاجاتهم الأدبية التي غلب عليها- بشكل واضح- طابع الرومانسية الحزينة التي جاءت كرد فعل طبيعي ومبرَّر على الوضع المأساوي الذي عاناه اللاجئون.

د.ع ن

النكســـة

(النكسة مصطلح تلطيفي للهزيمة التي مُني بها العرب أمام إسرائيل عام ١٩٦٧، للإيحاء بأن الأمة لم تهزم وخوضها المعركة مرة أخرى كفيل بتحقيق النصر، ويقال إنه أطلق من قبل المستشار السياسي للرئيس المصري جمال عبد الناصر في حينه وهو الصحفي محمد حسنين هيكل)

والنكسة هي الهزيمة العسكرية للجيوش العربية، وسقوط الأراضي العربية المتمثلة في الضفة الغربية والقدس وغزة وصحراء سيناء وهضبة الجولان واحتلالها إسرائيليا، ونزوح ما يقارب ٤١٠ آلاف لاجئ، منهم ١٠٠ ألف لاجئ أصلا نزحوا من المخيمات الفلسطينية بالدرجة الأولى إلى الأردن، كمخيمات عقبة جبر، ونويعمة، والبقعة، وجرش، استكمالا لتهجير نكبة ١٩٤٨، ليصبح أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني خارج فلسطين.

وقد شكلت النكسة صدمة أصابت الوجدان والفكر العربيين نتيجة اعتبارات متعددة، لعل أهمها أن الشعب العربي دخل حرب ١٩٦٧ بعد تعبئة نفسية مكثفة، وعمليات تضخيم في قوة الجيوش العربية واستعدادها، ما جعله واثقا من النصر على العدو الإسرائيلي، إضافة إلى تصوير الإسرائيليين على أنهم ليسوا سوى تجمع لعصابات مرتزقة غير قادرة على الدخول مع العرب في معركة فاصلة، مع عدم إهمال دور التجربة الناصرية كفكر قومي توحيدي ارتبط وجدانيا بآمال الشعوب العربية.

وهناك من ذهب إلى أن النكسة تتعلق بسقوط القدس بالدرجة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

في غزة عام ١٩٩٦. ولأن قرارات المجلس الوطني كانت تؤخذ بالإجماع، وهو إجماع بين فصائل لها توجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، فإن قرارات المجالس الوطنية، عبارة عن قرارات عامة وفضفاضة، تصلح لأي تفسير وتأويل، حيث إن من يُطلق عليهم خبراء الصياغة كانوا دائماً يخرجون بصياغات عامة، يستطيع كل طرف أن يفسرها كما يريد، لتحقيق الإجماع الوطني، إلا أن خالد الحسن، أحد مؤسسي حركة فتح، تبنى مقولة ثانية، تقول بضرورة وجود سلطة ومعارضة، "لأن البحث عن إجماع بين برامج متناقضة سيؤدي إلى الشلل". ويرى الكثيرون أن سياسة الاجماع، أدت في الحقيقة إلى شل دور المجلس الوطني في اتخاذ قرارات حاسمة.

وتضمنت جميع القرارات الصادرة عن دورات المجالس الوطنية الفلسطينية، بنداً يتحدث عن الوحدة الوطنية، فعلى سبيل المثال، في قرارات المجلس الوطني في دورته الاستثنائية في عمان ٢٧-١٩٧٠/٨/٢٨ صدر قرار "وحدة القيادة ووحدة التحرك النضالي لجميع فصائل المقاومة في هذه المرحلة شرط أساسي للنجاح في إحباط المشروعات والخطط التصفوية".

وفي الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في القاهرة بين ٦ و١٩٧٢/١/١٢ اعتمد المجلس خطوات جديدة من أجل التقدم على طريق الوحدة الوطنية بشكل مرحلي وصيغة جبهوية حين دعا إلى أن تتجه العلاقات في هذه المرحلة في اتجاهين: الوحدة والتطوير، وتوحيد المنظمات بدءاً من القواعد وتطوير كوادرها السياسية والعسكرية وتأمين انضباطها، إلا أن أياً من هذه القرارات لم ينفذ باستثناء توحيد أجهزة الإعلام في ما عرف بالإعلام الموحد.

ومن أهم المراحل التي مرت بها قضية الوحدة الوطنية هي المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة بين ٦ و١٠/ ١٩٧٢/٤، والذي اتخذ عدة قرارات بخصوص تحقيق الوحدة الوطنية، حيث جاءت القرارات على الشكل التالي:

١. وضع برنامج عملي ومرحلي لتحقيق وحدة فصائل الثورة وقوى الشعب الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، وفق الأسس التالية:

- تشكيل الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على أسس جبهوية.
- توحيد جميع القوات المسلحة لفصائل الثورة الفلسطينية.
- التوحيد الكامل لجميع مصادر الجباية وجميع مجالات الصرف ضمن الصندوق القومي.
- توحيد أجهزة الإعلام ووسائله لدى فصائل الثورة الفلسطينية في جهاز مركزي واحد ووسائل موحدة على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- احتفاظ كل فصيل باستقلاله الأيديولوجي والتنظيمي الداخلي.

والجدير بالذكر هنا، أن معظم فصائل العمل الوطني الفلسطيني ترى أن الوحدة الوطنية، هي موافقة الفصائل الأخرى على برنامجها السياسي الخاص، ومثال على ذلك يقول عربي عواد وهو قائد يساري بارز إنه يوجد شرطان لتحقيق الوحدة الوطنية، الشرط الأول هو "التخلي عن كل وَهْم بشأن مشروعات التسوية والقناعة بأن مواصلة القتال ضد هذه المخططات هي الوسيلة الوحيدة لإسقاطها"، وهذا يعني أن عواد يرى أن الوحدة الوطنية تعني في المقام الأول موافقة باقي الفصائل الفلسطينية على رؤيته الخاصة بالنضال.

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ جرت حوارات عديدة بين حركة فتح "حزب السلطة" وباقي الفصائل الفلسطينية وبخاصة حركة حماس، وكان الهدف من هذه الحوارات هو الوصول إلى إجماع وطني على برنامج سياسي موحد، وبخاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية داخل إسرائيل، ومن المعروف أن معظم هذه الحوارات لم تخرج بنتيجة حول برنامج وطني موحد، وعن كيفية وأسلوب النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ويعيد الكثير من المحللين سبب فشل هذه الحوارات إلى أن كل جبهة كانت تعتبر أن الاجماع الوطني، أو الوحدة الوطنية، يجب أن تكون على أساس برنامجها هي، فحركة حماس تقول إن أساس الوحدة الوطنية أو الاجماع الوطني هو عدم تقييد العمليات العسكرية بمكان محدد، أي موافقة باقي الفصائل على برنامجها هي، وكذلك ترى السلطة الوطنية، أن الاجماع الوطني يجب أن يكون حول برنامج السلطة القائل بوجوب عدم القيام بعمليات عسكرية داخل إسرائيل.

وفي النهاية فإن البحث الدائم عن الوحدة الوطنية لم يؤد إلى تحقيق هذه الوحدة، بل أدى إلى تقييد حركة منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بسبب الإصرار على سياسة الإجماع الوطني.

ت.ب

وعد بلفور

(هو ذلك التصريح الذي أعلنه اللورد آرثر بلفور، وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٩١٧/١١/٢ موجهاً إلى البارون روتشيلد، اليهودي البريطاني، وورد فيه "أن حكومة جلالة الملك، تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي، وسوف لا يسمح بإجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين الآن، أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى، وبمركزهم السياسي فيها").

ولعل ما عزز أيضاً، تسمية هذا التصريح بالوعد، هو تضمينه في صك الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٩٢٢/٦/٢٠، فقد نصت المادة الثانية من هذا الصك، على ما قطعه اللورد بلفور من وعد بتاريخ ١٩١٧/١١/٢، وجاء فيها: "تتولى الدولة المنتدبة مسؤولية إنشاء أحوال سياسية وإدارية واقتصادية في البلاد وتضمن "إقامة الوطن القومي للشعب اليهودي"،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وتستعين الهيئات والمؤسسات العلمية والثقافية بإنتاج قسم التصوير لتجهيز معارض للصور الفوتغرافية بالمناسبات الوطنية المختلفة.

في نهاية آذار ٢٠٠٨ تم دمج وكالة وفا مع الهيئةالعامة للاستعلامات وأصبح اسمها "وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية".

خ.د

اليبوسيون

(هم شعب كنعاني شكل أبناؤه السكان الأصليين لمنطقة القدس وجبالها، وهم أول من بنى مدينة القدس واستوطنوها وجعلوها عاصمة لملكهم، وهكذا ارتبطت مدينة القدس من حيث النشأة والأهمية بهذا الشعب الكنعاني، اليبوسيين).

إن أقدم تسمية وصلتنا حتى الآن لأرض فلسطين بحدودها الحالية تعود إلى القرن التاسع عشر قبل الميلاد، وهذه التسمية هي: "أرض (بلاد) كنعان"، وقيل إن كنعان هو الجدّ الأول لشعوب وقبائل أو سكان هذه البلاد، ويذكر منهم الأموريون والحثّيون والفرزيون والحوّيون وغيرهم وكذلك اليبوسيون.

تختلف الدراسات في فترة ظهور اليبوسيين، لكن الدارسين يجمعون على أن وجودهم كان في العصر البرونزي المتأخر (١٥٠٠-١٢٠٠ق.م) وفي العصر الحديدي الأول (١٢٠٠-١٠٠٠ق.م) كذلك، ومع مرور الوقت يختفي ذكرهم من المصادر التاريخية.

يبدو أنه، وفي أواخر العصر البرونزي الأول (٣٠٠٠-٢٠٠٠ق.م)، قام اليبوسيون ببناء حصن (قلعة) على الرابية الجنوبية الشرقية (هضبة أوفل) لمدينة القدس، وعرف هذا الموقع آنذاك بـ Zion (صهيون)، وسكنه اليبوسيون فدعي بحصن يبوس أو مدينة يبوس (Ybw). ويرى بعض الباحثين أن هذا الحصن أو هذه المدينة أقيمت على يد الملك اليبوسي سالم، وهذا يفسر تسميتها باوروسالم (حصن أو مدينة سالم). وتدل الحفريات الأثرية على أن هذا الحصن هو أقدم بناء أقيم في المدينة، وقد أحاط اليبوسيون مدينتهم هذه بسور وأبراج لغايات الدفاع عن المدينة وحمايتها من الآخرين، كما قاموا بحفر الآبار فيها ومدوا إليها قنوات المياه من العيون المجاورة.

وتشير التوراة الى أن أحد ملوك يبوس ويدعى (ملكي — صادق)، وكان كاهناً، قد بارك سيدنا إبراهيم عليه السلام في القرن الثامن عشر قبل الميلاد بعد انتصاره في إحدى معاركه على أعدائه قائلاً: "مبارك أبرام من الله العلي مالك السموات والأرض، ومبارك الله العلي الذي أسلم أعداءك في يدك".

ويتردد كثيراً ذكر اليبوسيين ومدينتهم في رسائل تل العمارنة بمصر، التي ترجع إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، والمتضمنة رسائل دبلوماسية بين ملوك المدن الشامية وملوك الفراعنة، فقد ورد ذكر لمدينة القدس تحت اسم يبوس (ybw) وكذلك تحت اسم u-ru-sa-lim (اوروسالم) أي حصن أو مدينة سالم.

وجاء في إحدى الوثائق أن أحد ملوك اليبوسيين المقيم في يبوس وهو "عبد (عبده/عبدي) — حيبا" كتب إلى فرعون يصف له هجمات القبائل البدوية (الخبيرو/العبيرو) على أرض كنعان ويطلب منه المساعدة لصدّ هؤلاء الغزاة.

وتكثر التوراة من ذكر شعوب وقبائل أرض كنعان وبخاصة اليبوسيون منهم، ويصف رؤساء بني إسرائيل لموسى أرض كنعان قبل اجتياحهم لها بقولهم: "قد ذهبنا إلى الأرض التي أرسلتنا إليها، وحقاً إنها تفيض لبناً وعسلاً، وهذا ثمرها، غير أن الشعب الساكن في الأرض معتزٌ، والمدن حصينة عظيمة جداً، وأيضاً قد رأينا بني عناق هناك، العمالقة ساكنون في أرض الجنوب، والحثّيون واليبوسيون والأموريون ساكنون في الجبل ... وجميع الشعب الذي رأينا فيها أناس طوال القامة".

اجتاح بنو إسرائيل أرض كنعان في العصر الحديدي الأول (١٢٠٠-١٠٠٠ق.م) وتسرد نصوص التوراة أن الربّ أمرهم بأن يكونوا قساة في تعاملهم مع اليبوسيين، وطلب منهم أن يعرضوا عليهم الصلح، فإن أجابو لذلك، سخّروهم وحوّلوهم إلى عبيد لهم، وإن قاتلوا، يُقتل السكان، وتحوّل أملاكهم وأموالهم إلى غنائم لهم. ولما اجتاح الموسويون أرض كنعان دارت بينهم وبين سكان البلاد الكنعانيين معارك عديدة، ولعل أهمها معركة دارت بين بني إسرائيل بقيادة ملكهم يوشع وبين أمراء وملوك الكنعانيين بقيادة ملك اليبوسيين أدوني-صادق (Adoni-Saduq) وقد انتصر الإسرائيليون الغرباء في هذه المعركة الحاسمة، ما مكن داود، بعد حوالي مئتي عام، من تجميع قواته في حبرون (الخليل) وجعلها مقراً له ثم بايعه بنو إسرائيل ملكاً عليهم.

استطاع بنو إسرائيل بقيادة ملكهم داود في الفترة ١٠٠٤-٩٦٠ ق.م احتلال يبوس (القدس) عاصمة اليبوسيين بالقوة مع أنها امتنعت على الغزاة لثلاثة قرون خلت لمنعتها وقوة اليبوسيين، وتسجل التوراة هذا الحدث: "وذهب الملك (داود) ورجاله إلى أورشليم إلى اليبوسيين سكان الأرض"، وتضيف: "أن اليبوسيين سكان أورشليم"، وتصف المدينة بأنها "مدينة اليبوسيين". وتورد كذلك أن داود أخذ يبدراً لأمير يبوسي اسمه "أرونه" وبنى عليه مذبحاً للرب.

وهكذا، وبعد احتلال داود لحصن صهيون اليبوسي أو مدينة يبوس (القدس) اتخذها عاصمة لمملكته وسماها مدينة داود وزاد من تحصيناتها، ولم يبرح سكان المدينة الأصليون اليبوسيون مدينتهم يبوس وفقاً لما تورده التوراة : "أما اليبوسيون الساكنون في أورشليم فلم يقدر بنو يهوذا على طردهم فسكن اليبوسيون مع بني يهوذا في أورشليم إلى هذا اليوم".

وقد عاش بنو يهوذا في عزلة عن السكان الأصليين، واستمر تسخيرهم لهم، فلم يتزاوجوا معهم، وحرّموا ذلك على أنفسهم، فكان ذلك سبباً في استمرار عداء السكان المحليين لهم وكذلك الدول والممالك المجاورة.

ج.ج

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يهودا والسامرة

(هما اسمان يطلقهما اليهود كناية عن الضفة الغربية، حيث يسمون شمال الضفة السامرة وجنوبها يهودا، وهما مملكتان يهوديتان نشأتا بانقسام مملكة الملك سليمان ابن داود بعد موته، وتسلم ابنه رحبعام زمام الملك وكانتا ذات كيانية سياسية تابعة الى القوى الاقليمية المحيطة بها، والتي تمثلت في الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة الاشورية والبابلية في العراق، اضافة الى انها لم تشكل كيانية لأمة منسجمة، حيث سادت علاقات النزاع بين المملكتين).

يحاول الصهاينة دائماً محو فلسطين من الخرائط ومن الذاكرة، ولذا؛ فهم يشيرون إليها بالمصطلح التوراتي (إرتس يسرائيل) او تسمية (يهودا والسامرة)، فبدلاً من الإشارة إلى الضفة الغربية التي تستدعي إلى الذاكرة الوجود العربي، يستخدم الصهاينة كلمة يهودا للإشارة إلى جنوب الضفة وكلمة السامرة (أو شومرون) للإشارة إلى شمالها، فلا ترد كلمة الضفة الغربية او فلسطين على السنتهم او حتى في ادبياتهم، وذلك لانكار التطورات التاريخية التي حدثت منذ ذلك الحين وتسويغ عملية الضم والاستيطان والايهام بأن لهم الحق التاريخي في هذه الارض نتيجة تواجدهم خلال حقبة تاريخية معينة عليها وارتباطهم بكيان سياسي تمثل في "يهودا والسامرة" في هذه الفترة .

وقد اعاد الفكر الصهيوني الناشئ في القرن التاسع عشر هذا المصطلح الى الذاكرة لاعادة التبرير للوجود اليهودي على هذه الارض، فهذه التسمية مرتبطة بالفكر الصهيوني القائم على الفكرة الاسطورية " ارض الميعاد" ، واساطير اخرى اسست لهذا الكيان على ارض فلسطين التاريخية وعلى حساب حق شعبها، بتجميع اليهود من كافة ارجاء العالم في هذا الكيان.

لقد انعكس هذا التفكير داخل الحركات الصهيونية الوطنية المتشددة والصهيونية الدينية، حيث يصور الفكر الصهيوني الاراضي الفلسطينية على انها ارض اسرائيل بحدودها التوراتية، وأن حق الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل" غير قابل للطعن، ، مع التزامه بتكثيف الاستيطان فيها وخصوصاً" يهودا والسامرة" ، للتأكيد على هذا الحق القائم على اسس دينية وان هذا الاستيطان هو الذي سيحقق وعود التوراة، وعدم تسليم "يهودا والسامرة" لأي جهة اجنبية (غير يهودية) وتأكيد السيادة عليها وعدم التفريط بها.

يتجذر اعتقادٌ عميقٌ في وعي هذه الجماعة بأن العمل الاستيطاني في يهودا والسامرة جزءٌ من خطة مقدسة واسترجاع لا بدَّ منه، وبالتالي لا رجعة عنه، إنه اعتقادٌ بوعد إلهي لهم في هذه الارض، وقد بنيت السياسة الاسرائيلية علىً هذهَ العقائد وبنت على اساسها اهدافها، هذه العقائد ثابتة في التفكير الصهيوني وغير قابلة للتغيير او التعديل مهما اختلفت الحكومات التي تحكم هذه السياسة حيث تظل محكومة ضمن هذا الاطار.

وقد انعكست هذه السياسة العقائدية على الاتفاقات الموقعة ومشاريع الحل المطروحة بين إسرائيل وبين الاطراف العربية وخصوصاً الطرف الفلسطيني، فهذه الاتفاقات والمشاريع كلها لا تحسم مواضيع مثل السيادة والدولة الفلسطينية وحدودها وقضية المستعمرات الموجودة على الاراضي الفلسطينية وخصوصاً في الضفة الغربية اضافة الى العديد من الامور الاخرى كالقدس واللاجئين.

هذه المزاعم قائمة على اساس تاريخ مزيف قائم على اساطير توراتية بنت عليها الحركة الصهيونية كيانها، فبالعودة الى تاريخ يهودا والسامرة نجد ان عمر هذه الممالك قصير جداً مقارنة بعمر الشعوب و الحضارات، وخصوصاً على ارض فلسطين، فمملكة السامرة لم تدم اكثر من ٢٥٠ سنة (٩٧٥ق.م –٧٢٥ق.م) وقد عمرت مملكة يهودا اكثر منها، حيث استمرت من ٩٧٥ق.م الى ٥٩٩ق.م، فبعد موت سليمان عليه السلام حوالي ٩٧٥ ق.م انقسمت المملكة اليهودية إلى شطرين: "السامرة" في الشمال وعاصمتها نابلس (شخيم)، وقضى عليها ملك آشور (سرجون)، ولم تقم لها قائمة بعد ذلك، حيث أجلى سكانها إلى بلاده، ومملكة يهودا في الجنوب، وعاصمتها القدس (أورشليم) فقد دمرها "نبوخذ نَصَّرَ" وسبى جميع أهلها وأرسلهم إلى بابل، وهو ما يعرف في التاريخ بالسبي البابلي.

بعد السبي البابلي انحصر وجود اليهود على شكل طائفة دينية تفتقر للوجود السياسي، لكنهم في بابل عملوا كجواسيس في خدمة دولة الفرس، وعندما احتل الفرس فلسطين أعادوا اليهود من بابل إلى فلسطين.

وفي فلسطين أصبح لليهود حضور في ظل الاحتلال الفارسي، لكن هذا الوجود لم يكن سياسيًا، بل كطائفة حليفة للمحتل، وتعمل في خدمته، وأصبحت القيادة اليهودية للطائفة قيادة كهنوتية وليست قيادة سياسية. وقد تمكن الرومان من هدم الهيكل وتشتيت اليهود في أطراف الإمبراطورية الرومانية (٧٠م) بعد نزوعهم الى الثورة وتأسيس حكم خاص بهم، ولم تقم لهم قائمة، حتى بداية الحركة الصهيونية الحديثة، في نهايات القرن التاسع عشر.

مع بداية الحركة الصهيونية بدأت الخطط المبرمجة لتزييف التاريخ واستثمار الاساطير، وأكثر هذه الأساطير تأثيراً في الفكر الصهيوني هي اسطورة "ارض الميعاد" والحق المقدس لهم في هذه الارض، التي تختزل بعهد الله مع الانسان بإعطائه الارض، هذا الوعد غير كاف لإعطاء الشرعية بامتلاك الارض ولا يمكن وضعه في خدمة المطالبات السياسية، وبذلك نجد ان هذه الادعاءات واهية وخرافية ولا مكان لها من الصحة.

فالشعب الفلسطيني له تاريخ طويل وحافل على هذه الارض، هو وارث الحضارات على ارض فلسطين، وان اي وجود عابر لاي جماعة عليها لا يعطيها اي شرعية لادعاء ملكيتها، ولا تستطيع اي جهة مهما كانت مدة وجودها ان تنفي تاريخه ووجوده على ارض فلسطين فهو الوارث الحقيقي لمن مروا عليها وهو الذي تمتد جذوره عليها وفيها.

س.ع و

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يوم الأرض

(هو يوم إضراب شامل للجماهير العربية في إسرائيل، وانطلق في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦ احتجاجاً على إغلاق المنطقة (٩) المسماة منطقة "المل" و مصادرة الأراضي بهدف تهويد الجليل وراح ضحيته ستة شهداء في هذا اليوم.)

يُعتبر هذا اليوم مفصلاً في نضال الأقلية العربية الفلسطينية التي بقيت ضمن دولة إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، إذ إنه دخل المفكرة السنوية للتاريخ الفلسطيني والعربي.

تراكمت الآليات القانونية التي سنتها إسرائيل، والهادفة إلى مصادرة الأراضي العربية التي كانت ملكاً للقرى والبلدات العربية. وهذه قائمة موجزة لمجموع القوانين التي أصدرتها الحكومات، والتي تُوّجت بإغلاق المنطقة ٩، وهي المنطقة المسماة "منطقة المل" ، التي تملك فيها قرى مثلث يوم الأرض (سخنين وعرابة ودير حنا) مساحات تصل إلى ١٣٥٠٠ دونم .

١— قانون الأراضي البور :

صدر هذا القانون عن وزارة الزراعة، وينص على أن الأراضي التي لا يفلحها أصحابها لمدة سنة تعتبر كأرض بور، ومن حق الوزير توزيعها على جهات أخرى تتعهد باستعمالها لخمس سنوات. بموجب هذا القانون أمكن مصادرة مساحات واسعة من أراضي القرى والبلدات العربية، بعد أن منعهم الحكم العسكري من دخولها لمدة سنة أو أكثر، مما حوّلها إلى أرض بور.

٢— قانون أملاك الغائبين ، آذار (مارس) ١٩٥٠ :

اعتبر غائباً كل من تغيب خارج حدود دولة إسرائيل بعد إعلان مشروع التقسيم يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، سواءً ترك مكان سكناه أو كان في إحدى الدول العربية أو أنه اختبأ ساعة الحرب في إحدى المغاور أو في الجبال أو في أي منطقة داخل حدود إسرائيل، كانت تحت سيطرة القوات العربية قبل ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ .

وهكذا اعتبر غائباً جميع الذين فقدوا أراضيهم وممتلكاتهم وحتى بيوتهم، كما اعتبر سكان القرى العربية التي ضمت إلى إسرائيل، بموجب اتفاقية الهدنة في "رودس" مع المملكة الأردنية غائبين، ولكنهم أعطوا صبغة الحاضرين لأنهم استلموا الهويات الإسرائيلية، إذ لم يسمح لهؤلاء السكان بدخول أراضيهم لفلاحتها إلا بتصريح خاص من الحكم العسكري، وهناك من لم يستطع فلاحة أرضه لاسباب مختلفة، فاعتبرت أرضاً بوراً أمكن مصادرتها بعد سنة حسب قانون البور.

٣— قانون المواطنة والعودة — ١٩٥٠ و ١٩٥٢:

يعتبر مواطناً كل من تواجد داخل حدود دولة إسرائيل يوم قيامها في ١٤أيار (مايو) ١٩٤٨ وحتى إقرار هذا القانون يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٢، وبذا خسر جميع المواطنين العرب حقهم في الحصول على الجنسية أو العودة إلى ديارهم بعد أن رُحّلوا عنها خلال الحرب العربية — الإسرائيلية (١٩٤٨). وبالتالي خسروا أراضيهم وبيوتهم.

وفي عام ١٩٥٠ سنّ قانون العودة الذي يُعطي الحق لليهود فقط في الحصول على الجنسية الإسرائيلية، بصرف النظر عن الموقع الذي هاجروا منه إلى إسرائيل ، وأبقى القانون العرب الفلسطينيين خارج إمكانية الحصول على هذه الجنسية. كان الهدف من هذا القانون منع من لجأ من الفلسطينيين من العودة إلى وطنه.

٤— قانون استملاك الأراضي — عام ١٩٥٣:

أعلن وزير المالية عن الحق في مصادرة أي أرض لم تكن في حوزة أصحابها حتى الأول من نيسان (ابريل) ١٩٥٢، والتي استعملت، في الفترة الواقعة بين قيام الدولة وهذا التاريخ، لأغراض التطوير أو الاستيطان أو الأمن، والتي اعتبرت ضرورية لمثل هذه الأغراض.

عوّضت الحكومة أصحاب هذه الأراضي بالسعر الذي كان دارجاً بتاريخ الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠، وقد تمكن بعض أصحاب الأراضي من إجراء عملية مبادلة عندما أثبتوا أن الأرض المصادرة كانت مصدر رزقهم الوحيد.

يعلل كثير من الباحثين سبب انخفاض التعويضات بأن الأرض المصادرة استعملت للمصلحة العامة.

٥— قانون مرور الزمن — عام ١٩٥٦ :

نص هذا القانون على وجوب إثبات ملكية الأرض من جديد، وإلا فإنها تكون معرضة للمصادرة رغم وجود صاحبها عليها واستعماله لها.

أما المنطقة ٩، فقد شكّل إصدار الأوامر بعدم دخولها "القشة التي قصمت ظهر البعير"، خاصة وأن رسالة بعثت بها شرطة مسجاف يوم ١٣ شباط (فبراير) ١٩٧٦، موقّعة من أحد رجال الشرطة (بأحرف يتعذر حلها) إلى رؤساء المجالس المحلية الثلاثة في كل من سخنين، وعرابة ودير حنا ، هذا نصها:

" حضرة المجلس المحلي

الموضوع : منع الدخول للمنطقة "٩" .

ليكن معلوماً لديكم أن الدخول للمنطقة "٩" ممنوع، وكل من يدخل المنطقة "٩" يعتبر عمله هذا مخالفة جنائية.

إن كل من يقوم بالدخول إلى المنطقة "٩" يعتبر وكأنه دخل محلا عسكرياً.

عليك أن تبلغ سكان القرية مضمون هذا التبليغ ".

اعتادت حكومة بريطانيا استعمال هذه المنطقة للمناورات العسكرية في عامي١٩٤١ و١٩٤٢، أي خلال الحرب العالمية الثانية، وقد كانت تنذر أصحاب الأرض بعدم دخولها أيام المناورات ، كما كانت تعوّض الذين يصابون بأضرار نتيجة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

أندريه غروميكو ٥٠٩
أندور ٤٣٤، ٥٤٠، ٥٤٢
اندونيسيا ٢٦٩
انريكو واندولو ٢٩٨
انطاكية ٢٩٧
أنطوان لحد ٤٠٨
انطونيوس ٢٩٤
أنور السادات ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٢٨٨، ٣٣٧، ٤٧٧، ٥٠٦، ٥٨٨
أهارون اهرونسون ٥٨
أوجين بورل ٣٣٦
أودبول ٥٦٤
أوربان الثاني ٢٩٧
أورشليم ١٩٣، ٦١٦، ٦٣٢، ٦٣٣
أورغواي ٣٩٢
أوروبا ٧٠، ٨٢، ٩٠، ١٨٢، ١٩٢، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٦، ٣١٧، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٦١، ٣٦٨، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٦ ٤٥٦، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥٩٣، ٦١٩
أوري ديفيز ٢٧٩
أوريجانوس ٢٩٣
الأوزاعي ١٢٧، ١٣١، ٣٩٠
أوزو ٥٨٣
اوسلو ١٨، ١٩، ٢٠، ٥٢، ١٨٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٩، ٤٠١، ٤١٧، ٥٤٨، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٩٦
أوسيفيوس/ يوسابيوس ٢٩٣
أوغستا فكتوريا ١٢٢
اوماها ٥٩٣
أونروا ٤٤٩، ٤٩٠، ٤٩١
أونوريوس الثالث ٢٩٨
ايان سميث ٣٩٤
ايتسل ٢٠٣، ٢٧٧، ٤١٥، ٤١٦، ٥٤٧
إيران ١٨٢، ٢٣٣، ٢٤٣، ٣٣٤، ٤٢٦
ايرز ٤٤، ٤٨، ٥٤
ايرلندا ٢٤١، ٥٩٣
ايرنست بيفن ٤١٥
ايزهاور ٢٠٨
ايطاليا ٧٣، ١٠٥، ١٦٨
ايلات ٢١٤، ٢١٧، ٣٠١
أيلول الأسود ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٤، ٤٥٣
ايلي حبيقة ٣٥٠، ٣٥٢، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣١
إيليا زريق ٢٧٢
ايهود باراك ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٩١، ٢٧٣، ٥٢٢

ب

بئر السبع ٣٧، ٧٧، ٨٧، ٢٨١ ، ٣٣٦، ٣٦٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٥٦، ٥٢٠، ٦٠١
باب الأسباط ١٢٢، ١٢٣، ٥٦٩
باب الجديد ١٠٢، ١٢٢
باب الخليل ١٢٢، ٥١٧
الباب الروماني ١٢٢، ١٢٣
باب الساهرة ١٢٢، ١٢٣
باب العمود ١٢١، ١٢٢، ٥١٧، ٥١٨
باب المغاربة ١٢٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٨
باب النبي داود ١٢٢
بابل ٦٣٣
باتريك أرغيلو ٥٦٢
باتريك سيل ٣٨٦
الباثيت لاو ٨٣
بارسون ٣١٦
باروخ غولدشتاين ٢٤٧، ٥٢١، ٥٢٢
باروخ هولاندر ٢٨٣
باريس ١٨، ٢٣، ٣٧، ٥٠، ٥٩، ٦٩، ٨٣، ٨٧، ٩٣، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ٢٠٨، ٢٦٩، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٣٠، ٣٥٤، ٣٨٣، ٣٩٥، ٤١٦، ٦٣٨
باسل القبيسي ٣٩٤
بافاريا ٣٩٣
باقة الشرقية ١٩١
باكينجهام ٢٩٤
بانكوك ١٠٥
بانياس ٥٧، ٥٨، ٢١٣
بايرام جاويش ١٠٢
بتسيلم ١٨٩، ١٩٤، ٣٦٠
بتير ١٠٢، ١٨١، ٣٠٢
البحر الأحمر ١٨٤، ٢٠٩، ٢١١، ٣٠٢، ٣٨٢، ٦١٦
البحر المتوسط ٥٧، ٨٧ ،٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٣٠، ٤٥٧، ٥١٣
البحر الميت ٣٠١، ٣٠٢، ٣٤٦، ٣٦٥، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٢٧، ٤٥٥، ٥١٤، ٥٥٣، ٥٦٤، ٦١٦
البحرين ٦١٦
بحمدون ١٢٨، ١٣٢، ٤٤٨
البداوي ١٠٠، ٢٢٩
بدر الدين التاجي الحسيني ٣٧٧
البراق ٨٩، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ٢٥٦، ٣٥٢
بربرة ٤٣٣
بربورة ٣٨
البرتغال ١٠٠
البرج ٢٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٨، ٥٤٢
برج البراجنة ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥

مادة محمية بموجب حقوق النشر

البرج الشمالي ٢٣٠، ٤٤٨
البرجاوي ٤٤٧
برطعة ١٩١، ٥١٣، ٥١٥
برفيليا ٤٣٢
برقة ٤٣٣
برقوسيا ٤٣١
برك سليمان ١٠٢، ١٣٩
بركة الوارقاني ٥٤١
بركر ١٩٢
برلين ٢٤، ٥٤٠
برنادوت ٢٠٥، ٢٧٠، ٤٥٠، ٤٩٢، ٤٩٧، ٤٩٩، ٦١١، ٦١٢
برنامج النقاط العشر ١٦٧، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٦، ٣٢١، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٨، ٥٢٧، ٦٠٤، ٦٠٥
برهان الدين الرخامي ٢٥٧
البروة ١٥١، ١٥٢، ٤٣٣
البروتستانت ٣٥
بروكسل ١٠٠
برونو ميرك ٣٩٣
البرية ١٢٦، ١٦٣، ١٨٨، ٢١٢، ٣٠١، ٣٣١، ٣٦١، ٣٨٩، ٤٣٢، ٥١٥، ٦٠٩، ٦٢٦
البريغادير بيرو ١٩٢
بريكة ٤٣١
بسام أبو شريف ٤٤٠
بسام الأشقر ١٦٩
البشاتوة ٥٤٢
بشارة قمصية ٣٢٨
بشيت ٤٣٢
بشير البرغوثي ٢٦٣، ٢٦٧
بشير الجميل ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ٢٢٣، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٨٤
بشير نجم ٤٣١
البص ١٢٥، ٢٣١، ٢٣٢
البصة ٤٣٣
البصرة ٣٦، ٥٩٢
بصرى ٣٩٥
البطاني الشرقي ٤٣٣
البطاني الغربي ٤٣٣
بطرس الناسك ٢٩٧
البطوف ١٥٢، ٢٧٩، ٤١٧، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٣٤، ٦٣٥
البطيحة ٤٣٢
البطيمات ٤٣١
بعبدا ٢٢١
بعلبك ٢٢٩
بعلين ٤٣٣
البعنة ٢٧٩
بغداد ٣٨، ٤٤، ٧٤، ١٠٠، ١٣٠، ١٥٧، ١٦٧، ١٦٩، ٢٠٧، ٢٥١، ٢٦٠، ٤٦٤، ٤٨١، ٤٨٦، ٥٤٢، ٦٣٩
البقاع ٢٨، ١٠٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥١، ٣٨٦، ٣٨٧، ٥٠٧، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٨٩، ٦١٦
البقيعة ٢٨٠، ٤٨١
بكدار ٩، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٣٨، ١٣٩، ٤٠٤، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩
البكنيك ٤٤٠
بلال الحسن ٣٥٤
بلال نور ٤٤٨
بلد الشيخ ٤٣١، ٥١٥
البلطيق ٣٦، ٥٩
بلعا ٥١٣، ٥١٤
بلعين ٣٢٨
بلغاريا ٣٦٢، ٦٣٧، ٦٣٨
بلفاست ٥٩٣
البلقاء ١١٧
البلقان ٣٥
البلماخ ٥١٨، ٥٤٧، ٥٤٨
بلودان ٤٥٩، ٥٨٦، ٦١٥
بن دور بميني ١٩٤
بنت جبيل ١٢٥، ٤٤٨، ٤٤٩
بنحاس روتنبرغ ٣٤٦
بنحاس روزين ٢٤١
بندر بن سلطان ٥٠٠
البندقية ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٢٩٨، ٣٢٢، ٥٩٩
بنزرت ٥٨٠
بني ألون ١٤٤
بني مجيدو ٥١٥
بني موريس ٣١٤، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٩
بنيامين نويبرغ ١٤٥
بهجت أبو غربية ٩٨، ١٨٦
بهيج المجذوب ١٧٠
بوابة راحيل ١٢٤
بوجوتا ٦١
بودوان ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨
بورسعيد ٢٠٨، ٢٠٩، ٦٠٠
بوركهارت ١٩٥
البوسفور ٣٦
بولندا ٣٠٦
بوليفيا ٣١٧
بوليه ٥٨
بون ٣٩٣، ٦٣٨، ٦٤٠
بوهيموند ٢٩٦، ٢٩٧
البويرة ٤٣٢
البويزية ٤٣٢

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بيار الجميل ١٥٠، ٣٥١
بيار عدس ٤٣٤
بيافرا ٢٦٩
بيرس ١٢٢، ١٢٣، ٢٩٩، ٥٤٢، ٦١١
بيت المقدس ١٢٢، ٢٤٣، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٩١، ٥٣٣، ٥٦٩، ٥٧٠، ٦١١، ٦٢٩
بيت أم الميس ٤٣٣
بيت إمرين ٥١٤
بيت ثول ٤٣٣
بيت حبرين ٤٣١
بيت جرجا ٤٣٣
بيت حن ٣٠٠
بيت جيز ٤٣٢
بيت حانون ٥٤
بيت حورون ٥٥٣
بيت داراس ٤٣٣
بيت دجن ٤٣٤، ٤٤٠، ٤٨١، ٤٨٣
بيت ساحور ٣٢٨
بيت سوسين ٤٣٢
بيت شنة ٤٣٢
بيت صيدا ١٩٤
بيت طيما ٤٣٣
بيت عطاب ٤٣٣
بيت عفا ٤٣٣
بيت فار ٤٣٢
بيت لحم ٣٠٢، ٣١٣، ٣٢٨، ٣٣٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٦٦، ٤٧٧، ٥٢٢، ٥٥٢، ٥٦٩، ٥٧١، ٦١٦، ٦١٧، ٦٤٠
بيت لقيا ١٠٢
بيت ليد ٤٣٣
بيت محسير ٤٣٣
بيت مكلوسكي ١٢٩
بيت ناتوف ٦٠١
بيت نبالا ٤٣٢
بيت نتيف ٤٣١
بيت نوبا ٤٣٧
بيت هشيطا ١٩٢
بيتونيا ٥٢
بير السكة ٥١٣
بير العدس ١٢٦
بير حسن ١٣١، ٤٤٠
بير سالم ٤٣٢
البيرة ٣٦٣، ٤٣١
البيرة ٥٢، ١١٤
البيرة ٥٧٣، ٦٣٨، ٦٤٠
بيرنز ١٩٠
بيرو ١٩٢
بيريا ٤٣٢
بيسان ١٦٢، ١٦٣، ٢٤١، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣١٤، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٥، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١ ٤٥٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٣
بيصور ٤٤٨
بيلتمور ٤١٤، ٤١٥
بيني مهرشاك ١٩٢
بيونس أيرس ٦١
بير دوبوا ٤٤٢

ت

تايلند ١٠٥
تبصر ٤٣٣
تبنين ٤٤٨
تبوك ٣٣٥
التجمع الوطني الديمقراطي ٣٥، ٣٧، ٥٩، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ٢٣٨
تركيا ٢٩٣، ٣٤٦، ٣٦٢، ٣٦٨،
تروتسكي ٣١٧
تسارابكين ٥٠٩
تسفي هندل ٣٦٧
تسور نتان ٥١٤
تسيبي ليفني ٣٦٧
تشاد ٥٨٣
تشارلز بارد ١٦١
تشارلز وينغايت ٣٩١
تشانسلور ١٥٧
تشرتشل ٤٤٦، ٤٧٤،
تشيكوسلوفاكيا ٦٩، ٢٠٥، ٣٠٦، ٤٢٦،
التعامرة ٦١٦
تعناخ ٥٤١
تعنايل ٢٥١
تقي الدين الصلح ٤٥٩
تقي الدين النبهاني ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١
التل ١٦، ٥٩، ١٠٣، ١٠٥، ٣١٩، ٣٨٢، ٣٩٤، ٤٣٣، ٥٦٢
تل أبيب ، ٩٢، ١٢٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٦١، ١٦٨، ١٨٢، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٧٧، ٢٨١، ٣٠١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٧، ٣٨٩، ٤١٥، ٤٣٠، ٤٤٥، ٤٥٥، ٤٨١، ٤٩٦، ٥١٣، ٥١٥، ٥٢١، ٦٠٠
تل أريحا ٤٠١
تل الترمس ٤٣٣
تل الزعتر ٧٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٩، ٣٥١، ٤١٣، ٤٤٨، ٥٨٢
تل السبع ٦٣٤

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الزاوية ٢٣٦، ٢٧٧، ٥٤١، ٦٠١
الزبايدة ٤٣٣
زبوبة ٥٤٢
زرعين ٤٣١
الزرقاء ٣٢٤، ٣٣٥، ٤٤٩، ٤٥٠، ٥٦٢، ٥٨١
زرنوقا ٤٣٢
الزعبية ٥٤٠، ٥٤٢
زكا العشار ٤٠١
زكريا ٣٢٣، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٨
زكريا النحاس ٦٣٨
زكريا عبد الرحيم ٣٢٣
زكريا محيي الدين ٢١٢
زكرين ٤٣١
زلفة ٤٣٣
زلفة ٥٤٢
الزنغرية ٤٣٢
الزهراني ٢٣٢
زهير الريس ٣٥٤
زهير محسن ٣٤٨، ٣٤٩
زهيرة كمال ٤١٠، ٤١١
الزور ٤٠٠، ٤٠٦
الزوق الفوقاني ٤٣٢
زياد الصغير ٢٥١
زياد رباح ٣٥٤
الزيب ٤٣٣
زيتا ٤٣١، ٤٣٣
زيتا الشعراوية ١٩١
زيد الرفاعي ١٠٤، ١٠٥
زيد حيدر ١٦٧
زيد يونس ٤٤٥
زيمبابوي ٣٩١
زيوريخ ٣٠٠

س

ساجور ٤٨١
ساجي سلامة ٣٦١
الساخنة ٢٩٣، ٣٨٤، ٤٣١، ٤٤٨، ٥٤٢، ٥٨٣
سارة ٢٥٥، ٢٥٦
ساري حنفي ٦٣٨
ساريس ٤٣٣
سازونوف ٣٦
ساطع الحصري ٢٩٠
ساقية ٤٣٤
ساقية الذهب ٥٨٣
الساكوت ٤٠٦
سالم ٩٠، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٨٨، ١٨٩، ٣٣٣، ٣٥٩، ٤٣٢،
سامراء ٣٨
السامرة ٥١٥، ٦٣٢، ٦٣٣
السامرية ٨٦، ٥٢٤
ساموا ٨٦
ساموبل لويس ١٢٩
سامي أبو غوش ١٧٠
سامي سرحان ٤١٣
سامي سموحة ٣٦٩
سامي طه ٤٨١
سامي مرعي ٤١٧
سامي مسلم ٩، ١٢، ٤٠٦، ٦٣٨
سان برنار ٢٩٧
سان ريمو ٣٧، ٥٧، ٦٠، ٨٧
سانت بطرسبورغ ٣٦
سايروس فانس ٥١٠
سبلان ٤٣٢، ٤٨٣
ستالنغراد العرب ١٢٨
ستانيسلاف بودين ٢٢٤
ستوكويل ٣١٣
ستيوارت أرسكين ٣١٨
سحد ٤٣٢
سحماتا ٤٣٣
السخنة ٣٢٤
سخنين ٥١٣، ٦١٩، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥
سرحون ٦٣٣
سردا ٤٤٥
سعادة سوداح ٤١٤
سعد الدين العلمي ٥٧١
سعد الله ونوس ١٧٠
سعد جرادات ٤٤٧، ٤٤٨
سعد حداد ٣٥٠، ٣٩٠، ٤٠٨
سعد صايل (أبو الوليد) ٢١٨، ٣٦٥
سعسع ٢١٦، ٤٣٢
سعود الفيصل ١٣٠
السعودية ١٨، ٢٨، ٤٤، ٧٨، ٨٣، ٩٦، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣٥، ٤٦٠، ٤٧٠، ٤٧٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١١، ٥١٢، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٦٧، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٣
سعيد البطل ١٧٠
سعيد العتبة ٤١٠
سعيد حمامي ٣٨٣
سعيد حمودة ٦٢٧
سعيد مراغة (أبو موسى) ٢٣٤، ٢٥١
سفارين ٥٦٩

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ش

شاؤول ٤٩٢، ٥٢٢
شاؤول موفاز ٥٢٢
شائيلا ٨٤، ١٣٣، ١٣٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥
شارل بارد ٤٤٦
شارل بوسار ٣٨٨
شارل وانجو ٢٩٩
شاستري ٤٤١
الشاف ٤٤٨
شاكيد ١٩٣
شباب الثأر ١٣، ١٤، ٦٧، ٩٧، ١٦٨، ١٧٧، ١٨١، ٢٥٤، ٢٥٥
شتاين ٢٤١، ٢٨١
شتورا ١٣١
شتيرن ٤٧٠، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٨، ٥٤٧
الشجرة ١٣٥، ١٩٨، ٤٣٣
شحادة شحادة ٤٧٩، ٤٨٥
شحمة ٤٣٢
شخيم ٦٣٣
شديد المصري ١٩٥
شرطا ٦٧، ٤٥٢، ٥٠٥
شرفات ١٣٢، ١٣٣
شرم الشيخ ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٤٣، ٥٥، ٥٦، ٩١، ٩٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٩٢، ٢١١، ٣٠٣، ٥٥٧
الشريف حسين ٣٣٥، ٣٣٦
شَعَب ١٩٥
شعفاط ٣٤٥
شعيب ٤٨٣، ٥٦٤
شفاعمرو ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٥، ٦٢٤، ٦٣٤
شفيق الوزان ١٢٦، ١٢٨
شقيف ١٢٥
شكري عراف ٤٣١
شكيب وهاب سعدي ١٩٧
شلتا ٤٣٢
شلومو أرغوف ١٢٤، ٢٢١
شلومو غازيت ١٤٤
شلومو طيس ٥٢٠
شليزنجر ٥٠٦
شمشون ٤٤٥، ٥٤٨
شمعون بيريس ١٨، ٢٢، ٢٩، ٣٠، ٩٩
شموئيل ديفون ٢٤٠
شموئيل سيحف ٢٨٠
الشوف ١٢٦، ١٢٧، ١٣٣، ٢٢١، ٢٣٢
شوقي خطيب ٤٨٥
الشوكة التحتا ٤٣٢
شوليت ألوني ٤٧٩
شوماخر ٢٩٤
شومان ٥٣٤
الشونة ٤٣٢
شويعر ٥٦٢
الشويفات ١٢٧
شويكة ١٩١
الشيخ التميمي ٦٦
الشيخ بريك ٥١٨
الشيخ جراح ١٢٣، ١٤٤
الشيخ حسن سلامة ٨٣
الشيخ مونس ٤٣٤
شيفع ٣١٣

ص

صائب سلام ١٣٠
صائب عريقات ٣٦٣
صادق جلال العظم ١٧٠
الصاعقة ٦٦، ٩٨، ١٢٧، ١٣٢، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٥٠ ٢٩٢، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٣، ٤٠٨
صالح الدروقي ١٢٧
صالح الشيل ١٧٧
صالح برانسي ٢٣٩، ٢٤١
صالح رأفت ٤٠٩
صالح زيدان ١٧٠، ٢٣١
صالح سرية ٢٤٢، ٢٦٠
صالح عبد الجواد ٣٦٣، ٤٣١
صالح عبد العال ٢٤٤
الصالحية ٤٣٢
صبارين ٤٣١
صبحي غوشة ٩٨، ١٨٥
صبرا ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ٢٠١، ٢٢٣، ٢٣٠ ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٠٦، ٤٠٧
صبري البنا ٨٣، ٩٩، ١٠٠، ١٢٤، ١٢٥، ٢٥١، ٣٨٣،
صخر حبش ٥٦٦، ٥٨١، ٥٨٢، ٦٠٢ ، ٥٦٥
صدام حسين ٥٠١
صدقة بن يزيد الخراساني ٥٦٩
صرفند ٤١٥، ٤٣١، ٤٣٢
صرفند الخراب ٤٣٢
صرفند العمار ٤٣٢
صطاف ٤٣٣
صفد ١٠٢، ١٦٢، ١٩٨، ٢٥٩، ٢٩٩، ٣١٤، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٧
صفرونيوس ٣٩٥، ٣٩٦
الصفصاف ٤٣٢

مادة محمية بموجب حقوق النشر

صفورية ٤٣٤، ٤٣٧
صقر جبالي ٦٣٨
صقلية ٢٩٨
صلاح الدين الأيوبي ١٠٢، ١٢٣، ٢٥٧، ٤٩١، ٦١١
صلاح الدين البيطار ٣٤٧
صلاح السهلي ٤٤١
صلاح حديد ٣٢٤، ٣٤٨
صلاح خلف (أبو إياد) ٨١، ٨٢، ١٠٠، ١٠٤
صلاح شحادة ٩٢
صلاح عمر العلي (التكريتي) ١٦٦
صلحة ٤٣٢
الصليب الأحمر ٢٨، ٢٩، ١٢٧، ١٢٨، ٣٤٩، ٣٨٦، ٣٩٢
صليبا عريضة ٣٥٢
الصليبيون ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩
صميل ٤٣٣
صنعاء ١٥٧
صنين ٤٤٨
صهيون ١٢٢، ١٢٣، ١٩٤، ٦١٥، ٦١٩، ٦٣١، ٦٣٢
صوبا ٤٣٣
صور٥٨، ٦٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٩٨، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٣٣
صور باهر ٤٦٧
صوريف ٢٠٤
صوفر ١٢٦، ١٣١، ١٣٢
صوفيا ٦٣٨
صولد ٢٠٤
الصومال ٤٤٣
صيدا ١١٧، ١٢٥، ١٢٦، ١٦٣، ١٩٤، ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٨٧، ٤٠٩
صيدون ٤٣٢
الصين ٣٦٤، ٣٦٥، ٤٢٥، ٤٤٣، ٤٩٧، ٥٧١، ٦٣٩

ض

الضهيرية ٤٣٢

ط

طابا ٤٠٣، ٤٧١، ٥٧٩، ٥٩٩، ٦٢٥
الطابغة ٤٣٣
الطابقة ٦٠٠
طاهر دبلان ٣٤٨
الطبري ٣٩٦
الطبري ٤٥٦
طرابلس ٨٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٢٤، ١٣٠، ١٦٥، ١٨٢، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٤٩، ٤٣٠، ٤٤١
طرطوس ٢٩، ١٣٣، ٢٩٧
طلال بن عبد العزيز ٨٣
طلال رحمة ٤١٣
طلال سلمان ٢٣٠
طلال ناجي ٢٣٤
طلعت يعقوب ٧٤، ٩٩، ١٦٨
الطنطورة ٢٧٤، ٥١٥، ٥١٨
طه الزبيدي ٥٢٣
طه الهاشمي ١٩٦
طوباس ٥٧١، ٦٣٨
الطور ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٦١٦
طورا الغربية ١٩١
طوروس ٢٩٣
طولكرم ٣٠٢، ٣٣٦، ٣٤٥، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٤، ٤٧٣، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٩، ٥٤٩، ٥٦٩، ٥٧١، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٨
الطيب الطاهر ٣٢٦
الطيبة ٢٣٩، ٢٧٩، ٢٨٠، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٨٥، ٥١٣، ٥١٤، ٥٤٢، ٦٣٤، ٦٣٥
الطيرة ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٨، ٥١٤، ٥١٥، ٥٤٢
طيطبا ٤٣٢

ظ

ظاهر العمر الزيداني ١٦٣
الظاهر بيبرس ١٢٢، ١٢٣
الظاهرية ٤٣٢
ظهر البيدر ١٢٦، ١٣١، ١٣٢

ع

عائشة ٥٦٩
العابسية ٤٣٢
عابود ٤٤٥
عادل عبد الكريم ٥٢٦
عادل نجم الدين ١٩٧
عادل وصفي (خالد العراقي) ٤١٣
عارة ١٤٤، ١٦٣، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥٤١
العارضة ٥٦٤
عارف الدجاني ٤٧٤
عاطف أبو بكر ١٠٠
عاطف بسيسو ٨٣
عاطف عبيات ٤٤٥
عاقر ٤٣٢
عالية ٢٤، ١٠٦، ١١١، ١١٣، ١٢٨، ١٣١، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٣، ١٨٩، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٥٦ ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٦٢، ٥١٣، ٥٤٨، ٥٦٥
عاموس نعمان ١٩٢

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عرب العريضة ٤٣١
عرب الفضل ٥٧
عرب الفقرا ٤٣١
عرب النفيعات ٤٣١
عرب صقري ٤٣٣
عربي عواد ٦٢٨
عربين ٤٣٣
عرتوف ٤٣٣
عرقة ١٩١
العرقوب ٣٦٥، ٣٨٩، ٤٠٧، ٤٠٨
عرمون ٤٤١
العريش ٤٢، ٤٣، ١٦٣، ١٩٣، ٣٣٦
العرينات ٤٠٦
عز الدين القسام ٩٨، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٨، ١٨١، ٢٤٣، ٢٤٦
عز الدين القلق ٣٨٣
عزام كنعان ١٤
عزت باشا العابد ٣٣٤، ٣٣٥
عزمي الزغير ١٢٥
عزون ١٥٩، ١٦٣
عزيز شحادة ٤١٧
عزيز عياش ٤١٣
عسفيا ٤٨١، ٥١٥
عسقلان ٤٥٦، ٤٦٩، ٥٦٩
عسير ٥٨٣
عش الغراب ٤٠٠
العصابات الصهيونية ٢٨٩، ٣٥١، ٣٥٨، ٤١٢، ٥١٦، ٥١٨، ٥١٩، ٦٠٦
عصام السرطاوي ٣٨٣
عصام اللوح ١٣١
عصيرة ٣٢٩، ٦٣٧
عطا أبو الرشتة ٢٦٠
عطا الزير ١٥٧، ١٦٢
عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) ٨٢
عطا وارس ١٠٢
العطارة ٣٣٦
عطاروت ٥٥٣
العفولة ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢
العقبة ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٩٢، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠
عقور ٤٣٣
عكا ٧٧، ٧٩، ١٠٢، ١٠٣، ١١٧، ١٢٠، ١٢٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٩٣، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٤، ٣٣٦، ٣٥١، ٣٦٦، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٨
عكبرة ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٨
عكرمة استيتية ٤٤٥
العلا ٣٣٥
علاء كرم عويس ٤٤٥
علار ٤٣٣
علم الدين موسى الدوادار ١٠٢
علما ١٤، ١٠١، ٢٥٩
العلمانية ٣٠٣، ٤٣٢، ٥٩٩، ٦٠٨
علي أبو طوق ٤٤٩
علي اسحق ٣٥٣
علي الجولاني ٤٤٥
علي الخطيب ٣٥٣
علي بن أبي طالب ٣٩٥، ٣٩٦
علي بن عليم ١٠٢
علي حسن سلامة (أبو حسن سلامة) ٣٢٣، ٤٣٩
علي شريعتي ٢٤٤
علي طه ١٠٣
علي عامر ٣٦٣
علي فيصل ١٧٠
علي ناصر محمد ٥٠٨
علي ناصر ياسين ٣٨٣
عماد الدين زنكي ٢٩٧
عمار أبو بكر ٤٤٥
عمان ١٥، ٨٢، ٩٠، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٣، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٥١، ٢٦٠، ٤٥٣، ٤٦٤، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٩، ٦٠٣، ٦٢٨، ٦٣٧
عمانوئيل ٤٤٥
عمر بن الخطاب ١٢٣، ٢٥٧
عمر قاسم ١٧٠
عمرو موسى ٥٠٣
عمقا ٢١٩
عمقا ٤٣٣
عمواس ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٨٤
العمور ٤٣٣
عموقة ٤٣٢
عمير ١٩٩، ٢١٧
عميرام ليفين ٣٨٧
عنابة ٤٣٢
عنبتا ٤٧٩، ٥١٣، ٦٣٨
عنتيبي ٣١٦، ٣٨٣
عودة الرنتيسي ٤٥٠
عوزي أراد ٣٦٧
عوفر ١٨٨
عولم ٤٣٣
عوني عبد الهادي ٢٨٦

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عويمر بن عامر الأنصاري الخزرجي ٥٦٩
عيبال ١٦٢
عيزر وايزمان ٣٨٩
العيزرية ١١٠
العيزرية ٦١٦، ٦١٧
عيسى العيسى ٣٥٤
عيسى فقيه ٤٤٥
عيسى قسيسية ٦٣٩
عيلبون ٥١٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢
عين الأسد ٤٨١
عين الحلوة ١٢٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٥
عين الحلوة ٥٢١
عين الدلب ٢٣٣
عين الرمانة ١٧٦، ١٨٥، ٢٥١
عين الزيتون ٥١٩
عين السهلة ٥١٥
عين الطواشي ٢٥٦
عين المريسة ٣٨٨
عين المنسي ٤٣١
عين جالوت ١٩٨، ٢١٧، ٢١٨، ٥٨٧
عين جدي ٣٠٢، ٤٠٠، ٤٠٥
عين حارود ٥٤٢
عين حوض ٤٣١
عين عرب ٤٠٨
عين عريك ٤٤٥
عين غزال ٥١٥، ٥١٦
عين فحل ٤٠١
عين كارم ٤٣٣
عين ماهل ١٥٠، ١٥١
عينانا ٤٤٨
عينطورة ٤٤٨

غ

غابة كفر صور ٤٣٣
الغايسية ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٣٨
غازي الحسيني ٣٢٤
غازي عطا الله ١٣٠
غاستون ٥٨
غباطية ٤٣٢
الغبيات ٤٣١
الغبيري ١٣٦، ٢٣١
غرشون سلمون ٥٢١
غرينلاند ٥٨٢
الغزاوية ٤٣١
غزة ١٣، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٧، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٦٢، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩١، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٤، ٦٣٧
غسان الخطيب ٦٣٩
غسان جديد ١٩٧
غسان كنفاني ٢٩٢، ٣٥٣، ٣٨٣، ٤١٢، ٥٣٨، ٦٠٧، ٦٠٩
غسطا ٣٨
غليوم الثاني ١٢٢
الغندورية ٣٨٩
الغور ١٥٤، ١٦٣، ١٨٨، ٢٩٣، ٣١٥، ٣٥٩، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٢٧
غور الصافي ٥٦٤
غوش قطيف ٤٨
غولاني ٣١٣
غولدا مائير ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٩٥، ٥٥٧
غونار يارنغ ٥٥٥، ٥٥٦
غوير أبو شوشة ٤٣٢

ف

فؤاد البيطار ٧٣
فؤاد بن اليعيزر ١٩٣
فؤاد حجازي ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧
فؤاد نصار ٢٦٦
الفاتور ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٣١
فارة ٤٣٢
فارس بويز ٥٠٣، ٥٠٤
فاروق الشرع ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥
فاروق القدومي (أبو اللطف) ٨٥
فاس ١٦، ١٧، ٢٥١، ٢٦٢، ٥١٠، ٥٢٧، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفاكهاني ٣٤٩، ٣٨٧، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٣٩، ٥٢٧، ٥٨٠، ٥٩٨
الفالوجة ٤٣٣، ٤٣٨
فان ١٩، ٢٠، ٢٣، ٥٤، ٥٥، ٧١، ١٠١، ١٠٣، ١٤١، ١٤٧،
١٩٧، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣ ٤٨٤،
٥٤٦، ٥٥٦، ٥٦٤، ٥٧٧، ٥٧٨، ٦٠٨، ٦٢٩
فانس ٥١٠
فايز الأسود ٢٤٣
فايز الترك ١٣
فايز جابر ٣١٦
فايز حمدان ١٨٥
فايز رشيد ٣٢٦
فتح٩، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٥، ٢٨، ٤٠، ٦٠، ٦٦، ٦٧، ٦٩،
٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٦، ٩٧،
٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٦، ١٢٢،
١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٦، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٨،
١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٠،
١٨٢، ١٨٣، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨،
٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٤٤،
٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠،
٢٦٨، ٢٧٣، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٥،
٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠،
٣٤١، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٠،
٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣،
٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٧،
٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٥،
٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤،
٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٧٣، ٤٧٧، ٥٠٠، ٥٠٨، ٥١٣،
٥١٦، ٥٢٢، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣،
٥٣٥، ٥٣٩، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦،
٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٤،
٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١،
٦٠٢، ٦٠٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٧، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٤٠
فتحي الشقاقي ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥
فجة ٤٣٤
فخر الدين المعني الثاني ١٦٣
فدا ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٨٦، ٩٨
فدوى طوقان ١٥٧
فراضية ٤٣٢
فرانكفورت ٣٨٨
فرحان السعدي ١٥٩
فردان ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٤، ٤١٢، ٤٣٩
فردريك الأول بربروزا ٢٩٨
فرديسيا ٤٣٣
الفرس ٣٩٥، ٦٣٣
فرعم ٤٣٢
فرعون ٦٣١
فرنسا٣٥، ٣٧، ٣٨، ٥٧، ٦٩، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ١٩٢ ٢٨٧، ٢٨٩،
٢٩٢، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٣٨، ٣٦٢، ٣٩٥
فرنسيس غوتمان ١٢٨
فرهود فرهود ٤٨٣
فريتجوف نانسن ٤٨٩
فريد أبو مخ ٢٤٣
فريد الخطيب ٣٥٤
فريدريك الثاني ٢٩٩
الفسفوري ٥٦٦
فسوطة ٢٣٩
فصايل ٤٠٠
فقوعة ٥٤٠، ٥٤١
فلادمير لينين ٣٦
فلستيا ٤٥٧
فلورا لويس ١٢٤
فهد سليمان ١٧٠
الفهيدات ٤٠٦
فهيم عازم ٤٤١
فوتي فريج ٢٨٦
فورستنفيلد بروك ٣٩٣
فوزي القاوقجي ١٥٩، ١٩٦، ١٩٧، ٥١٣
فوكيا ٣٤٦
الفولة ٥٤٢
فولك برنادوت ٣٣٠
فولك دي نوبي ٢٩٨
فيتنام ٤٥٣، ٥٥٥، ٥٦٣، ٥٩٢، ٦١٠
فيدل كاسترو ٣١٥
فيصل أبو شرخ ٤٤١، ٤٤٢
فيصل الحسيني ٥٠١، ٥٠٢، ٥٦٧، ٥٦٨
فيصل قرقطي ٤١٤
فيف دوري ٥٢٢
فيليب أوجست ٢٩٨
فيليب جونزاليز ٥٠٣
فيليب حبيب ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠،
١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٣٢٣، ٣٨٤، ٣٨٦،
٣٨٧، ٤٠٧ ٥٠٦، ٥١١، ٥٥٠، ٦١٣
فيينا ٢٩٦

ق

القائمة التقدمية للسلام ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢
القائمة الشيوعية الجديدة ٦١٩
قابيل ٣٧٠
قارة ٥٢١، ٥٨٢
قاعون ٤٠٦
قاقون ٤٣٣

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الكحالة ١٣١، ١٣٢
كحل ٣٤٢، ٤٢٥
كدنا ٤٣٢
كرانيا ٤٣٣
كراد البقارة ٤٣٢
كراد الغنامة ٤٣٢
الكرامة ٣٠٤، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٧٨، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١١، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٦٠، ٥٢٧، ٥٣٩، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٩٨
كردستان ٣٦
كرمثيل ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ٢٧٩، ٢٨١
الكرمل ٣٥٣، ٤١٣، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨١، ٤٨٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٨، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢
كرملي ٣١٣
الكرملين ٤٩٣، ٤٩٤
كريات أربع ١٥٣
كريات جات ٣٠٢
كريات شمونة ٥٩، ١٢٤، ١٨٣
كرياتي ٣١٣
كريت ٤٥٧
كريستوفر ١٨، ٢٢، ٣٠، ١٠٥
كرم بقرادوني ٣٥٢، ٣٨٤
الكريمة ١٤، ١٥٦
الكساندروس ٢٩٥
كسرى ٣٩٥
كسلا ٤٣٤
الكسندر هيغ ١٢٤، ١٢٦
الكسندروني ٤٩٢، ٥١٥، ٥١٨
الكسي كوسيغين ٥٠٩
كشمير ٦١٠
كفار دروم ٣٧٨
كفر اللبد ٥٦٩
كفر برا ٥١٣، ٥١٤
كفر برعم ٣٩٤، ٤٣٢، ٤٣٨
كفر سابا ٤٣٣
كفر سبت ٤٣٢
كفر سميع ٤٨١
كفر شوبا ٤٠٨
كفر صور ٤٣٣
كفر عانا ٤٣٤
كفر عقب ٦٣٧
كفر عنان ٤٣٣
كفر قاسم ١٩٢، ٢٨٠، ٥١٤، ٥١٩
كفر قرع ٥١٣، ٥٤١
الكفرين ٤٣١
كلايتون ٣٢٧
كليرمون ٢٩٧
كلينتون ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٩١، ١٤٥، ١٤٦، ٢٧٤، ٤٧١، ٥٦٧، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٩٠، ٥٩٧، ٦٢٥
كمال الحسين ٥٩
كمال الشيخ ٤٤٨
كمال جنبلاط ١٣٣، ١٧٦، ١٨٤، ١٨٥
كمال عبد الفتاح ٤٣١
كمال عدوان ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٤، ٤٠٨، ٤٣٩
كمال ناصر ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤١٢
الكمرون ٨٦
كميل شمعون ٣٨٥
الكنا ١٨٨، ١٨٩
كندا ٤٦٨، ٥٥٤، ٥٧٧
الكنعانيون ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٦١٦
الكنيسة ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٩٦، ٤٣٢
كوبا ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٤
كوبنهاغن ٦٩
كوبي بن يوسيف ٥٢٢
كور ٢٥٦
كورت فالدهايم ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٩
كوريا ٣١٧
كوزو أوكاموتو ٣٩١، ٣٩٤
كوسوفو ١٤٤
الكوفحة ٤٣٣
كوفي عنان ٩١، ١٤٥، ١٤٩
كوكب أبو الهيجاء ١٥٢
كوكب الهوا ٤٠٠
كوكبا ٤٣٣
كولن باول ٩٠
كونراد الثالث ٢٩٨
الكونغرس ١٩، ٧١، ١٢٩، ١٨٠، ٥٠٢، ٥٠٦، ٥٠٧
الكويت ١٨، ٨٤، ٩٩، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ٢١٠، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٤٢
كيفون ٤٤٨

ل

لاخوبينتود ٣١٥
اللاذقية ٢٥٩
لارنكا ٤٤١
لاهاي ٣١، ٣٢، ٣٣، ٩٢
لاودقية ٢٩٨
لاوس ٨٣
لبنان ١٦، ٢٧، ٢٨، ٥٧، ٥٨، ٧٣، ٧٤، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٨،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المقيلة ٥٤٢
الملّ ٤٧٩، ٥١٦، ٦٣٣، ٦٣٤
الملاحة ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٤٢٤، ٤٣٢
ملبس ٤١٥، ٤٧٩
الملك الصالح ٢٩٩
الملك العادل ٢٩٨
الملك العظيم الأيوبي ٢٩٩
الملك الكامل ٢٩٩
الملك المعظم ١٠٢
الملك المعظم عيسى ١٠٢
الملك حسين ١٥، ١٧، ٦٥، ١٠٤، ١٦٤، ٢١٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٤٣، ٥١٢، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٧، ٥٨٨، ٦٢٩
الملك داود ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٥
الملك عبد الله ٢٧، ٢٠٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣١٨، ٣١٩
الملك فهد ٣٢٠، ٥٥١
الملك فيصل ٥٠٦
الملك يناي ١٩٤
الملكة هيلانة ٢٥٦
ممدوح صيدم ٥٢٧
ممدوح نوفل ٩٨، ١٣٢، ٣٥٢، ٤٠٣،
المملكة الأردنية الهاشمية ١٥، ١٦، ١٧، ٢٧، ٦٢، ١٢٠، ٢٦٥، ٤٦٠، ٤٧٨، ٤٨٦، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٥٩، ٥٧١، ٥٩٧
مناحيم إرياف ١٥١
مناحيم بيغن ٢٨٢، ٣٠٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤١٦، ٤٧٧، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١٧، ٥٥٩، ٦١٣، ٦٣٥
مناحيم ميلسون ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩
المنارة ٤٣٣
مندليوم ١٢٣، ١٢٤
المنسي ٢٨٥، ٣٤٤، ٤٣١
منشوريا ٤٤٢
المنشية ٤٧٩
منصور كردوش ٢٣٩
المنصورة ٢٩٩، ٤٣٢، ٤٣٣
منصورة الخيط ٤٣٢
المنطار ٤٣٢، ٥١٣
منيب المصري ٣٦٣
منير شفيق ٢٤٣
المهاتما غاندي ٣٧٠
مهدي بسيسو ٣٢٥
مهدي صالح العاني ١٩٧
مهند أبو الحلاوة ٤٤٥
مهند دبرية ٤٤٥
الموازنة ١٢٨
الموازنة ٥٨١
الموساد ٨٣، ٨٤، ١٠٤، ١٢٤، ٢١٢، ٢٤٥ ٢٩٢، ٣١٣، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٥٢١، ٥٤٨
موسكو ١٦، ٦٥، ١٣٠، ٢٦٥، ٤٧١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٦٦
موسى الصدر ٢٢٨
موسى الصوراني ٢٨٦
موسى العلمي ٥١، ٥٨٧، ٦١٥، ٦١٦
موسى شرتوك ٤١٥
موسى عرفات ٣٢٤
موسى كاظم الحسيني ٤٥٨، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦
موشي ديان ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٨٨، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٤
موشي كلمان ٥٢٠
موشي كوبربرج ٣٦٠
موشي وايتبرغ ٣٩٣
الموصل ٣٧، ٣٨، ٢٥٩، ٢٩٧، ٢٩٨
موغراس ٥٨
موفق ياسين ٦٤٠
موكي بتسار ٣٨٧
مونرو ٢٦٩
مونيك براون ٣٨٨
مويس هنان ايشي ١٠٤
المويلح ٤٣٤
مي عمي ٥١٥
المية ومية ٢٢١
ميتشل٥٦، ٩١، ١٤٥، ١٤٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠
ميخائيل ايتان ١٤٠
ميخائيل غورباتشوف ١٩، ٥٠٠، ٥٠٣
ميخائيل كلاينر ١٤٠
ميرون ٤٣٢
ميرون ٤٨٢، ٥٥٣
ميشيل ايكاريوس ٢٨٦
ميشيل عفلق ٣٤٧
ميعار ٤٣٣، ٤٣٧
ميناء بيروت ٢٩، ١٣٢، ١٣٣
ميونيخ ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥

ن

نابلس٥٣، ٥٥، ٨٦، ٩٠، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ٢٠٣، ٢١٢، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٨٦، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٦٤، ٣٨١، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٤، ٤٤٤، ٤٥٦، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨٨، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٧، ٥٢٢،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

٥٢٤، ٥٤١، ٥٥٢، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٤، ٦١٦، ٦٣٣،
٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠
ناجي علوش ٤١٢
ناحوم برنيع ١٩٢، ١٩٤
ناحوم غولدمان ٥٥٥
ناسان ١٤٤
ناصر الدين ٣١٣، ٤٣٣
ناصر عويس ٤٤٥
الناصرة ١٢٣، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٦٣، ١٧٢، ١٧٣، ٢٣٩،
٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٤٧٩، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢،
٦١١، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣١، ٦٣٤
ناصيف عواد ١٦٧، ١٦٨
الناعمة ١٢٩، ١٨٢
الناعورة ٥٤٠، ٥٤٢
الناقورة ٣١٤، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٨٩
نايف حوامّة ١٦، ٦٧، ١٧٠، ١٨٣، ٢٥٥، ٢٩١، ٣٢٤، ٣٨٢
النبطية ١٢٤، ١٢٥، ١٣١، ١٩٩، ٤٤٩، ٥٢٠، ٥٥٠
النبي الياس ١٩١
النبي روبين ٤٣٣
النبي صموئيل ٥٥٢
النبي يوشع ٤٣٢
نبيه العظمة ٤٥٩
نبيه بري ٣٨٣
نتان فريدمان ٢٨١
نتانيا ٥١٨
نتساريم ٥٢٣
نتسيرت عيليت ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ٢٧٩
نجد٣٦، ١١٧، ١٥٣، ١٩٩، ٣٠٢، ٣٤٣، ٣٧٣، ٤٠٦، ٤٣٣
نجوين جياب ٢٢٤
نحشون ٣١٣
نحف ١٥٠
النرويج ١٨، ٢٠، ٣١، ٨٥، ١٠٧، ١٣٩، ١٤٥، ٢٩٧، ٣٩٥
نسيم توليدانو ٢٤٦
نصر بن إبراهيم ٥٧٠
نصر يوسف ٥٧٢
النصيرات ٣٤٥، ٤٠٦
نضال مزهر ٤٤٥
نطاف ٤٣٤
نظام العباسي ٦٤٠
نظمي خورشيد ١٧٠
نظير حماد ٤٤٥
نظير بونس ٤١٧
النعاني ٤٣٢
نعران ٢٩٥
نعليا ٤٣٣
نعلين ١٠٢
نعيم مخول ٢٨٠
النقب ٤٢، ٥٨، ٧٦، ١٤٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٤١،
٢٧٩، ٢٨١، ٣٠١، ٣١٤، ٣٦٧، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٧، ٤٥٥،
٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٩، ٤٩٩، ٥٤١، ٥٥٢، ٦٠٠، ٦١٦، ٦٣٤
النقيب ٥٢٢
نكبة البرامكة ٦٠٦
نكبة المماليك ٦٠٦
نمر صالح ١٠٠، ٢٥٣
نمرين ٤٣٣
النمسا ١٠٩، ١٣٩، ٢٦٢
النمرية ٣٩٠
نهاد أبو غربية ٢٨٥
النهر ٣٠٠، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤٣٣، ٤٣٧، ٥٤١، ٥٥٢، ٥٦٥، ٥٨٣
نهر الأردن ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٤، ٣٤٠، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢،
٤٠٥، ٤٢٧، ٤٥٥، ٥٤١، ٥٥٢، ٥٦٥، ٥٧٣، ٥٧٦، ٥٨٤،
٥٨٧، ٦٠٠، ٦٠١
نهر الاسكندرون ١٦٣
نهر الأوّلي ٤٠٩
نهر البارد ١٠٠، ١٤٩
نهر الزميري ٢٩٣
نهر الشريعة ٦٠٠
نهر العاصي ٢٩٧
نهر الليطاني ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٤٩، ٤٩٨، ٥٥٠، ٥٨٤
نهر المقطع ٥٤١
نهر اليرموك ٥٨، ٢٩٣، ٣٩٥، ٦٠١
نهر جالود ٥٤١
نهلال ٥٤٢
نوبل ٤٨٩
نور الدين الأتاسي ٣٤٨
نور الدين زنكي ٢٩٨
نورس ١٥٩
نورمبرغ ١٥
نوري السعيد ٤٨٠
نوريس ٥٤٢
نيجيريا ٢٦٩
النيرب ٤٥٠
نيقوسيا ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤
نيقولا فان هير ٣٦٢
نيقية ٢٩٧
نيكيتا خروتشوف ٢٢٤
نين ٥٤٠
نيوزيلندا ٨٦
نيوكومب ٥٨
نيويورك ٣١٧، ٤١٤، ٤٨٩، ٤٩٢، ٥١٠، ٥٢٢، ٥٩٩، ٦٣٨

مادة محمية بموجب حقوق النشر